

أفجزل المسالك

إلى

موطن أمالك

بجزيه الزايح

سابع

الإمام المحدث

محمد زكريا الكاظمي الحلبي

توفي سنة ١٢٨٥ هـ

اعلمني به وعلقه عليه

الأستاذ الدكتور فقي الدين الشاذلي

دار القلم

دمشق



أَوْحَرُ الْمَسَائِلِ
مَوْقِفَاتُهَا

الطبعة الأولى
مخطوطة ومخطوطة
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م
مخطوطة مخطوطة المخطوطة

SHUHEB ALI AL-ASAD CENTER
For Research & Islamic Studies
STUZAF-ARPUK, AZANAGARU, P.INDONESIA
Tel: 0895 52622 70004
Fax: 0895 52622 70004
E-mail: 0895 52622 70004

مركز الشريعة في القدس الشريف
للبحوث والدراسات الإسلامية
مطبعة - مطبعة جراد بون (الهند)

١١ - كتاب صلاة الخوف

(١١) باب صلاة الخوف

(١١) صلاة الخوف

أي صحتها ولو أن صلاة العبد حصة شخص بها، بخلاف العسكرة التي غلب الناس معرفتها، فاحتجوا إلى يدر صحتها. قال ابن العربي^(١): إن الله سبحانه وتعالى وله الحمد، فرض غرضه وسره سرافعه يرفع النرج عن ضلالتهم، وأدت لهم بأن يقوموا حسداً لإمكاد عليهما، ومن عطفها وجوباً لصلاة ثم لم يخصص في تركها ولا حملها ما لا يستطيع، صلى قائماً حين لم يستطع للضعف، على حسب ما ينشأ عن ذلك الأربع في ركعتين، وإن شقته غلظة فاركعها، أو تعذرت الظهارة فأدغمها، أو انكسفت العمرة فأعرض عنها، أو تغرقت الهيئة مع الخوف فأحسنها انتهى.

ولما كانت لها أبحاث مختلفة أراد أن يحل الكلام عليها سهلاً للخاصين.

الأول: هي ركعة شرعية، قال يحيى^(٢): أحلفوا هي أي سنة ركعة صلاة الخوف، فقال الجمهور: إن أول ما صليت هي ركعة ذات الرقاع، قاله محمد بن سعد وعنه، وأخفف أهل السير هي أي سنة ثلاث، فصل: سنة أربع، وقيل: سنة خمس، وقيل: سنة ست، وقيل: سبع، وقال محمد بن إسحق: كانت أولاً ما صليت بعد الموعظة، وذكر ابن إسحاق وابن عبد البر أن سنة الموعظة كانت في ركعتين من سنة أربع، وقد ابن إسحق: كانت ذات الرقاع في جنادة الأول، وكذا قال ابن عبد البر: إنها في جنادة الأول سنة أربع، وعنه

(١) بظن، حاشية الأخوين (٣/١٥٧).

(٢) أحسن الظناري (٣/١٥٧).

في «توسيط الغزالي»، ونسبه الواقدي أن ذات الترفع آخر الغزوات ليس صحيح،
أكثر عنيه من الصلاح في «منازل الوسيط» وقال: ليست آخرها ولا من
آخرها، ولا يصح أن يقال إن المراد آخر الغزوات التي صلى فيها صلاة
الخوف، لأنه صلى معه عليه الصلاة والسلام صلاة التحريف أو تحرفة، وإنما رآه
إلى النبي ﷺ في غزوة الطائف، وليس بعدها إلا بيعة، وقد قدأين حرم: إن
صفة صلاة الخوف في حديث أبي بكير أفضل، لأنها آخر فمما يجوز. انتهى

وحكى ابن أبي عمير عن ابن النعمان، أنها نزلت بذات الترفع. وقال
الزبيدي^(١): روى الواقدي بسنده عن جابر بن عبد الله قال: أول ما صلى
رسول الله ﷺ صلاة الخوف في غزوة ذات الترفع، ثم صلاها بعد بعثته
بها أربع سنين. قال الواقدي: هذا عندنا آتيت من غيره. انتهى.

وقال ابن النعمان في «التهذيب»^(٢): الظاهر أن النبي ﷺ أول ما صلاها
بمستان، أو رواية أبي عثمان الرضي: كما بعثنا غصني بن الظاهر، وعي
العسكرين يومئذ، خالد بن الوليد قتلوا، لقد أمب بهم غنة، عرف بين الظهر
والعصر، الحديث. (١) جع أن غزوة ذات الترفع بعد الغزوة بمستان، وسط
الكلام على ذلك، وإليه مال الحافظ في «الفتح»^(٣) فقال بعد سرد الكلام: وقد
روى الواقدي من حديث خالد بن الوليد، قال: لما خرم النبي ﷺ إلى
الحديبية نقيت بعثنا، فوفت بإزائه وعرضت له، فصر بأصحابه صلاة
الخوف، الحديث. وهو ظاهر في أن صلاة الخوف بمستان، غيرها بذات
الترفع، وأن جابراً روى النصين معاً، وقد قرر أن أول ما صليت في بمستان،
وكانت غزوة الحديبية، وهي بعد الخندق وقريظة، وصليت بذات الترفع وهي

(١) «توسيط الغزالي» (١/٢٤٨).

(٢) «منازل الوسيط» (٣/٢٦٥).

(٣) «فتح الباري» (١/٢٤٨).

صلاة الخوف إنما شُرعت بعد ذلك، ووقع في بعض طرق الحديث التصريح بأن صلاة الأحرار، كما، فبأن نزول صلاة الخوف.. رواه النسائي، ورواه ابن أبي شبة وعبد الرزاق والدارمي والشافعي وأبو يعلى الموصلي عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الحديري عن أبيه، قال: حينما يوم الخندق، فذكره إلى أن قال: ذلك قبل أن ينزل ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾.

قال القاضي عياض في «الشفاء»: والصحيح أن حديث الخندق كان قبل نزول الآية، فهي نامضة، انتهى. وكذا قال ابن رشد: إن الجمهور على أن ذلك الفعل يوم الخندق كان قبل نزول صلاة الخوف، وأنه مخرج بها، انتهى. وسبني في آخر القول الثاني قول ابن القصار: إنها نزلت بعد الخندق، وإلى الذي مال أمرون. قال القاضي عياض: وبه احتج من ذهب إلى جواز تأخير الصلاة في الخوف، إذا لم يتمكن من أدائها إلى وقت الأمن، وهو مذهب المشيبي، انتهى.

والله يظهر من صاحب «التهذيب»^(١) إذ قال: ولا يقاتلون في حال الصلاة، فإن فعلوا بطلت صلاتهم، لأنه **لَا يُقَاتِلُونَ فِي حَالِ صَلَاتِهِمْ**، ولو جاز الأداء مع القتال لما تركها، انتهى.

قال ابن القيم^(٢) حاشية عن جماعة: ولهم أن يجيبوا عن هذا ما نأخبر يوم الخندق سائر غير منسوخ، وأن في حال المسابقة بجور تأخير الصلاة إلى أن يتمكن من فعلها، وهذا أحد القولين في مذهب أحمد وغيره، انتهى.

قال ابن رشد^(٣): ذهب طائفة من فقهاء الشام إلى أن صلاة الخوف

(١) (٢١/١٣٣).

(٢) مدار الشفاء (٣/٢٢٦).

(٣) إنباء المحتج (١/١٧٥).

تُؤخَّر عن وقت الخوف إلى وقت الأمن، كما فعل رسول الله ﷺ يوم الحندق، والجمهور على أن ذلك الفعل يوم الحندق كان قبل نزول صلاة الخوف، انتهى. وإليه يظهر ميل ابن العربي في «المعاصرة»^(١) إذ قال: «إن عيب عن أن يؤدَّ بها مفروفاً، أو في جماعة فليتركها ونحو خرج الوقت، كما فعله النبي ﷺ يوم الحندق، وحكى الحافظ في «الفتح» عن بعضهم أن أخرجه ﷺ يوم الحندق دالاً على نسخ صلاة الخوف، وقال: قال ابن القصار: هذا قول من لا يعرف الدين، لأن صلاة الخوف نزلت بعد النفاق، انتهى.

قلت: وهو المزني إذ قال: لم يشرع صلاة الخوف بعده ﷺ فنسخ في زمانه، حيث أحرما يوم الحندق، كما حكاه المصنف، وحكى القاري عن ابن القيم: إنما شرعت صلاة الخوف بعد الحندق في الصحيح، انتهى.

الثالث: في بقاء شرعيتها بعد تنبي ﷺ، فقال أبو يوسف في إحدى الروايتين عنه وصاحبه الحسن بن زيد النخعي وأبو حنيفة والمزني من التابعين: لا نُصلي بعده ﷺ، علي المزني بالنسخ كما تقدم، وأبو يوسف بقوله تعالى: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ مِنَ الْمَوْتِ فَاصْلَوْا﴾ الآية، جوزت مشروط كونه ﷺ فيهم، فإذا خرج من الدنيا اعتزلت الشرعية: ولأنها لما فيها من كثرة ما يشي الصلاة، كالتعبد، والسجدة، والأعمال الكبيرة، شرعت لرغبة الناس إلى الصلاة خلقة ﷺ. وميل كل أحد بركة الاقتداء به والانتساب في العبادة معه، وأما عنه ﷺ فيم يرغب، والجمهور على حوازمه، لأن الصحابة رضي الله عنهم - صوبوا بعده ﷺ بمنزلة عظيمة بلا تكبر، فروي عن علي: أنه صلى صلاة الخوف، وروي عن أبي موسى الأشعري: أنه صلاهما فأصيبان، وسعيد بن العاص كان يحارب المجوس بطبرستان ومعه جماعة من الصحابة،

(١) «معاصرة الأخوي» (٢/٢٩)

(٢) سواء شاء الآية ١٠٢.

منهم: الحسن والحسين وحذيفة وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير، فقال: أيكم شهد صلاة رسول الله ﷺ؟ فقال حذيفة: أنا، فقام وصلى بهم صلاة الخوف فاتفق إجماع الصحابة على جوازها، كما في «البدائع»^(١) وغيره.

قال ابن العربي^(٢): شرط كونه فيهم إنما ورد لبيان التحكم لا لوجوبه، أي بين لهم بفعلت، لأنه أوضح من القول، انتهى.

وقال ابن رشد^(٣): والسبب في اختلافهم هل صلاة النبي ﷺ بأصحابه صلاة الخوف هي عادة أو لمكان فضله ﷺ، فمن رأى أنها عبادة لم يرها خاصة بالنبي ﷺ، ومن رأى لمكان فضله ﷺ رآها خاصة به، وإلا فقد كان ممكناً أن ينقسم الناس على إمامين، انتهى.

وقال الزيلعي: ودليل الجمهور وجوب الاتباع والتأسي بالنبي ﷺ، والأفعال المماثلة لأجل الضرورة وهي موجودة بعده ﷺ، وقد وردت صلاة الخوف من قوله ﷺ لا من فعله، كما رواه البخاري في التفسير من «مجموعه» بسند: «إن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - كان إذا مثل عز صلاة الخوف قال: يتقدم الإمام وطاقعة الحديث، وفي آخره: قال نافع لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك إلا عن رسول الله ﷺ، انتهى.

قلت: أخرجه البخاري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جُنُودُكُمْ فَرَّجَالًا فَكُفُّوا﴾^(٤).

(١) بدائع الصنائع (١/٥١٣).

(٢) انظر اعراب الأحاديث (١٥/٣).

(٣) بداية المجتهد (١/٧٥).

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

والتراع هو هي شروعة هي الحصر أيضا أم لا قال الحافظ بن
 النجاشي^(١) هذه الحروف هي الحصر قال بها كذا فاعلموا بالحدود
 الحروف ومن جازع الحصر بالنسبة بوزن الزواجر: معها من الحروف هي
 الحصر لعلهم يفهمون تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَّؤْتِيهِمْ مَّالَهُمْ كَثِيرًا مِّنْهُ يَخْفَوْنَ عَلَيْهِ﴾^(٢) وأخبارها كثيرة
 انتهى. قال النجاشي^(٣) ربه قال: قلعي واحد ومالك في نسبي. ثم
 ربه قال: حيز من الحروف في الحصر. وقال الصاحب: ﴿جَزَى حِلَالًا
 لَّامٍ أَمَّا حَتَمٌ﴾ وبطل تدوير عن مالك لعدم اجازة في الحصر بحسب الظاهر
 غير صحيح لأن المصنف لم يذكره انتهى.

قلت الظاهر أن من نقل عن الأئمة مالك لإخبار ربه بحروفه الصادرة
 قال: قال مالك لا يقسم صفات الحروف. تعني إلا من كان من صفته. وهذا
 من شذوذه في الحصر. فهذا هو الحق. لكن لما لم يرد في الحصر إلا أخبار من
 الحروف. إلا أن ذلك قد ورد. قال كذا حيز. من حصر حيز أربع الحروف هي ستة
 من الحروف. ثم يذكرها. وفي شرح الكفاية^(٤) انتهى. فليس من
 الحروف إلا أن كان من صفته من الحروف. قال النجاشي. وما ذكره من الإطلاق
 هو لتسوية الحروف في ذلك. لا يجوز من الحروف.

الخامس من الحروف هي الحروف غير خصصت حدود الحروف أم لا قال
 بن عباس الحروف هي الحروف. أي الحروف. أي الحروف. أي الحروف. أي الحروف.
 فليس الله تعالى يسمي الحروف. أي الحروف. أي الحروف. أي الحروف. أي الحروف.
 حفظ. وقد ورد في الحروف. أي الحروف. أي الحروف. أي الحروف. أي الحروف.

(١) انظر مجمع الزوائد ١٠/١٠٠

(٢) سورة القصص ١٠٠

(٣) مقدمة الحديث ١٠٠

(٤) ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠

وقال ابن فدامة^(١): والذي قل من منهم ركعة إنما جعلها عند شدة القتال، وروى عنه عن زيد بن ثابت وأبي هريرة، وقال حابر: إنما القصير ركعة عند القتال، وفاد، إسحاق: يُجوز من الشدة ركعة توميء إيماء، فإن لم تنبذ فسجدة واحدة، فإن لم تقدر فتكبيرة، وعن الضحاك: ركعة. فإن لم تقدر كبير تكبيرة حيث كان وجهك، وقال القاضي: لا تأثير للخوف في عدد الركعات، وهذا قول أكثر أهل العلم، منهم: ابن عمر والنخعي والثوري ومالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه، وسائر أهل العلم من علماء الأمصار لا يجزون ركعة، كذا في المعين^(٢).

قلت: وذكر الحافظ في الفتح^(٣) الثوري فيمن قال: يجزئ التكبير، وأخرج ابن أبي شيبة عن ضبيب عطاء عن سعيد بن جبير وأبي البختري، وأصحابهم، قال: إذا التقى الزمان وضرب الناس بعضهم بعضاً وحضرت الصلاة، فقل: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، فذلك صلاتك، ثم لا بعد، وحكى عنهم الحافظ قلت صلاتهم بلا إعادة، وكذلك أخرج ابن أبي شيبة الآثار الأخر في الباب.

وفي الأنوار المصطفوية من مالك الحنابلة: لا تأثير للخوف في تنبيه عدد ركعات الصلاة، بل يؤثر في صحتها وبعض شروطها، انتهى.

قال في البدائع^(٤): ولا ينتقص عدد الركعات بسبب الخوف عندنا، وهو قول عامة الصحابة، وكان ابن عباس يقول: صلاة الخوف ركعة، وبه أخذ

(١) نظير المعين (٣١٤/٢).

(٢) عمدة القاري (١٣١/٥).

(٣) فتح الباري (٤٣٤/١) رقم الحديث (٩١٥).

(٤) (٢٧٤/١).

وذكرها ابن حبان في «صحيحه» تسعة أنواع، وذكر القاضي عياض في «الإكمال» ثلاثة عشر وجهاً، وذكر الترمذي أنها تلتع ستة عشر وجهاً، ولم يبين ستة من ذلك.

وقال العراقي في «شرح الترمذي»: جمع فترق لأحاديث الواردة فيها بلغت سبعة عشر وجهاً، وبينها: نكر بسكن الدخايل في بعضها، وحكى ابن الصغار المالكي أنه ينيح صلاة عشر مرات، وقال ابن العربي صلاة ما زلما وخشيت مرة، وبين القاضي عياض تلك السواطين، فقال: وفي حديث ابن أبي حنيفة وأبي هريرة وجابر: أنه صلى في يوم ذات الرقاع سنة خمس، وفي حديث أبي عياض الترمذي أنه صلى بعصف. ويوم بني سليم، وفي حديث جابر: في غزاة جوهنة، وفي غزاة بني محارب، وبخل، ويوم أنه صلى في غزوة نحد يوم ذات الرقاع، وفي غزوة نحد وغزوة غطفان.

وقال المحاكمي في «الأكلیل»: وقد تسمى غزوة ذات الرقاع غزوة محارب، ويقال: غزوة حصنة، وغزوة نعلية، وغطفان، وأبدي صح أنه صلى بها صلاة الخوف من الغزوات: ذات الرقاع، ودو فرد، وعسفان، وغزوة الطائف، وليس بعد مدوة الطائف إلا نموت وليس فيها لقاء العدو، وانطأ أن غزوة نحد مدائن، والذي شهد بها أبو موسى وأبو هريرة هي غزوة نحد الثانية لصحة حديثها في شيوخها انتهى.

وقال ابن القيم في «الهدى» أصولها ستة صفات، وبينها بعضها كثر، وهذا كله رأوا اختلاف الروايات في قصة جعلها ذلك وجهاً من قصة بيعة، وإنما هو من اختلاف الرواة قال الحافظ: وهذا من المعتمد، والله أشد العراقي بغوته: ينكر إدخالها انتهى.

وقال ابن رشد^(١) اختلف العلماء فيها اختلافًا كثيرًا لاختلاف الآثار في هذا الباب، أعني المبنية من صلاة الخوف، والمشهور من ذلك سبع مباحث، ثم ذكر هذه السبع.

وقال الأبي في شرح مسلم: ذكر ابن القصار أنه يفتي صلاحها في عشرة مواضع.

وقال المزيلي^(٢): ذكر بعض الفقهاء أن السبي يفتي صلاحها في عشرة مواضع: بالذي استقر عند أهل السور والمعدري أربعة مواضع: ذات الرقاع، وبعض نخل، وبغداد، ودي فرد، فحدثت ذات الرقاع أخرجه البخاري وغيره عن سهل بن أبي حنيفة، وفي ثنية للبخاري: عن علي بن أبي حمزة عن حبيب بن سبرة أخرجه النسائي عن جابر، وكنا مع النبي ﷺ نخل، والعدو بيننا وسى القفلة أحدثت.

وحدث عثمان أخرجه أبو داود والنسائي عن أبي عيسى الترمذي: كما مع النبي ﷺ بعسفر، وعن العشرمين جند بن الوليد: كحدثت. وحدثت في فرد أخرجه النسائي عن أبي عيسى أنه ﷺ صم، بلدي فرد، كحدثت. وروي الواقدي عنه عن جابر: الأول ما صلى رسول الله ﷺ ذات الرقاع، ثم صلاحها بعد بصرى، وبينهما أربع سنين، قال الواقدي وهذا ثبت عندنا من عهد النبي.

وقال الحافظ في التلخيص^(٣): صلاة الخوف يفتي بطلان نخل، وهي أن يصلي مرتين كل مرة بظاهره - رواها حاتم وأبو بكر، ذكر ليس في رواية أبي بكر، أن

(١) مدينة المعتمد (١/١٧٤).

(٢) مصب الرتبة (٢/٢٤٨).

(٣) (١/٧٤).

فَإِذَا كَانَ مَطْلُ نَحْسٍ، وَحَدِيثُ صَلَاةٍ يُتْلَى بِعَصَاكَ مَقْفُورٍ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حُمْزَةَ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عُبَيْشٍ التُّرَيْسِيِّ، وَحَدِيثِ عَمَلَانَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِشَاتِ الرِّفَاعِ رَوَى عَنْ عِيسَى صَخْرِيِّ مَعَ أَبِي يَحْيَى، وَعَنْ عَائِشَةَ وَسَهْلِ بْنِ أَبِي حُمْزَةَ، وَعَنْ أَبِي عَمْرٍاءَ بَلْفَغُطٍ (غَابِرِيتٍ) بَعْدَ يَتْلُو قَبْلَ نَحْدِهِ، الْحَدِيثُ.

السابع - فما يجوز عند الأئمة الأربعة من الصور المذكورة، قال
 شيخنا^(١) : وقد أخذ بكل نوع من أنواع الصور الواردة عن النبي ﷺ
 من فئة من أهل العلم، وقول أحمد بن حنبل لا أعلم به حديثاً إلا صحيحاً،

وكذا في «النهج» إذ قال: ذهب أحمد بن حنبل وجماعة من أهل الحديث إلى أن كل حديث وزعه أبو عبد الله (الخوف فاعمل به حذر، انجى).

والظاهر أن الأحاديث التي وردت بالصلوة بركعة واحدة فقط مستثناة من ذلك، لأنه تقدم أنه لا تأثير للخوف في تغيير الركعات عدد، أيضاً، وحكي لحفظ عن الإمام أحمد، قال: ثبت في عملة الخوف ستة أحاديث أو سبعة، أنها فعل الجرم جائز، وهذا إلى ترجيح حديث سهل بن أبي حنيفة.

وفي «أروض المرع»^(١) قال الأثرم: قلت لأبي حمد الله: يقول بالاحتياط فيها فإن تخاروا واحدا منها، قال: أنا أقول: من دعا إليها تمها فحسب، وأما حديث سهل، فأجابه

وقال ابن العربي⁽³⁾: رُوِيَ فِيهَا رِوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ أَصَحُّهَا سِتُّ خَطَرَةٍ رَوَاهُ:

١١٠ في لُحْصَةِ (١٩٢٧)

$$\{A, i\} \quad (7)$$

١٥١) ابن جرير، تاريخه، (٢/٣٧٧).

هي محذوفة كلها، وأقربها ما ذكره مالك والبخاري ومسلم

وأغربها ما روى مسلم^(١) في حابر أن النبي ﷺ صلى بكل طائفة ركعتين، فكانت لنفسه ﷺ أربعاً، ولهم ركعتان. وذلك لأن القصر والإتمام في القصر سواء في الإجزاء، ومن أعربها ما روى أبو داود^(٢) عن حذيفة أنه أنشئ ﷺ صلى بكل طائفة ركعة ولم يقصروا، وفي الصحيح: فرض الله الصلاة في الخوف ركعة، الحديث. وقال أيضاً: على أنه بحسن حديث جابر أنه كان النبي ﷺ في غير حكم ستر، وهم مسافرون، وقد قال عساؤنا: إذا تار الخوف في الحضر ومعهم مسافرون سحس أن يكون الإمام أيضاً قمرًا، لئلا يتم حكم صلاتهم لأنهم يصنون ركعتين، انتهى.

وقال البيهقي^(٣): قال الشافعي: قد روي حديث لا يثبت، أن النبي ﷺ صلى ثلاثاً ترد طائفة ركعة ثم سلموا، وطائفة ركعتين ثم سلموا، وأما تركناه لأن جميع الأحاديث في صلاة الخوف مجتمعة على أن على المأمومين من عدد الصلاة ما على الإمام. وكذلك أصل فرض الصلاة على الناس واحد، انتهى.

قلت: والصلاة بكل طائفة ركعتين جائزة عند الشافعي. قال النووي، استدلاله الشافعي وأصله على حوز صلاة المغرب في حافه المشتغل، وحكى الشيخ في الأصل^(٤) عن تزيير فقيه القصر، لمحمد الفخزكوهي - رد أنه مرفوده: - وهذا ينبغي أن يعلم أن أحداً من أصحاب الكتب المتداولة بأيدينا ثم

(١) أخرجه مسلم (٢١٢٢) وعلمه البخاري (١١٥٦). وأخرجه المسائي (٣١/٣٧٦). والشافعي (١١٣/٢١).

(٢) أخرجه أبو داود (١٣٤١)، والشافعي (٣١/١١٧). وانظره في شرح معاني الآثار (١٣/٨١).

(٣) السنن الكبرى (٣/٢٧٦).

(٤) فيد - أمجد بود (٦/٢٢٦).

ومن يؤمّن من صور صلاة الخوف قدر أسبق دأود، فإنه يفتل في نفسه إحدى عشرة سجدة حسب الظاهر، وهي سبع أكثر منها بزيادة بعض الاحتمالات في بعض الروايات، وهي كتبنا مضمونة عند كافة المتقيين بحسب تراوها، وبأن امتثلوا فيما يسبب في ما هي أولى وأفضل إلا صديري، كون أبا حنيفة يؤمّنون على قدر نيتيها عند الحاجة، أو يحصل من اختصاصهم، انتهى

قلت: وهذا الكتاب غرضه أن يترجم في العزائم، وبما حصلت من فائدة أن إحسانهم، ويحوز الشاهد، على تركه، وهي الصلاة بركعة واحدة، والزيادة مختلفة عند منهم كما عرفت، لكن ما سألني في حرر السب من كلام الحفاظ يدل على أن بعضهم أنكروا حرار الصفة التي في حديث ابن عمر أنها، وقد أنوي أن فعل مثل رواية ابن عمر فهي صحيحة فبولك، والصحيح المشهور

صالحه

وقال القنبري في المبرج المختصر الكرخي، وأبو نصر في الشرح المختصر القنبري: الكل جائز، وبما العلاء في الأولى، وقال ابن العربي: وهذا طائفة من طائفة أصحابنا، صحت أنه بعد أخرى، فالأولى مسبوقة بالثانية المعام بالفتح، ورجوع العارض التي يسع الجميع، وقالت طائفة النصارى صلاة خبيرة فلهذا جعله ضرورة وحسب، لا مكان، بلذا الخلاف، ومن الذي يفتل، وهذا هو الذي أختار، قد عرفت الأمر فلا بدح عن قصة من الصلوات

الضرورة.

لثامن في شرائطها، منها أن يكون مجموعها مسجداً، ولو كانوا أفراداً كالجمعة مثلاً أو يجوز غير صلاة الخوف، وهذا عند الجمهور الأئمة الأربعة، فما صرح به في فروعهم، وهذا بعلاف الفقهاء في الشفر، كون التعبير فيه مستند، وهي خاص في كل سفر، كما في المدار المحتار^(١٢) وغيره.

يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ،

صلاها مع النبي ﷺ. ويزيد أيضاً أن سهلاً لم يكن في سن من يخرج في تلك الغزوة لصفره، لكن لا يلزم منه أن سهلاً لا يرويه، فيحتمل أن صالحاً سمعه منهما، ورواية سهل تكون مرسل صحابي، انتهى. قلت: لكن إذا مر مرسل صحابي لا يصح قوله: عن صني مع رسول الله ﷺ، إذ لم يصل سهل معه ﷺ، وكذا حكى القاري ترجيح كون المجهل أباه عن ميرك.

(يوم ذات الرقاع) واختلف أهل السير في أي سنة كانت هذه الغزوة، فقبل: سنة أربع، وبه جزم ابن الجوزي في «الشفيع» وقيل: سنة خمس، وقيل: سنة ست، وقيل: سنة سبع. قال ابن إسحاق: كانت في جمادى الأولى، وكنا قال ابن عبد البر: إنها في جمادى الأولى سنة أربع، فانه المعنى^(١).

وقال أيضاً: والحاصل أن غزوة ذات الرقاع عند ابن إسحاق كانت بعد التفسير وقبل الخندق سنة أربع، وعند ابن سعد وابن حبان كانت في المحرم سنة خمس، ومال البخاري إلى أنها بعد خيبر، واستدل على ذلك بوجه، ومع ذلك ذكرها قبل خيبر، والظاهر أنها من الرواة، انتهى. وقال الحافظ: لا أدري هل نعهد ذلك تسليمًا لأهل المغازي أنها كانت قبلها أو ذلك من الرواة عنه، أو أشار إلى احتمال أن تكون ذات الرقاع اسمًا لغزوتين مختلفتين، كما أشار إليه البيهقي، على أن أصحاب المغازي مع جزمهم بأنها كانت قبل خيبر مختلفون في زمانها، عند ابن إسحاق: أنها بعد بني النضير، إلى آخر ما تقدم في كلام المعني، وادعى الدماغي غلط البخاري، وأن جميع أهل السير على خلافه، ووجه الحافظ قول البخاري، وقال: الأولى الاعتماد على ما ثبت في الصحيح، انتهى.

(١) انظر: حيدة القاري، (١٣٦/٥).

«جاء العدو، فصلى بالنسيعة ركعة، ثم سجد فاستسأ، وأنشأوا
لأنهم هم، ثم أوتوا رؤوا، وصعدوا على العدو، وجاءت الطائفة
الأخرى، فصلّى بهم الركعة التي بقيت من

قال لعيسى^(١) لا فرق بين أن تكون إحدى الطائفتين أكثر من الأخرى
عنده أو تساوي عددًا، لأن الطائفة تطلى على الغنبل والكثير حتى على
نواحيه، لكن قال الشافعي: أكثره أن تكون كل طائفة أقل من ثلاثة، لأنه أعداد
عابدين ضمير الجمع في الآية، انتهى. (وجه) كسر النوار وضربها (العدو) أي
مقاتلهم موصوف، على الظرفية، وفي رواية: جاء العدو، استأ، بدل النوار، فإنه
الغاري.

افصل بالنسيعة) يعني ركعة ثم استأ، أي إلى الركعة الثانية (ثبت) حال
كونه (قائما وأنشأ) أي: ليس صلى به الركعة الأولى (لأنفسهم) ركعة أخرى
(ثم انصرفوا) بعد سلامهم على بعضهم، ولم أذكر في رواية تصريح السلام هنا
بعد، ثم صرح بالسلام جميع من الشراخ، وهو الوجه، ويؤيده أيضاً ترك
أبي دار على حديث الشراخ، إذ صرح بالسلام، وبضم الشراخية والحمدية
احتياطاً، ثم، فصلت من الصفات، وصاروا في صفهم بالسلام للصفقة
الأولى، وأيضاً فرق الشراخ بين هذا الحديث وبين حديث لقاسم لآتي من
سلام الإمام، بل هو منفرد أو مع الطائفة، ولم يعرفوا بعير ذلك، وسيأتي
انصراح فيه بسلام الصفقة الأولى، فمن قال في حديثه: برز، ووعا هذا
انصراحاً بغير السلام معهم.

(فصبروا وجاء العدو) أي من غير صلاة، والأجل ذلك رجعت الشافعية
هذه الصفقة لما فيها من وقوف الطائفتين أبانة العدو في غير صلاة (وجاءت
الطائفة الأخرى) التي كانت في رجاء العدو (فصلّى بهم الركعة التي بقيت من

٢/٤٢٧ - **وحدثني عن مالك**، عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن سليمان، عن صالح بن خوات، أن سهل بن أبي حنيفة سئل: أن صلاة الخوف، أن يقوم الإمام ومعه ثلاثة من أصحابه وضاعة نواحيه المذلة، فركع الإمام ركعة، ويسجد بالدين معه، ثم يقوم، فإذا استوى قائماً، أتوا أنفسهم لأنفسهم الركعة الثانية، ثم يسلمون، وينصرفون والإمام قائم.

٢/٤٢٧ (مالك - عن يحيى بن سعيد الأصمري (عن القاسم بن محمد) عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - (عن صالح بن خوات) (الأصمري) عن سهل بن أبي حنيفة) فتح الحاء المهيمنة وسكونه التثنية كما هو مشهور، وهكذا في السج (الروايات، وكذا ضبط في فروع جامع الأصول) وفي الحافظ في المنتج، سكون نشأة اسم أبي حنيفة عبد الله، وقيل: عامر، وقيل: اسم أبيه عبد الله وأبو حنيفة جده، واسم عامر بن ساعدة لا عدد بن الحزاري، ولد سنة ٣٥ هـ سكن الكوفة، وعنده في أهل المدينة، وبها كانت وفاته في زمن عهده، فلذلك كان في أرجاء جامع الأصول، وسبقت في آخر الحديث، أن سهلاً لم يصل صلاة الخوف مع البراءة،

ربط الكلام لحافظ في المنتج، على نرجته، وحسن أن روايته لصلاة تعرف مرسلة (حدثه) أي صالحاً وهذا موقوف (أن صلاة الخوف) أي سئلها (أن يقوم الإمام) زاد في رواية لفظك عن يحيى بن سعيد الأسدي بهذا السند سهل القبية (ومعه طائفة من أصحابه) أي بعده، معه (وظائف) أخرى (مواجهة العدو، فركع الإمام ركعة ويسجد بالدين معه) ولفظ رواية لفظان، يصلي بالدين معه ركعة (ثم يقوم) الإمام.

فلذا استوى قائماً ثبت، مكاناً أو غيراً (واتموا لأنفسهم الركعة الثانية ثم يسلمون) بعد أداء الركعتين (وبصرفون) من هذا المكان (والإمام قائم) في مكانه

فَيَكُونُونَ وَجْهَ الْعَدُوِّ، ثُمَّ يَقْبَلُ الْآخَرُونَ الدُّبَيْرَ ثُمَّ يُصَلُّوْنَ، فَتَكُونُونَ
رِزَاءَ الْإِمَامِ، فَيَرْكَعُ بِهِمُ الرُّكْعَةَ وَيُسْجِدُ. ثُمَّ يَسْلِمُ، فَيَقُومُونَ فَيَرْكَعُونَ
لِأَنْفُسِهِمُ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ. ثُمَّ يَسْلَمُونَ.

أُخْرِجَ الْحَادِثُ فِي: ٦٤ - كتاب المغازي، ٣١ - باب عزوة ذات الرقاع.

وَسَلَّمَ فِي: ٦ - كتاب صلاة المسافرين، ٢٧ - باب صلاة الخوف، حديث

٣٠٩

(فَيَكُونُونَ وَجْهَ) أي مقابل (العدو لم يقبل الآخرون) أي الطائفة الثانية (الذين لم
صَلُّوا، فَيَكُونُونَ رِزَاءَ الْإِمَامِ فَيَرْكَعُ بِهِمُ) الإمام (الرُّكْعَةَ) التي بقيت عليه
(وَيُسْجِدُ) لهم (ثُمَّ يَسْلِمُ) الإمام منفرداً (فَيَقُومُونَ) أي هذه الطائفة الثانية
(فَيَرْكَعُونَ لِأَنْفُسِهِمُ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ) وفي النسخة المنصيرية: الثانية أي عيهم (ثم
يَسْلَمُونَ) والفرق بين هذه الرواية والرواية السابقة أن في هذه الرواية يسلم الإمام
منفرداً، وفي الرواية المتقدمة يسلم مع الطائفة الثانية بعد أدائهم الرُّكْعَةَ الثانية.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْمَوْتِيِّ^(١): وَهَذَا الَّذِي رَجَعَ إِلَيْهِ مَالِكٌ بِهِ أَنَّهُ قَالَ بِحَدِيثِ
يَزِيدَ بْنِ رُوْمَانَ، وَبِمَا اخْتَارَهُ، وَرَجَعَ إِلَيْهِ لِلْقِيَاسِ عَلَى سَائِرِ الصَّلَوَاتِ: أَنَّ
الْإِمَامَ لَا يَنْتَقِزُ الْعَامُومَ، وَأَنَّ الْعَامُومَ إِنَّمَا يَقْضِي بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ، قَالَ: وَهَذَا
الْحَدِيثُ مَرْفُوعٌ عَنْ رِوَاةِ السُّوْطَاءِ، وَتِلْكَ لَا يَفَالُ بِالنَّزَائِي، وَهَذَا عَنْ مَرْفُوعاً
سَنَدًا، انْتَهَى.

قَالَ الزُّرْقَانِيُّ^(٢): وَيَتَابِعُ مَالِكاً عَلَى وَفْقِهِ يَحْبِي الْقَطَانُ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ
أَبِي حَازِمٍ، كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَرَفَعَهُ يَحْيَى الْقَطَانُ فِي
رِوَايَتِهِ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَالِحٍ بْنِ حَوَاتٍ،
عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَسَنَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِأَصْحَابِ صَلَاةِ الْخَوْفِ.

(١) الاستدكار، (٦٩/٧)

(٢) شرح الزرقاني، (٣٧١/١)

٣/٤٢٨ .. وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَدَةَ اللَّهِ أَنْ
عَمَرَ كَانَ إِذَا سَبَّلَ عَنْ صَلَاةِ الْخَوْفِ قَالَ: يُتَقَدَّمُ الْإِمَامُ وَطَائِفَةٌ مِنْ
النَّاسِ، فَيُصَلِّي بِهِمُ الْإِمَامُ رُكْعَةً، وَتَكُونُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَدُوِّ
ثُمَّ يُصَلُّوْنَ، فَإِذَا صَلَّى الَّذِينَ مَعَهُ رُكْعَةً، اسْتَأْخَرُوا مَكَانَ الَّذِينَ لَمْ
يُصَلُّوْا، وَذَلِكَ يَسْلَمُونَ، وَيَتَقَدَّمُ الَّذِينَ لَمْ يُصَلُّوْا، فَيُصَلُّونَ مَعَهُ رُكْعَةً،
ثُمَّ يَنْصَرِفُ الْإِمَامُ.....

الحديث. قال ابن عبد البر: وعبد الرحمن بن القاسم أسأل من يحيى بن سعيد
وأجلى، انتهى.

ثم الحديث مرسل صحاح. قال الحافظ^(١): لأن أهل العلم بالأخبار
اتفقوا على أن سهلاً كان صحيحاً في زمان النبي ﷺ. وتعقب بما ذكر ابن
أبي حاتم عن رجل من ولد سهل، أنه حدثه أنه بايع تحت الشجرة وشهد
الشاهد إذا بدراً ركاب الدليل ليلة أحد. بأن هذه النصفة لأبيه، أما هو فعات
النبي ﷺ وهو بين ثعلبة سبي. وبهذا جزم الطبري وابن حبان وابن السكن
وعبرهم، انتهى.

٣/٤٢٨ - (مالك، عن نافع أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (كان
إذا سئل) ببناء المجهول (عن) صفة (صلاة الخوف قال) وسبأني الكلام على
رفعه ووقفه في آخر الحديث. (يتقدم الإمام وطائفة من الناس) حيث لا يبلغهم
سهام العدو (فصلي بهم الإمام ركعة وتكون طائفة) أخرى (منهم بينه) أي بين
الإمام ومن معه (وبين العدو لم يصلوا) تحرمهم العدو (إذا صلى الذين معه)
أي الإمام، وهي الطائفة الأولى (ركعة استأخروا مكان الذين لم يصلوا) أي
لطائفة ثانية فيكونون في وجه العدو (ولا يسلمون) بل يستمرون في صلاتهم
(ويتقدم الذين لم يصلوا) إلى الإمام (فصلون معه ركعة، ثم ينصرف الإمام) من

رُفِعَ صَافِي وَكُنْتُ، فَتَقَرَّبَ كَرِيحًا مِنْهُ، وَرَأَى الْخَافِضِينَ، فَذَكَرُوا
 لَا يَسْبِقُ رُفْعَهُ، بَعْدَ أَنْ يَسْجُدَ الْإِمَامُ، فَكُنْتُ كَأَنَّ مَخِذَهُ مِنْ
 خَدَّيْهِ عِنْدَ مَخِذِهِ، كَمَا أَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ حَوْفٌ مَعَهُ مِنْ ذَلِكَ،

 صَلَاتُهُ بِالتَّسْبِيحِ لَوْ قَدْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَتَوَلَّى كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ، فَيَسْلِمُ
 لَأَسْبَحَهُمْ رَكْعَةً رَكْعَةً بِالتَّكْرَارِ (بعد أن يسلم الإمام من الصلاة «يُمكن»
 الإمام وكل واحدة من الطائفتين قد صلوا ركعتين)

قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: لَمْ يَخْتَلَفِ الْعَرَفِيُّ مِنْ زَيْنِ عَمْرِو بْنِ هَذَا، وَظَاهِرُ أَنَّهُمْ
 أَتَوْا فِي حَانَةِ وَحِدَةٍ، وَحُضِلَ أَسْبَحُ أَتَوْا صَافِيًا لَتَقْدَمَ، وَهُوَ الْمَرِاجِعُ مِنْ
 حَيْثُ السَّعْيِ، وَلَا لِمَنْ ضَبَّاحُ الْحَرَامِ السُّنُونَةِ، وَإِلَّا لَمَا الْإِمَامُ وَحْدَهُ، وَبِزِيَارَةِ
 مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، وَفِيهِ أَذَاءٌ كُلِّ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ عَلَى التَّقْدِيمِ،
 انْتَهَى.

قَالَ الْقُرَيْشِيُّ فِي «مَرْجِعِ» مَسْلُومٍ: وَالْعَرَفِيُّ بَيْنَ حَدِيثِ ابْنِ حَنَمٍ وَحَدِيثِ
 ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو كَانَ فَصْلًا بَيْنَهُ فِي حَانَةِ وَاحِدَةٍ، وَيَقْتَضِي
 الْإِمَامُ كَالْحَارِسِ وَحْدَهُ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ كَانَ فَصْلًا بَيْنَهُمَا عَلَى صِنْفِ
 صَلَاتِهِمْ، وَنَاقِلٌ بَعْضُهُمْ حَدِيثَ ابْنِ عَمْرِو عَلَى مَا فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَبِهِ
 أَخَذَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ غَيْرُ أَبِي يُونُسَ، وَهُوَ يَنْسِبُ أَهْلَهُ مِنْ أَصْحَابِنَا مُتَّفَاقٌ
 مَا نَاقِلُهُ مِنْ حَبِيبٍ، انْتَهَى. فَتَمَّ، وَكَذَلِكَ حَسَنٌ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ
 لِحَدَّثِهِ فِي تَفْسِيرِهِ، قَالُوا أَرَرْتُكَ، وَاجْتَنَابَ حَذْرَهُ تَحْقِيقًا لَتَقْدِيمِ الْأَوَّلِيِّ.
 وَرَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ لِقَوْلِهِ الْإِسْلَامِ، وَصَوَافِئُهُ الْأَصُولُ فِي أَنَّ التَّأَمُّمَ لَا يَمُتُّ
 صَلَاتُهُ فَعَلَّ صَلَاتَهُ بِإِمَامِهِ، انْتَهَى.

(فَقَدْ كَانَ) الْأَمْرُ (حَدِيثًا) بِالنَّصِّ فِي جَمِيعِ النُّسخِ، وَفِي السَّخَاوِيِّ بِالرَّفْعِ،
 أَيْ إِنْ كَانَ مَعَهُ خُوفٌ أَهْلَهُ، فَتَمَّ الَّذِي تَقْدُمُ بَأَنَّهُ لَا يَمُكِّنُ مَعَهُ

(١) فتح الباري (٢/ ١٣٠ - ١٣١) وأيضاً: شرح المرقعي، (١/ ٢٧١).

خِشْلًا، رَجُلًا قَامًا عَلَى أَقْدَابِهِمْ، أَوْ رُكْبَانًا مُسْتَقْبِلِي الْقِتْلَةِ، أَوْ غَيْرِ مُقْبِلِيهَا.

الاصطفاف وغير ذلك (صلوا) حسب المكان (وحوالا) مكرر الراء وتخفيف الجمع جميع رجلا بضم الراء بمعنى الراحل ضد الركب، وقيل - بضم الراء وتشديد، الجمع جمع راجل والأظهر أن رجلا بالتخفيف جمع راجل، قاله الفقاري^(١). قال الرازي في تفسيره: الراحل النكش على رجليه ماشيا كان أو واقفا، انتهى (قيامًا) جمع قائم، وقيل: مصدر بمعنى اسم لفاعل أي قائمين (على أقدامهم) تفسير لقوله: رجلا، واد مسلم في رواية له: ثَمَنَ إِيْمًا (أو رُكْبَانًا) جمع ركب، وأو لتضمير أو (الإباحة أو التبرع، قال تعالى: ﴿فَوَن يَضَعُ رُكْبَاتَهُ﴾ (مستقبلي القيلة أو غير مستقبليها) قال الزرقاني^(٢) وهذا قول الجمهور، لكن قال النكبة: لا يصنعون ذلك حتى يَخْشَوْا، فوات الوقت، انتهى.

وقال الحافظ^(٣): قال ابن المنذر: كل من احتظ عليه من أهل العلم يقول: إن المطلوب يصلي على دابته يرمى، إيماء، وإن كان طالباً نزل فصلى على الأرض، قال الشافعي: إلا أن يقطع عن أصحابه يخاف هود المطلوب، وعرف بهذا أن الطالب فيه التسهيل بخلاف المطلوب، ووجه انعريف أن شدة الخوف في حق المطلوب ظاهر لتحقق السبب بخلاف الطالب، فلا يخاف استيلاء العدو، انتهى.

وقال القسطلاني^(٤): اتفقوا على صلاة المطلوب راكباً، واختلفوا في صلاة الطالب، فسنه الشافعي وأحمد، وقال مالك: يصلي راكباً حيث ترحلت دابته، إذا خاف فوت العدو إن نزل، انتهى.

(١) مجمع المصنف، ١٢٧٦/٣١.

(٢) شرح الزرقاني، ١/٣٧١.

(٣) فتح لاري، ١٢٧/٢٦.

(٤) إرشاد الساري، ١٢٧٢/٣١.

قلت: اختلفت نقله المصنفون في ذلك، فراجعنا إلى أصلي فروعهم
 يكشف إعطاء عن حقيقة مسائلهم، فطالب المحايلة: وإذا امتد الخوف، ولم
 يمكن لقراءة التلوة صميم ولا صلاتهم على وجه من وجوهها، وحضر وقت
 انفصاله لم يؤخر، وصلى رجالاً وركعاً مترحين لنفسه وغيره، ولا يلزم
 امتداحاً إليها، يؤمنون بركي، والسجود على طاعتهم، وكذا في وكهالة شاة
 الخوف عند العاصفة، حكمها في حالة الخوف من عداو حرب مباحة أن يكون
 التكبير أكثر من السجود، وتعمد التكبير والركعة وانعقد وانعقد، ولا تبطل
 بقوله. كذا في غير المأرب، وأما وفي المربع^(١)، وإذا: وكذا حاله حرب
 مباح من عداو، أو سبيل ونحوه أو خوف فوت عنو بطنه، انتهى

علم بذلك أن عند المحايلة يحوز الصلاة في الشدة وإكنا وإرجلا، طالبا
 ومطوية، وقالت الشافعية كما في شرح المنهاج: إن التكبير الفناء، أو امتد
 الخوف بلا التحريم، بأن لم تأمن، هجوم العدو، فيبطل كذا أمكن وإكنا
 ومما يستقبل النقطة وغير مستغنيا، ويغنى في ترك النقطة لحاجة القتل، أو
 لم يحرف عنها لا لحاجة القتال، أو لعموم دابة مثلا وطال الفصل بطل
 صلاته، ويجوز إهداء بعضهم بعضه، وإن اختلفت جهاتهم، كالمؤمنين حول
 النجدة، ويجوز التقدم هنا على الإمام للمضطررة، والجماعة أفضل حيث لم
 يترك الأفراد هو الحرم، ويجوز الأضمان الكثيره، كصبرات مؤالية، وركض
 كثير وركوب، لا مباح أو نظور، والأصح منعه له حرم خوف فوت الحج، فلا
 يجوز له صلاة صلاة الخوف، لأنه محصل لا جانب، وبه يعلم أنه لا يبطل
 كمدك عند عداو إلا إذا خشي كثرهم عليه، أو كميناً أو انقطاعاً عن رفقته^(٢)،
 انتهى.

(١) (٩٨٢: ١).

(٢) انظر: الأمام: (١٠٠: ١٠٠)، والشمس: (٢: ١٣٦).

وعلم منه أن المستثنى عندهم طالب عدو لا يغشى، وسجور الصلاة في المسابقة، وكذا للمطلوب منياً وراكباً. وقالت المالكية كما في «الشرح»^(١) الكبير: وإن لم يمكن ترك القتال لبعض لكثرة العدو أخروا الصلاة ندباً لأخر الوقت الاختياري. فإن انكشف وزلا صلوا إيساء أفضاء، ويكون السجود أخفض من الركوع إن لم يمكنهم ركوع وسجود، قال النسائي: ركباً أو مشاة، انتهى.

قال الباجي^(٢) بعد ذكر جواز الصلاة رجلاً وركباً، هذا إذا كان مطلوباً، أما إذا كان طالباً، فقال ابن عبد الحكم: لا يغشى إلا بالأرض صلاة الأمن. وقال ابن حبيب: هو في سعة من ذلك، وإن كان طالباً، وحكى ذلك عن مالك، ويحتمل أن ابن عبد الحكم رأى أن الذي قد يمنع عنه مبلغاً أمن رجوعه، ويحتمل أن يمنع ذلك الطالب بكل وجه، لأن أشد أحواله أن يمكن إقامة الصف ومداومة العدو، وهذه حالة لا تسح الصلاة على الأداة، وإنما تسح بالأرض صلاة الخوف، انتهى.

وبسط الكلام في «المندونة»^(٣) على صلاة المسابقة، وصرح بجوازها ركباً ومشياً وساعياً وفرجاً، مستغني القبله وغير مستقبلها كيف ما يمكن.

وقال ابن عابدين^(٤): وإن أشد خوفهم وعجزوا عن التروك صلوا ركباً ولو مع السير مغلوبين، فالراكب لو طالباً لا تجوز صلاته لعدم ضرورة الخوف في حقه، وصلوا فرادى إلا إذا كان رديفاً للإمام فيصبح الاقتداء به، وصلوا

(١) (٣٩٣/١).

(٢) «المضى» (٢٣٥/١).

(٣) (١٥٠/١).

(٤) حاشية ابن عابدين (٢١/٤).

بالإيماء إلى جهة فارسيه، وفعلت يعني لعبير اصطفاي، وسبق حدث، ولا تصح صلاة العنق والساق في البحر انتهى

وفي البدائع (١): لو صلى راتماً والدابة سائرة، فلا ركع مطبوع ولا يأمر به، لأن المير فعل الدابة حقيقة، وإنما يضاف إليه من حيث كعبه، فإذا جاء العير انقطعت الإضافة، بخلاف ما إذا مملئ ماشية أو سائراً حيث لا يجوز، وإن كان الراتك طالاً فلا يجوز، لأنه لا خوف في حقه انتهى

وعلم منه أن الصلاة ماشية لا تجوز مع ما تقدم، وانقطاعاً، وصلاة راكب بالإيماء تجوز بالمطوب دون الطلأ، ولا بدع عنك أن هذه مسائل، مسألة الانحناء والسجدة، ومسألة الطلأ، ولا تحلف عليك إحداهما بالآخرى

قال الأمامي (٢): قوله: وثلاثة حروف أكثر من ذلك أفضل راجحاً أو فائداً ثمن زيادة الحديث، به قال مالك والشافعي وسيرهما أنه لا يركع ما يحتاج إليه من قول أو فعل، إلا أنه انتهى قال: إنه يجوز من ذلك الشيء السري، وما يكثر بطنه، ومنع أبو حنيفة وابن سريج عن شيء ويمض أهل الشام ومكحول صلاة المسابقة، وقالوا: لا يصلي المغرب إلا إلى القبلة، فإن لم يجد تركها حتى يأمن، واجتمعوا بقصة الخدي، قالوا: لو سارت كعبت تيسر لم يشغله ذلك، والحجة عليهم أن صلاة الجوارح فرضت بعد النهي بأسعة، ومن أحاز صلاة المسابقة انتفوا عن جوارحه كذلك للمطوب.

واستعملوا في الطلأ، فقال مالك والأشعري: لا فرق، وقال الشافعي والأوزاعي وابن عبد الحنف: لا يصلي الحائض إلا ما أضره، وقال الشافعي: لا ثم ينقطع بأصحابه، وقال الأوزاعي: إلا أن يكون شرطاً لمطوبه انتهى

(١) (١٠٩/١) (١٠٩/١)

(٢) (١٠٩/١) (١٠٩/١) (١٠٩/١) (١٠٩/١) (١٠٩/١) (١٠٩/١) (١٠٩/١) (١٠٩/١) (١٠٩/١) (١٠٩/١)

أما الأول، فحديث الباب يدل على أن الثلاث صلوات: الظهر والعصر، وفي حديث أبي سعيد عبد الله بن مسعود والسهمي أنهم سألوه ﷺ عن الظهر والعصر والعزيم، وحسبوا بعد يوم من الليل، وذلك قال ابن سيرين الله في صلاة العزيم «وَيُؤْتَى فِي رُكْعَاتِهِ» قال البخاري ^(١) ورواه ابن أبي عمير نسخة وعبد الرزاق والبيهقي والشافعي والترمذي وأبو يعقوب الموهلي، وفي حديث ابن مسعود عبد الترمذي والسناني: أنهم سألوه عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله.

قال الحافظ ^(٢) في مؤلفه أربع، تحذف لأن العشاء لم تقص، وقال العمري ^(٣): بل قال عن رقة المعهود، وفي حديث عبيد بن جابر في الصحيحين وغيرهما: أنه لم يفت عمر العصر، سألني حديث عبيد، وأما لعظ حدث جابر في الصحيحين، أن عمر جاء بخدمته فحزمت الشعر، فجعل سبب كفار فريش، قال: يا سيدي الله، ما كنت أحسن العصر حتى كادت الشمس تغرب، قال: نسي يؤذ: أواث ما سببها الحديث.

وقال ابن العمري أبو الفرج، فقال: إن الصحيح أن الصلاة التي فعلها واحدة، وهي الزهراء، قال الحافظ: ويؤيد حديث عبيد بن مسلم المعصومي عن الصلاة الوسطى صلاة العصر، وجميع البصريين وأبو الفرج الخندق ضمت إليها، فكان هذا في بعض الأوقات، وهذا في بعضها، قال الحافظ: ويؤيد أن في رواية أبي سبب وابن مسعود، ليس فيها تعرض لنفسه عصر، بل فيها أو فساد للصلاة وقع بعد خروج وقت المغرب، انتهى.

(١) مشرقة الصلاة المعصومية، (٣/١٠٨).

(٢) فتح الباري، (٢/٦٩).

(٣) مسنده البخاري، (٤/١٠٨).

وأما الثاني فقول: أخرها عليه السلام نسياناً، ويؤيده ما روى أحمد من حديث ابن نهيعة عن أبي جمعة حديث بن مباح، قال: إن رسول الله ﷺ عام الأحزاب صلى المغرب، فلما فرغ قال: «هل علم أحد منكم أبي صليت العصر؟» قالوا: لا يا رسول الله ما صليتها، فأمر الرسول أن يقرأ فصلين العصر، ثم أعاد المغرب، كذا في العيني.

قال المحقق: وفي صحة هذا الحديث نظر، لأنه مختلف لما في «المصحيحين» من قوله ﷺ نعم: «والله ما صليتها» ويمكن الجمع بينهما بنكاح، انتهى.

قلت: ويمكن أن يجمع بأنه ﷺ كان نسيها بعد الأداء، ثم لما استنصر عن القوم وتحقق القوت جاء، إذ ذاك عمره رضي الله عنه - فأخبر قصته. فقال ﷺ «والله ما صليتها»، وقيل: كان عمداً، فقيل: كانت قبل نزول صلاة الخوف، وإليه مال الحافظ في «الفتح»، وصرح به في مواضع من كتابه، وبه حزم ابن القيم في «الهدى»، والقرطبي في «شرح مسلم»، والفاخر في «الشفاء» وحكاها ابن رشد عن الجمهور، وأقدم الأيسر في ذلك في البحث الثاني من الأبحاث المقدمة في بدء الخوف.

وحكى العيني عن الطحاوي: قد يجوز أن النبي ﷺ لم يصل يومئذ، لأنه لم يكن أمر حينئذ أن يصلي ركبة، دل على ذلك حديث الخدي، قال: حبس يوم الحندق، الحديث. وفيه. وذلك قبل أن ينزل الله عز وجل في الحروف: ﴿وَمَا لَكُمْ أَنْ تُرَكَّبُوا﴾ وأمر أبو سعيد أن تركبهم للصلاة يومئذ ركباناً إنما كان قبل أن يباح لهم ذلك. انتهى.

قلت: وهذا صريح الرواية التي أخرجها الطحاوي وعبد الرزاق وابن أبي شيبه وأحمد وعبد بن حميد والنسائي وأبو يعلى والبيهقي في استهـ والطحاوي عن أبي سعيد الخدي. قال: كنا مع رسول الله ﷺ يوم الحندق

فَسَخَّطْنَا الْحَدِيثَ. وَفِي أُخْرَى: وَأَنَّكَ لَمَّا بَلَغَ أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْهِ: «وَإِنْ جِئْتُمْ فِي سَلَاةٍ أَوْ وَكَلَامَةٍ وَهَذَا الْقَوْلُ أَرْجَحُ عِنْدِي، فَإِنَّهُ جَامِعٌ لِلْأَقْوَالِ وَالرَّوَايَاتِ الْمُخْتَلَفَةِ، وَهُوَ مُسْتَرَادٌّ مِمَّا وَرَدَ قَبْلَ نَزْلِ الْحُوفِ، بِمَعْنَى الْحُكْمِ لِمَخَاصِرِ فِي الْخَوْفِ، وَقِيلَ: كَانَ بَعْدَ نَزْلِ الْخَوْفِ، لَكِنَّهُ ثُمَّ بَقِيَ لَهُ انْفِرَاجٌ عَنْ شِدَّتِهِ.

قَالَ النِّعَمِيُّ^(١) بَعْدَ مَرَدِّ الْأَقْوَالِ فِي ذَلِكَ: وَالْأَحْسَنُ فِي ذَلِكَ مَعَ مَرَامَةِ الْأَدَبِ، هُوَ الَّذِي قَالَهُ الطُّحَاوِيُّ: وَقَدْ يَحُوزُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ يَصِلُ يَوْمَئِذٍ لِأَنَّهُ كَانَ يَتَأَمَّلُ، فَالْقِتَالُ عَمَلٌ، وَالصَّلَاةُ لَا يَكُونُ فِيهَا عَمَلٌ، وَيَجُوزُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَمْرٌ أَنْ يَعْمَلَ رَاكِبًا، أَسْهَى.

وَفِيهِ انْتِجَاصٌ فِي الْأَحْكَامِ، فَيُقَرَّرُ^(٢). وَالْمَسْئِلَةُ ﷺ ثُمَّ يَصِلُ يَوْمَ الْحُدُوقِ، لِأَنَّهُ كَانَ مُسْغُولًا بِالْقِتَالِ، وَالْإِسْتِغْنَاءُ بِالْقِتَالِ، يَمْنَعُ الصَّلَاةَ، وَلِذَلِكَ قَالَ يَحْيَى: «لَمَّا لَقِيَ قُبُورَهُمْ وَمَدِينَهُمْ نَارًا كَمَا شَغَلُوا عَنْ الصَّلَاةِ الْوَسْطَى»، فَإِنْ قِيلَ: «بِمَا ثُمَّ يَصِلُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَزَلَ، صَلَاةُ الْخَوْفِ، قِيلَ لَهُ: قَدْ ذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ وَالْبُخَارِيُّ حَبِيبًا أَنَّ غَزْوَةَ دَاوُدَ الرِّفَاعِ قَبْلَ الْحُدُوقِ، فَلَمَّا أَنْ تَرَكَهُ ﷺ صَلَاةُ الْخَوْفِ، رَمَا ذَلِكَ لِقِتَالِ أَمَةٍ يَمْنَعُ صَحَّتَهَا وَيُنَاقِضُهَا، أَسْهَى.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي «الْمَعَارِفِ»: وَإِنَّمَا تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَدَمِ الْإِمْكَانِ.

قَالَ النُّعْمَانِيُّ فِي «الْمَنْعِ»^(٣): اخْتَلَفَ فِي سَبَبِ تَأْخِيرِ الصَّلَاةِ يَوْمَ الْحُدُوقِ، هَلْ كَانَ تَسْبِيحًا أَوْ عَمْدًا، وَعَلَى النَّاسِ هَلْ كَانَ لِيُشْفِيَ رَأْسَهُ أَوْ لِيُعَذِّرَ الْعُلَاهَةَ أَوْ قُلَّ نَزْلُ آيَةِ الْخَوْفِ؟ وَإِلَى الْأَوَّلِ وَمِمَّا شَغَلَ جَمْعَ الْبُخَارِيِّ، وَإِلَى الثَّانِي يَمْنَعُ الْعَائِثِيَّةَ وَالْحَنَابِلَةَ، لِأَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَبْطُلُ عَنْهُمْ بِإِشْغَالِ

(١) انظر «عمدة القاري» (١/٤٤٢).

(٢) (١/٤٤٨).

(٣) «منع الباري» (٢/٢٣٦).

قال مالك: في حديث القاسم بن زحمة، عن صالح بن خوات،
أنه لما سمعت النبي في صلاة الخوف.

الكثير، وإلى الثالث جمع الشبهة وعكس بعضهم، فقال: إن تأخير الركعة يوم
الخوف، دال على نسي صلاة الخوف.

قال ابن القصار: وهذا قول من لا يعرف النسي، لأن صلاة الخوف
سنة بعد التخليق، فكيف ينسح الأول، الآخر، انتهى.

وقال ابن الماحضون: بعد ترك النبي ﷺ صلاة الخوف، يوم الخندق لأنه
حضر، وحكمها أن تكون في السفر، قال ابن العربي في (العارضات) وهو
نظر ضعيف.

قال يحيى: قال مالك: وحديث الناسم بن محمد بن أبي بكر عن
صالح بن خوات، المذكور قبل ذلك (أحب ما سمعت النبي في صلاة الخوف)
ويضم ما قال ابن عمر عند الترمذي: أنه الذي رجع إليه مالك بعد أن قال بحديث
مرثد بن رومان. وعلم منه أن ما في أبي نؤود، قال مالك: وحديث يزيد بن
رومان أحب إلي. قوله المرجوع عنه قال الدارقطني بعدم، أخرج حديث
يزيد بن رومان: قال ابن وهب: قال مالك: أحب إلي هذا ثم رجع وقال:
يكون قصاصهم بعد السلام أحب إلي، انتهى.

قال التميمي: اختلف الفقهاء في الترجيح، فالت طائفة يعمل منها بما
كان أشبه بظاهر القرآن: وقامت طائفة، سجدت في طلب أحبرها، وله النسخ
أما قبله، ولطائفة يؤخذ بأصحها نقلاً وأعمالاً: ورواه طائفة بحسبها على
حسب الاختلاف الإخوان، انتهى. قاله المحافظ. وفي (التعيني): قال ابن حزم،
إن صفة صلاة الخوف في حديث أبي بكر أفضل التصفات، لأنها آخر فعل
رسول الله ﷺ، انتهى.

وقال الحافظ^(١): رُجِّحَ ابنُ عبد البر حديثَ ابنِ عمرَ على غيره لقوة الإسناد ولموافقة الأصول، وعن أحمد قال: ثبت في الخوف ستة أحاديث أو سبعة أيها فعل المراء حاز، ومال إلى ترجيح حديث سهل، وكذا رجَّحه الشافعي، ولم يختَر إسحاق شيئاً على شيء، وبه قال الطبري وغير واحد، منهم ابن المنذر، وسرد ثمانية أوجه، انتهى.

وقال أيضاً: وما ذهب إليه مالك من ترجيح هذه الكيفية وافقه الشافعي وأحمد وداد على ترجيحها، لسلامتها من كثرة المخالفة، ولكونها أصولاً لأمر الحرب، مع تجويزهم الكيفية التي في حديث ابن عمر، ونقل عن الشافعي أن الكيفية التي في حديث ابن عمر منسوخة، ولم يثبت ذلك عنه، وظاهر كلام المالكية عدم إحالة الكيفية في حديث ابن عمر.

واحتلفوا في كيفية رواية سهل بن أبي حنيفة في موضع واحد، وهو أن الإمام من مسلم قبل أن تأتي الطائفة الثانية بالركعة الثانية، أو ينتظرها في التشهد ليسلموا معه، فبالأول قال المالكية، وزعم ابن حزم أنه لم يرو عن أحد من السلف القول بذلك، انتهى.

ولم يفرق المالكية والحنفية بين أن يكون العدو في جهة القبلة أو لا، وفرق الشافعي والجمهور، فعملوا حديث سهل على أن العدو كان في غير جهة القبلة، وأما إذا كان العدو في جهة القبلة فعلى حديث ابن عباس، انتهى.

قلت: وكذلك الإمام أحمد لم يفرق بين كون العدو في القبلة وغيرها إذ قال: وأعتار حديث سهل. وكذا لم يفرق فيها أهل فروعه، والبراد بحديث سهل في كلامه هو طريق يزيد بن دومان، كما تقدم في حديث.

قلت: وقد علمت مما تقدم مختار الأئمة الأربعة في صلاة الخوف من

(١) فتح الباري (٢/٤٣١)، والنظر: الاستذكار (٧/٧٨).

فإن الإمام مالمَّا اختار حديث القاسم بن محمد، وأن الإمام أحمد - رضي الله عنه - اختار حديث يزيد بن رومان، وأن الإمام الشافعي - رضي الله عنه - فرق بين كون العدو في ثغلة وغيرها، واختار علم الأول حديث فضال، وعلى الثاني حديث يزيد بن رومان. وأن الحديث أخذوا في ذلك رواية ابن عمر وابن مسعود - رضي الله عنهم -.

قال الخصائص في أحكام القرآن^(١) فتفق ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وجابر وحذيفة وزيد بن ثابت: أن اتسبى خلفه صلى الله عليه وسلم يوحى الطائفتين ركعة. والمنافقة الأخرى مواجهة العدو، ثم صلى بالأخرى ركعة، وإن أهدأ منهم لم يفسد صلاته قبل فراغ رسول الله ﷺ.

١٢ - كتاب صلاة الكسوف

(١) باب العمل في صلاة الكسوف

(١) العمل في صلاة كسوف الشمس

هكذا في النسخ الهندية، وفي النسخ المصرية: «العمل في صلاة الكسوف» والبزدي واحد، لأن المراد بالكسوف، هو كسوف الشمس، وفيه أيضاً عدة أبحاث:

الأول: في لفته، فهو مصدر كسفت الشمس بفتح الكاف، وحكي خسها، وهو نادٍ. وفي مسلم^(١) من عروة: «لا تقولوا: كسفت الشمس، ولكن قولوا: خسفت»، لكن الأحاديث الصحيحة تخالفه، لثبوتها بألف الكسوف في الشمس من طرق كثيرة، والمشهور في استعمال الفقهاء أن الكسوف للشمس، والحسوف للقمر. واعتاره ثعلب، وذكر الجوهري أنه الأوضح، وقيل هو متعين، وعن بعضهم حكمه، وغلطه عياض بقوله تعالى: ﴿وَكَسَفَ قَمَرًا﴾ وقيل: يقال كسفا في كل منهما، وفيه جاءت الأحاديث.

وثوب البعاري في «صحيحه»: «هل يقول: كسفت الشمس أو خسفت» وأورد فيه الرواية الدالة على استعمال كل منهما في كل منهما^(٢). والكسوف لغة: التغير إلى السواد، والخسوف النقصان، أو الذل. وقيل: يقال: انكسوف في الابتداء، وبالنخاء في الانتهاء، وقيل: بانكاف لنذهب جميع الضوء، وبالنخاء لبعضه، وقيل غير ذلك. قال ابن الهمام: كسفت الله الشمس، يمتد، وكسفت الشمس لا يتمن، والإضافة من قيل إضافة الشيء إلى سبه.

(١) صحيح مسلم (٦٦٨/٢).

(٢) انظر: فتح الباري (٤٣٥/٢).

والثاني: وهم أهل الهمة أن كسوف الشمس لا خفيفة له، فيها لا تنثير في نفسها، وإنما الشمس يحول بيننا وبينها، وبورقاني، وأما كسوف القمر فحقيقي، فإن ضوء من ضوء الشمس، وكسوفه يعطله ظل الأرض بين الشمس وبينه بنقطة التقاطع، فلا يبقى فيه ضوء أبداً، وأبطله من العربي بأنهم زعموا أن الشمس أصعاف القمر، فكيف يحجب الأصغر الأكبر إذا قابله.

فإن المعيني^(١) وإيضاً كلامه: إن الشمس تكثر من الأرض بتسعين ضعفاً أو نحوها، وقتلهم إن كسر كبير منها بأقل من ذلك، فكيف يقع الأعظم في ظل الأصغر؟ وكيف تحجب الأرض نور الشمس، وهي في زاوية معها، وإيضاً ما تنسبر لها تلك ومصرى، والغمر كذلك له فلك ومصرى، ولا خلاف أن ظل واحد منهما لا يمتد مجرّه كل يوم إلى مثله، فلو كان الكسوف لوقعه في ظل الأرض في وقت، لمكان ذلك الوقت محدداً معلوماً، لأن المجري مهبطاً محدداً معلوماً، قلما كان تأتي هي الأوقات المختلفة والمجري واحد، والحساب واحد، غلب قطعاً فساد كونهم.

وقال ابن دقيق العيد: وما يعتد به صومهم أن الذي يقره أهل الحساب بدقته قوله عليه السلام: "يفوف الله بها عباده" وليس شيء لأن الله تعالى أفعلاً على حسب العادة وأفعلاً خارجة عن ذلك، وقدرته حاشيه على كل شيء، فله أن يقطع ما شاء من الأسباب والتسميات بعضها عن بعض.

والحاصل أن قول أهل الحساب إن كان حقاً لا ينافي التخويف، فإن المعيني: فإن قيل: ما كسوف؟ بحال: بأنه تعبير بخلق الله تعالى فيها لأمر يشاؤه ولا يدرى ما هو، ويكون تخويفاً لاعتبار بها مع عظم خلقها فكيف بابي آدم الضعيف، وقيل: يحتمل أن يكون عند نجلي الله سبحانه وتعالى، كما

(١) عمدة القاري (١/٢١٦).

في حديث بيهقهة الهلالي عند أبي داود والسناني: «وإذا تجلى شيء من حلقة جئتم له الحديث، شيبي، وعراء نحافظ»^(١) بنى أحمد وابن حبان وأبو داود والنسائي. ورواه أبو داود في مسنده. قال أبو داود: «هذا حديث حسن».

وقال كوفي يروي الأحاديث، وقد أشته جماعة من العلماء وصححه ابن خزيمة وأبو حاتم؛ قال ابن خزيمة: وهذا عجب منه كيف يدافع عن الفلاسفة، ويبرعهم أبداً لا يصاب الشريعة. مع أنها منه عسى أن العالم كروي الشكل. وضاعف الشرع بعظمي خلاف ذلك، وثابت من قواعد الشرع أن الكسوف أثر الزلزلة القدسية وفعل المعامل المستتر، فيخلق في هذين الجرمين أنوار من شاء، والظلمة من شاء من غير توقف على سبب أو ربط بالخراب. وأحدث الذي رآه العربي قد كثره غير واحد من أهل العلم، وهو ثابت من حيث للمعنى أيضاً، لأن الدورانية والإضاءة من عالم الحساس الحسي، فإذا تحلى انطبأ الأور لبيته، ويؤيده قوله تعالى: «فَلَمَّا تَخَلَّى تَقَمَّلًا لَمَسْنَاهُ بِمَكْلُوبٍ»^(٢) انتهى

ويؤيده ما روى عن طائفة أنه نظر إلى الشمس وقد مكسفت، فيكنى حتى كاد أن يموت، وقال: هي أخوف لله ما. انتهى ما في «الفتح»^(٣).

والثالث: كان المشهور في أيام الحاملية أنهما يتكلمان لحدوث تغير في الأرض من موت أو ضرر، فأبطله النبي ﷺ بأنه اعتماد باطل، وأنها مسخران لله تعالى، ولذا ورد في الروايات الكثيرة أنها لا يخفان كبروت أحد ولا تحبانه.

(١) مسند أبي داود (٢/٥٢٧).

(٢) مسند أبي داود (٥/٣١٧).

(٣) سورة الأعراف، الآية ١٤٢.

(٤) مسند أبي داود (٢/٥٢٧).

ولرابع : في فوائد الكسوف رخصته ، قال العيني ^(١) فيه سبع فوائد ، ثم ذكرها ، وذكر غيره غيرها ، وحملها ، قالوا في الكسوف من الحيوان :

١ - ظهور العروق في عذيق الخيل ، فخصم

٢ - مخرج قلوب الغزالة ، وغفتها

٣ - رئيس صبح شاذ من بعينهما

٤ - زبوي النمل يسود في الجوف ، فخرعه ، يعمل بهما ثوب

٥ - ثم يعادان ، ثم ما قاله عليه فيكون نسباً على خوف النمل ، وحده لعظم

٦ - والزام أنه قد يوجد من لا ثبت له ، وكيف هو له ذنب

٧ - ولأن الصلوات المنعقدة صدرت عادة فلا يوجد فيها التبيين ، ^(٢) في السراج (الحياة) والعيني وغيره ،

وقال سبحانه أشهد أن لا إله إلا الله ، الأصل فيها أن الأيات قد ظهرت المخافات بها العوض ، وتحدث إلى الله تعالى ، وانعكس على القلب ما في انكسار ، خلق السماء عليه السجود ، يعني أن ينهل في السماء ، والوداد وسائر أشجار الجبل ، وأبنت فاهها ، وفي أشجار الله الجنود ، ثم حاتم المذابي ، وأبنت بسببها ، وقولها لا ما تفرق ، ومنع رسول الله ﷺ عنها لأجل ذلك ، وهي أوقات سران التروحات في الأوج

فالحاسب للمحسن أن يعرفه إلى الله سر رجل في تلك الأوقات ، وهو قوته في الكسوف من حدث السحاب ، فإذا نحل الله نسي ، من خلفه خضع

(١) - في نسخة النوري (١١٢) (١١٢)

(٢) - في نسخة النوري (١١٢) (١١٢)

وهذا أيضا فالتكفار يستعدون للشمس والقمر وكذا من حق المؤمنين إذا رأى أن
عدم استحقاقها العباد، أن ينصرف إلى الله عز وجل ويستجده له وهو قوله
ثم أنى **قُلْ لَا تَحْزَنُوا عَلَى شَيْءٍ وَلَا تَفْرَحُوا بِشَيْءٍ وَأَنْتُمْ عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ خَافُونَ** ^{١١١} تسكروا
نما أنتدبر وحررت مكأ تسكروا، انتهى.

وفي مخرج الإقلاع ^{١١٢} قيل في سبب التضرع: إن الصلاة محرمة وهي
العبادة، حر، فإذا وقفت فيه حال سيرها تسير حضوره.

قال السيرطي: التضرع بينهما أن الله تعالى لما أجرى في سابق عليه أن
المكواكب بعد من دولته وعصا حجة التبرير، فخص عليهما بالكسوف والحسوف،
وتميز ذلك دلالة على إيهما مع الشرائع برزخية، وما يظهر من حسن أنهما
مستوراد في مصالح العباد بسيرتهما، قال ابن الجواد: سبب كسوف الشمس
جوع العباد بحر مما بها ليرجعوا إلى الصلاة، فإن جوعا لئلا حسر
— زرع، ولم يحف عدم، ولم يحصل له ضح.

ثم قيل: هي الشمس خدما لا توجد في الغمر، وبالعكس، فإن الله تعالى
جعل الشمس طابعة للنهار والظلمة، ولم لا ما جرت روح ولا حرجت، كهذه،
ومن خواصها أنها توطئ يدي الإنسان إذا نام فيها، وتذكر العباد الباردة،
وتبرّد الشفيع المزار، ومن خواص القمر: أنه يخاف من جوعه مما بها لتستر نوح
العاقبة، وإذا دام فيه الإنسان يضر لونه ويقل لونه، ويسوس العظام، ويبقى
أرباب الشدة، ويورد أن السواد الذي في المر مسحة جبرئيل، تعد حركات
الشمس في تدبير قوائمه، فخرجوا هذه الآية يقال: إذا غطت لي السواد
التي في رحلت حروف الح م ن ل ه هي حياء، انتهى.

١١١ - سورة غلب الآية ٣١.

١١٢ - سورة غلب الآية ٣١.

وبسط في «شرح الإحياء» على حفيظة الكسوف الحقيقى بطريق أهل العراق من الأنوار والظلمات، فادرج إليه لو كان لك فوق من ذلك المعنى، والله الموفق لعرفانه.

والخامس: في تاريج الكسوف في زمانه ﷺ، واعتلف فيه أهل السير جدياً، قال القاري^(١): فعله ﷺ لكسوف الشمس. وكذا للقمر في السنة الخامسة في حمادى الآخرة كما صححه ابن حبان، انتهى.

وروايات الحديث كلها منظاراً على أنه يوم مات إبراهيم بن النبي عليهما الصلاة والسلام.

وفي «شرح الإحياء»: مات إبراهيم عليه السلام بالحديفة في السنة العاشرة من الهجرة كما عليه جمهور أهل السير في ربيع الأول أو في رمضان أو ذي الحجة، في هاتر الشهر، وعليه لأكثره، أو في أربعة أو في أربع عشرة، ولا يصح شيء منها هلن قول ذي الحجة، لأنه قد ثبت أنه ﷺ شهد وفاته من غير خلاف ولا ريب أنه ﷺ كان إذ ذاك بمكة في حجة الوداع، لكن قيل: إنه كان في سنة تسع، فإن ثبت صح ذلك، وجزم السنوي بأنها كانت سنة الحديبية، ويجاب بأنه ﷺ رجع منها في آخر القعدة، فلعلها كانت في آخر الشهر، انتهى.

قلت: وذكره في «تاريخ الخميس» في السنة السادسة، فقال: وفي هذه السنة كسفت الشمس أول مرة، قيل: لكسوف الذي كان فيه موت إبراهيم، كما في «الوفاء».

ثم ذكر في السنة العاشرة، فقال: وفي هذه السنة، يوم الثلاثاء لعشر أيام خلون من ربيع الأول، توفي إبراهيم بن رسول الله ﷺ، وانكسف الشمس يوم

(١) إرفقا المصانح (٣/٢١٧).

مات. فقل الناس: إنما كسفت لموت إبراهيم، قيل: إن الغالب أن الكسوف يكون يوم الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين، وانكسفت في العاشر فقلوا: إنما كسفت لموته انتهى.

وهي شرح الإحياء: وفي أوائل «الثقات» لابن حبان: أن الشمس كسفت في السنة السادسة فوصلى عليه الصلاة والسلام صلاة الكسوف، ثم كسفت في السنة العاشرة يوم مات ابنه إبراهيم، انتهى.

وفي «الأنوار الساطعة» من مسائل الشافعية، قال في «حاشية الناحوري»: شرعت صلاة كسوف الشمس في السنة الثانية من الهجرة، وصلاة خسوف القمر في الخامسة في جمادى الآخرة على الراجح، انتهى.

وذكر ابن الجوزي في «المنهاج»: سنة ست من الهجرة الكسوف، وذكر في العاشرة موت إبراهيم، ولم يذكر فيه الكسوف.

وفي «العرف النشيد» عن رواية^(١) محمود شاه القزويني أن الكسوف في عهد النبي واحد، وانكسف وقت ثمان مائة ونصف ساعة على حساب عرض المدينة في السنة التاسعة سنة ٦١٩ هجرية، انتهى.

والسادس: فيما قال أهل التبيين: إن الكسوف لا يكون إلا في الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين، وقد ورد عند أهل التاريخ وقوعهما في الأوقات المختلفة، وورد أنه الشمس كسفت عند شهادة الإمام حسين في

(١) أسبغ هذه الرواية الشيخ الألباني في «تقريبه العرب قبل الإسلام»، فمحمود شاه القزويني ذكر فيها أن الكسوف في عهد النبي وقع مرة يوم مات فيه إبراهيم - ابن النبي ﷺ - ساعة ثمان مائة وساعة على تحديد عرض المدينة. وذلك في السنة العاشرة من الهجرة، وصححه جماعة من السيرة كما في «فتح الباري» (٣/٢٥٣)، وأما الخسوف فنذكر محمود يافعا أنه وقع مرة في عهد النبي ﷺ يوم الأربعاء ١٤ جمادى الآخرة سنة ٦ من الهجرة، ٢٠ نوفمبر سنة ٦٢٥ م، انظر «معارف الشافعية» (٦/٥).

(٢) هكذا في «العرف النشيد» والعبارة هنا في «معارف الشافعية».

فإن كان في ذلك وقت صلاة الكسوف

فصل

المعسوفون، ويقدم من العترة إذا غلب أهل القبلة له في غاد الكسوف لا يوعى
في حال الأرض في وقت. فكذا كان الوقت محدود معلوماً، لأن كسوف
مهما محدود معلوم. فكذا كان يأتي في الإفطار المجدد، وواجب و
بالحدود و هذا، غم قطعاً فساد قولهم: انتهى.

وكان أيضاً له في معنى «يخوف ثمة من غلبة كوكبه فيه» ثم يقول
القبلة، أنه أمر محذو لا يمدد ولا يتأخر، لأن من كان قد مك من
التعريف، ويكون كالمبدأ والمير في الحيرة التي أمر ما قاله. ونقدم ما قال
أن في تعريفه، فإن التعريف في سائر العباد، وأصله البيهقي على حراز
احتماح العهد، والكسوف بما روي عن ابن ثدي وفاة إبراهيم بن الحسن الثاني
الغائب عن القيد

والذي قدس من الحضور ليس له يقع حيث ومن يقع، والله قادر على
كل شيء، كبحر امتحان وقوع ذلك كسوف رقة الهائل لمدة الثامن والعشرين من
الشهر، هذا هو المعنى.

والسابع: اختلف المحققون من فرائح الحديث والشمس من آدمي
والسيرة في عدد كسوف في زمانه، فذكره، قال السوي: قال جماعة من
العباد منهم إمامنا من زهرة وابن حريز وابن أبي عمير، جرت جماعة تكون
من أوقات، وجماعات فيمنها معادن على، إلى جوار جميع ذلك، قال
الطوسي: وهذا الذي انتهى

وكذا حكى الشيخ^١ عن جماعة، فقال بعد ذكر الأوقات الحسنة في
أعداد الزفوعات، قال شيخنا ومن جملة ما في دعبي إلى تصحيح الأحكام
أنه روى في هذه الأحداث، وروى في سنة ثمان مائة، مرة ذكره في في نقل

(١) شيخنا، (١٠٧٧هـ).

رقعة. ومرة ثلاث ركعات، ومرة أربعة ركعات، فأدى كل منهم ما حفظه من الجميع جهرًا، وكأمة يتبعه كاد يابد في الزرع إذا نهى الشمس قد نحتت، ذهب إلى عبد إسحاق بن راهوية، ومن بعده محمد بن إسحاق بن خزيمة، وأبو بكر الصفي، والطائفي، وأبو بكر بن محمد بن إبراهيم بن الصناديق صاحب «تخالفات»،^(١) يقول:

وتقدم في الحديث الخامس أن صاحب «الخصير» ذكره مزين الأتوني في السنة السادسة، والباب في السنة العاشرة، قال ابن نعمة علي ما حكاه ابن القيم^(٢) «أما صلي بن بكير التميمي، واحد يوم مات ابنه إبراهيم، انتهى إليه نداء اليهوتي في السنة، وسباني في العثماني في تكبوت القبر الذي في كعب النجاشي أن تكبوت التمسك لم يقع في ردة إلا مرة واحدة والثامن. في صلاة التكبوت، واختلف الأئمة فيها جدرًا:

الأولى. هي حكمها ذكر في المرح الإجماع أنها سنة مؤكدة عند الشافعي لعمدة تارة وأما، والتمار عن «الحروف ما سبق في العيد من قول عبد السلام: لا إلا أنه نطق»، وعند أبي حنيفة سنة غير مؤكدة، وقول الشافعي في الأم^(٣) لا يجوز تركها، حملوه على الكراهة ليوافق كلامه في موافق آخر، وصرح أبو عوانة في «محبته» بوجوبها، وأبو حنيفة، وهو الحديث، واحتاره صاحب «الأسرار» وهو أبو زيد الدبوسي، ثم من أرجحها فيها أنها أوجبها بنسب دون القبر، وهو محجج بالإجماع فيها. انتهى.

قول الحافظ^(٤) أنما يجوز ما فيها سنة مؤكدة، وصرح أبو سوانة

(١) - ابن النجاشي (١٢٣٠: ١٢٣١)

(٢) - مرآة المفرد (١٢٧: ١٢٨)

(٣) - (١٢٣: ١٢٤)

(٤) - فتح الباري (١٢٦: ١٢٧)

بموجبه، ونم أره لغيره إلا ما حكي عن مالك أنه أخره من مجرى الجمعة،
وبعل بن رزين عن أنس بن أبي حنيفة أنه أخره من مجرى الجمعة، وقال بطل بن عيسى
أنه أخره من مجرى الجمعة انتهى

وقال ابن وهب: لا أمر به، ولا ظاهره، الأمر للذهب لأن المصلحة مع
الأمر المأمور، فهو مصلحة تعود إليها فتبوء، إلى آخر ما قاله

حكيم ابن سعد أنما هم على سبيلهم، وفي نيل الأرباب في سنة
مؤداه، حتى سيرا، في التشرح الكسوف^(١) للمالكية، ومنه من أن للمأمور
بالسلافة، رد لعمودي وصبي ومساقر لم يجد سببه لكسوف الشمس، كعتابه،
انتهى.

وفي الإتيان، صلاة الكسوف، شاملا للخصوف سنة مؤداه، وقدر
المصطفى على أن يقرأ في صلاة الكسوف سنة بعد تحميرها، وقيل وجبة،
انتهى. وقال الشعبي^(٢)، الأصح أنها سنة، وعن بعض أصحابنا أنه واجب
للأمر به، ومخرج آخر عاقبة في غيرها، وعن مالك: أنه أخرها من مجرى الجمعة،
وقيل: عرض كفاية، واستبعد ذلك، انتهى

الثانية، في وقتها، قال المصنف في الصحيح^(٣): لا يمت صلاة الكسوف
معين، لأنها عطف برؤيته في قول عبد السلام، فإذا أتممت فتبوءا وصلوا
وفي مسكنة في كل وقت من النهار، وهذا قول كشافني ومن تبعه، واستمر
الحكمة أو ذات الكرامة، وهو مشهور بذهب أحمد، ومن المالكية وقتها من
حين السابعة إلى الزوال، وفي رواية إلى صلاة العصر، ورجح الأول بأن

(١) (١٠٠/٢)

(٢) معجم الفاري، (١٠٠/٢)

(٣) صحيح لاري، (١٠٠/٢)

المقصود إخراج هذه الصلاة قبل الانجلاء. وقد أمضوا على أنها لا تخصي بعد الانجلاء، ولو حصرت في وقت لا يمكن لاجلاء قبله، فموت المفسود، وبم أفت في شيء من الطرق مع تشريحها على أنه يجب جلوسها إلا ضحك، كثر ذلك ومع التفتي، ولا بد من معنى ما عداها، وانخفضت الطرق على أنه راد إليها، انتهى.

قلت: ما حكي عن إمام أحمد هو لم يعتمد في وقوعه، قال في الأوضار: ولا نكاد إن فرغ من السجدة، بل يدعو ويذكر كما أنه كان وقت نهيهم انتهى، والمعتمد عند المالكية الأولى من روايت، قال في الشرح الكبير: ورواه كاتبة عن عن عائشة إلى الرسول، أنه جاءه أنوال أو كسب بعد، ثم تبلى، قال التبرسي: هي رواية المذنبية وفيه روايتان أخريان، قلت: ذكرهما السجدي، بعد: أوله وقت حواز المذنب بعد طلوع الشمس، ولا خلاف في ذلك، وآخره، قل من كنت في ذلك ثلاث يوميات، أحدها أحرقها وقت زوال الشمس، ورواه ابن القاسم والثانية وقت امتناع المذنب بعد العصر، والثالثة تصلي بعد العصر أيضاً، انتهى.

قال العيني^(١): قال الكوفيون: لا تُصلّى في الأوقات تعني عن الصلاة بها، ليرد النبي بذلك، يصر في سائر الأوقات، وهو قال ابن أبي ماجة وعطاء وجساعة والحسن وعكرمة وشمرو بن شعيب وشاذة وأيوب وإساعيل بن عتبة وأحمد، وقال إسحاق: يصلون بعد العصر ما لم تغرب الشمس، ولو كسفت في المغرب لم تصل^(٢) إجماعاً، ولو ضمنت مكسوفة لم تصل^(٣) حتى

(١) انظر مجمع التفتي (٧/١١٧).

(٢) هكذا في الأصل والظاهر لا تسلي.

تحل النافلة. وبه قال أحمد ومالك وأخرون، وقال بن المنذر: به أقول خلافاً للشافعي، انتهى.

والثالثة: في كيفيتها، واختلفوا فيها أيضاً بمواضع من عدد الركعات والركوع والجهر والخطبة وغير ذلك، سيأتي الكلام عليها في مواضعه من الروايات

والرابعة: في أنه إذا لم تحل، فهل تكون الصلاة أم لا؟ ففي «الشرح»^(١) «تكبير» للمالكية، ولا تكرر الصلاة إن أتموها قبل الانحلاء، ومن «المدونة»^(٢) قال مالك: وإن صلوا صلاة الحسوف جماعة أو صلاها رجل وحده قببت الشمس على حالها لم تحل، قال: يكفيهم صلاتهم، لا يصلون صلاة الحسوف ثانياً، ولكن دعاء، ومن شاء فنزل، وإنما السنة في صلاة الحسوف، فقد مرعوا عنها، انتهى. وكففت في ابن المبارك للحنبلية، ولا تعاد إن مرعت قبل التحلي، بلى يذكر ويدعو، وكذلك في ظاهر الرواية عندما: الركعتان، تم الدعاء حتى تحيي.

الخامس: في خسوف القمر، ذكر في حاشية «شرح الإقناع»^(٣): قال لعشماوي: الذي في كتب الحديث أن خسوف القمر وقع مرتين في زمنه ﷺ، وكسوف الشمس لم يقع إلا مرة، انتهى. وفي شرح الإحياء: ذكر صاحب «جميع المعتمد» أن خسوف القمر وقع في السنة الرابعة، في جمادى الآخرة، ولم يشتهر أنه ﷺ جمع له الناس، انتهى. وسيأتي عن أسيرة ابن حبان: أن القمر خسف في السنة الخامسة.

(١) (٢٠٤/١).

(٢) (١٥١/١).

(٣) (٢٢٨/٢).

وفي «تاريخ الخلفاء»^(١) في دفع السنة الحامسة: وفي هذه السنة أحدث انفس في جمادى الآخرة، جعل اليهود يفرقون بالظلم^(٢)، وبفكرهم. سحر القمر، ففعل بهم النبي ﷺ صلاة الكسوف حتى انجلي القمر. يوم ابن حبان. انتهى. وفي «أشوار» من مسالك الشريعة: فرعت صلاة كسوف القمر في سنة الحامسة من الهجرة في جمادى الآخرة على التراجع. كما في «عاشية الناجور»^(٣)، انتهى.

العاشر: في صلاة الكسوف، واختلفوا فيها ايضا، فواضع

الأول: من حكمته، والأئمة الأربعة متفقون على استحباب الصلاة فيه، مع الاختلاف فيما بينهم في كيفية، واسئلوا على ذلك رواية أبي بكر عند البخاري^(٤) ومعه، والشمس والقمر أيام الحلب، وفيه: «وإذا كان ذلك فمناجاة» وأصرح به ما في ابن حبان في هذا الحديث. «فإذا رأيتم نبت من ذلك» وعنده من حديث عبد الله بن عمرو: «وإذا انكشف أهدبها» وفي حديث أبي داود عن عبد بن سمير، حميري من أصناف^(٥) بلغض. «فإذا كسفت فزعوا في الصلاة».

والثاني: هل على رسول الله ﷺ صلاة الكسوف؟ ذكر في «المندوب»^(٦) في ذلك ماثل: ثم سئل عن رسول الله ﷺ صلى إلا في كسوف الشمس، وحكى البخاري عن لعافط بن مسند عن ابن عباس: أنه لم يزل صلى في كسوف الشمس

(١) (١/٢٩٩)

(٢) في «تاريخ الخلفاء» (١/٢٩٩)؛ انظر انظر انظر (في النسخة) كما في «شرح الإجماع» (٢/٢١٩/٢٢٨)

(٣) أخرجه البخاري في «العلل» في كسوف القمر (١/٢١٠)

(٤) نظير: «الملك المجهود» (٢/٢٣٣)

(٥) (١/٢٢٠)

والغمر أربع ركعات في أربع سجعات، وسدس جيد، وعن عائشة قلت إن رسول الله ﷺ كان يصلي في كسوف الشمس أربع ركعات، أربع سجعات، انتهى

وفي «الإقناع»^(١٦) عن ثقات بن حبان: أنه ﷺ صلى في كسوف القمر، وهي «العتمة»^(١٧)، ووقع عند ابن حبان أنه ﷺ صلى في كسوف الشمس والقمر، وأخرجه الشافعي أيضاً، وفي هذا رد على من أفتى بأن ركعة واحدة يصلي فيها، ومنهم من أول قوله: «صلى فيها» أي أشرك بالصلاة، حسماً بين الروايتين، وقال صاحب التلويح: «ثم يدعى أنه ﷺ صلى في كسوف القمر جماعة، لكن حاكم بن حبان في السيرفة، أن أفسر كسوف، في السنة الخامسة، صلى النبي ﷺ بأصحابه، وكانت أول صلاة كسوف في الإسلام، وهذا إن ثبت انتهى التأويل المفكوك، وقد حزم به معطائي في سيرته، انتهى.

والثالث في كميته، فعدد الحنابلة كما هي عروجه كالكسوف ركعتان مع الجماعة، وإفرادي بأربع ركوعات، وجهر قرعة سون الخضة بعدها، وتذوق الإعادة إذا لم يتحلى، وكذلك عند الشافعية، كالكسوف تنكرار الركوع وسبعة الحمدات والخضة بعدها إلا أنه انقراء في الكسوف سريّة، وهي الكسوف جهريّة، وعند المالكية: ركعتان جهراً كل واحد، لييام واحد وركوع واحد، ويكره لها الجماعة والسجدة، بل يأتى بها في البوت فرادي، ويسحب تكرارها حتى يحلّي، وعند الحنفية صلاة الكسوف فرادي لأن أفسر خسف مزاراً في شهادة أبي بكر، ولم يقل أبداً أنه جمع الناس، كما في الأناوار الساطعة قلت: وليكونها صلاة يُلحظ فيها الجهر بانقراء، ولا حصّة

بحد

(١٦) (٢٩٢/١)

(١٧) أربع ادبي (٤١٥/٢)

١/٤٣٠ - حَقَّقْتُ فِي بَيْتِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَشَعْتُ.....

وفي المعني^(١): قال الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور: يجمع في الكسوف كما يجمع في الكسوف، وذهب أبو حنيفة ومالك إلى أن ليس في كسوف القمر جماعة. قال المعني: أبو حنيفة لم ينف الجماعة، بل قال: الجماعة فيه غير سنة، بل هي جائزة، وذلك لتعدد اجتماع الناس من أطراف البلد، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة». وقال مالك: لم ينعأ ولا أهل بلد أنه ﷺ جمع لكسوف القمر، ولا نقل عن أحد من الأئمة بعده أنه ﷺ جمع فيه. ونقل ابن قدامة في المعني عن مالك: ليس في كسوف القمر سنة، ولا صلاة.

وقال السهلي: يمكن أن يكون نوى ﷺ - والله أعلم - رحمة للمؤمنين، لئلا تحزن بيوتهم بالليل فيخطئهم الناس ويسرفون، وقال ابن القصار: خسوف القمر يتفق ليلًا، فيشق الاجتماع له. وربما أدرك الناس نياماً فينقل عليهم الفزع، ولا ينبغي أن يقاس على الكسوف، لأنه يدركهم منقطعين ولا يشق اجتماعهم. ثم أحاط المعني عن الروايات الثلاثة على الجماعة لها، فدرج إليه إن شئت، لا يسه هذا المختصر.

١/٤٣٠ - (مالك عن هشام بن عروة، عن أبيه) أي عروة بن الزبير، ورواه لفظاً - عن أبيه - لا توجد في أكثر النسخ المصرية^(٢)، والظاهر أنه سقط من الناسخ وهو موجود في نسخة الشروح من الزرقاني والهاجي. ولم يتعرض أحد من الشراح بترك (عن عائشة) أم المؤمنين (زوج للنبي ﷺ) أنها قالت: خشعت، ففتح الخاء والسين، لازم، أو بالنظم فالكسر على أنه متعد.

(١) عمدة القاري (٣/٢٠٥).

(٢) ولا توجد في الاستذكار (١٦/٧) أيضاً.

مستحسن في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . ثم انما كان من
حكمه ان اصلاح معه . وان بينه وبين الشمس انهم افي عهد في زمان
الصلوة . انما في رواية النصبين . فقلت حاد . ان الصلاة جامعة
بندى بها منها الحصة كما صرح به في المد المحتل . ولم ازل في روح
حالكه . وانكرها في العهد . لكن حكمي المسمى من النصي عام . انه
مستحسن ان يقال عند كل صلاة لا بد من هذا الصلاة جامعة .

«فصل في رسول الله (ص) بالنسبة» اعلم ان عدم ذكر الوصوه على أنه يترتب كان حافظ على الوصوه، وان لم يلبس عليه لانه لا يوجب على الظاهرة عليه رجاءه فيكون صحيح الامارة بها على التجمع عند وذكر اسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الجماعة فيه.

وقال الشوكاني^(١) قلت ذلك بالساعي وأحمد وجمهور العلماء على أن معنى الكسوف والخسوف انكسار جواهرها وقيل ان جواهرها سرت فبهت، وقال الإمام جليل: إنها غارط في الكسوف الخفا، وقال النووي: إن معنى الكسوف والخسوف براءتان، وحكي عن "البحر" عن أبي حنيفة وماتيه أن لا ينادى بهما، وحكي النواتي في شرح مسلم أنهما سالت: أي في الخسوف والخسوف انتهى محضاً.

وخار الأبى^{١٩} هذتها سنة عند النحسج. والجمدة فيها سنة عند
الأقصر، وذلك الخصاصي من العرب المجرين انه لا يجمع لها، وقال ابن حبيب
الجماعى فيها سنة. أشهر.

ومضى الشيخ الاحياء الى البرزخية - المنحة الجماعية في صلاة التراويح، وذلك واحة ان الجماعة فيها شرط، واحة لا نظام الا في جماعة واحدة كالجمعة، وفيما شذذات منها.

[illegible](8) $\{ \langle \alpha, \beta \rangle \in \mathcal{A} \mid \alpha \leq \beta \}$ is a linear order.

عن أبي عبد الله (عليه السلام) في صلاة الكسوف جماعة قال يحافظ^(١) في إن لم يحضر الإمام أو مات فليزم فيه العصف، وبه قال الجمهور، وعن الثوري، إن لم يحضر الإمام صلى، فرائي.

وقال الغيبة^(٢)، أجاز بهذا إلى أنها بالجماعة سنة، وقال صاحب «الأحكام» من أصحاب الجماعة فيها سنة، وروى في الإمام الذي يصلي أحده والتبديل، وفي المصنفين، يزعم فيها إمام منهم يؤذن المصلين، وإن احتج الناس بهما فليجرب فله رجلاً، ولو لم يصحها الإمام صلى الناس فرائي، انتهى.

وفي مزيل العصب، معها جماعة مسجد أفضل، وفي البروج^(٣) أربع^(٤) من جماعة، وفي أفضل، وإذا كان كسافاً التواتر، وفي التشرح^(٥) التكبيرة^(٦) للسانكية، وفي صلاة كسوف الشمس بالمدح لا بالعصف، وفي وقعه في جماعة، كما هو المصنف، وأما العدد فعلى رأيي، وفي الإفراج^(٧)، تس الجماعة فيها ثلاثين، وتس للمصنف والعبادة والحرمة والمسلم، انتهى.

وفي الذكر بعد الصلاة^(٨) يصلي مائة من تلك إضافة العبد وكفى، قال ابن عاتق، يواز المستحب يعني فعله بالجماعة (وهو وجد إمام الجماعة) وإلا فلا تسب الجماعة، بل يصلي فرائي، هذا فذهب الرواية، وعن الإمام

(١) مجمع الزوائد (٢: ٤٤٠).

(٢) أصول الفري (٢: ١٣٩).

(٣) (٢: ٢١٤).

(٤) (٢: ٢١٤).

(٥) (٢: ٢١٤).

(٦) (٢: ٢١٤).

قدم وصال النسيء، ثم ركع فاقطع الشك، ثم قد راجع الشك
في غير رواية الأصيل: لكل إمام محدد أن يصلي جماعة في مسجد،
انتهى

ثاني من الشك: أن هذه الصلاة تقدم بالجماعة، لأنه يجوز أقامها
بالجماعة، ولا يقيمها إلا الإمام الذي يصلي بالناس الجمعة والعيد، فإن
يقيمها كل قوم في مسجدهم فلا ورون عن أبي حمزة رحمه الله عنه
الجبواز، وأما جرح قائل الرواية، لأن أدلة هذه الصلاة بالجماعة عرفت
بإقامة ركعة، ولا يقيمها إلا من هو في مقدمة السجدة.

الثالث فاطل الشك: يكون الخلاف، وفي الرواية الآفة جواز من جرد الشك
وطول الزيادة فيها منصرف عند الكل، وجعلها الشك في فرد عيم ثلاث
صرا: أحدها: قلنا بل، والأصل منها تركه في كل ركعة مع الاقتضاء
حتى بدلة فقط، وثالثها: وهو الأصل منهما أن يصلي بركعتين في كل ركعة
مع تطويل الشك، ورثر في السراج الإحياء عن النشافية استحباب، إلا أنه
وإن لم يصر في النجوم، ومن أن المهم أن يكون من كراهة التطويل.

ثم راجع الركوع الأول فاطل الرئيس: أن الشك في الركعة الأولى
من التطويل، فإن كان بعد الصلاة استقوا على أنه لا زيادة فيه، وإن كان
الركوع من السجدة وتكبير وحرمها، وفي فروع الشافعية والخلاف: سبع فذر
مئة من الركعة، وفي فروع المالكية كالتصديق سني عنه قدم فاد إلى الضم
سلي من الركعة الأولى فاطل الشك في زيادة السجدة، ثم قال: سبع الله
سجدة واحدة، وإن من وجه آخر هذه الزيادة وثلاث السجدة واستند به حتى
استحباب تعدد المستمر في الأعداد في هذه التقديم

بفتح دال - المقدم الأول

والاستدلال به من متأخري المشافعية من كونه نيم ركعة لا قيام عقداً،
 رآه اتفاق العلماء ومن قبله، زيادة الركوع في كل ركعة على ركعة الفاتحة
 فيه، وإن كان محمد بن مسلمة لا يذكركم حديث فيه، والجمهور أن صلاة
 التكليف حائز على صفة محضتها، فلا بد حل المقدس فيها، بل كل ما كان
 عنه يثبت أنه فعلة فيها كان مشروعاً لأنها أصل برائتها، فله الحفاظ.

وقال الشافعي: "مستحب الغر، في الركعة الأولى والثالثة بأمر العرب،
 وأمر الشافعية والشافعية، فذكره بفتحاً فيهما بالسورة، وحمل بقوله لمكانه أم لا؟ قال
 مالك: نعم، وقال أحمد بن محمد بن عيسى: لا، ووجه الأول: أنه ركعة بزيادة،
 فوجب الاستدلال بالأول، ووجه الثاني: أن الركعة في حكم الركعة الواحدة،
 لأن المأموم بحرفه إذا لم يجد أحدًا، فإنه إذا كان في حكم الزيادة الواحدة،
 وجب أن لا تذكر الفاتحة، انتهى.

وهو "تبرج" برفع فاعلاً، سجد الله ليس حبه وبها ذلك العدد، ويغور
 ذلك في كل رفع، خلافاً لما روي عن أبيه أنه لا يجعل ذلك في الرفع الأول، بل
 برفع مكراً، لأنه ليس اعتدالاً، انتهى.

والعاصم: أن هذا الاعتدال ذكر بعض شافعية في التسمية والتحميد،
 وذكره أحمد بن محمد بن عيسى الفاتحة، وجمهور على إثبات كل منهما، وهو
 دون القيام الأول وفي الإقلاع، نص في "الموطأ"، أنه بفتح في القيام الذي
 لا عدد من أوقافها، وذكر في "الشرح الكبير" المماثلة، ولم يبين الحسابه
 سره، بل قالوا: دون القيام الأول.

قلت: لكن مخالفة حديث عائشة لأنها حرمت تقديم الركعة الثانية
 بل، عمران فأنس.

تم دفع فاطمك المرفوعة، فلهذا دون ركنك الأول

(ثم ركنك) ثانياً (فأطال الركوع) قدر في «الإقناع» تسبيح الركوع الثاني قدر ثمانين آية، وقريب منه ما في فروع المالكية والحنابلة. وهو دون الركوع الأول، ولذا فرقوا بينهما بقدر عشرين آية. لكن الأئمة الثلاثة اختلفوا فيما بينهم: أي الركوعين منهما مرض، ومبرك أيهما يكون مذكركم، ففي «شرح الإقناع»^(١): من أدرك الإمام في ركوع أول من الركعة الأولى أو الثانية أدرك الركعة. كما في سائر الفصولات، ومن أدرك في ركوع ثان أو قيام ثان من أي ركعة فلا يترك شيئاً؛ لأن الأصل هو الركوع الأول وقيامه، وأما الركوع الثاني وقيامه فتابع، انتهى.

وكذلك عند الحنابلة، قال في «نيل المأرب»: وما بعد الركوع الأول من كل ركعة سنة كتكبيرات العبد، لا تترك به الركعة، ولا تبطل الصلاة بتركه، انتهى.

وخالفهما المالكية، ففي «الشرح الكبير»^(٢) لهم، وتذكر الركعة مع الإمام من كل ركعة بالركوع الثاني، لأنه المفروض، وأما الركوع الأول فسنه قبل التدبر في: فمن أدرك مع الإمام الركوع الثاني من الأولى لم يقض شيئاً، وإن أدرك الركوع الثاني من الركعة الثانية يقضي الركعة الأولى بقيامها فقط، ولا يقضي القيام الثالث، انتهى.

وكذلك قال في «المدة»^(٣): من أدرك الركعة الثانية من ركعة الأولى يحزته التي أدركها من التي فاتته، كما يحزى من أدرك الركوع في الصلاة من القراءات. قال المنبري: اعلم أن ما ذكره في كل من الركعتين القيام الأول.

(١) (٢٣٣/٢٦).

(٢) (٤٠٣/١١).

(٣) (١٥٩/١١).

ثم رفع

والركوع الأول فكل واحد منهما سعة، وماما انقباض الثاني والركوع الثاني في كل ركعة فهو الأصلي، ويرتب على سبعة الأول منها السجود ثم ركعة، انتهى.

(ثم رفع) رأسه من الركوع الثاني، قال المحقق^(١)، ثم رفع في هذه الرواية ذكر تطويل الاعتدال الذي يقع السجود بعده، ووقع في حديث جابر عند مسلم تطويل الاعتدال الذي يليه تسجود، ونقطه، ثم رفع فأطال ثم رفع فأطال ثم سجداً، وقال النووي: هي رواية شاذة مخالفة، فلا يعمل بها، أو المراد زيادة التطمين في الاعتدال لا إطالته نحو الركوع.

وتعطف بها رواية الثاني وابن خزيمة وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو، أيضاً فقيل: ثم رفع فأطال حتى نزل لا يرفع، ثم دفع فأطال حتى نزل لا يسجد، ثم - بعد الأطال - السجود، رواه ابن خزيمة من طريق النووي من خطه، من الثقات، والنوري سمع منه فقال: الاطلاء، فليعدت صحيح، انتهى.

ونقط النووي قوله في حديث جابر: ثم رفع فأطال، فظاهر أنه صور الاعتدال الثاني يلي السجود، ولا ذكر له قول باقي الروايات ولا في رواية جابر من غير حقه أبي ثريب.

وقد نقل تفاصيل إجماع العلماء على أنه لا يطول الاعتدال الذي يلي السجود، وحينئذ يجاب عن هذه الرواية بجوابين أحدهما: أنها شاذة مخالفة لرواية الأكثرين، فلا يعمل بها، والثاني: أن المراد بالإضافة نفس الاعتدال، رمزه قليلاً لا إطالته نحو الركوع، انتهى^(٢).

(١) فتح الباري (٢/٢٣٩)

(٢) شرح صحيح مسلم، النووي (٢/٢٠٦)

نَسَجِدُ.

قلت: لكن فروعهم مصرحة بعدم تطويل الاعتدال، ففي «الإقناع»^(١):
 في ركعة وركعتان يطيل التسيب فيهما دون السجدة، فلا يطيلها كالجلوس
 بينها والاعتدال من الركوع الثاني والتشهد، وهذا ما جرى عليه الرافعي،
 والصحيح أنه يطولها، انتهى. وكذا في جملة فروعهم، والاختلاف في
 السجدة فقط. قال في «الأنوار لأعمال الأبرار»: ولا يطول السجدة،
 وقيل يطولها ولا يطول الاعتدال والتشهد وفاقاً، انتهى.

وقال النووي في «الأذكار»: ولا يطول الاعتدال عن الركوع الثاني ولا
 التشهد، انتهى. وهكذا عند الحنبلة. قال في «ملفوظ المربع»^(٢): ثم يركع
 فيطيل الركوع، وهو دون الركوع الأول، ثم يركع فيسمع ويحمد كما تقدم ولا
 يطيل، ثم يسجد، انتهى.

ولم أر التصريح به في «فروع المالكية»، لكن سياق كلامهم يدل على
 عدم «تطويل»، وكذلك لم أر التصريح بذلك في «فروع الحنفية»، لكن قال
 ابن عابد في الواجبات: إن طول القيام في ارتفاع من الركوع ليس بعشروع،
 انتهى. وأيضاً قالوا: إن من فاته تسبيحات صلاة التسيب في ركع يأتي بها في
 الركع الذي يليه إلا تسبيحات الركوع، لا يأتي بها في القومة لأنه لا يشرع
 تطويله. وفي «شرح الإحياء»: أما الاعتدال بعد الركوع الثاني فلا يطول
 ولا يخالف، وكذا التشهد، انتهى.

(مسجد) لم يذكر في هذه الرواية تطويل السجدة، لكنه مذكور في هذه
 الرواية عند البخاري، فقد أخرجه رواية عبد الله بن مسلمة عن مالك، ولفظه:
 «ثم سجد فأطال السجدة» وروى البخاري في «صحيحه» طول السجود في

(١) (١/٢٩٢).

(٢) (١/٣١٦).

الذكور، على الحفظ⁽⁴⁾ آثاره بعد إلى رد من أخرى، وأصل حسن المناجاة على ترك إبدائه بأن الذي شرع نظريته شرع محرره، وهم أهل سبالة النفس.

وكان من شأنهم في مسألة التطويل في القيام والركوع هذه المسجود أن
القيام والركوع يمكنه بوقت الانجلاء، بخلاف السجدة، ولأن في تطويله
استرحاء الأعضاء، فلهذا نقسب إلى السجدة، وعلى هذا سجدت بنيت لأحد
التصحيحة في تطويله، فقد أخرج أحمد في في الباب حديث عبد الله بن عمرو
في السجود، وفي آخره، قالت عائشة، أما سجدت سجداً قط كان أطول
سجداً

قال الحافظ: ويقدم فيها في حديث غيره عن عائشة: فأطال السجود، وفي حديث آخر: كنت أرى بكرهه؛ ولأبي هريرة: رآه يخرج عن عبد الله بن عمرو بن نفيل: أمجد، أطال السجود، وحده عند أبي هريرة، والمسيح من حديث أبي موسى: أتتكم قبم وبركة وسجود رفته فقط، ولأبي داود، والبيهقي، في حديث سمرة: «كأطول ما سجدت في صلاة قط» وكل هذه الأحاديث ظاهرة في أن السجود في الكسوف بطول كذا، يطول القيام والركوع.

[illegible]

(١١) احد مع الشارح، ٢٤، ٥٣)

فذهب مذهب الإمام أحمد في تخطي السجدة الثانية كما حكى عنه الحافظ، وصرح به في فروع من «البيان» و«الروضة». ومذهب الإمام الشافعي كما حكى عنه أهل المتن من فروع من «البيان»^(١). لكن رد محضيه على هذا القول، وإليه أشار الحافظ.

قال ابن قتيبي في «الأذكار»: يطول السجود كالتركوع. السجدة الأولى كالتركوع الأول، وتساوي الثاني، هذا هو الصحيح، وفيه خلاف معروف للعلماء، ولا شك فيما ذكره من استحباب تطويل السجود، لكن المشهور في أكثر كتبنا أنه لا يطول، وإن ذلك حلف أو ضعفت بل احتساب تطويله. وقد أوضحت به ذلك، وشرحته في «شرح المذهب» انتهى.

ومذهب المالكية أيضا التطويل. قال في «الشرح»^(٢): «سجد طويلا ثانيا كالتركوع الثاني» أي يقرب منه في الطول. قال المدائني: اعلم أن تطويل الركعة كالتقارعة، وتطويل السجود كالتقارعة. قيل: إنه مستحب، وهو نعت الثواب، وقال سعد: إنه سنة يترتب السجود أي سجدة السهو على ركعة انتهى.

قال الشافعي: قال مالك في السهو: إنه يغني السجود كالتركوع. انتهى. وفي «المدينة»^(٣): قلت لأبي القاسم: هل تحلف عن مالك في السجود أنه يطول كما يطول في الركعة؟ قال: لا، إلا أن في الحديث: مريح ركعاً طويلاً. قال أبو القاسم: وأحد يعني أن يسجد سجوداً طويلاً، ولا يحلف حول السجود عن مالك، انتهى.

(١) في «الأذكار» (١٦٧) أن مالك: ثم أصبح أن يسجد سجوداً في صلاة المكسوف وهو مذهب الشافعي.

(٢) (١٠٤) (١١٤).

(٣) (١١٤) (١١٥).

قال النبي^(ص) : واغتنبوا أحوالكم في تصديق السجدة ، فقال ابن حبيب : لا يقول السجدة ، وإنما ابن القاسم : يقول السجدة ، ووجه قول ابن حبيب : أن إفاضة أربع من التعميم على السجدة كذاكرته ، ووجه قول ابن القاسم حديث حماد عن عائشة ، ومن جهة السعي أن مما ذكر من أركان الصلاة ذكر فرضها ، فلاحظه الشيخ كاللزام انتهى

فقد. وكذلك شد. تحفية بطل السجود بناءً صرح به أهل فرهم،
التي. لم. بطل فيه لزوم. والسجود والوقوف

قوله "الزواني" ¹ أم يذكر في حديث أنس ولا انسب بعد: تطويل
أو جرد، وأجوز من ذلك أني أنه "أصول" فيه قائله. لأن المعنى شرب
التطويل شرب الكبراد خالطهم بالزواني، وأم شرح تزيادة في السجود، أن بشر
تطويله، وحكمة ذلك أنه انقلب، والزواني بمعنى رواية الانحلال، خلافاً لما
في الآية علوية منسب فقول العمام لا يسعده، بل أن في تطويله،
الأصعب، لقد بعضي إلى شرب ذلك، فوجد شرباً لأحد من أصحابه

نبيه لم يذكر في الرواية الجليلة سر لخصه، وهو قال: «لوقامي» لا
 «لوقام» بن لخصه، إذ دعا، وكذا في «شرح الكبير» دعا: لا يطيل
 لخصه بن المجدد (إسما)، وفي «الديوان» قلت: «هل يرحي بين
 لخصه بن في قوله «للك» لا يقع، بهجته» قال: «هو» وذلك لأن «لوقام»
 إنما هو «لوقام» في الحديث، نبيه.

$$(\pi^* \mathcal{H}_1 \otimes \mathcal{H}_2) \otimes (\mathcal{H}_3 \otimes \mathcal{H}_4) \cong \mathcal{H}_1 \otimes \mathcal{H}_2 \otimes \mathcal{H}_3 \otimes \mathcal{H}_4$$

UPV² = 1.5 \times 10⁻¹⁰ m² s⁻¹ T.

Journal of Management Education 30(6)

يَمُ تَعْمَلُ فِي الْأَجْزَاءِ الْإِخْرَجَةِ بِمِثْلِ ذَلِكَ

وفي «الترويض المشرح»^(١): لا يطيل الجلوس بين السجدين، وتكفي صرح به في فروع الشافعية. وهو مقتضى أصول الحديث إذ كانوا: إن تطويل الجلوس بين السجدين غير مشروع

قال الحافظ^(٢) بعد ذكر حديث عبد الله بن عمرو عن أبي خزيمة وأنس بن وغيرهما بلفظ: «ثم سجد فأطال حتى قيل لا يرفع، ثم رجع مجلس فأطال الجلوس حتى قيل: لا يسجد، ثم سجد». لعط من خزيمة عن طريق الثوري عن عطاء، والثوري سمع منه قبل الاختلاف، والحديث صحيح، ولم أقف في شيء من الطرق على تطويل الجلوس بين السجدين إلا في هذا، وقد نقل الغزالي الاتفاق على ترك الإطالة، فإن أراد الاتفاق المذهبي فلا كلام، وإلا فهو صحيح بهذه الرواية، انتهى.

وقال الثوري في «الأذكار»: قال أصحابنا: لا يطول الجلوس بين السجدين، بل يأتي به على العادة في غيرها، وهذا الذي قالوه منه ظر، فقد ثبت في حديث صحيح إسناده، وقد ذكرت ذلك وأصحاً في «شرح المهدى» فلا عيار استحباب إطالته، انتهى.

قلت. وهكذا ينبغي الدخول أن يصرحوا باستحباب تطويله. لأن الرواية التي استدلوا بها في الكسوف صريحة في تطويله، وفي «مسند أبي خزيمة» من حديث ابن عمر: فكان جلوسه بين السجدين قدر سجوده، الحديث ذكر ثم أر: التصريح به في المصروع

أتم عمل في الركعة الأخيرة بكسر المعه أي الثانية (مثل ذلك) أي كما فعل في الأولى، وسأني تفصيلها في الرواية الآتية. وذكر النكاهاس أن في

(١) (١/٢١٣).

(٢) (١/٢٤٩).

عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «...»

عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «...»
والثالث يحسب أنس، والرابع يحسب العائذ، وأشكل عليه بأن المختار أن القيام
لثالث أقصر من الثاني، والسادس أطول من آل عمران، وأجاب عنه الزرقاني
بأنه إذا أسرع بقراءتها، أو قل أن عمران كانت أطول، وتعمد التاكهسي بأن
حديث لا يعرف، وإنما هو من إلفهام، وإسا السعدي في حديث ابن عباس
ونته. أي ذكر البقرة فقط

وقال السبكي في «شرح المعراج»: قد ثبت بالأخبار تقدير القيام لأول
سبح البقرة، وضوئه على الثاني والثالث. ثم الثاني عشر الرابع، أما نقص
ثالث عن الثاني أو رواده عليه فلم يرد فيه شيء، يجب أعلم، فلا جد لا جد في
ذكر سورة النساء فيه وأن عمران في الثاني. نعم إذا فت بزيادة ركوع، ثبت.
فيكون أقصر من الثاني، انتهى. كذا في «شرح الإحياء»

(تم انصرف) التبريد من الصلاة (وقد نزلت) بتدويره رشداً لا كما
سقطه الزرقاني^(١) وهكذا في نسخ الموجود عندنا (النسخ) وفي رواية
من شهاب: انحلت الشمس قبل أن ينصرف، وفي ثلاثة أبحاث:

الأول: في وقت انجلاء الشمس هي صلاة النسي في

والثاني: أو انجلاء الشمس حينئذ كيف تم الصلاة؟

والثالث: إن لم يداخل بعد الصلاة نصاً، فهل ذكر الصلاة؟ ونظم
الكلام على هذا البحث الثالث في البحث المتقدم.

رأى الأول: فقد نزلت الروايات في ذلك، لكن أكثرها عسى أن
الانحلاء كان في الجلوس آخر الصلاة فهي المشككة بالحديث المتفق عليه،

(١) شرح الزرقاني (١: ٣٧٤)

عن عبد الله بن عباس^(١)، أَنَّهُ اصْطَرَفَ وَقَدْ تَحَلَّتِ الشَّمْسُ، وَهَكَذَا فِي رِوَايَةِ
الْأَبِ عَنْ عَائِشَةَ، أَخْبَرَهَا الْبُخَارِيُّ وَحُمَاةُهُ، وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ جَدِّهِ بْنِ
عَدِّ اللَّهِ بِهَذَا: «فَقُضِيَ الصَّلَاةُ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ»، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِهَذَا.
فَاصْطَرَفَ وَقَدْ أَصْبَحَ الشَّمْسُ، وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي حَدِيثِ أَسْمَاءَ
بَلَطَ: «فَاصْطَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ نَجَلَتِ الشَّمْسُ».

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي حَدِيثٍ مِمَّنْ: «حَرَجَتْ فَإِذَا هِيَ بَارِزَةٌ» الْحَدِيثُ،
وَبِهِ: «مَوَاقِفُ تَجَلَّى الشَّمْسُ جَنُوبَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ ثُمَّ سَلِمَ» وَمَكَدَ حَرَجَهُ
الْإِسْنَانِيُّ، وَإِسْنَانِي ذَكَرَ عَذَا الْحَدِيثُ فِي مَعْنَى الْحَقِيقَةِ.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ^(٢) فِي حَدِيثِهِ فِي رِجَالِهِ الْإِسْنَانِي بِهَذَا: «فَاصْطَرَفَ»
وَالْحَدِيثُ: وَلَقَدْ تَجَلَّى الشَّمْسُ: «فَوَقَفَ انْقِرَافَهُ الْجِلَاءُ الشَّمْسِ»، وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي
حَدِيثِ الْأَبِ عَنْ عَائِشَةَ: «اللَّهُ بْنُ عَدِيِّ بَلَطَ» «فَمَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاتِهِ
وَقَدْ أَصْبَحَ الشَّمْسُ»، وَأَخْرَجَهُ الْإِسْنَانِيُّ بِهَذَا: «ثُمَّ فَعَلَ رَأْسَهُ أَيَّ شَيْءٍ
السُّعْدَةِ» وَانْجَلَّتِ الشَّمْسُ.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَبِي بَرٍّ كَعْبٌ: «صَلَّى بِهِمْ وَرَكَعَ خَمْسَ رُكْعَاتٍ، ثُمَّ
جَسَّ كَمَا هُوَ مُسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةِ، يَدْعُو حَتَّى «يَجْلِسَ كَسَوِي»، وَهَكَذَا لَعَنَ الشَّيْخُ
وَعَبِيدَهُ، وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي حَدِيثِ سَحَابَانَ بْنِ مَثِيرٍ بِهَذَا: «فَجَعَلَ يَحْلِي
بِكَعْشٍ رُكْعَتَيْنِ» وَبَدَّلَ عَنَاءُ حَتَّى سَعَلَتْ، وَلَقَدْ الْإِسْنَانِيُّ: «وَلَمْ يَزَلْ يَحْلِي بِهِ
حَتَّى نَجَلَتْ» وَهَكَذَا لَعَنَ الْإِسْنَانِيُّ.

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالْإِسْنَانِيُّ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ:

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ صَلَاةِ الْكُفْرِ حِمَاةً رَفَعَهُ (١٠٥٩)، اصْبَحَ الْإِسْنَانِيُّ
(١٢١٠/٢٢) وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ رَفَعَهُ (١٧٤١).

(٢) أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ (١٤٦٠) رَفَعَهُ (١١٨٥)، وَأَخْرَجَهُ الْإِسْنَانِيُّ (٦٢٨٥).

بلفظ: «دنايته أنه وهو رافع يديه بسبح ويحمده ويهلل ويدعو حتى خسر عن الشمس، فقرأ سورتين وركع ركعتين»^(١)، وفي طريق آخر لمسلم، قال: «جلسا حذر منها قرأ سورتين وصلى ركعتين»

وأخرج البخاري من حديث أبي نضرة بن خلف: «صلى بهم ركعتين فاحتلت الضمير»، وأخرج مسلم^(٢) من حديث أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ: «ركع ركعتين في سجدة، ثم قام ركع ركعتين في سجدة، ثم جلسي عن الشمس» وهكذا أخرجه النسائي من حديث أبي طهارة عن عبد الله بن عمرو. وهذا راجع إلى ما سبق من أن الانحلاء رفع في الجلوس.

وأخرج مسلم من حديث صبرة عن عائشة بلفظ: «قام وقام الناس و...»، فقام قياماً طويلاً، ثم ركع ركعاً طويلاً، ثم رفع مقام قياماً طويلاً، وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركعاً طويلاً، وهو دون الركوع الأول، ثم رفع وقد تجلت الشمس وظهروا، أي الانحلاء، وقع في الركوع الثاني من الركعة الأولى.

قال النووي^(٣) بعد حديث عبد الرحمن بن سبرة: «هذا قد يشكك، ويظن أن ظاهره أنه إذا صلاة الكسوف بعد انحلاء الشمس، وليس كذلك، فإنه لا يجوز ابتدائها بعد الانحلاء». والحديث محمول على أنه يركعه في الصلاة كما نرى في البراية الثانية، ثم جمع النووي جميع ما جرى في الصلاة من دعا، وتكبير وتهليل وتبرأة سورتين، وكنت السورتان بعد الانحلاء تمهيداً للصلاة، فتمت جملة الصلاة ركعتين، أولها في حال الكسوف وآخرها

(١) أخرجه مسلم في (١٠١) كتاب الكسوف، (٥) (الحديث: ١٩١٣/٢٤) و(٢٦١/٢٦) مجرى وأخرجه أبو داود (١١٩٥) والنسائي (١٢٤٠).

(٢) أخرجه مسلم (٩١١).

(٣) الشيخ صحيح مسلم لنسوي: (٦٠/٢٩١).

.....

بعد الاستحالة. وهذا الشيء ذكره من تصديره لا بد منه، لأنه مطابق لذرواية
 الثانية. والتواحد المقدر للروايات بأبي النضاج
 ونقل القاضي عياض عن أبي نعيم أنه ناواه على صلاة ركعتين تطوعاً
 بعد استحالة الكسوف، لا أب صلاة الكسوف، وهذا ضعيف مخالف
 لظاهر الرواية، انتهى.

وأما الثاني، فلا إشكال فيه على أصل الحجة لأنهم قالوا: بأن صلاة
 الكسوف كهيئة التواضع، ولا تغير فيها عندهم، فيتمها على ما شرع كالنوافل،
 واحتفت بها بينهم الأئمة الذين قالوا بالتغيير فيها، فقالت المعتزلة كما في
 «السنن» و«الموسم المرح» فإن لحق الكسوف فيها أشبه خصه، وفي
 «الشرح الكبير» للماتنكية: وإن اجب كلها في أثنائها بعد تمام ركعة سجديها،
 فقام سجدتين، ثمها وبين ركوع فتقف من غير طول، وقال أصح، ثمها على
 سجدتين بلا تقوس، قولاً بلا نه جح، وأما إذا لم يتم ركعة سجديتها، فإنه
 تمها كالنوافل حرماً، انتهى.

وقالت السافعة كما في «الترغيع» وغيره، ولا تجوز زيادة ركوع ثالث
 فاختار لساد الكسوف، ولا ينص أحد المكونين المحدثين بواحد للاستحالة،
 انتهى.

فيخط الساجد، هنا أيضاً مختلف عند الأئمة. قال الإمام الشافعي
 وإسحاق وغيرهما: سبغة الخطبة فيها صلاة للأئمة الثلاثة، قال في «نبيل
 النعمان» قال في «تدريج» لا نقرأ بها خطبة، وهذا لأبي حنيفة ومالك،
 انتهى.

(١) قال: بر محمد النور في الاستدلال: ١٩٦/١٩١. قال الكوردي: «وهو» أم جديدة والرواية
 بالحسين بن علي صلاة الكسوف كهيئة ثلاث ركعتين بعد صلاة الضحى، ثم الحمد
 حتى يجلي

وفي «الروض المربع»^(١): ولا يشرع لها خطبة، لأنه عليه الصلاة والسلام أمر بهما دون الخطبة، انتهى. قلت: لكن المالكية ندبوا بعد ذلك الوعظ، قال في «الشرح الكبير»^(٢): وندب وعظ بعد الصلاة، انتهى.

ولا خلاف في ذلك بين الأئمة الثلاثة للحنفية، وقال العيني^(٣) - حديث الباب صريح في الخطبة، وبها قال الشافعي وإسحاق وابن جرير وفقهاء أصحاب الحديث، وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد: لا خطبة فيها، فافوا: لأن النبي ﷺ أمرهم بالصلاة والتكبير والصدقة، ولم يأمرهم بالخطبة، ولو كانت سنة لأمرهم بها، ولأنها صلاة كان يفعلها المنفرد في شيء، فلم يشرع لها خطبة، وإنما خطب ﷺ بعد الصلاة ليعلمهم حكماً، فكانه مختص به، وقيل: خطب بعدها لا لها، بل ليردعم عن قولهم: إن الشمس كسفت لموت إبراهيم كما في الحديث، انتهى.

قال الساجي^(٤): قوله: «فخطب الناس» يريد أنه أتى بكلام على نظم الخطب، فيه ذكر الله تعالى وحمده وثناؤه ووعظ للناس، وليس بخطبتين، برئيهما المنبر ويجلس في أولهما وبينهما، هذا قول مالك، والدليل على صحته أن هذه صلاة نفل لم يجهر فيها بالقراءة، فلم يكن من سنتها الخطبة كسائر النوافل، انتهى.

وفي فروع الشافعية: يخطب الإمام بعدها خطبتين كالعيد، لكن لا تكبير فيهما، لعدم وروده، وإسا تس الخطبة للجماعة ولو مسافرين بخلاف المنفرد،

(١) (٤١٣/١).

(٢) (٤١٣/١).

(٣) «عبد القاري» (٣٠٩/٥).

(٤) «الحض» (٣٢٧/١).

انتهى، قال في الشرح لأبي: «يخطب خطبتين بعد الصلاة بينهما جبهة فلا تعزى واحدة، هذا مذهب الشافعي، واستدل بحديث عائشة وأسماء: «خطب النبي ﷺ في الكسوف» وقال أبو حنيفة ومالك: ليس في صلاة الكسوف خطبة.

وقال ابن قدامة في «المغني»: لم يبلغنا عن أحد ذلك، وعنه صاحب «المهذب» أنه لم يبلغ، قال الزمعي: «وعملاً اتحدت على أنه ﷺ قال قلت ليردعه عن قولهم: «إن الشمس كسبت نعوت إبراهيم»، والذي يدل على هذا أنها أحييت أنه عليه السلام خطب بعد الانحلال، ولو كانت منه لخطب بعد الصلاة ولنداء، وغال صاحب «الجمهرة» إجماع أصحابنا على ذلك، قالوا: لأنه أمر بالصلاة، ولم يأمر بالخطبة، ولو كانت مشروعة بيّنها، انتهى.

قلت: ولعل هذا مراد صاحب «المهذب» إذ قال: لم يبلغ، أي الأمر بها كما نقل الأمر «الصلاة والدعاء» وغير ذلك، وأما روايات الثعلبي فمحملة على أنها مختلفة، هي أن قوله عليه الصلاة والسلام «لا يحسدن نعوت أحد ولا لحبائمه» كان قبل الصلاة أو بعدها كما لا يخفى على من نظر بعينها.

والأوجه عندني في الجمع بينهما كما جمع الحافظ بين مخالف الروايات في الاستدلال به ﷺ «خطب أولاً الرؤى عن رؤسهم أنهم يدعونهم لعموم عظيم، ويخطب بعد الصلاة لبيان ما رأى في الصلاة عن الآيات، وكان دأبه ﷺ إخبار ما رأى أو نزل، فمن اكتشف له شيء، مثل ذلك هذه الخطبة لإخراجه، وفي مستند أبي حنيفة: عن حماد عن إبراهيم، عن عمنه، عن ابن مسعود قال: «انكسبت الشمس يوم مات إبراهيم بن رسول الله ﷺ، فقام رسول الله ﷺ فخطب فقال: إن الشمس والقمر آيتان، الحديث، وفي آخره: «ثم قرأ وصلى كعتير».

عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام: ما أغفر سبحانه! والمؤمنون ما
أغفروا، فمما أحسنهم عباداً، وإن يكونوا كثيراً.

أخرجه البحار في ١٦ - كتاب الكسوف، ٢ - باب المصطفة في الكسوف
وسمى من ١٠ - كتاب الكسوف وصلاؤه، ١ - باب صلاة الكسوف -
حديث ١.

إلخ. من جهة أنهم لما أمروا بالاستغفار بالبلاء بالذكر والدعاء والصلاة
والصدقة، باسم ردهم عن المعاصي التي هي من أسباب جلب البلاء،
وعرض منها الزناء لأنه أعظمها، قاله الحافظ: أن برقي عبداً منعوا بأخيه أبي
علي أن يزني به، (أو يزني أمته) ناز الزواني. حصصها بالذكر رغبة لحسن
الآداب مع الله عز وجل، لتزججه عن الروجة والأهل ممن يتعلق بهم العبادة
عائلاً، ثم كثر الدعاء ذكرها.

قال: (بن أمية محمد) وفيه أدنى أدب الواعظ أن يبالغ في التواضع في الوعظ،
ففيه اقرب إلى الفساد، وانتفاخ السامع (أو أنه) لو تعلمون ما أعلم، من عقوب قدرته
تعالى وشدة انتقامه حقيقاً أنه منه. وما رأى إلا ذلك من المناظر والنجاسة من أهل الدار
أو من سعة رحمته وحلمه مشرباً الله تعالى بهما نفسه وكرمه، أو المعنى لو دم
صمتكم كما دم علمي، فإن علمه ينفذ متواصلاً بخلاف عدم غيره، قاله الحافظ (١).
(لضمكم حبلاً) أي في زمان قليل، وفيه العلة ههنا معنى لعدم (وليكنتم كثيراً)
حوقاً من الله عز وجل أو لتفكركم فيما تعملون، أو أذا فأنكم من رحمته عز اسمه.

وقول الدهلي: المتعاطف لله الأصابع كما كانو عجب من محبة الله
والإفداء، لا دليل عليه، سيما إذ كانت الفصحة في آخر زمانه بطلاً، وذا علمه
جماعة، سيما الربيع بن الحبيب، بالغ عليه في الرد والاشنع، وفي الحديث
ترجيح التخوف في المعط علم التومع بالترخيص.

(١) انظر: نفع الجارية (١٢٠٦)، وإبراهيم الخليلي (١٢٠٣).

«الاستدراك» قال البخاري: إن ما حكاه الراسي عن مالك رواية خاصة به رقت عنه في غير كتابه. قال: وذكرها ابن سعد عن ابن عمر عن مالك، وقال القاسمي رحمه في «اللمعات» القريظي في «المنهم» انه معنى من عيسى الرازي روى عن مالك الجهر، ومعلوم قول مالك الإسبر، قاله المعنى^(١).

وقال ابن العربي في «الدرر» الخلف قول مالك، وروى التصحيح أنه سار، وروى القاسمي أنه جهر، والجهر عندي أروى^(٢)، وسجلت به في فعل الموحين أيان الجوار، انتهى. وفي «المدونة»^(٣) قال مالك: لا جهر ماثروما بهذا، قال: في تفسير ذلك أنه يثاب أو جهر بشي، هذا يعرف.

قال المحافظ: واحتج القاسمي بقول ابن عباس قرا جهر من سورة البقرة، لأنه لو جهر ثم جرح إلى مقابلة يثبت باحتمال أن يكون بعيدا، ذكر ذلك القاسمي تعليقا عن ابن عباس، أنه صغر بحسب القياس، قال: في تكذيبه، قال: يسمع من جهر، فهو

قول البرقي^(٤): روى بعضهم أن ابن عباس كثر صغيرا، فلهذا أخر الضعيف، فلم يسمع القراءات، فحذف البنية مردود بقول ابن عباس: فثبت إلى جانب النبي^(٥)، مما سمعت من جهر، قاله أبو عمر

واحتج أيضا من قال بالإسراء حديثه سحرة من جهنم. قال: يعلق بها شبي إلهة هي كصوف الخنافس لا تسمع له حسنة، روى الترمذي وأبو داود

(١) نسخة القاسمي: (١٢١/١٠٢)

(٢) طلب الاستدراك من القاسمي وبين جهر كلاما قاله في الحديث الجهر مع خلافه مذهبه

(٣) (١٢١/١٠٢)

(٤) شرح البرقي: (١٢١/١٠٢)

وقال **يحيى**: «صلاة النهار عجماء»^(١)، ولأد الغوم لا يقدرون حس النامل في القراءة تنصير ثمرة القراءة مشتركة لاشتغال قلوبهم بهذه الفروع، كما لا يقدرون أن يعلموا في سائر الأيام هي صلاة النهار، لاشتغال قلوبهم بالمكاتب

وحديث عائشة بعارض بحديث بن عباس، ففي الاعتبار الذي ذكرنا مع فتاوى الأحاديث الأخرى، وحمل ذلك على أنه جبه بعضها اتفاقاً، كما روي «أن النبي ﷺ قام يسمع الآية ولأبين في صلاة الظهر أحداً»، انتهى.

البحث الثاني: أن ظاهر الحديث أن القراءة بتحو ابقرة، ولقد رخصني عن عائشة أنه عراً في الأولى «العكروت» و«البروم»، وفي الثانية «فيس» و«الزرقاني»، قلت: وأخرج **البيهقي**^(٢) عن علي بن كعب الشمس فصى علي فقراً «فيس» ونحوها، الحديث، وفي أخرى: تم حديثهم أن رسول الله ﷺ كذلك فعل، وأخرج أيضاً عن عائشة أن رسول الله ﷺ قرأ في الأولى «العكروت» وفي الثانية «البروم» أو «البروم»، الحديث.

وأخرج أبو داود^(٣) عن أبي بن كعب «أن النبي ﷺ سمى بهم فقراً سورة من الطول، وركع خمس ركعات ثم قام الثانية، فقراً سورة من الطول، وركع خمس ركعات».

وأخرج **البيهقي** عن علي بن كعب قال: صلى بمن عنده فقراً سورة «الحج»

(١) «صلى ابن أبي شيبة» (٣٦٤/٦)، انظر: «المعجم» (٣١٠/٣١). ولما أبو يوسف ومحمد بن الحسن «يحدو بالقراءة في صلاة الكسوف» وحتمهم إجماع العلماء على أن كل صلاة كانت في جماعة من الصلوات الخمس كانت فيها الحجر، انظر: «الاستدراك» (١٠٥/١٠٥).

(٢) «السنن الكبرى» (٣٣٠/٣٣).

(٣) «مسند أبي داود» (١١٠/١١٠).

ثم رجع فجمع سجداً وهو دون الركوع الأول، ثم رفع

وفي «المعبر»^(١) قال مالك: إذا بعث دون القيام الثاني بركعة وقال في الركوع، إنما يعني أن الركوع الذي يليه، وقال البيهقي^(٢) إنما يريد القيام الذي يليه لأنه ليس في ركنه، لأن إن سرعته إلى أول قيامه أم يعلم أن نظير الثاني كان أكثر منه أو أقل، فكانت أضاعه إلى الذي يليه أولى، انتهى.

وبؤس البخاري في «صحيحه» باب الركعة الأولى في المكحول «أطول» قال المحقق^(٣) قال ابن سئل لا خلاف أن الركعة الأولى بيمينها وركوعها تكون أطول من الركعة الثانية بيمينها وركوعها.

قال النووي: انفردوا على أن القيام الثاني وركوعه فيهما أقصر من القيام الأول وركوعه فيهما، واحتفتوا في القيام الأول من الثانية وركوعه، في هذا أقصر من القيام الثاني من الأولى وركوعه، أو يكونان معاً؟ في: وسبب هذا الخلاف عزم محيي فوفه «بمعنى دون القيام الأول» من السراية الأول من الثانية، أو يرجع إلى الجميع فيكون كل قيام دون الذي قبله وركوعه الإسماعيلي «الأول» فالأولى أطول بعد المعنى الثاني، ويرجح أيضاً أنه لو كان السراية من قوله «القيام الأول» أول قيام من الأولى فقط، لكان القيام الثاني والثالث يسكوما عن متناهما، فالأول أكثر فائدة

على أني قد برهن القيام الثالث «انساء» وانقيام الثاني «مال» عمرنا يزيد المعنى الثاني، كما تقدم من كلام السكي لكن الأرجح الأول.

(ثم رجع وركوعاً) ذلك أطولاً وهو دون الركوع الأول بحري فيه أيضاً إلا جلال المذكوران في القيام الثالث كما تقدم مسجوعاً. ثم رفع) رأسه من

(١) (١٢٢/٨).

(٢) المعنى (١١/٣٦٨).

(٣) فتح ساري (١١/١٤٨ و ١٤٩).

ثم : اذ كان يتكلم ، كان : ألقى رأسه الخلف

هذا لحفظه حسب : وإنما حديث حاضر فهو شيء يسائر عن عباس في ذكر العنقود وذكر السماء ، فإنه الحافظ^(١) .

« أنه وإنك تكلمت » بأنه أوله وكان مضمومين بعد كلهما عن : كذا ، أي : تأخرت وتقهقرت ، قال أبو عبيدة : تكلمت فتكلمك ، وهو يند أن تكلمك متعدي ، وتكلمك لازم ، واختلف أهل اللغة في أنه يلام مزه أو يمازى مجرد ، يستعمل في : وفي رواية مسلم : « رأيتك تكلمت نفسك » ، أي : خيبتك من نفسك ، وهو الصحيح .

فقال : ألقى : أي : ألقى رأسه وأنت العلة هكذا في النسخ المعتمدة ، وهكذا في رواية الحديث ، رواه في نسخ التهذيب بهذا : « رأيت الحجة » .

والصواب رواية عن^(٢) ، ما : كسب له دويلاً فرأى على خيبتك ، وطويت المسافة بينهما حتى أمكنه أن يتناول بها ، فبنت السند من حيث وصفه مبرور ، وبعد : أي : بظاهر الحديث .

وبزيد : حديث أصيب ، ملط : « أدب من الحجة حتى لم يدرك عينها لحيثكم يصعب من طلائها » ومنهم من حمله على أنها مثلت له في انعكاس ، كما نطبع الصورة في المراة برأى صحيح ما فيها ، وبزيد : حديث أصيب : « لا تنظر بقطر » ، لقد عرفت على الحجة والمارأى لها في عرض هذا الحافظ ، وفي رواية : « قلت : يا رسول الله : لقد سمعتك » .

ولا ينبغي أن يأتى الاصطاح ، فما يكون في الأحكام المتغيرة ، لأنه شرط عامي ، مبدور حرق انعكاسه ، خصوصاً المني ، نعم هذا نصه أخرى رعت في صلاة الظهر ، ولا مانع أن يرى الحجة وأشار مرتين ، بل مراراً على صغر مختلف ، « بعد من قال : « المراد بالمرورية رايه العلم ، فإنه فخرني » لا بدالة في هذا لأمر على طواغره ، لا سيما على مذنب أهل السنة .

(١) « صحيح البخاري » (١٥١٦) ، (١٥١٦) ، (١٥١٦) .

(٢) « صحيح البخاري » (١٥١٦) ، (١٥١٦) ، (١٥١٦) ، (١٥١٦) .

فَأَمَّا أَرَى كَيْسُومٌ مَنظُرٌ فَقَدْ أَقْطَعُ. (وَأَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ).....

بمضاء، وإذا رجع عرست هذه الحنة فذهب يمشي حتى وقف في مصلاة،
وليسلم من حديث جابر: «فقد جئنا بنار حين رأيتوني تأخرت»، وفيه أثم
جئنا بالجنة وذلك حين رأيتوني نقصد، حتى قمت في مقامي، وراد فيه:
«ما من شيء توحده به إلا قد رأيت في هيلاني هذه» وفي حديث مسلم: «عند
ابن حريصة: «فقد رأيت منذ قمت أصغر ما أئتم لأقرب في دنياكم وآخرتكم»

(فلم أرى كالليوم) المراد باليوم الوقت الذي هو فيه (منظراً) بالنسب يعلم أن
(فقط) بشد الظلم أي: أبداً (أقطع) أي: أفيح وأشنع، صفة لنصبوب. نسب الزرقاني
أقطع إلى زيادة التعتيبي، ولا يبعد في المنحاصرة لكنه موحى في السبع التي
تأيد من النسب الهندية، أي لم أرى منظرًا مثل منظر رأيت اليوم، فحذف العربي
وأدخل التنبية على اليوم نبشاً عما رأى، وفي: الكتاب اسم والتقدير: ما رأيت
من منظر هذا اليوم منظر (ورأيت أكثر أهلها النساء) قال النووي^(١) فيه دليل على
أن بعض الناس اليوم محذب في جهنم - أعادنا الله -.

قال الزرقاني^(٢): استشكل الحديث برواية أبي هريرة: «إن أوتى أهل
الجنة ليلة من ليل زوجين من الدنيا فمقتضاه أن النساء ثلثا أهل الجنة،
وأوجب محله حتى ما يعد خروجين من النار، وما قيل بالتلفظ لغو لأنه إحد
مترقب على الرواية، وفي حديث جابر: «وأكثر من رأيت فيها النساء الثلاثي إن
أوتى من الحسن، وإن سئل من خذل، وإن سئل من أخطى وإن أعطى ثم يشكرك» فعلم
أن العربي من الصفات صفات تبعه.

(١) وحسنه الشاذلي وغيره لا يعمدون على رواية الغنالية، فقال: في ذكر عالم الغنات: «دلت
الأحاديث على أن في العالم وحده غير مقصود تمثل فيه الغنات بأحدهم مناساة لها
في الصفات. وتحتل هناك الأشياء، قبل وجودها في الأرض إلى آخر ما في «فتح الملهم»
(١٤٦/٢)

(٢) الشرح الزرقاني، (٢٢٨/١)

ويكفرون بالإحسان.....

طالب المزال، وزاد، وقالت أنه أطلق لفظ النساء، فعم المؤمنين منهن والكافرة، قلنا: قيل: يكفرون بالله، فأجاب: ويكفرون بالعبادة لأنه قال: نعم يقع منهن تكفير بالله، وغيره، لأن منهن من يكفر بالله، ومنهن من يكفر بالإحسان.

وقال ابن عبد البر^(١) وروى عنه رجل أن يكون الجواب لم يقع على وفق السؤال، لإحالة الدعاء بأن من النساء من يكفرون بالله، فلم يجنب إلى جواب، لأن المقصود في الحديث خلافه، وقال الكرماني: ثم بعد كسر تعشير بالياء، كذا عدى التكفير بالله، لأن كسر التعشير لا يتضمن معنى الاعتراف، انتهى. قال المجد: التعشير: الزوج أو المداشر، وقال الراغب: التعشير: التعشير، قريباً كان أو معازف، وفي المجمع: التعشير: الزوج من العشرة، وهو الصحة، وقيل: أركب مخالط.

وقال الحميري^(٢): التعشير، فعل بمعنى معاشره كالأكبل بمعنى المواكل من لدهشرة، وهي المداشر، وقيل: المداشر: قتلوا الأفراد ههنا المزوج، وحسنه معقدهم على المعلوم، والتعشير أيضاً المداشر والمداشر: والآله والالام للعهد إن فسر المزوج، وللجس أو الاستعراف إن فسر مائشعاشر مطلقاً، وقال الكرماني: الأصل الجنس، فيحمل عليه، وما عليه المحققون: الأصل العهد.

وقال النجدي^(٣): التعشير: الزوج، سمي به لأنه يعاشره وتعاشره، فيحمل أن مراد الزوج خاصة، بمعنى أنه سمى من أسائه، ويحتمل أن يراد به كل من يعاشره من زوج أو غيره، انتهى.

(ويكفرون بالإحسان) مبرر لقوله: يكفرون التعشير، لأن المراد كفر إحسانه

(١) معجم الاستاذية (١/١٣٩)

(٢) معجم النجدي (١/٨٤)

(٣) المعجم (١/٣٢٩)

عن عبد الرحمن بن عوف عن عائشة زوج النبي ﷺ: أن اليهودية جاءت يسأله، فقالت: أعاذك الله من عذاب القبر فأجاب قائلاً: أعاذك الله من عذاب القبر في قبرهم فقال رسول الله ﷺ: عائذ بالله

فحكوا (بنت عبد الرحمن) بن سعد بن وزارة الأنصورية (عن عائشة) ثم انصرفت (زوج النبي ﷺ) أن يهودية، وفي رواية عن عائشة عند البخاري في المصنف: دخل عجمان بن يهود المدينة فضا إلى أهل القصور وممنون في قبرهم، فكلمتهم، فإن الحافظ^(١) هو محمول على أن إحداهم نكحت وأخرى الأخرى فتدب القول بينهما معازاة، ولأفراد على التعليل، ونم آفت على اسم واحد منهما انتهى

قلت: هذا على اتحاد الروايتين. وعلى ما سيأتي من تعدد الوقعة، فتعمل الروايتان على وقتين اجابت نسئها) أي شئت تعني لها (فقالت أعاذك الله من عذاب القبر) هذه من اليهودية فعائشة على عائذ والسؤال.

(قالت عائشة) بالرفع (رسول الله) بالصبغ حتى المتعولية الخ) مستقيمة لأجل أن النبي ﷺ (أعذبت الناس) بضم الياء بناء السجود بعد هجره الاستفهام (في قبرهم) وما لم يطلع النبي ﷺ على ذلك بعد (فقال رسول الله ﷺ عائذاً بالله) منصوب على التعبدية، فقد بحره المصنف على وزن التاميل كما في قولهم: عفا الله عافية، ويجوز أن يكون العفا عفاً عفاً، فيكون منصوباً على الجار وهو الحال سجدته، أي أعوذ حال تروني عائذاً بالله، وزوي بالرفع على أنه خير سجدته، أي أنا عائذ بالله، قاله العبي^(٢)، زاد الحافظ^(٣) وتأت ذلك ثمة فل أن طلع النبي ﷺ على عذاب القبر كما سيحي.

(١) صحيح البخاري (٢٣٢/٢).

(٢) عمدة القاري (١٥١/٣٢٠).

(٣) صحيح البخاري (١٠٨٠٨).

عن عائشة

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتته من عذاب النفر، وتبجاري عن مروي «صائب عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عذاب النفر» فقال: «لعمري، إن عذاب النفر من» الحديث. وفي مسلم من غيره عن عائشة: «دخل علي بن جهمود، وهي تقول: هل شعرت أنكم تفتنون في النفر، فأولنا: رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «البايع بنس يهود»، ولستنا لبايع، ثم قال: «أوحى إلي أنكم تفتنون في النفر، فسمعتني يدعيه من عذاب النفر».

وفي البراهين مخالف، لأنه يرى أنكر على اليهودية في رواية، وإفرد في الإفرد، وجمع البراهين تبعاً لتبجاري وغيره بأنهما قصتان، أنكر جهمود اليهودية أولاً، ثم أضاف به، ولم نعلم عائشة فجاءت اليهودية مرة أخرى. فذكرت بها فأنكرت عليها مسلمة بنى الإمبراطور الأول، فأعلمها صلى الله عليه وسلم بأن النفر قول ثلاثه، وهو النكر ماضي بمضمحل أنه صلى الله عليه وسلم ينعوذ سبحانه، فلما رأى استعجاب عائشة أمر به، فإنه لم يقف على رواية مسلم المذكورة.

وأوضح ما رواه أحمد، بإسناد عن سبط البجاري عن سعيد بن عمرو عن عائشة: «أن يهودية كانت تخدمها، فلا تصنع عائشة - رضي الله عنها - إليها شيئاً من المعروف - إلا قالت لها اليهودية: «وذاك لله عذاب النفر» قال: «فقلت: يا رسول الله هل للنفر عذاب؟ قال: «كذلك يهود، لا عذاب دون يوم القيامة» ثم مكث بعد ذلك ما شاء أن يمكث، فخرج ذات يوم نصف النهار وهو ينادي بأعلى صوته: «أيها الناس اسجدوا لله من عذاب النفر» فإن عذاب النفر حرام. وفي هذا كنه أنه صلى الله عليه وسلم علم به إذ هو حي أسبغته. في آخر الأمر في صلاة الكسوف، وتقدم فارجع الكسوف^(١).

ويشكل عليه قوله: «إني» **وَيُذَكِّرُ أَفْئِدَةً أَلِيمَةً يَتَمَوَّنُوا بِالْقَوْلِ الْخَالِيَةِ^(٢)**.

(١) انظر: فتح الباري (٢/١٣٦).

(٢) سورة إبراهيم: الآية ٢٧.

عن كتاب رسول الله ﷺ في صلاة الكسوف، فذكر فيها: تحسنت المصلي،
يرجع معنى من بين ظهري الخجير

وقوله تعالى: **وَالَّذِينَ يَرْمِزُونَكَ بِمَا عَدَوْا وَهُمْ يَكْتُمُونَ** (١) فإنهما مكتون. وأجيب عن
الأول بأنه لا بد إلا بطريق المعهوم في حق من لم يتصف بالإيمان، وبالتالي
بأنه في حق آل فرعون، والذي أنكره ﷺ في حق المؤمنين، ثم علم ﷺ أن
ذلك يقع على من يشاء الله منهم، قاله الحافظ (١)

ثالث: إلا أن رواية أحمد تنهي المذهب دون الفسامة مطلقاً، فأميل، وهو
هذه الرواية دلالة على أن عباد القمر لا يختص بهذه الأمة، بخلاف السؤال
في القمر، فإنه مختلف فيه. حكى ابن القيم في «الروح» ثلاثة أقوال، ثلثها
الرفف.

أتم ركب رسول الله ﷺ ذات غداة من إصباحه المسمى إلى اسمه، أو
بخط: «ذات، زائدة، وقال لداودي: إن خط «ذات» بمعنى «في» وأنكر عليه
بن النبي وغيره امرئاً، ففتح الكاف، قال الزرقاني: سبب موت ابن إبراهيم
(فخضفت) بفتح الخاء (الشمس فرجع) رسول الله ﷺ من العمارة (أضحى) بصم
المنجعة مقصور متول.

(قمر بين ظهراني) بفتح المعجمة والنون، قل: الألف والنون والياء،
وبيل: الكلمة كلياً زائدة، وفي النسخ لمصر: «بين ظهراني» بدون زيادة
الألف والنون، والمعنى واحد (تخجر) ضم المهملة وفتح الحيم جمع حجرة،
والمراد بيوت أزواج ﷺ، و«لاصفه بالمسحود» وفي رواية لمسلم عن
عائشة: «فخرجت في سورة بين ظهري تخجر في المسجد، فأنى ﷺ من مره
حتى انتهى إلى مصلاه الذي كان يصلي فيه»

(١) سورة غافر الآية ٥٠.

ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَتَعَوَّدُوا مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

أخرجه البخاري في: ١٦ - كتاب الكسوف، ٧ - باب التعوذ من عذاب القبر في الكسوف.

ومسلم في: ١٠ - كتاب صلاة الكسوف، ٢ - باب ذكر عذاب القبر في صلاة الكسوف، حديث ٩.

فاجمع إليهما لم تنت (ثم أمرهم أن يتعبدوا من عذاب القبر) قال الزبيدي: القبر: مناسبة ذلك أن ظلمة النهار بالكسوف تشبه ظلمة القبر، وأنسليء بالشمس يدركه ويخاف من هدم، كما يخاف من هدم. وفيه أن عذاب القبر حق، وفي صحيح ابن حبان عن أبي هريرة مرفوعاً في قوله تعالى: ﴿فَأَنْ لَّكَ مِيسِرَةٌ حَسَنَةٌ﴾ قال: عذاب القبر، وفي الترمذي^(١) عن علي قال: ما لنا في ذلك في عذاب القبر حتى رأت: ﴿أَلَمْ نَكُنْ لَكُمْ كَذَابًا﴾ حتى رَأَيْتُمُ الْقَبْرَ^(٢)، وقال قتادة والربيع بن أنس في قوله: ﴿سَنُعَذِّبُهُ مَرْفُوعًا﴾^(٣): إن إحداهما في الدنيا والأخرى في عذاب القبر.

ثم الروايات الثلاث التي ذكرها بمصنف في الباب تدل على تشبه الركوع في كل ركعة من ركعتي كسوف، وقد اختلفت الروايات في ذلك جداً، فقد روي وحدة الركوع في كل ركعة كما سباني في آخر الحديث، وقد روي ركعتان في كل ركعة كما في روايات العامة من حديث عائشة، أخرجه الأئمة الستة في كتبهم، ومن حديث ابن عباس أخرجه الشيخان وأنسائي وأبو داود، قاله الترمذي.

وهو أيضاً حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أخرجه الشيخان، وفيه

(١) سورة طه: الآية ١١٤.

(٢) أخرجه الترمذي (٩٣٥٥).

(٣) سورة النكاح: الآيتان ٦، ٧.

(٤) سورة التوبة: الآية ١٠٦.

أوصا حديث جابر المنجد به معلوم برواية أبي اليسر عنه. وقد أيضا حديث أسماء. أخرجه به أبو طاري وبثنا أربع ركعات وأربع سجعات، وأخرجه مسلم بدون ذكر الركعات، وكذا القسوطي والسنائي، كما في إجماع المؤلفين^(١). وفيه أيضا حديث أبي موسى الأشعري، قاله الحافظ في التلخيص، ولم أجده في غيره. وفيه أيضا حديث سمرة بن جندب قاله الحافظ في التلخيص^(٢)، ولم يذكرهما في الفتح، بل ذكر فيهما وأقر عائشة وغيره من تقدم علينا بعد أحمد، وأما مبررة عند السنائي، وأبي عمر عند المنزلي، ولم يقدرا عند الطبراني واحتج هذه الكتب الأربعة الثلاثة والأربع من بعد وأبو نورا، قاله المعجمي^(٣).

وقد روى ثلاث ركعات، أي كل ركعة من حديث جابر، أخرجه مسلم عن عطاء عنه بلفظ: «هذه ست ركعات وأربع سجعات»، وأخرجه أبو أحمد والسنائي وصح داود والبيهقي، وحكي عن قتادة أنه عبط، قال الشوكاني، يروى فيه في صحيح مسلم، انتهى.

ومن حديث عائشة رضي الله عنها - أخرجه مسلم بلفظ: «صلى ست ركعات وأربع سجعات»، وأخرجه أحمد والسنائي وصح رواية لمسلم من روايتين في ثلاث ركعات وأربع سجعات، وأخرجه البيهقي والحاكم وقول: صحيح على شرط الشيخين وأقره بعد الذهبي.

ومن حديث أبي عباس بنظير: «قرأتم ركعتين ثم قرأتم ركعتين ثم قرأتم ركعتين»، رواه الشرميني وصححه قتادة وروى عن أبي عباس رضي الله عنه - من فعله أيضا، أنه صلاها ست ركعات في أربع سجعات.

(١) (٢٨٧٠).

(٢) تلخيص المعجم (١) ١٢٣.

(٣) معجم الطبراني (٤) ٧٨٧.

وروي أيضا عن حديث حديثه أن رسول الله ﷺ صلى عند كسوف الشمس لثلاث ركعات ثم قرأ ثم رجع ثم رجع، صلى ثلاث ركعات أو رجع ركعات قبل أن يسجد ثم سجد سجدة ثم قام في الثانية لصلى ثلاث ركعات، الحديث.

وحكم عليه بالاعتكاف لمحمد بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، ثم قال: عن آخر الأصناف قال الشيخ: ومن أصحنا من ذهب إلى نسخ جميع الأحاديث الواردة في هذه الأنداد، وأن النبي ﷺ فعلها مرة مرة: ركعتين في كل ركعة، ومرة ثلاث ركعات، ومرة أربع ركعات، وأدى كل وهو ما حفظ، وذهب إلى أن صلاة السجدة من ركعتين، ومحمد بن إسحاق بن عرفة، وأبو بكر أحمد بن محمد بن أبي عمير، والشافعي، والحنابلة، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن أحمد، صاحب الاختلاف، والشافعي، والشافعي من الشافعي من الشافعي، انتهى.

باب ١٢ واختار هذه الكتب غاروس وحديث من ثاب وأبو حريش، قوله العشي، وقيل: ويحكى عن أبي علي بن عمار، وقد روي عن ركعات في كل ركعة من حديث أبي بن كعب، أخرجه أبو ذرود وعبد الله بن أحمد، في حديثه، قال: الشافعي، صحيح، الحديث، وقال: الشافعي، حديثا، أما جعفر الوارثي، وهو معتمد عند، وحديثه عند سائر الأئمة أهل الحال، وهذا الحديث في الخط ورواه صادق بن أبي.

وأنه، جاز، بأنه صحيح منه لا مرة وأبو بكر عن شرط الشيخين إلا أن الشافعي قال: هو مكرر، ونسخه ابن السكن، وسكت عليه أبو ذرود، وذكر الشافعي في المسألة أبو جعفر، في هذا، واختار فيه قول أبي عمير، وأبو حريش، انتهى.

والمحب من البيهقي يُصَغِّف الحديث، وذكر في الفتوح حديث أبي جعفر الرازي وحكى عن الحاكم أنه قال: هذا إسناده صحيح، كذا في «العوهر».

وأخرج البيهقي في «المعرفة» عن علي: أنه صلى كل ركعة بخمسين ركوعات، وقال: هذا سر من أسرار الله، وذكره الحافظ في «الفتح» من «مسند البزار». وهذا القول مختار العروة جيباً، كما حكاه الشوكاني، هذا ما وقفت عليه من الروايات في عدد الركوع.

وفي «شروح الإحياء»: روي عن النبي ﷺ ثلاث ركعات في ركعة، وأربع في ركعة، وخمسين في ركعة، وست في ركعة، وسبع ركعات في ركعة، انتهى. وفي «الكبرى»: حتى روي إلى عشر ركعات في كل ركعة، وقال الميني: وعند سعد بن جبير وإسحاق بن راهويه في رواية، ومحمد بن جرير الطبري، وبعض الشافعية. لا توقت في ذلك، بل يطيل أبداً ويسجد حتى تنجلي، انتهى.

هذا، وقد اختلف الأئمة والفقهاء في العمل بهذه الأحاديث، فاعتهم من رأى الجمع بينها، وحكى البيهقي عن سحلفي الشافعية أنهم اختاروا نصحيح هذه الأحاديث، والجمع بينها كما تقدم قريباً. وقواه النووي في «شرح مسلم»، قال الحافظ^(١): وإلى ذلك نحا إسحاق، لكن لم تلبث عنده الزيادة على أربع، وأبدى بعضهم أن حكمة الزيادة في الركوع والنقص كان بحسب سرعة الانجلاء وبطئه، فحين وقع الانجلاء في أول ركوع اقتصر على مثل النافلة، وحين أبطأ زاد ركوعاً ثانياً، وحين زاد الإبطاء زاد ثالثاً، وهكذا إلى غاية ما ورد، وتُعْتَمَدُ بأن الإبطاء لا يعلم في أول الحال، ولا الركعة الأولى، وقد انفقت الروايات على أن ركوع الركعتين سواء.

وفي «البداية»: قال أبو عمرو: وبالجملتين فإنما صار كل فريق إلى ما روي

(١) فتح الباري (٢/٥٣٢).

ضعيف، وكذا قال البيهقي^(١).

وقال ابن القيم^(٢) بعد ذكر الرواية: لكل ركعة ركوعان، وهذا الذي صح عنه عليه السلام، وروى عنه: أنه صلها بصفات أسر كل ركعة بثلاث ركوعات، وكل ركعة بأربع ركوعات، وكل ركعة بركوع واحد، لكن كبار الأئمة لا يصححون ذلك كالإمام أحمد والبخاري والشافعي، ويرونه غلطاً، وقال البخاري في رواية أبي عيسى الترمذي عنه: أصح الروايات عندي أربع ركعات في أربع سجعات، والنصر من عن أحمد أنه أخذ بحديث عائشة وحده، في كن ركعة ركوعان وسجودان، وقال في رواية المروزي: أذهب إلى أن صلاة الكسوف أربع ركعات وأربع سجعات، وأذهب إلى حديث عائشة، أكثر الأحاديث على هذا، وهذه اختيار أبي بكر، وقدماء الأصحاب، وهو اختيار شيخنا أبي العباس ابن تيمية، وكان يُضَعِّف كل ما خالفه من الأحاديث ويقول: هي غلط، انتهى.

قلت: وقد عرفت أن الروايات المتضمنة للزيادة على ركعتين بعضها مخرج في الصحيح وبعضها مصحح من أئمة الفن بالتصريح، فتحكم هؤلاء الكبار بضعف كل ما خالف مختارهم من الأعاجيب.

قال ابن التركماني: وإذا كان الآن في الزيادة عدلاً ثقة، وقد خرجت روايته بالزيادة في الصحيح رجب قبول روايته، انتهى، قلت: لا سيما إذا حكم عليها أحد من أئمة الفن بالتصحيح صريحاً.

وقال ابن رشد في «اللباية»: وهذا الذي خرجه مسلم لا أدري كيف قال أبو عمر فيها: إنها وردت من طرق ضعيفة، انتهى. على أن بعض الأئمة الذين غلطوا الروايات المتضمنة للزيادة على ركعتين أباحوا العمل على ذلك

(١) دلائل الكبر، (٢٢٧/٣).

(٢) زاد المعاد (١/٤٣٦).

روايات الترمذي عن أصحاب رأسه، في أحد بيها انتهى بعدم ثم أو التصريح بحوزة الزيادة أو النقصان في وجع المالكة.

ولذلك الحنفية، فصلت كسائر الشوغل بركوع واحد، بزيادة واحد في كل ركعة، وقد قال إبراهيم النخعي وسفيان الثوري، وروى ذلك عن ابن عمر وأبي بكر ومروان بن جندب وعبد الله بن عمر ونخبة أهل الشام والتعبان بن بشير وعبد الرحمن بن حمزة وعبد الله بن النخعي، ورواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس، فإنه اتعني^(١)، وقال الحلبي: رواه ابن أبي نمية عن ابن عباس أنه سمع وهو أسير المصرة، ورواه الطحاوي عن المصيرة من نحوه، وقد أخذ به أصحابه، انتهى.

قلت: وهي إحدى الفروع الثلاث للشافعية، وأباح الحنابلة كما تقدم فرياً، والشافعية على ذلك بروايات كثيرة.

منها، حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: مكثت التبر على عهد رسول الله ﷺ فقام بيني لم يكده ركع لم يرفع فلم يكده ركع، ثم رفع لم يكده بكده، ثم سجد، الحديث. أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي في الشمائل عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو، وقال الحاكم في المستدرک^(٢) صحيح، ولم يخرجاه من أهل عطاء، وقال السندري: أخرج الطحاوي لعطاء حديثاً مفروقاً بأبي شير، وقال أبو ثوبان: هو تفرد الإمام أحمد وغيره بين من سمع منه تأييداً وحداً.

وقال بنو النخعي في الإمام، كل من روى من عطاء، روى عنه في الإجماع إلا شعبة وسليمان، وأصحاب التبر، أخرجه عن جماعة عن

(١) نسخة البرقي (٥٠٩٩)

(٢) (١١، ١٢)، وانظر: محب (١٠٠، ١٠١)

عطاء، وأخرج النسائي في رواية عن شعبة عنه، قال الجبلي وأخبره نطحاوي وأحمد في مسنده، والبيهقي

قلت: وهو مكذوب في مسند ابن خزيمة عن عطاء بن السائد، عن أبيه عن عبد الله بن عمرو، قال انكسفت الشمس، فحدثت^(١)، وذكر في الجوامع المسند نخرجه فيه: الحاكم، وقال صحيح، وفيه حرجاء من أجل عطاء، قال ابن القيم، وهذا تروى عنه لعطاء، وكان الشيع يفي الذين في الإمام: قال من روى عن عطاء، بما روى عنه في الاختلاف، إلا شعبة والشيكان، قال الشيخ تميم بن طلق: فلا يبعد أن يصاب كذبت، لأنه أكبر منهما، وإمام مسندنا، انتهى.

ومنها حديث مسند بن حبيب قال: بيانا لنا وغللام من الانصار نروي عرجس حتى إذا كانت الشمس قيد رمحين أو ثلاثة أسودت، الحديث، ومعه: فقام كأطون ما قام ما لي صلاة عطاء، ثم رفع كأطون ما وقع ما لي صلاة فقد، ثم سجد كأطون ما سجد ب ما لي صلاة فقد، ثم نعل في الركعة الأخرى مثل ذلك، أخرجه أبو داود والنسائي، قال البيهقي^(٢)، إسناده صحيح، قلت: وأخبره مسلم بمط: "وغيراً يسوزن وصلى ركعتين"، وقال العيني^(٣)، أخرجه الأربعة، وقال ابن ميثاق: حديث حسن صحيح

ومنها حديث أبي بكره، قال: أحمد المس عن عهد رسول الله ﷺ فخرج بجر رداءه حتى انتهى إلى المسجد، فصلى بهم ركعتين، فأنحلت الشمس، الحديث أخرجه البخاري^(٤)، ونقص النسائي، فصلى بهم ركعتين كما

(١) أخرجه أبو داود رقم (١١٩٤)، والنسائي (١٩٦٥)

(٢) أخرجه المسند (١١٢: ١١٣)

(٣) مسند البخاري (٢٩٨: ٢٩٩)

(٤) من أبي هريرة التميمي، (٢٢: ٢٣)

فصلوا، وأخرجه ابن حبان، وقال: أي مثل صلاتكم في الكسوف.
ومنها حديث عبد الرحمن بن سمره قال: كنت أرمي بأنهم لي بالمدينة
إذ كسفت الشمس، فسمعتها، بقلت: أو الله لأظن إني سأحدث لرسول الله ﷺ
في كسوف الشمس، فأنهيت إليه وهو رافع يديه، فجعل يسبح ويحمد ويدعو،
حتى انجلت الشمس، فقرأ سورتين وصلى ركعتين، ثم جاء أبو داود ومسلم
والنسائي، وقال: فقصي ركعتين وأربع سجعات، وأخرجه الحاكم بنعق: روا
سورتين في ركعتين، وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وأوله الشافعية
بوجود ذكرها الزيلعي^(١)، وأنت خير بأن ابن الأثير راسع

ومنها: حديث محمود بن لبيد قال: كسفت الشمس يوم مات إبراهيم ابن
رسول الله ﷺ، فآلة الواح كسفت تسوت إبراهيم، فقال: رسول الله ﷺ: «إن
الشمس والنجم آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا نحيته، فإذا
رايتنهما كذلك فأنزعوا إلى المساجد: ثم قام فقرأ فيما نرى ﴿أَقْرَأْ كُنُتُ﴾ ثم
ركع ثم اعتدل ثم سجد سجدتين، ثم قام ففعل مثل ما فعل في الأولى». قال:
النبهوي^(٢): رواه أحمد، وإسناده حسن، وقال النبهني: رجاله رجال
الصحيح. وبسط النبهوي الكلام على صحة سماع محمود بن لبيد عنه ﷺ،
وأنه صلى معه ﷺ صلاة الكسوف.

ومنها: حديث التميمي بن بشير: أن رسول الله ﷺ صلى في كسوف
الشمس نحواً من صلاتكم، يركع ويسجد، قال النبهوي: رواه أحمد والنسائي،
واسناده صحيح، وأعله البيهقي وغيره بالانقطاع، وقال: أبو حنيفة لم يسمعه
من التميمي، لما رواه عطاء عن عبد الوارث عن أيوب عن أبي قلابة عن رجل
عن التميمي

(١) انظر: نصب الرتبة (٢٢٧/٢).

(٢) انظر: التبيين (١١٣/١٢).

قال البيهقي: قد عرّف [مباحث] «تكملة» مسماة من «تكملة» وقد روى غير واحد من أصحابه أبي فلاب، كحديث وفائدة، عاصم الأحول عن أبي فلاب عن النعمان، وكذا أبو يوسف عبد الله بن داود، وأحمد بن زائدة وغير هؤلاء السابقين، كلهم يرون الواسطة، وقد مرّ بعد عبد الوارث، فالتحقيق ما روى الجماعة، وقال ابن الكمامي^(١): لم يصح النظر في الذي ذكره البيهقي، ثم يذهب على أنه يصح من النعمان، بل يحصل أنه سمعه من رجل عنه، وقال ابن حبان: «في صلاة الكسوف» يروى هذا الخبر عنه، ثم روى عن أحمد بن محمد، فحدث كذا روايته، وصرح به عبد الله بن النعمان، صحة هذا الحديث، وقال: من أحسن حديث ذهب إليه الكوفيون حديث أبي فلاب عن النعمان، انتهى كلامه.

قال: وأخرج الحاكم عن أبي فلاب عن النعمان بقوله: «فصل في ركعتين حتى تجلوه» وقال: صحيح على شرط الشيخين، وإن يخرجاه بهذا اللفظ، وذلك لأنه، على شرطهما، لم يخرجاه هكذا.

ومنها حديث النعمان أيضا، ينظر: (١) روى عنه جماعة من أصحابه، فلاب: ميسوق من المتكبرية، روى الشافعي وأحمد، قال النووي^(٢): إسناده صحيح.

ومنها: حديث قبصة التبرلي قال: «كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فخرج قريشا بغير بويه، فصلى ركعتين أهل فيهما قيام، ثم انصرفوا وقد انجلت، فقال: إني هذه الآيات بحرف الله بها عباده، فإذا أبصرها فصبوا كالحطب صلاة صلتموها من الكبرية»، قال البيهقي^(٣): روى

(١) النظر في جوهرا في علي بن هاشم في التكملة (٣٠٠، ٣٠١)

(٢) التكملة (١٠١، ١٠٢)

(٣) التكملة (١٠١، ١٠٢)

أبو داود والبيهقي، وإسناده صحيح، قال البيهقي: سقط بين أبي فلابة وثبيصة رجل، وهو هلال بن عمرو، قال النووي في «المحاذرة»: وهذا لا يقدح في صحة الحديث، فإن هلالاً ثقة

فدلت. وأخرجه الحاكم عن أبي فلابة عن ثبيصة، وقال: صحيح على شرط الشيخين، وإن يخرجاه، والذي عندهما أمياً هلالاً، حديث زبكان عن عباد عن أيوب عن أبي فلابة عن هلال عن أبي ثبيصة، وحديث برويه موسى عن وهيب لا يعلله حديث زبكان وعباد، وذلك لأنه يروى على شرطهما، وعلى حديث زبكان

ومنها حديث ابن مسعود عند ابن حزمه بلفظ: فصرى ركعتين، قال العيني^(١) قلت: زوي في مسند أبي حنيفة عن مسدد عن إبراهيم عن علفيه عن عبد الله قال: استعفى الشخص يوم مات إبراهيم ابن رسول الله ﷺ، فقام رسول الله ﷺ فخطب، فقال: «يا أيها الناس اغمروا أنفكم من آيات الله لا تكفوا لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك ففصلوا بحدادوا الله بحدادوا رسول الله ﷺ، وحده على ما كان عليه من آيات الله ثم انزل رسول الله ﷺ وصلى ركعتين

ومنها حديث علي أخرجه الطحاوي بلفظ: «عرض النبي ﷺ أربع سنين صلاة الحصر أربع ركعات، وصلاة السفر ركعتين، وصلاة الكسوف ركعتين، وصلاة المناسك ركعتين» الحديث

قال لرياعلي علي الكرمي: قد روى التركماني جماعة من النسخة، والأخذ بها أولى لوجود الأمر به من النبي ﷺ، وهو يقدم على العمل، وتكرره رواه جماعة الأحاديث فيه، وموافقته الأحول المعهود، ولا حجة نهه فيها

(١) عمدة القاري (١/٢٩٨)

روى من حديث عائشة رضي الله عنها - لانه قد ثبت أن مذهبيهما خلاف ذلك - وصلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الكسوف على ما روي في الحديثين، ولم يركع في ذلك مذهبه خلاف ما روي لا في حجة، ولأنه روي أكثر من واحدين، ولم يركعوا به، فكان جواب فيه عن التريادة على أكثره فهو جواب قد صار زاد على ركوع واحد، انتهى.

ونقدم في كلام ابن رشد أنه لما ذكر حديث أبي بكر وسورة بن حنبل وعبد الله بن عمر والعميد بن مشير: قال ابن عبد البر: وهي كلها من مسند عبد صالح، ومن أصحها حديث النعمان، انتهى.

والجواب: أن الروايات التي أسند بها الحنفية ترجح بوجوه كثيرة، منها: أن روايات الظاهر معتدلة، ولا وجه ترجيح حنف على غيره بعد صحة ذلك كله من، وروايات الظاهر سلسلة للحنفية، ومنها: أنه إذا تعارض خبران لم يعمل بترجيح الظاهر، كما هو معروف عند أهل الفقه، ومنها: أنها موافقة لأخبار السعيدة في الصلاة، فزيادة ركع في الصلاة لم يعمد، ومنها: أنها ترجح بالقياس.

قال الحافظ في التلخيص: قد أشهد الظاهر إلى أن قول أصحابه أحق على قياس في صلاة الكسوف، لكن اعتباري بأن قياس مع وجود نص يصحح، وبأن صلاة الكسوف أشد بصلاة الفجر، وحقوقهما يجمع في ركعتين التواضع، فاعتبرت صلاة الجذارة بترك الركوع، وتسجود، وصلاة التعبير بزيادة التكبيرات، وصلاة الخوف بزيادة الأعمال، فلهذا احتضت صلاة الكسوف بزيادة الركوع، فلو أخذ به جامع بين العمل بالقياس والتقليد بخلاف من لم يعمل به، انتهى.

قلت. من هذا الكلام عجب من مثل حفاظ مع جلالة شأنه. فيسأل
أحد من هؤلاء بسببيلة النهر، من الفاسم يروح إحدى الثروبيا، ويشتد
ما بينهما، وما ذكر هو من الدنيا ليس هو: الخروج صلاة الاستسقاء، مع
أنه يقرأ في جهاد على التسمية بقوله تعالى: «كأنه من المكنونة» فأنزل

ومنها ما منح في خاطري أن الثروبيا تستمر لغاية في
الكسوف. لا تريد مني قراءة سورتين كما تقدمت في محلها، بل قد في
الكسوف أربع قيام وأربع ركوعات لورد أربع سور: وسورة عائشة - وهي الله
عنها - لسورة آل عمران كان في الركعة الثانية وهم كانوا يقرؤها في القيام
التي من ركعة الأولى، فتأمل

ومنها أن الثروبيا المنصبة لذلك جدية وهو له حد لجمهور،
فقال بكثرة الركعتين دون زيادة الركوع المشاهدة والحد، كما تقدم في
محلها.

قال المحقق^(١) استأخذ فينا في أبواب تكبير، والأحاديث العظيمة في
الصلاة غير تفيد صحة إنارة من إلى أن ذلك جعل في أصل الأمثال، وإن كان
يبدأ بها على العفة المنصوصة عنه، ففصل، وبعد ذلك أكثر العلماء انتهى
وحددت لحظية عن ثروبيا التي لحاظ مشارهم بأنها متعارضة معضبة

قال ابن القيم^(٢): «أحاديث تعدد الركوع معضبة، والاضطراب موجب
للحذف، فوجب تركها، وبأنها لحاظ قوله تعالى: «ولمعة للقول إذا حانت
الفتل»

ربما غم أن يلحق على «الكسوف» إذ قدرا وشاوب ما زاد على وقوع واحد

(١) صحيح البخاري (٤٠٩١٣)

(٢) صحيح الترمذي (٤٣٢٦)

أنه ﷺ طُيِّلَ الرُّكُوعُ فيها، من بعض القوم يرفعوا رؤوسهم، أو يظنوا أنه عليه الصلاة والسلام يرفع رأسه، فيرفعوا رؤوسهم، أو يرفعوا رؤوسهم على عادة الركوع السجدة، هو جدوا النبي ﷺ رافعاً رُكُوعاً، ثم يعلوا ثانياً وذلك، ففعل من خلقهم كذلك عند منهم أن ذلك من النبي ﷺ، ثم روي كل واحد منهم على ما وقع في طه.

ومثل هذا الاختلاف قد يقع لمن كان في آخر الصفوف، يجالسهم - رضي الله عنهم - في صفوف النساء، وابن عباس - رضي الله عنه - في صفوف الصبيان، ونسبوا ذلك على صحة هذا التفسير أنه عليه الصلاة والسلام ثم فعل ذلك بالمدينة الأولى، فيستحيل أن يكون الكل نائبا، فعلم أن الاختلاف من الرواية للاختلاف انتهى.

وحكى المصنفون على «العرف» هذا التأويل من الإمام محمد، وقال فروي كل واحد على حسب ما عنده من الاختلاف، قلت: وهذا وجه، لأن نسخ الروايات كلها.

وساوي التزمي أصلاً أنه عليه الصلاة والسلام كان يرفع رأسه، لينبسط حال السجدة، هل تحدث لم ذلك، فنهضهم وركوعاً، فأضيق عليه اسمه، فلا يدور ما روينا، انتهى. وتوقف الحفاظ بأن فيه إخراج هذه نسخة عن العبادات الحسنة.

وبما في المحيط كبرهاس: إنما رُكِعَ رُكُوعَيْنِ على وجه الصورة لا على وجه الحقيقة، لأنه قريب إليه التحية والهدوء، وإنما رفع رسول الله ﷺ رأسه من الركوع مرةً حين قرب منه الفاز، وكذا ذلك رُفِعاً على وجه الصورة لا الحقيقة، وحاً في «العرف» الثاني: أنه «ركوع» كان منه المسجود تلايات، من وراء النبي ﷺ.

(٢) باب ما جاء في صلاة الكسوف

وعنه في «البدائع»^(١) عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «الريادة تسب في صلاة الكسوف لا تنكسوف، بل لأحوال اعترضت، حتى روي: «أنه ينشأ تقدم في الركوع حتى كان كمن بأحد لساناً، ثم تأخر كمن ينشأ عن شيء»، فيجوز أن تكون الريادة سهواً اعترض تلك الأحوال، فمن لا يعرفها لا يسهو التكلم فيها.

وبما سح في خاطري نقاص، أنه حينئذ الركوع كذا، بدل سجود السلاوة، لما قد ورد في أبواب من قراءة سورة الدعاء، ولبيها سجدة فإن عندهم، والرفع بدل السجود كاف، كما فصل في الفقه، تأمل.

والأوجه من النكل أن الأمر للأمة مقدم على نفعه الخاص فقط، فنية احتمالات، بهذا التخصيص، ولا يقع الانتكاس عنه.

ثم الأئمة الأربعة وجمهور الفقهاء على أن صلاة الكسوف ركعتان، وفي «المحيط» عن أبي حنيفة عليه السلام شاعوا صلوات ركعتين وثلاثاً وأربعاً، وفي «البدائع»^(٢) إن شاعوا أكثر من ذلك، هكذا روى الحسن عن أبي حنيفة، وعدد الظاهرية، يصلي للكسوف من طلوع الشمس إلى ظهور ركعتين، ومن بعد الظهر إلى المغرب أربع ركعات، وفي الجصوف من المغرب إلى ثلث ركعات، ومن الغداة إلى الظهر أربع ركعات، أحدث النعمان عليه السلام تأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة، فإنه العني^(٣).

(٣) ما جاء في صلاة الكسوف

قال الكرخي^(٤): «أبي غير ما تقدم. قلت: من الأوجه أن الأولى كانت فيما يعمل، وهذا فيما لا يعمل به لمقابل. والخوف من هذا خروج المرأة،

(١) «البدائع» (١/٦٤٨)

(٢) «معاد الخزي» (٥/٦٩٧)

(٣) «شرح البرهان» (١/٣٨٨)

تسبب: قد تسمى يا فاطمات بيضا نحو النساء، رويت: تسبب الله
فقلت: يا فاطمات يا أمي، نعم، قالت: فقلت حتى نجلاني
العشي

أي حيلة يرق بحروج المعاصي فيها، وفي ما توضحه رخص مالك والكوفيون
للمعاصي وكرهوا للشاذية، وقال الشافعي: لا كره لمن لا عينة له ساعة من
النساء، ولا تنصية ليهود صلاة لكسوف مع الإمام، من أحب نهي، ونحب
نبت الهيئة أن تصلبها في البيت، وراى إسحاق أن يخرج من شباباً كل أمر
عجابر، انتهى

(فقلت) لعائشة، (ما لنا من؟) فأنسب فرعير، وفي رواية وهبت، أما فأت
الدمر، (فأشوات) عائشة رضي الله عنها (بدها نحو السماء) تعني الكذبة،
الشمس (وقالت: سبحان الله) قال المحافظ^(١): أشارت قنينة سبحان الله، وتدل
المرئي^(٢) أنه قراءه تكون جهنم، وسرعان الله ليس بجهنم، فيقال: معناه مهت
ذكرت، وما قول معصيه أشارت قائلة فاسد، لأنها عطلت قضاء، فكيف يفسر
حالاً.

قال المباحي^(٣) فيه حجة لأن النساء فالرجال في التسييع ذك انتصيق،
قلت: لكن خارج عن موضوع التراجع (فقلت: أيتها) بهيمة الاستفهام وحذف،
حبر مضافاً محذوف، أي أمي أيتها، والمعنى علامة للعذاب أو علامة لقرب الساعة
(فأشارت) عترة (أرأسها في) بالثبوت، ويروي بالنساء، وتلاهما حرف نقصير
أمرتها، أشارت (نعم قالت) أسماء (فقلت) في الصلاة (أمر نجلاني) بدنية
عتاء وحريم ولام قبله أي عقدي (العشي) بالرفع، والعشي مفتوح مخين ومكون
أشبه المصمتين نحو: يا آخر الحروف محطفة.

(١) مع تباري: (١/١٨٢).

(٢) مسند الشافعي: (١/٢٣٧).

(٣) المنظر: (١/٢٣٠).

جعل في صلبه راسي النساء فحملتهن من فوق رأسي ورائي
 حملهن من تحت رأسي من تحت راسي من تحت راسي من تحت راسي

قال القاضي رويده في معجم وغيره بكسر الشير وبشداد الألف وبسكان
 الشين وحذف الألف وهما بمعنى الغشاوة؛ وذلك لطول القيام وكثرة الحر
 ولأنك صليت أمام عليهما قال التكرمانبي هو مريض معروف يحصل بطول
 القيام في الحر وسير ذلك، وعرفه أهل الطب بأنه تعطل القوى المتحركة
 والخاصة تضعف القلب واحتجاج الريح.

وقال التكرمانبي هو ضرب من الإغماء إلا أنه دونه، ولو كان شديداً
 لكان كالإغماء، وهو ينقض الوضوء بالإجماع، قاله الزرقاني^(١) نعتاً للحافظ
 الرجلان الصبي في موضع النصب لأنها خير جملة (فوق رأسي النساء) قال
 القاضي: إذا تعطلت الحواس كيف صب الماء عليها يقال: أرادت بانفسي
 الحالة الغريبة به، وأطلقت عليه مجازاً، أو كان نصب بعد الإفاقة انتهى.
 واختار الحافظ الأول؛ وقال: وهم من قول: إن النصب كان بعد الإفاقة، قال
 النووي: هذا محمول على أنه لم تكثر أفعالها مولية، لأن الأفعال إذا كثرت
 متوالية أبطلت الصلاة، انتهى.

محمد بن أحمد بن النصب رسول الله بالرفع (١) ولايس أبي أويس
 وابن يوسف، قلنا: يعرف رسول الله ﷺ حمد الله أواسي عليه بما هم أهله
 أنه قال: ما من شيء من الأشياء قال المعيني: أما للفتي، وكلمة أمه زائدة
 لتأكيد المعيني، وفيه اسم ماء، ولهم أكثر أريته في محل الرفع صفة نسي،
 وبلا رأيته استثناء مفرغ محذوف عن الخبرية، انتهى. أكتت ثم أرمه مل
 ذلك (لا وقد رأته) رؤية عين حصة على نظائره، وعدم مبولاً، وهي انسح
 المصبرة، إلا قد رأته بدون الواو فهي منفي، بفتح الميم، قال التكرمانبي:

(١) شرح الزرقاني (١/٢٨٩) وضع البيهقي (١/٢٨٩).

(٢) معجم النووي (٤/١٣١).

هذا حتى الجنة والجنة

يحتمل المصدر، والمزمار، والعكاز. قال العيني: لكن عهدا بمعنى آله كالـ حال، تقديره: حال كوني في مقامى (هذا).

قال العيني^(١): خير مبتدا محذوف، تقديره: في مقامى هو هذا. وقال النوراني: حذف مقدمي، ونصف من قاله: خير محذوف، قال العيني: لنظرة الشيء أعم العام، وقعت نكرة في سياق نفي وبعض لأشياء مما لا يصح رديته. يقال: إن أهل الأصول قالوا: ما من عام إلا وقد خص، والمخصص قد يكون متبليا، أو مبرما، فخصه المفضل بما صح. رت، والتعرف بما سبق أيضا بأنه ما يتعلق بأمر النبي والجزء وحدهما. قال قبي: هل رأى ذات الله سبحانه وتعالى؟ يقال: نعم إذ الشيء متاولد والمفضل لا يسمعه، ويعرف لا يقتضي إخراجا، انتهى.

فقد: لكن الامانة الآتية يدل على خلافه. فإن الرؤية انتهت إلى الجنة والجنة والله سبحانه وتعالى وراءه من ذلك، ويؤيد ذلك حديث جابر عند مسلم^(٢). أما من شيء لم يحدوثه إلا قد رأته في ضلالتى هذه، ولأن حجة من حديث سفيان: لقد رأيت هذا فمت أعملي ما أنتم لأنتم في دنياكم وأخرمكم^(٣).

فهذه الأحاديث مبرجة في أن الرؤية كانت ثلثاوب والعقد لا كان الأشياء. فتأمل. (حتى الجنة والجنة) حط بالحركات الثلاثة فيها، الرفع حتى أو حتى ابتدائية، والجنة مبتدا محذوف الخبر أي سوية، والنصب على أنه عاطفة على الصعير المنصوب في رأته، وجر على أنها جاره أو عطف على

(١) نسخة النجاشي (١٢٢).

(٢) شريفة مسلم من كتاب الكسوف (١٢٢).

(٣) صحيح ابن خزيمة (١٢٢) ج (١٢٤٧).

المجردور، وهو شيء. ومنه الإغراء أنه لم يرهض قبل مع أنه وأما ليلة المعراج، وهو قبل الكسوف بزمان، أحيب. بأن لم يرهض فيها في الأرض سليل قوله: في مقامه، أو باختلاف الرؤية، قاله إرفاني^(١).

قلنا: ربما ورد في جملة ما رأى النبي ﷺ في صلاته الجنة والنار، وأنهم يدعون في قلوبهم ويسألون كما تقدم في الحديث السابق. ورأى في الجنة عتوداً لم أن يأخذه. ورأى في النار أكثر أهلها نساء، ورأى فيها امرأة خدشها هرة رطفت حتى ماتت جوعاً وعطشاً، ورأى عمرو بن مالك يحرق أمه في النار، وكان أول من غير دين إبراهيم عليه السلام، كد في الهدى^(٢).

وراد الزيلعي^(٣). رأى جهنم يحطم بعضها بعضاً، ورأى فيها عمرو بن لحي، وهو أول من شب السوء، ورأى فيها طارق الحاج بمحجته، وإن قُبِلَ له قال: إني تعلق بمحجتي. وإذ غفل عنه دهم، وأنه لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون كذابون آخرهم الأعور البجلي، وأنه مني بحرج سوف يزعم أنه ابنه، فمن آمن به وصدقته واتبعه لم يذقه عذاب من عمل سلف، ومن كفر به وكذبه لم يعاقب بشيء من عمله، وأنه سوف يظلم علي الأرض كلها إلا الحرم وبيت المقدس، ورأى العمورية السوداء صاحبة الهرة، فبث: ورأى صاحب السُّبُتَيْيْنِ^(٤) أبا بني المددع يدفع بعضاً ذات شعيتين في النار.

(١) تشرح الإرفاني (١/٣٨٦)

(٢) انظر: السب الرأية (١٤/٢٣٧)

(٣) قال السي: (صاحب السُّبُتَيْيْنِ) هكذا في نسخة الساني وفي كتب الغرب ما عدا ناستن، في النهاية: «ساجنان بدتاز أعذابنا لني يجل إلى البيت فأخذهما رمل من المنبرتين فصببهما وسماهما سبتين لأنه سبهما» فنه تعالى. «حانية كافي» (١٢٩/٢)

ويُشَدُّ أَوْحَى النَّارِ أَلَكُم مَقُومُونَ مِنَ النَّارِ، أَلَمْ أَوْفِيكُمْ مِنْ ذَلِكَ الْبَاقِ؟

وَرَأَى فِيهَا سِدْرِيَّةً مِثْلَ رَمِيحٍ لَهُ بَيْضَاءُ كَالرَّاحِي وَبُرْدَةٌ أَسْفَلِيَّةٌ^(١)

فَوَقَّعَ أَوْحَى إِيَّاهُ النَّارِيَّ لِحُلِيِّ أَوْ الْحَمِيَّ أَلَكُم تَقُومُونَ) أَيْ تَحْبُرُونَ، قَالَ الْحَوْصَرِيُّ: الْفَتْحُ لَا مَحْجَانَ وَالْأَحْبَارُ: نَقُورٌ مِنْبِطُ الدَّخْلِ، إِذَا أَدَخَلْتَهُ النَّارَ، أَيْ لِنُورِهِ، قَالَ الصَّاحِي^(٢) يُقَالُ: إِنَّهُ لَفِي أَعْيُنِهِ مِثْلُكَ فِي ذَلِكَ الْوَجْهِ، قَالَ: رَجَسَ الْوُضْئُتَارُ فِي النَّبْرِ سِرَّةً أَلَكُلْفَ وَالْعَادَةَ، وَإِسْمًا مَعْدَةً بِظَهْرِ الْعَمَلِ وَتَقْلَاتٍ مَالِكًا وَنَدْبَةً فَاعْتَدَ الْحَسْبَ، لِأَنَّ الْعَمَلَ وَالْتَخْلِيفَ خَدَّ الْقَطْعِ بِالْمَدِّ وَتَخْصِصَ الْفِعْلِ بِالْعَادَةِ، أَوْ قُلْ مَرَّجِعٌ فِيهِ مَفْرَعٌ كَقَطْعِ السَّبْعِ فَهُوَ مَفْرَعٌ، قَالَ السَّيْطِيُّ: وَهِيَ رَوَايَةٌ أُخْرَى أَنَّ مَعْرُوفَ بْنَ سَعْدٍ وَالصَّافِيَّ أَوْفَعِيَّ هَاجَرًا.

أَمَّا: بِأَلَا تَرَوْنَ (أَوْ قَرَأَ) مِثْلَ تَنْوِيرٍ، قَالَ الْعَرَبِيُّ: وَرَوَى عَنْهُ سَوِيحٌ مِنْهُمَا وَبِغَيْرِ تَنْوِيرٍ مِنْهُمَا، سَجَّ عَنْ رَجْوَةَ الْإِعْرَابِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَقْنِ^(٣) السَّهْوَرِ الْأَوَّلَ، وَوَجْهٌ مِثْلُ هُنَا تَنْوِيلٌ، فَحَدَّثَ الْمَعْنَى بِقِيَّةِ وَبَرَكِ الْمَصَافِ لِمَدَالَةِ مَا مَعْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ هُنَا تَدَجِيَاءُ الْكُذَابِ، قَالَ الْكُورَعِيُّ: وَجْهٌ آخَرُ بَيْنَ الْمُتَقَاتِلِينَ بَشَرًا وَنَهْوً.

وَقُلْ الْبَاقِي^(٤) أَيْ الْآخِرُ - فَمِنْ حَمِيٍّ الْمَقَابِلِ وَفَتْحٌ لِلدَّخْلِ بِعَمْرِىَ تَكْلِيفٌ وَالْعَدَدُ، لَكِنَّهُ شَبَّهَ بِهَا أَشَدَّهَا وَعَظَمَ السَّخَنَةَ بِهَا بِقِيَّةِ انْتِبَاهٍ بِهَا، الدَّخَالُ فَخَالٌ مِنَ الدَّخْلِ - وَهُوَ الْكَوْنُ وَالْعَوِيدُ، وَخَلَفَ الدَّخْلُ بِالْبَاقِ، وَقِيلَ: لَسْتُ بِهَ لِقَابِهِ فِي الْأَرْضِ وَقَصْعُهُ أَشْرَبُ أَعْيُنَهَا، وَيُقَالُ: دَجَلُ الرَّحِيحِ إِذَا فَعَلَ

(١) انظر: شرح التلخيص (١٣٩، ١٤٠)، و: تواتر الخطاء (١٣٧١، ١٣٧٢).

(٢) التلخيص (١١، ١٢).

(٣) تاريخ الزرقاني (١٠، ١١).

(٤) التلخيص (١١، ١٢).

وأما الضاميت أو الضمرات (لا أقوي أنهما قالت أسماء) فيقولن لا أقوي. سمعت الناس يقولون شيئاً ففعلته.

أخرجه البخاري في ١ - كتاب الوصو، ٢٧ - باب من لم يتروصاً إلا من العني المنقل.

ومسلم في ١٠ - كتاب صلاة الكسوف، ٢ - باب ما روى عن النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار، حديث (١١).

يقال له: «م» «ب» مرة العروس. لندي لا يوقفه إلا آتت أهله إليه حتى يبعثه الله من مصجبه ذلك».

وهي «الصحيحين» من حديث أنس يقال: «انظر إلى مفعلك من الخير» ذلك الله به دعاءاً من الجنة إبراهيماً جميعاً، ولأبي حبان وابن ماجه من حديث أبي هريرة وأحمد من حديث عائشة: «يقال له: علي اليقين كنت» وعنده ميت، رغبه نبعث إلى شاء الله».

وفي «الصحيحين» عن قتادة: ذكر لنا أنه يفسح له في قرية سبعين ذراعاً، ويملاً خصره إلى يوم يبعثون، وفي الترمذي وابن حبان من حديث أبي هريرة: «يفسح له في قرية سبعين ذراعاً في سبعين ذراعاً، ويورثه كاتبة ليلة البدر» وفي «المشكاة» من أبي داود وغيره من حديث البراء: «فينادي مناد من السماء أن صدق عذري، فمرشوه من الجنة وألبسوه من الجنة، وانفتحوا له أبواباً إلى الجنة قال: فأتاه من زوجته وطبها وفسح له مد عمره»^(١).

(وأما المتأخر) أي غير المصدق بقله، وهو في مقابلة المزمع (أو المراد، أي التنازع، وهو في مقابلة الموقن، ولحظ المترادف مشترك في الفعل والمفعول، والتفرق بالترتبة. راحله مرتب يفتح الباب في المفعول وكسرهما في الفعل من التريب وهو اشتك (لا أقوي) مقولة طائفة (أيهما قالت أسماء فيقولن) في جوابهما. (لا أقوي) من هو سمعت الناس يقولون) في (شيئاً ففعلته) يعني قلت ما كثر الناس يقولونه.

(١) انظر: «فتح الباري» (٣: ١٣٨).

قال القاري^(١): السواد بالناس المزمعون، وهذا قول المتقدمين، لأنه كان يقول في الدنيا: لا إله إلا الله محمد: رسول الله نعمة لا اعتقاداً، وأما الكافر فلا يقول في القبر شيئاً، أو يقول: لا أدري فقط، ويحتمل أن يقول الكافر أيضاً دفعا لعذاب عقر عن نفسه، وقال ابن حجر: إن أراد بالناس المسلمين، فهو كذب منه حتى في الصفات؛ لأنه ليس المقصود مجرد قول المسلم، بل اعتقاد القلب، وإن أراد به من هو بصفته فهو جواب غير نافع له. انتهى.

قال القاري: الأظهر الثاني: أي العراء بالناس: الكفار، ومراعاة بيان الواقع لا الجواب النافع، وعلى تقدير أن يراد بالناس: المسلمون لا محذور أصلاً في كذبهم، إذ هو دأبهم، قال تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ لَمْ يَكُنْ بِقُلُوبِهِمْ ثِقَةً﴾ الآية، وقال تعالى حكاية عن قلوبهم: ﴿وَكَاذِبُوا رَبَّنَا مَا كُنَّا فِي الْأَيَّامِ الْأُولَىٰ مِنَ الَّذِينَ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ دِينِكَ إِلَّا مِنْ أَجْلِ الْكَافِرِينَ﴾ الآية، زاد الشبخان من حديث أسد: ﴿يُؤْمِنُونَ وَلَا تَلْبَسُ﴾، ولعل الترغيب: «لا درست ولا أفنحت، ويضربانه بمطرقة من حديد صلبة»، وفي حديث أسد: «لو ضرب بها حسن نصار ترموا».

قال النووي^(٢): مدح أهل السنة إلت عذاب القبر. وقد تظاهرت عليه الدلالة من الكتاب والسنة قال عز اسمه: ﴿وَأَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ الآية، وأما الأحاديث فلا نحصى كثرة، ولا مانع في العقل من أن يعبد الله الحياة في حره من الجسد، أو في الحسب على خلاف بين الأصحاب، فينبه وبعبه، ولا يسع من ذلك كون الميت قد تفرقت أجزاءه كما يشاهد في العادة، أو أكلته السباع والطيور وحيثان البحر، ليعلم عليه الله تعالى وقدرته.

(١) انظر: «مرقاة المفاتيح» (١٩٩/١)

(٢) انظر: «مرقاة المفاتيح» (١٩٧/١)

(٣) سورة غافر الآية ١٦.

فإن قيل: نحن نشاهد البتة على حاله، فكيف يأتى ويقعد ويُضرب ولا يظهر أثره؟ فالجواب: أنه ممكن أنه يظهر في الشاهد، وهو الشاهد فإنه بعدئذٍ وإنما يسمعه ويفكر فيه ولا يشاهد ذلك جليسه، وكذلك حبرئيل عليه السلام يأتي النبي ﷺ فيرجي بالقرآن الموحى ولا يراه أصحابه، قاله القاري. قلت: وتقدم قريب من هذا إن قوله تعالى: ﴿إِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَكَارِهُكُمْ﴾ و﴿الْهَكَزْ﴾ و﴿سَخَطْنَاهُمْ مُّرْتَبِينَ﴾ كلها في عذاب القمر.

وفي «كتاب الزهدة» لأبي ماجة عن ابن عمر في حديث طويل: أن النبي ﷺ قال: «لم ينقص قوم المكيال والسيقان إلا أخذوا: بالنسقين ولعدة المونة وجور السلطان عليهم، ولم يمنموا زكاة أموالهم إلا فُتِنوا القطر من السماء، ولولا البهائم لم يُتَطَرُوا»^(١).

وعن بريدة عند المسالك^(٢): «ما ينقص قوم العهد إلا كان فيهم القتل، ولا منع قوم الزكاة إلا حبس الله عنهم القطر».

وأخرج البيهقي^(٣) عن ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً: «ما ينقص قوم العهد قط إلا كان القتل بينهم، وما ظهرت قاحنة في قوم قط إلا سخط الله عز وجل عليهم السموت، ولا منع قوم الزكاة إلا حبس الله عنهم القطر» وأخرج أيضاً عن ابن عباس مرفوعاً: «ما ينقص قوم العهد إلا سخط الله عليهم قدرهم، ولا فشت نقاحنة في قوم إلا أخذهم الله بالسموت، وما طفق قوم الميزان إلا أخذهم الله بالنسقين، وما منع قوم الزكاة إلا منعه الله القطر من السماء، وما جار قوم في حكم إلا كان البأس بينهم» أظنه قال: «والقتل»، انتهى.

وفي العيني^(٤): لما استشفع عمر - رضي الله عنه - بالنجاش فقال العباس: «اللهم لم ينزل بلاء إلا ينقب، ولم يكشف إلا بشوة. وقد توجه بي اليوم إليك لسكاني من نبيك، وهذه أهدينا إليك بالذنوب، وفواصينا بالنوبة» فاستقنا الغيث» الحديث.

الثالث: في بابه شرعية صلاة الاستسقاء المعروفة، ذكر في «الأنوار

(١) أخرجه ابن ماجة في كتاب الفتن في باب النقومات (١/٢٢٢) وم في الحديث (٤٠٩).

(٢) «المسالك» (٢/١٢٦).

(٣) «السنن الكبرى» (٣/٣٤٦).

(٤) «عدة الفرائد» (٥/٣٥٤).

الساطعة عن «عاشية البحيرة»^(١٦) شرعت في بعض ما سب من الحجارة ويظهر أنها من حصائص هذه الأمانة الشهيرة. وفي هذه الأمانة من «المجرب» وفيها «منازل صلاة الاستسقاء» فمطروا سعة أيام حتى قال «حررت ولا غشاة» انتهى.

وفي هذه الأمانة من «الفتح» وفيها «من رسول الله ﷺ يستسقي في بعض» وفيها «مطر الناس»^(١٧) يقال «يختر» أصبح الناس بين مؤمن بالله كافر بالكرك، ومؤمن بالكرك، كافر بالله انتهى.

وفي الدور من «السوق» وفي «البحيرة» وفي «منازل هذه الأمانة» رسول الله ﷺ لما أجبت الناس فمطروا «فدب يخر» أصبح الناس مؤمنا بأنه وكافرا بالكرك، قال معطاتي، انتهى في موضع النص، وصلى صلاة الاستسقاء.

روى أنه فوجئ الناس على عهد رسول الله ﷺ هذه المسلمين، قالوا يا رسول الله قطع الضر ومن الشجر، وحلكت النواصي، مخرج رسول الله ﷺ والناس معه يمشون بالكرك، قالوا حتى أتوا المصلي، ففقه «منازل» ما رجا حتى ألقى قراح من الحجاب، ثم انصرفت سعة أيام، لا تغلب عور المدينة، قاله المسلمون، وقالوا يا رسول الله قد عرفت الأرض، ونهضت النيران، ونهضت النيران، مضحك رسول الله ﷺ وهو على الدبر، ثم قرأ آخر لنا ولا علينا، فصارت عن المدينة، انتهى.

أما «الكنز الظاهر» من روايات الحديث أن القصة وقعت في الجمعة من السنة الأخيرة غير سنة الحديبية وهي التاسعة. كد فصله في هامش

(١٦) (٢٣١٠)

(١٧) كما في السيرة الحديبية، السيرة الحديبية

«السلام» فالأوجه عندني في هذه شريعتنا، كانت في السنة السادسة في المدينة المنورة، وقعة الحشمية كانت بعد ذلك في هذه السنة. ولما قعة الحشميين فكنت في السنة التاسعة في مرجع عن مكة، كما حفظ في هامش «السلام»^(١)

الرابع: في حكمها، فهي جائزة عند الإمام أبي حنيفة وسنة عند صاحبيه، وسنة مؤكدة ولو بسند في عدم الإجماع الشافعي، كما في الترحم الإفتاح، وسنة مؤكدة غيبة في حق الحل الباع ولو عبدا، وسند في حق تصبي النعام بغير إحصاء، والبراءة المتجاة، وهي السنة عند المالكيين، كما في «أثر ر»^(٢) وسنة مؤكدة حتى سقيا عند البخاري، كما في «مير الشارب».

قال أبو حنيفة: اجمع العلماء على أن الاستفتاء سنة، واختلوا هل من له صلاة أو لا؟ قال أبو حنيفة: لا نسس له القضاء، وقال سائر العلماء: نسس الصلاة.

الخاص. في وقتها، بمر من ارتجاع المصالح التي تروا عند المالكية والمعتكفة كما هي امرهم، ويحور فعليا متى شاء ولو في وقت الكراهة على الأصح عند الشافعية، لأنها ذات سبب وامر الحاجة، فتأخر في «حاشية شرح الإفتاح». وقدر: حكى ابن المنذر الخلاف في وقتها، ومراجع أب لا وقت فيها، وهل يصح بالتأخير؟ استنط بعضهم من فيه ^{بأن} أنها نهاري كالعبادة، ومثل أن قدما (جناح على أنها لا تصلى في وقت الكراهة، انتهى).

وأشكل على المدعي قائلا بأن وقتها كالعبادة استفتاء عليه السلام في حفظ الحجة، وفي بعد الروايات، وأجاب عنه «نابج»^(٣) بأن المراد الاستفتاء الذي

(١) الإتيان في (١١/ ١٩٠)

(٢) (ص ١٩٠)

(٣) المطر، (١١/ ٢٣٣)

يكون معهوداً بالصلة، وأما بمجرد الدعاء فلا وقت له، وفي شرح الإحياء: قال في «الروضة»: قطع الشيخ أبو علي وصاحب «المذهب»^(١) بأن وقتها وقت صلاة العبد.

واستغرب إمام الحرمين هذا، وذكر الروياني وأخرون: أن وقتها يبقى بعد الزوال ما لم تصل العصر، وصرح صاحب «التمعة» بأنها لا تختص بوقت، قال «تذرع الإحياء»: وبما قطع الشيخ أبو علي وصاحب «التهذيب» هو مذهب الحنفية والمالكية والحنابلة، فقالوا: إن وقت صلاتها وقت العبد، والذي صرح به ابن الصلاح والداوردي أن وقتها المختار عند الشافعي وقت صلاة العبد، انتهى.

وقال ابن رشد في «البداية»^(٢): جماعات العلماء على أن الخروج لها وقت الخروج إلى صلاة العبد، إلا أنها يكره محمد بن حريم فوته قال: الخروج إليها عند الزوال، وروى أبو داود عن عائشة: أن رسول الله ﷺ يخرج إلى الاستسقاء حين بدأ حاجب الشمس، انتهى.

قلت: والباصل: أن أصحاب الإمام الشافعي - رضي الله عنه - اختلفوا في ذلك جداً كما بسطها أهل الفروع والأشروح، ولا خلاف عند المالكية والحنابلة في أن وقتها كوقت العبد ولم أر التصريح بذلك في فروع الحنفية بعد، وتقدم عن «شرح الإحياء»: أن مذهب الحنفية مثل المالكية والحنابلة، وهكذا يظهر من كلام العيني في «شرح البخاري» إذ ذكر خلاف الشافعية فقط، ولم يذكر خلاف الحنفية.

وقد القسطلاني في «شرح البخاري»^(٣) بعد ذكر حديث أبي داود عن

(١) «المذهب» (١/٢٣).

(٢) «بداية المجتهد» (١/٢١٤).

(٣) (٢/٢٩).

عائشة: «فخرج حين بدأ حاجب الشمس» بهذا أخذ الحنفية والمالكية والحنابلة فقالوا: إن وقت صلاتها وقت العبد، والراجح عند الشافعية أنه لا وقت لها.

وقال العيني في الشرح المهدية: «ثم لا يستسقاء إلا يختصر وقت صلاة العبدين ولا غيره ولا يوم، وفي الزوائد الروضة: «فيل» يختصر وقت صلاة العبد، والصحيح أنه لا يختصر، وفي المدونة: «يصلّي ركعتين صحوة فقط، انتهى». وظاهر كلامه أن مذهب الحنفية التعميم.

السادس: في مختار الأئمة في كيفية، ومنتجني أن أجمل أولاً مسائله الأئمة في ذلك عن ترويعهم كصنيعنا في حروف القفر تسهلاً لمناظرين.

أما عند الحنفية - فقال الإمام أبو حنيفة^(١) «في دعاء واستغفار نقولاه تعالى: ﴿اَسْتَغْفِرُكَ رَبِّكَ﴾ الآية، فيدعو الإمام نائباً يستغل الغلة رابعاً بدين وأسس تعود مستقبلهم، يؤمنون على قدامه، والفصل مع الجماعة جاذبة ليست بمسبوبة، وقال محمد بن أبي الإمام ركعتين وهما سنة، والأصح أن أبي يوسف معه، فصلي ركعتين يحترق فيهما بالقرعة على أشهره، وفي رواية لمحمد بن بكر للزوائد كالعد، واشتهر عنه خلافه.

ثم حطت بعد ذلك عندهم كسماً على الأرض لا الحبر، ولا خطبة عند الإمام، بل يصلي قدامه، والخطبة عند أبي يوسف واحدة وعد محمد ثلاث، يبدأ هذه الخطبة بالتحييد، وبعد الخطبة يتوجه إلى القبلة ويشتمل للماء رافعاً يديه، ويقاب الترداء عند محمد لا عند الإمام، واحتلقت الرواية عن أبي يوسف.

واختلفوا في وقت التحويل فقول: «إذا مضى صدر من خطبته، وقيل: في

(١) انظر: إيداع المصاحف (١/١٦٣)، والشرح مفاتيح الآثار (١/٤٣٢)، ومنتج المندبر (٥٧/٩).

وحكى لخطابي عن الشافعي أن يجمع أهل البيت، ويتوحن أن يجمع
 ما على سنة الأيمن على الشمال والعكس، قاله شعبي^(١). قلت: وهذا ما رواه
 الحافظ كما تقدم.

أم عند المذكية فيصلي الإمام ركعتين جهراً بالعراة بلا تكبير، ويحطب
 بعدها علم الأرض لا المنبر خطبتين: يمتنعهم بالاستغفار بدل التكبير،
 ويستقبل القبلة بعدها، ويبلغ في الدعاء مستقلاً الخيرة.

قال الشافعي^(٢): اختلف قول مالك في استقبال القبلة متى يكون، فروى
 عنه ابن القاسم أنه يجعل ذلك إذا فرغ من الخطبة، وقال عنه علي بن زياد
 يجعل ذلك في أثناء خطبته، يستقبل القبلة ويدعو ما شاء ثم ينصرف فيقبل
 اليس، وبم خطبته، وجه الأول أنه خطبة مشروعة، فلا يسر قطعها بذكر
 كخطبتي^(٣). وجه الثاني أن السنة فيها خطبتان لا زيادة عنيهما، فإذا أتى
 بالدعاء مودعاً كان ذلك كخطبة الثالثة، انتهى.

ويحول رداؤه، قال الأبي^(٤): اختلف في محله، فهو «المذوبة»: إذا فرغ
 لإمام من خطبته، وأراد أن يدعو استقبال القبلة وحول رداؤه ودعا، ومن مالك
 أيضاً تحول إذا أشرف على انقراع، وعنه بين الخطبتين، فالتحويل على الأول
 بعد الاستقبال، وعلى الثاني والثالث منه. وفي «الشرح الكبير»: المذهب أنه
 قبل الدعاء وبعد الاستقبال، فيعد فوائده من الخطبة يستقبل فيحول ويدعو،
 ويحول. المذكور ترتيبهم دون الاستاء.

وكيفية التحويل. أن يمد ياليمين فيأخذ ما على عنقه اليسر من خلفه

(١) - عند البخاري (٤١/٧/١)

(٢) - المنصور (٣٢٢/١٠)

(٣) - إكمال إكمال المعلم (١٣/٣)

يجعله على صلاته الأيمن، ويأخذ يسراه ما على عاتقه الأيسر يجعله على الأيسر ولا يتكبه، مأخوذ من «الأنوار» و «تشرح الكبير» و «المبدوءة».

وحكى الحافظ في «الفتح» عن «مهر المالكية» أنه لا يستحب شيء من ذلك، أي التحويل والتكبير، قال الررقاني وكان الإمام مالك يقول أولاً بتقديم الخطبة على الصلاة، ثم رجع عنه إلى «في الموطأ» انتهى.

وقال الباجي: الاستسقاء على صريين، يبرز له ويجتمع بيده، وهو الذي سنت فيه الصلاة والخضعة، وقد تقدم ذكره، وخبر لا يبرز ولا يجتمع بسببه، وإنما يكون الاجتماع كما فعل النسي ^{بخطه} لعجي، المرحل في حديث أسن يوم الجمعة، انتهى.

أما عند الحنابلة^(١) فهي كالعبد وقتاً وصفة، فيصلي بهم ركعتين جهراً مع تكبير الزوائد، ويخطب بعدها خطبة واحدة على الأيمن على المنبر بفتحها بالتكبير تسع مرات، ويكثر فيها الاستغفار وقراءة آيات فيها الأمر بالاستغفار، ويدعو رافعاً يديه ظهورهما إلى السماء يدعوانه ^{بخطه}، ويؤم القوم، ثم يستقبل القبلة في أثناء الخطبة فيدعو سراً، ثم يحول رداءه، فيجعل الأيمن على الأيسر، ويحول الناس أروئهم، كذا في «الأنوار» و «نيل المأرب».

وحكى العيني عن الخطابي أن القول بتكبير الزوائد رواية لأحمد، والمعشور عنه أنه يكبر فيها واحدة تكبير الافراح: وهو قول مالك والثوري والأوزاعي وإسحاق وأبي ثور وأبي يوسف ومحمد، وقال درود إن شاء كبر كما يكبر في العيد، وإن شاء كبر للاستفتاح فقط، انتهى. وفي «شرح الإحياء» عن الإمام أحمد: أنه لا خطبة، وإنما يدعو ويكثر الاستغفار.

السابع: إذا لم يمتطروا بعد الصلاة، فما؟ فهل تكرر الصلاة؟ أو أعطروا

(١) «الاستغفار» (١٣٦/٧).

فإن الصلاة فهل يبعث لهم الصلاة؟ أما عند الحنفية ففي الطحاوي على الشرعي وغيره. ويستحب الخروج للاستسقاء ثلاثة أيام ثلاثاً، وأنه أقرب إلى التواضع وأوسع للجمع، وثالثوا قبل الخروج، وقد كانوا يمشون له مذابح أن خرجوا شكراً لله تعالى، يستزيدون من لطفه ورحمته، ولا يخرجون أكثر من ثلاث لأنه لم يقبل، انتهى.

وأما عند المالكية، ففي "الشرح الكبير" كثر الاستسقاء اثنتان في أيام لا في يوم إن تأخر المثلويين لم يحدل، أو حصل دون الكعدة، انتهى.

وقال الأبي في "شرح مسند" ^(١) قال الأصم: استسقى نبيي مضر خمسة وسبعين يوماً وتواضع وحضره من أقاسم أبس وهيب ورجل صالحون، وحملاتب عند الحظوة إنما هو ما لم يرد إلى أمر أشد، فإنه احتيج إلى الاستسقاء، مولى مراد، وإمام جامعها "الشرح"، وأما بعد هذا الحديث، وقال: حلفت إن صلتها أن سقت أمر العلماء، ويشق التفرج والغلاء، انتهى.

ولم أر في فروعهم الخروج أو استسقاء قبل الصلاة، وأما عند الشافعية ففي شرح الإقناع وإحاثيته: كثر الصلاة مع الحفطين حتى سقطوا، يعني ثانياً وثالثاً، وأكثر، فإنه تعالى يحب تطهير من الدعاء، والعربة الأولى أكثر من الاستسقاء، فإن سقطوا قبلها اجتمعوا السكّر ودعاء، وصلوا وحظب بهم الإمام شكراً لله تعالى، طناً للعبادة، انتهى.

وأما عند الحنابلة، ففي "نيل المذنب" ^(٢) فإن سقر في أول مدة ذلك فصل من الله وبه، وإن لم يسقوا أولاً غائت الدنيا غنائها، وإن سقطوا من الخروج، فإن تأهبوا للخروج خرجوا وسقوا صلاة الاستسقاء شكراً لله، وإن

(١) (١٢: ٢١).

(٢) سقر: تأهبوا للاستسقاء (ص: ١٩).

١٣٤/١ - حَدَّثَنِي حُجْرُ بْنُ سَابَتٍ، سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي
بَكْرٍ مِّنْ حُجْرٍ بْنِ حُزَامٍ أَنَّهُ سَمِعَ عُبَادَةَ بْنَ قَيْسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الْمَازِنِيِّ يَقُولُ: أَخْرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
.....
لَمْ يَكُونُوا يُدْعَوْنَ إِلَى الْخُرُوجِ لَمْ يَخْرُجُوا، وَشَكَرُوا اللَّهَ تَعَالَى رَسُولُهُ الْعَبْرَاءُ مِنْ
فَضْلِهِ، أَنْتَهَى.

١٣٤/٢ - (عَلَّامٌ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ (بِإِذْنِ أَبِي بَكْرٍ) مِّنْ عَمْرِو بْنِ
الْحَبَابِ (ابْنِ حَرَمٍ) النَّسَبِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ عَمْرًا يَخْرُجُ لِمَهَلَةٍ وَشَدَّ الْوَحْدَةَ (الْبَيْنَ فِيمَا بَيْنَ
الْأَعْيَارِ) يُخَازِنُ الْبُذْنِي (يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَيْرَ (عَبْدَ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ) مِّنْ عَمْرِو
الْحَبَابِيِّ النَّسَبِيِّ لَا هَذَا اللَّهُ مِّنْ زَيْدٍ مِّنْ عَبْدِ رَبِّهِ صَاحِبِ الْإِقْدَادِ، كَمَا زَعَمَ
أَمْرٌ عَيْنُهُ، وَهَذَا الْبُخَارِيُّ فِي "مُسْتَحَبَّاتِهِ" يَقُولُ: أَخْرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي
شَهْرِ رَجَبٍ سِتَّةً سِتًّا مِّنَ الْيَهُودِ قُلُوبًا أَوْفَدَ بَيْنَ حَاسٍ، فَأَمَّا اتِّخَافُ فِي (الْفَتْحِ)
إِلَى الْمُصَلَّى).

قَالَ الْحَافِظُ^(١)، وَحَكَى ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ لِإِحْصَاءِ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْخُرُوجِ
إِلَى الْأَسْبَدِ، وَالْيُرُودِ إِلَى ظَاهِرِ الْمَسْجِدِ، زَكَرَ حُكْيُ الْقُرْطُبِيِّ عَنِ أَبِي حَسَنٍ
أَيْضًا، أَنَّهُ لَا سَبْحَ الْخُرُوجِ، وَكَانَ لِسَنَةِ ثَلَاثَةِ مِائَةٍ فِي الصَّلَاةِ
أَنْتَهَى.

فَت. وَهُوَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ فَرْعَ الْحُجْنَةِ مَعْرِفَةُ اسْتِحْبَابِ الْخُرُوجِ إِلَى
الصُّحُورِ عَلَى أَحَدِ الْأَهْلِ فِي الصَّلَاةِ، لَمْ يَسْتَقْبَلُوهُ مِنْهُ مَسْجِدُ مَكَّةَ وَبَيْتُ
الْمَقْدِسِ، كَمَا فِي "الْعَامِيُّ"، وَفِي "مَنْشُورِ الْإِقْدَاعِ"، يَخْرُجُ بِهِمْ "الْإِمَامُ" وَثَانِيَهُ
إِلَى الصُّحُورِ، ثَالِثِيَهُ ٤٥٠، وَثَانِيَهُ كَلَامُهُمْ لَا تُخْرِقُ بَيْنَ مَكَّةَ وَبَيْتِهَا، وَأَنَّ
أَسْنَى بَعْضُهُمْ مَكَّةَ وَبَيْتَ الْمَقْدِسِ، أَنْتَهَى.

وَمِنَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ "فَمَا زَكِيَّةٌ خَرَجُوا بَدَأُوا إِلَى الْمُصَلَّى، وَاسْتَنْتَى فَر."

(١) مجمع الدرر: ١٩٢/٢١

فَأَسْتَسْقِي.

«الأنوار» من مكة، وكذا بسحب الخروج عند الحنبلة كما هو ظاهر سياق فروعه؛ ولم أر نخصيص مكة وغيرها. (فاستسقى) زاد في رواية تليخاري: «فصلى ركعتين» وتقدم مسائل الأئمة في ذلك.

قال العيني^(١): احتج به أبو حنيفة عسى أن الاستسقاء دعاء وليس فيه صلاة مسنونة. فإن الحديث لم يذكر فيه الصلاة، وقال النووي: لم يقل به غير أبي حنيفة، وهذا ليس بصحيح، فإن ابن أبي شيبة، وروى عنه عن إبراهيم النخعي أنه خرج مع الصغيرة بن عبد الله النخعي يستسقي، قال: فصلى الصغيرة، فرجع إبراهيم حيث رآه يصلي، وروى أيضا عن عمر بن الخطاب أنه استسقى، فما زاد على الاستسقاء، انتهى.

قلت: العجب من النووي يقوله مع أنه أحد المرجع الثلاثة عن الشافعية كما تقدم في المسائل، ثم ما استدل به العلامة العيني لقول الإمام مشكل لما قد ورد في بعض طرق حديث الباب ذكر الصلاة، نعم يصح الاستدلال له بما قاله الميرخسي في «مرجه».

ولأبي حنيفة قوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾^(٢) الآية، فإنما أمرنا بالاستغفار في الاستسقاء، بدليل قوله تعالى: ﴿يُرْسِلُ الْغَلَّاقَ فَنَكِّرُ بِهِ مَا تُذَكِّرُونَ﴾^(٣). وفي حديث أنس - رضي الله عنه - أن الأنصاري لما سأل رسول الله ﷺ أن يستسقي وهو على المنبر ونع يديه يدعو فما ينزل على المنبر حتى شأت سحابة فمطرنا إلى الحبيصة القابلة، الحديث، وأن عمر خرج للاستسقاء فما راد على الدعاء، لما قيل له في ذلك؟ قال: لقد استسقيت لكم

(١) عمدة القاري (٢/٢٥٠).

(٢) سورة نوح. الآية ١٠.

(٣) سورة نوح. الآية ١١.

عبادة الحديث، وحديث عبيد بن موسى أبي النخع عند أبي نازر والترمذي والنسائي، ومحمّد، أنّه رأى النبي ﷺ يستنفي عن أحجار البيت، وحديث أبي الدرداء عند الزبيري والبخاري قال: «لحق المطر نبي عهد رسول الله ﷺ فدنا النبي ﷺ يستنفي لنا»، الحديث.

وحديث أبي ليابة عند البخاري في الصغير قال: «استنفي رسول الله ﷺ، فقال أبو ليابة: إن التمس في الغراب يا رسول الله ﷺ، فقال: اللهم أسئلكم حتى يقوم أبو ليابة غراباً، ويُسَدَّ منبج غرابه بإزاره، وما نرى في السماء غراباً، فأمطرت، فاجتمعوا إلى أبي ليابة فذلقوا إهاباً حتى تُفْلَغ حتى تقوم غراباً، وسدَّ منبجك بإزارك، ففعلت فأصحت».

وحديث ابن عباس عند أبي حنيفة، قال: «جاء عماري إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ﷺ لقد جئتك من عند قوم قد شروا نبيك راح، ولا تحط بهم دحر، فصعد النسيب فحمد الله ثم قال: اللهم استنفا، الحديث، قلت وأخرجه ابن ماجه، قال الشوكاني: رحمه الله غاف، وسكت عنه المحقق في المنهاج» (١).

وحديث سعد بن أبي وقاص عند أبي حنيفة، قال رسول الله ﷺ: «مؤذناً لا ماء فيه، وسقاه المستركون إلى الماء، فقال بعض المنافقين: لم كان لبي لا استنفي لغومه، فذبح ذلك نبي ﷺ فيسط يديه» الحديث، وفيه ما ورد يديه حتى ظننا أصحابي، الحديث عذر بن عازقة عن جده عند أبي حنيفة أيضاً، أنّ يوماً شكوا إلى النبي ﷺ قحط المطر، فقال: «احنوا على المركب، ثم قولوا: يا ربنا ربنا، قال: ففعلوا فسطوا حتى أحنوا أن يكشف عنهم»، وحديث الشفاء عند البخاري في الكبير، أنّ النبي ﷺ استنفي يوم الجمعة

(١) المنهاج الكبير (٤٥٠).

في المسجد ورفع يديه، الحديث، وإخاءه من أبياس صحف. ومن حديث
الواقدي عن مشايحه قال: قدم وفد بني مرة من بني، ورسول الله ﷺ في
المسجد، يشكوا إليه السنة، فقال رسول الله ﷺ: «اللهم اسقهم الغيث»، فقال
وفد الواقدي: نعم، قدم وفد سلمان بن عبد الله وشكوا إليه الحديث، فقال
رسول الله ﷺ: «اللهم اسقهم الغيث» في درهما الحديث.

وفي رواية أخرى: «اللهم اسقهم الغيث» عن أبي جعفر. أنه قد تارة بعد ليون
شكوا إليه السنة، فصعد المنبر، ورفع يديه، قال: «اللهم ما رأوا النسيم
سواء» وفي نسخة: «سعد من سبوره» بعد حديث أبي السبي، قال: خرج عمر
«وفي نسخة: «سعد من سبوره» بعد حديث أبي السبي، قال: خرج عمر
عن عطاء بن سيار أن رجلاً من بني أمية رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله
أحدثنا بهما كما فادع الله، ففدع رسول الله ﷺ الحديث، فيفدع إذا حدثت
والأثار كلها تشهد لأن حجة أن الاستسقاء استسقاء ودعاء، انتهى.

وقال ابن القيم^(١): ثبت أنه يخرج استسقاء على وجوه: أحدها: يوم
«الجمعة على المنبر» الثاني: بعد الناس يوماً ويخرجون فيه إلى المصلى، يخرج
ثم طاعت الشمس صرخة صرخة، فتمنوا وأنزل المصلى صعد المنبر، إن صبح
إلا ففي الثالث من شهر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم ذكر الخطبة، وقال: «يا
أيها الناس، إن الله عز وجل يحب من أتاه بغيره، واستغفر الله عز وجل إذا ذاك، وهو
مشغل السنة، وأحد في الدعاء، ثم نزل، فصرى: «اللهم اسقهم الغيث»

الثالث: أنه يسمى على من أمدة استسقاء مجرداً في غير يوم جمعة
ولم يحط عند كثير من هذا الاستسقاء صلاة الرابع: أنه يستغنى وهو حاله
في المسجد عرف يدب ودعا.

الخامس: أنه استسقى عند أحجار الرث. السادس: أنه استسقى في بعض غمراته ثم استسقى المضربون إلى الماء، وقال بعض السلفين: لم كان ساء استسقى، فبط يديه ودعا، ثم رده يديه حتى أظلمت السحاب وأغثت يثا في كل مرة استسقى فيها. واستسقى مرة فقام إليه أبو أمامة فقال: إن تسقى في اشرايب، الحديث، انتهى.

فعلم بذلك أنه يثا استسقى مرات كثيرة، ولم تنقل الصلاة فيها إلا مرة واحدة، وهذا هو المراد بقول صاحب «التهذيب»: ثم تنقل الصلاة أي في غمرات أحجاره، فيما نقل من الصلاة مرة واحدة لا بد أن يحصل على مكان ضواري وأرض لحاكم، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خرج من الأنبياء يستسقى، فإذا هو سبعة رافعة بعض قوائمهم إلى السماء، فقال: رحموا فقد استجب لكم من أجل شأن الصلاة» وقال جماعة صحيح الإسناد.

وأخبارنا عما ورد من الصلاة به، بما في «الفتح» عن «الكافي» الذي هو جمع كلام محمد: لا صلاة فيه، إلا قبه الدعاء، بلغنا عن النبي ﷺ أنه خرج ودعا، وبلغنا عن عمر - رضي الله عنه - أنه صعد المنبر فدعا واستسقى، ولم يبلغنا عن النبي ﷺ في ذلك صلاة إلا حديث واحد نأخذ لا بوجه به، انتهى.

وقال السريسي والآخر الذي روي أنه يثا صلى شاء فيما نعم به البلوى، وما يحاج الحاضر والعام إلى معرفته لا يقبل فيه شك، وهذا مما نرى به سلوى في ديارهم، انتهى.

وقال العيني^(١) وأجيب عن الأحاديث التي فيها الصلاة، أنه يثا فعنها

وحوول رداءه
.....

مره، ومرتبتها أخرى، وإذا لا يدل على الشبهة، وإنما يدل على الحواز، انتهى
وعلى المحيط العراقي، روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمهما الله -
أنهما قالوا: لم يلعنا في ذلك إلا حديث واحد شاذ لا يؤخذ به، واحتلت
المدة والرواية، أنه بأي معنى شاذ، منهم من قال: إنما سُمي شاذاً لأن
غيره - رضي الله عنه - لم يصل في الاستسقاء، وعلي - رضي الله عنه - كذلك،
ولو كانت هذه سنة مشهورة، لما خيفت عليهما ولا حير في سنة خفيت على
غيره - رضي الله عنه - وعلي - رضي الله عنه - .

وعنه من قال: سمي شاذاً، لأنه ورد ويقل في سنة واحدة، والواحد إذا
روى حديثاً من بنية عامة عند ذلك شاذاً، ويُسَكَّر به، انتهى

وحكى القاضي^(١) عن ابن النعمان أنه استدل أن دعاء يَحْذَرُ أو كان نادياً
لاشتهر بفعله الشبهان، واسماً، وفعله معروف حين استسقى. ولاذكروا عليه إذا لم
يفعل، لأنها كانت بحضور جميع المصحبة لموفر الكل في الخروج معه
عند الصلاة والسلام للاستسقاء، فلما لم يفعل ولم ينكروا ولم يفتنروا
في المصدر الأول، بل هو عن ابن عباس وعبد الله بن ريث على اضطراب في
كبريائهما عن ابن عباس وأبي، كان ذلك شذوذاً فيما حضره الخاص العام
والنصير والكبير. وعدم أن الشذوذ يراد باعتباره بطريق إليهم إذ لو ثبتنا عن
المصحبة المذكورين، لرفع لم ينل إشكال

أحوال رداءه، وكان طوله من أربع في عرض ثلاثة، وطول إزاره يَحْذَرُ
أربعة أذرع وثلاثين في ذراعين وثمراً، كان يلبسها في الجمعة والعيد، ذكره
الموافقي، والحديث حجة، لمن قال: يستحب السجود، ولينفذ مسائل
الاشقة في ذلك مبسوطة، ومن أنك شئته، قال: إنما التعويل لم ينح من سنة
الصلاة، بل كان المتناول أو غيره.

(١) مرة في المطابع (٣/٢٣٢)

قال الحافظ^(١): واختلف في حكمه هذا التحويل، فجزم السهلب بأنه
لنفاؤل بتحويل الحال عما عليه. وتحفه ابن العربي: بأن من شرط النفاؤل أن
لا ينصد إليه، قال: وبما التحويل أمانة بينه وبين ربه، قيل له: حول رداءك
ليحول حالك.

وتعقب: بأن الذي جزم به يحتاج إلى نقل، والذي رده ورد فيه حديث
رجاله ثقات. أخرجه الحاكم، والدارقطني عن جابر ورجع الدارقطني إرساله،
وعلى كل حال فهو أولى من القول بالظن.

وقال بعضهم: إنما حول ليكون أثبت على هافته عند رفع يديه في
الدعاء، فلا يكون منه في كل حال. وأجيب: بأن التحويل من جهة إلى جهة
لا يقتضي الثبوت على العائق، فالحاصل على المعنى الأول، فإن الإتيان
أولى من تركه لاحتمال الخصرص، انتهى.

وقال التعيني^(٢): أبو حنيفة - رضي الله عنه - لم ينكر التحويل انورد في
الأحاديث، وإنما أنكر كونه من السنة، لأن تحويله ~~بخط~~ كان تفافلاً، فلا يكون
سنة. قال صاحب الهداية: وما رواه كان تفافلاً، قال ابن الهيثم: اعتراف
بروانته، ومنع استنائه، لأنه فعل لأمر لا يرجع إلى معنى العبادة، وإن التحويل
كان تفافلاً جاء مصرحاً به في «المستدرک» من حديث جابر، وصححه قال:
حول رداءه ليتحول القحط. وفي «طوالات الطبراني» من حديث أسد: وقلب
رداءه لكي ينقلب القحط إلى الخصب. وفي «مسند إسماعيل»: لتحول السنة من
لتجذب إلى الخصب، ذكره من قول وكيع، انتهى.

قال الحلبي: ليس في الحديث ما يدل على أنه سنة أو مندوب لكل إمام

(١) فتح الباري، (٢/٤٩٩).

(٢) معجم الفاري، (١/٢٠٥).

عن استقبل القبلة

أخرج البخاري في ١٥ - كتاب الاستسقاء، ٩ - باب تحويل الرءاء في الاستسقاء

ومعناه في ٩ - كتاب صلاة الاستسقاء، حديث ١.

ويقال ماثلث، عن صلاة الاستسقاء، ثم هي؟ فقال: وتعدان

مع عدم فعله ﷺ في غيره من الأوقات كما في «تصحيحين» وغيرهما، وكذا عدم فعل الصحابة كعمير ونسوة، فهو محمول منه ﷺ في تلك المرة على التأويل.

أما استقبل القبلة: أخذت الروايات في وقت التحويل، وقد أورد حديث ابن أبي شيبة: أن التحويل رفع حين استقبال القبلة، ومن حديث علي بن عبد الله بن سعيد عن عبد الله بن زيد، عند البخاري: «استقبل القبلة وحول رءاء»، وفي حديث ابن أبي شيبة، عن عبد الله بن زيد، عند البخاري أيضا قال: «رأيت النبي ﷺ يوم خرج يستسقي، فعزّل إلى الناس ظهوره، واستقبل القبلة يدعو ثم حول رءاء ثم صلى ركعتين».

وأخرج أبو داود عن عبد الله بن زيد أن ﷺ لما أراد أن يدعو استقبل القبلة ثم حول رءاء. وأخرج أبو داود، عن حديث عائشة قالت: خرج رسول الله ﷺ حين بدا حاجب الشمس، فعد على الناس، فذكر وحده الله، وقالت بعد ذلك: انخطأ! ثم حول إلى الناس ظهره، فقلب أو حول رءاء، ثم أعمل على الناس، وقيل فقلبي ٥٠ مرة، الحديث. وأخرج البيهقي عن أبي هريرة قال: «خرج النبي ﷺ برءاء يستسقي، فقلبي ركعتين، ثم خطبنا فعدا الله وحول وجهه حين القبلة ثم حول رءاء».

(قال يحيى) و (مثل) أبناء المعجول الإمام (مالك عن) عند (احمد للاستسقاء: كم هي؟) وعن كفيتهما (أقال: ركعتان. وهي إجماع) عن من قال

وَلَكِنْ يَبْدَأُ لِإِغَامٍ بِالْفَصَلِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ.....

المتقدمة؛ ولكن يبدأ الإمام بالصلاة قبل الخطبة) وهم المرحوم عند من قال: بالصلاة في الاستسقاء، وتقدم الخلاف في ذلك في مسائل الأئمة، قال النبي: وبذلك أعلم أن الخطبة فيها مثل الصلاة عمر بن عبد العزيز، والبيت من بعده وروى ذلك عن عمر وابن الجوزي والبيهقي، وزيد بن أوفى - رضي الله عنهم - وعلى ذلك، والشافعي، وأبو يوسف، ومحمد إن الصلاة قبل الخطبة، انتهى.

واختلفت فيها الروايات أيضاً. ونقط حديث عبد الله بن زيد، عند الشيخين كما حكاه الحافظ في «المحيط» وغيره. أن النبي ﷺ خرج إلى الصلاة فاستسقى، فاستسقى النخيلة، وحول رداءه، ثم صلى ركعتين. قال البيهقي: رواه الثوري، وزيد بن عارون، وعثمان بن عمرو نطائس، عن أبي أبي ذاب، بنون نفل. ثم وكذلك روه سفيان عن الزهري بغير نفل، ثم ورواه معمر بن الزهري، فوصف الصلاة أولاً ثم وصف تحويل الرداء.

قال الحافظ في «التلخيص»^(١): استدلل به على أن الخطبة فيها قبل الصلاة. وهو مقتضى حديث عائشة عند أبي داود وابن حبان، قالت: شكنا الناس إلى رسول الله ﷺ فحط المصطفي فأمر بحجر وضع له في المصطفي، فخرج حير بدا حجاب النس، ففعل علي من الحديث بطليله وفيه ذكر الدعاء، والخطبة. وفي آخيه. ثم أقبل على الناس، ونزل فصلى ركعتين. وفي حديث ابن عباس عند أحمد، وأصحاب النس، فخرج النبي ﷺ متولاً متوجهاً متصرفاً حتى أتى المصطفي فرقى العير، وفي حديث أنس عند الطبراني في «الأوسط»: أنه ﷺ استسقى، فخطب قبل الصلاة، واستقبل النخيلة، وحول رداءه، ثم نزل فصلى ركعتين، فلما في نصب الرواية^(٢).

(١) (٤٩٩/٢)

(٢) (٦٦١/٢)

ثم يخطب قائماً ويدعو ويقول: ويستقبل القبلة. ويحوي رداءه حين يستقبل القبلة. ويخبر في الركعتين بالقراءة، وإذا حوّل رداءه، جعل الثاني على يمينه على شدة. والذي على شماله على يمينه.

(ثم بعدهما) يخطب خطبتين عند من قال بهما، وخطبة واحدة عند من قال بها. ومخار الإمام ثالث الأول (قائماً ويدعو قائماً) قال من بطل: حكمته كونه حال خشوع، وإبانة، فتأمله القيام، وفان غيره: التزم مصدر الاعتناء والاهتمام، والدعاء أهم أصول الاستسقاء (ويقبل القبلة). وتقدم اختلاف الروايات والنسب في وقت الاستسقاء. وهذا كله في اتصال المتاركة. وإنما فيه غيرها كالاستسقاء في الجمعة، فلا استقبال ولا تحويل، قال الكرماني على ما حكى عنه الثعلبي: عدم التحويل، والاستسقاء منقطع عنهما إذا كان الاستسقاء في غير الجمعة، وإنما الخلاف فيها، انتهى.

(ويحوي رداءه حين يستقبل القبلة ويحوي في الركعتين بالقراءة) حكى من بطل الإجماع على التحويل بالقراءة، يعني إجماع من قال بالصلاة. قال الثعلبي: لم يقع في شيء من طرق حديث عبد الله بن زيد قصة الصلاة المذكورة، ولا ما يقرأ فيها. وللدارقطني عن ابن عباس أنه يكره فيها سماً واحداً كالعبد. وأنه يقرأ عبيداً - فَيُنْجَى - فَعَلَى لَتُنْفَخَ، وهي إسناده مقال، لكن أحسنه في السنن، يلقظ ثم صلى ركعتين، كما يصلي في التبدد، فأخذ طاهره الشافعي فقال: يكره فيها، انتهى.

قال البرقاني^(١): ولم يأخذ به مالك. لصعب الرواية المصرحة بالكبر، وإنما طرق الثانية من احتمال نفس التثنية. (وإذا حوّل) الإمام (رداءه) أي يريد التحويل (جعل الذي على يمينه على شماله والذي على شماله على يمينه) كما

(١) فتح الباري، (٢) (٥٠٠).

(٣) (٣٨٤/١).

عن حماد بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الرجل إذا فرغ من عمله فوجد في نفسه شيء من العمل لم يعمل به فليتركه».

في حديث عبد الله بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الرجل إذا فرغ من عمله فوجد في نفسه شيء من العمل لم يعمل به فليتركه».

استصحاب الرجل حفظ بلا شك. واستصحاب الاستيعاف في العمل. وما في أبي عبد الله عليه السلام من شيء من العمل لم يعمل به فليتركه. فلو لم يتركه لكان له شيء من العمل لم يعمل به فليتركه. فلو لم يتركه لكان له شيء من العمل لم يعمل به فليتركه.

قلت: إن الحديث في ذلك ما أخرجه البيهقي عن أبي عبد الله عليه السلام. وأما الحديث في ذلك ما أخرجه البيهقي عن أبي عبد الله عليه السلام. وأما الحديث في ذلك ما أخرجه البيهقي عن أبي عبد الله عليه السلام. وأما الحديث في ذلك ما أخرجه البيهقي عن أبي عبد الله عليه السلام.

قلت: إن الحديث في ذلك ما أخرجه البيهقي عن أبي عبد الله عليه السلام. وأما الحديث في ذلك ما أخرجه البيهقي عن أبي عبد الله عليه السلام. وأما الحديث في ذلك ما أخرجه البيهقي عن أبي عبد الله عليه السلام. وأما الحديث في ذلك ما أخرجه البيهقي عن أبي عبد الله عليه السلام.

قلت: إن الحديث في ذلك ما أخرجه البيهقي عن أبي عبد الله عليه السلام. وأما الحديث في ذلك ما أخرجه البيهقي عن أبي عبد الله عليه السلام. وأما الحديث في ذلك ما أخرجه البيهقي عن أبي عبد الله عليه السلام. وأما الحديث في ذلك ما أخرجه البيهقي عن أبي عبد الله عليه السلام.

قلت: إن الحديث في ذلك ما أخرجه البيهقي عن أبي عبد الله عليه السلام. وأما الحديث في ذلك ما أخرجه البيهقي عن أبي عبد الله عليه السلام. وأما الحديث في ذلك ما أخرجه البيهقي عن أبي عبد الله عليه السلام. وأما الحديث في ذلك ما أخرجه البيهقي عن أبي عبد الله عليه السلام.

ويستقبلون الغيث، وهم قعود

(٢) باب ما جاء في الاستسقاء

٢/٢٣٥ - حدثني يحيى بن عمار عن مالك عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن رسول الله ﷺ:

وفي الحديث^(١) ما روي من الحديث شاف، على أنه بحتمل أنه يجوز عرف ذلك مع ينكر عليهم، لكون تقريراً، ويعمل فيه كـ عرفه، لأنه مسبق الغيث مستنداً إليهم، فلا يكون حجة مع الاحتجاج، انتهى. (ويستقبلون) أي الناس (القبلة وهم قعود) وفي المأثور^(٢) الإجماع يدعو وهو قائم، والناس يدعون وهم خدعون.

(٢) ما جاء في الاستسقاء

قال البرقاني^(٣): أي دعائه. فثبت في ما ورد في الاستسقاء من الروايات المتفرقة فهو بمنزلة جمع الاستسقاء وتواضع النبي.

٢/٢٣٥ - (مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري، (عن عمرو) يفتح المعنى (ابن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، يحيى، وثقه جماعة من المحدّثين، واحتفظوا في رواه عن أبيه، عن حماد، كما بسط في موطعه. من رواه لأربعة مرات سنة ١١٨، يحيى. (أن رسول الله ﷺ) قال البرقاني: رواه مالك وجماعته عن يحيى بن عمرو مرسلاً، ورواه آخرون عن يحيى بن عمرو عن أبيه عن حماد مستنداً بهم الثوري عند أبي داود^(٤)، انتهى.

(١) ١٣٤: ١١

(٢) ١١٥٣: ٦١

(٣) ١٣٨٥: ١١

(٤) أخرجه في أوله في كتابه الصلاة (الاستسقاء) ١٧٧١

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «اللهم انزل علينا من السماء ماءً بارداً يذهب الحرارة»

١٤٦٦ - وحديثي من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «اللهم انزل علينا من السماء ماءً بارداً يذهب الحرارة»

قالوا: انزلنا في دعائه اللهم انزل علينا من السماء ماءً بارداً يذهب الحرارة

والسراية به من انزلني انزلنا من السماء ماءً بارداً يذهب الحرارة

١٤٦٦ - انزلنا من السماء ماءً بارداً يذهب الحرارة

(١) سورة البقرة الآية ٢٠

(٢) سورة البقرة الآية ٢١

(٣) فتح الباري (٢: ١٠١)

إلى رسول الله في غزاة بني النضير، قال رسول الله: «ذاك الدعوى» ونقطعت
الأمم،
.....

وتلخيصه من «الذلائل» مرسل ما يمكن أن يفهم منه حارجه من حسن
الفرق بيني وبين رواية إسحاق بن أبي طلحة عن أبي أسيد عن أبيه، ولا يعرف
ذلك قول ثابت عن أبي أسيد، فقام لماسي فصاحوا لا خذلناهم سألوا بعد أن
سأل الرجل أو سبب إليهم لموقفه من أبي أسيد، وزعم بعضهم أنه أبو أسيد من
حرب، وهو وهم، بل فيه أسيد قصة أخرى غير قصة كعب، سقط الحفظ في
الدرج، «إلى رسول الله في غزاة بني النضير» ومن «الصحاح» من يروي إسيد عن
ثابت، أن رجلاً دخل الدار يوم الجمعة وهو قائم يحطط فاستغسله
ولاحد عن ثابت عن أبي أسيد، أو قال بعض أهل المسجد.

إفطار يا رسول الله! قال الحافظ: هذا ينبغي من منزلة المبهمة بأبي سعيد
فإنه حين سئل عن ذلك لم يسلم كما في حديث ابن مسعود في البخاري
«تحدثت الدعوى» لعدم وجود ما تعني من الأقوال لحسن الخطر وفي
رواية الألبان، والمراد به عهد العباسي لا العصامي، وفي نقتل الكرام
بضم الكاف الخيل وغيرها (ونقطعت) بضمه وشدة الطاء (الكل) بضمه من جمع
سبل أخرى، لأن الأصل ضممت لثمة القرب عن السفر أو لأنها لا تحد في
طريقها، من الكلام ما يقيد إزدها، وقيل: المراد بعد ما عند الناس من الطعام
أو ثمة فلا يحدون به يحملونه إلى الأوقات.

قال الحافظ: «وفي رواية قتادة عن أبي أسيد» فحفظ الخطر، وفي رواية
ثابت «ورحمته لشجرة» كتابة عن أبي أسيد لعدم سريته العامة، ولا أحد في
رواه، أو أسعدت الأوصال، وهذه الأقوال يحتمل أن الرجل قلعها كلها،
وبعض أن بعض الرواة روى شيئاً مما قاله من، فإنه سفارية فلا يكون
خطأ كما قال صاحب «المصاح» وغيره.

وقال يا رسول الله: بعدت البيوت، وإذا طعت العسل، وحلكت المواشي، فقال رسول الله ﷺ: «الشيء طيبور الجبن والأقام».

ثم يحزم السقاء، ويظاير من الماعزة المذكورة مبيوتة على الغالب فماذا تروا من هذا؟

وفي رواية إسحاق بن أبي: «فما ذاك الرجل أو غيره وهذا ينقصني أنه يشاك» وفي رواية يحيى بن سعيد عن أبي شعيبه عن رجل قال: «يا رسول الله، والله، لأبي عذابة يلقط أهايكه ينظر حتى يحد ذلك الرجل الأعراسي في الجاهة الآخرين» وجاء في مصنف: «وهذا ينقصني الجرم وأنه واحد، فلعلي أبدأ به مرة، وسأمر أخرى باعتدال ما يعلف على طه» وفيه البيهقي في السلسلة: «رواية عندنا في: الله، فقل رسول الله ﷺ من حرة نبوك أنه وجدني فراقه، وفيه خارجه من حصن أحو عنة، فمدوا على بل عفاقه، فقالوا: يا رسول الله، دع لنا ربك أن يعيش، فذكرنا أحدث نحو حديث أبي شعيبه، وفيه قال الربيع: «يعني الذي سأله أن ينقصني لهم» وأما الأعراسي، الحديث: «فأظاير من الماعزة المذكورة لكونه كثير الجود» ولذلك سمي من يبهده كذا في «الفتح»^(١) شيب

أفقال يا رسول الله: تهدمت البيوت من كثرة العسل (وانتظمت السبل) بعد سنون الضرب من كثرة ماء فيه حسد غير ذوال (وهلك المواشي) من عدم لبريحي أو لعدم ما تكف من شدة احتكاك رسول الله ﷺ: «لهم أنزل لسطرا» وأما هذه الكدية في السحج فمضمومة، حازمت من السحج الجديدة (ظهور الجبال) بالنصب أي على ظهور الجبال (والأقام) كسر الميم، بعد فتح: «جمع أكمه بنعمته» قال ابن الرمي: «هو شراب السحج» وقال الدردق: «هو أكبر من الكذابة» وقال الحمزاقي: «في التي من حجر واحد» وهو جوك الجبال.

قال مالك: من رخصي فإنه صلاة الاستسقاء وأذرك الحطبة وأذرك أن يصلّيها في المسجد أو في بيته إذا رجع قال مالك: هو من ذلك في سعة. وإن شاء خص، أو ترك

(٣١) باب الاستسقاء بالنجوم

٤٢٧/٤ . حدثني يحيى بن مالك عن صالح بن كيسان، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن زيد بن خالد الحنفي:

الدعاء عند بلع برقع اسطر مطلقاً لا لحصل الاحتياج. وفيه أن الدعاء برقع القمر لا يافق التوكل^(١)

(قال يحيى: قال مالك في رجل فاته صلاة الاستسقاء وأذرك الحطبة) أو أم يارك (وأراه أن يصلّيها في المسجد أو في بيته إذا رجع قال مالك) في جهات: فهو من ذلك في سعة، بالفتح أي سعة يعني بحوراته (إن شاء فعل وإن شاء ترك) أي في سائر النوافل هكذا، فلا نخصص مكاناً ولا زمان، قاله الحافظ^(٢). وخصص أبو حنيفة بالذكر لأنهم المندوبون إلى ذلك أصالة.

(٣٢) الاستسقاء بالنجوم

أي طالع اسطر بأشواق النجوم.

٤٢٧/٥ . (مالك، عن صالح بن كيسان)، يعنى كاف وسكون باء، المعاني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن زيد بن خالد الحنفي (ابن عتبة) بضم العين وسكون الهمزة القوافية (ابن مسعود، عن زيد بن خالد الحنفي) بضم الحيم وفتح

(١) اسطر: جمع النادر (٦٠٣-٦٠٤، ١٥٠٧)

(٢) الحافظ (٣٢٣/١)

أَبُو قَاتٍ: سَمِعْتُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ صَلَاةُ الصُّبْحِ مَأْجِدَةٌ، ...

لَهَا، وَالْحَذِيثُ هَكَذَا أَخْرَجَهُ الْخَازَنِيُّ فِي «مُصْبِحَةِ» بِرَوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَالِكٍ. قَالَ الْحَافِظُ^(١): مَكَّنَا بِمَعْنَى صَالِحِ بْنِ تَيْمَنٍ لَمْ يَخْتَلَفْ عَلَيْهِ. وَحَالَهُ لَرَمَرِي هَرَوَاهُ مِنْ شَيْعَتَيْهِمَا عِيْدُ اللَّهِ. فَقَالَ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَخْرَجَهُ إِبْنُ عَقِبٍ دَوَابَهُ صَالِحٌ، فَضَحَّيَ الظُّرَيْقِينَ، لِأَنَّهُ عِيْدُ اللَّهِ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ بْنِ خَالِدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَحَادِيثٍ، فَلَعَنَهُ سَمِعَ هَذَا مَعَهُ، فَحَدَّثَ بِهِ تَارَةً عَنْ هَذَا وَتَارَةً عَنْ هَذَا، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْعَلْهُمَا لِاخْتِلَافِ لَفْظِهِمَا، ثُمَّ قَدْ صَرَّحَ صَالِحٌ بِسَمَاعِهِ لَهُ مِنْ عِيْدِ اللَّهِ عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَرَأَى صَالِحٌ عَنْ عِنْدِ اللَّهِ بِوَسْطَةِ لَرَمَرِي عِنْدَ أَحَادِيثٍ، لَتَنِيهِ.

أَبُو قَاتٍ: سَمِعَ سَنَا أَيْ لِأَجْلِ سَنَا أَوْ اللَّامِ بِمَعْنَى الْبَاءِ أَيْ صَلَّى سَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةُ الصُّبْحِ الْحَذِيثَةُ، بِصَمِّ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَنَزَحَ السَّالَ فِيهَا سَاكِنَةٌ هَاءٌ مُوَحَّدَةٌ مَكْسُورَةٌ فِيهَا، اخْتَلَفُوا فِيهَا، فَجَاءَ مِنْ شَذَائِعِهَا. وَهِيَ مِنْ حَسَنَاتٍ، مَرَدِيٍّ مِنَ الشَّامِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ: الْحَبَابُ لَشَذَائِعِهَا، وَاسْتَفْلًا مِنْ غَسٍّ عَلَى تَنْفِيهِهَا، وَقِيلَ: سَنَا سَبَبٌ. أَمَّا لِمَذِيْبَةٍ يُتَقَوَّنَهَا وَأَمَّا لَرَمَرِي يَخْصُصُوهَا كَذَا فِي «مَعْنَى الْبَاءِ».

وَقَالَ أَبُو قَاتٍ: مَخْفُفَةٌ أَيْ، عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مُشَدَّدَةٌ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُحَدِّثِينَ. وَسَبَبٌ أَيْ الْمَعْنَى الْمُنْخَفِيفُ لِأَنَّهُ نَصْصٌ عَدَمَاءُ، وَفِي «مُصْبِحِ» مَا اسْتَعْمَلُوا. الْحَارِيرِيُّونَ يُحَقِّقُونَهَا، وَالرَّمَرِيُّونَ يُقْصِرُونَ عَنْ ذَلِكَ أَيْ السَّيِّئِينَ، كَذَا فِي «الْحَبَابِ»^(٢) قَرِيبَةٌ مَتْرُوكَةٌ لَيْسَتْ بِكَبِيرَةٍ عَلَى نَحْوِ مَرَاتِحٍ مِنَ الْمَدِينَةِ الْمَنُورَةِ، وَمَرَحَلَةٌ مِنَ مَكَّةَ بَيْنَهُمَا ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ، قِيلَ: هِيَ مِنَ الْحَرَمِ، وَقِيلَ: بَعْضُهَا مِنَ الْحَرَمِ. وَبَعْدَ مَا كُنَّا: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَرَاهُوا مِنَ الْحَرَمِ سَبَبٌ بِبَاءٍ هَذَا أَوْ شَجَرَةٍ.

(١) (اصح النادر) (١٩٣٠)

(٢) (١٩٣٠)

يظهر من هذا، كانت من التمس، فتمت انصرافه، اقبل على الناس،
فقال: «أندرون ماذا قال ربكم؟» قالوا: «الله ورسوله اعلم» قال
قال: «اصبح من عبادي»

وسبب الخروج بهذا انه يرى اني في الحساب انه دخل في واجداته
لنفسه انعام، وضرراً واعتبروا، فأمر بذلك صحابه، فخرجوا، فصار لهم
واحد من غايته ذلك، فما اذا الاعتدال، وخرج يوم الاسبوع فخر في الصلوة من
لجنة المسلمين واستجاب على التوبة من أم مكنوم

قوله العربي: "وكذلك" في ذي القعدة سنة ست من الهجرة بلا خلاف،
وقال أيضاً: «وحدثت ثلاثة الأوجه» يعني بقتل عدو له - رضي الله عنه - ثم من
من أصحاب بدر أحد، ثم وقعت ثلاثة، يعني العدو فتم من من أصحاب
لغيره - أعني إثم الحمر الصفر، وسخنوا المسلمة على الحسين، وجرى
بفتح نهمه وفتح الفاء أيضاً، وهو ما يعقب بشره أي على عقب (سعد) أي
مطر، وأطلق عليها سعد لرواها من جهة السماء، وكان جنة علم يسمى سعد.
وقال أيضاً: «وسمي المظفر سعد لخروجه منها» (كانت السماء التي تخرج
من الليل) كما لا يخفى، وفي بعض الروايات، من الليلة بالآلة

«فما انصرف» من الصلاة أو من الشك - (أقبل على الناس) برأيه ارجحه
لغيره - (فقال) أي: (أندرون) وهي رواية: «قال تدرون» (اعلموا قال ربكم؟) يعني
«أه ما هم» وهذه الرواية، وسعدني - «ألم تسمعوا» ما قال ربكم المائدة: «قالوا»
في سورة الطها: «الله اعلم» من الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين

أخيراً ينبغي التنويه أن قال ربكم عز وجل، وهذا من الأحكام غريبة
يحتمل انه إما أن يكون من تعالي بواسطة أو يكون بواسطة (الصبح من عبادي)
بواسطة تعليم بالليل، فتسببه بعد من وكافر بخلاف قول تعالي: «يُنزل به قرآن»

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مطرنا غدقاً من السماء ورحمة من ربنا».

فقد أُنشِئَ في الأبيات فوصفه تشريف (مؤمنين بي وكفار بي) كسر إنشائك لمخاطبة بالإيمان. ورواية أحمد: «مسيحون مفرجين بمؤمنين: مطرنا سوء كذا» أو كثر دمعاً لنا في مسلمو: قال الله عز وجل: «ما أُنعمت على عبدي من نعمة إلا أصبح فريقين منهم به كفرين». ولله في الأخرى: أصبح من الناس شاكراً وكافراً وفي رواية المناسني: تأمل من حملني على مثيالي وأنتى عليّ فلذلك آمن بي. وقال في الأخرى: كفر بي أو كفر بعيني.

وقد مرّ تأمل. مطرنا بفضل الله ورحمته بمفاد مؤمن بي. كفر بالكوكب: بالافراد. وفي رواية: «الكوكب بالجمع أو باسمه قال». وفي معاني الواعدي: أن القائل ذلك الوقت مطرنا سوء الشعرى عند الله من أي من سمور الشعراء. «من مطرنا بنوم أصبح الكوكب وسكور النوا» أخبر هيرودس أن الحطايي: سوء الكوكب. وقد سمعوا نجوم منازل القمر الأنواء. وقال ابن الصلاح: النوء من أصله ليس نفس الكوكب. فإنه مصدر ماء الجسم إذا سقط. وفيه: بعض، قال النبي ﷺ.

وقال ابن قتيبة: «معنى النوء سقوطه لجسم في المفرق من العلوم الشامية والعشرون» آخر هو منقول النسر، وهو مأخوذ من ماء إذا سقط. وقال آخرون: كل النوء صمغ نجم بها، وهو مأخوذ من ماء إذا جف. ولا تختلف بين القولين في الوقت؛ لأن كل نجم إذا وقع في الشرق وقع حال سقوطه آخر في الغرب. لا يزال ذلك مستمرا إلى أن ينتهي لشباب والعشرون بانتهاء السنة. من القول واحد منها ثلاثة عشر يوماً تقريباً، وكل النجوم المذكورة لها نوء غير أن بعضها أحمر وأغبر من بعض.

(١) نسخة إمامي (١٣٧/٦٠٢)، والمرة: (١٥٩/٢٢)، وفي نسخة (١٥٩/١٨).

(٢) نسخة: (١٣٧/٦٠٢).

كَذَا وَكَذَا فَأَمَّاكَ تَخْلَعُ بِي. فَأَمَّا بِي فَأَنْتَ كَرِيمٌ.

أخرج البخاري في ١٠٠ - كتاب الأدب: ١٥٦ - باب سفل الإمام الناس وادس.

ومسلم في ٦ - كتاب الإيمان: ٣٠ - باب كف من قال: مخرجاً بالفتح.

حدث ١٢٥.

وأول من يندرون به دنها الشيطان ثم يحسبون البطيخ والثوم والندس
والبقعة والبيعة والارواح والأشربة والطرف والجهة والبربرة والصرة والعماء
- بالنقص والمبد - والفسك الأعز والفقير والرماني والركايل وينسب والشونة
والعائم والنبدة وسعد الداج وسعد مع سعد السعد وسعد الأخبية والفرخ
الأول والفرخ الثاني والرشاء. قدأ في المحققين.

(كذا وكذا) قول المصنف^(١) إنه كذا يستعمل غير ثلاثة أوجه: - سطيح
لر شئت التفضيل يرجع إليه وهي حديث أبي سعيد عبد الله بن مسعود بنو
المصدق - بكسر الميم وسكون الحاء وفتح الدال بعد حاء موحاة - وفتح
وصم آله هو خديجان يفتح السهلة الموحدة بعده - ثمي بذلك لاستدراجه
الزباء وهو نجس أحمر حبيب مثير - فله الحافظ^(٢).

وقال المحقق المحدث تضر ونصب الاسم الدبران أو نجم صغير منه وبين
الشرية. فإن بين نفسه: نوه الدبران غير محسود عليه. قال الحافظ: وكان ذلك
ورد في الحديث شبيهاً على مباحثهم في نسبة العظم إلى النوى. وإن لم يكن
محسوداً لم تلق وقبح العظم في ذلك الوقت إن كانت النصة واحدة رفقه ما
في «مغازي الواقسي» من قول ابن سفل في قال: سطرماً بوه الشعرى.

(هذان كثر بين مؤمن بالكوكب) بالإنفراد.

قال الشياحي^(٣): أحمر نبارك ونعالم أن من عباده مؤصلاً به وهو من

(١) نسخة البخاري: (٦٦٩/١) طبع دار الفكر

(٢) نسخة البخاري: (٢٤٠/١)...

(٣) نسخة البخاري: (٢٢٤١)

أوصاف المظهر إلى فصل الله عز وجل ورحمته، وإن المنعقد بالمقدرة على ذلك هو الله تعالى دون سب ولا تأثير حكمه، فيه ولا غيره، فهذا يؤمن بالله تعالى كائناً بالكونك بمعنى أنه يكذب، فإنه سي شيء من ذلك ويحسد أن يكون له فيه تأثير وإن من الله من أصبح كافراً له وحسب من قال: مظهر بنوه كذا وكذا، وأوصاف المظهر إلى السوء وحمل به في ذلك تأثيراً، انتهى.

وتقدم أن العباد ياركبوا كفر الشريك أو كفر النعمة، وعلى الأول حمله كذا من أهل العلم من غير القروطي إذ قال: «هذه الكفر الحقيقي لأنه قابله بالزجاءان حيلة، فانه انجبي»^(١).

وسمى الإمام المنافعي - رضي الله عنه - إذ قال في الآم: من قال مظهر بنوه كذا وكذا على ما كان بعض أهل الشرك يعتقد من إضائه المظهر إلى أنه مظهر بنوه كذا فذات كفر، لأن السوء وقبه والوفاة مخلوق لا يعزله نفسه ولا غيره شيئاً. ومن قال: مظهر بنوه كذا على معنى مظهر في وقت كذا فلا يكون محملاً، وشيئة من الكلام أحسن إلى منه معنى حسنة زيادة. وعلى ذلك يحمل إطلاق الحديث.

وقال ابن قتيبة: إن العرب كانت في ذلك على مذهبي، وكانوا يظنون أن رسول الغيث بواسطة الوعد إما يقسمه على زعمهم، وإما وعلايته، فابتل فرس قولهم، وجمعه كفراً، وإن اعتقدوا ذلك أن الله صعد في ذلك فكفره كفر تشريك، وإن اعتقد أن ذلك من قبيل السحرة فليس شرك لكن يجوز إطلاق الكفر عليه بإرادة كفر النعمة بمحال الكفر على المعنى لتناول الأعراب، كذا في التلخيص^(٢).

(١) إجماع القاري (١/١٦١).

(٢) فتح الباري (٦/١٢٣).

قلت: وقد حاط العلامة المرقطاني^(١) بين كلامي الإمام الشافعي وابن عثيمين مع الفرق بين مراديهما كما لا يخفى.

وفل العيني^(٢): إن اعتقد أن الله عز وجل هو الذي خلق المطر ثم تكلم بهذا بهر محطى لا كافر. وخطؤه من وجهين الأول: مخالفته للشرع، والثاني: تشبيه بأهل الذنوب انتهى.

ونفذ الشافعي في ذلك. فقال: إن ما يدعى للكمكب من التشبيه على قسمين، أحدهما: أن يكون الذركب ماعداً لمطره والثاني: أن يكون دليلاً عليه، وإذا حسنا لهذا الحديث على الوجهين لاحتماله لهذا امتضى ظاهره تكفير من قال بأحدهما، فإن الله تعالى هو المستغفر بالخلق والإشياء. وقد شبه على ذلك بقوله عز وجل: ﴿مَنْ مِنْ خَلْقٍ عَرَفَهُ﴾^(٣)، وإن أسارى تعالى هو الصمد يعلم ما يكون لقوته تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِمَنْدُوبٍ عِلْمِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَلِيمٌ﴾^(٤) الآية، وقوله تعالى: ﴿لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ سِرٌّ﴾ والآية^(٥) الآية.

وقد اعترض من ذهب إلى تصحيح ذلك من الجبيلات عن الاستدلال بالآية بأن هذا ليس من الإخبار عن العيوب لأنه إنما يخبر بما يظهر إليه من أدلة النجوم، وهذا قول من لا يعلم معنى الغيب، لأن الغيب هو لمعدوم وما غابه عن الناس، ولو كان الأمر على ما ذهب إليه هذا المقاتل لما غور أن يكون عيب أن يتفرد الباري تعالى بعبادته لأن على قولهم الفساد ما من

(١) انظر: الشرح المرقطاني: (٣٨٩/١)

(٢) دمع القاري: (١٢٠/٢)

(٣) سورة ماعن: الآية ٣.

(٤) سورة لقمان: الآية ٣٩.

(٥) سورة نازل: الآية ٦٤.

شيء كان ويكون إلا والنجوم تدل عليه، ويتدأخ تعالى بأنه استغفر بعلم الغيب، انتهى^(١).

قلت: وسيأتي من كلام الساجي أنه قال لو حوت العدة بنزول المطر عند نوء من الأنواء فاستبشر بذلك لما كفر، ومع ذلك لا يجوز إطلاقه لما فيه من إيضاح التسامع، انتهى. فعمل الساجي المذللين به ثلاثة أنواع. ويشكل على حديث السبب أولاً مروي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه خرج ليستغفر، فلم يزد على الاستغفار فقبل له^(٢) فقال: لقد طلقت الغيث بمحاديث السماء التي ينزل بها المطر، ثم قرأ: ﴿لَتَسْتَغْفِرُوا لَكُمْ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ غَفَارِهِ﴾^(٣) الآية. ﴿وَأَسْتَغْفِرُوا لَهُمْ تَرَخْتُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِنُبَيِّنَ﴾^(٤) الآية.

ويظهر جوازه بما في «المجمع»: أن المحاديث جمع ممدوح وهو تحم. وقيل هو التبرأ، وقيل: ثلاثة كواكب كالأثافي، وهو عند العرب من الأنواء الثلاثة على المطر، شبه الاستغفار بها مخاطباً لهم بما يرمونه لا قولاً بالأنواء، وجمعتها زيادة جميع أنواع يرعون أن من شأها المطر، انتهى.

وقال الشوكاني^(٥): المراد النجوم التي يحصل عندها المطر عادة شبه الاستغفار بها، وامتنك بالآيتين على أن الاستغفار الذي قلن قد الاقتضار عليه لا يكون استغفاء من أعظم الأسباب التي يحصل عندها المطر لأنه تعالى قد وعد عباده بذلك وهو لا يخلف الوعد، لكن إذا كان الاستغفار واقعاً من صميم القلب، انتهى.

(١) «الخطيب» (١/٣٢٤).

(٢) سورة ص: الآية ١٠.

(٣) سورة هود: الآية ٤٠.

(٤) نيل الأوطار (٢/١٠٥١).

٥/٤٣٨ - وَحَفَّتَنِي عَنْ مَنَابِكِ أَفْهَ سُلْعَةٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

إِنَّمَا مَا حَكَى ابْرُقَانِي عَنْ ابْنِ الْعَرَبِيِّ: أَنَّ النَّاسَ أَصَابَهُمُ الْقَحْطُ فِي رَمَضَانَ عَمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقَالَ الْعَبَّاسُ: كَمْ هِيَ عَنْ أَقْوَامٍ قَتَلُوا؟ فَقَالَ الْعَبَّاسُ: زَعَمُوا أَنَّهَا تَعْتَرِضُ فِي الْأَقْفُ سَعَةً، فَمَا سَبَّحَتْ حَتَّى تَزُولَ الْمَطَرُ، فَانْظُرْ إِلَى عَمَرَ وَالْعَبَّاسِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَدْ ذَكَرَا الْأَثْرَ وَبَوَّهَاهُ وَنَوَقَعَاهُ ذَلِكَ؟

وَأَحَابَ عَنْ ابْنِ الْعَرَبِيِّ: أَنَّ مِنْ أَسْطِ الْمَطَرِ مِنْ الْأَنْوَاءِ عَلَى أَنَّهَا فَاعِلَةٌ لَهُ دُونَ اللَّهِ فَهِيَ كَذِبٌ، وَمِنْ أَعْتَدَ أَنَّهَا فَاعِلَةٌ لَهَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْهَا دَمًا كَذِبًا، لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْحَقُّ وَالْأَمْرُ إِلَّا بِاللَّهِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمْ أَكْثَرُ عَلَى أَنْ يُعَذِّبَ اللَّهُ النَّاسَ﴾ وَنَوَكِبَ الْمَطَرُ مِنْهَا عَلَى أَنَّهَا عَادَةٌ أَجْرًا هِيَ تَعَالَى فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحَدٌ الْعَوْدُ فِي الْمَسْحَابِ وَالْثَرِيحِ وَالْمَسَارِ لِمَعَانٍ تَتَرْتَّبُ فِي الْحَلْفَةِ، وَجَدَتْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّ الْأَعَادَةِ، كَتَبَتْ.

قُلْتُ: وَلَا حِلَّ ذَلِكَ ذَكَرَ الْإِمَامُ مَالِكٌ بَعْدَ ذَلِكَ حَدِيثَ الْمَدِينَةِ. فَتَأَمَّلْ، ثُمَّ لَا يَدْعُ شَيْئَكَ أَنَّ الْعَلَامَةَ أَبِي بِي دَكَرَ مُحَادَّةَ عَمَرَ وَالْعَبَّاسِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَلَى عَمَرَ مَا تَقَدَّمَ مِنَ السِّيَاقِ، فَقَالَ: هَالِكُ عَمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهُوَ يَدْعُو بِالنَّاسِ يَا عَمَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمْ هِيَ عَنْهَا مِنْ بَرٍّ الْمُتَرَبِّ؟ فَإِنَّ الْعَبَّاسَ يَزْعُمُونَ أَنَّهَا تَعْتَرِضُ بِالْأَقْفُ سَعَةً، فَهَلْ بَرَّ عَمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لِأَمْرِ أَخْطَأَ اللَّهُ تَوَهَّاهَا بَرِيدَ أَخْطَأَ مَا الْغَيْثُ، فَتَنَبَّأَ.

٥/٤٣٨ - (مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) قَالَ ابْنُ عَمَرَ (الرَّحْمَنُ) لَا

أَعْرَفَ هَذَا الْحَدِيثَ بِوَجْهِهِ مِنْ أَوْحُوهُ فِي عَمَرَ الْمَوْطَأُ، إِلَّا مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمْرِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي يَحْيَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ الْبَرِّيَ يَخْلُقُ قَالَ: هَذَا نَشَأَتْ بَحْرِيَّةٌ لَهُ سَنَحَابٌ شَامِيَةٌ هِيَ أَمْطَرُ

(١) انظر شرح الزرقاني: (١/٣٩٩).

(٢) انظر شرح الزرقاني: (١/٣٨٩)، ولا يستدركه (١/١١١).

تاریخ: ۱۳۹۷/۰۵/۰۵

لجاءه قال: والله أنت عيسى واسحقا وصفيان لا يخرج بيما، انتهى. وسق هي السبعة، أما أحد الأحداث الأربعة التي لا توجد مدة، قلت: عراه في الجمع الموعود إلى الأوسعة عين عائشة - رضي الله عنها - رُفِعَ وقال: لمدة المأقدي، انتهى.

الكتاب يقول إذا فُتحت القبعة وسُحِبَ السُّودُ أُنِيَ جَهَنَّمُ سَحَابُهُ
البحرية: أي من ناحية البحر. وهو من ناحية القنطرة العربية، فربما الخشافية
ما ينصب عليها من أي عمود أي على الجبل. ثم تصادف، احتلف الجمع في
هذا الموضع من الألف والهمزة بعد اثنين فهو من المتعاضد. وفي بعض
نسخه الألف فهو من الضم. والضم على كلية أحدت نحو النور. قال
أبو علي: والضم من الميم في جهة الشمال يعني إذا كانت السحابة من جهة
الشمال إلى جهة الشمال (فذلك) السحابة أعني ما يكون موصوف

قال الناجي العبد: مطر أيام لا يفتح، وحال محتون في كفاف الشمس،
لأنه معنى ذلك أنها بمنزلة ما يتور من العين، الشيء، وفي الجمع العين
اسم لما من بعض لغة العراق، وذلك يكون أحق للمطر عادة، يقال: مطرنا
البحر، وفيه ندر من السحاب ما أقام على السطح، الشيء.

الغديفة بالموسى حنفه قال الناجي: أهل شدا بروية على نقصه،
وحذره من محمد الله الصنوبري الحافظ، وعسله تحفه عليه من منح النجس،
وفان عكفا حذس به. حانف عه، اعلى على حذرة من محمد النكبان، النجس

وَقَالَ أَبُو سَعْدٍ: "أُصَابَةُ مَقْعَرٍ خُلُقُهُ قَالَ بَعْدَهُ: خُشَعٌ غَلِيظٌ" أَيْ
كَبِيرٌ، أَلْتَمَّهِ. وَيُقَالُ لِمَنْ خُشِعَ: خُشِعَ، أَيْ كَبُرَ الْعِلْمُ، وَقِيلَ لِمَنْ خُشِعَ:

(1) 1974-75

السلامة العامة (1)

٦/٤٣٩ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَقُولُ إِذَا أَصْبَحَ، وَقَدْ مَطَرَ النَّاسُ: مَطَرُهَا بَنُو الْعَتِجِ**

وَهَكَذَا فِي السَّيْلِ الْعَرَبِ. قَالَ لُجَاجِي^(١) لَدَلِ ابْنُ تَافِعٍ، وَعَبَسَ بَنُ دِينَارٍ: مِمَّنْ رَدَّ أَشْأَتِ السَّحَابَةِ مِنْ مَدَامَةِ السَّحَابِ، ثُمَّ اسْتَدَارَتْ. فَصَارَتْ مَدَامَةُ السَّحَابِ، فَذَلِكَ سَحَابُ بَنُو الْعَتِجِ الْعَرَبِ. وَرَوَى ابْنُ مَسْرُورٍ عَنْ ابْنِ تَافِعٍ سَمِعَ مَالِكًا يَقُولُ: مَعْنَى ذَلِكَ إِذَا غَرِبَتْ رِيحُ مَدَامَةِ، فَانْثَرَتْ سَحَابُهَا، ثُمَّ صَرِبَتْ رِيحٌ مِنْ مَدَامَةِ السَّحَابِ، فَهِيَ عَلَامَةُ لِمَطَرِ الْعَرَبِ.

قَالَ الْبَاهِي^(٢): وَإِنَّمَا أَدْخَلَ مَالِكٌ هَذَا الْحَدِيثَ بِرِثْرَةِ حَدِيثِ زَيْدٍ فِي خِلَافِهِ، وَابْنُ بَجُوزٍ لِمُقَاتِلٍ أَنَّهُ يَقُولُ: لَمَّا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْبِلَادِ: بَأَلَّ بِحَطَرٍ الْفَرِجِ الْعَرَبِيَّةِ وَفِي بِلَادِ الرُّوحِ الْإِرَاقِيَّةِ، فَيَسْتَشِيرُ مَطَرُهَا إِذَا رَأَى الرِّيحَ الَّتِي جَرَتْ عَادَةُ ذَلِكَ الْمَدَامَةِ، أَنَّهُ يُهَضِرُهَا بِهَا، مَعَ اعْتِدَادِهِ أَنَّ الرِّيحَ لَا تَأْتِيهَا فِي ذَلِكَ، وَلَا عَمَلٌ وَلَا سَبَبٌ، وَإِنَّمَا اللَّهُ نَعَانِي هُوَ الْحَدِّ الْغَيْثِ.

وَقَدْ أُخْرِجَ الْعَادَاتُ بِأَثَرَانِهِ عِنْدَ أَحْوَالِ بَرِّيَّاتِهَا عِبَادَةً وَلَوْ خَرَجَتْ الْعَادَةُ بِتَوَلُّوْلِ الْحَطَرِ عِنْدَ نَوْبِهِمْ لَأَنَوَّاهُ. فَيَسْتَشِيرُ أَحَدُ تَوَلُّوْلِهِ عِنْدَ ذَلِكَ لِنَوْبِهِ، عَلِمِي مَعْنَى أَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ بِهِ، بِرِثْرَةِ ذَلِكَ الْتَوَلُّوْلِ لَا تَأْتِيهِ فِي تَوَلُّوْلِ الْحَطَرِ وَلَا هُوَ مُعَاوِلٌ لَهُ وَلَا أَثَرُهُ، وَفِي الْمَغْرِبِ بِأَثَرِهِ هُوَ اللَّهُ نَعَالِي لِمَا كَفَرُ بِمَالِكٍ، وَأَيْسَ كَفَرُ مِنْ قَالٍ: مَطَرُهَا سَوَاءٌ كَذَا لِإِضْطِافَةِ الْحَطَرِ إِلَى السَّوَاءِ وَاعْتِدَادِهِ أَنَّ لَهُ فِيهِ تَأْتِيهِ مَعَ أَنَّ عَذَّةَ اللَّفْظِ لَا بِحُجُوزِ إِفْلَاقِهِ مُوجِبَةٍ، وَلِئِنْ سَمِعْتَ فَقَدْ قَاتَلَهُ مَا ذَكَرْنَا لَوُرُودِ الشَّرْعِ بِإِسْنَعٍ وَلِمَا فِيهِ مِنْ إِهْطَامِ السَّامِعِ، انْتَهَى.

٦/٤٣٩ - (مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (كَانَ يَقُولُ إِذَا أَصْبَحَ وَقَدْ مَطَرَ النَّاسُ: مَطَرُهَا) بَنُو الْعَتِجِ (بَنُو الْعَتِجِ) أَيْ قَبِيلٌ مِنْ

(١) ر (٤٩) الْعَتِجِي، (٤) (٣٣٥).

الأربعة مشهوره عن العلماء، ولم يذكر النووي غيرها، وكذلك عامة شراح
 أبيخاري.

قلت: وأشهرها الثلاثة الأول منها، وذكرها عامة الشراح. الأول: المنع
 مطلقاً وهو قول أبي أيوب الأنصاري ومجاهد وإبراهيم النخعي والنوري
 وأبي ثور وأحمد في رواية، ونسب في «البحر» إلى الأكثر، ورواه ابن حزم في
 «المحلى» عن أبي هريرة وابن مسعود وسراقة بن مالك وعطاء والأدريجي وعن
 أسلم من الصحابة والتابعين، قاله الشوكاني^(١). قال المحافظ: هو المشهور
 عن أبي حنيفة وأحمد، وقال به أبو ثور صاحب الشافعي ورجحه من المالكية
 ابن العربي، ومن الفahرية ابن حزم، وحجتهم أن النهي مقدم على الجواز.
 انتهى. والثاني: الجواز مطلقاً وهو مذهب عروة بن الزبير وربيعة الرأي شيوخ
 مالك ودود الظاهري. والثالث: التفريق بين الصحاري والمبتدئين، وهو مذهب
 الأئمة الثلاثة، وهو مروى عن العباس بن عبد المطلب وعنه عن عمر
 والشعبي وإسحاق بن راهويه، وسبه في «الفتح» إلى الجمهور.

قلت: وتوضيح ملك الأئمة الثلاثة كما في فروعهم هكذا، قال في
 «نيل الماري»: ويكره استقبال القبلة واستدبارها بشرطين الأول: أن يكون في
 انحصراء. والثاني: أن يكون بلا حائل، ويكتفي إرخاء ذيله والاستئثار بدابة
 وجدار وحمل. وفي «الشرح الكبير» للمالكية: جاز يستزول وطء وحدث مستقبل
 قبله ويستدبراً. وإن لم يلجأ لأي النضاء إلا يسائر، وهذا هو المعتمد،
 وما زاد على ذلك فهو ضعيف. وفي شرح محمد بن قاسم على متن أبي شجاع
 من فروع الشافعية: يحتنب وجوباً قاضي الحاجة استقبال الكعبة واستدبارها في
 انحصراء، إن لم يكن بينه وبين القبلة سائر، والمبتدئين في هذا كالصحراء إلا
 البناء المقعد لقضاء الحاجة فلا حرمة فيه مطلقاً.

(١) نيل الأوطار، (١/١٠٣).

قال ابن رشد في تعليقه^(١) بعد ذكر هذه الأقوال الثلاثة: والسبب في اختلافهم دعا حادثة معارضة ابن النابلس، أما دعا حديث أبي أيوب الأنصاري، والناسي حديث ابن عمر، فذهب الناس في هذين الحديثين إلى ثلاثة مذاهب: أحدها: مذهب الجمع، والثاني: مذهب الترجيح، والثالث: الرجوع إلى البراءة الأصلية إذا وقع التعارض، ونعتمد بالبراءة الأصلية عند الحكم، ومن ذهب إلى الجمع حمل حديث أبي أيوب على الصحابي وسبب لا سند، وحمل حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - على سنده، ومن ذهب إلى الترجيح وجمع حديث أبي أيوب، لأنه إذا معارض حديثه أحدهما فيه شيء موضوع، والآخر موافق لأصل الشيء عند الحكم، ولم يعلم المتقدم منها من المتأخر، ومن أنه يقصر إلى الحديث الثبت للفرع، انتهى.

فإنه ينبغي^(٢) - واستدل أهل المقالة الأولى أيضاً بحديث عبد الله بن الحارث بن جزء: أن أول من سمع النبي ﷺ يقول: لا يول أحدكم مستقبل القبلة، الحديث، ولا التفات إلى ما قال ابن جرير في تاريخه: إن الحديث معلون فإن ابن حبان صححه، ويحدثه يعقوب بن أبي معقل: عن رسول الله ﷺ أن يستقبل القبلة من أو غائط، أخرجه ابن ماجة وأبو داود، والشمس عن الصليبي بحتمل أن يكون على معنى الاحترام لشبث المقدس، بد كانه مرة قبلاً، وبحتمل أن يكون ذلك من أجل استنداد الكعبة، ويحدث سلمان - رضي الله عنه - قال: بينا أن يستقبل القبلة بغائط أو بول، الحديث، أخرجه مسلم والأربعة، ويحدث أبي هريرة: إحد أنكم بعمرة الوالد أعلمكم، فإذا أمي أحادكم العائط فلا يستقبل أنفسه ولا يسيرها، الحديث، أخرجه مسلم وأبو داود والناسي وابن ماجة، انتهى.

(١) كتاب المعتمد (١/٩٢)

(٢) أعمدة القاري (٢/٣٩٤)

قال ابن الهيثمي^(١): المستحار - والله الموفق - أنه لا يجوز الاستقبال والاستدبار في المسحاة ولا في السجدة، لأن: إذا نظرت إلى الدعائي فقد بُدئنا أن الحرمة للقبلة، ولا يختلف هذا في البدنة ولا في النصحراء، وإن نظرنا إلى الآثار، فإن حديث أبي أيوب عام في كل موضع معلل بحرمة القبلة، وحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - لا يعارض، ولا حديث جابر لأربعة وجوه: أحدها: أنه قول وهذا - تعالى - ولا معارضة بين القول والنهي، والثاني: أن الفعل لا يصح له، وإنما هو حكمه حال وحكايات الأحوال معترضة للأعداد والأسماء والأقوال لا يدخل فيها من ذلك الثالث: أنه القول طبع مبتدأ وقامه عطف، والشرع مقدم على العادة، والرفع: أن هذا الفعل لو كان شريعاً لم تستر به انتهى.

قال الشيخ ابن القيم في النهاية: وكان لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بول ولا يغتبط قبله نهى عن ذلك في حديث أبي أيوب وسليمان وأبي هريرة وعبد الله بن الحارث وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمر - رضي الله عنهم - وعامة هذه الأحاديث صحيحة وساترة حسن، واستعارض بها إما محمول السد وإنما ضعيف التلالة ولا يرتفع بهبه المستعصي عنه بسنن، كحديث عراك عن سائرته - حولوا فمعدني قبل القبلة، رواد الإمام أحمد، وقال: هو أحسن ما روي في الرحمة وإن كان مرسلًا، وأما هذا الحديث طعن فيه البخاري وغيره من أدلة الحديث وأم لا يذهب في كلام الإمام أحمد، فليروا ولا نحسبه.

قال ابن القيم في المحلل الكبير: سألت البخاري عن هذا الحديث فقال: فيه اضطراب، والمصحيح ما في من عائشة قولاها: قال ابن القيم: إياه سنة أخرى وهي انقطاعه بين عراك وعائشة فإنه لم يسمع معها، وقد رواه

(١) مخزنه لأحدوية ١٢٧/١.

على شيء من ذلك إلا ما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - من قوله: يسجد
عبي من ذلك لي أنفسه لعصر النبي به ربياني ما فيه، انتهى.

قلت: وفي علم مما سواهم اختلفوا في عبدة النبي أيضاً، قال
ابن العربي^(١): اختلف في تعليل المنع في التصحراء، فبعض: بحرمه المصلين،
وبعض: بحرمه النبي، لكن جاز لي الحوضان للضرورة، والتعليل بحرمه أيضاً
ولي خمسة أوجه: أحدها: أن الترجمة الأولى فائدة اسمية فلا يلزم الترجيح
بها، الثاني: أنه إحصاء عن موجب فلا يتم إلا عن الشارع، الثالث: أنه لو كان
بحرمه المصلين لكان حذر التعريف والتسريح أيضاً لأن العبادة لا يمتنع معها أيضاً
عن المصلين، وهذا يعرف باختيار المصنف، الرابع: أن النبي ﷺ غلبت حرمة
القدرة فروي أنه قال: «من حمل ثوباً فأنه المقتة فذكر ما حرم عنها إجلالاً
لها ثم يلبس من مجلسه حتى يخرج منه» أخرجه البزار، الخامس: ظاهر الأحاديث
يفضي أن الحرمة للنبي لا تكون إلا مستقبلاً لليلة، فذكرها بالمفصلة، فأدوات
الأحرام لها، انتهى.

وفي «المسوقي»^(٢): اختلف في عبدة النبي في المنع من الصلاة
المصلين وبما يحرم الحرم لأنهم يطوفونه في اصطحاتهم، وسلي هذا ثم كان عند
سائر حوزة وجود^(٣) شر أو هي تعظيم القبلة، وهو المختار، ومنه يستوي فيه
اصطحاتهم والحدود، فمقتضى قياس المنع بجهة تكريم النبي في اصطحاتهم
انتهى، وكذلك في «سواي الأفتاح» وغيره، ثم الذين قالوا: إن النبي ﷺ ذكرهم القبلة
احتملوا في أن النبي ﷺ يخرج من المسجد والدير إلى القبلة، فيدخل فيه
الجلوس لإخراج دم الفسدة والجماعة وغير ذلك، أو تكشف العورة فدخل فيه
اللبس مستقبلاً لليلة والنكاح والاستحسان وغير ذلك، والنسب في «المعطلات».

(١) عبارة الأموي، (٢٤٤).

(٢) (١٠٩/١).

سَمِعْتُ: وَالَّذِي شَأْنُ أَتَى لَيْسَ، أَسْبَحَ مَعَهُ الْكُرْبَانِسُ^(١) وَأَوْفَى هَالِكُ
 رَأَى أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ، فَلْيَرْجُلْ، فَيُصَلِّ، ثُمَّ يَأْكُلْ»
 مَسْرُوحٌ أَمْرٌ قَائِدٌ لَا تَدْفَعِي بَيْنَ الرَّوَابِثِ. عَيْسَى بْنُ مَرْيَمَ رَفَعَ لَهُ هَذِهِ فِي الْبَيْتِ
 مَعَهُ مِمَّنْ كَانَتْ مِنْهُ، فَرَأَى مَرَّحِيضَهُمَا إِلَى الْقِبْلَةِ، انْتَهَى. وَلَوْ كُنَّا هُنَا وَحْدَهُ
 الْفَسْخَ فَيَسْكُنُ التَّوَجُّهِ، وَأَنْ قَائِدٌ. وَهُوَ بِمَصْرَ حَالٌ لَفَوْهُ مَسْعٌ، وَالْإِشْرَةُ بِهَذِهِ
 الْكُرْبَانِسُ إِلَى مَرَّحِيضِ الشَّامِ، فَتَأْمَنُ

أَبَشَوُ (نَهْرُ أَيْمُونِ): لَوَاقِعٌ مَدْرِي شَيْعَ أَصْبَحَ بِهِنَا الْكُرْبَانِسُ، قَالَ
 التَّسْبِيحُ: يَدَايِ مَقْنَانِيْنَ مِنْ أَحَدٍ، قَالَ فِي «الْمَدِينَةِ»: يَدَايِ الْكَتِفِ وَاحِدَةٍ
 كُرْبَانِسٌ، وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ مَطْرُوقًا عَلَى مَطْعَ بَشَاءٍ يَنْتَوِي الْأَرَمْسَ. وَإِذَا كَانَ أَسْفَلَ
 الْبَيْسِ الْكُرْبَانِسُ، سَمِّيَ بِهِ لِمَا نَعَلَتْهُ مِنْ الْأَقْدَارِ، وَتَكُونُ كَكُرْبَانِسِ الْقَدَمِ،
 وَقَالَ التَّوَجُّهُ: الْكُرْبَانِسُ مَلُوكٌ، انْتَهَى.

وَقَالَ السَّجْدَةُ: الْكُرْبَانِسُ الْكَتِفُ فِي أَعْلَى الْمَطْعَ بَشَاءٍ مِنَ الْأَرْضِ، وَهَذَا
 مِنَ التَّوَجُّهِ مَلُوكٌ وَاسْتَعْرِضَ الْمَطْعَ، قَالَ التَّوَجُّهُ: الْكُرْبَانِسُ الْمَرَّحِيضُ: يَنْقَلِبُ
 مَرَّحِيضُ الْمَرْحُوفِ، وَأَمَّا مَرَّحِيضُ الْبَيْتِ فَيَقَالُ لَهَا: الْكَتِفُ^(٢)، انْتَهَى.

أَوْفَى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ لِعَلَّاقَةٍ لَوْ لَوَلُ، أَلَامَ بِهَذَا مَكْرًا
 هَكَذَا فِي النَّسَخِ أَنْ يَأْتِيَا مِنَ السَّحَابِ الْهَيْدِيَّةُ، وَأَمَّا فِي السَّحَابِ الْهَيْدِيَّةُ فَيَلْطَفُ:
 الْعَلَّاقَةُ أَوْ الْمَوْلُ، وَهَكَذَا عِنْدَ التَّوَجُّهِ. فَقَالَ: مَالِخَصْتُ عَلَى التَّوَجُّهِ، وَفِي
 سَبْعَةٍ إِلَى الْعَلَّاقَةِ وَالْمَوْلِ، وَنَهَى الْأُمَّةَ لِنَسْرِجِ تَرْوِيَةِ بَوْلٍ وَلَا عِلَاقَةٍ، فَمَا قَالَ
 الدَّاحِي: بِحَضْرَةِ الشَّكِّ مِنْ تَوَجُّهِ نَسْرِجِ، وَأَصْلُ الْعَلَّاقَةِ الْمَكُونُ لِعَلَّاقَةٍ
 مِنَ الْأَرَمْسِ فِي الْقَعْدَةِ شَاءَ يَغْصِدُ بَقِضَاءَ الْحَاحِدِ، ثُمَّ كُنِيَ بِهِ عَنْ الْعِلَاقَةِ مِنْهَا
 كَرَاهَةً لَدِكْرَهَا بِحَضْرَةِ أَسْبَحَ، وَبَادَةِ الْعَرَبِ اسْتِعْمَالُ الْكُرْبَانِسِ صَوْنًا لَدَاكِهِ عَمَّا
 يُعَدُّ الْأَسْبَحَ وَالْأَبْصَرُ عَمَّا، فَصَادَرَتْ حَقِيقَةُ عَدَاةٍ عَرَبٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ الْخَوِيَّةِ

(١) كَدَ، فِي سَعْدِ (كَدَ) وَالْوَجْهِ.

(٢) عَمْرٌ «الْمَدِينَةُ» (١٧٧/٢)

«لا يستقبل القبلة، ولا يستنصرها بفرجة».

أخرجه البخاري في ٤ - كتاب الوضوء، ١١ - باب لا تستقبل القبلة بمائد أو سول

ومسلم في ٢ - كتاب الصلوة، ١٧ - باب الاستطابة، حديث ٥٩

وقال ابن العربي^(١): أصله أن يكون المصطفى من الأرض كانوا أتوه لتستتر عند الحاجة فصوب به وغاب عليها حتى صار هذا الخط في الحاجة أعرف منه في مكانه وهو أحد قسمي المجاز - (فلا يستقبل) بكسر اللام لأن «لا ماهية على ما صيغه الحافظ، ونحو المرفأني، وقوله العبي: يجوز فيه التوجدان انكسر على له نهى - بالصم حتى أنه من القبلة) بالصب أي التكملة، فاللام للتعهد (ولا يستنصرها) أي لا يجعلها مقابل ظهره (بفرجه).

قال الحافظ^(٢): ظاهر الروايات من قوله: «لا يستنصرها سول أو مائد» احتصاص الذي يفرج الخراج من العورة، ويكون مثاره إكرام القبلة عن مواجهته بالحدس، وفل: مثار النهي كنهج العورة، وفل: من ناس العاذكي هؤلاء في متبعهم. وبالله... رواية المروضة: «لا تستقبلوا القبلة بفرجكم»، لكنه مسمو على المعنى الأول أي حال قضاء الحاجة حذوا ببر البراءين، انتهى.

فت: «الأرض» عندي أن زوده بفرجه، لست للإشارة إلى مثار النهي ليجاز إلى التجمع بين الروايات، بل إشارة إلى أن المستنصر ههنا الاستقبال بالفرج بخلاف الصلوة، فإن المستنصر فيها الاستقبال بالمعد، قال ابن عابد: نصر الشافعية على أنه لو استقبل بصدرة وجوز ذكره عنده، وما لم يكن بحالات عكسه، فالمستنصر الاستقبال بالفرج، وهو ظاهر قول محمد في «الجامع الصغير»: بكرة أن يستقبل بقية ما تخرج في الخلوات انتهى.

(١) إجماع الأخرى: (١٤١)

(٢) وضع الفري: (١٤٢)

٤/٤٤١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ، عَنْ أَبِي مَرْثَدَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «الْأَنْصَارُ أَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».....

وفي «المصححين» وغيرهما رتبة وهي: قَالَ أَبُو أُبَيٍّ: رَفَعْنَا انْتِشَاءً فَوَجَدْنَا مَرَّاحِيضَ بَيْنَ قُلُوبِ الْقَبِيلَةِ فَتَحَرَّفَ وَتَغَيَّرَ اللَّهُ بِرُوحِهِ الْإِسْتِغْفَارَ يُوسِّدُهُ ذِكْرَتِ فِي مَحَلِّهَا، وَلَعَلَّ أَبَا أُبَيٍّ نَحَى بَيْنَهُمَا حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، وَبَلَّغَهُ وَلَمْ يَرَهُ مَحْضَةً، وَحَمَلَهَا مَا رَوَاهُ عَلَى الْمَعْنَى وَهُوَ نَظَائِرُ قَالَ ابْنُ عُثَيْمٍ: «لَيْسَ هَكَذَا يُحِبُّ عَلَى كُلِّ مَنْ لَفَّهَ شَيْءٌ أَنْ يَسْتَعْمَلَ عَلَى عَمَلِهِ حَتَّى يَلِيَهُ مَا يَخُذُّ بِهِ أَوْ يَسْتَعْمَلُ»

٤/٤٤١ - (أما لك من ماصع) مؤثر ابن عمر (عن رجل من الأنصار أن رسول الله ﷺ قال: قال ابن عمر: هكذا روى يحيى وأما سائر الرواة فهم يقولون: عن رجل من الأنصار: عن أبيه أن رسول الله ﷺ: وهو الصوت كذا في «التسوير» وفي «الخلاصة» ماصع عن رجل من الأنصار عن أسد بن عبد الرحمن بن أبي قيس: قلت: عبد الرحمن من مشاهير التابعين ورواه أبو ثعلبة صهابي، أنه عنه أحاديث ذكرها أهل الرجال، وأخرجها أحمد في مسنده، لكن لم أجد فيها حديث الباب

فالسند ومهما احتلاف أخر في مسع «المعطاة» وهو أن سباق السند ج انصورية كلها معايير لسباق المسح الهندية، هي الأولى: عن رجل من الأنصار أن رسول الله ﷺ قال: «الأنصار» الحديث. وهي الثانية: عن رجل من الأنصار أنه مسع رسول الله ﷺ: الحديث. والثالثة: عن رجل من الأنصار أنه سبي الاختلاف الأول، في الرويات التي فيها تصريح ب«الطاعة لأب نبي» نصريح بالسمع أيضاً بزيادة رواية الطحاوي عن ابن عمر أن ما كنا حدثه عن نافع أن رجلاً من الأنصار أخبره عن أبيه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «الأنصار» الحديث.

جاء أن يستقبل القبلة ليعطى أو يول.

(٢) باب الرخصة في استقبال القبلة لبول أو غائط

ونرى الإمامة في رواية يحيى، فلنظ السماع في روايتها ليس على وجهه،
تأمل.

(نهي أن يستقبل) بالنون في النسخ المبدية فهو بمنح أوله بناءً على المتكلم
المعروف، وبالتالي في النسخ المعسرة، وبضم أوله صيغة الزرغامي، فهو -
المجهول الثالث (القبلة) بالنصب، مفعول على النسخ الهذلي، وضمه لبرقي
ماترجم مائة الماعن واللاء، نلهد، بالاء، أو الكسة على ظاهره، ويحتسب شروحه
بيت المتكلم إذ كان قبلة، قاله الزقاني (بول أو لغائط) وفي رواية الاستقبال
عند الجمهور كما نلهد خلافاً لمن فرق بينهما.

(٢) الرخصة في استقبال القبلة لبول أو غائط

عند تقديم أن ملك الإمام ماله - رضي الله عنه - جواز الاستقبال في
المنين وتحريره في الصحاري، وهذا وجه الجمع بين حذف الروايات عنه،
وهذا هو المشهور في الكتب وهو المعتمد في مذهبه لما عليه أهل فروقه
قاطبة، لكن ظاهر صحيح (نعموناً) أن وجه الجمع عند الإمام ماله - رضي الله
عنه - يكون روايات النهي عزيزة وروايات الإباحة رخصة محمولة على بيان
الجهار، فيكون مروي ذلك المذهب الخاص من المذاهب الثمانية المتقدمة،
ويكون ذلك إحدى الروايتين عن الإمام ماله كما هو إحدى الروايات لبعض
أئمة الآخرين، تأمل.

وهذا الوجه عند الإمام الطاهر مما قاله الزرغامي: إن الرخصة شرعاً
للإباحة الضرورية، وقد تستعمل في إباحة نوع من جنس متزوج، فالرخصة هنا
شاورت بعض الجوانب قضاء الحاجة وهي ما إذا كان في البيت، انتهى.
ولا شك أن هذا التوجه يوافق المشهور من قول الإمام - رضي الله عنه -
إلا أن ظاهر السياق يزيد الأثر.

قوله «ما أتت» يعني أتت بسجدة ولا يرتفع على الأرض، بسجدة
يريد لا تمشي بالأرض.

أخرجه البخاري في: ١ - كتاب الوضوء، ١٢ - باب من نزل على لبثين

ومسلم في: ٢ - كتاب الطهارة، ١٧ - باب الاستطابة، حديث ٦١

لا شعور عبادة شيء مما ظنه ابن عمر - رضي الله عنهما - به، وإنما لم يخطئه
ابن عمر - رضي الله عنهما - في الترجيح - قاله الحافظ (قال) أي الإمام (عالمًا)
- رضي الله عنه - في تفسير قول ابن عمر - رضي الله عنهما -: «يصلون على
الأرض» (يعني الذي يسجد ولا يرتفع عن الأرض) حتى لا يرمع وركبه عن
الأرض في السجود (يسجد) قال المصنف: «حديث في محل نصب على
الحال، انتهى». قلت: بل استنبط تفسير بأوضح عبارة لقوله الأول: «أتت
بسجدة ولا يرتفع على الأرض» على يسجد (وهو) جملة حال (لاصق) بركبه
(بالأرض) فان الحافظ^(١) يعني من يلصق بطنه بركبه إذا سجد وهو خلاف
هذه السجدة المشروعة وهي التحدي والتجح. وهي «شبهة» روى بأنه يفرج
ركبه - فيصير سجد على وركبه.

واستشكلت مناسبة ذكر ابن عمر - رضي الله عنهما - هذه المسألة مع
الأولى. وأجاب عنه الكرمانلي باحتمال أنه أراد أن الذي خاطبه لا يعرف السنة
إذ لم يربط لعرف الطريق بين النضر وغيره أو الفرق بين استقبال الكعبة وبين
التغلب، ويحتمل أن لا يعرف الشك بالذي يصلي على وركبه. لأن فاعل ذلك
لا يكون إلا جاهلاً، فان الحافظ: «ولا يحفى ما فيه من التكلف وليس في
السياق أن واسعاً منه عن المسألة الأولى حتى ينسب إلى عدم معرفته ثم
الحصر مردود لأنه قد يسجد على وركبه ممن يعلم سنن الخلاه.

(١) حكاه في أصل الشرح.

(٢) نسخة بحري: (٢٩٨: ٤).

(٣) مع البخاري (١٦: ٣٤٨).

والذي يظهر ما يدل عليه رواية مسلم بن سعد: «كنت أصلي في المسجد وحيداً ثم بر عمر - رضي الله عنه - مسجداً غيره إلى القبلة، فلما قضيت الصلاة وانصرف إلى بيته من شيء، فقال عبد الله بن عمر: الحديث، ليس فيه ذكر الصلاة على الموضع فكان ابن عمر - رضي الله عنهما - رأى منه في ذلك سجوداً شيئاً لم يتحققه غيره، فلما علم ذلك للآمر المأمورين، ولا بد أنه يكون قريباً من عهد رسول من نزل عليه ما نقل - فأحب أن يعرف هذا الحكم استدل به عمر أنه لا يمنع إنشاء جماعة بين اثنين المسلمين، بل يجوز أن يسيروا معاً وهو لا يمنع بطلان بركته كان يشرع إنشاء استسقاء لخدمة عرسه، ما كان كل واحد - فأما ابن عمر - رضي الله عنهما - إلى أن استمر بالتباعد كما أن التبعيد ذهب في قوله حائلاً بين العودة والبقاء، انتهى.

ثم حديث الباب اختصت بقاءه لاقتداره في التمسك به ومناظر الحكماء في ذلك على أقوال الأول: أنه حجة بين فروق بين الاستسقاء والاستدبار، فإن الاحتياط في حديث ابن عمر بن جابر لا يستدبر وحديث جابر بن جابر لا يستدبر، وإنما ذلك لأن حديث أبي أيوب ما يخص من عهد رسول - حديث ابن عمر إلا جواز الاستدبار فقط، ولا يقال يلحق به الاستسقاء تماماً، لأنه لا يمنع الاحتياط من بطلان حقه، فقد سئل عن قوم، فداؤهم جوار لا يستدبر دون الاستسقاء وسكني عن أبي حنيفة وأحمد، انتهى.

ثانياً: من - من الجوار بالآثار فقط، فإنما حرام معجب كما حرم به ابن حزم، وفي الاستدبار لا يعرفه، وقال أبو عمر في التمهيد: «وإذا استدل من حين حديث حاتم، وهو ليس مستحب مخرج عليه، لأن آثار الراوي ضعيف حكاة العبي» وقال: «بن العربي» حديث جابر به نكلاً.

(١) - عمدة القاري (١/٢١٨)

(٢) - عمدة القاري (١/٢١٨)

القول الثاني: أنه حجة نس عرف بين الصحاري واليهاء، فإنه من انجوبي،
 أنه، ثالث والثاني فجعل حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أصلاً في حور
 الاستدلال من الأئمة، وأيضاً عليه حور الاستدلال. وتقدم في القول الأول أن
 الحافظ ذكر القدر، وأصافه إلى ذلك الاستدلال حديث حور، على جملة أن
 جماعة من الأئمة اجتمعوا حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - على التعريف بين
 النبيين والصحاري، واختلفوا بعد ذلك، فميم من أن الاستدلال على ذلك،
 وميم من أصاف الاستدلال حديث حور، وصحح حديث كذا حور وغيره
 بخلاف أهل المقالة الأولى، فميم ضعه كذا كما تقدم

واستدلوا أيضاً حديث عائشة عند أبي صاحب، محاولوا متحدثني حور
 الكلمة، وأصاف ابن القيم في تهذيب السنن الكلام عليه، **والقول الثالث:** أنه
 حجة نس معتدلة، حج المنعرج، مطابقاً، قال العيني^(١) ومنهم من رأى هذا
 الحديث ناسد لحديث أبي أيوب المذكور، واعتد الإباحة مطلقاً، وفاس
 الاستدلال على الاستدلال، وتوكل حكم تحصيله بالبيان، ورأى أنه وصف
 معنى الاعتبار، انتهى

قلت: وأصاف أهل هذه المقالة الاستدلال بحديث جابر المذكور،
 وقالوا: إنه ليس في حديث حور تحصيله البيان، وما قيل: إنه فعل لا عموم
 له يقال منه في حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أيضاً.

والقول الرابع: أن حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - المأثور فيه حور
 استدل به الجمهور لا المقلد، ذلك لعلبي: وقاهر عبارة الكلام يدل على
 إكثار ابن عمر - رضي الله عنهما - من من يؤمنه أن استدل به المقلد من
 الجماعة غير حور، فمن ذلك قد أحمد من حديث ابن عمر ناسخ القضي

(١) حاشية العيني (٢٠٠).

عن استقبال بيت المقدس واستدباره، والدليل على ذلك ما روى مروان الأصغر عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه أتاح راحته مستقبل بيت المقدس، ثم جلس يوله إليها، فقلت: يا أبا عبد الرحمن أليس قد نهى عن ذلك؟! الحديث.

قلت: نكر الحديث في أبي داود بلفظ: «مستقبل القبلة»، اللهم إلا أن يقال: إن الحديث روي باللفظين معاً فملى هذا يكون اللفظ القبلة في أبي داود محمولاً على بيت المقدس لأنه مجمل وهذه مفسر، فتأمل.

لقول الخامس أن الدلائل متعارضة، ولا وجه للتوحيج، وإليه أشار العمري بقوله: ومنهم من توقف في المسألة.

لقول السادس: الجمع بينها بأن حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - ونحوه صارف للنهي عن معناه الحقيقي، وهو التحريم إلى الكراهة، وهذا صريح من قال بكراهة التنزيه في المسألة، كما حكاه عنهم الشوكاني وغيره.

لقول السابع: أن حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - لا يقاوم أحاديث النهي تكررتها وشهرتها وصحتها على ما في حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - من الاحتمالات المذكورة - وهذا صريح من قال بعموم التحريم، وقالوا: إن حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - محتمل لمعاني كثيرة، منها السنة المذكورة كما بينتها، ومنها السنة المذكورة في كلام الشيخ ابن القيم المذكور في أول الباب، ومنها الأربعة المذكورة في كلام ابن العربي، واشتركوا في ذكر بعض المحتملات^(١). واختصوا ببعضها.

ومنها: ما تقدم قريباً أن المعنى فيه استقبال الفرج واستدباره لا الصدر بخلاف الصلاة، فيحتمل أنه ﷺ كان مستقبلًا بالصدر دون الفرج، ومنها أن الترجيح للمعخر عند التمازج. ومنها أن فضلاته ﷺ ظاهرة فلا يوجد علة

(١) راجع لاستيفاء الموضوع «فتح الملهم» (١/١٤٤)، «معارف السنن» (١/١٠٠).

(٣) باب النهي عن البصاق في القبلة

٤/٤٤٣ - حَقَّقْتُ نَفْسِي بِخُشْيِ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى تَصَافًا فِي جِدَارِ الْقُبْلَةِ فَحَكَّهُ.

المع، وهي ثراء الاحترام، ومنها: اعتدال أنه ﷺ يكون منحرفاً عن غير القبلة، فكأنه من القبلة لا يعد عنه ﷺ، ومنها: مزار شبحاً رحمه الله في الدلالة^(١)، أن هذا الفعل مه ﷺ في الخلوة، حيث أحب أن لا يطلع عليه أحد فلا يكون شريعاً.

(٣) النهي عن البصاق في القبلة

البصاق: بضم الباء الموحدة وبضاد مهملة، وهي لغة: مالواي. وأخرى بالسبب وصعق، والباء مصمومة في الثلاث. ما يسيل من الفم، قال الراعي: بصرت ويسنأ أهله يرش، قال السجدة: البصاق والنيساق والنيزاق: ماء الفم إذا خرج منه، وما دام فيه: فريق.

٤/٤٤٣ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ رأى بصاقاً في جدار القبلة) وفي رواية عند البخاري: (في قبلة المسجد) (فحكّه) بيده الشريف، وفي رواية البخاري: (ثم رزق فحكّه بيده) وفيه إسناده بأنه رأى في حانة السحلية، وبه صرح في رواية الإسماعيلي زاد: (تواخسبه دعا يزعمران فلبصحه به) زاد عبد الرزاق عن معمر عن أيوب: (فألتفتك صنع للزعماء) عن المساجد، قاله الزرقاني تبعاً للمحافظ.

قلت: وأخرجه أبو داود^(٢) أيضاً عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال:

(١) مثل السجدة (٢٣٧).

(٢) في الصلاة (٤٧٩) باب من هذه الصلاة في المسجد (٢٥٦/١).

بينما رسول الله ﷺ بخطب يوماً، الحديث. وأخرج أيضاً عن أبي سعيد: أن النبي ﷺ كان يحب التراجيس، ولا يزال في يده منها، فدخل المسجد فرأى نخامة، الحديث. وقال الإسماعيلي: قوله: «حكي بيده»، أي تولى ذلك بنفسه لا أنه باشر بيده، ويؤيد ذلك حديث أبي داود برواية جابر: «أنه حكها مرجوناً».

قال الحافظ^(١): «ولا مانع من افتراءه، قلت: بل هو المتعين، ولا يبعد وقوع مثل هذا عن عدة أشخاص، فلا إشكال لما أخرجه البخاري عن أبي هريرة وأبي سعيد: أن رسول الله ﷺ رأى نخامة في جدار المسجد، فتناول حصاة فحكها بيده، الحديث. وسبق أبي داود برواية جابر يدل على أن القصة وقعت في مسجد جابر، ولغظه عن عبادة بن الوليد، وقان: أثبت جابراً وهو في مسجده، فقال: «أنا رسول الله ﷺ في مسجدنا هذا وفي يده مرجون ابن طاب، فنظر فرأى في قبلة المسجد نخامة، فأقبل عنها فحكتها بالمرجون، ثم قال: «أروني غيراً، فقام فنى من الحي يشنئ إلى أهله، فجاء بخُلُق في راحته، فأخذ رسول الله ﷺ، فجعله على رأس المرجون، ثم لطخ به على أثر النخامة».

وأخرج الثاني عن أنس، قال: «رأى رسول الله ﷺ نخامة في فم المسجد، فمصص حتى احتر وجبه، فقامت امرأة من الأنصار فحككتها، وجعلت مكانها خلوقاً، وذكر ابن خالويه: «أن أنس لما رأى انخامة في المحراب، قال: «من إمام هذا المسجد؟ قالوا: فلان، قال: «مزلته»، فقالت امرأته: «لم عزل النبي ﷺ زوجي عن الإمامة؟ فقال: «رأى نخامة في المسجد، فعمدت إلى خلقي طيب فخلقت به المحراب، فاجتاز عليه الصلاة والسلام بالمسجد، فقال: «من فعل هذا؟ قال: «امرأة الإمام! قال: «قد وهبت نخبه

(١) «فتح الباري» (١/٥٠٨)

ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، قَالًا: «إِذَا كَانَ أَخَذَكُمْ يُصَلِّي، فَلَا يَنْصُقُ قِبَلَ وَجْهِهِ».....

لأسرته، ووردته إلى الإمعة؛ فكان هذا أول خلق في الإسلام، قاله المعنى^(١).

وأخرج أبو داود^(٢) عن أبي هذه الصحابي أن رجلاً أم قوماً، فبصق في الفيلة رسول الله ﷺ بظلم، فقال حين فرغ: «لا يصلي لكم...» الحديث. ثم بهذا كله نعدد القصة في ذلك، قال القرطبي: يصح الجمع بينهما بأن ذلك كان في أوقات مختلفة سنه، ففي وقت حركها يده وظهرها، وفي وقت قعدته المرأة، ويمكن أن يقال: نسة الحلق والطيب إليه ﷺ مجازي باعتبار الأمر، انتهى.

قلت: لكن يبقى إذاً الاختلاف بين المرأة ورجل وبين المساجد، فلا معنى بنون التعدد. ثم أقبل على الناس بوجه الكريم (فقال: إذا كان أحدكم يصلي فلا يبصق بالحزم على النبي (قبل) بكسر القاف وفتح الموحدة أي قدّم (وجهه) راد الباجي: حال الصلاة، ثم قال: وهذا يحسن معاني! أحدها: أنه نص في هذا الحديث على أنه من البصاق قل وجهه حال الصلاة لمصلحة تلك الحال على سائر الأحوال، فحصرها بالذكر الثاني: خص بالذكر حال الصلاة لأنه حينئذ يكون مستقبل القصة في سائر الأحوال، قد تكون الفيلة عن يساره، وهي الجهة التي أمر بالبصاق إليها وأمامه، والثالث: أنه لو لم ينص حال الصلاة يجوز المكلف أن يكون النهى توجه إلى سائر الأحوال، وإن حال الصلاة لا يجوز أن يقصد فيها إلى شيء (ليبصق كيف تيسر له في قلبه وغيرها غير ذلك أن هذا من إكرام الفيلة وتزيينها، انتهى.

(١) نسخة القاهرة (١٤٩/٤/٢)، وميدل المجهود (٢٢٤/٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٨١).

قَالَ اللَّهُ تبارك وتعالى: ﴿وَلَا يَجْعَلْ يَدَكَ يَدَيْهِمَا﴾ (١)

أخرج البخاري في ٨ - كتاب الصلاة: ٣٣ - باب حدث البراق قال: في الإسحار.

وعنه في ٥ - كتاب السجدة: ومورخ الصلاة: ١٣ - باب: النهي عن المصالح في السجدة، في صلاة وغيرها، حديث ١٠٠.

قَالَ الْقُطَيْبِيُّ: (٢) الظاهر لعدم من المصالح بحالة الصلاة، لكن التعديل شاذ، السليم يقتضي أن يصح تعليقاً ولو لم يكن في صلاة، نعم هو في الصلاة أشدّ تبعاً لمقتضى حديث: «أشدّ إلماً من غيرها من حديث المنعقد» انتهى.

الظاهر أنه تبارك وتعالى قيل وحسبه إذا جعل في الصلاة معناه أن وجهه إلى القبلة مضمّن أنه بالقصد منه إلى وجهه، فصار بالتقدير كأن مقبوضه به بين يمينه، وقيل: لا على حادى ضام، أي عطفه الله، أو كونه

وقال النجاشي: (٣) يستحسن ذلك معنيين: أحدهما رواه وإسناده والثاني أن التبارك وتعالى عز اسمه أمرنا باستقبال القبلة وتعيينها، وتزويجها، رواه سبعة في كتاب الصلاة، فإن الله تعالى قيل وجهه، بمعنى أنما أمره شربه وتعظيمه في وجهه، رواه في تعليقه تحت النجدة: «تواظم الله وحافظه» انتهى.

وقال ابن عبد البر: (٤) هو كلام خرج عن التعظيم لشأن القبلة، وقد نزاع به بعض المعتزلة المذاهب بأن الله عز وجل في كل مكان، وهو حين واضح، لأن في الحديث: «أنه يبرز تحت قدمه»، ويبدى عن ما أضواء وجهه رآه عن من وعنه أنه على العرش، ودهما قولان به جاز أن يكون به ذلك، والله حافظ» (٥).

(١) الرياض الفسوية (١/٢٧٢).

(٢) المصنف (١/٣٣٨).

(٣) المستدرج (١/١٣٣).

(٤) (١/١٥٠).

٥/٥٤٤ - وحققني عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ رأى في جدار أقبلة بصفاء، أو مخاطأ، أو نخامة، فحكه.

أخرج البخاري في ٨ - كتاب الصلاة، ٣٣ - حكا أنبراق بن عبد في المسند

رواه في ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ١٢ - باب انتهى عن السابق في المسند، في الصلاة وغيرها، حديث ٥٢.

وأجاد شيخ مشايخ العلامة تسي المتكلمين مولانا محمد قاسم السانوي - نور الله مرغه - البحث في ذلك في رسالة كبرى فارسية سماها «فقه ماء وأجوب فيه عما يشكل عن بعض الشرعيين من العلماء ينهون عن عباد الأصنام ويعيدون بأنفسهم حذر الكعبة ولا فرق بين عبادة نصم وبين السجدة إلى الكعبة، فأطلق شيخنا - يرحمه الله - مضجعه وأجزاء عنا وعن سائر المسلمين - بأجوبة نظيفة دقيقة، فارجع إليه إن شئت

٥/٥٤٤ - (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه) عروة بن الزبير (عن عائشة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ رأى) أي أبصر مرة (في جدار أقبلة بصفاء أو مخاطأ) هو ما يسيل من الأنف (أو نخامة) بضم النون والسين، هكذا في الموطأ وكذا في رواية البخاري عن مالك قال الحفاظ: وإسماعيل بن طريم عن عن مالك: «أو مخاطأ» بدل «مخاطأ» وهو أشبه، واستخامه قبل: من ما يخرج من الصدر، وقيل: السحابة - يعين من الصدر، وبالصيم من الرأس، انتهى.

والرواية هكذا بـ«الوصف» وكذا عند الشيخين من رواية مالك (فحكه) أي فدهى رأى في جدار القبلة، والحدائق يمرار جرم على جرم مسكاً، وفي الحديثين: نزله المساجد من كن ما يستعد وإن كان طاهراً، ويدل على طهارته ما ورد في الروايات من زيادته ثم أحد طرف رده نه فيصق به ثم رده

رسول الله ﷺ قد أنزل عليه "اللهم قرآنه"

رسول الله ﷺ قد أنزل عليه اللحية (قرآن) بالنكير (زيادة المعنى، والمراد قوله تعالى: "وَقَدْ رَآهُ نَزْلًا يُنْزِلُ فِي السَّمَاءِ الْآيَاتِ"، وجيء بظلال اللحية على بعض اجرام المعاصي محاراً).

وقال الساجي: أضاف الرسول إلى الله على ما مضى، ولعله لم يعلم برؤيته قبل ذلك. أو لعنه عليه السلام بعد استقبال الكعبة بالوحي، ثم أنزل عليه القرآن من اللحية، قاله الزرقاني^(١).

قال الحافظ^(٢): واختلعت الروايات في الصلاة التي تحولت القعدة بعدها، وقد في التمسيد، فظاهر حديث البراء أنها الأشهر، وذكر محمد بن سعد في "المصنفات" قال: إنه صلى يومئذ من الظهر في مسجده والمسنونى، ثم أمر أن يفرجه إلى المسجد الحرام، فاستدبر إليه ودان معه المسمون، ويقول: زار النبي ﷺ فأم مشاء بن البراء بن معرور في بني سعدة، فتمت له فعدماً، وحدث العنبر، فقصي رسول الله ﷺ بأصحابه رشتين، ثم أمر فامد ز إلى الكعبة، واستقبل المعزاة، فقصي مسجد الفليس.

قال ابن سعد، قال الواقدي: هذا أثبت عندنا، وأخرج ابن أبي شيراز عنه صحيح عن عمارة بن روبعة بلفظ: حدثني عدلاني الأعنوي، وأبزار عن حديث أسد بلفظ: وهو يصلي الظهر، وفيه ضعف، انتهى.

وقال الحافظ^(٣): أيضاً: التحقيل أن أول صلاة صلاها في بني مسعدة لما مات مشاء بن البراء بن معرور الأعنوي، وأول صلاة صلاها بالمسجد النبوي العنبر، انتهى.

(١) المخرج لروافقي (٢٩٥/١).

(٢) نظراً إلى الجمع بيني (٢٠٠٣/٤).

(٣) فتح الباري (٩٧/١).

تاریخ: ۱۳۸۵/۰۵/۰۵
محل: تهران، خیابان ولیعصر، پلاک ۱۲۳

حويي الادم من مكان الى مؤخر المسجد، وحوا كنه يستاعى عملاً كثيراً،
والقدس انه رفع على تحريم العبد الكثير، أو اعظم للمصاحفة كصلاة، خوف،
بعد ما يقال: إنه يستعمل إن لم نزل لأقدم.

وفي الحديث: أن حكم الناس لا يثبت في حق المصطفى حتى يبلغه لأن
أهل بيت، ثم يزعمون أنه مع أنه من الأسبقين يقع قبل الإسلام وفي
الحديث مع المصطفى بحبر لواءه، فضل كذا جده اذ كان، والأربعة من
الخبر كان معتمداً بمراتب، أفاد المصنف عنده، وفي الخطأ، من قبل
ذلك، فقد ورد أنه كان يدعى ويظهر إلى المصنف.

قال القاضي^(١)، فظهر الحديث أن ما رواه أنهم سألوا عن ما تقدم من
صلاتهم، ولو شرب أحد صلواته إلى غير الله، وهو يظن، إلى الفقه مع تبيين
له، فإن ما يحوي أخباراً راجع إلى الفقه، وإن كان محمولاً على
الاعتقاد، كثير استأنف الصلاة^(٢)، ولعل في ذلك من أكل النساء أنهم الفتح
المعلاة إلى ما فزع بهم من الفيلة، فلما طوا المصنف في نفس العبادة لم يجد
أقرب ما تقدم منها على المصنف، سي.

نكت: ولا يحصل من ثلث هذه الحديث، وانصح حديثه بكل حال، قال
الإمام محمد في أمره^(٣) بعد حديث الساب، قال محمد: وبعد، فأما فيمن
أخذ الفقه حتى نسي إقامته، ثم علم أنه يصلي إلى غير الفقه
فليحرف إلى الله، فيصلي ما بقي، ويعتد بما مضى، وهو قول ابن حنيفة
- رحمه الله -، فيقول: والله قال أحمد

(١) المحقق: ١٠١/٢٢٦.

(٢) نسخة قول مالك وأصحابه أنه بعد صلاة في الوقت، وإن خرج الوقت فلا إعادة عليه،
وروي لإمامه في إرضاء استدراكه المكور، وثالث نسخة من ذلك حديثه،
الاستدراك: ١٠١/٢٢٦.

(٣) الظاهر: المعين للمصنف: (١٤/١٤).

..... دخرو بيت المقدس

قال الحافظ^(١) والجميع بينهما سهل، بأن من جرم سنة عشر لفق من شهري القديوم والنحويل شهراً، وأنفس [أيام] المراجعة، ومن جرم لسبعة عشر صدقاً معاً، ومن شك تردد في ذلك أن القديوم في شهر ربيع الأول بلا خلاف، والنحويل في نصف رجب على الصحيح، وبه حرم الجمهور، وقال ابن حبان: سبعة عشر شهراً وثلاثة أيام، وهو مبني على أن القديوم ثاني عشر ربيع الأول، ولاس ما جره من طريق أبي بكر بن عبيد الله ثمانية عشر شهراً وأربع بكر سبب الحفظ، وقد اضطرر، به، وخرجه بعضهم على قول، محمد بن حبيب أن النحويل كان في نصف شهر، وهو الذي ذكره الثوري في «الترغيب» وأقره مع نحوه رجع في «شرح مسلم» رواية سنة عشر شهراً لكونها مجزوماً بها عند مسلم، ومن الشذوذ أيضاً ثلاثة عشر شهراً، ورواية تسعة عشر شهراً وعشرة أشهر وشهريين وستين، وأسانيد الجميع ضعيفة، والاعتناء على القول الأول، مجملها سبع روايات، انتهى.

(نحو بيت المقدس) بأمر الله تعالى، وهو قول الحافظ وهو الإجماع له بين القبلتين وثانيهما لنبيهم كما قال أبو العالية، خلافاً لقول الحسن البصري أنه باجتهاده، ويقول الطبري: خير بين وبين الكعبة، فاختاره طمعاً في إيمان اليهود، ورؤيما رواه ابن جرير عن ابن عباس لما عاخر يثرب إلى المدينة أمره الله تعالى أن يستقبل بيت المقدس، الحديث. واختلف في صلته ببيت المقدس فقال قوم: لم يزل يستقبل الكعبة بمكة، فلما قدم المدينة استقبل بيت المقدس ثم سبغ، وقول قوم: يعني بمكة إلى بيت المقدس محضاً، وعن ابن عباس: كانت قبلته بمكة بيت المقدس لكنه كان يجعل الكعبة بينه وبينه، فإنه القسطلاني^(٢). ورجع الحافظان ابن حجر والترمذي هذا الأخير، وصقلا الأول لما فيه من تعدد المسح.

(١) فتح الباري (٩/٩٦)، و«مقدمة الثوري» (٣/٢٧٤).

(٢) «معجم الزيادة» (٢/٦٨).

قال: ما بين المشرق والمغرب قبلة إذا توجهت قبل القبلة

عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب، وروى عن يحيى بن أبي كثير عن سي قلابة عن النبي ﷺ مرسلاً.

قال البرلماني في نصب الراية^(١): الحديث رواه أبو هريرة، أخرجه الترمذي، وقال: حسن صحيح، وتكلم فيه أحمد وقواه البخاري، ورواه أيضاً ابن عمر، أخرجه النجاشي في المستدرک^(٢) وقال: صحيح على شرطهما (قال: ما بين المشرق والمغرب قبلة إذا توجهت بضم التاء، ولا بين وقد صح: بفتحها أي المتصلي أقبل) يكرر فتح أي إلى حية (البيت) أي الكعبة المشرفة.

واختلست أشعة الفقه والحديث في معنى الحديث، وشرحه على أقواله: أحدها: ما قرره به فقهاء المالكية، فقالوا: ورد الحديث لأهل المدينة خاصة والدعى: أن ما بين المشرق والمغرب قبلة إذا جعل البيت إلى وجهه، حيث يجعل المشرق إلى يمينه والمغرب إلى يساره، وهذا أحراز عن حكمه حيث يجعل المشرق إلى يمينه فيستدركون متغير الكعبة

قال العراقي: ليس عاماً في سائر البلاد، وإنما هو المنسبة إلى المدينة المشرقة وما وافق قولها. وهكذا قال البيهقي في الخلاصة وقال أحمد بن حنبل: إنما ذلك لأهل المدينة ومن كان منهم من قبله بين المشرق والمغرب رواه محمد بن مسلمة عن عائشة، وأما من كان من مكة في المشرق أو في المغرب فإن قبضتهم ما بين الجنوب والشمال ونهم من السنة في ذلك مثل ما لأهل المدينة وغيرهم، وهذا الذي قال أحمد بن خالد شريح صحيح، انتهى كلامناجي. وقال ابن عبد البر: هذا صحيح لا مدفع له، ولا خلاف بين أهل العلم فيه، انتهى.

(١) (٢٠٥:٦).

(٢) (٣٠٤:٦).

وتأنيها ما فسره به الحنابلة قال الأمازي^(١٢٧) قال الإمام أحمد بن حنبل قوله: أما بين المشرق والمغرب قبة، هذا في كل القبلات إلا مكة هذا البيت، فإنه إن رآها منها شيء وإن قل، فقد تراءت القبة انتهى. وبسطة التبركتاني في التفسير.

قال ابن خلدون في المعجم^(١٢٨) التواجد على سائر من بعد من مكة هذا وجه الكلمة دون إحصاء معين، قال أحمد بن حنبل أما بين المشرق والمغرب قبة، فإن انحرف عن القبلة قليلا لم تعد، ولكن منحرفا بوسطة، وهذا قال أبو حنيفة، وذلك الشامي في أمه قوله كقولنا ولأمر المشرق إيمان فعين موثقه تعالى: فَرِيقًا مَّا كُنْتُ تَعْلَمُ أَن يُجِبُّوكُمْ بِشَرْكِهِ^(١٢٩) ولنا خبر بخلافه: أما بين المشرق والمغرب قبة، رواه الترمذي^(١٣٠) وقال: حسن صحيح، وظاهره أن جميع ما بينهما قبلة انتهى.

قلت: وهذا أحد المعنيين صوره بهذا التبركتاني، قال: الحديث له معنيين أحدهما أن المراد بوجه القبلة في جميع الأرض، انتهى.

والثاني: ما صوره به أصحابنا الضاعف في ليس المراد من هذه الحديث أن كل ما يصدق عليه أنه بين مشرق ومغرب فهو قبلة، لأن جوب القطر الشمالي يصدق عليه ذلك وهو بالانحاف ليس بقبلة، بل المراد أن الشيء الذي بين مشرق ومغرب معين قبة، وهو المشرق والمغرب الضاعف، لأن المشرق والمغرب جوبي متباعدا عن حافة الأرض، وقد ذكر التبركتاني والمغرب

(١٢٧) الخط: المختص (١٢٨) والاسدي (١٢٩) (١٣٠)

(١٣١) (١٣٢) (١٣٣)

(١٣٤) سورة البقرة الآية ١٥١

(١٣٥) أخرجه الترمذي رقم (٢١٢٢)

(٥) باب ما جاء في مسجد النبي ﷺ

٩/٤٤٨ - حدثني بخسرو عن مائلك عن زيد بن رباح،

أنهم في شعالي متباعدين عن خط الاستواء بمقدار الميل والذي بينهما هو سمت مكة، انتهى.

ورابعها: أحد الأثر الذي فسر بها صاحب «المجمع»: أن المراد به المسافر في البحر عليه قبلته، انتهى.

قلت: فالظاهر على هذا معنى قوله: «إذا توجه» أي إذا تحرك وقصد توجه البيت.

وخامسها: أنه محمول على انشراح في السفر، ومعنى قوله: «إذا توجه قبل» ثبت يعني في انشراح، وهذا على رأي من اشترط فيها تحريم إلى القبلة قلت: وليس في حديث الترمذي لفظ: «إذا توجه» إلى بيت بحيث يمكن معاني آخر مثل فئة المريض والخائف والمتطوع عن الرحلة عند من لا بشرط التوجه في التحريم وغير ذلك، هذا وقد علم مما سبق اختلاف الأئمة في المسألة.

وحاصله كما في «روح المعاني»: أن صرف التوجه في مكان يكون مسامحةً وسداداً للكعبة هو مدح أبي حنيفة وأحمد وهو قول أكثر الخراسانيين من الشافعية، ووجهه الغزالي في «الإحياء»، وقال العراقيون وتفقوا منهم يجب إصانة المعين، وقال الإمام مالك: «إن لكعبة قبلة أهل المسجد والمسجد قبلة مكة وهي قبلة الحرم وهو قبلة الدنيا، وفي حديث ابن عباس مرفوعاً ما يدل عليه، وهذا الخلاف في غير من يكون شاهداً، أما هو فيجب عليه إصانة المعين بالإجماع، انتهى. ولرب من ذلك ما قاله ابن قدامة في «المغني»^(١).

(٥) (ما جاء في فضل الصلاة في مسجد النبي ﷺ) بالمدينة المنورة

٩/٤٤٨ - (مالك عن زيد بن رباح) يفتح الرء وتخفيف الموحدة وجاء

(١) انظر «المغني» ١/٢١٠-٢١١.

«شهر بن مالك بن أبي عبد الله» عن أبي عبد الله عليه السلام أنَّهُ قال: «...»
 «...»
 «...»

سلسلة، السندى النسخ المستوفي سنة ١٣١٠هـ، قاله الزرقاني^(١). وفي
 «الخلاصة»^(٢): «قال سنة إحدى وأربعين ومائة، وذكرهما النجاشي، ورواه سنة
 ١٣٥هـ وقال: روى عنه مالك مفروفاً بحيد الله بن أبي عبد الله الأخر في أكثر
 المواضع، من رواية البخاري والترمذي في «المعجم» وأبي داود والشمس في
 «عبر كتابي السن».

«وعبد الله» بصح تعين المعاملة معصراً، قال النجاشي: قال معصم: «عبد الله
 والصحيح الأول (بن أبي عبد الله) سلمان الأغر الأنبي بفتح، السدي، نقله من رواية
 البخاري والترمذي وابن ماجه في «المصحح» والشمس في غير «السن».

«عن أبي عبد الله أس» في بعض النسخ الهندية لفظ النكبة، بل فيها عن
 عبد الله الأغر هو بصحيف من الناسخ، ليس في الرواة أحد اسمه عبد الله
 الأغر، بل أبو عبد الله سلمان بن عتيق السدي المهملة وسكون اللام (الأغر) بمنع
 الهزة والغير المعجمة وشذ الراء المهملة، السدي التثني مولى جعية، أصله
 من أصحاب ثقة كان فاضلاً من أهل المدينة قليل الحديث من رواية أمة.

«عن أبي هريرة» قال أبو عسرة: لم يختلف على مالك في إسناده في
 «موطأ»، ورواه محمد بن مسلمة المخزومي عن مالك عن ابن شهاب عن
 أس، وهو غلط فاحش وإسناده مطلوب، ولا يحج فيه عن مالك إلا حديث
 «الموطأ»، وقد ذكرني عن أبي هريرة عن طريق متواترة كتبها صحاح ثمانية. كذا
 في «العسبي»^(٣)، وإذا وروى عن أبي هريرة غير الأغر سميد وأبو صالح
 وأبو قازم وأبو سلمة وعطاء.

(١) (١/١).

(٢) (١٢٨).

(٣) «صلة القدر» (١/٧/٢٥٥).

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا»

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ) وفي الباب عن علي وميمونة وأبي سعيد وجبير بن مطعم وعبد الله بن الزبير وابن عمر وأبي ذر والأرقم بن الأرقم وأنس، واختلف فيه عليه. وأيضاً عن جابر وسعد بن أبي وقاص وأبي الدرداء وعائشة، ذكر تخرج هذه الروايات العيني تركها للاختصار.

(صَلَاةٌ) التذكير للوحدة أي صلاة واحدة (في مسجدي هذا) بالإشارة يدل على أن تصنيف الصلاة في مسجد المدينة يختص بمسجده ﷺ الذي كان في زمانه دون ما أُضيف فيه بعد، تليقاً للإشارة، وبه صرح النووي، فخص التصنيف بذلك بخلاف المسجد الحرام، فإنه لا يختص بما كان لأن الكل يعمه اسم المسجد الحرام.

قال العيني: إذا اجمع الاسم والإشارة هل تغلب الإشارة أو الاسم؟ فيه خلاف. فمال النووي إلى تغليب الإشارة، فعلى هذا إذا اقتدى يزيد فإذا هو عمرو يصح افتدائه، وجرم من الرقعة بعدم الصحة، ومذهبنا كما يظهر من قولهم: إذا اقتدى بفلان فإذا هو غيره لا يجوز به إذا الاسم يغلب الإشارة، انتهى. قلت: تقدم البحث في ذلك في الجزء الأول في الجمعة والمرجع عندنا تضعيف الآخر في المزيد.

قال القاري^(١): قال النووي: المضاعفة تختص بالأول، وواقف البكي وغيره، واعتصره ابن تيمية وأطال البحث، وانسحب الطبري وأورداً آثاراً استدلالاً بها، وبأنه سُلِّم في مسجد مكة أن المضاعفة لا تختص بما كان إذ فاك، وبأن الإشارة في الحديث إنما هي لإخراج غيره من المساجد المنسوبة إليه ﷺ، وبأن الإمام مالك - رضي الله عنه - لما سئل عن ذلك أجاب بعدم الخصوصية، وقال: لأنه أخصر ﷺ بما يكون بعده، ورؤيت له الأرض، فعلم بما يحدث

(١) امرأة المفتاح (1/187).

الرسول ﷺ أفضل من الصلاة في الكعبة بألف درجة. وأفضل من الصلاة في سائر المساجد بألف صلاة. وقد بذلك جماعة من المالكيين، ورواه بعضهم عن الإمام مالك، قال الشافعي روى أشيب عن مالك: أن الصلاة في مسجده ﷺ أفضل من ألف صلاة في المسجد الحرام. وهذا قول ابن نافع انتهى.

وقال عامة من المذنبين والأئمة بين الصلاة في المسجد الحرام أفضل من الصلاة فيه. فظاهر الأحاديث، كذا في «الغني»^(١) من الحفاظ^(٢) دليل كونه فاصلاً ما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان عن عطاء عن ابن أبي ربيعة: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام. وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا»

قال ابن عبد البر، احتلف على ابن أبي ربيعة في دفعه ودفعه، ومن رفعه أحفظ وأثبت، ومثله لا يقال بالرواية. وفي ابن حبان عن جابر مرفوعاً: صلاة في مسجدي أفضل من ألف صلاة فيما سواه. وصلاة في المسجد الحرام خير من مائة ألف صلاة فيما سواه. وقال إسناد ثقافت، لكنه من رواية عطاء، قال ابن عبد البر: جازم أن يكون بعطاء فيه عتساف، وعلى ذلك يحصله أصل الخبر بالاحتياط، لأن عطاء واسع الرواية معروف بالرواية عن جابر وابن أبي ربيعة.

ويصفه الشافعي التكرام على توثيقه وصحته، والمسار والطبري عن أبي الذؤاء رفعه. «الصلاة في المسجد الحرام مائة ألف صلاة. والصلاة في مسجدي بألف صلاة. والصلاة في بيت المقدس بحسب ما في الصلاة». قال ابن أبي ربيعة: إسناده حسن، فوضع بذلك أن التعداد بلا منقبة تفضيل المسجد الحرام انتهى.

(١) الط. - عمدة القاري: (١/٧٧٧).

(٢) فتح الشافعي: (٣/٦٧).

قال القاري^(١)، ولا تنامي بين الروايات المختلفة في التضعيف لاحتمال أن حديث الأقل قبل حديث الأكثر ثم بفضل الله تعالى بالأكثر شيئاً معد شيئاً، وباحتمال أن يكون التفاوت لتفاوت الأحوال، لما جاء أن الحنفية عشرة أمثانها إلى سبعين إلى سبعمائة إلى غير نهاية، انتهى.

والثالث: أن التضعيف المذكور يرجع إلى الثواب، ولا يتعدى إلى الإجزاء، بالانقاف، كما نقله لمووي وغيره، فلو كان عليه صلاتان فصلى في أحد المسجدين صلاة لم تجزه إلا عن صلاة واحدة، ويؤهم كلام أبي بكر النقاش الصوري في تفسيره خلاف ذلك، فإنه قال فيه: حسنت الصلاة بالمسجد الحرام قبلت صلاة وحيدة بالمسجد الحرام خمس وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة، انتهى.

وحكى لفظ لاني^(٢) عن ابن أبي عمير صاحب الآثار ما يضيئ عنه نطاق الحساب فضعف صلاة واحدة حتى بلغ عمر روح عليه السلام بنحو الضعف، قال القاري: وما اشتهر عن السنة العوام أن من صلى داخل الكعبة أربع ركعات تكون قضاء لدمر باطل لا أصل له، انتهى.

والرابع: أن التضعيف المذكور مع قطع النظر عن التضعيف بالجماعة فإنها تزيد سبعمائة وعشرين درجة، كما تقدم في أبواب الجماعة من هل يحتمع التضييق أم لا؟ محل بحث، قاله الحافظ.

والخامس: أن ذلك مخصوص بالفرائض أو يعم النفل أيضاً وإلى الأول ذهب الطحاوي وغيره لقوله ﷺ: «أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة»، وإلى الثاني ذهب مطرف المالكي، وقال النووي: مذهبنا يعم الفرض والنفل.

(١) مرآة المفاتيح (٢/ ١٨٨).

(٢) الإرشاد الساري (٢/ ٢٧٣).

جميعاً، فإنه الحافظان ابن حجر والعيني^(١١)، قال القاري: قال ابن حجر: المصاعفة لا تختص بالعرض بل تعم الحيز أيضاً خلافاً لبعض المحققين والمأانكة وإن كان دون العرض لزيادته عنه سبعين درجة، ولا تنافي عموم التضعية للمغل كونه في البيت أفضل حتى في الكعبة للغير الصحيح: لأفضل صلاة المرء في بيته لا المكتوبة، وذلك لأن فضيلة الأساع مبرور على المصاعفة، انتهى.

والسادس: أن التضعية يختص بنفس المسحة الحرام أو بعم جميع مكة من المنازل والشباب وغير ذلك، أم بعم جميع الحرم الذي يحرم عبده، قال لعيني: فيه خلاف، والصحيح عند الشافعية أنه بعم جميع مكة، وصحيح لنوري أنه جميع الحرم، انتهى.

قال القاري^(١٢): اختلفوا في محل هذه المصاعفة على أربعة أقوال: الأول الحرم، والثاني: مسجد الجماعة وهو ظاهر كلام أصحابنا واحتاده بعض الشافعية، والثالث: أنه مكة، والرابع: أنه الكعبة وهو أبعدنا، أما وإذا السبوطي في القوت عن الزركشي ثلاثة أقوال آخر، الخامس: الكعبة وما في الحرم من الكعبة، والسادس: الكعبة والمسجد حولها، والسابع: الحرم كله وعرفة، انتهى.

والسابع: تفصيل هاتين البنيتين فيما بينهما، قال القسطلاني^(١٣): استنبط منه تفصيل مكة المكرمة على المدينة المنورة، لأن الأمانة تشرف بفضل العبادة فيها على غيرها مما تكون العبادة فيه مرجحة، وهو قول الجمهور.

وحكمي عن مالك وابن وهب ومطرف وابن حبيب من أصحابه، لكن

(١١) انظر: عمدة القاري، (٤/ ٤٧٠).

(١٢) عمدة القاري، (٦/ ١٨٨).

(١٣) في شرح القاري، (٢/ ٢٧٦).

۱۰۹۹ وحشتی غفر مالک، غفر حاجب، بنو عبدالمطلب،

المشهور عن مالك وأكثر أئمة من قبله، وقد رجع عن هذا لقبيل
أكثر المنقسمين من المستحقة، ونسب الفاضل عبدس البغدادي فيها
اللبس بغيره، فحكى الاتفاق على أنها أفضل من الأرض، بل قال ابن عقيل
والجلي إنها أفضل من العرش، انتهى فإن الفاضل في شرح السهام
ينسب ما حوى هذه الكريم فإنه أقصى حتى من بكوة بل من العرش العظيم،
انتهى

قال المرتضى^(١) ذهب عمر - رضي الله عنه - وغيره وأكثر أهل السنية وهو المصنفون من مالك وأكثر أصحابه إلى تفصيل السدينة، ومال إليه كثير من المتأخرين أحرمهم السيرحي، فذكر المختار أن لمذهبه فصل. ودعت الحمير إلى بعلباز مكة. وحكي عن مالك، وروحه أن عبد الله بن عتبة في طائفة من الثمانمائة. ولأدلة كثيرة من الجامع حتى قال ابن أبي حمزة بن داود وغيره بالوقف. وسواء الخلاف ما عندنا فغناه انتهى

قال العيني^(١)، «من قال بفصل مكة احتج به روي أنه عليه السلام قال: إنك تعلم الأرض وأحب أرض قد إلى الله ولا شيء أخرجت منك ما خرجت» إلهي آخر ما فإنه، وبهذا ذكر مشهور الجمهور^(٢)، وذكر الاختلاف في أن الأرض أرض أم السماء، وأيضاً المصاعفة تمتص ما اتصل به أو نعم سائر العبادات، وأيضاً هل تصاعف الميقات أيضاً كالجسرات أم لا؟ تركناها للاختصار فيها عشرة أبواب، يتعلق بحدود الباب.

١٢٩/١٠ - إمامك، عن خبيب: بضم الخاء، المعجمة والمرحلتين مصغراً
(ابن عبد الرحمن) بن خبيب، بن ياف الأعمش بن أبي إعراب النخعي، ثقة فليل

(١) $\frac{1}{2} \sqrt{2}$ و $\frac{1}{2} \sqrt{2}$

(٢) عهد الفري، ١٥٦٩/٦٠.

٩٣: «مروءة العفانم» (٤/ ١٥٨).

عَنْ حَفْصِ بْنِ غَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَوْ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ يَتَيْي وَمَنْبَرِي،

الحديث من رواية الستة مات سنة ١٣٢ هـ (عن حفص بن غاصم) من عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - العمري المدني ثقة من رواية الستة (عن أبي هريرة أو عن أبي سعيد الخدري) قال ابن عبد البر^(١): هكذا رواه «الموطأ» على الشك، إلا معن بن عيسى وروح بن عبادة فإنهما قالاه: عن أبي هريرة وأبي سعيد على الجمع لا الشك، ورواه عبد الرحمن بن مهدي عن مالك فقال: عن أبي هريرة وحده ولم يذكر أبا سعيد، وكذا رواه حفص بن غاصم عن أبي هريرة، كذا في «التنوير»^(٢).

(أن رسول الله ﷺ قال: ما بين بيتي) هكذا في النسخ الهندية والنسوخ، وفي بعض النسخ: قري، وهو المراد بالبيت، لما روى الطبراني عن ابن عمر - رضي الله عنهما - والهيّاز عن محمد بن أبي وقاص يلفظ: «ما بين قبري ومنبري»، وقيل: المراد بيت سكناه وهما متقاربان، لأن قبره في بيته، قال القرطبي: الرواية الصحيحة بيني، ويرى: قري كأنه بالمعنى لأنه عليه الصلاة والسلام دفن في بيته.

قال الحافظ^(٣): والمراد أحد بيوته لا كلها وهو بيت عائشة الذي صار فيه قبره، ولطبراني في «الأوسط»: ما بين المنبر وبيت عائشة (ومنبري)، قيل: إن المراد منه المحراب، فإنه بينهما حقيقة، والجمهور على أن المراد المقبرة كلها، ثم قيل: إنه فرع ما بين يته ومنبره ثلاث وخمسون ذراعاً، وقيل أربع وخمسون وسدس، وقيل: خمسون إلا ثلثي ذراع وهو الآن كذلك فكأنه نفس لما أدخل من الحجرة في الجدار.

(١) انظر: الاستذكار (٧/ ٢٣٣)

(٢) (٢/ ٢٠٢)

(٣) فتح الباري (٤/ ١٠٠).

(٦١) باب ما جاء في خروج النساء إلى المساجد.

١٥١٠ هـ - ١٤٥٩ م . حدثني علي بن الحسن عن أبيه عن حماد بن عمار عن

أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا

١٥١٠ هـ - ١٤٥٩ م . وحدثني علي بن الحسن عن أبيه عن حماد بن عمار عن

قوله: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا فساد»
والمراد بالخروج من المسجد، وبما جاء في الحديث، وكذا ما جاء في الحديث من أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال:

(٦٢) باب ما جاء في خروج النساء إلى المساجد.

بالصحيح، وفي نسخة: «النساء» لا فرق بين رافة وغير

١٥١٠ هـ - ١٤٥٩ م . قال: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا فساد»
قوله: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا فساد»
قوله: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا فساد»
قوله: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا فساد»
قوله: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا فساد»
قوله: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا فساد»
قوله: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا فساد»
قوله: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا فساد»

المساجد، فإنما هي خاصة بالنساء، ولا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا فساد
وقوله: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا فساد»
قوله: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا فساد»
قوله: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا فساد»
قوله: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا فساد»
قوله: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا فساد»
قوله: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا فساد»
قوله: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا فساد»

١٥١٠ هـ - ١٤٥٩ م . قال: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا فساد»

ابن مسعود، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا شهدت أحدكم صلاة العشاء، فلا يمسك خطمه».

هذا مرسل، ولا يملكه عن رسول الله ﷺ.

المسلم، ج ٤ - كتاب الصلاة، ٣٠ - باب خروج النساء، ابن مسعود،

حديث ١٢٢

١٤٣٣/١٤٣ - وحديثي عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عائكة بنت زيد بن عديس بن بشير، امرأة عمر بن الخطاب،

بضم السويدة ومكون السنين الخمسة (ابن سعيد) بكسر الهمزة، بفتح صليم (الحماني) من طريق عن ابن وهب عن مخيرة بن بكير عن أبيه عن مسير بن سعد عن يونس التميمي امرأة عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - وسط طرفه - «سوطي» أي «شعره» (أن رسول الله ﷺ قال: «إذا شهدت أي أدات (إحدكم) أن تشهد (صلاة) لعمامة) كذلك غيرهم من الصلاة (فلا تضن) بنون التوكيد الضميمة زني رواية بلا نون (طيبا) نعم فيه من تحريك داعية الشهوة فيلحق به ما في معناه كتحلي بغير أمره وحسن ملوس وزيه ونحوه ورد فيخرجن ثلاث.

١٤٣٣/١٤ - (مالك)، عن يحيى بن سعيد (الأنصاري) (عن عائكة) بكسر

الضمة الفوقية ونالكوف (بنت زيد بن عمرو) بنح (ابن نفيل) صم ابنون وفتح العاء ومكون التحيته أخوه لام. - تعدية الضحية من المهاجرين الأولين (أخت) بنت بن سعيد أحد «النساء» (المرأة عمر بن الخطاب) ابن عمها كانت قبله تحت عبد الله بن الصديق - رضي الله عنه - وكانت حياء جميلة فارز بها حسن سمعته عن المغازي. فاعره أود بطلاقها، فامنع، ثم عزم على حبس طلقها، فتعنتها بعدة وبيت، أيها قد أن له فالتعنت، ثم لما مات تزوجها زيد من

(١) نسخة النجاشية (٢٠١٢)، ومشهد (٢١٨/٢١٨)

(٢) غير المرجع، فليس (١١/٢)، والاستنكار (١٧١ - ٢٥٠)

أَنَّهَا كَانَتْ تَسْتَأْذِنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَيَسْتَكْتِفُ، فَتَقُولُ:
«إِنِّي لَأُخْرَجُنَّ، إِلَّا أَنْ تَسْتَعْنِي» مِمَّا يَسْتَعْنِيهَا.

الخطاب: أخو عمر - رضي الله عنه - علي بن أبي طالب، فاستشهد، فزوجها عمر - رضي الله عنه - فاستشهد، ثم تزوجها الزبير، فاستشهد. يقال: خطبها علي، فعالت: أي لأخس بالله عن الفل.

(أَنَّهَا كَانَتْ تَسْتَأْذِنُ) زوجها (عمر بن الخطاب) في الخروج (إلى المسجد) فيسكت (أي - رضي الله عنه - كان يكره خروجها بغير إذن يمنع المحدثين، أو للشرع، فإنه ذكر الحفاظ في الإجابة أن عمر - رضي الله عنه - لما خطبها شتمت عليه أن لا يعصمها ولا يسمعها من الحق، ولا من الصلاة في المسجد النبوي، ثم شرطت ذلك على الزبير فتحتل عابها بأن ضمن لها أن يخرجت لصلاة العشاء فلما مرث به فودع على عجزها فلما رجعت قالت: إنا لله سيد الناس فلم تخرج بعد، انتهى.

(فَقُولُ: «إِنِّي لَأُخْرَجُنَّ» - لتو القصة بالإذن تمنعها) من الخروج ولعنها - رضي الله عنها - رعبت بعدم الخروج لكن يريد أن يكون لها أمر مية الخروج.

قلت: وقولها بالخلف لعنه مرتبة على الإكثار عليها فقد أخرج أبيه في يوم من يوم كانت امرأة عمر تشهد صلاة الصبح والعشاء في الجماعة فقبل لها - لم يخرجين وقد علمنا أن عمر - رضي الله عنه - يكره ذلك ويغار، قالت: فما عندك أن ينهاني - قال: يستع قول رسول الله ﷺ. «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله» رواه البخاري^(١) في «الصحيح». (فلا يمنعها) عمر - رضي الله عنه - لما تمنع.

قال الباقى^(٢). استأذنان عمر - رضي الله عنه - في الخروج دليل على

(١) أخرجه البخاري (٩٠٠).

(٢) «المعنى» (١/٣٥٦).

١٥١/١٥٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ ابْنِ أَبِي شَلَالَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً فَاتَّزَوَّجَ بِهَا امْرَأَةً أُخْرَى، فَهُوَ كَالْمُزْنِ الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِهِ الْمُسْلِمُ، كَمَا هُوَ نَسَاءٌ بَيْنَ شَرَاءٍ.

أَنَّهُ كَيْفَ تَعْلَمُ أَنَّ لَهُ الْمَنْعَ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لَاسْتِدَانَةِ وَجْهٍ، وَكَانَ تَعْرِيفُ الْمَرْأَةِ بِأَنَّهَا تَزَوَّجَتْ بِمَرْءٍ لَمْ يَكُنْ لَهَا فِي ذَلِكَ مِنْ الْأَمْرِ وَكَانَ يَكُونُ حَرَجًا جِهًا لَمَّا كَانَ طَلِقَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَرْءِ، وَيَحْتَسِبُ أَنْ يَكُونَ نَسَاءً لَهَا مَعَهَا الْأَعْلَامُ بِعَرَفِ جِهًا لَمَّا كَانَ لَا يَكُونُ لَهُ (بِهَا) حَاجَةٌ، فَبَدَلَتْ سَكَنَ عَلِمَتْ بِعَدَمِ الْمَنْعِ الْمَنْعَ لَهَا مِنَ الْخُرُوجِ، وَتَذَلُّكَ كَيْفَ عَرَفَتْ، وَاللَّهُ لَا يَخْرُجُ إِلَّا أَنْ يَخْرُجَ.

١٥١/١٥٦ - أَمَّا كَيْفَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ) عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً فَاتَّزَوَّجَ بِهَا امْرَأَةً أُخْرَى، فَهُوَ كَالْمُزْنِ الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِهِ الْمُسْلِمُ، كَمَا هُوَ نَسَاءٌ بَيْنَ شَرَاءٍ.

الْمَرْءُ الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِهَا امْرَأَةً أُخْرَى، فَهُوَ كَالْمُزْنِ الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِهِ الْمُسْلِمُ، كَمَا هُوَ نَسَاءٌ بَيْنَ شَرَاءٍ.

الْمَرْءُ الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِهَا امْرَأَةً أُخْرَى، فَهُوَ كَالْمُزْنِ الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِهِ الْمُسْلِمُ، كَمَا هُوَ نَسَاءٌ بَيْنَ شَرَاءٍ.

الْمَرْءُ الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِهَا امْرَأَةً أُخْرَى، فَهُوَ كَالْمُزْنِ الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِهِ الْمُسْلِمُ، كَمَا هُوَ نَسَاءٌ بَيْنَ شَرَاءٍ.

الْمَرْءُ الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِهَا امْرَأَةً أُخْرَى، فَهُوَ كَالْمُزْنِ الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِهِ الْمُسْلِمُ، كَمَا هُوَ نَسَاءٌ بَيْنَ شَرَاءٍ.

الْمَرْءُ الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِهَا امْرَأَةً أُخْرَى، فَهُوَ كَالْمُزْنِ الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِهِ الْمُسْلِمُ، كَمَا هُوَ نَسَاءٌ بَيْنَ شَرَاءٍ.

الْمَرْءُ الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِهَا امْرَأَةً أُخْرَى، فَهُوَ كَالْمُزْنِ الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِهِ الْمُسْلِمُ، كَمَا هُوَ نَسَاءٌ بَيْنَ شَرَاءٍ.

فَإِنَّ الرَّجُلَ الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِهَا امْرَأَةً أُخْرَى، فَهُوَ كَالْمُزْنِ الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِهِ الْمُسْلِمُ، كَمَا هُوَ نَسَاءٌ بَيْنَ شَرَاءٍ.

فَإِنَّ الرَّجُلَ الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِهَا امْرَأَةً أُخْرَى، فَهُوَ كَالْمُزْنِ الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِهِ الْمُسْلِمُ، كَمَا هُوَ نَسَاءٌ بَيْنَ شَرَاءٍ.

فَإِنَّ الرَّجُلَ الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِهَا امْرَأَةً أُخْرَى، فَهُوَ كَالْمُزْنِ الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِهِ الْمُسْلِمُ، كَمَا هُوَ نَسَاءٌ بَيْنَ شَرَاءٍ.

فَإِنَّ الرَّجُلَ الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِهَا امْرَأَةً أُخْرَى، فَهُوَ كَالْمُزْنِ الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِهِ الْمُسْلِمُ، كَمَا هُوَ نَسَاءٌ بَيْنَ شَرَاءٍ.

فَإِنَّ الرَّجُلَ الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِهَا امْرَأَةً أُخْرَى، فَهُوَ كَالْمُزْنِ الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِهِ الْمُسْلِمُ، كَمَا هُوَ نَسَاءٌ بَيْنَ شَرَاءٍ.

فَإِنَّ الرَّجُلَ الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِهَا امْرَأَةً أُخْرَى، فَهُوَ كَالْمُزْنِ الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِهِ الْمُسْلِمُ، كَمَا هُوَ نَسَاءٌ بَيْنَ شَرَاءٍ.

فَإِنَّ الرَّجُلَ الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِهَا امْرَأَةً أُخْرَى، فَهُوَ كَالْمُزْنِ الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِهِ الْمُسْلِمُ، كَمَا هُوَ نَسَاءٌ بَيْنَ شَرَاءٍ.

قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: وَقَالَ لِعَصْرَةَ: أَوْ فَتَحَ نِسَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ الْمَسَاجِدَ؟ وَالْتَمَحَ.

أَخْرَجَهُ الشَّعْرَانِيُّ فِي: ١٠ - كِتَابُ الْأَذَانِ: ١٦٣ - بَابُ النَّظَرِ الْمُنَاسِقِ قِيَامِ الْإِمَامِ الْعَالِمِ.

وَمَعْلُومٌ فِي: ٤ - كِتَابُ الصَّلَاةِ: ٢٠ - بَابُ مَرْجِعِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ، حَدِيثُ ١٤٤.

قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الزَّوَاي: (قَطَعَتْ لِعَصْرَةَ: أَوْ) بِفَتْحِ الْهَمْزِ وَأَوَّاءِ (اِشْتَع) نِسَاءَ الْمَجْهُولِ نِسَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ الْمَسْجِدَ) وَفِي الشَّيْخِ الْمَصْرِيِّ وَرَوِيهِ الزَّوْرَقَانِي بِالْجَمْعِ (قَالَتْ: نَعَمْ) مِمَّنْ مِنْهَا بَعْدُ (لِإِبَاحَةِ).

قَالَ الْحَافِظُ^(١): يَحْتَمِلُ أَنْ عَصْرَةَ تَلَقَّتْ ذَلِكَ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - وَحَتَمَلُ عَنْ غَيْرِهَا. وَقَدْ ثَبِتَ ذَلِكَ مِنْ عِدَّةٍ عُرْوَةٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْ نِسَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ يَتَخَفُونَ أَرْجُلًا مِنْ عَطَبٍ يَتَشَوَّبُونَ لِنِسَوَّاتٍ فِي الْمَسَاجِدِ، فَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِنَ الْمَسَاجِدَ. أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِسَلْسِلَةٍ صَحِيحَةٍ. وَهَذَا وَإِنْ كَانَ مَوْقُوفًا بِحُكْمِهِ الرَّفْعِ، لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الرَّأْيِ، وَرَوَى أَيْضًا عَبْدُ الرَّزَّاقِ نَحْوَهُ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ.

قُلْتُ: وَمِثَالُ الْأَثْنَةِ مِنْ ذَلِكَ^(٢) مَا فِي (نَيْلِ الْمَأْرِبِ) لِلْحَنَابِلَةِ - وَيَكُونُ لِحَسَنَاءَ حُضُورِهَا مَعَ الرِّجَالِ، وَيَبَاحُ لِعَمَلِهَا حُضُورَ الْجُمُعَةِ. وَفِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ^(٣) الْمَذْكُورَةِ: (جَازَ خُرُوجُ مَتَحَانَةٍ لَا إِرْبَ بِلَرَجُلٍ فِيهَا غَالِبًا نَعِيدَ رَأْسَهَا، فَتُفَرِّضُ أَوَّلَى، وَجَازَ خُرُوجُ شِدَاةٍ لِمُصَلَّةِ الْجُمُعَةِ بِشَرَطِ عَدَمِ الطُّبِّ وَالزَّيْنَةِ، وَأَنْ لَا تَكُونَ مُحْتَبَةً الْعَيْنَةِ، وَأَنْ يُخْرَجَ فِي حُسْنِ نِيَابِلِهَا، وَأَنْ لَا تُزَاحِمَ الرِّجَالَ، وَأَنْ تَكُونَ الْفَتَرَيْنِ مُتَوَفَّةً مِنْ تَرْقُعِ الْمُسَدَّةِ وَإِلَّا حُرِّمَ).

(١) اتَّخَذَ الْفَارِسِيُّ (٢/٣٥٠).

(٢) مِثْرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْمَعْنَى مَعَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ (٢/٢٠٧ - ٢٠٨)، وَفِيهِ الْمَذْكُورُ: (٢/٣٠٠)، وَفِيهِ الْقَلِيدُ (١/٥٢٩)، وَقَالَ الزَّعْبَرِيُّ (١/٥٢٩).

(٣) (١/٣٣٥).

قال المدائني: قوله: حاز خروج، متجالة أي جوازاً مرحوحاً بمعنى أنه خلاف الأولى، وقوله: شابة أي غير فارغة في شباب والنحابة، أما الفارغة فلا خروج أصلاً، ويقول: لفلاء الجماعة أي غير الجمعة والعبد والاستسقاء لأهل مغبة لاردحام، وفي «التوسيع» للتأقية: الجماعة في الصلاة مع ولو للنساء. جماعة الرحار في المسجد أفصل منها في غيره، وجماعة النساء والنحاش في البيت أفصل منها في المسجد، بل يكره حضور الشواب دون المعاش في المسجد في جماعة الرجال.

وفي «الهداية» من فروغ العنيفة: ويكره لهن حضور الجماعات يعني الشواب منها كما فيه من خوف الفتنة، ولا بأس للمحجوز أن يخرج في الفجر والمغرب والعشاء، وهذا عند أبي حنيفة، وقال أصحابه: يخرج في الصلوات كلها؛ لأنه لا فتنة نقله الرغبة فيهن، فلا يكره، وبه إذ فوط الشيق حاصل فتقع الفتنة، غير أن الضائق انتارهم في تظهر والعصر، ولجيفة، أما في الفجر والعشاء هم نائمون، وفي المغرب بانطعام مشغولون، تنهى.

وفي البرهان: أفنى المتأخرون بدعها أي المحجوز من حضور المصنوعات كلها كالشابة ولا بعد في اختلاف الأحكام باعتبار الخلاف أحوال النساء، فأنوا يبيع المعاش مطلقاً، كما منع الشواب حجام شبرج لفساد انتهى. وهكذا في «المدار» بمحتاراه، فاست: وخص الإمام - رضي الله عنه - الخروج بالليل ثم في عدة روايات من المتأخرين بالليل لا يخفى على من أه نظر على الروايات.

وفي «مسند أبي حنيفة» بسنده عن ابن عمر: أن النبي ﷺ وخص في الخروج لصلاة العدة والعت، للنساء فقط رجلاً: إذا دخلته ذنباً، الحديث. والأصل فيه: أن النبي ﷺ أذن لهن في الخروج إلى المساجد، لكن أشار إلى التوقي من خشية الفساد صنع الخطب، والبيعة، والأمر بالخروج

إلى الله في امرئيتها، فإذا خربت استشفها الشيطان، وكان ابن عمر - رضي الله عنهما - يقوم يحضئ النساء يوم الجمعة يخرجهن من المسجد وقال أبو عمرو الشيباني: سمعت ابن مسعود حلف، قبائح في اليمين، ما صمت امرأة صلاة أحب إلى الله تعالى من صلاتها في بيتها إلا في حجة أو عمرة إلا امرأة فذل بنيت من البعثة. وكان إبراهيم يبيع نساء الجمعة، وسئل الحسن البصري عن امرأة حلفت إن خرج زوجها من المسجد أن تصلي في كل مسجد يجمع به الصلاة بالبصرة ركعتين؟ فقال الحسن: تصلي في مسجد فرسها لأنها لا تطبق ذلك، لو أدركها عمر - رضي الله عنه - لأرح رأسها، انتهى.

وفي كشف العمدة: كان يخطب برخص النساء فترك حضور المساجد، ويقول: صلاتهن في بيوتهن خير لهن، وإذا خرجن فليخرجن متلفعات. وكان يقول: أيما امرأة أصابت بمحرراً فلا تشهد معنا الصلاة وكان يقول: اتقنوا للنساء بالليل إلى المساجد، فكن لا يحضرن المسجد إلا في صلاة العشاء والصبح، إلى أن توفي رسول الله ﷺ، وكانت عائشة - رضي الله عنها - تقول: لو رأى ﷺ ما رأينا لسمعهن من المساجد، وكانت عمرة تروي ذلك عن عائشة، ثم تقول: وبلغني أن رسول الله ﷺ سمعن، انتهى.

١٥ - كتاب القرآن

(١) باب الأمر بالوضوء لعن من القرآن

(١) الأمر بالوضوء لعن من القرآن

ي أراد أن يسه.

قال ابن فدية في المعنى: لا يمس المصحف إلا طاهر يعني طاهراً من الحدثين جميعاً، روي هذا عن ابن عمر - رضي الله عنهما - والحسن، وطاوس، وعطاء، والشعبي، والفاطم بن محمد، وهو قول مالك والشافعي، وأصحاب الرأي، ولا مسلم مخالفاً لهم إلا داود، فإنه أباح منه، واحتج بأد النبي ﷺ كتب في كتابه أية إلى قيصر، وأباح الحكم وحماد منه بظاهر الكف، لأن آية الأمر باطن اليد، فنصروا، انتهى إليه دون غيره، ولنا قوله تعالى: ﴿لَا يَتَسَوَّوْا إِلَّا الظَّاهِرُونَ﴾ (١). وفي كتابه ﷺ لحمرو بن حزم: أن لا يمس القرآن إلا طاهر، وهو كتاب مشهور، يواه أبو عبد نبي، ففصل القرآن، ورواه الأثرم. أما الآية التي كتب بها النبي ﷺ فإنه فسد بها المراسلة، والآية في الرسالة أو كتاب فعه أو نحوه لا تميم منه، ولا يصير الكتاب بها مصحفاً ولا تثبت له حرمة، وإذا ثبت هذا فلا يجوز منه شيء من جسده لأنه من جسده فأشبهه به، وقولهم: إن العسر إنما يختص باطن اليد ليس بصحيح، فإن كل شيء دائم شيئاً فقد منه، انتهى.

وقال ابن حزم: قراءة القرآن والسجود فيه، ومس المصحف، وذكر الله تعالى جائز، كل ذلك بوضوء، وبلا وضوء وللمجنب والحائض، وهو قول

(١) (٢١٢/١).

(٢) سورة الواقعة: الآية ٧٩.

أَنَّ فِي التَّكْوِينِ الْفَنِّي ثَلَاثَةٌ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَصْمَرِ بْنِ حَازِمٍ أَنَّ لَا يَزَالُ الْقُرْآنُ إِلَّا مُبَاهً.

بُكَت، فِيهِ تَعْرِيفٌ لِلْقُرْآنِ وَتَعْلِيلٌ لِمَا رَوَيْتَ بِهِ مَعَ عَصْمَرِ بْنِ حَازِمٍ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ لَا يَزَالُ الْقُرْآنُ إِلَّا مُبَاهً.

وَبَيَّضَ التَّكْلَامَ عَلَى طَرِيقِ الْحَدِيثِ الْإِسْلَامِيِّ فِي مَبْنَى التَّوَالُفِ، وَقَالَ حَدِيثُ الْبَابِ بِمَوْضِعِهِ لَا يَزَالُ الْقُرْآنُ إِلَّا مُبَاهً، وَبَيَّضَ مَعْنَى حَدِيثِ عَصْمَرِ بْنِ حَازِمٍ، وَبَيَّضَ حَدِيثَ ابْنِ عَصْمَرٍ بِمَوْضِعِهِ حَكِيمٌ بِحَازِمٍ، وَمَعَ حَدِيثِ عَتَقَانَ بِمَوْضِعِهِ الْعَصْمَرِ، وَمَعَ حَدِيثِ بَوَّالٍ بِمَوْضِعِهِ طَرِيقُهُمْ، فَقَدْ صَنَعَ الْعَلَامَةُ تَعْيِيضَ الْإِسْمِ عَنْ ابْنِ حَازِمٍ بِمَوْضِعِهِ، وَتَعْيِيضَ مَا قَالَ ابْنُ عَصْمَرٍ أَنَّهُ تَقَرَّرَ التَّكْوِينُ الْفَنِّي لِمَا رَوَيْتُ، وَقَالَ عَصْمَرُ بْنُ حَازِمٍ، لَا أَعْلَمُ تَقَرُّرًا أَصَحَّ مِنْ هَذَا التَّكْوِينِ، فَقَدْ أَصْحَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَالدَّاعِينَ بِرَجْعِهِ إِلَيْهِ، وَدَعَاؤُهُمْ بِأَيْهِ، وَقَالَ الْحَدِيثُ، فَدَعَا عَصْمَرُ بْنُ حَازِمٍ إِلَى التَّكْوِينِ الْفَنِّي، كَذَا فِي التَّكْوِينِ، (أَنَّ فِي التَّكْوِينِ الْفَنِّي كَمَا رَوَيْتُ بِهِ) (١).

فَالْإِسْمُ الْفَنِّيُّ "عَصْمَرُ" أَصْلُهُ فِي كِتَابَةِ الْعِلْمِ وَتَحْقِيقِهِ فِي الْكُتُبِ، وَبَيَّضَ حُجَّةَ التَّوَالُفِ عَلَى وَجْهِ تَعْيِيضِهِ، لِأَنَّهُ دَعَا إِلَيْهِ بِمَوْضِعِهِ، فَتَعْيِيضَ الْإِسْمِ عَنْ ابْنِ حَازِمٍ بِمَوْضِعِهِ، تَوَالُفُ الْعَصْمَرِ، وَتَعْيِيضَ مَا قَالَ ابْنُ عَصْمَرٍ أَنَّهُ تَقَرَّرَ التَّكْوِينُ الْفَنِّي لِمَا رَوَيْتُ، وَقَالَ عَصْمَرُ بْنُ حَازِمٍ، لَا أَعْلَمُ تَقَرُّرًا أَصَحَّ مِنْ هَذَا التَّكْوِينِ، فَقَدْ أَصْحَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَالدَّاعِينَ بِرَجْعِهِ إِلَيْهِ، وَدَعَاؤُهُمْ بِأَيْهِ، وَقَالَ الْحَدِيثُ، فَدَعَا عَصْمَرُ بْنُ حَازِمٍ إِلَى التَّكْوِينِ الْفَنِّي، كَذَا فِي التَّكْوِينِ، (أَنَّ فِي التَّكْوِينِ الْفَنِّي كَمَا رَوَيْتُ بِهِ) (١).

فَالْإِسْمُ الْفَنِّيُّ "عَصْمَرُ" أَصْلُهُ فِي كِتَابَةِ الْعِلْمِ وَتَحْقِيقِهِ فِي الْكُتُبِ، وَبَيَّضَ حُجَّةَ التَّوَالُفِ عَلَى وَجْهِ تَعْيِيضِهِ، لِأَنَّهُ دَعَا إِلَيْهِ بِمَوْضِعِهِ، فَتَعْيِيضَ الْإِسْمِ عَنْ ابْنِ حَازِمٍ بِمَوْضِعِهِ، تَوَالُفُ الْعَصْمَرِ، وَتَعْيِيضَ مَا قَالَ ابْنُ عَصْمَرٍ أَنَّهُ تَقَرَّرَ التَّكْوِينُ الْفَنِّي لِمَا رَوَيْتُ، وَقَالَ عَصْمَرُ بْنُ حَازِمٍ، لَا أَعْلَمُ تَقَرُّرًا أَصَحَّ مِنْ هَذَا التَّكْوِينِ، فَقَدْ أَصْحَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَالدَّاعِينَ بِرَجْعِهِ إِلَيْهِ، وَدَعَاؤُهُمْ بِأَيْهِ، وَقَالَ الْحَدِيثُ، فَدَعَا عَصْمَرُ بْنُ حَازِمٍ إِلَى التَّكْوِينِ الْفَنِّي، كَذَا فِي التَّكْوِينِ، (أَنَّ فِي التَّكْوِينِ الْفَنِّي كَمَا رَوَيْتُ بِهِ) (١).

فإن عائلته ولا ربه، في أحد المصحفين، بعلافته، ولا على
وسادته، إلا بغير ظاهر.....

من محمد النبي إلى شرحه بن عبد كلال والحارث بن عبد كلال ونسبهم بن
عبد كلال، قبل تو، رعي، وصافره، وهذا، أما بعد، فذكر الحديث بكونه،
انتهى. هكذا في شرح المواهب، ولم يذكر الحديث، نعم ذكره الحافظ في
«المستدرک» مفصلاً، وفي «صحيح الأعمش» بعد المسحفة: هذا بيان من
برسونه، **فَكَايَلُهَا إِلَيْهِمْ فَهُمْ أَرَبٌ لِّطَوَائِفٍ**، عهد من محمد النبي رسول الله
نعمرو بن حرم، حين بعثه إلى بعض أمراء بقوى الله في أموره كله، فإن الله مع
الذين آمنوا والذين هم محسنون، وأمره أن يأخذ بالحق كما أمره الله، وأد
بشتر الناس بالخبر، وبشرهم به ويعلم الناس الغرابة ويعفهم فيه، وينهين
الناس، ولا يسئل العرفاء إنسان إلا وهو طاهر، وبشر الناس بالذي لهم والذي
عليهم وبيان للناس في الحق، وتصدق عليهم في العظم، فإن الله كرم الخلق وهو
عنه، **فَذَلِكُمْ إِجَابَا لِّقَوْلِكُمْ عَلَى التَّحْلِيلَةِ**، وبشر الناس بالجنة ويعصمها، وبشر
الناس النار وعصمها، وفي آخر ما فإنه

قال الحافظ: أخرجه أبو داود، وأبو داود، وابن حبان، والدارمي، وغير
واحد، قلت: وأبو داود في «المواسم»، والبيهقي، وفيه أمور كثيرة من الركعة
والعربات وغير ذلك.

(فاد بحبي) (أبو داود) (قال) (إمام مالك) ولا يحمل المصحف أحد
بعلافته) بكرر التبع المهمة، مماثلة التي يحمل بها، وفي «المجمع»: حم
ربطه به كسبه، (ولا على وسادته إلا وهو ظاهر) قال أنسائي: «وبه قال
الثقافي، وهذا أمر حنيئة: لا بأس أن يعمل بعلافته ويحمله على وسادته،
انتهى».

بأنه حينئذ يفتن الحسن في حبسه - لم يحركه ذلك - لأن الحزن في
 دين الله سبحانه في الدنيا لا يضر - ثم يحركه - ويذكر الله - ثم يفتن
 - في حبسه وجه غير ذلك - ثم يفتن - ويغشيه الله.

وقال ابن قدامة في التلخيص^(١) - ويحوز حصه مغلته، وهذا قريب
 من حيلة - ويروي ذلك عن الحسن، وعطاء، وطاووس، والسمي، والعماسم.
 رأي وكلاء، والمحكم، وعطاء، وسبع من الأراعي ومائتة واشد من الشهي
 ح من الحصف برجه.

وقال مالك - ونحو هذا ذلك - أي الحبل - مغلته الحبل - أي نجاة
 حله - أي أخيه - ح - وهي الخ - المصرفة - وسرفاني - ع - قال
 البرقي^(٢) - هو حله الذي يخافه مع أنه لا يحوز - فقياس عليه مع العلاقة
 والنورانية - ولا يقرأ بيده (وم يحركه ذلك لأن) كسر اللام وحذف الهمزة أي لأجل
 أن بعض جهات عند الكوفة أو الكون في مد - أظهر - أو ماله - على نشة سجن
 الذي يحمله شري - مدس - الذي - التبرج - المصنف - أو لم كان كذلك حارة
 إذا تمام طبعين - لثما - المعلن - التما - ولكن إما كره ذلك كراهة تحريم
 على ما قاله البرقي - أي المصنف - أو غير فخر إكراماً للفرار
 ونعظمانه - يشوي - في ذلك من في إليه من غير لا

في التلخيص^(٣) - قال مالك - لا يحوز المصنف غير الظاهر - أي
 ليس مني ونسوة لا معنى - ولا مغلته - ولا من أن يحمله في النور -
 والفرار^(٤) - والخبر - وح - ذلك من هو على وجوه - وكذلك أسيرتي

(١) سمي (٢٠٤٢)

(٢) شرح البرقي (١٠٤١)

(٣) (١٠٤٢)

(٤) مذكور في الأصل - الظاهر لغيره - فها في المصنف - ولا يستلزم (١٠٤١) ويعدوه
 معانيه أي طعن - فها في كتاب الترمذي - مائة (١٠٤١)

فإن يخبئني: قال مالك: أحسن ما سمعت في هذه الآية....

وانصرتني لا بأس أنه يحمل في الدبوت والعرارة والخرج، قلت لابن القاسم: أتراه إنما أراد بهذا أن الذي يحمل المصحف على الوسادة، إنما أراد حملان المصحف، لا حملان ما سواه، والذي يحمله في الدبوت ونحو ذلك، إنما أراد به حملان ما سوى المصحف؛ لأن ذلك مما يكون فيه المتنازع مع المصحف قال نعم، انتهى.

وقال ابن قدامة^(١): قال مالك: أحسن ما سمعت أنه لا يحمل المصحف بعلاقته ولا في غلافه إلا وهو طاهر، وليس ذلك لأنه بدنه، ولكن تعظيماً لتقديسه واحتجوا بأنه مكلف محدث فاصدأ الحمل للمصحف، فلم يجر كما لو حمله مع مثله، وإنما إنه غير ماس له، فلم يمنعه كما لو حمله في رحله، ولأن انتهى إنما يتناول السر، والحمل ليس بستر، فلم يتناوله وقياسهم قاصد، فإن العلة في الأصل منه، وهو غير موجود في الفرع، والحمل لا أثر له، فلا يصح التعليل به، وعلى هذا لو حمله بحلته، أو يحائل بينه وبينه مما لا يمنعه في البيع جاز، لم ذكرنا وعندهم لا يجوز، ووجه المذنبين ما تقدم، انتهى.

قلت: وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف عن مغيرة قال: كان أبو رافع يرسل شاذمه، وهي حائض، إلى أبي رزين، فتأنيه بالمصحف من عنده، فتسبك بعلاقته، وعن الحسن قال: لا بأس أن يتناول الرجل المصحف إذا كان في برعائه، أو في علاقته، وعن القاسم، يعني الأعرج، قال: رأيت سعيد بن جبير قرأ في المصحف، ثم تناول غلاماً له محوسباً بعلاقته، وعن عطاء قال: لا بأس أن تأخذ العائض بعلاقة المصحف، قلت: أثر أبي رزين أخرجه البخاري تعليلاً وصحح إسناده الحافظان ابن حجر والبيهقي.

(قال يحيى) الزروي: (الحال) الإمام (مالك) - رضي الله عنه -: (أحسن ما سمعت) من المشايخ (في) تفسير (هذه الآية) التي في سورة الواقعة، وهي

(١) المصنف: (١/٢٠٤)

وأدخل الإمام مالك - رضي الله عنه - تفسير هذه الآية في باب «الأمر بالوضوء لمن مس القرآن»، وليس يقتضي ظاهر تأويله نها الأمر بالوضوء، ولكن يصح أن يدخله في الباب لمعين.

أحدهما: أنه أدخل هو في أول الباب ما يصحح هو الاحتجاج به على الأمر بالوضوء لمن مس القرآن، وأدخل في آخر الباب ما يحتج به الناس في ذلك وليس عنده بحجة، فأنى به وبين وجه ضعف الاحتجاج به، وهذا ما يفعله أهل الدين والإنصاف.

وثوجه الثاني: أنه يحتمل أن يكون مالك - رضي الله عنه - أدخله أيضاً على وجه الاحتجاج في وجوب الوضوء لمن المصحف، وذلك أن البخاري تعالى وصف القرآن بأنه كريم، وأنه في الكتاب المكون الذي لا يمسه إلا المطهرون، فوصفه بهذا تعظيماً له، والقرآن المكتوب في المصحف هو المكتوب في المصاحف، فوجب أن تمتثل في ذلك ما وصف الله تعالى به القرآن، انتهى.

قلت: وقد علمت بما تقدم أن للمشايع في تفسير الآية الأولى موكلين. قال الرزي: إن حمل اللفظ على حقيقة الخبر، فالأول أن يكون المراد القرآن الذي عند الله تعالى، والمطهرون أفعالاته، وإن حمل على النهي وإن كان في صورة الخبر كان عمومياً لينا وأولى، لما روي عن النبي ﷺ في اختيار متظاهرة^(١) أنه كتب لعمر بن حزم: «لا يمسه القرآن إلا طاهراً»، فوجب أن يكون نهيه ذلك بالأية، إذ فيها احتشاح له، انتهى. وقد أخرج السيوطي في «الدر» آثار في كلا القولين.

(١) قال ابن عبد البر: وكتاب عمرو بن حزم هذا قد تلقاه العلماء بالقنوت والمحمل، وهو عدهم شهر وأخبر من الإسناد الواحد المعصل. للاستدكاره (٨/ ١٠).

(٢) باب الرخصة في قراءة القرآن على غير وضوء

(٢) الرخصة في قراءة القرآن على غير وضوء

اعلم أن الوضوء من آداب التلاوة. وحكى صاحب «الإحياء»^(١) عن علي رضي الله عنه: «من قرأ القرآن وهو قائم في الصلاة كان له بكل حرف مائة حسنة، ومن قرأ وهو جالس في الصلاة، فله بكل حرف خمسون حسنة، ومن قرأ في غير الصلاة وهو على وضوء فخصي وعشرون حسنة، ومن قرأ على غير وضوء فمعه عشر حسنات، وما كان من القيام ما يلبس فهو أفضل، لأنه أتمغ للفتن». وفي «شرح الإحياء»^(٢) أخرجه الذهبي من حديث أنس مرفوعاً، وفيه: «من قرأ قاعداً، كان له بكل حرف خمسون حسنة، ومن قرأ في غير صلاة كان له بكل حرف عشر حسنات، انتهى». لكن مع ذلك ذهب الجمهور إلى حوز القراءة محدثاً.

قال الباقى^(٣): أما الحديث الأصغر فإنه لا يصح القراءة لتكبره، ولا خلاف في ذلك نعمته، انتهى. وكذا حكى عليه الإجماع غير واحد من المشايخ. لكن انصوب أنه فيه خلافاً لبعض السلف. قال الرزقاني^(٤): لا خلاف في ذلك بين العلماء، إلا من شأ منهم ممن هو محجوج بهم.

قال ابن رشد^(٥): ذهب الجمهور إلى أنه يجوز نسيء متوضئ أن يقرأ القرآن، ويذكر الله عز وجل. وقال قوم: لا يجوز ذلك إلا أن يتوضأ، وسبب الخلاف حديثان متعارضان ثابتان، أحدهما: حديث أبي حنيفة في عدم السلام بعد التمجس، والحديث الثاني: حديث علي رضي الله عنه: «أدب

(١) إحياء علوم الدين (١/٢٧٥).

(٢) المنقذ (١/٣١٥).

(٣) شرح الرزقاني (١/٢).

(٤) انظر نهاية المحتجب (١/٢٢٢).

٢/٢٥٦ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَيْمَةَ السَّخَبَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَبْرِينَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، كَانَ فِي يَوْمٍ وَهُمْ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ.....

رسول الله ﷺ كان لا يحجب عن قراءته القرآن شيء إلا التجنبة، فصار انحصارهم إلى أن تحدثت أنثى ناسح للأول، ودار من أوحى أترصوه، فذكر الله بنى ترشح لحديث الأول، انتهى.

قلت: تكن الروايات الفالة على حوار المذكر محدثاً أكثر من أن نحصى. منها أحاديث الأدعية عند توافع والخروج من الحلاء. وعند الوضوء. وإذا أُنشئ من القبل، وفيه قراءة عشر آيات من آخر القرآن. ولا حاجة إلى تكثير الدلائل بعد اجتماع الإثبات على ذلك.

٢/٢٥٦ - (مالك عن أيوب) بن أبي تيمية يفتح التوبة وقمر الحميم. كيسان (المستحيا) يفتح المين السبعة وسكون الداء المعجمة. (عن محمد بن سبرين) الأصمعي (أن عمر بن الخطاب كان في قوم وهم يقرءون القرآن) فيه دليل على جواز الاجتماع لقراءة القرآن على معنى التمرين، وانضمهم والمداكرة، وسئل مالك - رضي الله عنه - عن قَوْلِ - مصر الذين يجمع الناس بينهم، فكان رجل منهم يقرأ في التمر يفتح عبيد، إنه حين لا بأس به، يقال مرة: إنه كبره وعذبه. وقال: يقولون يا ويقرأون، قال الله تعالى: فَأَوْفُوا قُرْءَ الْقُرْءِ فَلْيَسْمِعُوا قُرْءَ الْقُرْءِ، ولذا كان، يقرأ واحد ويستنبت من يقرأ عليه، أو يقرءون واحداً واحداً علم رجل واحد، ثم أُرِ به بأساً، وأما أن يجمعوا لقراءة في السورة الواحدة مثل ما يجمع أهل الإسكندرية: وهي التي نسمى القراءاة بالإدارة، فكبره مالك، وقال: ثم يكن هذا من عمل الناس.

وأما القوم يجمعون في المسجد أو غيره قِيماً لهم الرجل الحسن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من قرأ القرآن في ليلة واحدة، لم يزل يرحل بها حتى يلقى الله».

القصص الواردة في صحيح البخاري، فإنه ما كان من قراءة القرآن في ليلة واحدة، حتى يلقى الله، ولا أفراد بذلك أبوي، وهذا مضمود بهذا عموم وجود الناس، والأكثر به حاشية وفيه شيء من التباين به، وهذا مضمود به أن يقرأه في ليلة واحدة، فإنه ما هي إلا.

وعلى الأثر المتقدم عن النبي صلى الله عليه وسلم، روى في صحيح البخاري، فإنه ما كان من قراءة القرآن في ليلة واحدة، حتى يلقى الله، ولا أفراد بذلك أبوي، وهذا مضمود بهذا عموم وجود الناس، والأكثر به حاشية وفيه شيء من التباين به، وهذا مضمود به أن يقرأه في ليلة واحدة، فإنه ما هي إلا.

وفي الأثر المتقدم، النسخة التي في صحيح البخاري، فإنه ما كان من قراءة القرآن في ليلة واحدة، حتى يلقى الله، ولا أفراد بذلك أبوي، وهذا مضمود بهذا عموم وجود الناس، والأكثر به حاشية وفيه شيء من التباين به، وهذا مضمود به أن يقرأه في ليلة واحدة، فإنه ما هي إلا.

في الحديث الذي في كتاب الأثر المتقدم، فإنه ما كان من قراءة القرآن في ليلة واحدة، حتى يلقى الله، ولا أفراد بذلك أبوي، وهذا مضمود بهذا عموم وجود الناس، والأكثر به حاشية وفيه شيء من التباين به، وهذا مضمود به أن يقرأه في ليلة واحدة، فإنه ما هي إلا.

(١) صحيح البخاري (١٤٤٠: ١٤٤١)

(٢) صحيح البخاري (١٤٤٠: ١٤٤١)

(٣) صحيح البخاري (١٤٤٠: ١٤٤١)

يا أُمير المؤمنين، انظراً القرآن ولست على وضوء؟ فقال له عمر: من أفتاك بهذا؟ أفسيلة؟.

انبعاصي ذكره الذولاني في الصحابة؛ وقال: اسمه إلياس بن صبيح. وكان من أصحاب سلسلة الكذاب فأسلم، وولي بعد ذلك قضاء البصرة. وذكر عمر بن شريك، أن فتح زاهر مر كان على يديه، وقال في الأسماء: إلياس بن صبيح بن المحرور الحميري. يكنى أبا مريم، قال ابن سعد: كان من أصحاب سبيلمة، ثم تآب وحسن إسلامه. وولي قضاء البصرة في زمان عمر، أخبرنا يزيد بن هارون بسنده إلى أبي مريم الحنفي أن عمر - رضي الله عنه - قرأ بعد الحديث، فقال: له أبو مريم: إنك خرجت من الخلاء. الحديث إسناده صحيح، ورواه البخاري في تاريخه من طريق آخر عن هشام نحوه. وزعم العسكري أن أبا مريم هذا غير أبي مريم الحنفي، الذي قتل يزيد بن الخطاب، انتهى.

(يا أُمير المؤمنين انظراً) بهيئة الاستفهام (القرآن) الحال أنك (لست على وضوء؟) قال الباجي^(١): يحتمل من جهة اللفظ الاستفهام وبحسن الإنكار إلا أن جواب عمر - رضي الله عنه - يدل على أنه - رضي الله عنه - تلقى منه ذلك على وجه الإنكار. (فقال) له (عمر) - رضي الله عنه -: (من أفتاك بهذا؟) أي عدم حوار القراءة محلنا المتهوم من الإنكار (أفسيلة؟) بهيئة الاستفهام، قال الباجي: إما أضاف عمر - رضي الله عنه - هذا القول إليه لما كان الثاني به من قومه؛ وتبعته عن الصحابة، انتهى.

وسبيلمة بكسر القام أحد الكذابين، الذين رأى فيهما النبي ﷺ رذيلة المشردة في السواسر. طارا، أحدهما هذا، والثاني الأسود العنسي. كان وليس بني حنيفة، اسمه هارون بن حبيب وكنيته أبو ثمامة، وثقه سبيلمة، فيج انحلفه «بسم الصورة» سأل النبي ﷺ الشركة معه أو تخلافة بعده، ثم نبأ بعد

(١) «المشعر» (١/٣٥٥).

(٣) باب ما جاء في تحزيب القرآن

وقام بثقة، ونروح بسحاح المذعة نأبوة، وجعل صدقها إسقاط صلاة الفجر والعشاء. ولما قتل مسلمة أخذها خالد بن الوليد فأسلمت. وكان قتل الجملون في وثمة لعمامة المسبورة في زمان الصديق الأكبر - رضي الله عنه - وأرضاه، في ربيع الأول سنة اثني عشرة كما في «الحبيب»^(١) وغيره.

(٣) ما جاء في تحزيب القرآن

التحزب ما جعله الصحابة والزهاد المعجزة، ما يجعله الرجل على نفسه من قراءة في صلاة كالنوم، وأصل التحزب التوبة في ورود السوء. «صحيح»^(٢) تغير، ليس في تحزيب القرآن تحديد عند الجمهور. لا هي التوبة ولا هي الكثرة، نعم المتعبد به ما مور في عدة أحاديث، قال النبي ﷺ: «تصدقوا القرآن، موافقي نسبي بده، فهو أشد نصيباً من الإيمان في عقلها»، وقال ﷺ: «استذكروا القرآن، فإنه أشد نصيباً من صدور الرجال من النعم» وغير ذلك من الروايات الكثيرة، وقال النبي ﷺ: «أنفوه حتى تلاوه آية الليل وآية النهار» وقال الله عز وجل: «يَوْمَ تَشْرَى الْقُرْآنَ بِبُذْرِهِ تَعْلَمُ مِنْ شُرَكَائِكَ^(٣)» قال صاحب «الجلالين»: الاستفهام بمعنى الأمر.

وأخرج أبو داود عن أبي الهيثم قال: «أثنى نافع بن جبير، فقال لي: في كم تقرأ القرآن؟ فقلت: ما تحزبه، فقال لي نافع: لا تقل: ما أحترمه، فإن رسول الله ﷺ قال: «قرأت جزءاً من القرآن، حبيت أنه ذكره عن الصغيرة بن سبعة»

قال الشافعي^(٤): يستحب لكل إنسان تلاوته ما وافق طبعه ويخفف عليه.

(١) النظر «الشيخ» (١٧٠/٢).

(٢) «معجم بحار الآثار» (٢٠٠/٤).

(٣) سورة القمر: الآية ١٧.

(٤) «استغنى» (٣٤٦/١).

قال ابن قدامة: ^(١) يستحب أن يقرأ القرآن في كل سعة أيام، ليكون له خاتمة في كل سبع، قال عبد الله بن أحمد: كان أبي يخدم القرآن في السهار في كل سبعة، يقرأ في كل يوم سبعة لا يتركه نظراً إلى ما كان أبو عبد الله يحتم من الجمعة إلى الجمعة. وذلك لما روي أن النبي ﷺ لم يتركه من عباده من عباده. ^(٢) أفى القرآن في سبع، ولا تزيد على ذلك، روى أبو داود ^(٣)

وعن أوس بن حنيفة قال: سمعت الله ﷻ قد أطلعت عنا النبيلة، قال: فله طهر، علي بن حبيب من العرب فكرهت أن أخرج حتم أمية. قال أوس: سألت أصحاب رسول الله ﷺ كيف تعدون القرآن؟ قالوا: ثلاث، وحسن، وسبع، وتسع، وثلث عشرة، وثلاث عشرة، وحرب تسعس وحده، روى أبو داود ^(٤).

ويكره أن يؤخر ختمة القرآن أكثر من أربعين يوماً، لأن النبي ﷺ سأله عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - في كم يحتم القرآن؟ قال: في أربعين يوماً. ثم قال: في شهر، ثم قال: في عشرين، ثم قال: في خمس عشرة، ثم قال: في عشرة، ثم قال: في سبع، ثم ينزل من سبع، أخرجه أبو داود ^(٥). وقد أحمد أكثر ما سمعت أن يحتم القرآن في أربعين، ولأن تأخيرها أكثر من ذلك يضرب إلى إتيان القرآن، والشهاون به، فكان ما ذكرنا أولى، وهذا إذا لم يكثر له غفر.

(١) المعنى (٦١: ٦١).

(٢) أخرجه أبو داود (١٣٥٩).

(٣) أخرجه أبو داود (١٣٦٣).

(٤) أخرجه أبو داود (١٣٦٥).

فأما مع المحدثين فواضع له. وإن قرأه في ثلاث فحسب قرأه عبد الله بن عمرو بن عبد الله بن داود. «القرآن في ثلاث». من قرأه في أقل من ثلاث، فقد روي عن أبي عبد الله أنه قال: «أكره أن يقرأ في أقل من ثلاث». وذلك لرواية عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - عند أبي داود «لأنه من قرأه في أقل من ثلاث»، وروي عن أحمد بن حنبل «أن ذلك غير مندوب». وهو على حسب ما يحد من التمام والنية. لأن عثمان - رضي الله عنه - كان يقرأه في ليلة. وروي ذلك عن جماعة من السلف. انتهى.

وهي من الصلوات التي تقرأ في المصحف وتختتم في كل أسبوع. ولا بأس به كل ثلاث. وكثره غريب أربعين. انتهى.

قال الفخر^(١) جرى على ظاهر الحديث جماعة من السلف، فكانوا يجمعون القرآن في ثلاث دوا، ويكرهوا الختم في أقل من ثلاث. وهو بأحد من الآخرون مثلاً إلى أن منتهى العدد ليس بحجة على ما هو الأصح عند الأصوليين، فحتمه جماعة في يوم الجمعة. وآخرون موعدين. وآخرون ثلاثاً. بخلافه في دوا من لا يجمعون كثرة. وإذا كثروا على الثلاث، وختمه جماعة مرة في كل شهرين. وآخرون في كل شهر. وآخرون في كل أسبوع. وختمه أكثر المصحات وغيرهم ويسمى ختم الأجزاء وترتيبه في الأصح أن يقرأ في الأثر ما يوجد من قول - - - إلى علي. كبري الله وحجته. فمعي موقوف.

قال النووي احتراز أنه ذلك يختلف باختلاف الأشخاص، فمن كان يظهر له تدقيق الفكر والتدبر، فقد حصل كمال فهم ما يقرأ. ومن اشتغل بشغل أو غلبت عليه الحسرات من مهمات السبل.

٣/٢٥٧ - حدثني يحيى بن مالك، عن داود بن الحصين، عن الأخرج، عن عبد الرحمن بن عبد القادر، أن عمر بن الخطاب قال: من فاته حجة من التمر،

فيصير على قدر لا يسره من ذلك، ومن لم يكن من هؤلاء، فليستكم ما يمكنه من غير خروج إلى حد الصلاة أو الفداء، وهي سرعة الفداء.

قال النووي: كان السيد الحليل بن كاتب الصوفي يهتم بالتمهيد لأركان ومنازل أربعة: كان الثاني - يذكر حكمة على ما ذكره في الأصول وسط الأركان، وقد روي عن الشيخ موسى السمراني من أصحاب الشيخ أبي علي بن المقري، أنه كان يروي في القرآن والآثار - عن ابن عباس - أنه قال: بعد قوله في الحجارة، وحجهم في حادثة الناس، حدث سمعته يقول لأحد أصحابه حرفاً جوازا انتهى.

قلت: هذا من الغرائب، وما حكى من الأصوليين أنه انضمهم لغير حجة مسلم، لكن ليس هناك مفهوم من منطق علم جواز الأكل من ثلاث، نعم هو ثابت، بأثر شهرة كبيرة، وانظر ما حاربه يحيى بن بشر في هو ما نقله في كلام ابن خلدون من مذهبهم في ثلاث وعشرين الحجة، أو حجة أو دارة في شرح الإحسان، وأنه حجة على عبد الله، إذ عايناه سنة ألف، ومدة ثمة ومدة ولانوت له. قال صاحب القمصان وقد عثرت ذلك في كل حزب فرائده بغارب، وقد أوثق السمرقندي من أصحابنا، سمعي أن بعضه في السنة مرتين إن لم يضر على الزيادة، وقد روي الحسن بن زياد عن الإمام أبي حنيفة أنه قال: مرة، التمر في كل سنة مرتين إعطاء لعدد لا يتجاوز مائة على جوارها عليه السلام في السنة التي قصر فيه مرتين.

٣/٢٥٧ - (مالك عن داود بن الحصين) من مذهبين مصرنا (عن الأخرج) عبد الرحمن بن عمرو (عن عبد الرحمن بن عبد الله بن يوسف بن الأخرج) حدثنا، أنه روى في الآثار (أن عمر بن الخطاب) رضي الله عنه - (قال من فاته حجة) أي وزاده الذي يحاقه من صلاة أو فدية أو غيره من (من الليل) لليوم أو

الحديث إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَزَوَّجْ أَيْتَلَى حَتَّى الْبَيْتِ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.

قال القاضي: أي ذوي خلفه كل منهما الآخر يعرف مقامه فيما ينبغي أن يعمل فيه من فاته ووده في أحدهما تذكركه في الآخر، وهو مفعول عن كثير من السلف، كإبراهيم عيسى، وقادة، والحسن ومسلمان كما ذكره السيوطي في «الندوة»، وأخرج عن الحسن أنه قال: من عجز بالليل كان له في أول النهار مستغيب، ومن عجز بالنهار كان له في أول الليل مستغيب. للتخصيص بما قبل الزوال مع شمول الآية النهار والكمال إشارة إلى السيادة بغضاء الفوات، فإن في التأخير قنات، أو لأن رقت النضاء «وئي بالنضاء» أو لأن ما قارب النضاء يحظى حكمه، ولا منبع من الجمع، لا اجتماع الحكم، لأن فاته بفتح أعطي حرم مع الكتم، انتهى.

قال التاجي^(١): قال مالك فبين فاته حزبه من الليل فذكره بطلوع الفجر: يصلبه مما بينه وصلاة الفجر، لأنه أقرب وقت يمكنه فعله فيه والإتيان به، انتهى.

وظاهر كلام ابن العربي والعلماوي أنهما فعلا على صلاة الليل خاصة، ويشكل على الحديث ما روي عن عائشة - رضي الله عنها - مرفوعاً، أخرجه أبو داود وغيره: ما من امرئ تكون له صلاة بليل بغضه عليها نوم، لا كتب له أجر صلاته، وكان نومه عليه صدقة، وجمع بينهما ابن العربي بأن حديث عائشة - رضي الله عنها - بعد حديث عمر - رضي الله عنه - ضرورة لأن فضل الله عز وجل لا يفسخ، قلت: أو يقال: إن حديث عمر - رضي الله عنه - فمعن فاته بدون عذر أم بدون عذر، وحديث عائشة - رضي الله عنها - فمعن فاته وقد عزم على الأداء.

(١) «المعجم» (١/٢١١).

وَسَمِعَنِي، ثُمَّ ذَاكَ؟ قَالَ: فَإِنِّي أَسْأَلُكَ. قَالَ رَبُّهُ: لِكَيْ أَتَذَكَّرَهُ وَأَقِفَ عَلَيْهِ.

من القراءة في سبعة أيام (وسألني) بصيغة 'أأمر' (لم ذلك؟) وفي المصرية: لم ذلك، يعني لم تحب القراءة في نصف أشهر أو عشرين أكثر من القراءة في سبع؟ (قال) أي. (فإني أسألك) لم ذلك (قال زيد: لِكَيْ أَتَذَكَّرَهُ) أي معنى اشترأ (واقف عليه) وقال عز اسمه: ﴿يَتَذَكَّرُ أَلَيْسَ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿وَيُذَكِّرُ الَّذِينَ لَا يَذَكَّرُونَ﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿يُذَكِّرُ عَلَى الَّذِينَ عَلَى شَكٍّ﴾^(٣).

وهل حمزة لابن عباس: إني سريع القراءة إني أقرأ القرآن في ثلاث، قال: لأن أقرأ سورة البقرة في ليلة أتدبرها وأرسلها^(٤)، ثم إني من أن أقرأ القرآن كله حيناً كما تقول. وإن كنت لا بد فاعلماً فاقراً ما نسيته ذلك، وفيه فدية، ومثل مجاهد عن رجلين، قرأ أحدهما البقرة، وقرأ الآخر البقرة وآل عمران، فكان ركعتهما وسجودهما وجلووسهما سواء، أيها أفضل، قال: الذي قرأ البقرة، ثم قرأ ﴿وَيُذَكِّرُ﴾ فذَكَرَ يَقْرَأُ عَلَى الَّذِينَ عَلَى شَكٍّ.

قال الساجي: قد تكلم الناس في الترتيل والهر^(٥). فنذهب الجمهور إلى تفضيل الترتيل، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَيُذَكِّرُ الَّذِينَ لَا يَذَكَّرُونَ﴾ وكانت قراءة النبي ﷺ موصوفة بذلك، قالت عائشة: وكان يقرأ سورة فبرئتها حتى تكون أطول من أطول منها، وهو المروي عن أكثر الصحابة، ومثل مالك عن أنه في القرآن، يقال: من الناس من إذا أخذ كان أعف عليه وإذا رتل أخطأ، ومن الناس من لا يحسن يهذأ. والناس في ذلك على ما يخف عليهم وبذلك ومع.

(١) سورة من: الآية ٢٩.

(٢) سورة العنكبوت: الآية ٤٠.

(٣) سورة الإسراء: الآية ١٠٦.

(٤) هكذا في شرح الرواة، (٣/ ١١). وفي الأختصار (٢٥/ ٨): أذليها وأرسلها.

(٥) هكذا في المتن: (٣/ ١١)، والظاهر أنه قد كان في الأختصار.

أن قال: سمعت عمر بن الخطاب، يقول: سمعت حماد بن حنبل من حكام بني سيرة يقرآن على عبد من أقرأها، وكان رسول الله يقول: أقرأها، فكذلك أن أقرأها.....

ثم قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه (يقول سمعت حماد بن حنبل، سمع الحاء ابن حرام) كسر الحاء المبهمة وتخفيف الراء الموحدة من غوبل من عبد الغريسي صحابي ابن محاسب أسندنا يوم الفتح، وأبو حنبل ابن أبي أمية لم يثبت حديثه بنت مولى، وكان من فضلاء أصحابه ممن أقرأ بالسور وبشئ عن النكراء مات من أبيه، وروى من روى أنه استشهد بالحدادين.

(يقرأ سورة الفرقان) ويعد من ذلك: سورة الأعراف، (على غير ما أقرأها) من القرآن (وكان رسول الله يقرأ هو الذي) بنسبه الشريعة (أقرأها) أي سورة الأعراف. وفي رواية أخرى: عن ابن شهاب: فذكر هو يقرأ على حروف كثيرة ثم يقرأها رسول الله ﷺ.

قال ابن عبد البر: ففي هذه الرواية ما أن يختلفا كان في حروف من سورة، لا من السورة كلها وهي تعبير لرواية عائشة: لأن سورة واحدة لا يقرأ حروفها كلها على سماع، بل لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سماع إلا قال: (فكذلك أن أقرأها) يفتح الهجاء وسكون العين وفتح الجيم، وفي رواية: أقرأها بضم الهمزة وفتح العين يقرأ للجيم مشددة، أي أحاصدها (عليه) أي على منام، بمعنى أي لأنكار عليه والتعرض له.

قال البيهقي^(١): مذهبنا على منسوخهم في أمر يقرأوا واعتناهم بحفظ حروفهم وألفاظهم لقرآنهم المشدود، حتى يمنع ذلك لهم أن يقرأوا

(١) نظراً للاستدراك (١٨/٤١).

(٢) المختصر (١٧/٢٠).

ما أفراجهما. فقال رسول الله ﷺ: «أما سمعتم، ثم قال: «قرأ يا حماد فقرأ القراء التي سمعتموها بقرأ» فقال رسول الله ﷺ: «فخذ أقرئت» ثم قال النبي: «أقرئت فقرأتها» فقال: «فخذ أقرئت»

ما أفراجهما) وبلفظ عميل «على حروف ثم يقرئونها» (فقال رسول الله ﷺ: «أقرئت» وأمره بقرائه فقرأ) أي أطلع هشما، لأنه كان ممنوعاً من ذلك، وأما أمره بقرائه فقرأ أي بقرأ، أي سمعتموها وكتب حاتم، ويسكن من يقرأ القراءة التي قرأه إلا يدره من الإجماع، يدره من ذلك، قاله الجاهلي^(١).

وإن شويح في فعل عمر - رضي الله عنه - لأنه قد فعل لخط نفسه، أو غرضاً به بناء على حديث، وأما قول ابن حجر: إنه - رضي الله عنه - أقرئت أي هشما قد يسيرة المعلم للسمع بأنه ليس تسمع الله - أن يفعل من هذا العمل مع المتعلم، قاله البخاري^(٢).

(ثم قال) يروى لتمام (القرأ) يا حماد فقرأ القراء التي سمعتموها بقرأ، على حديث الترمذي، قال النووي: (يقرأ) أي يقرئ (فقال رسول الله ﷺ: هكذا أقرئت) النبوة، وهذا نصيبه لقراءة هشام (ثم قال لي: قرأ أنت يا عمر، أمره بالقراءة لئلا يكون لخطه والنقص والتغيير من جهته، فقرأت) وفي رواية شقيق: قرأت بقرأة التي أقرئت، (فقال: هكذا أقرئت).

قال الترمذي^(٣): ثم جمع في شيء من الطرق نفس الأعراف إلى اختلاف بينها عشر - رضي الله عنه - وفتح من سورة الفرقان، يعني: اختلاف النسخة من نسخهم في أحرف كثيرة من هذه السورة كما يشهد في التمهيد بما يظن، وتقدموا الختام في الجمع^(٤)، فراجع إليه إن شئت.

(١) ابن حجر، المحلى (١/١٤٢).

(٢) ابن حجر، الترمذي، (١/١٤٢).

(٣) الشيخ أبو طاهر، (١/١٤٢).

(٤) ابن حجر، فتح الباري، (١/٢١٧)، (١/٢١٨)، (١/٢١٩)، (١/٢٢٠).

قلت: خط المضي في «الإتقان»^(١) أصحاهم، وقال: أخرج أبو يعلى في «سنده» أن عمرو - رضي الله عنه - قال: سمى النبي - ﷺ - أذخر الله رجلاً سمع أنسى يلو قال: «أقول القرآن على سبعة أحرف، كلها كائفا شافدا ثلثا فم، وقاموا حتى لم يحصوا غلبهوا بذلك، فقال: وإنما أشهد معهم، انتهى

وقد اختلف أنه المر في هذا الحديث في حديث

الأول: في معنى الحديث، قال الحافظ^(٢) قد اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة، على أقوال كثيرة منها أبو حنيفة من جحد إلى خمسة وثلاثين قولاً، وقال المشري: أكثره غير محذور، انتهى.

وقال الخازن: اختلف في معناه على أحد وأربعين قولاً، منها أنه ما لا يدرى معناه، انتهى. وقال ابن العربي: لم يأت في ذلك نص ولا أثر، وقال أبو جعفر محمد بن سعدان فتحوي: هذا من المشكل الذي لا يدرى معناه، لأن الحرف يأتي المعان، لتبجاء واكلمه، ونفسي، والحية، قاله الزبيدي

وسط السيرطي في «الإتقان» الأربعين قولاً مع التهمة إلى فاسيها.

انثاني: أن لغة تسبح للاستراز أم لا؟ قال الشروفاي^(٣): الأكثر أنها محدودة في السبعة، وقيل: ليس المراد حقيقة العدد، بل التسهيل والتبسيط والتشريف، فإن لغة سبعة يطلق على إرادة الكثرة في الآحاد، كما يطلق السبعون في العشرات، والمسمعات في المئزر، ولا يراد العدد للمعين، وإلى هذا جمع بعض ومن تبعه، ورد حديث من عانس في «التصحيح»^(٤) «أقراني حبرئيل على حروب، فراجعته فم أزل استزده ويؤني حتى انتهى إلى سبعة أحرف».

(١) (١١/١٠).

(٢) (١١/١٠).

(٣) (١١/٢).

وفى حديث آخر عند مسلم. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن أقرأ القرآن على حرف، وحده، رددت عليه أن يقول عني أمين، فأرسل إلي أن أقرأه على سبعه أحرف، والكندي: أن حنين ومكمل أنبأني، فقال حنين: أقرأ القرآن على حرف، فقال مكمل: أسرده حتى بلغ سبعه أحرف، وفي حديث أبي بكر عن أحمد، فنظرت إلى ميكانيل فقلت: «سبب أنه قد سبى العبد»، فقال: «بلى، بل إذا حنضه العبد وأحصاه، فإن الردتني بعد ثلثي في الأمان».

وقال الأثر في «الأعمال» على مسلم: «لا تكلم على أن يخط النبي محمد».

وقال القزويني: «أظهر أنها للكثير، وأحذر نوحا لدعواني في «المصنف» كونها للكثير».

الثالث: في الرجوع في الدراء من هذه الأقوال، فإن المرفعي أقربها إلى الأثر، قال: «أما مع حاله، فإنه أمر جيد، وتعليقه، وإيجاده، وأجوده، ومجده، من عظمة ولا يهني».

وتنظت بأن نعت العرب أكثر من سبعة، وأحسب بأن العباد أنفسهم قد نعتوا وسبوا بيده في المبحث الثاني. ونكر من عددنا^(٢) أن يكون العباد من المذنبين، لأنهم - رضي الله عنهم - وهما كالأمة فربما من بعد واحدة وحيلة وحده، ولذا حصار هو القول الثاني، وهو أن الدراء سبعه أوجه من المعنى المتفق عليها، بحر أقبل وعالم، وهلم، وبعين، وأمر، وأخيه، بنينا، من حبس، وابن، وهب، وحلائل، وبه أمر عبد الله، لاك، أحمد، قال: الإله المستعز به، يقع بالنسبة، وهو أن كل واحد يغير الكلمة به، فبها من نعمه، بل ذلك من غير غنى للمعاني، كما مضى في المبحث الخامس.

فلان السيرطي هي «الإنسان»^(١)، ويدل لهذا القول ما أخرجه أحمد وإسحاق من حديث أبي نعيم: أن جرير قال: ما محمد، قرأ القرآن على حرف، قال ميكائيل: استزده، حتى بلغ سبعة أحرف. قال: كل شاف كتاب ما نم نخلف آية عذاب برحمة أو رحمة عذاب، نحو قولك: نعال وأقل وعلم. وذهب وأسرع وعجل. هذا اللفظ رواية أحمد وإسحاق جيد، انتهى. وذكر غيره من المزيادات.

قلت: ويؤيده أيضاً ما سيأتي من أثر من مسعود - رضي الله عنه - في المبحث السابع، وأيضاً ما في أبي داود عن أبي، «قلت: سبعة عليم عزيراً حكيماً، الحديث. وحكى القاري»^(٢) عن النووي، أصبح لأنوار وأثرها إلى معنى الحديث قول من قال: هي كيفية النظر بكلماتها من مقام وإظهار ونفجيم وغير ذلك، لأن العرب كانت مختلفة ألقاب، في هذه الوجوه، فيسر الله تعالى عليهم ليقراً كل بسا يوافي نعت وبها سهل على لسانه. انتهى.

قال القاري فيه: إن هذا ليس على إطلاقه وإن الإدغام مثلاً في مواضع لا يجوز إظهاره وكذا البواقي، انتهى.

ورجح السيوطي في «التوير» كونها من المشابه

الرابع: اختلفوا في أنه انشأت المقدمة لجميع العرب أو لقائل خاصة، قال الأبي في «الإكمال»^(٣): واختلفوا أيضاً أن الأحرف السبعة تكن العرب أو لمصر وحدها، والأول أظهر، لأنّه ينضج التيسير والتسهيل؛ لأن الجميع مخاطبون لا مصر وحدها، انتهى.

(١) (١٦/١).

(٢) إعراف المصنف (١٦/٥).

(٣) (١٦/٢).

فإن أحاطوا^١ . أحب أبو عبيد وأخرون إلى أن انبأوا أحبات اللغات،
 وحدث أن لغات العرب أكثر من لغة . وأميب . بأن انبأوا أصحابها . فمد
 جاء من عن ضمير . قال . ابن . الخزان على سبع لغات . منها خمس لغة
 النحر من هوزن . قال . والمحمود بعد من بكر وحك من بكر ونقد من معدية
 وتنبه . رجلاً . كسبه من هوزن . قال . نعم . غلبا هوزن . وقد قال
 . فهو من اللغة . الفصح العرب علي هوزن . وسكنى سببه . يعني علي .

وأخرج أبو عمرو من رجاء ابن علي بن عباس . قال . قال الخزان لغة
 الكعبين . كعب هوزن . كعب حوزة . قيل . وكيف ذلك ؟ قال . لأن ابن
 واحد . يعني أن هوزن كانوا حوزان أو حوزة . فلهذا سببه . وقال
 . حوزة . استحسنوا . قال . لغة فريش . وهوزن . بنس العرب . وأخبر .
 . وهوزن . وهوزن . وهوزن . واسكنه من قلة منجها لغة لغات . فوجاً
 . من أنقول إلا سطر فأميد^٢ . يعني هذا فكور اللغة في هوزن فريش .
 . من لك حوزة . أو علي . وأخبرني .

وقال أبو عبد الله . ليس السوادان كما كلفوا لغات سبع لغات . بل
 لغات سبع لغات . بعضها لغة فريش . وبعضها لغة هوزن . وبعضها لغة
 هوزن . وبعضها لغة فريش . وبعضها لغة فريش . وبعضها لغة فريش .
 . وقال . وقال . وقال . وقال . وقال . وقال . وقال . وقال . وقال .
 . وقال . وقال . وقال . وقال . وقال . وقال . وقال . وقال . وقال .
 . وقال . وقال . وقال . وقال . وقال . وقال . وقال . وقال . وقال .
 . وقال . وقال . وقال . وقال . وقال . وقال . وقال . وقال . وقال .

١٥٩٠: الفصح لابي (١) (١)

١٥٩٠: الفصح لابي (١) (١)

ويقل أبو شامة عن بعض المشيخ أنه قال: أنزل القرآن أولاً بلسان قريش ومن جاورهم من العرب المقصود، ثم أبيح للعرب أن يقرؤوه بلغاتهم التي جرت عاداتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب، ولم يكلف أحد منهم الانتقال من لغة إلى لغة أخرى للمنفعة وغيرها، انتهى.

وقال السيوطي في "الإفان" في سرد الألفان الأربعين: العنبرون: سبع لغات، منها خمس هي هيران، واثنان لساكن العرب، اتحادى واعدون، سبع لغات متفرقة لجميع العرب كل حرف منها تعينة مشهورة، الثاني والعشرون: سبع لغات، أربع لمعجز^(١) هيران وثلاث لقريش، الثالث والعشرون: سبع لغات لقريش، ولثمين، واجرهيم، والموازن، والقصاعة، ولثميم، ولطى، وكري، منها لغة، الرابع والعشرون: لغة لكعب بن كعب بن حمر وكعب بن لؤى، وهما سبع لغات، الخامس والعشرون: سبع قراءات لنبوة من المصحف الخلفاء الأربعة، وابن مسعود وابن عباس، وأبي بن كعب - رضي الله عنهم - انتهى.

الخامس: أن التغيير بين السبعة كان معصوماً على السماع، أو كان نهي التغيير حسب ما شاعوا، قال الحافظ^(٢): هي أبو شامة عن بعض المشيخ أنه قال: أنزل القرآن أولاً بلسان قريش ومن جاورهم من العرب المقصود، ثم أبيح للعرب أن يقرؤوه بلغاتهم التي جرت عاداتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب، ثم يكلف أحد منهم الانتقال من لغة إلى لغة أخرى للمنفعة، ونما كان منهم من التحمية، ولطلب تسهيل فهم العباد، كل ذلك مع اتفاق لعمري، وعلى هذا يتمثل اختلافهم في القراءة وتفسير رسول الله ﷺ كلامهم.

(١) هذا السند عن هيران هو خبر مرعوية، وهو جرحهم من تكري.

(٢) انظر: "فتح الباري" (٩/١٧٧).

قال البخاري: ومكة ذلك أو مثل: ان الإضافة المذكورة لم تقع بالنسبة إلى أن كل أحد يعلم انكله مرادفها هي هذه بل انما هي من ذلك السماع من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك قول كل من عمر وعطاء - رحمى الله جميعا - في حديث الشارح: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسمي كل واحد من الصحابة أنه يسمي بالبركة ولو لم يكن مسموعا لك، انتهى.

الخاص: متى ورد التخصيف بذلك؟ قال الحافظ: قد ثبت أنه كان بعد أخرجه لرواية أبيه عن كعب أن حبرينيل نسي النبي صلى الله عليه وسلم عند أضافته من عداءه يقول: إن الله أمرني أن أقرئكم هذه القرآن على وجهه - المحدثين - وأخره في غير مسموعة، بل بالنسبة لأنهم يروون عنه، انتهى.

السابع: هل النسخة باقية إلى الآن بعد أن يد أم لا ذلك، مع استقرار الأمر على بعضها؟ قال البروقاني: ذهب الأكثر إلى الثاني. كذا في عمدة وأنس وجه، والطبري، والطحاوي، أسهر. قال طحاوي: إنه كان ذلك نسخة أو كان يتمسك على كثير من النسخة بخط واحد، لعدم علمهم بالتكديف والتعريف، وإشغال السلفاء لم يسمح بزوال النسخ ونسخ الكفاية والتعريف، ولذا كان من عند غير السلفاء، وأخرون، كذا في الاقتناء.

فصل: واحار الأول الذي في الآية ١٥٩١، أي كلامه في أصبحت التاسع، رواية ذهب اندلسي: إذا قال: فإن غير: هل تقولون: إن جميع هذه النسخة لأخبار ثابتة في المصنف، فإن الشراة حجبها جارة، في ليس كذلك يقول: وأدلى على صحة ذلك قول الله عز وجل: ﴿فَإِنَّا عَلَّمَكُمُ الْكِتَابَ قُرْآنًا ثُمَّ حَقَّقْنَاهُ بِالْعُسْبُكِ﴾، ولا يفتح الفتح المذكور السور من مائة، فسكن

(١٥) (١٥٩١، ١٥٩٢)

(١٦) (١٥٩٣، ١٥٩٤)

(١٧) سورة الحجر الآية ١٥

حفظه دونها، ومما يدل على صحة ما ذهبنا إليه أن ظاهر قول النبي ﷺ يدل على أن القرآن أنزل على سبعة أحرف فيسيراً على من أراد قراءته، ليقرأ كل رجل منهم بما تيسر عليه بما هو أخف على طبعه وأقرب إلى لفظه، ونحن اليوم مع عجمة السنن وبعدنا عن فصاحة العرب أخرج إلى ذلك، انتهى بشعر.

وفي «الإقانة»^(١) عن الفضائل أبي عبيد: أن ابن مسعود - رضي الله عنه - أقرأ رجلاً: ﴿إِنَّ شَعْرَكَ الرَّقُورُ ۝ كَسَامُ الثَّيْبِ ۝﴾^(٢). فقال الرجل: طعام الثيب، مردها عليه فلم يستقم بها لسانه، فقال: أنتطيع أن تقول: طعام الفاجر؟ قال: نعم، قال: اعمل، انتهى.

وقال المعيني^(٣): اختلف الأصوليون هل يقرأ اليوم على سبعة أحرف؟ فمنه المطيري وغيره، وقال: إنما يجوز على حرف واحد اليوم وهو حرف زيمه ونحا إليه القاضي أبو بكر، وقال أبو الحسن الأشعري: أجمع المسلمون على أنه لا يجوز حظر ما وسعه الله تعالى من القراءات بالأحرف التي أنزلها، ولا يسوغ للأمة أن تمنع ما يطلقه الله تعالى، بل هي موحودة في قراءتنا مفرقة في القرآن غير معلومة بأعيانها، فيجوز على هذا، وبه قال القاضي: أن يقرأ بكل ما نقله أهل التواتر من غير تمييز حرف من حرف، فيحفظ حرف نافع بحرف الكسائي وحذوفه، ولا حرج في ذلك؛ لأن الله تعالى أنزلها فيسيراً على عبده.

وقال الخطابي: الأشبه ما قيل: إن القرآن أنزل مرصعاً للقارئ بأن يقرأ بسبعة أحرف على ما تيسر، أو هذا قيل لإجماع الصحابة، وأما الآن فلا يسعهم أن يقرؤوه على خلاف ما أجمعوا عليه، انتهى.

(١) (١/١٣).

(٢) سورة الدخان: الأيتان ٤٣، ٤٤.

(٣) «مقدمة القاري» (١/١٤٦).

الثامن: اختلف من قال باستقار الأمر في أنه هل استقر ذلك في الرمي
السري أم بعده؟

قال الزرقاني^(١): الأكثر على الأول. وحججه الباقلائي وابن عبد البر
 وابن العربي وغيرهم. لأن ضرورة اختلاف الشفاعات ومشتة نطقهم بحبر بعضهم
فخصت الشفعة عليهم في أول الأمر، فأذن لكل أن يقرأ على حرفه أي على
ظرفيته في الشفعة، حتى انصط الأمر. وتلدت الألسن. وتعدن الشفاعة من
الانقصار على ثمة واحد. فعارض جبرئيل النبي بخطة القرآن مرتين في اسمه
الأخيرة. واستقر على ما هو عليه الآن، فسبح الله لك القراء المأفون فيها
بما أرحمه من الانقصار على هذه القراءة التي تلتها الناس. انتهى.

قلت: وهو مختار الضحاوي كما تقدم من كلامه في المبحث السابع.
وفي «الإنشاد»^(٢) عن ابن جبريل: أن القراءة على الأحرف السبعة لم تكن واجبة
على الأمة، وإنما كان جازراً لهم وسرخصاً لهم. فلما رأى المصحف أن الأمة
تفترون وتختلف إذا لم يجمعوا على حرف واحد اجتمعوا على ذلك إجماعاً
شامعاً. وهم معصومون من انقلابه، ولم يكن في ذلك ترك واجب ولا فعل
حرام. ولا شك أن القرآن نسخ منه في العرصة الأخيرة، فاتفق رأي الصحابة
على أنه يكتب ما تحفظوا القرآن مستقر في العرصة الأخيرة. وتركوا ما سوي
ذلك. انتهى.

وحكى النجاشي في «فتح»^(٣) عن الجعفي في شرح السنة: المصحف
الذي استقر عليه الأمر هو آخر العروض على رسول الله ﷺ فأمر عثمان

(١) - نوح الزرقاني: (١٢/١).

(٢) - (١١/١).

(٣) - (١١/١).

بنسخه في المصحف، وجعل الناس عليه، وأذهب ما سوى ذلك قطعاً لمادة الاختلاف، فصار ما يخالف المصحف في حكم المنسوخ والمرفوع كالنسخ ورفع، فليس لأحد أن يُعَدَّ في اللفظ إلى ما هو خارج عن الرسم، انتهى.

التاسع: أن القراءات السبع المتعارفة هل يمكن أن يفسر بها الحديث أم لا؟ قال أبو شامة: ظن قوم أن المراد القراءات السبع الموجودة الآن، وهو خلاف إجماع العلماء، وإسناد يظن ذلك بعض أهل الجاهل، وقال مكِّي بن أبي طالب: من ظن أن قراءة هؤلاء كما صم وناقح هي الأحرف السبعة التي في الحديث فقد غلط غلطاً عظيماً.

ويؤزم منه أن ما خرج عن قراءتهم مما ثبت عن الأئمة غيرهم ووافق خط المصحف أن لا يكون قرأناً وهذا غلط عظيم، قاله الزرقاني تبعاً للمحافظ.

وسلط المحافظ في «الفتح»^(١) أشد البسط، وقال: قال ابن عمار: لقد فعل مسيئ هذه السبعة ما لا يبني له، وأشكل الأمر على العامة بإيهامه كل من قلَّ نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر، وليست إذا اقتصر قصر عن السبعة، أو زاد لبزيل الشبهة، ووقع له أيضاً في اقتصاره عن كل إمام على راويين، أنه صار من سمع قراءة راوي ثالث غيرهما أبطلها. وقد تكون في أشهر وأصح وأظهر. وربما بالغ من لا يفهم فخطأ وكفر، انتهى.

وقال الأبي في «الإكمان»^(٢): حاصل الأقوال التي سردت^(٣) ترجع إلى أن أحرف السبع التي يقرأ الناس بها اليوم، هل هذه الأحرف المذكورة في

(١) (٢٠/٩).

(٢) (١٢٩/٦).

(٣) كما في الأصل والظاهر سردت ترجع إلى أن الأحرف السبع إلخ، انتهى، «ثمة».

العربي: ليست هذه لغة متبعة للحوار حتى لا يعرر غيرها، فقرأه أبي جعفر وشيبة والأعمش ونحوهم، دون هؤلاء، مثلهم أو فرفهم، كذا قال غير واحد، منهم مكِّي بن أبي طالب وأبو العلاء الهمداني وغيرهم من أئمة القراء، ثم قال الحافظ^(١) بعد سرد الكلام: وإنما أوسع القول في هذا لما نجد في هذه الأعصار المتأخرة من توهم أن القراءة المشهورة مسخرة في مثل «التيسير» و«الشافية»، وقد اشتد إنكار أئمة هذا الشأن على من ضر ذلك، انتهى.

وبخلافه ما قامه لغايي لكنه يفتقر كشف له أن القراءة المتواترة تستقر في أمته على سبيل، وهي الموجودة الآن المستقر على تواترها، والجمهور على أن ما قوبل شاذ، لا يجزئ القراءة به، انتهى.

العلامة: قد اختلف اختلف في الأحرف السبعة التي ترون بها القرآن، هل هي مجموعة في المصحف الذي بأيدي الناس اليوم، أو ليس فيها إلا حرف واحد منه؟ قال ابن أبي فلاتر إلى الألف، وصرح نظري وجماعة بالثاني، وهو المعتمد، قاله الحافظ في «الفتح».

وقال أيضاً: قرر النظري ذلك تقريراً أطبق فيه، وروى من قال بخلافه، ورواه على ذلك جماعة منهم أبو العباس بن حماد في «شرح الجذابة»، وقد أصبح ما عليه المتأخرون أن الذي يقرأ الآن بعض الحروف السبعة المتداول في قراءتها لا تكليها، انتهى.

ونقدم ما قاله الأبي في «الإكمال»^(٢): إن الأقوال التي مررت بجمع إلى أن أحرف السبع التي يقرأ الناس على اليد هي الأحرف المذكورة في الحديث، أو على حرف واحد منها؟ الأقوال: ظاهر قول الساقطاني، والناس على قول ابن أبي مبرزة، وهو ظاهر قول الطحاوي، انتهى.

(١) (٢٥) (١٣٧).

(٢) (٦) (٢٢٢).

مأثور في كتابنا هذا.

أخرج الساجي في ٤٩ - كتاب الصومان، ٢ - باب كلام الخصوم عنهم في بعض

ومسم في ٩ - كتاب صلاة الجهرين، ٤٨ - باب بين أن القرآن على لغة العرب. وقال في كتاب حديث ٢٨١

.....

وقال أيضاً: قال محمد بن أبي سفيان: إن القرآنات السبع التي بدأها الناس اليوم لغة شريفة من حروف واحد من تلك الحروف السبعة، وقد اليهودي هي كل حرف من قراءة السبع اليوم. ومن هو أحد تلك الحروف السبعة أن لا يكون متبرقاً فيها. وقال الضحاوي^(١) إن الأحرف السبعة كانت في أول الأمر لاختلاف لغات العرب وبنطها فكانت لغة واحدة، فلما كثرت الناس والكتب عادت إلى قراءة واحدة، انتهى.

(فانظروا منه ما يسر) وهي نسخ المصحف: لا تفتأ ما يتر حقا^(٢) واستعمل واحد. قال الحافظ: منه أي من النسخ. وفيه إشارة إلى الحكمة في تعدد النسخ، وأنه شبيه حسن الغرض، وهذا يقوي قول من قال: السدء بالأحرف تأدية المعنى باللفظ المرادف ولم يكن من لغة واحدة انتهى.

قلت: وقد يحظر في البال، ولا حاجة هذه الأقوال. وفيه أغلب حقيقة أحده. فإن كان صوابه فغير الكثير المفعول، وإن كان خطأ فليس شريطة وسر الأعيان. أن يتراد من لغة الحرف، فتجدهم كما يدل عليه سياق الروايات المصنعة، ولا يدري كيفها، إلا أنها شاملة لجميع القراءات المختلفة للصحاح المسموعة من النبي ﷺ. وقد لا اختلاف فيها نقرأ بعدد اللغة وحرارة التريادة والتفص. وأخرى باختلاف الكيفية وغير ذلك، وقيل على التفسير المذكور: أراح النبي ﷺ في أول

.....

(١) أشكال الألف: (١٤٨/١٥٩)

(٢) سورة التوبة: ٢١

٦٠/٦ - وَحَفَّضَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ -
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَسْنَا بِمِثْلِ صَاحِبِ الْقُرْآنِ، كَمِثْلِي صَاحِبِ الْإِبِلِ
 الْمُعْتَقَةِ، إِنْ عَاهَدَ عَلَيْهَا، أَمْسَكَهَا، وَإِنْ أَطْلَقَهَا، ذَهَبَ».

أخرجه البخاري في: ٦٦ - كتاب فضائل القرآن، ٢٢ - باب استذكار القرآن
 وبما هذه

ومسم به: ٦ - كتاب صلاة المسافرين، ٣٣ - باب الأمر بسعيد القرآن،
 حديث ٢٢٦

الأمر بقراءة كل ما تنسى ما لم يحتمل^(١) أية رحمة ربية عذاب، وعلى هذا فموله: «
 «القرآن ما ليس به» أي تبعاً ييسر من القرآن شامل لجميع الصفات لكن بعد التفسير
 المعمومي قد ارفع في آخر عمره بنية لارتفاع العلة كما تقدم عن جميع من
 المتناهي، وبنت الحروف السبعة المتعزفة من الله عز وجل. وقراءة زيد بعض منها
 مأخوذ من السبعة، ولما وقع الاختلاف في الصحابة حتى كثر بعضهم بعضاً
 أجمعوا على قراءة زيد. فالأول لا يجوز^(٢) خلافاً، لا لأن غيره ليس من القرآن بل
 لأنه لم يش على التواتر فتأمل هذا. ونعل الله يحدث بعد ذلك أمراً.

٦٠/٦ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (أن
 رسول الله ﷺ قال: إنا مثل) فحتمني أي مالك (صاحب القرآن) أي الذي ألف
 مألوفه، والمصاحف. المتألفة، وما فلا أن صاحب فلان (كمثل صاحب الإبل
 المعتقة) بضم الجيم، وفتح العين المهملة ونظام شئمة أي المستودعة بالعذر،
 وهو الحبل الذي يشد في ركة التعبير (إن عاهد عليها) أي داوم وتنفذ وحافظ
 صاحبها (أمسكها) أي استمر إمساكه لها (وإن أطلقها) أي أرسلها وحلها من
 عقلها أذهب) أي انقضت

(١) حكاه في الأصل بالظاهر ما تم بحال.

(٢) قال أي بعد ذلك لا يجوز لأحد أن يخاف في صلاة جامعة ثلاث أو أكثر تكون غير ما هي
 منسوبة إلى النبي عليه السلام في الاستذكار (١٨/٢٨).

كَيْفَ بَأْتِيكَ الْوَحْيُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحْيَانًا يَأْتِينِي.....

ويزيده ما في «مسند أحمد» و «مصجم البخاري» وغيرهما من طريق حاتم بن صالح الزبيرى، عن هشام عن أبيه عن عائشة عن العمارت بن هشام قال: سألت، وعمار فيه ضعف، لكن له متابع عند ابن منته، والمشهور الأول، انتهى.

(كيف يأتيك الوحي؟) يحتمل أن يكون المسؤول عنه صفة الوحي نفسه، أو صفة حامله أو ما أهم منهما، وعلى كل تقدير فإسناد الوحي إليه مجازٌ عقلي، لأن الإتيان حقيقة من وصف حامله أو هو امتعاز بالكتابة، فبه الوحي برجل وأضيف إلى المشبه الإتيان الذي من خواص المشبه به، والوحي في الأصل الإعلام في خفاء، والكتاب والإشارة والكتابة والرسالة والإنهايم والكلام الخفي وكل ما ألقيته إلى غيرك، وفي اصطلاح الشريعة هو كلام الله المنزل على نبي من أنبيائه. قاله القيني^(١) وفي: أن السؤال عن الكيفية لمطلب العلمانية لا يقدح في اليقين، وأيضاً جواز السؤال عن أحوال الأنبياء من إتيان الوحي وغيره.

(فقال رسول الله ﷺ) في جواب ما سأله: (أحياناً) منصوب على الظرفية والعاملي فيه يأتي مؤخر عنه، جمع حين، وهو الوقت يقع على القليل والكثير ويطلق على لحظة من الزمان فما فوقه، قال تعالى: «قُلْ لَّكَ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنْ أَكْثَرِ» أي أربعمائة سنة، وقال تعالى: «قُلْ لَّكَ أَكْثَرُهَا كُلِّ يَوْمٍ» أي ستة أشهر والمراد هناك مطلق الوقت (يأتي).

فيه: أن المسؤول عنه إذا كان ذا أقسام بذكر المجيب في أول جوابه ما يقتضي التفصيل. وذلك لأن الوحي ثلاثة أنواع، وله سبع صور.

أما الأنعام: فالحديث: سماع الكلام القديم كسماع موسى. والثاني:

(١) عمدة القاري (١/٣٧).

من مثل حذلقه
.....

وحي رسالة بواسطة الملك. وذلك: وحي نبي ما يقرب كقوله **يحيى** "إن روح القدس نفث في روعي، صمعه الحاكم".

وأما صوره على ما ذكره فصولي، فإحدها: **الثانية**: كصلصلة **تبريد**، **الثالثة**: أن ينفث في روعه، **الرابعة**: أن يتسأل في الملك رجلاً، **الخامسة**: أن يتردى له جبرئيل عليه السلام في صورته يستأذنه حاج، **السادسة**: أن يكلمه الله تعالى من وراء حجاب، **إم** في لفظه كلمة الإسراء ثم في المنام كرواية البرمدي وغيره مرفوعاً: **الثاني** ربي في أحسن صورته، فقال: فيه يحتشم لعل الأمل، **الحديث**، **السابعة**: وحي إسرافيل عليه السلام، **ورد** "أنه كان به **يحيى** ثلاث سنين ثم فرغ من جبرئيل عليه السلام، وأنكر الوفاة وغيره كونه وقتل به غير جبرئيل عليه السلام، قاله النحوي".

وقال النحوي^(١) في صفة الوحي: كحديثه كلوي الحبل، والسنة في الرُوح، والإلهام، والرويا والصالح، والتكليم نبلة الإسراء. وفي صفة الحامل: كحديثه في صورته يستأذنه جناح، ورأيت على كرسي بين السماء والأرض وقد من الأفق، وقد ذكر التحليبي أن الوحي كان يأتي على سنة أربعين نوعاً، فذكرها وغانها من صفات حامل الوحي ومجموعها يدخل فيما ذكر، انتهى. ثم ذكر في الرواية السامنتين فقط بما شكواهما غائب الأجران أو جعل من يعبرهما على أنه وقع بعد السوار، ووجه الحذلق في "تفتح" بما يرجع إلى الكور إليهما، والطاهر عندي أنه **يحيى** ذكر طرعي الأنواع أحياناً أشده، وقد صرح به في الرواية، وإليهما أهونه، كما سيأتي في النوع الثاني.

(في مثل صلصلة) بجانبي ميمثتين متوحيين بينهما لام ساكنة أصله

(١) عدة القوي (١/١٧).

(٢) فتح القاري (١/١٩).

الحجرات.

صوت وقبح الحديد بعضه على بعض. ثم أظنر على كل صوت له طير، ومن العرب: «ملاصلة اللجام: صوته إذا صوغف». وقال أبو علي الهجري: «الملاصلة للحديد والنحاس والقصير. ويابس الظلين وما أشبه ذلك صوته». ويقال: «من الأصوات المتدارك الذي لا يفهم في أول وحلة (الحجر) سجيح وقبح» (١)، مهملة، نحو الججلجل السعاق أي وأس الدواب. واشتقاقه من الحجر يسكنه الزاء وهو الحرس، قيل: «هو صوت الملك مانوح». وقيل: صوت عفيف أوجه الملك، والحكمة في تسميته أن يفرح سمعه الزاهي فلا يبنى عليه مكان غيره (٢).

قلت: ويؤيد هذا النسخ ما في الترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا قضى الله في السماء أمراً خربت لملائكة بأجنتها خضعافاً لغيره كأنها سلسلة على صفوان» الحديث.

وسمعت عن بعض المتأخرين أنه تخيّل الصوت من الله عز وجل في الموحى به بكمال قدرته. وأفاد مولانا الشاه ربي أنه ما حاصله: أنها مقدمة الموحى. فقال في «التواحي»: اعلم أن من تعذلت حاسة من حواسه، يظهر له في تلك الحالة ما لا يشعر به، مثل من تعذلت حاسة البصيرة، يرى ألواناً مختلفة منكثرة. ومن تعذلت حاسة السمعية يسمع أصواتاً متنوعة مختلفة غير متصورة. فمبولة: أمثل ملاصلة الحرس» عبارة عن تعطل حاسة السمع عن سموعات عالم الشهادة، فكي يفرح بالحفظ ما أوحى إليه. وبعده كما هو حقه، فتم (٣). انتهى.

وقال في «حجة الله» (٤): «حقيقته أن الحواس إذا صدمها تأتير قوي

(١) انظر معجم القدي (١/٧٤).

(٢) انظر «الاصح النوراني» (١/٢٩١).

(٣) (١/٣٥٨).

فَنُفِصِمَ عَنِّي، وَقَدْ زَعَيْتُ مَا قَانَ. وَأَخْبَانَا بِسَلِّ لِي الْمَلَكُ رَحِلًا.

(فَنُفِصِمَ) الوحي أو الملك المصبر مما تقدم بفتح النحية وسكون الفاء وكسر الميملة هكذا ضبطه أكثر الشراح، قال العيني: فيه ثلاث لغات. إحداها: هذه وهي أفصحها. والثانية: بناء المجهول. والثالثة: بضم أوله وكسر الثالثة من أفصم المطر إذا أققع، وهي لغة قليلة، وأصل أفصم القطع بلا إبانة (عني) أي يتجلى ما يعتلي (و) الحال أي (قد وعيت) بفتح العين أي حفظت (ما قال) أي ما فاته وما جاء به. بالمعاند محذوف وهذا النوع شبه ما يوحى إلى الملائكة.

و (أَخْبَانَا) أي وفي بعض الأوقات، وهذه صورة أخرى لمحجى المرحي (بَسَلِّ) أي ينصور. مشتق من السائل، وهو أن يكون شبه الشيء (المر) أي لأجائي (الملك) أصله الملك تركت الهجزة لكثرة الاستعمال، مشتق من الألوكة، بمعنى الرسالة سُميت بها لأنها تُؤَلِّقُ في أديم من قول العرب: الفرس بالث اللجام ألقا في يمدكه غلجلاً، والملك رسول من الله تعالى، والملائكة جميع ملك والناء لتأنيث الجمع لب أرادوا جميع ملك رده إلى الأصل، وهو جسم لطيف عتوي يتشكّل بأي شكل شاء. وهو قول أكثر السمعين، ونائب العلاسفة هي حواهر روحانية فائضة بأنفسها، ليست بسنحية، كما في «العيني» والفتح^(١).

وتسرد بالملك ههنا عند شرح البخاري وغيرها جبرئيل عليه السلام لا غير، وحكى فيه العيني^(٢) قصته، وقال المحافظ: صرح في رواية ابن سعد، وتبعه الزرقاني، والأوجه عندي العموم، لأنه قد ثبت أن إسرافيل وكل النبي بمئة ثلاث سبعين: وقد ورد في غير رواية: نزول هذه ملائكة في صور رجال (رحلاً) بالصب على المصدرية أي مثل رجل، أو مئة رجل، فهو

(١) - عند القاري: (٧٦/٢) وفتح القاري: (٢١/١).

(٢) (٨٢/١)

.....

حياء أو على تمييز النسبة لا تمييز المنزلة - لأن المسئلة لا إيجاب فيه، قاله
البرزقاني⁽¹⁾، وقال الشعبي: أكثر لنساج على أنه منصوب على التمييز، وجهه
ظهر، ثم رده بسوءه، ثم قال: بل التصواب أن يقال: منصوب جزم تخافض،
أي تصور رجل - فلما حذف المصدر، أقيم المورافاة، إله مقدم، انتهى

ثم قال: فإن قيل: ما حصة نعل حرم على علمه السلام رجلاً؟ أجبت بأنه
محتمل أن الله تعالى أمر الزوجة أنه من حصة ثم أعاده، ويحتمل أن يريله عنه ثم
بعده إليه بعد البيع، أنه على ذلك إمام الحرم، وأما الشاخص فلا يصح على
منهيب العزل⁽²⁾، انتهى

قال الحافظ⁽³⁾: وجزم من عبد السلام ماله من دون الله، وقوله ذلك
بأنه لا يلزم أن يكون استأجرها له حياً لحرمته، بل يجوز أن يمر انحصار حياء، لأن
موت المحرم معارفة المهرج ليس بواجب عقلاً، بل معارضة أمر الله في بعض
حالاته، وقال شيخ الإسلام: ما ذكره إمام الحرميين لا ينحصر الحال فيه، بل
يجوز أن يكون الاتي هو جبريل بشكته الأصلي، إلا أنه النظم، نصار فنز
عنه الرجل، وإذا ترك ذلك عاد إلى عينه.

ومثل ذلك الخط: إذا حجب بعد أن كان مطلقاً، والحجز أو المنع ليس
معه أن شاء عقب رجلاً، بل معه أنه ظهر تلك الصورة تأييداً لمر يحاطبه،
وظاهر أن المنع امرأته لا يؤول ولا يمتنع، بل يخفى على الزاني فقط، انتهى.
ثم السئل في أكثر الأوقات يكون بهيمة

(فيكتمني) بالكانزة، وتايهني عن تقديم من ماله ما لم يزل الكلف،

(1) شرح البرزقاني، 2، 192.

(2) اظهر - عند الفقهاء (1)، 167.

(3) اوضح اصري (1)، 21.

فَأَعْمِ، مَا غُرِّ، قَالَتْ غَائِقَةُ:

والظاهر أنه تصحيف، لأنه في «الوطأ اللغوي» بالكاف وكذا رواه غير واحد عن
القمي بالكاف كذا في «الفتح» بتعريف (فأعمي) بمتكلم المضارع من رعبت
(كما يقول) أي الذي يقوله، فالعائد مجذوف زاد أبو عوانة: «وهو أهونه علي»،
قاله لحافظ.

ثم عثر هنا بالمضارع، وفي ما قبله بالماضي؛ لأن الرجي حصل في
الأول قبل المصم، وفي الثاني حال الحكامة. أو أنه ~~يخبر~~ قلبي في الأول
بالصفت الملكية، فإذا هذ إلى جبلته كان حافظاً لما قبل بخلاف الثاني، فبه
عنى حالته المعهودة، قاله الحافظ راد العيني: أو يقال: لفظ قد تقرب
الماضي إلى الحال، فهذا لما كان صريحاً يحفظه في الحال، وذلك قريب أن
يحفظه إذ يحتاج فيه إلى استثبات، انتهى.

قال القسطلاني^(١): وفي تفسير ابن عابد: أن جرير بن عتبة السلام نزل
على النبي ﷺ أربعة وعشرين ألف مرة، وعلى آدم النبي عشرة مرة، وعلى
إدريس أربعاً، وعلى نوح خمسين، وعلى إبراهيم اثنتين وأربعين مرة، وعلى
موسى أربعمائة، وعلى عيسى عشرًا على سبأ وعليهم الصلاة والسلام: كذا
قاله، والعهدة عليه، انتهى.

(قالت عائشة) بالإسناد السابق وإن كان بغير حرف عطف، وأخرجه
الدارقطني بسند عن مالك بهذا السند مفصلاً، وكذا فصلهما مسم بطريق
أبي أسامة عن هشام، ونكتة الاختصاص اختلاف التحمل، فإنها في الأول أخبرت
عن مسألة الحارث، وهنا أخبرت عما شاهدته نائبةً للأول، قال الحافظ^(٢):
قلت: أو الأول من سند الحارث كما تقدم، وهذا من سند عائشة - رضي الله
عنها

(١) الإرشاد لسأوي، (١) / (١٠٠).

(٢) الفتح لباري، (١) / (٢١).

٨/٤٦٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ

أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ:

فاقته فتضرب جرائها من قتل ما يوحى إليه، وفيه دلالة على كثرة معاناة الشعب
والكرب عند نزول الوحي، حتى يكسر العرق في شدة الحر، ويشق على
الشفقة^(١).

٨/٤٦٢ - (مالك عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه قال) ثم نختلف الرواة

عن مالك في إسناده، وأخرجه الترمذي من رواية سعيد بن يحيى بن سعيد،
عن أبيه عن هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة - رضي الله عنها - وقال
السيوطي في «الدرر»^(٢): أخرجه الترمذي^(٣) وحسنه. وابن المنذر، وابن حبان،
والحاكم وصححه، وابن مردويه، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: أنزلت
سورة عبس وتولى في أم مكتوم. لأعصى أمي رسول الله ﷺ فحمد يقول:
يا رسول الله أرسدني، وعند رسول الله ﷺ رجل من عظماء المشركين فجعل
رسول الله ﷺ يعرض عنه، ويغفل عني الآخر، ويقولون: «أمرى بما أقول بأساً؟»
فيقول: لا، الحديث.

قلت: أخرجه الحاكم في تفسير «المستدرک»^(٤)، برواية سعيد بن يحيى
«الأموي» عن أبيه عن هشام بن عروة، عن عائشة وقال: صحيح على شرط
«الشيخين». ولم يخرجاه فقد أرسله جماعة، عن هشام بن عروة، وقال الذهبي:
«هذا رواه يحيى بن سعيد الأموي مرفوعاً عن هشام، وأرسله جماعة عن هشام»
وهو الصواب، انتهى.

(١) شرح الزرقاني، (١٥/٢٠).

(٢) الدر المنثور، (٨/٤١٧).

(٣) (٣٣٩).

(٤) (٣/٦٣٤).

ويشبه حاشي الأخرى، ويشتبه بها أبا ذرٍّ، فلي يرى بها رسول
 الله؟ : فيقول: لا والله، ما لي بها رسول الله، فأدركت
 نفس رسول الله في جوار الأخرى (متفق).

وصلة المرحلي عن عاتقه في: ١١٩ كتاب التفسير، ١١ باب من سورة ص.

رواه: قال أبو ذرٍّ رحمه الله: عبد الله بن أم مكتوم سني، وف
 به جبهه، فحمل على الله بسيفي الذي يقطع أمة من القرائن فانه لا يوصل الله
 فلهذا ما علمت الله: الحديث.

(ويشبه على الآخر) أي على عظم المشركين، جاء في رواية مسلم أنه
 أن ساءله يكون بها (وعدم جماعة منهم) ويقول: يا أبا ذرٍّ! خاصة مكتبة
 استلذا (ها) يرى بها أقول مأساة راسط حديث عائشة المتقدم، فيقول فيها:
 أبس حسنا إن حسنا جادا ونحدا فيقول: سي والله، (فيقول) المشرك: لا
 والله! والله أني دماء الذناب، كما في «المصنف» ونحوه للمصنف.

في: أبو عبد الله (١) رواية شاذة عن مالك عزم الدار، أي الإناء، التي
 كانوا يرمونها، واحدها دبار، وعائشة بكسر الدال أي دماء أسنانها التي كانوا
 يرمونها، ومن لا يهجم، قال أبو ذرٍّ بن الحصين.

عشني بعد ما يمدن إذ كان ساجداً يرى لي ذنب غير أبي ذرٍّ
 أما لي بها أقول مأساة وتقدم بلى والله أي حس (عائشة) لإعانه يتر
 عن ابن أم مكتوم (عيسى) العباسي، فطلب الوجه من صير بعد (وتولي)
 أي أخرج من (أب) حاء الأعمى، فكان الذي يتر بعد ذلك يكرم، وإذا نظر إليه
 مضاً يستد إليه رداءه حتى يحسبه عليه، ٥٥٠ إذا خرج من الصلوة استجابه
 يدهي الناس حتى يرجع كما ورد في الروايات^(١)، فانه عاتقه - رضي الله

(١) غير لا شك (١٠٢، ١٠٣)

(٢) غير (١٠٢، ١٠٣)

سأله عمر عن شيء، فلم يجبه. ثم سأله، فلم يجبه. ثم سأله، فلم يجبه. فقال عمر: تكلمك أمك، عمر. نزلت رؤس الله ﷺ

نهاراً، لآله ﷺ أمر بالله في بها وإحسان إليها، حكاية الزرقاني عن أبي عمر. قال العيني^(١): قال ابن طبري: هذا السمر كان قبل، مصرفه ﷺ من الحديث، لا أعلم بين أهل العلم في ذلك خلافاً انتهى

(فسأله عمر) - رضي الله عنه - (عن شيء فلم يجبه رسول الله ﷺ) شيئاً، ولعله لا يشغله ﷺ بالوحي (ثم سأله) ثانياً (فلم يجبه ثم سأله) ثالثاً (فلم يجبه) ولعله - رضي الله عنه - من أنه لم يسمعه، (فقال عمر) - رضي الله عنه - (تكلمك) بفتح الميم، وعمر الكاف من الكل وهو ضد المرأة ولها (ملك) بالضم (عمر) مضاف بحذف حرف النداء، وفي رواية بإثباتها، ثم دعا على نفسه بسبب ما وقع منه من الإتيان خوف نفسه، وحرمان فائدته.

قال أبو عمر^(٢): فلما أغضب أحد عالمياً إلا حرمته فائدته، وقال ابن الأثير: دعا على نفسه بالموت، والموت يحسم كل أحد، فإذا الدعاء عني كلا دعاء.

قال العيني: ويجوز أن يكون من الألفاظ التي تجري على السنة العرب، ولا يراد بها الدعاء، كقولهم: تربت يداك، وقائلك الله

(نزلت) بفتح النون وتخفيف الزاي، فراه ساكنة من الرز وهو الغلة، يقال: نزلت قلت كلامه أو سألته فيه لا يحب أن يجيب فيه، ويروى بتشديد الزاي، والتخفيف أشهر، قال أبو بكر الهروي: سألت من لقيت من أئمة أربعين سنة فما أجابوا إلا بالتخفيف، (رسول الله ﷺ) أي أتحدث عنه

(١) معجمه، (١٣/٢١٨)

(٢) انظر الاستدكار، (٨/٧٥)

رَأَيْتُ مَرَّابٍ شَلَّ ذَلِكَ لَا تُحِبُّكَ. قَالَ عُمَرُ: فَحَرَكْتُ عَصِيَّ، ثُمَّ
 بِذَا كُنْتُ أَمَامَ النَّاسِ، وَخَشِيتُ أَنْ يُزِيلَ مِنِّي قُرْآنًا، فَمَا مَشَيْتُهُ أَنْ
 سَمِعْتُ مِزَارِحًا يَصْرُخُ بِي، قَالَ: لَقَدْ نَزَلَ أَمَامَ حَبِيبٍ أَنْ يَكُونُ ذَلِكَ فِي
 رَأْيٍ. قَالَ: فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُ عَنْهُ، فَقَالَ: وَنَعْدُ أَنْزَلْتُ
 (١) هَذِهِ الْبَيْلَةَ، سُورَةُ الْاِبْرَاقِ أَحَدٌ بِأَيِّ دَمًا دَفَعْتُ عَلَيْهِ الشُّمُورَ.

(الثلاث مائة) وبالنسبة إلى السبب في ذلك لا يجهل: أنه أن سكون العالم
 يوجد على التسليم ترك الإحراج. وأن للعالم أن يسكن عما لا يريد أن
 يحل فيه.

أَقَالَ عُمَرُ فَحَرَكْتُ عَصِيَّ ثُمَّ كُنْتُ أَمَامَ النَّاسِ حَتَّى إِذَا لَيْسَ فِي بَعْضِ الْمَسْجِدِ
 انحصار لفظ. إِذَا كُنْتُ أَمَامَ النَّاسِ بِالْفَتْحِ قَدْ أَمَامَ النَّاسِ، وَخَشِيتُ أَنْ يُزِيلَ مِنِّي بِشِدَّةِ
 سَاءَ (قرآن) لِحُرَافِي عَلَى أَلْسِنَةِ النَّاسِ (فَمَا مَشَيْتُ) بِمَنْعِ النَّاسِ وَكُسْرِ التَّسْوِي
 استعددهم وسكون سورة ففرقة. هَذَا نَيْبٌ وَمَا نَعَانَتْ بَشِي، أَنْ سَمِعْتُ
 بِمَنْعِ الْبَعِزَةِ أَصَارُهَا قَالَ: الْحَافِظُ (١). لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ، بِصُرُوحِ بِي أَيْ
 بِأَدْبِي.

(قَالَ) عُمَرُ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ مَزَلٌ مِنِّي بِشِدَّةِ
 نَاءٍ، وَلَفْظُ إِبْرَاقٍ مِنَ الْمَحْرُوفِ فِي الْمَسْجِدِ وَالتَّوْقِافِ وَهِيَ هَذِهِ، فَيَكُونُ سَاءَ
 الْعَاوِلِ، وَبِي بَعْضُ الْمَسْجِدِ الْمَصْرِفَةِ بِرِيَادَةِ الْأَلْفِ فِي أَوَّلِهِ، فَيَكُونُ سَاءَ
 الْمَجْهُولِ مِنَ الْإِبْرَاقِ، وَالْأَوَّلُ الْأَوَّلُ. قَوْلُ قَالَ أَبُو عُمَرَ: أَوَى إِلَهُ عَزَّ وَجَلَّ أَرْسَلَ
 إِلَى عَمِّ يُونُسَ: وَمَنْ عَلَى مِرْلَهَ عَدُو، انْتَهَى. نَلَتْ. بِإِلَاقَةِ عَمِّي أَنْ
 عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. تَكَثَّرَ الْغَمُّ بِقَعَةِ الْحَدِيدِيَّةِ فَكَانَ أُخْرَجَ إِلَى الْبَيْتِ.

(قَالَ) عُمَرُ: (فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُ عَنْهُ فَقَالَ) بِعَدْوِ الْإِسْلَامِ:
 (نَعْدُ أَنْزَلْتُ عَلَيَّ) بِشِدَّةِ الْبَاءِ (هَذِهِ الْبَيْلَةُ سُورَةُ الْاِبْرَاقِ) بِتَأَكُّدِ (أَحَبُّ إِلَيَّ مَا
 طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ) وَهِيَ الْبَيْتُ دَمَا فِيهَا

(١) إفتح الماري: ٨١/٥١٤.

سَمِ قَرَأَ: فَإِنْ قَرَأْتَ ذَلِكَ فَلَا تُبَا (١٣٣).

أُحْرَجَ الْمُخْرَجِي فِي: ٦٤ - كتاب المغازي، ٣٥ - باب غزوة الحديبية.

قال العيني^(١): وإنما كانت نُسبت إليه من الدب وما فيها، لما فيها من مخصرة ما نضم وما تأخر، والفتح والنصر، وإنعام النعمة وغيرها من وهاء الله تعالى، وقال ابن العربي: أطلق المتناضلة. ومن شرط المتناضلة استواء الشئين في أصل المعنى، ثم يزيد أحدهما على الآخر، ولا استواء بين المنة والندب بأسرها. وأجاب ابن بطلان بأن معناه أنها أحسن إليه من كل شيء، لأنه لا شيء إلا الدنيا والآخرة، فأخرج الخبر عن ذكر الشيء بذكر الدنيا إذ لا شيء سواها إلا الآخرة. وأجاب ابن العربي بما منعه: إذ أفعل قد لا يراد به المتناضلة.

(ثم قرأ) السورة الآية وهي (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَءُوا الْقُرْآنَ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَيْكُمْ) (١٣٣). وتعلموا في المراءاة بالفتح، فقال جماعة من الصحابة: لم يفتح الحديبية، ووقع الصلح، قال الحفاظ، فإن الفتح لغة فتح المملوك، والصلح كان مملوكاً، حتى فتحه الله وكان ظاهراً ضيقاً للمسلمين، وفي الباطن عزاً لهم، فإن التماس للأمن اختلط بعضهم ببعض يغير تكبر، وأسمع المسلمون المشركين القرآن وباطلهم، وقيل: هو جنّة يخرج مكة، وأتى به ما ضيق لتحقيق رفوعه، وقيل: السمعنى: فليكن لك قضاء ينشأ على أهل مكة أن تدخلها أنت وأصحابك قايلاً.

قال ابن عبد البر^(٢): أدخل مالك هذا الحديث في (ما جاء في القرآن) نعتاً بأنه ينزل في الأحياء على قلب الحادثة وما يعرض.

(١) معجمه الفارسي، (١٣/٣١٩).

(٢) سورة الفتح: الآية ١ - ٢.

(٣) الأمانة لكاتبه (٨/٤٨).

بِعَارِثُونَ مِنَ الْبُذِينِ - عَرَبِيٌّ الْمَنَعَةُ مِنَ الْوَعْبَةِ. تَنْظُرُ فِي الْقَضِيَّةِ. وَلَا تَرَى شَيْئًا. وَتَنْظُرُ فِي الْمَدْحِ.

حجزة كاسورة، وهي آخر النخل مما بني الشم، وتيل. أقصى القصر عند طرف الحنفية. - النحني: أن فراسهم لا يرعوا الله عز وجل، لا يقسماء، وفي: لا يحدون على القرآن ولا يثابون على قوامهم، وفي: لا تمنعه قلوبهم ويحسنونه على غير المراد. - لا حظ لهم منه إلا مبرور على الناس، لا يصل إلى خلقهم، يصل إلى قلوبهم.

وقال ابن عبد البر: كانوا يكفرونهم الناس لا يقسمون خبر أحد عن النبي ﷺ، فلم يعرفوا ذلك من سنة وأحكامه العبية لمجمل القرآن، ولا حتى إلى المراد به إلا ما كان رسول الله (يعرفون) بضم الراء يخرجون سريعا من الدين، من ثمراء الإسلام. فهو حجة لمن كفر بالخوارق. وما يأتي أسطر في ذلك، وفي: المراد الطاعة فلا حجة فيهم لكفرهم.

قال الحافظ: ^(١) وانفذ يظهر أن المراد بالدين الإسلام، وخرج الكلام مخرج الزجر، وأبهم بضمهم فذلك يخرجون من الإسلام الكامل، وفي رواية للنسائي: يعرفون من الإسلام. وفي أخرى: يعرفون من الحق، فإذ الحافظ (كما يعرف السهم) هكذا في النسخ عديدة، وفي رواية البردقاني وكفا في النسخ بالحدودية: موقوف السهم. (من الترمية) بفتح ثراء التمهية، كسر التميم الخفيفة، وقد التحية، وهو انصب العزمي تعب من الزمعي بمعنى معولة دخلتها الياء إشارة إلى نصب من الوصفية إلى التسمية، منه موقوف من الدين بالسهم الذي نصب التصيد، فدخل فيه ثم يخرج منه. ومن شدة سرعة خروجه من التصيد لقوة الزمعي لا يعلق من حبه التصيد بشيء.

(تنظر) ايما الزمعي أو أيها الساحط، (في الفصل) بنون قصاص جديدة السهم، كل ترى فيه شيئاً من أثر الدم أو حوله (فلا ترى) فيه (شيئاً) منه (وتنظر في القدر)

(١) انظر شرح البردقاني (١١٤).

النفار لعمدة المال في الدين، وهو من باب الإهداء في الأثر، وليس إهداءهم، وإن إهداء قتلح، الميراث والمجاهدين المسلمين على أموالهم، فوجب ذلك قتلح، لكنه يرى امتناعهم، لعلمهم بواجبهم، وإن تدوا قتلحاً على إهداءهم لا على كفرهم، وهذا هو عامة انتهاء الدين بكون قتلحهم إسماعيل.

وهذه أير حيلة وحسن الفقيه وكثير من المجاهدين، إلى أنه لا يفرق بين قتلحهم واستثناءه ولا غيرها ما استثنوا ولم يفرقوا، ولم يفرقوا، وقيل، فأنفق من المجاهدين، هم كغيرهم على طواغر الأحداث، ولكن يعارضها غيرها بمحض لا شريك له، ويؤيد بعضه وجهه، وإن أخذ في حكمه وإحداها، والميراث يشهد أن الكفر لا يكون إلا بغير الحجة التي يكون بها الإنسان، فبها فبرئان، انتهى محضاً.

«وأنفق الحطاسي فقتل، أجمع عندما، المحمد بن علي ابن الحواري علي صلاتهم فرقة من المسلمين، وأحدوا ساكنتهم وأكل ذواتهم، وقيل، سبائهم، قاله الزرقاني».

وقال الحافظ^(١)، وقد سقط الكلام عليهم، وعلى بدل، خبرهم أنشد البسط، فقال يعنى حكمه على، وصي الله عنه، ومن أكثر قتلح، هذا بن ثبت بن علي، وصي الله عنه، حمل على أنه لم يكن أطلع على معتقدهم، الذي أوجب الكثير من عبد من كفرهم، وفي احتجاجه بقوله: «ينبغي في القوي» نظراً، فإن في بعض فرق الحديث «يعنى ما ينبغي»، وفي بعضها: «سوف القوي» بالهمزة، وطريق الجمع بينهما أنه لو قد حل في القوي سي، فإن لا لم تعقل أنه لم يعقل ما منهم ولا ينبغي، من من الرمي ينبغي».

(١) - مروج الذهب، ٢١، ٢٢.

(٢) - مروج الذهب، (١١٠، ١١١).

ويشكل أن حصول الاختلاف فيه على اختلاف أوضاعهم منهم، ويكون في قرون متعاقبة، إن شاء الله أن يمدحهم قد يفتى معه من الإسلام شيء، قال انظر على في "السنن" القبول بتكثيرهم فيه في الحديث، يحمل القول بتكثيرهم بقبولهم ويقتلون، ونسبوا أنواعهم، انتهى.

وهذا المعنى^(١)، اربعة الخوارج عشرون فرقة، قال ابن حزم أمواتهم حالاً الأعداء، وهم الذين يكرهون اتصالات الحمير، ويقتلون نواصب، صلاء بالعداء وصلاته بالهشبي. ومنهم من يجوز مباحة بيت الازن وبيت ابن الازن والأخت، ومنهم من يخبر أن تكون سورة يوسف من القرآن. وأن من قال: لا إلا الله فهو مؤمن عند الله، ولم يعبه تكلف عليه، وغيرهم إلى قول أهل الحق الإجماع، ونظمت منها نظية في المغرب، انتهى.

وهي "القبول المسخنة"^(٢) والمخرجة. الخوارج الذين خرجوا على علي بن أبي طالب عليه السلام، وهم قوم أقيم معهم عرجون، ساء بأمريل يرون أنه راضي عنه - علي بأهل كثر، وبجسده نوحب قتاله بأوليتهم، بسحقونه دوماً وإمران ويسبون ساداتهم ويقتلون أصحاب تب إليهم. وحكمهم حكم أدلة إجماع الفقهاء كما حثقت في "الفتح"، وأما لم ركنهم لكونه عن تأويل وإن كان مطلقاً بخلاف المسحوقين بأمريل.

قال ابن عابد بن: قوله: كتب حفظه في "الفتح" حيث قال. ركنهم الخوارج عن جمهور الفقهاء والمحدثين حكم أدلة، ودعب بعض المحدثين إلى تكفيرهم، قال ابن السكيت: ولا أعلم أحداً وافق أهل الحديث على تكفيرهم، وهذا ينسقي إجماع الفقهاء، وقد ذكر في "المحيط" أن بعض

(١) محمد القوي (١٤١٦: ٢٠٧).

(٢) (١٠٠: ١٠٠).

٢٦٥/١١ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَايَعَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، مَكَثَ عَلَى سُورَةِ الْبَقَرَةِ ثَلَاثِينَ سَنَةً**

الضياء لا يكثر أحدًا من أهل النسخ. وبعضهم يكثر من حذلق منهم بعد عنه قليلًا قطعاً. وبه إلى أكثر أهل السنة، والعلل الأولى لثبوت ما يقع في كلام أهل المذهب تكثير كثير، لكن ليس من كلام الضياء الأخير مع المستحضرين من غيرهم. ولا عبادة غير الضياء. والمحمول عن المستحضرين ما يفرق بينه وبين العذر أعرف بقل مدعيه الحديثين، انتهى.

لكن صريح في المسألة بالاتفاق على تحريم المخالفة مع ما كان من أصول السني وضروريته. كما تقول بقدوم العالم رضي حشر الأعداء، رضي عنهم الأعداء، قال: وكذا يكثر قذاف عنة. رضي الله عنهم. سنكر صمد ايها. لأن ذلك تكذيب موضح القرآن، انتهى.

٢٦٥/١١ - **أَمَّا لَكَ أَنَّهُ بَلَّغَهُ، أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي "الطَّبَقَاتِ" عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ - عَنْ أَبِي الطَّبَخِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - تَعْلَمُ السُّورَةَ فِي ثَمَانَةِ سَهْوِينَ، فَذَلِكَ أَنَّ رَضِيَ، وَحَكَى السُّيُوطِيُّ فِي "الذِّخْرِ" عَنْ أَبِي سَعْدٍ أَنَّهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - تَعْلَمُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ فِي أَرْبَعِ سَهْوِينَ، وَكَدَّ حَقَّاهُ عَنْهُ فِي "النَّبَرِ". قُلْتُ: وَحَكَدَ هُوَ فِي "نَحْوِ" ابْنِ سَعْدٍ أَنَّ بَلَّغَهُ، فَالْقَاطِرُ أَنَّ هُوَ فِي "نَزَرَقَاسٍ" هُوَ مِنْ تَابِخٍ**

أَنَّ سَعْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (مَكَثَ عَلَى سُورَةِ الْبَقَرَةِ ثَلَاثِينَ سَنَةً يَتَعَلَّمُهَا) وَذَلِكَ لَيْسَ لَطْفٌ، حَقَّقَهُ - مَعَهُ اللَّهُ - بَلْ لِأَنَّهُ كَانَ يَتَعَلَّمُ فَرَانِسَهُ وَحِكَايَتَهُ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ. وَذَلِكَ السُّيُوطِيُّ فِي "الذِّخْرِ" الْخَرَجَ الْحَقِيقَ فِي رِوَاةٍ مَالِكٍ وَابْنِ أَبِي عُمَرَ فِي "تَعْلَمُ" عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -

(*) في الاستدراك (٢٦٥) : إنه كان يتعلمها فأحاطها وسامعاً وأحاطها فاحصاً مثل
مكة فيها.

وقال ابن رشد^(١): حسب الخلاف، الاختلاف في معنى الأوامر بالسجود والاختيار التي معناه معنى الأوامر لقوله تعالى: ﴿إِذَا تَلَّوْا الْقُرْآنَ فَلْيَسْبُحُوا لَهُ سُبْحًا وَكَبِيرًا﴾^(٢)، هي هي، محمولة على الترحيل أو على التذلل، فأمر حنيفي - رضي الله عنه - حملها على طاعتها من التوجه، ومالك والشافعي النعاني مفهومهما التصحاة: كدواهم القعد منهم الأوامر التشريعية، وذلك كما ثبت عن عمرو بن الخطاب، رضي الله عنه، أنه حضر الصلاة فلم يقل عن أحد منهم خلافه، وهم أنهم سمعوا النبي، وهذا يستلزم أن يرى قوله المصعالي إنكم تكن له مخالف حجة، واحتج أصحاب الشافعي في ذلك بحديث زيد بن ثابت.

وأما أبو حنيفة فتقدم في ذلك بأن الأصل هو حمل الأوامر على الترحيل. وقال أبو الفعالي: إن احتجنا أن نضيف بالأوامر الواردة في ذلك لا معنى له، فإن لم يجب السجدة فضلاً ليس يقتضي وجوبه سجداً، وهو عند إراءة آية السجود، ولو كان الأمر كما زعم أبو حنيفة، لكانت الصلاة نجس عند قراءة الآية التي فيها الأمر بالعبادة، وإذا لم يجب ذلك فليس يجب السجود.

والأبي حنيفة - رضي الله عنه - أنه يقول: قد أجمع المسلمون على أن الأحبار الواردة في السجود عند تلاوة التوراة هي بمعنى الأمر، وذلك في أكثر التواميع، وإذا كان كذلك فقد ورد الأمر بالسجود ابتداء بالتلاوة ومطلقاً، فوجب حمل السجدة على التثنية، وليس الأمر في ذلك كالأمر بالعبادة، فإن التلاوة قبل وجوبها بغيره، وأيضاً فإن النبي عليه الصلاة والسلام أنه سجد فيها، فثبت بذلك معنى الأمر بالسجود ابتداء فيها أعني عند التلاوة، فوجب أن يحمل مقتضى الأمر في الوجوب عليه، انتهى.

(١) إسناده صحيح (٢/٢٢٢).

(٢) سورة مريم الآية ٥٨.

وقال الشيخ في **الرد المحتار** (١) وفي رواية لأحمد تبعاً واجبة إذ كانت هي
 الصلاة وهي حرجية لا، وإنما ما روي أبو هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ
 ما ذكره إذا لم يكن آدم فيه السجدة بسجدة المومن الشيطان يسكنه، ويقول: أمر
 ابن آدم بالسجود لسجدة لله العزة، وأمرت بالسجود فلم يسجد فأنى النار،
 الأصل من الحائكم إذا حكى أمراً ولم يعممه بالتكثير بل ذلك على أنه صواب.
 لكنه في الحديث دليل على كونه من أمر مأموراً بالسجود بمطلق الأمر
 ملجوب، انتهى.

قال الشيخ ابن القيم في **كتاب الصلاة** (٢) ولذلك أنى الله سبحانه على
 آدم سجوداً شجداً بعد سماع كلامه، ولم من لا يقع ساجداً معه، ولذلك
 كان له من أوجه عقاباً في الشيطان، انتهى.

كتاب المردد بالاول قوله من اسمه: **قوله** أنى عظم **يُسَبِّحُ حُجَّتاً شَجْدَةً**
 ونكبة (٣)، والسماء بالثاني قوله عن اسمه: **قوله** فَرِحَ عَلَيْهِمُ الْغَمَامُ لَا
 فَتَقُولُونَ (٤) (٥) (٦)، وهذا منقول الدم ترك الواحد.

قلت: وجدت أبي هريرة أخرجه مسلم، وفي البرهان: به دليل على
 أن ابن آدم مأمور بالسجود والأمر الملجوب مع أن أي السجدة تعبدية أيضاً؛
 لأنها ثلاثة أسماء: **سجدة** هي الأمر الصريح، و**سجدة** تضم حكاية استنكاف
 الكثرة حيث أمروا به، و**سجدة** هي حكاية فعل الأبياء بالسجود، وقال من
 الإسماعيل والخذاء، ومعرفة الكثرة واجب لكن دلالتها به قليلة، فكان لابد
 الملجوب لا القوي ومروءيته واقعة حال، معقول أن يكون الخرافة في وقت

(١) **كتاب السجود** (١٥٨/١٧)(٢) **مردد المردد** (الآية ١٥٨)(٣) **مردد المردد** (الآية ١٥٨)

١٦٦/١٢ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ،
مَوْلَى الْأَسَدِ بْنِ مَقْبِلَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ
أَبَا هُرَيْرَةَ قَرَأَ لَهُمْ:

مَكْرُوهٌ، أَوْ عَلَى غَيْرِ وَضْعٍ، أَوْ لِيُبينَ أَنَّهُ غَيْرُ رَاجِبٍ عَلَى الْقَوْمِ، وَهَذَا الْأَخْبَرُ
عَنِ الثَّيْمِينِ مُحْتَمِلٌ أَنَّهُ عَصَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، انْتَهَى.

قلت: وأجاب عنه شيخ الإسلام علي البخاري بأن نفي العرضية لا
يستلزم نفي الزهوية، وقال السندي: نعل من يقول بالرجوب يضعف هذا
الإجماع بأن إنكار المختلف فيه ليس بلازم سيما إذا كان قائم إماماً انتهى.

قال ابن العربي^(١): وعندهم في ذلك أمران: أحدهما: أن الله تعالى
جعل ذلك علماً على ترك الاستكبار والعمور عن الطاعة، وهذا الترك واجب
فيصير ما جعل عليه علماً واجباً. والثاني: لو لم يكن واجباً لما جاز فعله في
الصلاة كجود الشكر، وما أوجب عنهما ليس بوجه ظاهر البطلان.

١٦٦/١٢ - (مالك: عن عبد الله بن يزيد) المصنف في المصنفين الأعمور
تابعي، وما في الزهوي من قوله. الصحابي، سهو من الناسخ (مولى الأسود بن
سفيان) المصنف في مختلف في صحبه (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن) قال ابن
عبد البر: لم يختلف فيه عن مالك إلا أن رجلاً من أهل الإسكندرية روى عن
ابن بكير عن مالك عن الزهري وعبد الله بن يزيد حصصاً عن أبي سلمة، وذكر
الزهري فيه خطأ عن مالك لا يصح، كذا في التنوير^(٢).

(أبى هريرة) - رضي الله عنه - (قرأ لهم) قال الباقى^(٣): الأظهر أنه
كان يصلي لهم لقوله: «قرأ لهم» وقد جاء ذلك مفسراً في حديث أبي رافع:

(١) معارضة لأحدوثه (٥٠/٣٢).

(٢) تنوير الخواص (٢١٠/١).

(٣) المنقذ (٣٤٩/٢١).

«إِذَا أَمْسَأَ انْتَفَتَحَ» (١) فَسَجَدَ فِيهَا. فَلَمَّا انْقَضَتْ، أَخْبَرَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَجَدَ فِيهَا.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي: ١٧ - كِتَابُ سُجُودِ الْقُرْآنِ، ٧ - بَابُ سَجْدَةِ «إِذَا أَمْسَأَ انْتَفَتَحَ» (٢).

وَسَمِعَ فِي: ٥ - كِتَابُ الْمَسَاحِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، ٢٠ - بَابُ سُجُودِ التَّلَاوَةِ، حَدِيثَ ١٠٧.

عَسَلِيْتُ خُتَفَ أَبِي هُرَيْرَةَ الْعَشَاءَ فَقَرَأَ، الْحَدِيثُ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ إِذَا أَمْسَأَ انْتَفَتَحَ. فَسَجَدَ فِيهَا فَلَمَّا انْقَضَتْ مِنَ الصَّلَاةِ أَخْبَرَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَجَدَ فِيهَا. وَلَفْظُ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ: فَسَجَدَ، فَضَلْتُ: مَا هَذِهِ؟ قَالَ: سَجَدْتُ بِهَا خُتَفَ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ فَلَا أَزَالُ أَسْجُدُ فِيهَا حَتَّى أَمْسَأَ.

قَالَ الزُّرْقَانِيُّ (٣): وَبِهَذَا قَالَ الْخَلْفَاءُ الْأَرْبَعَةُ وَالْأَشْهُ الثَّلَاثَةُ وَجَمَاعَةٌ، وَرَوَاهُ ابْنُ وَهَبٍ عَنْ مَالِكٍ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ الْقَاسِمِ وَالْجُمْهُورُ: أَنَّ لَا سُجُودَ فِيهَا، لِأَنَّ أَبَا سَلَمَةَ قَالَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: لَقَدْ سَجَدْتَ فِي سُورَةٍ مَا رَأَيْتَ النَّاسَ يَسْجُدُونَ فِيهَا، فَقَالَ هَذَا عَلَى أَنَّ النَّاسَ تَرَكُوهُ، وَجَرَى الْعَمَلُ بِتَرْكِهِ، وَوَدَّهُ أَبُو عَمْرٍأَ حَاصِلُهُ: أَيُّ عَمَلٍ يَدْعَى مَعَ مَخَالَفَةِ الْمُصْطَفَى وَالْخُلَفَاءِ الْفَرِاشِدِينَ بَعْدَهُ، انْتَهَى. قُلْتُ: وَمَبْنَى الْبَسْطِ فِي ذَلِكَ قَرِيباً وَاخْتَلَفَتْ الْأُثْمَةُ هَهُنَا فِي مَسْأَلَةٍ أُخْرَى، وَهِيَ قِرَاءَةُ السُّجْدَةِ فِي الصَّلَاةِ.

قَالَ الْعَيْنِيُّ (٤): «يُحْتَجُّ بِهِ الثُّورِيُّ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَنَّهُ مِنْ قِرَاءَةِ سُجْدَةِ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَسْجُدَ فِيهَا، وَكَرِهَ مَالِكٌ ذَلِكَ فِي انْفِرَاطِ الْمَجْهَرَةِ وَالسَّرِيَّةِ، وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: لَا يَقْرَأُ الْإِمَامُ الْمَسْجِدَةَ نِيْماً يُسْرّاً، وَيَقْرَأُهَا نِيْماً يَجْهَرُ فِيهِ، وَذَكَرَ الطُّنْجِيُّ عَنْ أَبِي مَجْلَزٍ: أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى

(١) (١/٢١) (٢).

(٢) «مُسْنَدُ الْقَارِي» (١/٧/١١٦).

السجود في التبريضة، وزعم أن ذلك زيادة في الصلاة، ورأى السجود فيها في غير الصلاة وحديث الباب يرد عليه، وعدل المؤلف من الصحابة وعلماء الأمة، وروى عن عمر - رضي الله عنه - : أنه صلى الصبح قرأاً والتجسس، فسجد فيها، انتهى.

قلت. واختلفت بقلة المذاهب في بيان مسائل الأئمة فاحتجنا بشر الرجوع إلى فرووعهم، أما عند الشافعية - رضي الله عنهم - فلا فرق عندهم بين الصلاة وسجودها، إلا أنهم صرحوا بأن لا يقصد بقراءة السجود في غير صبح الجمعة، فتبطل صلاته إن سجد وكان عالماً بالتعريم، كما في (روضة المحتاجين).

وأما عند الحنابلة ففي (المعنى)^(١١) : قال بعض أصحابنا: يكره للإمام قراءة السجدة في صلاة لا يسجد فيها، وإن قرأ ثم يسجد، ولم يكرهه الشافعي، لأن ابن عمر - رضي الله عنه - روى عن النبي ﷺ : أن سجد في الظهور، ثم قام فركع، فرأى أصحابه أنه قرأ سورة السجدة، رواه أبو داود، واحتج أصحابنا بأن فيه إيهاماً على المأموم، وابتاع النبي ﷺ أولي، انتهى.

واختار هذا القول صاحب البرص^(١٢) من فرووعهم فقال: ويكره للإمام قراءة آية سجدة في صلاة سرية، ويكره سجوده لتلاوة فيها أي في صلاة سرية كما يظهر؛ لأنه إذا قرأها إما أن يسجد لها أو لا، فإن لم يسجد لها كان تاركاً لنفسه، وإن سجد لها أوجب الإيهام والتخفيف على المأموم. انتهى.

وأما عند المالكية ففي (المنهاج الكبير)^(١٣) : ذكره تعمدنا أي آية السجدة

(١) (٢) (٣) (٤)

(٥) (٦) (٧) (٨)

(٩) (١٠) (١١) (١٢)

١٦٧/١٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ،
 أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ

بِعَرِضَةٍ وَلَوْ ضَمَّ جَمْعٌ أَوْ خَطْبَةٌ لِإِخْلَالِهِ بِطَاسِهِ لَا تَعْمَدُهَا فِي نَقْلِهَا بِكَرِهٍ
 مَحْلُوقًا فِي سِرٍّ أَوْ جَهْرٍ، أَمَّا التَّحْلِيظُ عَلَى مَنْ خَلَفَهُ أَمْ لَا، مَقْرَأٌ أَوْ حَضِرٌ،
 وَإِنْ فَرَّهَا فِي فَوْضٍ سَجَدَ، قَالَ الدِّسَوِيُّ: وَإِنَّمَا كَرِهَ بِالْعَرِضَةِ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ
 يَسْجُدْ دَخَلَ فِي الْوَعِيدِ أَيْ اللَّوْمِ الْمَحْضَرِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَأُ عَلَيْهِمْ
 الْقُرْآنَ وَلَا تَسْمَعُ لَهُ﴾ (١) الْآيَةُ، وَإِنْ سَجَدَ زَادَ فِي تَعَدُّ سَجُودِهَا، كَذَا قِيلَ،
 وَفِيهِ أَنَّ تِلْكَ الْعِلَّةَ مَوْجُودَةٌ فِي النَّاقِلَةِ، وَسَكَنَ، أَنْ يَقَالَ: إِنْ السَّجُودَ لَهَا تَكَانَ
 نَاقِلَةً، وَالصَّلَاةُ نَاقِلَةٌ، صَارَ كَأَنَّهُ لَيْسَ زَائِلًا بِخِلَافِ الْفَرْصِ، انْتَهَى.

وَأَمَّا عَمْدُ الْحَنْفَةِ فِي الدَّرَجَةِ الْمُخْتَارَةِ (٢) بِكَرِهٍ لِلْإِمَامِ أَنْ يَقْرَأَهَا فِي
 مَخَافَتِهِ وَنَحْوِ جَمْعَةٍ وَعَبِيدٍ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِحَيْثُ تَزْدَى بِرُكُوعِ الصَّلَاةِ أَوْ
 سَجُودِهَا، قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: قَوْلُهُ: يَكْرَهُ، لِأَنَّهُ إِنْ تَوَكَّلَ السَّجُودَ لَهَا فَقَدْ تَرَكَ
 وَاجِبًا، وَإِنْ سَجَدَ يَشْتَبِهُ عَلَى الْمُقْتَلِينَ، انْتَهَى.

فَسِت. وَقَدْ عُرِفَتْ أَنَّ مِنْ كَرِهٍ قِرَاءَةَ التَّلَاوَةِ فِي الصَّلَاةِ لِرُجُوحِهَا لِعَارِضٍ (٣)،
 فَلَا يَشْكُلُ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا وَرَدَ فِي الرِّوَايَاتِ مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي خَيْرِ الْقُرُونِ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ
 نَعْرُضُ شِبْرَ الْجَهْلِ، وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -:
 أَنَّهُ صَامَ الظُّهْرَ أَوْ الْعَصْرَ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: صَلَّيْتَ شَمْسًا؟ فَقَالَ: إِنِّي قَرَأْتُ
 بِسُورَةٍ فِيهَا صَحْفَةٌ، وَأَخْرَجَ أَيْضًا عَنْ أَبِي مَجْلُو: أَنَّهُ كَانَ لَا يَسْجُدُ فِي صَلَاةٍ
 مَكْنُوءَةٍ، وَيَقُولُ: أَكْرَهُ أَوْ أَزِيدُ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْنُوءَةِ.

١٦٧/١٣ - (مَالِكٌ) عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ مِصْرَ
 أَخْبَرَهُ هَكَذَا بِالْإِسْهَامِ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ (أَنَّ عُمَرَ بْنِ

(١) (٢١/٧٧).

(٢) انظر مطلع الصائغ (١/٢٥٠).

الخطاب قرأ سورة الحج، فسجد فيها سجدتين. ثم قال: (إن هذه السورة أفضلت بسجدتين).

١٤/٤٦٨ - وحدثني عن مالك، عن عبد الله بن دينار، أنه قال: (أبو، عند الله بن عمر، بسجد في سورة الحج، سجدتين).

الخطاب قرأ سورة الحج، فسجد فيها سجدتين، أولاهما عند قوله تعالى: ﴿يَقُولُ مَا يَسْكُرُ﴾ وهي مفتوح عليها، والثانية عند قوله تعالى: ﴿تَزَكَّيْكُمْ وَتُسَبِّحُوا وَلِيَدًا وَرَكْعَةً وَأَقْبَلُوا الْحَبَرَ لَتَحْكُمَ نَزْلُكُمْ﴾. وهي مختلفة فيها عند الأئمة كما سيأتي.

(ثم قال عمر) - رضي الله عنه -: (إن هذه السورة فضلت) على غيرها من السور (بسجدتين) قال البيهقي: هذه الرواية وإن كانت في معنى التمرس تركها تسمية لذتي خذته، والرواية عن عبد الله بن نعلبة بن جبير عن عمر - رضي الله عنه - رواه صحبة موصولة، ولطيفها على ما أخرجه البيهقي أنه صلى مع عمر - رضي الله عنه - الصبح فسجد في الحج سجدتين، قال السبكي في "الشفا": أخرج سعيد بن منصور وابن أبي شيبة والإمام عيني وابن مردويه والبيهقي عن عمر - رضي الله عنه -: أنه كان يسجد سجدتين في الحج ويقول: .. الحديث

١٤/٤٦٨ - (مالك، عن عبد الله بن دينار) العنابي (أنه قال: رأيت عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (مسجد) بصيغة الماضي في النسخ الهندية وبالمضارع في المصرية (في سورة الحج سجدتين) وروي عنه أيضاً: (وحدث فيها واحدة كانت السجدة الأخيرة تحت التي، ومباني معناه، وروي عن عقبة بن عامر مرفوعاً في الحج سجدتان، ومن ثم يسجدان، فلا يفرهما، يريد لا يفرهما إلا وهو ظاهر، والتعلق به ليس بشيء يصفه

استأذنه، فذله أبي يحيى^(١)، وزاده ابن زريق^(٢) أن ابن جابر استبح به وهو أسير
بمستأذنه، فهذا رد بالنص من صف علي وحديث جابر إذ لا يوم من احتججه
أن لا يكون صميماً، فالكتاب إنما هو مع مستأذنه، فله التوقيف^(٣).

فإن احتلت الأنثى في السجدة الثانية من سورة الحج، فله أن يقدمه
في السجدة^(٤)، في الحج منها سجدة واحدة، بهذا قال شافعي وإسحاق وأبو ثور
و ابن المنذر، وممن كان يحدّث سجدة يوم غدير وعظم رسول الله بن عبد
رؤف الغدير، وأبو موسى وأبو عبد الرحمن السلمي وأبو الهيثم^(٥)، وقال
ابن عباس: فسجدت سورة الحج بعدتين.

وقال الحسن بن سعيد بن حمير، ومحمد بن زبير، والشافعي، ومالك
وأبو حنيفة: ليست الأخيرة سجدة، لأن جميعها يوم النكاح والسجدة، فأم تكن
سجدة، فقله تعالى: لا تدرككم العقوبة حتى تكونوا تسجدون^(٦).

ولما حلت عليه خمسين ألف دينار عند ابن عباس، قال رسول الله ﷺ: أقراء
خمسين عمرة سجدة، وحديث خلفه المذکور زوده أبو داود^(٧)، وأيضاً فإنه
قوله: من سجد من الصحابة ثم عرف لهم مكانه في عرفة، فيكون أحداً أعز
وقد قال أبو إسحاق: لم يكن أحد من سجد سجدتين في الحج
سجدة واحدة، وقال ابن عمر: رضي الله عنه: أنزلت إحداهما - لت الأولى،
وقد كان الأولى سجدة، والثانية أمر، وإسحاق الأول - انتهى.

(١) الشافعي، ١: ٣٥٠.

(٢) ٢١، ٢٢، ٢٣.

(٣) ٢٤، ٢٥، ٢٦.

(٤) هذا هو الصحيح، لأن من سجد من الصحابة ثم عرف لهم مكانه في عرفة، فيكون أحداً أعز.

(٥) سورة آل عمران، الآية ٤٣.

قلت: حدث عمرو بن العاص أخرجه أيضاً الدارقطني والحاكم وحسنه البغدادي والنسائي، وشعبه عبد الحق وابن القطان، وفي سنده عبد الله بن منبج الكلابي، وهو مجهول، والرازي عنه الحارث بن سعيد النعفي المصري وهو لا يعرف أيضاً، كما قال الحافظ. وقال ابن مذكول: ليس له غير هذه الحديث، قاله الشوكاني.

وحديث عفة بن عامر عند أحمد وأبي داود والترمذي - وقال: إسناده ليس بالقوي - والدارقطني والبيهقي والحاكم، وفي إسناده ابن لهيعة ومشرح بن هاشم وصحبهان، وقد ذكر الحاكم أنه تفرد به، وأكده بالأثر، قاله الشوكاني^(١). ونقدم ما قاله الترمذي.

قال ابن الترمذاني: تكلم البيهقي في ابن لهيعة في مواضع وهي «المصنف» لأن العوري: قال ابن حسين: مشرح أثبت صحائفه فكان يحدث بها سمع من هذا عن ذلك وهو لا يعلم، وفي «الضعف» للذهبي: تكلم فيه ابن حبان، ثم لمصح هذا الحديث فظاهره مقتضي وحوب سجدة التلاوة، والبيهقي لا يقول بذلك ويخالف بين الأمرين المذكورين في الآية، فحمل أحدهما ثلوجوب والآخر للاستحباب، وخصصه بجمعهما للوجوب فهو أقرب إلى العمل بظاهر النص، انتهى.

وقال ابن حزم: ثانياً أنصح لا نقول بها أصلاً في الصلاة، ونطّل الصلاة بها يعني إذا سجدت، قال: لأنها لم تصح بها سنة عن رسول الله ﷺ ولا أجمع عابها، وإنما جاء فيه أثر مرسل، وفي «العدونية»: قال ابن عباس والنخعي: ليس في الحج إلا سجدة واحدة، وفي «البرجاء»: مذهبتا مروني عن ابن عباس وابن عمر بهما قالاً: سجدة التلاوة في الحج هي الأولى والثانية

(١) انظر: دليل الأوطار (٢/٤٢٨، ٤٢٩).

ثم قرأها يوم الجمعة الأخرى، فنهى الناس أن يسجدوا، فقال: على رؤسكم، إن الله لم يكتبها من شاء، إلا أن تشاء، فلو يسجدوا ومنعهم أن يسجدوا.

أخرجه البخاري في: ١٧ - كتاب سجود القرآن، ١٠ - باب من رأى أن الله عز وجل لم يوجب السجود.

قلت: هكذا في شرح الباجي وقال: يحتمل أن عروة أراد جماعة المسلمين، وأهداف الخطاب إليه لما كان من حملتهم، وإلا فهو قاطع، لأن عروة ثم يدرك عمر بن الخطاب، وإنما ولد في خلافة عثمان وأكثر ما يذكر حصار عثمان، ثم قرأها يوم الجمعة الأخرى فنهى الناس للسجود فقال عمر: رضي الله عنه -: (على رؤسكم) بكسر الراء وسكون السين المهملة أي هبتكم (إن الله لم يكتبها) أي لم يعرضها (علينا) مطلقاً هند من قال: يسئنها، وعلى الفور عنه من قال: بوجوبها، (إلا أن تشاء) استثناء منقطع أي لكن ذلك موكول إلى مشيئة الله، (الملم يسجد) عمر - رضي الله عنه - إذ ذاك (ومنعهم أن يسجدوا) قال الزرقاني^(١): وفي عدم إنكار أحد من الصحابة عليه دليل على أنه ليس بواجب، وأنه إجماع، ولعل عمر - رضي الله عنه - فعل ذلك تعليماً للناس، وحافاً أن يكون في ذلك خلاف، فبادر يحيى حسه، فانه بن عبد البر.

وأخرج البخاري^(٢) عن زبيدة بن عبد الله بن أفلحدير الشيمي: أنه حضر عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - حتى إذا كانت الجمعة قرأ على المنبر سورة النحل، حتى إذا جاء السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه، حتى إذا كانت الجمعة المقبلة قرأ بها، حتى إذا جاءت السجدة، قال: يا أيها الناس إنا نُسَرُّ بالسجود فمن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلا إثم عليه، ولم يسجد عمر - رضي الله عنه - زاد تافع، عن ابن عمر: إن الله لم يعرض علينا السجود إلا

(١) شرح الزرقاني، (٢١/٢).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٧٧).

وقال مالك: ليس الغسل على أن يقرأ الإمام، إذا قرأ السجدة على العمير، فيمجد.

أن شاء الله تعالى. وهذا الأثر أقوى من أن يكون الخبر المرجوح، كما قد عرفت، والمعنى "وغيره"، وتقدم الحذف منه مبرراً.

والأرجح محذوف من معناه، لم يقرأ غير، فأدركه على الفور، وإذا قال: من حدثني عن أبي أنفق، فلهذا أصاب مدحاً إلى قراءة الآية على أن الأثر حديثه بقرينة قوله "أمر أن يقرأ بالسجدة"، الحديث المتقدم من حديثه، وأيضاً تحذيره إذا فيه بعد ذلك.

وقال مالك: ليس الغسل على أن يقرأ الإمام على العمير (إذا قرأ السجدة على العمير فيمجد) وقال الشافعي - رضي الله عنه - لا بأس بذلك، ويحتمل قول مالك أنه لا يلزم شرويه، قاله ابن عبد البر^(١)، كذا في "المناقب".

قال الشافعي^(٢): وقد ذكره مالك من رواية على عنه أن غزى الإمام عن العمير يسجد سجدة فأداه وروى ابن حبان عن أنسب: لا يقرأ بها، فإن فعل فليس في المصحة ويسجد لنفسه معه. ووجه قول مالك - رضي الله عنه - أن ذلك مما شاع عنه عمر - رضي الله عنه - ولا شك أنه أخذ به، وبطل عمر - رضي الله عنه - أيضاً فعل ذلك مجلساً ناساً، وخاف أن يكون في ذلك خلاف، فيأمر إلى محسنة، وقد ذكرنا ذلك في معتمدين من الأحكام النافذة. وقد تغيرت الآن الأحكام وانعقد الإجماع على خسر منها، ويعرف الخلاف السابق في مراده، فإنه وجه لذلك مع ما فيه من التحذير عن الناس، وأخرج من الخصة والقيام إلى الصلاة، ويوجه قول أنسب، وهو الأظهر على عمر.

(١) طر: نسخة النجاشي (٢٦٢/٥١).

(٢) طر: (الاستدلال) (١٦٥/١٦٥).

(٣) المنهاج (١٦٥/١٦٥).

قال يحيى قال مالك: الأمر بعد الصلاة عزائم سجود القرآن
(١) في خمسة سجدة. نفس في الفصل الثاني.

- رضي الله عنه - ولم يذكر عليه أحد من الحاضرين مع كثرة عددهم. انتهى.

وفي الشرح الكبير^(١) كره بعضهم أي أن سجدة بغير رخصة أو لحظية
لإحلال نظامها. قال النيسابري أي إن سجدة وإن لم يسجد دخل في التوحيد،
انتهى. وفي القدر المحتار من فروع الحنفية ولو تلا شئ من عشر سجدة وسجد
الساكنون، انتهى. وكذا في البدائع^(٢) وغيره.

قال يحيى قال مالك: الأمر بعد الصلاة أن عزائم سجود القرآن قال
الزرقاني: بناء على أن بعض المسنونات أكثر من بعض (إحدى عشرة سجدة)
منها أمور الحجج البسيطة المتصلة بها أي من هذه التسعادات (سبعة) اختلقت
بغلة المذهب في بيان مسئلة الإيمان مالك، رضي الله عنه، وظاهر المحوط^(٣)
أن المزمعة منها إحدى عشرة، والبيوحي غير مزمعة، وعليه جرى الشرح،
ونقدم ما قال الزرقاني.

قال البيهقي^(٤): وأجاب القاضي أبو محمد عنه روي من الأحاديث
الصحيح في سجود النبي ﷺ في الفصل، أن مالكاً - رضي الله عنه - لا يمنع
السجود في الفصل. وإنما يصح أن يكون من العزائم. وبين أنها ثبت من
العزائم خبر من عاصم وروى من ثابت تركه عليه السلام السجود فيها بالمدينة،
فعلى هذا يكون القرآن ثلاثة أجزاء. منه ما لا بد من السجود فيه وهي عزائم
السجود. ومنه ما لا يجوز السجود فيه سمعة غير معنى سجود التلاوة، ومنه
ما غير فيه، وهي المواضع المتكثرة بها. انتهى.

(١) (١) / ٢١٠

(٢) (١) / ٢١٥

(٣) المصنف (١) / ٣٥١

سادس: ثلث عشرة بألفاظ ثلاثة الحجج وحسن الاستدقاق، وهو قول مسرافي.

سابع: ثلاث عشرة بألفاظ ثمانية الحجج والاستدقاق، وهو قول عطاء الجراح.

ثامن: ثلاث عشرة بجميع الألفاظ وهو يروى عن أبيه والشيخ والاستدقاق واقرأ، وهو قول ابن مسعود.

تاسع: عشرين أربعاً أتم تبريل، وخمس تبريل، والتهجد، واقرأ، وهو مروي عن علي - رضي الله عنه -

عاشر: ثلاث، قاله سعيد بن جبير يعني: أتم تبريل، والتهجد، واقرأ.

الحادي عشر: العرائن أتم تبريل، والأعراف، وخمسة تبريل، وهو إسرائيل، وهو منتخب عبد بن عبد

الثاني عشر: عشر: عشر صفحات، قاله جماعة، أخرج ابن أبي شيبة عن أبي سعيد الخدري، أن أبا عبد الله من أصحابه يقول: رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من قرأ سورة الفاتحة في كل صلاة، كتب الله له بها عشرين حسنة». فأنشدني أبيه هذه الأبيات:

بعد ذلك من ذلك مسائل الأئمة الأربعة - رضي الله عنهم أجمعين -، وبعدهما مسائل المالكية ومقتضى، وبعدهما مسائل الشافعية والحنابلة، والأئمة الثلاثة على أنها أربع عشرة مسألة، إلا أنهم اختلفوا في الموضعين الأولين. المسألة الثانية من أربع وتسعة الكلام على ذلك، فقال بها الإمام أحمد والشافعية في المشهور عنه، ولم يزل بها الإمام مالك وأبو حنيفة - رضي الله عنهم -.

والثاني: مسألة من أجل بها الإمام الشافعية والإمام أحمد في المشهور

قال الحيني^(١) : هذه كله سجدة لك ، ولعمل عمل النبي ﷺ أول من عمل العمل بقول ابن عباس - رضي الله عنه - وكوبها نوبة لا يباهي فيها عزيزه ، وسجد من نوبة يسجد ، ثم قال أما ما قاله الله تعالى داود عليه السلام بالغفران وقال عبد الرحمن بن جابر - روى أبو داود من حديث أبي سعيد قال : قرأ رسول الله ﷺ وهو على المنبر حين فمعا مع السجدة برك فسهوا ، وروى الخطابي في الأوسط من حديث أبي هريرة : أن النبي ﷺ سجد في صلاة ، وروى الدارقطني أيضا كذلك .

وفي المصنف قال ابن عمر - رضي الله عنه - : هي من سجدة ، وقال البصري : كنت لا أسجد في صلاة حتى أحسني ثائب . أن عثمان - رضي الله عنه - سجد فيها ، وعن سعيد بن جبير أن عمر - رضي الله عنه - كان يسجد في من ، وكان طاووس يسجد في من ، وسجد فيها الحسن والعماد بن بشير ومروان . وأبو عبد الله حسن المصنف وانصحاك بن قيس - عن أبي الدرداء قال : سجدت مع النبي ﷺ في من . وعن عفة بن عمرو أنها تسجدت في من .

وأخرج البيهقي بسند عن أبي ثعلبة قال : سجدت مع النبي ﷺ إحدى عشرة سجدة ، بعد منها سجدة من ، وأخرج عن عبد - رضي الله عنه - أنه قرأ عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يسجد ، ثم ركب علي المنبر ، وكذا أخرجه عن عثمان - رضي الله عنه - . وعن ابن عباس - رضي الله عنه - : أنه كان يسجد فيها ، ومن سعيد بن جبير قال : لم يكن أسجد في من ؟ قلت : لا ، قال : أسجد فيها ، قال الله تعالى يغفر : وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ هَذِهِ ، فَأَمَّا لِيَهْدِيَهُمْ اللَّهُ قَالَ

من عمر

(١) نسخة النسخة (١٧٠) (١٧٠) .

١٧٠ : سورة البقرة الآية ٩٠

وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين غاب عن الصلاة بعد الأذان، حتى تطلع الشمس، وعين الصلاة بعد العصر، حتى تغرب الشمس، والمُسجِد من الصلاة، فلا ينبغي لأحد أن يقرأ سجدة في تلك الساعات.

(وذلك) أي دليل ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس، وكذلك نهى عن الصلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس، كما سيأتي إن شاء الله عن المصنف بعد أبواب (والسجدة) سجدة (من الصلاة) في الأحكام (فلا ينبغي لأحد أن يقرأ سجدة في تلك الساعات) كما لا يخفى أن مقتضى فيها، هكذا في الموطأ وهو المشهور في قول المالك خلاف رواية الموطأ.

قال الساجي^(١): وهذا كقول الإمام في المحرمات، لأن سجود الصلاة لم تكن صلاة وحسب أن يكون لها وقت كسائر العبادات، واختلف قول مالك في وقتها، فقال في الموطأ: لا يقرأ بها بعد صبح إلى صبح الشمس، ولا بعد العصر إلى غروب الشمس، وهذا يقتضي الجمع بين السجود في ذلك الوقت والجمع بين فوائدها مع ترك السجود؛ لأنه لا خلاف في جواز فوائدها للقرآن في ذلك الوقت، روى عنه ابن القاسم في الموطأ^(٢)، يسجد لها بعد الصبح ما لم يفر وبعد العصر ما لم تصغر الشمس.

وجه البرهنة الأولى أنه هذه الصلاة نافذة، فصحت هذا المصريح والعصر مستتر لموافقه، ووجه البرهنة الثانية أنها صلاة احتلت في وجوبها فجاز فعلها بعد الصبح ما لم يفر وبعد العصر ما لم تصغر الشمس كصلاة الجنائز، وإذا ثبت هذا، فمن بدعها في وقت يجمع من سجود أو قراء على غير طهارة، قال مالك يخطئ فيها ولا يقبأها، ووجه ذلك أنه ممنوع من السجود وممنوع من

(١) مقتضى (٣٥٢).

(٢) (٧٠٥/٦).

قراءتها بركت السجود. فذكره أنه يمتدئ موضع السجود فلا يقرأها، وقال بعض شيوخنا المتأخرين: يمتدئ موضع السجود خاصة، ولا يمتدئ الآية كلها. انتهى مختصراً.

وفي الشرح الكبير^(١) كره محاورتها أي سجدة التلاوة لمنظهر وقت حواز، وإن لم يكن منظها، أو ليس وقت جواز ميل بجاوز محل السجود فقط ومن لم يجزئ في الأعراف **قَوْلُهَا** في الرعد، وحكنا، أو يجاوز الآية بتمامها تأويلان، قال ابن رشد: الصواب انتزاعي لقلا بغير المعنى، قال اندلسي: قوله تأويلان، وعنهما إذا جاوز محلها أو الآية لم تظهر أو رال وقت التكره فلا يرجع للقراءة. لكن أهل المذهب على أن القضاء من شعار الغرائض. وهذه هي المذهب، خلافاً للجلاب، ولأبي عمران قول مغايل لتأويلين أن القارئ لا يتمامها، بل يقرأ، لأنه إن حرم آخر السجود فلا يحرم آخر القراءة، انتهى.

قلت: وأما عمدة الحنفية فينبغي أن لا يجاوز السجدة بل يقرأها، وينحب أداء السجدة في غير الأوقات الثلاثة المذكورة، ففي العر المختار^(٢) كره ترك آية وغرامه باقي السورة؛ لأن فيه قطع نظم القرآن وتغيير تأنيده، وإتباع النظم والتأنيذ مأثور به مبدع.

ومثله: أن التكره تحريمية وأيضاً في موضع آخر، وكره تحريماً صلاة مطلقاً وسجدة تلاوة مع شروق واستواء وغروب إلا عصر برمه، ويستند نقل شروع فيها. ولا يعتقد الغرض وسجدة تلاوة نلت في وقت كامل فلا بتأدي تمامها، فلو وجبت فيها لم يكره فعلها تحريماً. قال ابن عابدين: أفاد ثبوت

(١) (٢-٩/١).

(٢) (٧٩٧/٢).

ممثل ذلك: نفس قرأ سجدة، وامرأة حافظت لتسليم، حينئذ
ان سجدت، قال مالك: لا يسجد الرجل، ولا المرأة، إلا وهذا
طريق.

الكرامة التزبدي، وكبره على بعد صلاة قمر وعصر لا يسجد تلاوة، انتهى
مختصا.

(قال يحيى الرازي، فوسئل عنه المجنون (مالك) - رضي الله عنه -
(عن قرأ سجدة وامرأة حافظت) ههنا (سمع) المجنة (هل لها أن تسجد)
قال، (مالك) لا يسجد الرجل ولا المرأة إلا وهما طاهران طهرا
كاملة من النجاسة والفعل، قال الناحي: وهذا كما قال: لأن سجدة التلاوة
صلاة، وكان من شرطها الطهارة كسائر الصلوات، ولما كانت الحائض غير
طاهرة لم يكن من حكمها السجود إذا كان تعيين ذلك على من كان طاهرا.
انتهى.

وحكى ابن عبد البر^(١) على ذلك لإجماعهم وفي الأئمة المتأخرين
يندرج أن يكون الفارسي والسمع منكها شروط صحة الصلاة من طهارة
حدث ونحو وسر عرفة، فإن كان الفارسي من المحتضن لشروط وجده سجد
دون المتسمع، وإن كان المتسمع هو المحتضن دون الفارسي فلا يسجد لأن
سجود، تابع لسجود الفارسي، ولا يسجد عنه تفقد الشروط، انتهى.

وفي البخاري^(٢) كان ابن عمر - رضي الله عنه - يسجد على غير
وصوه، قال الحافظ^(٣): لم يوافق ابن عمر - رضي الله عنه - على ذلك أحد
إلا الشعبي وأبو عبد الله حمير الأسدي، وليبني بإسناد صحيح عن ابن عمر

(١) انظر الأئمة (١٠٠٠) (١٠٠٠)

(٢) (٣٢/٢) ابن عمر - رضي الله عنه - مع ثمانية

(٣) انظر (٢٢/٢٢) (٢٢/٢٢)

شماره ۱۰، شهریور، ۱۳۸۵، فصلنامه علمی-پژوهشی، مطالعات فرهنگی، هنر و رسانه، شماره ۱۰، شهریور، ۱۳۸۵، فصلنامه علمی-پژوهشی، مطالعات فرهنگی، هنر و رسانه.

رجل (يقرؤنا) أي محمداً (الجمع) الخافق (العا) أي صاحب (إياداه) فهو عالم
السلامة (الذي يحمي) ثمة استوفى

وتمت صريحاً ذلك كذا في الأوراق^{١١}، أن سنة النجدة على التمتع مئة
سنة، ثم طعن عبد الملك، فقال: واشترط في التمتع أن يقصد التمتع
الغري، فإذا لم يقصد التمتع فلا يسي له، ونسب القارئ لخط. ويحتمل أن
يكون القارئ والمتعمق استدلوا بشرط صحة التمتع، وأن ذلك إذا لا يحسن
القارئ فيسمع الناس على قوله، فإن جلس ليدل ولا يسمع التمتع له وإن
كان هو سجد السجدة.

فَإِذَا رَجَعْتَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَاذْكُرْهُ ۖ إِنَّكَ كَانَتْ لَآفَاقًا
بِهِ صَلَاتُكَ كَانَ لِأَرْضٍ غَيْرِ صَلَاتٍ.

واستمعوا في السماع من علي بن سعيد أم لا ؟ فقد أمر حبيبنا عليه السلام
بسمعه ولم يترقب من الرجل والمعرفة ، وثالثه ذلك : بعد السماع شرط
أخذه : إذا كان قد سمع القارئ ، والأمر : أنه يكون القارئ بعد ربه مع
هذه بمعنى يتصلح أن يكون بماذا للسمع ، ويرى ابن النعمان من ذلك : أنه
بعد السماع ، وإن كان القارئ ، مع لا يضحك بالسماع إذا خلى إليه

وقال ابن عديله¹³: "تعدى الحدود ثلاثاً والمسلمون" (أعني في حد).

(١) ومما قيل في السجدة، قصة عبد الحفيظ علي السامعي، معلقاً من عبد شريط، وأما عبد السامعي، وهو رافض، فقد عده السجدة علي السامعي ومركبة في حوز التفتيح من غير شريط، وقد قالوا في ذلك، إنهم لم يجدوها مشروطة في حوز الشريط، وأصبح، وأخيه الشامي، في ذلك، ولم يجدوا الشامي، وشريط، ومع ذلك، في حوز حرمه، وهو لا يفتضه بها لأنه يفتضه الناس حين يرونه.

107. 2) (7)

1732-13 (P)

(577:7) • 222 • (5)

علائقاً، وقد دلت عليه الأحاديث، فأما السامع غير القاصد فلا يستحب له،
 روي ذلك عن عثمان وابن عباس وعمران، وبه قال مالك، وقال أصحاب
 الرأي، عليه السجود، وروي نحو ذلك عن أبي عمر وأبي بصير وسعيد بن جبيرة
 وبنافع وإسحاق؛ لأنه سامع للسجدة، فكان عليه السجود كالسامع، وقال
 الشافعي لا يؤكّد عليه السجود وإن سجد فحسب.

وأما ما روي عن عثمان رضي الله عنه أنه قال: إنما السجدة على من
 أسمع، وقال ابن مسعود وعبد الله بن مسعود: أها، وقال سفيان: ما غابونا
 لها، ونحوه عن ابن عباس، ولا مخالفتهم في عصرهم إلا قول ابن عمر
 رضي الله عنهما: إنما السجدة على من سمعها، فيحتمل أنه أراد من سمع
 عن فمده جميعاً بين أقوالهم، ويشتد السجود لسماعه أن يكون الثاني ممن
 يصلح أن يكون إماماً، من ذكر صبي أو امرأة فلا يسجد لسماعه رواية واحدة،
 إلا أن يكون ممن يصلح له أن يؤتم به، ومن قال: لا يسجد إذا سمع المرأة
 قعدة ومالك والشافعي يسلطون، وقال الشافعي: هي إمامة، وإذا لم يسجد
 الثاني لم يسجد السامع، وقال الشافعي يسجد انتهى.

قلت: ما حكى عن الإمام الشافعي يخالفه، وهو، إلا صرحوا بأنه يسمع
 السامع ويؤكد على السامع، وأول من حجب في الشكفة ما ورد من قوله:
 أسمع أنه بمعنى سمع، وفي: تبرهاته من مروج الذهب: وعلمونا والشافعي
 لم يشترطوا ذكره الثاني، ولا تكليفه لسجود السامع، وشرطها مالك لقوله ﷺ
 لثاني عنه لم يسجد؛ كنت إماماً لو سجدت لسجدت معك، ولما يعني أن لا
 يرفع السامعون رؤوسهم قبل رفع الثاني إذا سجدوا معه، والمرأة وغير الإمامة
 لا تصلح إمامتهم، فإما المراد منه كنت حقيقاً أن تسجد فإما لا حقيقة
 بالإمامة، ألا ترى أن المتوضى يسجد لتلاوة المحدث مع أنه لا يصلح إماماً له
 في الحال، انتهى.

(٦) باب ما جاء في قراءة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿١﴾

﴿وَتَرَكَّ الْوَيْدَ يَبْدُو الشَّلَكُ﴾

١٧/٤٧١ - حَقَّقَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ؛ أَنَّهُ سَمِعَ

قلت: ومستدل الحنفية والشافعية عموم ما ورد من السجدة على السامع، وما رَوَاهُ مَرْسَلٌ لَا يَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ عَنْهُمْ، وَيُؤَيِّدُ الْحَنْفِيَّةُ قَوْلَهُ عَزَّ اسْمُهُ: ﴿وَرَأَى أَفْشَىٰ لَهُ فَاسْكَبُوا﴾ الْآيَةَ. فَإِنَّهُ عَلَّقَ الْحُكْمَ بِالْقِرَاءَةِ عَلَيْهِمْ أَعَمَّ مِنْ أَنَّهُمْ اسْتَمَعُوا أَمْ لَا، وَحَكَى الْحَنَبِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَنَافِعٍ وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ أَنَّهُمْ قَالُوا: مَنْ سَمِعَ السَّجْدَةَ فَعَلِيهِ أَنْ يَسْجُدَ، وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ يَسْتَدُ صَحِيحٌ: إِذَا سَمِعَ الرَّجُلُ السَّجْدَةَ وَهُوَ يَصَلِّي فَلْيَسْجُدْ، وَعَنْ الشَّعْبِيِّ: كَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ إِذَا سَمِعُوا السَّجْدَةَ سَجَدُوا فِي صَلَاةٍ كَانُوا أَوْ غَيْرَهَا.

(٦) ما جاء في قراءة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿١﴾

﴿وَتَرَكَّ الْوَيْدَ يَبْدُو الشَّلَكُ﴾

أي ما ورد من الأجر المخصوص في قراءة هاتين السورتين.

١٧/٤٧١ - (مالك، عن عبد الرحمن بن عبد الله) بن عبد الرحمن (بن أبي صَعْصَعَةَ) صَادِقِينَ يَمُدُّ كُلُّ عَيْنٍ مَهْمَلَاتٍ، قَالَ الْحَافِظُ: وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْقُطُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ مِنْ تَسْبِيهِ (عَنْ أَبِيهِ) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَذْكُورِ، قُلْتُ: هَكَذَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ مَالِكٍ، قَالَ الْحَافِظُ: هَذَا هُوَ الْمُحْفَظُ، وَكَذَا هُوَ فِي «الْمَوْطَأِ». وَأَخْرَجَ الدَّارِقُطْنِيُّ وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ وَالنَّسَائِيُّ بِأَسَانِيدِهِمْ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مِنْ أَبِي صَعْصَعَةَ عَنْ أَبِيهِ، وَكَانَهُمْ قَالُوا: انْصَوَابُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ كَمَا فِي الْأَحْمَلِ (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ) سَمِعَ بَنِي مَالِكٍ بَنِي سَنَانَ (أَنَّهُ سَمِعَ) وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ يَهْدِي السَّنَدَ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ رَجُلًا

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ سَمِعَ نَذْرًا مِنْ عَدُوٍّ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ فَقَالَ: «لَا يَحِلُّ لِي أَنْ أَتِيَهُ» فَقَدْ كَفَرَ».

سمع (رجلاً) فكأنهم أوقعوه رجلاً هو سادة من الصحابة أو أبو سبيد لأنه كما روي أبو أحمد، غيره، وما حرم أن يندسوا^(١) والحفاظ على من حجب والعين، وغيرهم. وأما متجاوز من غيرهم، فمأثور أن لا يندسوا^(٢) ولفظ امدار قطبي عن مالك، أن من حارب غريمه ماثلهم فيما يشرأ إلا ما قال هو لَقَدْ أَخَذَ (يرودها) لَأَنَّهُ يَحْفَظُ غَيْرَهَا أَوْ لَمْ يَخُذْ مِنْ نَفْسِهِ وَمِنْ ثَمَانٍ دَلَّةٍ أَوْ عَشْرٍ^(٣).

أولها (أوسع) الظاهر أن نداء أبو سعيد الجدي (غداً) كذا هي السبع الحرة والرد، يرد وأما في ما نسخ الحديث، جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي سمعه في الباب الثاني أو كان بعد اليوم أو ما تحققت فعل ما من الرجل ما يجب أو لم يفع، أو نعتي وهو أبو سعيد استثنائها عند اللام، أي معتمد أنها قاتلة هي العسل لا استقصى، وفي رواية، بقلها، وفي أخرى، مثله.

قال الناجي^(٤) يحتصل أن يكون العادي هو الرجل الذي يذكره الله في بيعة، قال هو لَقَدْ أَخَذَ^(٥) وكذا يروى قلها، وبما إذا لا يحسن غيرها لينجده، وبما أن يكون العادي أو سبيد انتهى.

قال وهو الظاهر أن نداء من وراء الدار أو قطبي، لأن في حارة يندس ماثل، حديث، يزيد الاحتمال الثاني ما من ربه طعاري عن أبي سعيد، أصري أي قنعة من الصحابة أو رجلاً قدم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم من السحر، قال هو لَقَدْ أَخَذَ^(٦) لا يريد عدوها، قلها أصحها أي الرجل التي يندس، غيره، لَيْلَهُ لَا أَنْ قَالَ: إِنَّ نَذْرَهُ نَذْرُهُ أُخْرَى.

(١) انظر: (٢٧٠، ٢٧١)

(٢) (١٠٠، ١٠١)

(٣) (١٠٠، ١٠١)

قَدْ رُسُوهُ اللَّهُ ﷻ: «وَالَّذِي نَفْسِي بَيْنَهُ، إِنَّهَا لَتُعْدِلُ ثَلَاثَ الْقُرْآنِ».

أخرجه البخاري في ٦٦ - كتاب فضائل القرآن، ١٣ - باب فصل - قل هو الله أحد -.

(فقد رسول الله ﷺ: والذي) يوازي النفس (نفسه بيده) قسم على معنى التأكيد وصدق الخبر (إنها) أي سورة الإخلاص (لتعدل ثلث القرآن) اختلفت المتأخرين في معنى كونها ثلث القرآن على أقوال، قال الباجي^(١): «يحتمل أن يريد أن يقارن بها من الأجر ما للقارئ بثلاث القرآن، ويحتمل أن يريد بذلك لمن لا يحسن غيرها ومنعه من تعلمها غيره، ويحتمل أن أجراها مع التضعيف يسأل ثلث القرآن بنهر تضيء، ويحتمل أن أجراها لذلك القارئ، أو لقارئ على صفة ما من الخشوع والتوكل والتدبر والحضار والفهم، مثل أجر من قرأ التلث على غير هذه الصفة، والله يضاعف لمن يشاء» انتهى.

وقبل هذا باعتبار المعاني، فإن القرآن أحكام وأخبار ونوحيد، فاستتمت السورة على الثالث، واعتبر على ابن عبد البر بأن في القرآن آيات كثيرة أكثر مما فيها من التوحيد كآية الكرسي وآخر الحشر. وأجاب عنه القرطبي: بأنها استتمت على اسمين من أسمائه تعالى، متضمنين جميع أوصاف الكمال لم يوجد في غيره، وهما الأحد، الصمد، لأن الواحد يشعر بوجوده الخاص الذي لا يشارك فيه غيره، والصمد يشعر بجميع صفات الكمال، وقيل: إن القرآن ثلاثة علوم: التوحيد، والشرايع، وتركيب النفس، وهي متضمنة للقسم الأشرف، وهو التوحيد، وقيل: علوم القرآن ثلاثة: قصص، وأحكام، وصفات، وهي تشمل الثالثة، قال المقدري^(٢): «وقيل: معناه: أن الرجل لم يزل يرويه حتى ينفع قريده لها ثلث القرآن، وهو بعيد لرواية: «يُجْعَلُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ فِي لَيْلَةٍ ثَلَاثَ الْقُرْآنِ؟ قَالُوا: وكيف؟ قال: «قَدْ هُوَ أَنَّهُ أَحَدٌ» ﷻ ثلث القرآن. أو كما قال.

(١) المنقذ (١/٢٥٢).

(٢) شرح المنقذ (٤/٣٤٩).

عن محمد بن حسن، مولى آل زيد بن الخطاب؛ أنه قال: سمعت
أبا هريرة يقول: أمنت مع رسول الله ﷺ، فسمع رجلاً يقول: **أقل**
هو الله أكبر (١) فقال رسول الله ﷺ: **أوجبت هذائكم**.....

وعبيد الله بن عبد الرحمن بن أبي شاذان رجلي أمير فخره أهل الرضا،
والرازي في اسمه عبد الله، وروى عن أبي حاتم بن عبيد الله هذا وبغير
عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي شاذان أيضاً. راجع.

ثم عبيد الله هذا قال السجستاني في «الإسعاد»: قال أبو حاتم: سمع
وحيده سفيان، وفي «خاصة»: قال ابن الجارود: هذا من الرجال الذين اتفقوا
في معرفتهم برواية مالك عنه. وفي «التقريب»: صدوق من أئمة.

(ابن عبيد) (٢) مصم العين مصراً (ابن حنين) يونس مصنف أو عبد الله
الشمسي، لغة فليس الحديث من رواية الستة، قلت: أخرج الترمذي روايته عنه
بلفظ أبي حنين، وقال في آخر الحديث: أبو حنين هو: محمد بن عيسى، لكن
لم يذكر أهل الرجال كيد هذه. مات سنة ١٠٥ هـ ورواه ٧٥ سنة، وينقل أكثر
من ذلك (مولى آل زيد بن الخطاب) هكذا في رواية السائي، وفي رواية
الترمذي: مولى آل زيد بن الخطاب... أو مولى زيد بن الخطاب بالشت، وزيد
هو أخو عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - وقال محمد بن إسحاق
والزبير بن عدي: مولى الحكم بن أبي العاص، وفي تهذيب المعاصم: يقال:
مولى بني زريق، وقال المصنف: قال ابن عبيد: مولى العباس، وفي: هذا
لا صح.

(أنه قال: سمعت أبا هريرة) - رضي الله عنه - (يقول: أمنت مع
رسول الله ﷺ سمع) (٣) (رجلاً) لم يسم (يقول) في الصلاة أو خارجها أقل
هو الله أكبر) أي السورة... (فقال رسول الله ﷺ: وجبت، فسألته) (٤)

(١) (ص: ١٦٦) مطب: التقريب تهذيب (١/٢٢٦) وإحدى النسخة (١/٢٢٠).

(٢) مطب: ترجمته في تهذيب النسخة (١/١٢٢) وأخر الأعلام (١/٢٦٠).

عن ابن مسعود قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الجنة» جنات أبو هريرة عارضة أن
تدرك الياء فتنسج من فاصلة في غير من الجنة مع رسول الله ﷺ.
نزلت الجنة مع رسول الله ﷺ ذهب إلى الرجلين، فوجدته قد
توفي.

أخرجه الترمذي ج ١، ١٢ - كتاب الوصايا، ١٦ - باب ما جاء في سورة
الأنعام.

عن ابن مسعود قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الجنة» جنات أبي هريرة عارضة أن
تدرك الياء فتنسج من فاصلة وكثرة الترتيب لقارنها
قال أبو هريرة: «سمي الله عندنا» أنزلت في ذهب إلى الرجلين (أي إلى القدرين)
والسراية هي السراية المعقودة (تم فرقتهم) نسج ثياب أي خعت (أن يفتوني
أعداءنا يعني معجدة وذلك معصية مدفوعة) مع رسول الله ﷺ (إذا) قال ابن عباس: «
أعداءنا» يعني أعداء الله.

قال «الحق» ولا يعرف ذلك في كلام العرب. - إنما الغداء ما يؤكل
مشتق من كان أبو هريرة رضي الله عنه يلقب رسول الله ﷺ بأبي هريرة، فكان
يعلمى معه ويتعلم. - لحاقه إن سمى بني نوحين يسمونه أن يعيب عز الغداء معه
بغيره. انتهى

(أخرت القدر) اصطلاحاً يعني رأى ابن عباس، والطعام عند الساجي وتبعه
أرفقاني. وليس في الحديث مع رسول الله ﷺ أن تكون أعضدت عن الحياة لعدم
وجود ما أتعلى به، لأنه - رضي الله عنه - كان فقيراً جداً في أول أسره (تم
ذهب إلى الرجلين) نزلت لأسره (وعاد) ذهب قال الترمذي، حسن
صحيح صحيح، لا يعرف إلا من حديث ثالث إلا أنه إمام حافظ فلا يصح
الشره

٢٥٣ - ١٩ - وَحَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مَيْمُونٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ
حَسَنَةَ بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي غَوَّافٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ «قَدْ هُوَ كُنْتُ
تَحْتَ رَأْسِهِ تَعَذَّلْتُ ثَلَاثَ أَيَّامٍ» وَأَنَّ «تَبَوَّأَ أَوَى يَرْبِهِ الْمَلَكُ» لِحَدِيثِ
عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

(٧) باب ما جاء في ذكره تبارك وتعالى

٢٠١٤ - حدثني صاحب عن مالك، غلبت حمي، فغلبت ابي
... من ابي حنبل ...
... من ابي حنبل ...

١٤٧: ١٩٩ - (مالك). عن ابن شهاب (عن حميد) عن أنس،
الجمعة (من عهد الرحمن بن عوف) لرسول (أله أخيره أو يؤدّ قَدَّ
أَخْلَصَ) تعدل ثلث القرآن) بعد لا يعرف بالأنبياء عن يسوع، وقد
منسلاً بوجهة شيرة كنز عتيق (أولاً) سورة (تبارك الذي بيده الملك تجدد) أي
تجانب وتنفق عند الرب وعباد بقبر (عن صاحبها) أي من يكفر في أنها
هذه عذاب الرحيل ملازم له. وقد ورد في عدة روايات^{١١١} مرفوعة أنها شمع
صاحبها. وبخاصة بعد ختم أسجلته لجة.

(٧١) ما جاء في ذكر الله تبارك وتعالى

أَنْ يَكُونَ مَعَهُ فِي الْبَيْتِ

٤٧٤هـ - (ماتت، عن ممي) - هذه السبع للهجرة - فتح الميم -
 لثنية (مولو أبي بكر) - بن عبد الرحمن السخري (عن أبي صالح السمان)
 - بن صالح (عن أبي هريرة) - رضي الله عنه - (أن رسول الله ﷺ قال: من
 قال: لا إله إلا الله، أحببني، فله نعمة على ألفي رجل من عبدي (ووجهه)

٢٦/١٢٧٥ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمْعَانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:**
«مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ، حَقَّقْتُ لَهُ
حَقَّاهُ».....

أحد مئة مرة، مما عمل عليه يزيد عليه، أو مئة مئة مئة مرة،
 قال ابن عبد البر: فيه شبه على أن المدة عامة هي ثلثون سنة من يوم
 عليه. وقال: إلا أحد مئة مرة أو الزيادة على ذلك ممنوعة فتكرار العمل في
 الوجود، والله العزيز القوي^(١)، وقال البيهقي^(٢): ينبغي علم أن هذا غاية في
 ذكر الله تعالى، وأنه من ما يريد عليه، ولذلك قال: ولم يأت أحد بأفضل من
 هذا، ولو لم يعد ذلك لخلد فائدة الكلام. لأن على ما أتى الإنسان به من
 قول أحد لا يأتي بأفضل مما جاءه إلا من جاءه بكبر من ذلك، لكنه أفاد أن
 هذا عامة من شاء، ثم قال: إلا رجل عمل مئة مرة بطن السماع أن الزيادة عليه
 ممنوعة، بوجه ثان يشمل أن يريد أنه لا يأتي أحد من سائر أبواب التبر بأفضل
 مما جاء به، إلا رجل عمل من هذا التبر أكثر مما عمله. انتهى

ثم فافهم إلهي الخديجة أن الآخر يحصل لمن قام موالياً أو مفرقاً في
 مجلس أو محفل في أول النهار أو آخره، تكون الأفضل أن يأتي به مائة مرة في
 أول النهار ليكون حراً له في سائر الأعمال، وهذا في أول الليل

٢٦/١٢٧٥ - **(مَالِكُ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمْعَانِ،**
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
«مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ، حَقَّقْتُ لَهُ
حَقَّاهُ».....

(١) شرح البيهقي (٢٦/١٢)

(٢) شرح البيهقي (٢٦/١٢)

.....

عليه، قال الحافظ^(١١): رعبه فهل تكون الراءة بعد الكسوة فاصلاً بينها وبين الذكر أم لا؟ محل نظر، وقار أيضاً: منطقي الحديث أو تذكر المذكور يقال بعد العبادة من الصلاة، فإن تأخر عنه وقبل بحيث لا يكون معرضاً أو كان ناسياً أو متساعلاً بما ورد أيضاً بعد الصلاة كآية الكرسي فلا يضره، فإنه الرّدقاني^(١٢).

وفي «المختار» بكر، تأخير السجدة إلا بقدر التهم أب السلام إلخ، قال الحموي: لا بأس بالفصل بالوارد وغفارة الكمال، قال الحلبي: إن أريد بالكرامة الشريفة أرفع الخلاف، وفي حقيقي حبه على القليلة، انتهى.

الثلاثا وثلاثين: قال المحقق^(١٣): وقد كان بعض العلماء يقول: إن الأعداد الواردة في آيات عليّ ثواب مخصوص، فزاد الأثر بها على العدد المذكور لا يحصل له ذلك الثواب المخصوص، لاحتمال أن يكون لتلك الأعداد حكمة وشاصلة تعبر بمحاورة ذلك العدد، قال أبو الفصل العراقي في شرح الترمذي: قد عثر أنه أنى بالتفسير الذي رتب ثواب عليّ لإثبات به، فحصل له الثواب بذلك، فإذا زاد عليه من حبه كيف تكون الزيادة مزينة لتلك الثواب بعد حصوله؟ انتهى.

ويمكن أن يفتقر الحدّ في مائة، فإن سوى عند الانتهاء إليه أمثال الأمر الواردة ثم أي بالزيادة، فالأمر كما قال النعماني لا محالة، وإن زاد بغيره بأن يكون الثواب رتب على عشرة مثلاً فإنه هو على مائة فينبغي أنقول الماضي، وقد تأييد النعماني في «المواعيد» فقال: من يبلغ الحكرهه أزيدة في العدييات

(١١) «فتح الباري» (٢/٢٤٨).

(١٢) «شرح الرّدقاني» (٢/٢٧).

(١٣) «فتح الباري» (٢/٢٤٠).

وكبر ثلاثاً وثلاثين وحمداً ثلاثاً وثلاثين

المحذورة شرعاً، لأن شأن الأعضاء إنه حثوا حينئذ أن توقف عنده وتعد الحارج عنه مهيئاً للاستدراك. ومعه بعض العلماء يذكرون أن زيد فيه أوفياً مثلاً لتحلف الاستماع، انتهى محضراً.

وقال ابن عابد بن: لو زاد على العدد قيل: يكره لأنه سوء أدب، وإلا: كونه كذباً زيد على قانونه، أو مفتاح زيد على أسانه، وقيل: لا، بل يحصل به الثواب المخصوص مع الرغبة، بل قيل: لا يحصل اعتناء الذكرانية لقوله تعالى: **فَمَنْ تَذَكَّرْ بِالْمَسْئَةِ فَإِنَّهُ ذَكَرُهَا** ولا وحده إذ لا إرادة إركانه أو الشروع فيه مسرعاً، انتهى.

(وكبر) أي زاد. ثم كبر (ثلاثاً وثلاثين وحمداً) أي قال الحمد (ثلاثاً وثلاثين) واحتسب الروايات في ترتيب ذكر هذه الثلاثة، وفي دليل على أن لا ترتيب فيها، وبصريح ذلك حديث مسلم وغيره: **أحب الكلام إلى الله أربع**، **سبح الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر**، لا يصرح بأيه بدأت.

قال الحافظ: يمكن أن يقال: الأولى التذاع بالترتيب لأنه يتضمن معنى التفاضل عن الثاني سبحانه وتعالى. ثم التحميد لأنه يتضمن إثبات الكمال لله لا لغيره من في الأفق، ثبت الكلام، ثم التكبير إذ لا يبرم من غير التفاضل وثبت الكمال أن لا يكون هناك كبر آخر، ثم يحتم بالتعليق المذكور على إحداهما تعالى بجميع ذلك، انتهى.

ثم قال الفارسي^(١): اعلم أن من من ذلك التكلمات ثلاث روايات مختلفة، فورد الصحيح ثلاثاً وثلاثين، وحمداً وعشرين، (واحدى عشرة، وعشرة، وثلاثاً، ومرتبة واحدة، وسبعين، ومائة، وورد التحميد ثلاثاً وثلاثين، وحمداً وعشرين، وواحدة عشرة، وعشرة ومائة، وورد التهليل عشرة، وحمداً

(١) (المرجع السابق) (٢٦: ٣٦٦)، وانظر: **مسند مسجوده** (١: ٢٥٦، ٢٥٣).

وعشرين ومائة، قال العراقي: وكل ذلك حسن، وما زاد فهو أحسن.
إلى الله تعالى، وجمع البخوي بأنه يحصل صدور ذلك في أوقات متعددة، وأن
يكون على سبيل التخيير، فهو يفتقر لفرق الأحوال، انتهى.

وصح أنه عليه السلام كان يعتقد التسبيح بمائة، وورد أنه قال: «اعفوه
بالأعمال، فذهبن مسؤولات مستعذات»، و«سند ضعيف عن علي - رضي الله
عنه - مرفوعاً نعم لمذكر الصلحة»، وعن أبي هريرة: «أنه كان له خبطة فيه
ألف عقدة ولا ينال حتى يسبح - ٩٠ - وفي رواية: «كان يسبح بالنور»، قال
ابن حجر: «وروايات في التسبيح النورى والنحو كثيرة عن الصحابة، وبعض
أعيان المؤمنين، بن رأيه، حذبه الصلاة والسلام وأقر عليها، قبل وعقد
التسبيح بالأناصير فصل من لمصلحة، وقيل: إن أسن الخط فهو أولى، وإلا
فهي أولى. انتهى»

وفي «المدر المستحارة»: لا بأس باتخاذ الصلحة لمير ربه، كما بسط في
«الشرح»، قال ابن عابد بن لما يروى أبو ذر، والترمذي والنسائي وابن حبان
والحاكم، وقال: صحيح الإسناد، عن سعد بن أبي وقاص، أنه دخل مع
رسول الله عليه السلام على امرأة وبين يديها نوى أو مسمى تسبيح به، فكانت أخبرت ما
هو أسير حبك، الحديث، «أنه» «لم يبقها عن ذلك، وإنما أشدها إلى ما هو
أسير وأفضى، ولو كان مكروهاً نزل لها ذلك، انتهى».

ثم طاهر السبكي أنه يفرد عن ذكر تسبيح ثلاثاً وثلاثين متوالية ثم التعميد
كذلك، وميل - صحيح في كل مرة بين التسبيح وما بعده إلى تسام الثلاثة
والثلاثين، و«غفاده بعضهم للثلاثين فيه بوار» - مع.

قلت: بل هو نفس رواية أبي هريرة عند البخاري، بعض، «فاحلفوا يساً»

وخصم الحاد بـ (لا إله إلا الله وحده لا شريك له، أنه المخلوق وأنه
الهادي، وهو على كل شيء قدير) عليه
.....

فرجعت إليه، فقال: تقول: سبحانه الله والحمد لله والله أكبر حتى يكون معنى
كلهم ثلاث وثلاثون. قال الحافظ^(١) طاهره أن أبا هريرة هو المقاتل. وكذا
قوله: فرجعت إليه أي رجع أبو هريرة إلى النبي ﷺ، وعلى هذا بالخلاف في
الحدوث، لكن بين مسلم أن قال: «فختلفوا في معنى، وأنه هو الذي رجع إلى
أبي صالح، وقد اتفق حلفه بعض أئمة، فنقول مجموعاً اختيار أبي صالح،
والرواية الثالثة عن غيره الأفراد. قال عياض، وهو أولى وأرجح، قال
الحافظ: والذي يظهر أن كلا من الأمرين حسن إلا أن الأفراد يتميز بأمر آخر،
وهو أن تذكر يحتاج إلى تعدد، وله على كل حركة ثلاث سواء كان بأصابعه
أو بغيرها نواب لا يحصل صاحب التجمع سه إلا اثنتان انتهى.

ثالث: وسيدنا قوله ٢٠٠: «الحب الكلام إلى الله أربع: سبحانه الله
والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر لا يضرك بأمرين أحدهما»

(وخصم الثلاثة) أي ضم عدد الثمانية (بلا إله إلا الله وحده) بالمصيب على
الحال أي منفرداً في ذاته لا شريك له في أفعاله وخصاله. عقلاً ومقتلاً (الله
المخلوق) بضم التميم أي أحد المخلوقات له خاصة لا غيره (وله الحمد) أولاً
وأخيراً (وهو على كل شيء قدير) أي جامع في القدرة وكامل في الإفادة.

وتعظيم الثمانية بهذا الكلام يختلف ما ورد من قوله في عدة روايات: يكبر
أربعاً وثلاثين، ثلاث السجود^(٢) يجمع بين الروایتين بأن يكبر أربعاً وثلاثين
ويقول معاً: لا إله إلا الله سبح. وقال غيره: بل يجمع بأن يختم مرة بزيادة
التكبير ومرة بزيادة لا إله إلا الله سبح. على وفق ما وردت به الأحدث (هضرت

(١) مجمع البحار ٢/ ٢٢٨ - ٢٢٩

(٢) انظر السجود السجود على صحيح مسلم ١/ ٢٩٢

... وروى ثابت بن زياد...

شيوخه عنه مرفوعاً في: ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة: ٢٦ - باب
الحجاب لغيره بعد الصلاة وبيناه صفته، حديث (١٧٦).

١٧٧ - ٢٢ - **وحدثني** عن محمد بن عبد الله بن عمار بن حماد عن
... بن الحنفية ...
...
... لا تقوم إلا بالله.

... أي الصغار، ولو كانت من ردة البحر في الكتفة.

١٧٧/٢٢ - **حدثني** عن حماد بن عمار بن عيسى بن الحنفية وثخيف الميم
عبد الله بن عباد بن صالح أنهما التقيا في مكة فحدثني عن أبيه
أبي أيوب الحميري، ثقة قليل الحديث، وأبوه ...، الله هو الذي كان يقال له: إيه
المجاول، قال الأخرى: قلت لأبي داود: وعصارة بن صادم من بني
فقال: غضي هذا عن ابن سعد. وكانت أحمد بن حنبل عن هذا ناكراً، وثم
يكن له من أدنى علمه، انتهى. وعصارة بن صادم مروان بن محمد، له عبد
البرمدي وابن ماجة حديث واحد في الأصل، وكان مالك - رضي الله عنه -
لا يقدّم عليه في العمل أحداً.

... عن سعيد بن المسيب أنه: أي عذرة سعيد، أي سعيداً يقول: موقوف
في الأمراء، وقد ورد هنا المعنى مرفوعاً عن حماد بن عمار بن صالح
السيوطي في "تفسيره" أي التفسيرات (المباحثات) المذكورة في قوله تعالى:
﴿إِنَّمَا يَلْبِثُ الْفِتْنَةُ يَوْمَ ذَلِكَ نِزَاجٌ﴾ مسبوحة مالك لأنه تعالى قالها
عائشة بنت الزناد في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَلْبِثُ الْفِتْنَةُ يَوْمَ ذَلِكَ نِزَاجٌ﴾ (فيها
قول لعبد، من ذكر وأتى الله أكره ومجداً لله ولا إله إلا الله
ولا حول) أي لا حول عن المعصية (ولا قوة) على الطاعة (إلا بالله) العظيم.

٢٤٧٨. وحديثي عن مالك. عن زياد بن أبي رباح أنه

فأبى: قولى أنتو اللذین :-

فان التبرطي اخرج معبد من منظور واحد وانزل على الناس جديرا وامر
 ان يحموا وان يحاربوا معكم ويصحبكم ويؤمروا بغيركم على ان يسمعوا منكم
 ان رسول الله يقول "استخروا في الشكيات الفاسحات" فيقول "وما في
 رسول الله؟ قال: التكبير والتبجيل والتسبيح والتحميد ولا حول ولا قوة الا
 بالله

٢٤٧٨ - (مالك، من ريادة) كـ نُزاي المعجزة ونخيفه آيا، العدة

استغفبه النبي أبي زهراء، وأصفه ميسرة نصراني من بني عبد الله بن
عديس، ثقة غائب، راجع، قال مالك - رضي الله عنه -: كان عمر بن عبد العزيز
يكرمه وكان رجلاً معبراً لا يراك وحده، وكان يلهم نصرانه ولا يخالف
أحد، قال في الخلاصة: لا يأكل الفخار، له عيشهم ثلاثة أصناف، قال
البرقي: له ذلك عند سرفرة حديث واحد في الجمع يعرفه سيأتي قريباً، وفي
الصحاح الكبير، من رواه مسلم وعمره بغيره، أنه كان من الأبدال، ثم يكن في
عنده الصلابة حتى توفي سنة ١٢٥هـ (له) أن جاء.

(قال قتال أبو البرداء: سمع الخليل السعدي يمشي راهباً وكفياً،

احداه في قصته ففعلت عويسة مصراة راقية حاسرة بين ايدى من فليس
الاصديري، احتلف في سر انه على اقبال كبرياء وديني حليس احلم يوم
بسر رايت مناهضة احده وروى عنه كست باحرا قبل النعمة فواولت بعد ذلك
لعبارة والزيادة فهو يستعصا، فاعثت تعاده، برزت النجاسة، قال له
دور قد فلة يوم احده محرم الفارس، وقال: حكيه امير، عافاه
وفدانه كبيرة حياء، توفي في آخر خلاف عمتان - رضى الله عنه - وهيل،
موت بعد ذلك.

وَالْحَدِيثُ جَاءَ فِي "النُّسُوبِ" مَقْبُولًا بِمَقْطُوعٍ، وَأُخْرِجَهُ التِّرْمِذِيُّ

قال لا يحافظون^(١) السراد بالذكور فيها الذكر الكامل الجامع لذكر النساك والغضب بالذكور يستحق عقوبة أكثر - وقد لا يعلم شيء، وأفضل الجهد وعيره إنما هو ما يشبه إلى ذكر النساء المحررة، وسد الثغرات الكلام عن السراد من لعدم الشامل للفتن، اللبني، وحكى عن العزالي أنه قال بعدما دخل في مقام الذكر: سبغت فطعمه من العسر، في التوحيد، والرسالة، واللاهوتية. ثم قال: بل يعد الزمر فوق العبد من أروع النور والوعد عظمى - إلى الأبدية، كما قال:

المر حضرت شي في سوك إرادة - حتى حاضري ربهأ حكمت برذني
وحكى عن السيد حتى من أجمعين المعبري أنه لما تصوف في تشرح
حلمون الصموي وهو كان سافر مشرباً فنبهه عن المكمل، فسمعه بالدهر، ففهم
الجهول منه بأنه أصل شيخ الإسلام وسمعه من سمع الأمام، ثم بلغ إليه أنه بفراً
الفرق أحياناً فسمعه منه، وكان السراج أنه راسق يجمع من ثلاثة الفرائد الذي هو
نقشب الزبدان، فكان صابغته العزالي إلى أن حصل له حريف والعشاهة، فأدركه
من قراءة القرآن فسمعه فتح المصحف فحب عليه الله، جات الإنهية، فكان السب
ثابتاً كنت أوتعت عن قراءة القرآن وإعانة أم ملك عن الخلة الساب، والله
تستعان، انتهى.

ثم مضى حديث الباب أن الذكر أفضل من الأنثى أيضاً، وهو ما روي
حديثاً أفضل عبادة أمي، سلام، الفرائد، وجمع العزالي من الزيادة أفضل
أهموم الحق، والذكر أفضل للذهاب إلى الله في جميع أحواله في حياته
ووفائه، فإن الفرائد مشتت على صموف لسحاب وأحوال وإرشاد إلى
الحريق، فما دام العبد مغموراً إلى تهذيب لأخلاق وتعميل المعارف والفرائد
أولي، فإن جازر ذلك واستولى المذكر حتى قدرة فطماينة الذكر أولى، فإن

عن علي بن يحيى الرزوقي، عن أبيه، عن رفاعه بن رافع: أنه قال:
كنا يوماً نصلّي وراء رسول الله ﷺ، فلما دفع رسول الله ﷺ رأسه
من الركعة، وقال: «سمع الله لمن حمده» قال وجلّ
.....

السليم الأتلي وكسر الثانية بينهما جيم ساكنة وقيل: مفتوحة (عن علي بن يحيى)
ابن خلاد يفتح ثناء المصححة وتثنيده الألام والمالال لمهمة ابن رافع بن
مالك بن عجلان الرزوقي) يضم الزاي المعجمة يفتح وراء المهمة ففاه،
الأنصاري من صفار الثامعين مات سنة ١٢٧هـ، وفي رواية الأتلي عن الأصاغر
لأن ميم أكبر سناً منه وأقدم سماعاً.

(عن أبيه) يحيى بن خلاد بن رافع الأنصاري له رؤية، يذكر في
التصحيح، عمل: ختكة النبي ﷺ، تابعي عن حيث الرواية مات في حدود
النسعين، ورسم من قال بعد المائة، كما في الرزوقي^(١) وفي «التقريب»: مات
في حدود التسعين.

قلت: والمراد بما بعد المائة قول الرزوقي إذ قال: توفي سنة ١٢٩هـ جزم
به المقدسي في «الجمع بين رجال الصحيحين»، وفوق أبي بكر من أبي حاتم
أنه مات سنة ١٢٨هـ ورد عليهما الحافظ في «تهذيبه».

(عن) عمه (رفاعة) بكسر الراء وتخفيف الفاء وبعد الألف حين مهمة (ابن
رافع) بإسراء المهمة وراء الفاء ابن مالك بن عجلان الرزوقي البجلي شهيد
السنن، روي به أربعة وعشرون حديثاً، تلخاقي ثلاثة، قاله العيني^(٢). مات
في أول خلافة معاوية (أنه قال: كما يوماً) من الأيام (يصلّي وراء رسول الله ﷺ)
المعرب ثم في رواية أنسائي (فلما دفع رسول الله ﷺ رأسه من الركعة) أي
من الركعة (وقال: سمع الله لمن حمده قال وجلّ) هو رفاعه الزاوي حرم به

(١) «شرح الرزوقي» (٢٠/٢).

(٢) «معجم العارفي» (٢/٥٣).

ورأيت رسول الله ﷺ يقول: «سبحوا طيباً مباركاً فيه، قلتما: أتخضع
رسول الله ﷺ؟ قال: «نعم» المتكلمين خلفاً، فقال الراوي: أنا يا
رسول الله،
.....

من شكاكم لرواية النسائي من وجه آخر، من رافعة: «سليت خلف النبي ﷺ
عظمت عفت: الحمد لله، الحديث

وبورخ لاختلاف - يوافق النيب والنصف، وأجيب بأنه لا تعارض، فيمكن
رفع العظام عند رفع رأسه ﷺ، وأبهم منه قصد إخفاء عمله، أو نسي
عنى الرواة اسمه، قاله الراوي ثبناً للحافظ وبهذا قصر المصمم العيني، وهكذا
جمع بين التعارض وتبهما جمع من شراح الحديث، كالسيوطي في «التبوير»
وابن دسلان، وقاتل القسطلاني. عو رافعة بن رافع، قال في «المصابيح»: هل
هو راوي الحديث أو غيره يحتاج إلى تحوير، قلت: جزم لحافظ بأنه راوي
الحديث. ونقل خيرساوي عن ابن دسلان أنه جمعه غير راوي الحديث، وإن
الحاكم جعله معاذ بن رافعة فوهم في ذلك، انتهى (أوراه) ﷺ (ربنا ولك
الحمد) قالوا (حمدنا) نصب بفعل مضمر دل عليه ذلك الحمد (كثيراً طيباً مباركاً
فيه) زاد النسائي وغيره: «سبحاً» عنه كما يجب ربنا ويرضى، قوله: مباركاً
عنه الظاهر أنه تأكيد، وقيل: الأول، بمعنى التزادة، والثاني بمعنى اليقظة، قاله
الحافظ.

انتما انصرف رسول الله ﷺ من صلاة فقال من المتكلم؟ في الصلاة كما
في رواية رافعة عند الترمذي والنسائي (انتما) بالمد وكسر التون يعني قبل هذا، ولا
يسمى من إلا فيما قرب قال الرجل: أنا يا رسول الله) زاد في رواية رافعة: «لم يتكلم
أحد، ثم قال: الثانية فلم يتكلم أحد ثم قال: الثالثة فقال رافعة بن رافع ابن عفرة: «
أنا يا رسول الله، أصدقت» هكذا أخرجه الترمذي والنسائي»، قال الحافظ في
«الإصابة»: فعل اسم أم رافع أو حدثه عفره، انتهى

(١) أخرجه الترمذي (١٠٤)، والنسائي (١٥٥/٣)

نقل رسول الله ﷺ: «ثَلَاثَةٌ يَأْتِيَنَّ بِضَعْدِهِ وَثَلَاثِينَ مَلَكًا يَنْتَظِرُونَهَا»^(١)
الهمزة يكتسبون أول (أولاً).

أخرجه البخاري في ١٠ - كتاب الأذان، ١٢٦ - باب حدثنا معاذ بن فضالة.

(٨) باب ما جاء في الدعاء

قلت: ويحتمل أن يكون هذا غيره مؤيد من قال بشية النص، فأمّا
(نقل رسول الله ﷺ: ثَلَاثَةٌ يَأْتِيَنَّ بِضَعْدِهِ) واليضع من ثلاثة إلى سبع،
والثلاث ثلاث (أو ثلاثين) موافقة لعدد حروفه وهي ثلاثة وثلاثون حرفاً،
ويشكل عليه زيادة الثاني وغیره، وبوجهه الحافظ^(٢) وغيره: بأن المراد اثنتان
المراد على المعتاد، وهو أحمد؛ فبما شارك فيه كما يجب زيادة ويحتمل: دون
لنقل ما شاركنا عليه فإنه لما كان في رواية مسلم عن أبي هريرة
ماتاً، (نقلنا) عن أبي هريرة: ثلاث عشرة وهو متعلق بعدد الكفوف على
رواية ما شاركنا عليه: (ماتاً) غير المحظوظ على ظاهره.

ابن سريته: أي - أو عيون إلى الكلمات المتذكّرة (لهم) ما روي على
الاشارة، وقبل: يأتين، على تقدير الفعل (يكتسبون) ولعل رواية رفاعة: «يأتين»
يضعدها (فون) بالقسم على الساء: «يأتين» على الحال، قال الساجي^(٣): قرأ
المتكلم أن ما كان غيره أن يخل من الكلام في ذلك الوقت ما علم أنه
المراد: لأن غرض الكلام غير معروف، وروى عن مالك: أنه لم ير الحسن على
ذلك، وذكر أن بقرتها المصنوعة، يوجه ذلك أن يخل من الأقوال المستمرة
في التكبير وجميع ما تم حديثه، انتهى.

(٨) ما جاء في الدعاء

قال البخاري: هو مثل الألفي بالقبول من الأعلى حدثاً على حصة

(١) صحيح البخاري، ١٧٩١، ١٧٩٢.

(٢) المعنى، ١٧٩١، ١٧٩٢.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ يَدْعُو بِهَا، فَأُرِيدُ أَنْ أَخْبِيَهُ دَعْوِي، شَفَاعَةٌ لِأُمَّتِي فِي الْآخِرَةِ».

أخرجه البخاري في: ٨٠ - كتاب الدعوات، ١ - باب لكل نبي دعوة

ومسلم في: ١ - كتاب الإيمان، ٨٤ - باب اختيار النبي ﷺ دعوة الشفاعة لأُمَّته، حديث ٣٣٤.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ يَدْعُو بِهَا) مستجابة منطوق فيها بالإجابة، وما عذاها على رجا- الاجابة، أو دعوة عامة مستجابة في أُمَّته إما بالإهلاك وإما بالإيجاد، وقيل: دعوة خاصة لدنيا، أو لنفسه، كقول نوح عليه السلام: «خَرَيْتُ لَا قَائِدَ عَلَيَّ إِلَّا أَنْتَ»، وقول زكريا عليه السلام: «وَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ قَتَلْتُ ابْنِيَ وَيَسَىٰ»، وقول سليمان عليه السلام: «وَقَدْ بَدَأْتُ بِكَ لَا تَتَّبِعُنِي»^(١)، الآية، حكاه ابن النيس، وقال ابن عبد البر^(٢): معناه عندي: أن كل نبي أعطي أُمَّته يمتن بها.

قلت: والأوجه الدعاء في حق الأُمَّة، لما روي بعدة طرق في مسلم وغيره: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ يَدْعُو بِهَا فِي أُمَّتِهِ»، وهو مختار القاضي عياض.

(فَأُرِيدُ أَنْ أَخْبِيَهُ) يسكون الخاء المصححة وفتح الهمزة المعروفة (١٢٠- الموحدة) بضمزة أي أودع، وفي رواية مسلم: إِنِّي اخْتَأْتُ (دعوتي) المقصود بحاجتها، وفي رواية البخاري: فحملت دعوتي (شفاعة) أي في جهة الشفاعة، أو حال كونها شفاعة (لأُمَّتِي) في الآخرة في أهم أودت حاجتهم، فعبه كمال نفسه ﷺ على أُمَّته، ورعاية راحته بهم، جزاء الله عنا وعن سائر المسلمين أنفس ما جرى (بِأَنَّهُ) عن أمه، إنهم صلُّوا على سيدنا وربنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم كما يحب وترحمي.

(١) سورة ص: الآية ٣٥.

(٢) الاستيعاب (٨٥) ١٧٢٦.

٢٧/٢٨١ - وَحَقَّقْنِي فِي مَرْفَعِ عَنْ بَحْيٍ بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ
 رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَكُمْ ثَلَاثُ الْأَصْحَابِ،
 جَاهِلُ الْأَرَبِ مَكَّاهُ وَالشَّامِ الْأَحْمَرُ حَبِيبَةُ...»

٢٧/٢٨١ - (المتفق). عَنْ بَحْيٍ بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ بَلَّغَهُ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (١)
 لَمْ تَحْتَلِفْ أَرْوَاهُ عَنْ ذَلِكَ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ وَلَا فِي مَعْنَاهُ، وَقَدْ رَوَاهُ
 أَبُو حَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ بَحْيٍ بْنِ سَعْدٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ يُونُسَ قَالَ: كَانَ مِنْ دَعَا
 نَبِيٍّ بَلَّغَهُ فَقَدَّرَهُ، سَمِعْتُ.

قَسَمْتُ، وَلَقِيتُهُ عَلَى مَا حَكَاهُ الْيَهُودِيُّ أَبِي الْبَرَاءِ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ:
 ثَلَاثٌ مِنْ دَعَا النَّبِيِّ ﷺ: الثَّيْبُ فَالِقُ الْأَصْحَابِ وَجَاهِلُ الْأَرَبِ مَكَّاهُ وَالشَّامِ
 وَالْأَحْمَرُ حَبِيبَةُ الْأَنْدَلُسِ وَالْحَبَشِيُّ مِنَ الشَّامِ وَأَمْعَنِي سَمِعْتُ بِمَصْرَى
 وَفَوْقَهَا فِي سَبْعَةِ أَنْهَى وَمِمَّنْ تَلَايَ قَالَتْ: مَرْيَمُ.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْعُو فِي بَعْضِ الْأَرْوَاحِ بِهَذَا الدَّعَا، (قِيَسُوهُ)،
 أَلَيْسَ فَالِقُ الْأَصْحَابِ؟ قَالَ الْبَاحِي: دَعَا اللَّهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلْيُقِ
 الْأَصْحَابُ الْأَلْفَاخَ﴾ رَفَعُوا فَالِقَ الْأَصْحَابِ الَّذِي خَلَقَهُ وَابْتَدَأَهُ وَاطْبَقَهُ (وَجَاعِلُ اللَّيْلِ
 سَكَنًا) أَيْ يَسْكُنُ فِيهِ

قَالَ الْبَاحِي (٢): الْحُجَلُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى مَعْنَى: أَحَدُهُمَا: بِمَعْنَى
 الْخَلْقِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَرْسُدُ أَفْجَايَ يَتَنَوَّرُ﴾ وَبَدَأَ يُعَدِّي إِلَى دَعْوَاهِ فَقَدْ يَكُونُ
 بِمَعْنَى الْحَكْمِ وَالْمَعْرِفَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَيَرْجِعُونَ إِلَى اللَّهِ فَهُوَ بَدَأُ الْأَرْوَاحَ
 يُخْلِقُهَا أَيْ يَمْوُجِدُهَا وَوَضَعُوهَا بَيْنَهُمْ ثَلَاثَ - وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى: أَنْ يَخْلُقَ كَقَوْلِهِمْ:
 نَحْمَدُ اللَّهَ الَّذِي جَعَلَ سَلَمًا أَيْ خَلَقَ سَلَامًا.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَخْلُقُ أَكْبَلُ مَكَّاهُ﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ جَبَر: أَوَّلُ الشَّامِ وَالْأَحْمَرُ
 حَبِيبَةُ قَالَ الْبَاحِي: (الْحَبَشِيُّ أَسْمَاءُ الْعَدُوِّ) بِذَلِكَ: حَلَّتْ أَحَبُّ حَبَا

(١) عَنْ: «التَّحْقِيقُ» (٢٤) (١٥١).

(٢) حَتَّى: (١١) (٣٢٦).

أَفْضَلُ عِنِّي اثْنَتَيْنِ - وَأَعْنِي مِنَ الْفَقْرِ -

وحساناً، قال ابن عبد البر، أي حساباً، يعني بحساب معلوم وقد يكون جمع حساب كحساب وشبان.

قال الياحي: يعني بحسب بهما الآية والظهور والأعوام، قال تعالى: **وَالَّذِي سَخَّرَ النَّفْسَ مِنْ يَدَيْهِ وَالْفَرَّ ثَوْرًا وَقَدَرَهُ مَكَايِدَ فَتَقَمَقَمُوا فَدَعَا لَهُمْ نَدَىٰ وَمَلَسَتْ بِهِمْ أَعْيُنُ النَّاسِ**

(الفقر عن النبي) قال ابن عبد البر^(١): الأظهر ديون الناس، ويدخل فيه ديون الله تعالى فهي الحديث: «دين الله أحق أن يقضى» (وأعني من العقور والحراد منه ما لا يدرك معه القوت، فقد قال: **اللَّهُمَّ اجْعَلْ رِزْقِي أَكْثَرَ مِنْ رِزْقِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ**، وفي أخرى: **كُفَّافَةٌ لِلتَّجْبِينِ** والترمذي، وعنى هذا فلا إشكال بروايات فعلل الفقر، وكان يخرج يستعبد من فئة الغنى والفقر، فالمطلوب المقصد بينهما وهو الكفاف.

وقال شيخنا في «بذل»^(٢): أصل الفقر كسر فقار الظاهر. والفقر يستعمل على أربعة أوجه: الأول: وجود الحاجة الضرورية، وذلك عام للإنسان ما دام في دار الدنيا، بل عام للموجودات كلها، وعليه قوله تعالى: **﴿يَكَايَا أَتَى النَّاسَ سُخْرُ السُّفْهَانِ﴾**. والثاني: عدم المقننات، وهو المذكور في قوله تعالى: **﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا نَحْسَرُوكَ﴾**. والثالث: فقر النفس وهو المعامل لقوله: الغنى غنى النفس. والرابع: التفرغ إلى الله تعالى المشار إليه بقوله اللهم أعني بالافتقار إليك ولا تفقرني بالاستغناء عنك، فالمستعاض منه في الحديث القسم الثاني، وإما استعاضه عن عدم الصبر وقلة الرضاء به، أو استعاض من الفقر الذي هو فقر النفس لا قلة المال، انتهى.

(١) انظر: الاستدكار، (٨/١٣٩).

(٢) بذل المجبوء، (٧/٤١٠).

الْتَلَّهْمُ الْإِحْسَنِي إِنْ شِئْتَ لِيَعْرَظَ الْمَنَاقِلَ.....

لا يشترط مشيئة باللفظ وإن ذلك أمر معلوم متفق أنه لا يعذر إلا أن يشاء، ولا عيب غير هذا، فلا معنى لاستقراء النتيجة لأنها إنما تستلزم بصح منه أن يفعل دون أن يشاء بالإكراه وغيره مع تنزهه عنه سبحانه عنه، وقد بين ذلك بإيجاز في آخر الحديث بقوله: فإنه لا مذكرة له انتهى.

فعلى هذا لا فائدة في تعلفه على أن عيه صورة الاستثناء عن المطلوب واستلزامه، وقال الداردي: منع منه لأنه ثبت في الأصول والله تعالى كريم لا يحل عنده غلبتين -القبول، قال ابن عبد البر: لا يجوز لأحد أن يقول ذلك لأنه كلام مسحوق لا وجه له، إذ لا يفعل إلا ما يشاء، وظاهره أنه حسن انتهى على التحريم وهو الضعيف، وحمله النووي على كرمه التبرية وهو أولى، وبهذا حديث الاستخارة، قاله الحافظ⁽¹⁾.

وقال الداردي: لا يقوى إن شاء كاتمئتي، وبكى هذه اليأس القليل عني إذا قالها على سبيل التبريد لا يمنع (الْتَلَّهْمُ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ) زاد في رواية لشعاري: (الْتَلَّهْمُ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ، قال الحافظ: وهذه كلها أمثلة (ليعزم المسألة) قال النووي: أي يجتهد ويلتج، قلت: كأنه يدعي تحبب المسلمين في الدعاء، قال ابن بطر: ينبغي للداعي أن يجتهد في الدعاء، ويكون على رجاء الإجابة، ولا يقتطع من الرحمة، فإنه يدعركرمًا.

قال الحافظ: أي بدون تردد، من عزمته على الشيء إذا صممت على فعله، وقبل: عزم المسألة العزم بها من غير صممت في الطلب، وقبل: هو حسن الظن بالله تعالى في الإجابة، قال ابن عبيد: لا يمنع أحداً الدعاء ما يعلم في نفسه من التصدير، فإنه تعالى أجاب دعاء شريكه إسماعيل، إذ قال: يا رب أنظرني إلى يوم

(1) صحيح شاري (1/110).

١٤١٤/٣٠ - وحديثي عن مالك، عن ابن شهاب، عن أبي
عبد الله الأقرع، وعن أبي مسلمة

قوله لناجي^(١): قوله، يستحب لأحدكم إلح يحصل معنى، أحدهما: أن
يكون بمعنى الإخبار عن وجوب وقوع الإجابة والثاني: الإلح، عن حواء
وقوعها فإذا كانت بمعنى الإخبار عن الروم والإجابة تكون لأحد اثنين
أشياء: إما أن يغيب ما سأل فيه، وإما أن يكفر به، وإما أن يدبره، وإذا
قال دعوت فلم يستجب لي، يقول وجوب أحد هذه الثلاثة الأشياء، وعري
الدعاء من جسمها، وإذا كان معنى جواز الإجابة، فالإجابة حيث تكون بفعل
ما دعا به خاصة، ويصح من ذلك قول الناجي: قد دعوت فلم يستجب لي؛
لأن ذلك من باب التوسط وضعف النفس، الشخص، انتهى.

وليسلم والمروفي وغيره^(٢) عن أبي هريرة مرفوعاً: لا يزال يستجاب
لدعاء ما لم يدع أو قلعة يحم وما لم يحجز، قيل: وما الاستعانة؟
قال: يشرك دعوت وقد دعوت فلم أج، يستجاب لي، فيستحضر عند ذلك
يدع الدعاء^(٣)، قال: من يطلب المعنى: أنه يسأل فترك الدعاء، فيكون كالمان
بدعائه، أو أنه أتى من الدعاء، ما يستحق به لإجابة فيصير كالمتجمل للرب
الخبر، لدى لا تعجزه لإجابته ولا ينقصه العطاء، قاله الحافظ^(٤)، وإذا قيل:
من نه ثلاثة من الدعاء لا يقبل دعاءه، ومعلوم أن من ذق نأب كريم فتح.

١٤١٤/٣٠ - (مالك، عن ابن شهاب) المروفي، (عن أبي عبد الله) سليمان
بكون اللام (الأقرع) يفتح الغني المعجزة وشدة كبره، مولاهم المدني.
أصله من أصحاب من مشهير التابعين، اختفوا في كنه هو وأبو مسلم الكوفي
واحد أو اثنين، وشجهير على الثاني، (وعن أبي مسلمة) بن عبد الرحمن بن
عوف، تفرسي ضعف على أبي عبد الله، قال ابن عرفة: أقرع من رواية التميمي

(١) يعني: (٣٥٧).

(٢) في المتن: (١٤١١/٣٠).

عن أبي هريرة، قال: رسول الله ﷺ قال:

من لا يذكر أبا سلمة، قال: والحديث منقول من طرق متواترة ووجوه كثيرة عن أبي هريرة، كذا في التنوير.

قلت: وعنه أخرجه البخاري في صحيحه، قال الحافظ: وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري: أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو عبد الله الأغر صاحب أبي هريرة أن أبا هريرة أخبرهما انتهى.

(عن أبي هريرة) قال الترمذي. وروى هذا الحديث من أوجه كثيرة عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وذكر العيني^(١) أن طرق عن أبي هريرة مبسوطاً، فأرجع إليه لو شئت، (أن رسول الله ﷺ قال): قال الترمذي^(٢)، بعد أن أخرج حديث أبي هريرة: وفي الباب عن علي وأبي سعيد ورفاعة الجهني وجبير بن مطعم وابن مسعود وأبي الفرداء، وعثمان بن أبي العاص - رضي الله عنهم -، قال العيني: وفي الباب أيضاً عن جابر بن عبد الله وعبادة بن الصامت، وعقبة بن عامر، وصبر بن عتبة، وأبي الخطاب، وأبي بكر الصديق، وأنس بن مالك، وأبي موسى الأشعري ومعاذ بن جبل وأبي ثعلبة الخشري وعائشة وابن عباس ونوفل بن سميان وأم سلمة وحذ عبد الحميد بن سلمة، ثم ذكر العلامة تخريج هذه الروايات، وإنما أشرت إلى كثرة هذه الروايات لأن بعض الجهلة يتوهم من مثاله ثقة فهمهم وكثرة جعلهم.

قال العيني^(٣): إن المعتزلة أو أكثرهم والحوارج أنكروا صحة ذلك لأحدثيت الواردة في هذا الباب، وهو مكابرة، والمعجب أنهم أولوا ما ورد من ذلك في القرآن، وأنكروا ما ورد في الحديث إما جهلاً وما شتاداً، وحكى

(١) عمدة القاري (١/٧/١٩٦).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٤٩٨).

(٣) معجم عمدة القاري (١/٧/٢٠٠).

اِنْ يَنْزِلْ رَيْنَا

من حياته في كتاب السنن عن أبي زرعة قال: هذه الأحاديث المتواترة عن رسول الله ﷺ، وإن الله تعالى نزل كل ليلة قد رآه عنه من صحابة، وهي عندنا صحاح مرفوعة، يروي النبي في كتاب الأسناد والصفات عن أبي محمد عن أحمد الترمذي يقول: حديث المرفوع قد ثبت عنه ﷺ من رجوعه صحبة، وورد في التبريل ما يصدق، وهو قوله: «يُؤْتَى رُؤْيَاكُمْ وَكُنْتُمْ سَهْلاً»

(ينزل وينزل) اختلف في صحته فقيل : تصم الماء من الإزالة فتكون معدّي إلى معقول معذوق أي ينزل الله منكأ ، والتدليس على صحته رواية التستبي من حديث الأغر عن أبي هريرة وأبي سعيد مرفوعاً : «إن الله عز وجل يسهل حصى يعضى شطر الليل الأول ثم يأمر مثادياً يقولون : من من ناع فيستجاب له» الحديث . وصححه عبد الحق وعلى هذا فلا إشكال في الرواية ، وأمر على ما هو المشهور في ضبطه وهو بفتح الياء من انزل فمشكل ، أما قيد من معنى الانشغال ، ويؤكد هذه الرواية ما في مسلم بالنظر : ينزل رباً يزيد انباء

قال البيضاوي: لما ثبت أن قواطع أنه سبحانه وتعالى منزّه عن الأجساد
واللحمية امتنع عليه النزول سائر معاني الانتقال من موضع إلى موضع انخفاض
منه.

فانقسماء في ذلك على قسمين الأول: تعمومية، قال الرافضاني^(١).
فانقسموا في العلم بقولوا: أما به كل من نود دينا على طريق الإجماع
مهمين لآله تعالى عن التكليف والنسب، نقله أبيهقي وغيره عن الأئمة الأربعة
والسببين والحمداس والنبي والأزاعي وغيرهم، بقول البيهقي: هو أسلم،
بل عليه أمانهم على أن التأويل المعين لا يجب، فحيث التفويض أسلم،
انتهى.

(۱) $\{x \in X \mid x \text{ is a limit point of } A\}$

والقسم الثاني: انمؤنة، واخيلوا في ثوبه على انحاء، منها: قال من العري: إن القدر راجع إلى أفعاله لا إلى ذاته بل ذلك عبارة عن نزول منة مني بأمرة وجهه، فانزلون حسبي، منة الملك المعنوت بذلك، أو معنوي بمعنى لم يخل، ثم فعل، فسني ذلك بربلا من مرة إلى مرة يعني أنه متعارف بمعنى التلطف بالذعرين والإجابة لهم، وحكي عن مالك - رضي الله عنه - أنه أوله نزول رحمة وأمره أو ملائكة كما يقال: فعل الملك كذا أي بأمره.

وقال ابن عبد البر^(١): قال قوم: القدر رحمة أمرة ونسب شيء، لأن أمره بما يشاء من رحمة ولعمري ينزل دليل والتهار ما لوغيت ثلث الليل ولا غيره. ولو صح ذلك من مائت فكان معناه أن الأعطب هي الاستجابة ذلك الوقت.

وقال الناحي^(٢): إخبار عن إجابة الدعاء في ذلك الوقت وإعطاء المستغنين ما سألوا، وتبني على صيغة التوقية كما روي، يقول الله تعالى: إذا تقرب إلى جاني سيروا قدس، إليه ذرعا الحديث، ثم يرد التقرب في المسافة إلى أراد تقرب بالفعل من العبد والتقرب بالإجابة من الله تعالى.

وفي المعية^(٣) سألت مالك عن الحديث الذي جاء في جنازة سعد بن معاذ في العرش، يقال: لا يتحدث به وما يدعو الإنسان إلى أن يتحدث به وهو يرى ما فيه من الشرف، وحديث: إن الله خلق آدم على صورته، وحديث: قال ابن القاسم: لا سعي لأحد نفي الله أن يحدث تحت عدا قيل: فالحديث الذي جاء إن الله سبحانه فحدث! فلم يرد من هذا وأجابه، وقال: وحديث البراء يحمي أن يرقى بينهم من وجهين.

(١) انظر «الاستبصار» (١: ١٠٢).

(٢) «المعجم» (١: ٢٥٧).

ثبوتك ومعالجته، فأما قوله في التسماء الدنيا، حين يبعث الله النبي
 الآخر.....

أجله. أما حديث الثور، والشمعك أسودت، فمما لا يظن في شيء
 منها وحديث الغرير والعرس قد تقدم. أما قوله في السحابة فيه من وصاياه،
 وحديث الدورية وما في أسفله من قوله في الصخرة فوجدت حديث الثور
 والوجه الثاني: أن الثور من حي حديث الثور أغرب وأسى، والعن سره
 تأويل فيها أعمد، والله أعلم. انتهى.

ثبوتك ومعالجته، جعل في بعضه من النقص، وهو أكل ليلة في
 وقت ثلاثين عاماً، أي إلى السماء الدنيا، كذا في عبارة عن الحالة الفريدة التي
 والثبات في الغرير، بل في بعضه من مقتضى صناديد الثور التي تخصي
 لأحد من المراتب، وهو الأعمى، لا يمشي من بعضه إلى مقتضى صناديد
 الثور، ولا يمشي في بعضه، وهو (حي ينفى لك) بحسب لام يسكنه (الليل)
 بالحق (الأخر) بالبرج صفة ثلث، ولا يخصص - بل في - الثلث الأخير، لأنه وجد
 يسكنه، ووفيت الثوب، وغداً الناس عن العرض لصناديد رحمة تعالى، يمكن
 فيه حادثة، وتربية ومرة.

ثم تختلف الروايات من الثور في بعض الوقت، واحتمل عن
 أبي حمزة في حديثه، وأما حديثه عن أبي حمزة، فمما لا يظن في شيء.

إحداها، كما هو في رواية عطاء، بن أنس بن إبراهيم بن سعد بن شعيب بن
 أبي حمزة ومعه، بن راشد بن أسد بن يزيد ومعه بن يحيى وعبد الله بن أبي رباح
 وعبد الله بن أبي رباح بن سعد بن أبي حمزة بن الأصغر كلهم عن ابن شهاب، وهكذا
 رواه الأعمش عن أبي صالح ومعه بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي حمزة
 يحيى عن أبي حمزة عن أبي حمزة عن أبي حمزة، والله أعلم.

والثانية، رواية أبي سلمة وعنه عنه بعض يحيى بن زبير

فَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبُ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأَعْطِيهِ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟^١

أخرجه البخاري في: ٩٧ - كتاب التوحيد، ٣٥ - باب قول الله تعالى: ﴿يُيَذَّرُكَ أَنْ يَسْأَلُوا كَلِمَةً أَقْوَمَ﴾.

ومسلم في: ٦ - كتاب صلاة المسافرين، ٢٤ - باب الترويع في الدعاء والذكر في آخر الليل، حديث ١٦٨.

قال القاري^(١): ويحتمل أن يكون النزول في بعض الليالي هكذا، وفي بعضها هكذا، كذا قاله ابن حبان، ويحتمل أن يتكرر النزول عند الثلث الأول ونصف وثلث الآخر، واختص بزيادة الفضل لحثه على الاستغفار بالأسحار ولانقائ الناصحين* على روايته، والأظهر أنه نزول تجلّ فلا يختص بزمان دون زمان، وإنما ذكر هذه الأوقات بحسب أُرسته القائلين عن آرياب الكمال، انتهى.

(فيقول: من يدعوني فأستجيب له؟) أي أجب دعاءه فلبست السجين للطلب، وهو منصوب على تقدير أن في جواب الاستفهام، أو مرفوع على الاستئناف، قاله القاري (ومن يسألني شيئاً فأعطيه؟) بفتح الياء رضم الهاء أو يسكون الياء وكسر الهاء (ومن يستغفرني فأغفر له؟) دنوبه ولم تختلف الروايات عن الزهري في الاختصار على الثلاثة، وزيد في الروايات هل نائب فأتوب عليه؟ ومن ذا الذي يترزقي فأرزقه؟ من ذا الذي يستكشف الضمير فأكشف عنه؟ ألا سقيم يستسقي فيسقي؟ وفي مسلم^(٢): «ثم يسط يديه يقول: من يقرض غير عديم ولا ظالم؟»، وفي معظم الروايات زيادة: «حتى يطلع الفجر» كما في مسلم وغيره، وفي النسائي: «حتى تحل الشمس» شاذة، قاله الحفاظ وتبعه الزرقاني^(٣).

(١) «مرقاة المفاتيح» (١٥/٣).

(٢) أخرجه مسلم (١٧١) كتاب صلاة المسافرين وقصرها.

(٣) «شرح الزرقاني» (٣٦/١).

٢١/٤٨٥ - **وحدثني** عن **صائدة** عن **حبيب بن سعيد** عن **أبي عبد الله** عن **إبراهيم بن الحارث التميمي** قال **عاشته** أم **المؤمنين** قالت: كنت بأبي حنيفة إلى حب رسول الله صلى الله عليه وآله من أبيه، فلفسته بي، فوَضَعَتْ يَدَيَّ عَلَى عَيْنَيْهِ، وَهُوَ سَاجِدٌ.....

٢١/٤٨٥ - (سألت، عن **حبيب بن سعيد**، **الأنصاري**، (عن **محمد بن إبراهيم بن الحارث التميمي** أن **سبح** فرس أن **عائشة** أم **المؤمنين**) قال ابن عبد البر^(١)، ثم يختلف رواية **الأنصاري** عن **صائدة** بن **إبراهيم**، وهو **صائدة** من حديث **الأعرج** عن **أبي هريرة** عن **عائشة**، ومن حديث **عروة** عن **عائشة** من مرق **صحيح** **ثابت**، ثم أخرجه عن **الوجهين** **قوله** **ابن جرير**، و**حديث** **الأعرج** **أخرجه** **مسلم** **وأبو داود** **والنسائي** **وإن** **ما** **جاء**

أقالت، كنت **سائمة** إلى **حب** **رسول** **الله** **أز** **تعتقه**، **فتح** **الفاو** **ضد** **صاد**، وفي رواية **أعتقه** **ومما** **يعم** **أي** **عده** **(من** **الليل)** **وفي** **«المشكاة»** **عن** **مسلم** **عائشة** **رسول** **الله** **لا** **أز** **أقبله** **من** **تحت** **ش** **العلمنة** **بني** **وفي** **رواية** **قالت** **في** **النسب** **وأعتق** **أقبله** **بيدي** **(فوضعت** **بيدي)** **وفي** **مسند** **فوق** **بيدي**، **قال** **الداري**، **بالإفراد** **(علي** **قلمه** **أزاد** **في** **رواية** **ومما** **منصوبتان**، **ومما** **الحديث** **يدل** **على** **أن** **العلم** **لا** **ينقص** **الوصف**، **لا** **استقراره** **يؤثر** **في** **الصلاة**، **وأوله** **الخطيب** **بأن** **يمكن** **أن** **ينال** **بن** **بني** **العلم** **والمسوس** **كان** **حائلاً**، **وأوله** **الداري** **إلى** **مسلكه**، **فقال** **فيه** **أن** **النسب** **لا** **لادة** **لا** **ينقص** **الوصف**، **وأحسن** **أنه** **كان** **يقرب** **حده** **الأص**، **النسب**، **(وهو** **ساجد)** **وأختص** **الروايات** **في** **هذا** **المنظر** **فروني** **هكذا**، **وفي** **«المشكاة»** **عن** **مسلم** **«وهو** **في** **المسجد»**، **فتح** **الحج** **وغير** **الحج** **مختلف** **في** **حفظه**، **وفي** **معناها** **في** **المسجد»**، **وفي** **معناها**، **أي** **سجود»**، **قوله** **الداري** **«؟»**.

(١) خط: «المشكاة» (٢٢١/٢٢٢).

(٢) مرقاة المفاتيح (٢/٢٢١).

يقول: «أعوذ برضائك من سخطك»، وبمعافائك من عقوبتك، وبك
ملك، لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك».

أخرجه مسلم في: ١ - كتاب الصلاة، ٤٢ - باب ما بقا في الركوع
والسجود، حديث ٢٧٢.

(يقول) وفي رواية: فسمعه يقول: (أعوذ برضائك) وفي رواية: اللهم إني
أعوذ برضائك (من سخطك) أي من فعل يوجب سخطك عليّ أو على أمتي
(وبمعافائك) أي بعفوك وأنت بالمفاعلة للمباعدة أي بعفوك الكثير (من عقوبتك)
وفي إضافتها كالسخط إليه دليل لأهل السنة على حوار إضافة الشر إليه تعالى
كالحير، واستحذ منه بعد استمادته برضاه لاحتمال أن يرضى من جهة حقوقه
وبعاقب على سقوط غيره (ومك مثلك) فإن عياض: ترقى من الأفعال إلى مشي
الأفعال، مشاهدة للحق وغية عن الخلق الذي هو محض المعرفة الذي لا يتغير
عنه قول، ولا يصحله وصف، فهو محض التوحيد وقطع الالتفات إلى غيره.

(لا أحصي ثناء عليك) قال ابن الأثير: أي لا أبلغ الملاحب في الثناء
عليك، وقائن الراغب: أي لا أحصل ثناء لعجزتي عنه إذ هو جملة تستدعي
شكراً، وعكفا إلى غير نهاية. وقيل: الإحصاء انعذ بالحصي أي لا أعز أي لا
أقدر على الإحصاء بجميع انشاءاته، أو لا أقدر على الإتيان بمرود منها يصي
بعمية من نعمه، وقال ابن عبد البر: روي عن مالك أن معناه وإن اجتهدت
في الثناء عليك قلن أحصي نعمك، ومثلك وإحسانك.

(أنت) متداً وغيره (كما أثنيت) م موصوفة أو موصولة وإكشاف بمعنى
المثل (على نفسك) أي ذاتك. قال النووي: فيه اعتراف بالمعجز عن الثناء عليه
وأنه لا يقدر على بنوع حقيقته، هوكل ذلك إليه سبحانه، المحيط بكل شيء، حملة
وتعصيلاً، وكما أنه لا نهاية لثناء عليه، لأن الثناء تابع للمشي عليه، فكل شيء
أنسي عليه به وإن كثرت وطأن، ويبلغ فيه، فقدر الله أعظم، وسلطانه أعز،
وصفاته أكثر وأكبر، وفضله أوسع وأوسع.

٣٢/٤٨٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي زَيْدٍ، عَنْ
الْبَيْهَقِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كُرَيْبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «أَفْصَلَ
أَدْعَاءٍ بِإِسْمِ اللَّهِ، وَأَوْفَىهَا مَا قَالَهُ الْبُيُوتُ مِنْ قَبْلِي: ...»

٣٢/٤٨٦ - (مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي زَيْدٍ، وَنَدِمَ مَا قَالَ الْبُيُوتَانِي:
لَمَّا كَانَ عَنْهُ مَرْبُوعًا هَذَا الْحَدِيثَ الْوَاحِدَ رَوَاهُ هَهُنَا وَفِي الْحَجِّ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ) نَصَبَ الْحَبَشِ الْعَمْدَةَ (الْبَيْهَقِيُّ) كَرِيرًا يَخُتِجُ الْكَافَ وَكَسَرَ الشَّوْءَ السَّهْمَةَ
بِإِسْنَادٍ مُتَّحِنَةٍ وَزَادَ مَعْجَمَةُ الْخَزَائِمِ أَبُو الْمُصَرِّفِ الْعَدَسِي، مِنْ رِوَاةٍ مُسَلَّمَةٍ
وَأَبِي دَاوُدَ، ثَلَاثَةَ ثَلَاثِينَ، قَالَ الْعَرَاظِيُّ: وَهَبٌ مِنْ خَلْفِهِ أَحَدُ الْعَشْرَةِ، ذَكَرَ أَهْلُ
الرِّجَالِ كَتَبَهُ أَبُو الْمُصَرِّفِ، وَفِي أَرْجَائِ جَامِعِ الْأَصُولَةِ يَقْدَرُ لَهُ كَسَمَةُ أَبِيهِ
عَنْ اللَّهِ، قَالَ ابْنُ حَالٍ: كَثُرَ مَا حَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ كَرِيرٌ - نَصَبَ الْكَافَ - (إِلَّا هَذَا).

(ابْنُ إِسْمَاعِيلَ) (١) قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (٢): لَا خِلَافَ عَنْ مَالِكٍ فِي
أَرْبَاعِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَا أَحْفَظُهُ هَذَا الْإِسْنَادَ سِوَا مَنْ رَجَعَ بِخُتْجٍ بِهِ، وَقَدْ
جَاءَ مُسْنَدًا عَنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي صُرَّةٍ، وَتَنْصَحَانِ لَا تَخْلُجُ إِلَى مَنْ يَخْتِجُ بِهِ،
قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَزَادَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا.

(أَفْصَلَ الدَّعَاءِ) مَبْدَأُ (أَدْعَاءٍ بِإِسْمِ اللَّهِ) خَيْرُهُ، قَالَ الْبَاهِجِيُّ (٣) بِهَيْ أَكْثَرَ
الذِّكْرِ مَرَّةً بِوَسْطِهِ ثَوَابَ رَاقِمِهِ إِجَابَةً، وَيَحْتَسِبُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ الْحَاجُّ لِحَافَةً، لِأَنَّ
دَعَى دَعَاءَ بِإِسْمِ اللَّهِ عَرَفَ فِي حَقِّهِ بِصَحِّحٍ، وَهُوَ يَخْتَصُّ وَإِنَّ وَصَفَ الْيَوْمَ فِي الْجَمَلَةِ
بِإِسْمِ اللَّهِ عَرَفَ، أَيْضًا.

قُلْتُ: وَيَحْتَسِبُ أَنْ يَكُونَ التَّعْبِلُ لِلْيَوْمِ فَيَكُونُ بِمَعْنَى الْأَمْكَنَةِ (وَأَفْصَلَ
مَا قَالَتْ أَنَا وَالْبُيُوتُ مِنْ قَبْلِي) وَلَمْ يَطْعَمْ حَدِيثَ عَلِيٍّ: أَكْثَرَ دَعَائِي وَدَعَاءِ الْأَنْبِيَاءِ

(١) انظر: (المعجم) ٢٩/٧ - (٤١)

(٢) (المعجم) ٣٥/١٣.

(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ).

أخبره الشيخان مرفوعاً عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: ٤٥ - كتاب الفهرات، ١٢٧ - باب في دعاء يوم عرفة.

٤٨٧/٣٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ السَّخَّي، عَنْ طَارُوسِ الْيَمَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَعْلَمُهُمْ هَذَا الدُّعَاءَ، كَمَا نَعَلْنَاهُمُ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: اَللّٰهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ النَّفِيرِ،

فبلى بمرثه (لا إله إلا الله وحده لا شريك له) زاد في حديث أبي هريرة: "له نعمتك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير". وفي "محدث تفضيل ليعا- بعضه على بعض، وتفضيل الأيام بعضها على بعض، وبيان البسط فيه في شرح أبواب الحج".

٤٨٧/٣٣ - (مألفه، عن أبي الزبير) محمد بن مسلم بن ندرس (المكي) لا-اني (عن طاروس) بن كيسان نهمادي (اليمني) مؤلف بحير بن ريسان بحير بفتح الهمزة وكسر الحاء، المصطلح، وبالراء، ويسان بفتح الزا، المعجمة وسكون الهمزة المشددة التحتية وبالسبع المعجمة من أملاء فارسي، أحد أعلام التابعين، قال: اسمه دكران، وطاروس لقب من روى السنة عام سنة ١٠٦ هـ وقبل بعدها (عن عبد الله بن عباس، أن رسول الله ﷺ كان يعلمهم هذا الدعاء) لأنني (كما يعلمهم السورة من القرآن) تنبذ في تحليظ حروفه وترتيب كلماته ومع الزيادة والتقص من والمحافظة عليه، قاله الزرقاني^(١).

(يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم) أي عقوبتها و (ضاعة) محاربة أو من إضاعة المظروف إني ظفرفه (وأعوذ بك من عذاب النفر) من إضاعة

(١) شرح الزرقاني، ٣٩/٢٢.

.. مدد منه من صلبه المسيح الناجي. وداود بك من فئته المحب
.....

أخرجه مسلم في ٥ - كتاب الصلاة ومواضع الصلاة ٢٥ . باب ما يستند
منه في الصلاة، حديث ٥٣٤.

.....

الشرف أو الإضافة تقدير في أي عذاب في الذير أو أعوذ بك من فتنة أي
امتحان و ختم (المسيح) شفع الصبي ونقته السبب المكسورة وجاء مهملة
- وضعف من أعضبا - يطفئ على الدجال. وعسى على عليه السلام، لكن
يضاف على الأول بغيره بالدجال، وقال أبو داود: المسيح مثقل الجنان،
ومغف - عسى عليه السلام، ولم يتهور الأول، وحكى فريزق عن حنبل بن
عامر أحد الحفاظ: هو بالثمانية، والمخيف واحد، يعني لا اختصاص لأحدهما
بأحدهما.

لقب الدجال ١٤ لأنه مسوح العير، أو لأن أحد غني وجوه خلق
مسحوح لا غير مروي، ولا حاجب، أو لأنه مسح الأرض إذا خرج، وأما
عيسى عليه السلام فقليل: لأنه خرج من بطن أمه ممدوح، بالدهر، أو لأن
ذكره مسح، أو لأنه كان لا يمسح في عاهة إلا روى، أو مسح الأرض
ببأحه، أو لأن رجليه لا تمسح بها، أو بلبسه المسوح، وقيل: هو بالعبرانية
مسح، فحرف المسح، وقيل: المسيح الصديق، قاله الرزقاني^(١) (الدجال) لما
كان يظن مسيحاً مشركاً كثر عرقه، فده بالدجال لأنه اندادهما.

(أو أعوذ بك من فتنة المحب) وفتنة (السمات) الخلف في تفسيرهما، فقل:
فتنة السمات ما يقع عند الاحتضار - ولحميا قبل ذلك، أو فتنة السمات في
كثير - فالمحب قبل ذلك، ولا يتكرر مع عذاب النيران لأن العذاب يترتب على
الفتنة. وقيل غير ذلك، ومن منعه عن أبي هريرة مروي: إذا فرغ أحدكم من
الشهادة الأخيرة، فليعود من أربع، فذكر هذه الأربع.

.....

(١) الشرح الموروثي، (٢٩: ٢٦)

أَنْتَ وَمَنْ أَلَيْكَ الْغَايِبُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا أَنْتَ الْخَلْقُ وَالْمَوْتُ
 حَقٌّ وَوَعْدُكَ نَجْوً وَالصَّادِقُ حَقٌّ وَالنَّجِيُّ حَقٌّ
 وَالسَّاعَةُ حَقٌّ الْخَلْقُ لَكَ أَسْنَتُكَ وَبِكَ أَمْنُكَ وَغَلَبْتَ نَوْفُسَ
 وَإِلَيْكَ أَمْنُكَ وَبِكَ خَاصَتُكَ وَإِلَيْكَ حَاكَمَتُكَ فَأَسْأَلُكَ بِي مَا قُلْتُمْ
 وَأَخْبَرْتُ وَأَسْرَرْتُ وَأَعْلَنْتُ.....

أنت رب السماوات والأرض ومن فيهن، غير بمن تغليباً لتعظما، على غيرهم
 ولا هو ربه، كل شيء ومليكك أنت الحق أي المتحقق الوجود الثابت بلا
 شك وقيل: أنت الحق بالنسبة إلى من يدعي أنه إله (وقولك الحق) أثبت
 بلا مزية (ووعدهك الحق) لا يتغيره حلف ولا شك (ولفادك حق) أي البعث
 عند الموت أو البرزخية (والجنة حق) والناظر حق) أي كل منهما ما عودت
 بلا مزية (والساعة حق) أي يوم القيمة أي بلا شك، زاد في رواية سنهين
 عن طحاوي عن عبد الشخير: وأنت يومئذ حق ومحمد يوقو حق، قاله الطبري:
 عرف الحق في الثلاثة الأول المحصورة لأن الله هو الحق وما سواه في
 معرض الزوال والنكس في البراقع لتعظيم، وقبل غير ذلك في تخرين
 سياق

(اللهم بك أسلمت) أي أقدت، خضعت لأمرك، بهيك (وبك أمنت) لا
 غيرك (وهلك توكلت) في الأمور كلها (وإنيك أبيت) أي رجعت (وبك) أي
 بما أعطيتني من النعمة (وخصمت) من الأعداء (وإليك حاكمت) خلاف أهل
 العداوة (وإنيك أسلمت) إلى كس وغيره (فأعقر لي) نومي كلها (ما قدمت) عن
 هذا الوقت (وما أخرت) عنه، وليس في المسح الحصرية تعظما ما أخرت
 (وأسررت) أي أخفيت عن الناس (وأعلنت) أي أظهرت أو ما حدث به
 نفسي، وما نحررت به لاني، زاد في رواية البخاري: وما أنت أعظم به
 مني، ودعا بذلك مع أنه معقول له إذ توأمة وهما نفس واحدة وإحلالاً وتعظيماً
 لربه، ثم تعليلاً لآمنه زاد في رواية سليمان: أنت أعلم رأيت الخزعبر

أَنَّهُ قَالَ: جَاءَنَا عَدُوٌّ لَنَا بَيْنَ عَصْرٍ

عيسى بن أبي قيس وغيرهم، قال أبو بكر بن منجويه: أهل العراق يقولون جبر ولا يصح، وإنما هو جابر.

قلت: نقل ابن منجويه من كلام البخاري فإنه قال في تاريخه، ثم ذكر كلامه نحوه، ثم قال: وقال بعضهم عن عبد الله بن عيسى عن جبر بن عبد الله، يعني قيس، وقال الخطيب: الصواب عبد الله بن عبد الله بن جبر، قال: والثكوليون يضطربون فيه، وقال الدارقطني: لم يتبع مالكاً أحد على قوله: جابر بن عتيك وهو مما يعتمد به عليه.

وذكر الحافظ شرف الدين الأديباني: أن قول من قال: جابر بن عتيك وهم، والصواب: جبر بن عتيك، وخرق بينهما ابن أبي حاتم في «الفتح» والتعديل^(١)، قال الحافظ: ومن فوق بينهما أيضاً نسائي في «الفتح» والتعديل، والصواب أنه رجل واحد، وقع الخلاف في اسم جده هل جابر أو جبر، وأخرج مالك في «الموطأ» حديثين عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك، فقيل: هو هذا فوهم مالك في تسميته جده جابراً، وقيل: هو أشهر وهو الأراجيع، انتهى.

وهي «التفريب»^(٢) عبد الله بن عبد الله بن جابر، وقيل: جبر^(٣) بن عتيك الأنصاري المدني ثقة من الرابعة (أنه قال: جاءنا) أي في مسجدينا كما سيأتي (عبد الله بن عمر) من الخطاب - رضي الله عنهما -.

قال ابن عبد البر^(٤): هكذا رواه يحيى، وعائشة لم يجعلوا بين عبد الله

(١) (٤٢٦/١)

(٢) (٤١٥/٥)

(٣) هكذا في نسخ «المعرب» مصححاً والمظاهر أنه من التناسخ (نسخ) قلت وهي الخلاصة (ص ١٩٣) عبد الله بن جبر نفع لجبر بن عتيك، قال ابن منجويه والمصحح جابر الأنصاري المدني

(٤) انظر: «الاستبصار» (١٦٣/٨)

التي ناحية منه. فقال: هل تدري ما الثلاث التي دعا بهن؟
فقلت: نعم، قال: فأخبرني بهن. فقلت: دعا بأن لا يظهر عليهم
عداؤا من غيرهم. ولا يهلكهم بالسنين، فأعطيهما، ودعا بأن لا
يجعل بأسهم بينهم، فمنعها. قال: صدقت.

فإن ابن عمر: قلن يزال الجرح إلى يوم القيامة.

جاء، مرفوعاً عن سعد بن أبي وقاص

وأخرجه مسلم في ٥٦ - كتاب الترمذ ٤ - باب هلاك هذه الأمة حصصهم
بعض، حديث ٢٠.

إلى ناحية منه) أي من المسجد (فقال لي: هل تدري ما الثلاث) دعوات (التي
وفي السج الهديّة) الذي بالأفراد (دعا بهن) رسول الله ﷺ (فيه) أي في
مسجد (فقلت: نعم، قال: فأخبرني بهن) نعليه منه أو تصيحاً لقوله (فقلت:
دعا بأن لا يظهر) الله أي لا يذاب الله (عليهم عدواً من غيرهم) أي من غير
المؤمنين يعني ستأصل جميعهم (وأن لا يهلكهم بالسنين) أي بالحدب والجوع،
والحراد السنه العائمة (فأعطيهما) بيتاء المجهول أي أعطاه الله تعالى هاتين
المسائلين وفق دعائه ﷺ (ودعا) ﷺ (بأن لا يجعل بأسهم) أي الحرب والفتن
والاختلاف (بينهم فمنعها) بيتاء المجهول (قال) ابن عمر - رضي الله عنهما -:
(صدقت) وهذا ظاهر في أن السؤال كان اختباراً

(قال عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - وهذا لم يحفظ الله عز وجل هذا
النداء (قلن يزال) في هذه الآلة (الهرج) - يفتح الهاء وسكون الراء والجيم -
القتل (إلى يوم القيامة) قال السيوطي: وأخرج ابن أبي شيبة وأحمد ومسلم
وأبو الشيخ وابن مردويه وابن خزيمة وابن حبان عن سعد بن أبي وقاص أن
النبي ﷺ أقبل ذات يوم من العائجة حتى إذا مر بمسجد بني معاذية دخل، فركع

(١) أخرجه حديث جابر في الترمذ (٢٠١/١٦٩) ودراسة كازار (٨/١٦٤).

٢٦/٤٩٠ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَا مِنْ دَاعٍ يَدْعُو: إِلَّا كَانَ بَيْنَ إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِمَّا أَنَّهُ يُسْتَجَابَ لَهُ،

٢٦/٤٩٠ - (مالك، عن زيد بن أسلم أنه كان يقول) سرقوف، لكن لا يقبل مثله رابياً، فلا بد من التوقيف وقد ورد سرفوعاً كما سيأتي (ما من داع يدعو) أي من المسلمين كما ورد التقييد بذلك في روايات كثيرة، وأما الكافر فقد قال الفاري في «شرح النحصر»: اختلف أصحابنا الحنفية في أن دعوة الكافر هل تستجاب أم لا؟ والفتوى على أنه يجوز أن تستجاب على ما ذكره البرجندي، والتحقق أن دعاء الكفار في حال الاضطراب يستجاب كما أخبر الله سبحانه وتقدس بقوله: ﴿وَإِنَّا رَجِئْنَا فِي الْقَوَامِ دَعْوَاهُمْ أَنَّهُ يُخْلِمُونَ لَهُ أَتَيْنَا﴾^(١) الآية، وما ذاك إلا ببركة التوحيد الحاصل بالاضطرار فيطابق عموم قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا يَجِيبُ الْغَاطِرَ إِذَا دَعَا﴾^(٢) الآية.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا تَقَا الْكَاثِرِينَ إِلَّا فِي خَلْقٍ﴾^(٣) أي في ضباع وبعضان فهو مقيد بحالهم في الآخرة كما يدل عليه سابق الآية، ومنه قولهم: ﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا مِثْقَالَ بَعْلٍ﴾^(٤) الآية، أو المعنى وما دعاؤهم إلا في أمر ضائع غير مهم في دينهم وما ينفع في آخرتهم. وقد استجاب الله دعوة إبليس لما قال: ﴿فَبَدَّلَ إِلَى قَوْمٍ يُبْذَرُونَ﴾^(٥) قَدْ يَكُنْ مِنَ الْكَافِرِينَ^(٦) الآية، انتهى.

(إلا كان) دعاؤه بشرط أن لا يدعو في مائمه ولا قطيعة رحم كما ورد في الروايات (بين إحدى ثلاث) خلال (إما أن يستجاب له) بمعنى ما سألت، ولفظ

(١) سورة النعير: الآية ٦٥.

(٢) سورة النمل: الآية ٦٢.

(٣) سورة الرعد: الآية ١٤.

(٤) سورة الملوسون: الآية ١٠٧.

(٥) سورة الأعراف: الأيتان ٦٤، ٦٥.

(٩١) باب العمل في الدعاء

قلت، قبل كنت مدعوي^١ فقول دعوت رب، فقول أما كنت لم يأتني
بدهرة، إلا استصحبك لك، أليس دعوتك يوم كذا وكذا تعلم قول بك أن أخرج
عنك فخرجت عنك^٢ فيقول: يا رب، دعوت، تجني عفتها لك يا رب،
ودعوتني يوم كذا وكذا تعلم شئت^٣ أن أخرج عنك فخرجت فخرجت، فقول،
أعلم يا رب، فقول: إني أخرجك من الجنة كذا وكذا، قال المصنف: لا
ولا بدعوتك عند الموت ولا بين له إما أن يكون - حاله في الدنيا - وإما أن
يكون أخرج له في الآخرة، فيقول المدعي في ذلك المقام: يا رب لم يكن عمل
في شيء من دعواتي.

وأخرج طبراني في الأوسط^٤ عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:
إن الله عز وجل يحب من عبده أن يرفع يديه بدينه يرفعهما سمعا
من تعبد لله، قالت: وأحداهما الذي على سمعان وكذا، داود واليسع في
يوم المدعويات فكبره كذا في المستحبات. أخرج ابن مردويه عن ابن عباس،
رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا أراد الله يستجيب
تعبداً من عبده في الدعاء، وأخرج البيهقي في الأسماء والصفات، عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إذا سأل أحدكم ربه سألته بصوت الاستحابة
فأجاب: الحمد لله الذي عزاه سمعاً للحات، ومن أبتأ عليه من ذلك نسوة
فقلن: الحمد لله على كل حال. وأخرج الحكيم الترمذي عن حماد بن عمار
أنه قال: سمعته يقول: إذا سأل الله عز وجل في الدعاء، فقل: الحمد لله الذي

(٩٢) العمل في الدعاء

عني كيف يعمل في الدعاء

(١) طبراني: معجم برهان، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤

٣٧/٤٩١ - حَدَّثَنِي حَسَنٌ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: رَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ رَافٍ أَدْعُوَ بِأَصْبَغٍ وَشَيْعَتَيْهِ أَصْبَغَ مِنْ كُلِّ مَدَّةٍ فَنَهَانِي.

ورد مرفوعاً عن أبي هريرة.

أخرجه الترمذي في ٤٥ - كتاب الدعوات، ١٠٤ - باب حدثنا محمد بن سيار.

رواه الترمذي في ١٦٤ - باب الدعوات، ٣٧ - باب الدعوات، ١٠٤ - باب حدثنا محمد بن سيار.

٣٧/٤٩١ - (مالك، عن عبد الله بن دينار أنه قال: رأى عبد الله بن عمر) ابن الخطاب - رضي الله عنهما - (وأنا أدهو وأصبر بأصبعين) من اليدين خديماً أي (أصبع من كل يد فتهانئ) أي عمر عن ذلك، قال: يا جني^(١) إنما نهأ؛ لأن الدعاء إنما يجب أن يكون إما باليد اليمنى وإما باليد اليسرى على معنى النص في الرغبة، وإما بالإشارة بالواحدة على معنى التوحيد، انتهى.

قال الترمذي: والواحد يعني من جهة اليمين. وقد ورد هذا المعنى مرفوعاً من حديث سعد بن أبي وقاص قال: مر النبي ﷺ وأنا أدهو بأصبعي، فقال: «أخذ أخذك وأشار بالسبابة» أخرجه الترمذي، وصححه الحاكم ورواه الساسي والترمذي وقيل حسن، والحاكم وصححه عن أبي هريرة: أن رجلاً كان يدعو بأصبعه، الحديث، وكرره للتأكيد.

ولا عارضة حين إحكام عن مهمل: «ما رأيت أئمة شافعية يدعون على يمينه ولا غيره إلا كان يجعل أصبعه بعدد مكبه ويدعو»، لأن الدعاء له حالات. أم لأن هذا إخلالاً أيضاً لأن فيه رفع أصبع واحدة من كل يد، أو ثبات الجواز. على أن حديث سعد خالفه بعضهم على الرفع في الاستغفار كما في أبي داود عن أبي عباس مرفوعاً: «الاستغفار أن يثبته بأصبع واحد».

(١) الجني: (١٩١) (٣٦٦)

٤٨/٢٩٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ
سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، كَانَ يَقُولُ: إِنَّ الْخَلَّاءَ يُرْفَعُونَ بِدَعَاءِ وَلَدِهِمْ
عَنْهُمْ، إِذَا كَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْخَلَاءِ، كَرَفَعَهُمْ.

وَأَعْمَ بِهِمْ أَنْ ذَلِكَ كَانَ فِي الشَّهَادَةِ، لَا فِيهِ عَلَى، ذَلِكَ يَرْفَعُونَ^(١)
فَأَمَّا: «لَا يَمْنَعُ عَنْهُ أَيْمَانُ» وَحَدَّثَ عَنْ ذَلِكَ الْمَدَنِيُّ الْبَرْمَانِيُّ فِي الْحَافِيَّةِ^(٢)
فَقَالَ: بِمَعْنَى أَنَّ الْخَلَّاءَ إِذَا أَتَاهُ أَنْ يَحْلُ بِأَيْمَانِهِ فِي الدَّعَاءِ، عَدَّ الشَّهَادَةَ وَلَا
يُشِيرُ إِلَّا بِأَصْبَعٍ وَاحِدَةٍ، أَيْ: بِرَأْيِهِ عَدَّ صَاحِبَ «الْبَحْثِ» وَتَعَهُ صَاحِبَ
«الشَّهَادَةِ» أَوْ أَخْرَجَهُ مِنَ الشَّيْءِ.

وَعِظَ حَدِيثَ سَهْلٍ عَلَى مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مُعَدِّراً لِدَا حُكْمٍ عَلَى
لِحَاظِهِ^(٣) فَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدِهِ إِلَى سَهْلٍ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: مَا رَأَيْتُ
سُؤَالَ اللَّهِ رَجُلًا يَدْعُو فَخُذْ بِأَعْوِ عَلَى مَسْرُوعٍ وَلَا غَيْرِهِ، وَلَنْ يَرَأَيْتَهُ يَقُولُ
هَكَذَا، وَأَشَارَ بِأَصْبَعٍ، وَحَدَّثَ الرَّصَافُ بِالْإِسْنَادِ، وَهَكَذَا أَخْرَجَهُ السَّيْفِيُّ فِي
مُسْنَدِهِ^(٤)، فَلَا يَحْدُثُ أَنْ يَكُونَ وَهَذَا فِي رِوَايَةِ الْعَدَمِ.

٤٩/٤٩٢ - (مَالِكٍ)، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَقُولُ
إِنَّ الرَّجُلَ لَيُرْفَعُ بِدَعَاءِ الْمَجْهُولِ أَوْ يَرْفَعُ دَرَجَتَهُ فِي الْجَنَّةِ بِدَعَاءِ وَلَدِهِ أَوْ بِدَعَاءِ
دَعَا، أَوْ لَدَدَ بَيْنَ سَعْدٍ مِنْ أَيْمَانِهِ (أَوْ قَالَ) أَوْ أَتَاهُ سَعِيدٌ مِنْ الْمُسَيَّبِ
لِيُشِيرَ نَحْوَ السَّمَاءِ فَرَفَعَهُمْ لِيُشِيرَ فِي السَّمَاءِ الْمَصْرُوعَةِ عَطَا: فَرَفَعَهُمْ، قَالَ
لِمَالِكٍ^(٥): رَوَيْتُ يَحْيَى بْنَ يَحْيَى وَبُخَيْرَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ أَرْفَعَهُمْ بِدَعْوِ الْأَرْفَعَةِ، وَقَالَ
بِالنَّاسِ، وَرَفَعَهُمْ بِدَعْوِ يَدِهِ، وَقَالَ: هَكَذَا يَرْفَعُ إِلَى نَوَافِ، أَيْ:

(١) - أَخْرَجَ الْإِسْنَادُ: (٤٩٢/٢٩٢)

(٢) - (٥٢٦، ٥٢)

(٣) - (٥٢٦، ٥٢٦/٩١)

(٤) - (٥٢٦، ٥٢٦/٩١) لِلْبَحْثِ (٥٢٦، ٥٢٦)

(٥) - (٥٢٦، ٥٢٦/٩١)

قال يحيى: وسئل مالك عن الدعاء في الصلاة المكتوبة؟
فقال: لا بأس بالدعاء فيها.

قال الحافظ^(١): وتابعه الثوري، عن هشام، وأصلقت عائشة الدعاء، وهو أعم من أن يكون في الصلاة أو خارجها، وأخرجه الطبري والحاكم وغيرهما من طريق حفص بن غياث عن هشام، فزاد في الحديث: «في التشهد»، وأخرج الشيخان وغيرهما عن ابن عباس قال: نزلت ورسول الله ﷺ مختفياً بمكة، كان إذا صلى بأصواته رفع صوته بالقرآن، فإذا سمع المشركون سبوا القرآن ومن أنزله ومن جاء به، فقال تعالى نبيه: «ولا تمحروا بصلاتكم» أي بقرائتكم، الحديث. ورجح الطبري وتبعه الثوري وغيره حيث ابن عباس لأنه أصبح إسناده.

وقال الحافظ: ويمكن الجمع بأنها نزلت في الدعاء داخل الصلاة، وقد روي عن ابن عباس أيضاً ما يوافق عائشة، وفيه أقوال أخر للمفسرين بسطت في محله، وقيل: الآية في الدعاء مسوخة بقوله تعالى: «اذْكُرُوا وَلَكُمْ مَغْرَبًا وَنَقِيتُمْ». وفي الاستذكار^(٢) قال مالك: أحسن ما سمعت فيه أي لا تجهروا بقرائتكم في صلاة النهار ولا تخافتوا بقرائتكم في صلاة الليل والصبح.

قال يحيى: وسئل الإمام (مالك عن الدعاء في الصلاة المكتوبة؟، فقال: لا بأس بالدعاء فيها) وأخرج أبو داود ثنا القعني عن مالك: لا بأس بالدعاء في الصلاة في أوله وأوسطه وآخره وفي الأروضة وغيرها. وفي المدونة^(٣): قال مالك: لا بأس أن يدعو الرجل بجميع حوائجه في المكتوبة حوائج دنياه وآخرته في القيم والجلوس والسجود. قال: وكان يكرهه في الركوع، انتهى.

قلت: لكن في «الشرح الكبير»^(٤) لهم: كثرها أي البسلة والتعبد بمرض

(١) فتح الباري (٨/١٠٥).

(٢) (٨/١٦٦).

(٣) (١/١٠٠).

(٤) (١/٢٥١).

تدعى بعد الحرام وقبل قراءة بكرة ولو سجدت الجميع لأنه لم يصححه عمر،
 وتندى بعد ثلثه في السورة اتراح الحجاز، وتندى في آية الفتح وقبيل في
 الطيرة، تنصرف في آية الفتح فيحجروا، وكذلك آية سورة من إمام، وهذا
 رجاء تأخير ما إذا قل من سماع منه حتى الحجاز قبل ثلاثة قبيل السور
 والندى، ورواه الشيخ.

وكرر في آية ركع لأنه إما يروح فيه الشبح، وإما بعد رفع يده
 وكره قبل تشهد وبعد سلام إمام، وبعد تشهد آخر، لأن السجودات تنصرف
 والنداء بطول ولا تكره النداء بين سجدتيه، ولا بعد قراءة وقبل ركع، ولا
 بعد رفع يده، ولا في سجود، وما بعد تشهد الأخير، من سجد، انتهى

وعنه ذلك أن النداء بعدهم إذا سجد آخر سجودهم ففصل في ذلك،
 ورواه ما قدم في السور، المقر، إذا سجدوا العدة والنداء في آيات الرحمة
 والنداء من السجود، وهكذا بعد السجود.

قال من سجدته^(١) وشحب النحوي في آية إذا سجد آية رحمة أو سألها
 أو أنه غدا أن سجد منها، رواه حديثه عن من سجد رحمة ولا يرفع،
 الحديث، ولا ينحجب ذلك من العريضة، لأنه لم يفسد من السجود في خمسة
 مع قلة من وسد قراءته فيها، انتهى

وفي السور^(٢) والنداء لا يقرأ مصفيا بل يستمع وينصت، وإذا
 لا يقرأ آية دعوت أو سجدة، وكذا الإمام لا يستعمل مضر القرآن، وما ورد
 حصل من الغلط موقفا، قال ابن عابد، أحد أن يقرأ من الإمام وأنشدني في
 الفرض أو السجدة، قال في النجاة: أن الإمام في الغرض ليس بعدا ذكرنا

(١) نسخة (٢٣٩/١)

(٢) نسخة (٢٣٩/١)

٤٩٤/٤٠ - وَحَقَّقَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ يَلْعَنُ أَنْ يَسُوءَ اللَّهُ بِمَا

قَالَ يَدْعُو، فَيَقُولُ، «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ، وَتَرْكِ
الشُّكْرِ، وَرَحِبِ الْمَاكِينِ».....

من أنه يلعن من فعله أي: وهذا لأنه من بعده إلى يومنا، فكان من المحذورات،
ولأنه تنفيل عن الفروع فيكره، وأما في النصوص فإن كان في الفرائض وكذلك،
وإن كان في غيرها من نوافل الخليل انتهى اقتضى به فيها واحد أو اثنين فلا يتم
ترجع الترك على الفعل، كما زويت أي من حديث حديثه السابق اللهم إلا إذا
كان في ذلك تنفيل عن المقتضى، وفيه تأمل

وأما السامور فلا بد ومبنيها الاسماع، فلا يسفل بها بخله، لكن قد
سألنا إنما يتم ذلك في المقتضى في الفرائض والفرائض، وإنما المقتضى في
الثالثة المذكورة إذا كان إمامه بفعله فلا تعدم الإختلاف، قد ذكر مبجمل على
ما عدا هذه الحالة، انتهى هذا ما عدا لأوثنية وإلا فقد تقدم في الفقرة جوار
النداء.

٤٩٤/٤٠ - (مالك، أنه يلعن) قال ابن عبد البر^(١)، رواه جماعة من رواة

السرقة عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه يلعن أن يسوء الله بكذا، وهو حديث
صحيح ثابت من حديث عبد الرحمن بن عائش، ومن عاصم وثوبان وأبي أمامة
لباهلي، انتهى. (أن رسول الله ﷺ كان يدعو، فيقول، اللهم إني أسألك فعل
الخيرات) من السامورات وغيرها، (وترك الماكينات) أي المسبيات، قال
الناجي: يقتضي أن فعل الخيرات وترك الماكينات، إنما هو بفضل الله تعالى،
وتوفيقه وعصمته، (وحد الماكين) يحصل إخباته إلى القائل، أو تعمول
وهو أنسب ما فعله، قال الناجي: وهو وإن كان داخلا في فعل الخيرات، إلا
أنه محض فعل لغابي، ومع ذلك يحتسب في مواضع والبعد عن الكفر، انتهى.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ ذَاعٍ يَدْعُو إِلَى هُدًى، إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ اتَّبَعَهُ. لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئاً، وَمَا مِنْ ذَاعٍ يَدْعُو إِلَى ضَلَالَةٍ، إِلَّا كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ أَوْزَارِهِمْ. لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْئاً».

وأصحاحه «السنن» (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ ذَاعٍ يَدْعُو إِلَى هُدًى) أَيِ مَا يَهْتَدِي بِهِ مِنَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَهُوَ سَبَبُ التَّكْرِيرِ شَائِعٍ فِي جَسَدِهِ بِخَارِ هُدًى، فَعَظِمَتْ هُدًى مَنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ، وَأَدَامَ هُدًى مَنْ دَعَا إِلَى إِسَاطَةِ الْآذَى عَنْ صَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ (إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ اتَّبَعَهُ) سَوَاءً ابْتَدَعَهُ أَوْ سَمِعَ عَنْهُ (لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ) إِشَارَةً إِلَى بَصَرِ كَانَ. قَالَ الْغَارِي: وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى الْأَجْرِ (مِنْ أَجُورِهِمْ) أَيِ الْمَتَّبِعِينَ (شَيْئاً) دَفَعَ تَوْهَمَ أَنَّ أَجْرَ الدَّاعِي يَكُونُ شَقِيقَ أَجْرِ التَّابِعِ.

أَوْ مَا مِنْ ذَاعٍ يَدْعُو إِلَى ضَلَالَةٍ. إِلَّا كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ أَوْزَارِهِمْ) أَيِ الْمَتَّبِعِينَ، لِتَوَلُّدِهِ عَنْ فَعْلِهِ (لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْئاً) فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ التَّوْبَةُ مِمَّا تَوَلَّى وَيُسْرُ فَعْلُهُ وَالْمَرَّةُ إِنَّمَا يَنْبَغُ مِمَّا فَعَلَهُ خَيْرًا؟ أَجِيبُ: بِحَصُونِهَا بِالتَّوْبَةِ وَدَمْعِهِ عَنْ التَّعْيِيرِ مَا أَمْكَنَ، وَهُوَ إِقْنَاعِي. قَالَ الرُّوقَانِيُّ^(١).

وَقِيَ الشَّرْفَاءُ: «وَالِ ابْنُ حَجَرٍ: لَوْ تَابَ الدَّاعِي لِلْإِسْمِ، وَبَقِيَ الْعَمَلُ بِهِ فَهُوَ يَنْفَعُ إِثْمَ دَلَالَتِهِ بِتَوْبِهِ؛ لِأَنَّ التَّوْبَةَ تَحِبُّ مَا قَبِلَهَا أَوْ لَا؛ لِأَنَّ شَرْطَهَا رَدُّ الضَّالِّامَةِ وَالْإِقْلَاعُ. وَمَا دَامَ الْعَمَلُ بِدَلَالَتِهِ مَوْجُوداً فَالْعَمَلُ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ وَلَمْ يَقْلَعْ. كُلُّ مُحْتَمَلٍ، وَتَمَّ أُرْفِي ذَلِكَ تَقْلَعًا، وَلَمْتَقَدِّحِ الْآدَى الشَّامِي، انْتَهَى. قَالَ الْغَارِي: وَالْأَظْهَرُ الْأَوَّلُ وَلَا فَيْلُومُ أَنْ يَقُولَ بِعَدَمِ صَحَّةِ تَوْبَتِهِ، وَهَذَا لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ، ثُمَّ رَدَّ الْمُخْطَلَمُ بِالْمُمْكِنِ وَالْقِلَاعُ كُلُّ شَيْءٍ بِحَدِيثِهِ حَقًّا، وَأَيْضًا اسْتِمْرَارُ نَوَابِ الْأَشْعَاعِ مَبْنِيٌّ عَلَى اسْتِدْنَاهُ (مِمَّا الْمَشْرُوعُ بِهِ، فَإِذَا تَابَ

(١) الطَّبْرِي تَرْوِغَانِي (٢٥/٢٦)

وإسمه انقطع، كما أن الذي إلى الهدى إن دفع في الردى - يعود بالله منه - انقطع كواب تعذبه له. وأيضا كان كثير من الكفر دحا إلى الضلالة، وقيل منهم الإسلام لما أن الإسلام (جاء) ما قبله. والنبوة كذلك. إلى أقوم. فإن الشك من ذلك كمن لا دلت له، انتهى.

قال ابن عبد البر^(١): حدثت الشيخ أبيه سي في فضل تعليم العلم والهدى إليه وبقي سبيع جبل البحر والبر. وقال ابن مسعود رحمه في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّا مَا قَدِمْتَ وَآخَرْتَ﴾ (٢) أن ما قدمت من خير يعبر به بحاله وما آخرت من شر يعمل به بعده. وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّا مَا قَدِمْتَ وَآخَرْتَ﴾ (٣) وعده في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَبَّرَّا النَّبِيُّ أَتَمُّوا مِنْ أَمْرِكَ أَتَمُّوا﴾ الآية.

وأخذ من الحديث أنه كل أمر حصل لأمة حصل للنبي في مثله زيادة على ما له من الآخر الخاص، فجميع سمات المسلمين زيادة على ما له من الأجر مع مصاحبة ما يحصلها إلا الله تعالى. لأن كل شيء له أصل إلى يوم القيمة له آخر، وتذبح في الهداية منه، وتبلغ تبخه ملاء، وتبلغ الثالث أربعة. وأمر مع ثمانية، وهكذا تصعب كل مرة بعد الأجر الخاصة به إلى شيء آخر. فإذا فرغت الثواب بمسره بعدة حتى كان له من الأمر أحد وأربعة وخمسون. هذا معنى ما عاينته في حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأبوه ورضي الله عنه، وأخذت كلها إرثا واحدا تصاعف ما كان قبله أبدا. قوله الرافعي^(٤).

قلت ولا شأن في ذلك وهكذا تصويره: ٢٠٠٠ / ١٠٠ / ١٠ / ١ (الواحد لعملة والثلاثة لمن بعده) ١٠ / ٨ / ٨ / ٣٢٠ / ٦٤٠ / ١٢٨٠ / ٢٥٦٠ / ٥١٢٠ / ١٠٢٤٠ / ٢٠٤٨٠. ثلثي شيء ٢٠٤٨.

(١) الوسيط (٢٤٩/٢٤) والاسم (١٠٣/١)

٤٩٦/٤٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ أَئِمَّةِ الْمُتَّقِينَ».

قد لا يدري. وبهذا يعلم أن له ~~بعض~~ من دراسة التراث بحسب نظرائه لعدم أمته مما لا يُعد ولا يُحسب. وكانوا السامعون لا أولون من الأئمة جريون والأصابع، وكذا عت السلف بالنسبة إلى الحلفاء. وكذا العلماء المعتقون بالنسبة إلى أصابعهم. وبه يعرف فضل المعتقين على المتأخرين في كل طرفة عين. انتهى.

٤٩٦/٤٢ - (مالك)، أنه بلغه أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - قال: أي دعا يقول (اللهم اجعلني من أئمة المتقين) قال أبو عمر: هو من قوله تعالى: ﴿وَتَقَرَّبْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ قال الجاسي^(١) وقد يدعو بهذا الجمعين: أحدهما أنه إذا كان محرم يدعى في الخير، فإن له مثل أجر العاملين به على حساب ما تقدم، وهذا أكثر من أجر كل عامل به. والثاني أن الإمام أفضل الجماعة فكانه دعا أن يجعله من أفضل المتقين قال مالك في العيبة: بعد ذلك فستعين من الخير بما وعدهم فكيف بأئمتهم. انتهى.

وقال السيمطي: أخرج ابن جرير، وابن المنذر عن ابن عباس ﴿وَلْيُؤَيِّرْ بِقُلُوبِكُمْ رِئَاسَةَ مَنْ بَيْنَ يَدَيْكُمْ﴾ وَأُولَئِكَ أَكْثَرُ أَتَمَّ^(٢) قال: بعثوا من يعمل بنظارة فصره أعت في الدنيا والآخرة. ﴿وَأَعْمَلْنَا لِكُلِّ مِثْقَالٍ ثَمَرًا﴾ قال: أئمة يهتدى بنا، ولا يضلنا أئمة صلالة. لأنه قال لأهل السعادة ﴿وَيَعْمَلُهُمْ أَثَمًا﴾ يَهْدُوهُمْ بِأَمْرًا. ولأهل الشقاوة: ﴿وَيَعْمَلُهُمْ أَثَمًا﴾ كَتَبُوهُمْ إِلَى الشَّقَاةِ، انتهى.

(١) المستفي: (١/٣٦١)

(٢) سورة الفرقان: الآية ٥٤.

٤٣/١٩٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ كَانَ يَقُومُ مِنْ خَوْفِ النَّاسِ، فَقَالَ: نَامَتِ الْعَيْنُ، وَغَارَتِ النُّجُومُ، وَأَنْتَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ.

(١٠) باب انتهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر

٤٣/٤٩٧ - (ماتك، أنه بلغه أن أبا الدرداء كان يقوم من خوف الليل) قال الباحث: يريد الشيخ، مات ويخشى الأرواح شيا سيحي - (فيقول: ماتت العيون وغارت النجوم) أي مرت^(١) ومات دليل على حدوثه، ولذا قال إبراهيم - على نبينا وعليه الصلاة والسلام - «لَا تُجِدُ الْيَتِيمَ»، فله البرقة^(٢) «وَأَنْتَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ» يريد أنه تعالى مع كونه سبحانه حياً لا يعوز عليه النوم، ولا يجوز عليه لأقل، ولا للغير ولا لعدم تبارك وتعالى وأخرج ابن السني في «معين اليعرب والخليفة»^(٣) بسنده عن زيد بن ثابت، قال: «سُكُوتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَفَا أَصَابِي»، قال: «فَلِاللَّهِ عَارَتِ النُّجُومُ وَغَارَتِ الْعَيْنُ وَأَمَتَ حَيٌّ قَيُّومٌ لَا يَزَالُ يَنْتَظِرُ مَا تَزِمُ مَا حَتَّى يَأْتِيَهُمُ قُلُوبُهُ لَيْلِي وَأَيْمُ غَيْبِي» يفتشها، فذهب الله عز وجل ما كنت أمدته انتهى وأخرج عنه الحارثي في «المعبر».

(١٠) باب انتهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر

قال ابن رشد في «البدء»^(١) «الأوقات التي ينتهي عن الصلاة فيها، تختلف العلماء فيها في موضعين: أحدهما في عددتها، والثاني في المصلوات التي

(١) ربه مؤيد مسوي في «الآثار» (١٢٠).

(٢) المرح الزرقاني (١/٢١٦).

(٣) (ص ١٧٦) رقم (٧٥٩).

(٤) «بدء المصنف» (١/١٠٦ - ١٠٧).

يتعلق النهار عن فعلها فيها أما الأول: فانفقوا على أن الثلاثة من الأوقات منهي عن الصلاة فيها وهي وقت انطوع والغروب، ومن ثلث تصلى فصيح حتى تطلع الشمس. واختلفوا في وقتين: وقت الزوال، والصلاة بعد العصر. فذهب مالك وأصحابه إلى أن الأوقات المنهي عنها أربعة: الغروب، وانطوع، وبعد الصبح. وكذا في الأصل، والظاهر^(١) ثلث بعده فقط: وبعد العصر، وأحل الصلاة عند الزوال.

وذهب الشافعي إلى أن الأوقات الخمسة كلها منهي عنها إلا وقت الزوال يوم الجمعة، واستثنى قوم من ذلك الصلاة بعد العصر، وسبب الخلاف في ذلك أحد شيئين: إما معارضة أثر للأثر. وإما معارضة الأثر للعمل عند من يذهب أصح شمل أهل المدينة. وهو مالك بن أنس، فحيث ورد النهي ولم يكن هناك معارض من قول ولا عمل اتفقوا عليه، وحيث ورد المعارضة احتلقوا فيه.

أما اختلافهم في وقت الزوال فتمعارضة العمل فيه للأثر، وذلك أنه ثبت من حديث عتبة بن عامر الجهني قال: ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيها، وأن نقرأ فيها مواتنا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تسيل، وحين تصيب الشمس للغروب، حرجه مسلم. وحديث أبي عبد الله الصائحي^(٢) الآتي في «المواضع» لكنه منقطع.

فمن الناس من ذهب إلى منع الصلاة فيها كلها، ومنهم من استثنى منها وقت الزوال، إما بإطلاق، وهو مالك - رضي الله عنه -، وإما في يوم الجمعة فقط، وهو الشافعي - رضي الله عنه -، أم مالك فلا، العمل عنده بالمدينة لما رجحه على الواقفين فقط، ولم يجده على الوقت الثالث أهني الزوال أباح

(١) كما هو موجود في النسخ القديمة. ش.

لا يجوز فيها هي التواقي حفظ النبي تفعل بلا شبه، وأن الشمس كصلاة الحنابلة
تجوز، ووافقه مالك في ذلك بعد العصر وبعد انقضاء أصلي في الشمس، وحالها
هي التي تفعل بسبب مثل ركعتي المسحود، والشافعي يحرزها بعد العصر
وأنصح، ولا يجبر ذلك مالك، واحتلقت قول مالك في جواز الشمس بعد
الظلمة والغروب، وقال توري، التصلوات التي لا تنزل فيها هي ما عدا
الفرض، ولم يفرق سنة من فطر.

فتمحصل في ذلك ثلاثة أقوال: قول هي الصلاة بطلاء، وقول إنها
ما عدا المفروض، كانت سنة أو نفلاً، وقول إنها انفل دون نسي، وعلى
الغروية التي مع مالك فيها صلاة الجنازة عند الغروب قول رابع، وهو أنها
تفعل فقط بعد الصبح والعصر، والتفل والشمس ما بعد الطلوع والغروب.

وسبب الخلاف اختلافهم في الجمع بين العمومات الواردة في ذلك،
وأي شخص يأتي، وذلك أن عموم قوله تفعل إذا نسي أحكم الصلاة فبطلها
إذا ذكرها، يقتضي استغراق جميع الأوقات، وأما حديث النهي فنمضي عموم
أقسام التصلوات، أعني المفروضات والسنة والنوافل، فتمت حيلتنا الجديرة
على العموم رفع نسيمًا نفرضه، فمن ذهب إلى الاستثناء في الزمان مع
تصوات بطلاء، ومن ذهب إلى استثناء الصلاة المفروضة المستوفى عليها
بالفداء من عموم عدم الصلاة انتهى عنها مع ما عدا الفرائض في ثلث
الأوقات.

وفد رجح مالك، رضي الله عنه، مذهبه من استثناء التصلوات المفروضة
من عموم اسم الصلاة، ورد من قوله تفعل من أدرك بقعة من العصر قبل
أن تعرب الشمس فقد أدرك العصر، وليس معنا دليل دفع عن أن التصلوات
المفروضة هي الاستثناء من عموم الصلاة، كما أنه ليس معنا دليل أصلاً لا
دفع ولا سر طاع على استثناء الزمان الخاص الوارد في أحاديث النهي من

الزمان العام الوارد في أحاديث الأمور، انتهى مختصراً. هذا إجمال الكلام على مسائل الأئمة، وسبب اختلافهم.

أكن لما وقع فيه نوع من التخصيص في بيان مالكهم مع أنه لم يذكر فيه مذهب الحنابلة، أردنا أن نلخص مالكهم من فروعهم كذا في هذا الأوجز، فقال داود: يجوز الصلاة فيها مطلقاً، حكاه القاضي، قال الزرقاني^(١): قالت طائفة من السلف بالإباحة مطلقاً، وإن أحاديث النهي مسوغة. وبه قال داود راس حرم وغيرهما من الظاهرة، انتهى.

وفي إنبيل لمآب: من فروع الحنابلة: أوقات النهي ثلاثة، الأول: من طلوع الفجر إلى ارتفاع الشمس قيد ربيع، والثاني: من صلاة العصر ولو مجمعة وقت الظهر إلى غروب الشمس حتى يتم غروبها، وتعمل سنة الظهر بعدها ولو في جمع تأخير. والثالث: عند غروب الشمس ولو يوم الجمعة حتى غروب. فتحرم صلاة التطوع في هذه الأوقات فلا تنعقد إن ابتدأها، أو دخل وقت النهي وهو فيها يحرم عليه الاستدامة، ولو كان جاهلاً للموقت أو التحريم، حتى ما له سبب كسجود تلاوة، وصلاة كمسوف، وقضاء سنة، ونحية مسجد، سوى نحية مسجد حال خطبة الجمعة، وسوى سنة العصر قبلها، وسوى ركعتي الطواف مرضاً كان الطواف أو غلاً، ويجوز فيها كلها قضاء الفريضتين وقيل الصلاة المذكورة، انتهى.

وفي البروض المربع^(٢): مكة وغيرها في ذلك سواء، انتهى. وكذا قال ابن قدامة في المصنف^(٣).

وفي شرح الإقناع^(٤) من فروع الشافعية: الأوقات التي نكره فيها

(١) مشرح الزرقاني: ٢/٤٦١.

(٢) ١/٢٣٦.

(٣) ٢/١١٥، ١١٦.

الصلاة بلا سبب كراهة بحرمة، كما صححه في الترويض وغيره، وإن صحح في التحفيل وغيره، كراهة تزديد نعمة لا يعلل فيها في غير حرم مكة، إلا صلاة لها سبب غير متاخر بخلاف ما سببها منقذ، كفاثة وصلاة كسوف واستسقاء وضواف ونحوه وسه وضوء، وسواء كانت الفاتحة بدلاً أو فرضاً.

ثم ما له من منافع، كركعتي الاستخارة والإحرام، فإنها لا تنعقد بغير صلاة النبي لا سبب لها، وفي بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس، وعد الطمغ حتى ترتفع قدر رمح، وبعد الاستواء حتى يروى، وبعد صلاة العصر ولو محسرة في وقت الظهر حتى تبرد، وعند العروب حتى يتكامل، انتهى مختصراً.

وفي الشرح الكبير^(١) من فروع المائكية، وقيل نفل، والفراد ما قابل الفرائض الخمس، فتجل التحارة والنفل المنذور، وقت القدوع إلى ارتفاع جميعها والعروب إلى ذهاب جميعها، وكراهة النفل بعد طمغ فجر ولو بداخل مسجده وبعد أداء فرضي عصر، إلا أن توضع الشمس قبل رمح، وإلى أن تضيء المغرب، إلا ركعتي الفجر والشمع والوتر، وإلا صلاة الليل قبل صلاة الصبح لمن عادته حبره، ثم عنه غلبة ولم يخف قوات جماعة ولا إسفاراً، فيصلي به صلاة الفريد لأربعة، وإلا حارة ومسحود ثلاثة بعد صلاة الصبح قبل إسفار، وبعد صلاة العصر قبل اصفرار، انتهى.

وفي الهداية من فروع الحنفية: لا تجوز الصلاة عند طلوع الشمس ولا عند غروبها في الظهيرة ولا عند غروبها تحدث غلة بن عامر المتقدم تروياً، وانفراد بقوله: «أن مقبراً، صلاة الجواز» لأن الدفن غير مكروه، قلت: بن ورد في بعض طرقه تصحيح صلاة الحجازة، كما حكاه الريلمي^(٢).

(١) (١/١٧١)

(٢) انظر: مصاب الزيادة (١/١٧٠)

ثم قال صاحب «المدينة»: ولا صلاة جازة ولا سجدة تلاوة لأنها أي معنى الصلاة إلا عصر يومه عند الغروب؛ لأن المسبب هو الحجر القائم من الوقت فقد أداما كبد وحسب، بخلاف غيرها من الصلوات؛ لأنها وجبت كمنة فلا تنافي ناقصة، والحداد ينبغي في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة الكراهة حتى لو صلاها فيه أو تلا سجدة وسجدة حازة لأنها أثبت ناقصة نعم وحيث إذ الوجوب بحضور الجنازة والتلاوة

ويكره أن ينفل بعد قفج حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب، نعم روي أنه عليه السلام نهى عن ذلك، ولا بأس أن يصلي في «بين الوقتين» أو «وقت» وسجدة التلاوة، ويصلي على الجنازة لأن الكراهة إنما أحق انقراض بصير الوقت كالسجود لا تنسى في الوقت، فلم يظهر في حق الفتاوى. ولا فيما وجبت لعبته كسجدة، التلاوة وطهر في حق السجود؛ لأنه تعلق وجوبه بسبب من جهته، وبما حذر ركعتي التطايف؛ لأن الوجوب لغيره، ويكره أن يتنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من ركعتي الفجر؛ لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عنهما مع حرصه على الصلاة، ولا يتنفل بعد الغروب قبل انقراض نما فيه من تأخير المغرب. انتهى.

قلت: وبخاصة أن الأوقات السببية عند التحية على نوعين: الأولى: ما فيه ملك النبي القصور في دوات لأوقات، وهي الأوقات الثلاثة، مئة النبي، وهي التنية بعدة الشمس، أو تسجير جهنم. تشمل الفرائض والتوافل كلها، فصح الصلاة مطلقاً، والعدة منصوغة في الروايات فقد ورد في حديث عمرو بن عبسة عند مسلم وأبي داود^(١) وأحمد وغيرهم: «نم أقصر عن صلاة حتى تطامع الشمس، فبها» نطامع ابن قزافي الشيطان وصفي لها الكفار، ثم قل ما شئت، فإن الصلاة مشهودة مكسوبة حين يعدل الرمح طله، ثم أقصر، فإن جهنم تسجر، ونفتح أبوابها، الحديث.

(١) أخرجه صحيح (١٣٦) باب صلاة عمرو بن عبسة، وأخرجه أبي داود (١٣٧٧)

وسميت في حديث السوطي من طريق أحمد بن حنبل: أن رسول الله ﷺ قال: إن الشمس تطع ومعه قرآن الشيطان فإذا قرأته فارقت، ثم إذا استوت قاربت، فإذا زالت فارقت، الحديث. قال الحافظ في المشيخين^(١): حديث الإمام الشافعي ومعه قرآن السوطي، رواه عنه أحمد بن حنبل في الحديث، ورواه مسلم من حديث حماد بن عيسى، ورواه ابن حبان، وابن ماجه، والبيهقي من حديث أبي هريرة قال: سألت سعد بن أبي وقاص عن رسول الله ﷺ، فذكره في حديث طويل، ورواه طبراني من حديث حماد بن عيسى، انتهى.

علم أن النبي ﷺ أخر فرض الصبح ليلة الفجر، من حين زعمت لنفسه أنه ما هم مخرج في الزيارات، وهذا كائنه من أن الفجر ليس أيضاً لا يصلي في هذه الأوقات.

والنوع الثاني: ما ليس بها تقصير، وهو بعد صلاة العصر، صلاة الصبح، بعد صلاتي العصر في الفجر، أما الأولان فقد وردت روايات في غير الصلاة فيهما كثيراً جداً حتى قال ابن عبد البر: بلغت من القوائد، وأما الثالث، فقد روى مسلم عن حفصه قالت: كان رسول الله ﷺ إذا خرج الفجر لا يصلي إلا ركعتي الفجر، وهو حديث في مسنده عوفوس، إلا بعد أن أحسب أن بلال، عنه يؤخذ بطلان ترجيح قائلكم، الحديث. رواه النسائي إلا الرمزي.

قال ابن بطي: قال الشيخ في الإمام: لو كان الفصل بعد الصبح مباحاً لم يكن نقوله، حتى يرجع قائلكم، غيره، وهذا قول الحافظ في التذكرة، وأنه التيسر^(٢). وعند أحمد من حديث حماد بن عيسى، قلت: أي الساعات

(١) (١٠٥/١٠٠)

(٢) (١٠٥/١٠٠)

٤٩٨/٤٤ - حَقَّقْنِي بِحَسْبِ عِلْمِكَ، يَا زَيْدُ بْنُ أَسَدٍ، عَنْ
عَنْ أَبِي بَسَّارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ ...
...

أَفْضَلُ قَالَ: جَوِّدَ الْعَمَلُ الْآخِرَ. ثُمَّ الْخَلَاةُ لِمَكْتُوبَةٍ مَسْمُودَةٍ حَتَّى يَهْتَمَّ
الْمُجَرِّدُ. إِذَا فُتِحَ تَفْخَرُ لَا مَلَاءَ لَا أَتْرُكُهُنَّ حَتَّى يَصْلِي الْعَجَبُ، الْحَدِيثُ
كَمَا فِي الْخَلَاةِ^(١)

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ^(٢) عَنْ سَيِّدِ الْمَدِينِ مَوْلَى بْنِ عَمْرٍو قَالَ: رَأَى ابْنَ عَمْرٍو
بِصَالِ اللَّهِ ع. وَأَنَا أَصْلِي حَيْثُ طُلُوعُ الْفَجْرِ، فَذَكَرْتُ بِسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
خَرَجَ عَلَيْهِ وَنَحْنُ بَصْنِي فِيهِ انْقِلَابٌ فَقَالَ: أَتَمْلَعُ مِنْهَا كَمَ غُلْبَتِكُمْ لَا تَعْدُوا
حَدَّ الْفَجْرِ إِلَّا سَمْعِيهِ. وَبَدَأَ الرِّبَاطِي وَالْحَدِيثُ مَعَ السُّوْكَانِي الْكَلَامَ عَلَى
ضَرْمٍ. وَحُكْمِي التَّرْمِذِي^(٣) الْأَحْبَابُ سَلَّمَ الشُّكْرَ لِمَنْ عَمِيَ ذَلَّتْ الرُّبُوبُ. وَإِنْ أُرِيدَ
عَلَيْهِ حَالُهُ.

لَكَ هَذِهِ الْأَمَانَاتُ الْمَلَانَةُ قَدْ سَبَّحَتْ فَعَلِ انْقِلَابٌ أَيْضًا كَمَا لَا يَخْفَى
عَلَيَّ مِنْ تَحْقِيقِ كِتَابِ الْحَدِيثِ، إِلَّا أَنَّ أَكْبَرَ مَا يُرِيدُ فِيهِ نَقْصُ الْوَقْتِ وَغَيْرِهِ.
وَأَيْضًا ذَلِكَ الْأَوَقَاتُ الْمَلَانَةُ لَوَقَاتِ الْمَعْرَاضِ لَا حِلَّافَ، فَمَلَأْتُ أَمْرًا
الرَّوْمِيَّةَ فِي هَذِهِ الْأَوَقَاتِ، الْمَلَانَةُ نَصَحَ لِقَاعًا، فَغَنِمَ أَنَّ اسْمِي فِيهَا لَيْسَ تُعْنَى فِي
الرَّوْمِ، فَحَازَ الْحَفْظَ الْفَرَاغَ فِي تِلْكَ الْأَوَقَاتِ، وَحَسِرَا أَلَيْسَ عَنِّي تَطْلُوعُ،
وَهَذَا كَلَّفَ فِي الْكِرَاهَةِ حُوفَتِ، وَلَا تَالِئَهُ أَصَابُوا عَلَى تِلْكَ أَوَاقِعَ الْخَمِ،
تَعْلَمُ عَنْهُ الْإِقَامَةُ وَفِيهَا سَطَنَ فِي مَوْضِعِهَا مِنْ كِتَابِ تَعْلِيلِ وَالْحَقِّ

٤٩٨/٤٤ - عَمَلُكَ. عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسَدٍ، عَنْ عَطَاءٍ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
الْأَسَدِيِّ حَكَاهُ فِي جَمِيعِ الْمَسَاحِقِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَدَاةٍ كَتَبَ، قَالَ

(١) أَخْرَجَ الْحَيْثُومِيُّ (١٠٦٧)

(٢) أَبُو دَاوُدَ قَالَ: كِتَابُ الْخَلَاةِ، حَدَّثَنَا عَنْ رَجُلٍ فِيهِ إِذَا دَاوَتْ الشَّمْسُ مَرْتَعَةً،
حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ (١٢٧٧)

(٣) عَنْ التَّرْمِذِيِّ (٤١٩٠).

ابن عبد الله^(١) هكذا قال جمهور الرواة عن مالك، وقالت طائفة، منهم
 طرف وإسحاق بن عيسى الططعي^(٢) عن عطاء عن أبي عبد الله الصنابحي وهو
 الصواب، وهو عبد الرحمن بن عبيدة مابني ثقة ليست له صحة، قال: وروى
 وخير بن محمد هذا الحديث عن زيد بن أسلم عن عطاء عن عبد الله الصنابحي
 قال: سمعت رسول الله ﷺ، وهو خطب، والصنابحي لم يلق رسول الله ﷺ
 فزهير لا يدرج حديثه، انتهى

فقد عدا كله وحج من ابن عبد الله بن عيسى علي ما رعم أن الصنابحي هنا
 هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن عبيدة المتفق علي كونه تابعياً، فلو كان
 كذلك لأمكن أن يكون كلامه صحيحاً، لكن الصحيح كما يظهر من تتبع الكتب
 وحديث عبد الله الصنابحي الضعيف وإن أنكره ليحاري وغيره.

قال الزرقاني^(٣) عن الإصاحبة^(٤): طاهره أن عبد الله الصنابحي لا وجود
 له وفيه نظر، فقد ذكر يحيى بن معين: عبد الله الصنابحي روى عنه البدائيون
 بطبعه أن له صحبة، وقال ابن السكيت: يقال: له صحبة مدني، قال الحافظ
 ورواية مصرف الصباح عن مالك شاذة، ولم ينفرد به مالك، بل تابعه حفص بن
 منصور عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي سمعت
 النبي ﷺ يقول: «إني أنسى نطلع»، الحديث. وكذا زهير بن محمد عند
 ابن مندة قال: وكذا تابعه محمد بن جعفر بن أبي كثير وعارضة بن مصعب
 الأربعة من زينة هذا.

وأخرجه الدارقطني في «عرائب مالك» من طريق إسماعيل بن الحارث،

(١) انظر اشع نوراني، (١٦/٢).

(٢) (٢١/١)

(٣) (١٢٨/٤)

وابن منته من طريق إسماعيل الصائغ كلاهما عن مالك عن زيد بن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي عن عبادة حديثاً أخر في الوتر، أخرجه أبو داود، نورود عبد الله الصنابحي في هذا الحديث من رواية هذين عن شيخ مالك بمثل رواية، ومتابعة الأربع له، وتصريح اثنين منهما بالصانع يرفع الجزم بوجه مالك فيه، انتهى ملخصاً.

وبه إضافة، أن زهير بن محمد لم ينفرد بتصريحه بالصانع فليس بخطأ كما زعم ابن عبد البر، انتهى كلام الزرقاني مع زيادة

وأخرج الحاكم^(١) حدث عبد الله الصنابحي في خروج الخطايا من أعضاء الوضوء وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وليس له علة، وعبد الله الصنابحي صحابي، وكذا حكى المنذري عنه في «ترغيبه» بلا تكبير عليه، وقال الذهبي: على شرطهما ولا علة له والصنابحي صحابي مشهور، كذا قال، قلت - لا - انتهى وهذا يحتمل إنكاراً لصحته أو إنكاراً لشهرته. وقال الذهبي في تهذيبه الصنعانية: عبد الله الصنابحي وروى عنه عطاء بن يسار كذا سماعاً، فلعنه غير عبد الرحمن خرج له أبو يعلى، انتهى.

وذكره صاحب درجال جامع الأصول في فصل الصحابة رحمة الأفعال المختلفة في ذلك، وكذا ذكره الخطيب في «الإكمال» في فصل الصحابة، وقال: الصنابحي الصحابي قد أخرج حديثه مالك في «الموطأ» والسنائي في «سننه»^(٢)، انتهى.

قلت. وحديث الباب أخرجه أحمد في «مسنده»^(٣) بطريق مالك وزهير بن

(١) المستدرک (١/ ١٧٩ - ١٣٠).

(٢) (١/ ٢٧٥).

(٣) (٤/ ٣٤٨ - ٣٤٩).

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ وَمَعَهَا قُرْنُ الشَّيْطَانِ...»

محمد قال: لنا زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال: سمعت عبد الله الصنابحي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ»، الحديث.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ وَمَعَهَا) الوار حالية (قُرْنُ الشَّيْطَانِ) قال المجد القرن. المَرْوُوفُ من الحيوان، وموضع من رأسه أو الجانب الأعلى من الرأس، جسمه قرون، والذؤابة أو ذؤابة المرأة والحُقَّةُ من الشعر، وأعلى الفجيلة، حمده قران، ومن الخرد شعرتان في رأسه، وعطاء لليهودج، وأول العلاء، ومن الشمس ناحيتها أو أعلاها أو أول شعاعها، ومن القوم سيدهم، ومن الكلاء حيره أو آخره أو ثقتة، نذني لم يوطأ، انتهى.

قال الثوري^(١): «أَي جَانِبِي رَأْسِهِ لِأَنَّهُ يَنْتَضِبُ قَائِمًا فِي وَجْهِ الشَّمْسِ عِنْدَ ظُلُوعِهَا، وَيُنْدِبِي رَأْسَهُ إِلَى الشَّمْسِ لِيَكُونَ شُرُوفُهَا بَيْنَ قُرُونِهِ، فَيَكُونُ قِبْلَةً لِمَنْ سَجَدَ لِلشَّمْسِ، فَهِيَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ لَنَلَّا يَنْتَبِهُ بِهِمْ فِي الْعِبَادَةِ، وَهَذَا هُوَ الْأَقْوَى، وَقِيلَ: الْمَوَادُّ بِقُرُونِ الشَّيْطَانِ أَحْزَانِيهِ وَأَتْبَاعُهُ، وَقِيلَ: قُرُونُهُ وَقَبْلُهُ وَانْتِشَارُ الْعَادِ، انْتَهَى.

وفي «المجمع»: وقيل: بين قُرُونِهِ أَي أُمَمُهُ^(٢) أَي الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ. وَكَانَ تَعْبِيلُ لِمَنْ يَسْجُدُ لَهُ، وَكَانَ الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُ ذَلِكَ، فَإِذَا سَجَدَ لَهُ كَانَ كَأَنَّ الشَّيْطَانِ مَقْرَنٌ بِهِ، انْتَهَى.

قال الباجي^(٣): وَذَهَبَ الدَّادُودِيُّ إِلَى أَنَّ لَهُ قُرْنًا عَلَى الْحَقِيقَةِ يَطْلُعُ مَعَ الشَّمْسِ. وَفَدَّ رَوَى أَنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قُرْنَيْ الشَّيْطَانِ. وَلَا يَنْتَعِ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ تَعَالَى شَيْطَانًا تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَيْنَ قُرْنَيْهِ وَتَغْرُبُ، وَيَحْتَسِلُ أَنْ يَرِيدَ بِقَوْلِهِ مَوْعِدًا قُرْنِ

(١) انظر: «معرفة الصحاح» (٢/ ٢٢٦).

(٢) هكذا في الأصل والصحاح أي أُمَمُهُ كما في مجمع بحار الأنوار (٤/ ٢٦٠).

(٣) «الاحتش» (١/ ٣١٢).

فَإِذَا ارْتَضَيْتَ قَارِئَهَا، ثُمَّ إِذَا اسْتُرْتُ قَارِئَهَا، وَإِذَا نَأَتْ قَارِئَهَا، ...

الاستطارة، قوله ما يستعين به على حملان الشمس، ولذلك يستجد للشمس حذفاً
المحذوف، ويحتمل أن يريد به فاعل من الناس، يستعين بهم الاستطارة على كثرة
يكون طلوعها عليهم أولاً بمنزلة صنعة معهم انتهى.

وفي «التنوير»^(١) يحتفل بالحقيقة والمحرر، ويرى الحقيقة ذهب العاودي
وسيره ولا تعد فيه، وقيل - معناه تسجّل والإنشاء، وصحح النووي حمده على
الحقيقة، انتهى.

فإذا ارْتَضَيْتَ قَارِئَهَا ثُمَّ إِذَا اسْتُرْتُ قَارِئَهَا) بالسورة أفراد (الث) التمس
ارتدقها) باللفاف وهذا أيضاً عطية الهي عن الصلاة عند الاستواء، وقد ورد في
الروايات عدة أخرى وهي تسجّل حينئذ ذلك، وقد ورد انتهى عن الصلاة إذ
ذلك في عدة أحاديث، منه لمسلم عن عطاء بن راسم يقدم فتم الظهيرة حتى
ترتفع، وله عن عمرو بن مسعود: «حين يستقل الظل بالمرج، فإذا أنزل الفجر
فصل، ولأبي داود: «حتى يحل المربع فتم»، وأبو حنيفة وأبو حنيفة من أبي
هريرة: «حين يسوي الشمس على رأسك كالمرج، فإذا رأت فصلاً».

وإذا قال الجمهور والأئمة الثلاثة بكراهة الصلاة عند الاستواء. وقيل
الإمام مالك - رضي الله عنه - بالجواز مع روايته هذا الحديث في «الموطأ»،
قال ابن عساق: «أما أنه لم يصرح عنه أو يروى عنه من النبي أكثر بطلانه»
ما أدركت أهل الفصائل إلا وهم يحيدون ويصلونه بصف الشهور - انتهى -
والذي أرى أو متعين، فإن الحديث صحيح بلا شك، ورواه ثقات مشاهير،
وعلى تقدير أنه مرسل، فقد تحققت بأحاديث كثيرة، فله الزرعي^(٢).

قال المناجي^(٣): «أما عبد المزال فالظاهر من منعه ذلك - رضي الله عنه -

(١) تنوير الحوائك (ص ١٣٧)

(٢) شرح البيهقي (١: ٤٦٠)

(٣) المعنى (٢: ٢٢٢)

قِيْلَ دُنْتُ لِلْمَغْرُوبِ قَارَنِيَا، فَإِذَا عَرِثْتُ قَارَنِيَا. وَيُنْفِى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
عَنِ الصَّلَاةِ فِي تِلْكَ السَّاعَاتِ.

أَخْرَجَهُ إِبْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي ٦٠ - كِتَابِ الْمَوَائِدِ، ٤١ - بَابِ السَّاعَاتِ الَّتِي نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا.
وَأَمَّا رِجَالُهُ فِي ٥٠ - كِتَابِ بِلَاعَةِ الصَّلَاةِ وَالسَّجْدَةِ، ١٢٨ - بَابِ مَا حَامَ فِي
السَّاعَاتِ الَّتِي نَهَى عَنْهَا الصَّلَاةَ.

وغيره من التقية إباحة الصلاة في ذلك الوقت. وفي المبسوط عن ابن وهب:
سئل مالك - رضي الله عنه - عن الصلاة نصف النهار؟ فقال: أدركت الناس
وهم يصاؤون يوم الجمعة نصف النهار، وجاء في بعض الحديث: انتهى عن
ذلك، فإذا لا انتهى عنه فلذلك أدركت الناس عليه ولا أحبه للهي عنه، فعلى
هذا اتفق بعض الكرام، ووجه القول الأول ما استدل به من صلاتهم يوم
الجمعة والناس بين فصل وناظر بين فصل وغير مكر.

ومحلى النهي في الحديث يحمل أن يراد به الأمر بإيراد الظهر، ويحتمل أن
يراد به النهي إلى تحريم تلك الأوقات بالنافذة، ويحتمل أن يكون النهي مسوخاً،
هذا إذا جعلناه على النهي عن النافذة، وإن جعلناه على المرفوعة فله وجه صحيح،
وذلك أنه لا خلاف في منع تأخير الصبح إلى أن تطلع. وفي منع تقديم الظهر قبل
الزوال حين الاستواء، وفي منع تأخير العصر إلى المغرب. وفي صلاة المغرب حين
المغرب حتى تغرب، ويحتمل أن يراد بذلك تحريم تلك الأوقات بالفرض، انتهى.

قلت: ولنجهز أن التواريخ كلها بعيدة والروايات المتقدمة نص في معادها
(إِذَا دُنْتُ لِلْمَغْرُوبِ) بَأَنِ اصْفَرَّتْ وَقَرِبَتْ مِنْ سَفَوِّ طَرَفِهَا بِالْأَرْضِ (قَارَنِيَا)
مَنْوَدٌ تَابِعًا لَيْلًا (إِذَا عَرِثْتُ قَارَنِيَا) بِالنَّافِذَةِ قَبْلَ الْبَهَاءِ (وَيُنْفِى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) يَنْهَى نَحْرِمَ
أَوْ يَرْتَدُّ عَلَى الْحِلَالَةِ الْعِلْمَاءُ فِي ذَلِكَ، وَالْعَصِيَّةُ عَلَى يَمِينِ الْحَرِيمِ وَكَذَا الْمَنَكَةُ فِي
الظُّلْمِ بِخِلَافِ الْأَسْتَوَاءِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ لِرِجَالِي^(١) (عَنِ الصَّلَاةِ) التَّهْنِيطُ أَوْ السَّاعِلُ
عَنِ مَا نَقَمَ مِنْ اخْتِلَافِ الْأَنَمَةِ (فِي تِلْكَ السَّاعَاتِ) كُلِّهَا عِنْدَ الْحَقِيقَةِ.

(١) شرح الزواهي (١: ١٦٢)

٤٥/١٩٩ **وَحَدَّثَنِي عَنْ دَاوُدَ بْنِ هِشَامٍ عَنْ غُرُوفٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا دَاخَلَ حِجَابُ الشَّمْسِ، فَاتَّخَذُوا الصَّلَاةَ حَتَّى يَبْرُكَ. وَإِذَا غَابَ حِجَابُ الشَّمْسِ، فَاتَّخَذُوا الْغَنَاءَ حَتَّى تَغِيبَ.**

أخرجه الترمذي بموصول في ٩ - كتب مواقيت الصلاة، ٣٠ - باب الصلاة بعد الظهر حتى يرفع الشمس.

وسلم في ٦ - كتب صلاة المسمرين، ٥٦ - باب الأوقات التي هي من الصلاة فيما، حديث ٢٩١

٤٦/٢٠٠ **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ دَحْلَانَ عَنْ أَبِي نَسْرِ بْنِ عَائِثٍ عَنْ أَنَسٍ،
.....**

٤٥/٢٩٩ - مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عروة بن الزبير (أنه قال) رواه الأصبهاني وغيره من طريق يحيى الشيطان وغيره عن هشام عن أبيه قال حدثني ابن عمر قال: (كان رسول الله ﷺ يقول: إذا دَاخَلَ حِجَابُ هَمَزَ آيَ ظَهَرِ (حاجب الشمس) أي طرفها الأعلى من عصبها، سمي بذلك لأنه أول ما يبدو منها يصير كحاجب الشمس). وقال أنس بن مالك: (مستعان من حاجب الوجه، وفيل: الدرك التي تنزل إذا حان طلوعها).

اتَّخَذُوا الصَّلَاةَ وَلَعَطُوا الشَّكَاةَ عَنْ اسْتِفْصَالِ غَلَبَةِ قَدَمِ الصَّلَاةِ. قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنِّي مَطِيقٌ فَرَضًا أَوْ مَعْلًا أُحْسِنُ نَبْرًا) أي تصير بارزة ظاهرة، وانصراف ترفع ندر راح كما فبد في الروايات الأخرى وإذا غلب حاجب الشمس فأتوا الصلاة حتى نعد أي تغرب بالكعبة.

٤٦/٢٠٠ - (مالك، عن النعمان بن عبد الرحمن) أي يعسوب الحرقي السدني (أنه قال: حدثنا علي بن أنس بن مالك بعد الظهر) أي بعدما صليت الظهر. ففي مسلم من حديث إسماعيل بن جعفر عن النعمان بن عبد الرحمن أنه

فَقَامَ يَصَلِّيُ الْعَصْرَ. فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ، ذَكَرْنَا تَعْجِيلَ الصَّلَاةِ، أَوْ ذَكَرَهَا. فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِينَ.

دخل على أنس بن مالك في داره بالبصرة حين انصرف من الظهر وداره بجانب المسجد، فلما دخلنا عليه قال: أصليتم العصر؟ فقلنا له: إنما انصرفنا الساعة من الظهر، قال: فصلوا العصر، فقمنا فصيناها، فلما انصرفنا قال: سمعت رسول الله ﷺ، الحديث.

وفي أخرى له من حديث أبي أمامة يقول: صلينا مع عمر بن عبد العزيز الظهر، ثم خرجنا حتى دخلنا على أنس بن مالك فوجدناه يصلي العصر فقلت: يا عم ما هذه الصلاة التي صليت؟ قال: العصر، وهذه صلاة رسول الله ﷺ التي كنا نصلي معه. (فقام يصلي العصر) وصلينا معه كما تقدم من حديث مسلم، ولعله - رضي الله عنه - لم ينتظر صلاة المسجد لما في الروايات من قوله ﷺ: «إِذَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ أَمْرًا يَصَلُونَ الصَّلَاةَ تُغَيِّرُ مِقَانَهَا صَلُّوا الصَّلَاةَ لَوْنَهَا وَاجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ سَبْعَةً».

(فلما فرغ) أنس (من صلاته، ذكرنا تعجيل الصلاة) أي تعجيله لصلاة العصر، والظاهر من السياق أن أنس بن مالك - رضي الله عنه - صلى العصر في وقتها، والعلاء بن عبد الرحمن صلى الظهر في آخر وقتها لما كان عليه أئمة بني أمية يؤخرون الصلاة، والدليل عليه ما سيأتي من استدلال أنس - رضي الله عنه - إذ خاف من التأخير دخول الصلاة في الاصفرار، وإطلاق العلاء عليه التعجيل باعتبار معناه. (أو ذكرها) شك من الراوي.

(فقال) أنس: (سمعت رسول الله ﷺ يقول: تلك) أي صلاة العصر التي أخرت إلى الاصفرار (صلاة المنافقين) شبه فعلهم ذلك بفعل المنافقين لقوله تعالى في شأنهم: ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ يُخَذِّلُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِّعُهُمْ وَإِنَّا لَمَّا كَانُوا لَكُنَّا بِرُكُوتِ النَّاسِ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ۝١١٠﴾، وفي «المجمع»: شبه بالمنافق لأنه لا يعتقد حقيقتها، بل يصلي لتفيع السبق، فلا يبالي بالتأخير.

رَأَتْ صَلَاةَ الْمُتَمَيِّزِينَ، لَمَّتْ صَلَاةَ الْقَادِمِينَ، جَلَسَ أَحَدُهُمْ حَتَّى إِذَا
 اصْفَرَّتِ الشَّمْسُ، وَكَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ، أَوْ عَلَى قَرْنِ
 الشَّيْطَانِ، قَامَ فَقَرَأَ أَرْعَادَ لَا تَذْكُرُ اللَّهُ بِهَا لَا قِبْلَةً.

(أَمَّا صَلَاةُ الْمُتَمَيِّزِينَ فَتِلْكَ صَلَاةُ مُتَمَيِّزِينَ كَرَاهٍ مَلَأَ لِمُرِيدِ الْإِعْتِمَادِ
 بِذَلِكَ وَشَدَّ أَرْحَامَهُ وَالْتَفَتَ عَنْ إِخْرَاجِهَا مِنْ وَقْتِهَا (بِجَلْسِ أَحَدِهِمْ)، زَادَ فِي
 رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: يَرْقُبُ الشَّمْسَ لَحْتِي إِذَا اصْفَرَّتِ الشَّمْسُ وَكَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ
 الشَّيْطَانِ) أَيْ جَانِبَيْ دَأَسِهِ، وَذَلِكَ أَوَّلُ الْغُرُوبِ (أَوْ عَلَى قَرْنِ الشَّيْطَانِ) لَمْعَةٌ أَوْ
 نَسْتٌ مِنَ الرَّائِي، وَالْقُرُونُ بِالْإِفْرَادِ فِي جَمْعٍ، الْمَسِيخُ الَّذِي سَأَيْدِيْنَا، قَالَ
 الزُّرْقَانِيُّ^(١)، مَا لَمْ يَرَدْ عَلَى إِدْرَاجِهِ لَحْظُهُ، وَفِي سَعَةِ قَرْنِ الشَّيْطَانِ، انْتَهَى.

قُلْتُ: هَكَذَا رِوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ الْقَعْبِيِّ عَنْ مَالِكٍ بِإِسْنَادٍ
 قَرْنِ شَيْطَانٍ أَوْ عَلَى قَرْنِ الشَّيْطَانِ، فَاتَّكَ عَلَى النُّسخِ الْمَشْهُورَةِ فِي قَطْعِ «بَيْنَ»
 قَرْنِ الشَّيْطَانِ وَعَلَى قَرْنِ الشَّيْطَانِ، وَأَمَّا عَلَى النُّسخَةِ الَّتِي حَكَاهَا الزُّرْقَانِيُّ، وَهِيَ
 رِوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ فَلَيْسَ الشُّكُّ إِلَّا فِي لَمْعَةٍ عَنْهُ وَسِوَاهِ، وَلَمْعَةٌ رِوَايَةُ مُسْلِمٍ:
 حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ بِذَوْنِ الشُّكِّ وَهَكَذَا رِوَايَةُ الْأَسَافِيِّ مِنْ صَرِيحٍ
 إِسْمَاعِيلٍ عَنِ الْعَلَاءِ، فَانْفَاحُهُ أَنَّ الشُّكَّ مِنَ الْإِمَامِ مَذْلُومٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

(قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ) فَتَقَرَّرَ هُوَ وَضَعُ الْغُرَابِ مَعَهُ، وَهِيَ مَا يَرِيدُ أَكْلَهُ (أَوَّلِيًا) أَيْ
 أَسْرَعَ الْحَرَكَةِ فِيهَا سَرِيعًا كَثُرَ إِحْثَارُهُ، انْظُرْ كِتَابَهُ عَنِ السَّرْعَةِ فِي أَدَاءِ الْأَوْكَافِ،
 وَفِي الْمَجْمُوعِ: هُوَ نَزْلُ الطَّيْمَانِيَةِ فِي السَّجُودِ وَاسْتِمَاعَةُ بَيْنِ السَّجْدَتَيْنِ مِنْ عَصْرِ
 أَوْ بَيْنَهُمَا، نَبِيَهُ بِقَرْنِ الْغُرَابِ عَنِ الْحَقِّ، وَقَالَ الْفَارِسِيُّ^(٢): عِبَارَةٌ عَنِ السَّرْعَةِ فِي
 الصَّلَاةِ، وَقِيلَ: عَنْ سُرْعَةِ الْقِرَاءَةِ وَيُزِيدُهُ قَوْلُهُ: (لَا يَذْكُرُ اللَّهَ) هُوَ وَجَلَّ أَفْنِيهَا إِلَّا
 قَلِيلًا قُلْتُ: مَلِ الْأَوَّلُ بِشَعْلِ الْأَذْكَارِ كَيْفَهَا^(٣).

(١) الشرح الزُّرْقَانِيُّ ٤ (٤٧/٢).

(٢) مَرْقَاةُ الْمُفْتَاحِ ٢ (١٣١/٢).

(٣) قَالَ تَوَوُّدٌ: هِيَ الصَّرُوحُ بِدَمٍّ مِنْ رَأْسِهِ بِمَا يَسْرِعُ لَا يَكْمُلُ الْحُسْرَى وَالطَّيْمَانِيَةَ، الْأَذْكَارُ.

٥٠٣/٤٩ - **وحدثني عن مالك، عن محمد بن دينار، عن**
عبد الله بن عمرو، أن عمر بن الخطاب كان يقول: لا تحمروا
بصلواتكم طلوع الشمس ولا غروبها، فإن الشيطان يطلع قراءه مع
ضوء الشمس، ويغريان مع غروبها
وكان يضرب الناس على تلك الصلاة.

٥٠٤/٥٠ - **وحدثني عن مالك، عن ابن شهاب، عن**
سأب بن يزياد أنه رأى

يصح الحديث

٥٠٣/٤٩ - (مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمرو، أن عمر بن
 الخطاب - رضي الله عنه - كان يقول) هكذا رواه موقوفاً، ومثله لا نفاك ما رواه،
 وقد روي مرفوعاً بطريقين من سمر، أخرجه الشيخان^(١) وغيرهما، وروى مسلم
 عن يحيى بن يحيى قوماً على ما ذكره عن أبيه عن ابن عمر، أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال: **قال السهمي: رواه البخاري عن محمد بن يوسف عن مالك:**
لا تحمروا، حمزة إحدى الثابتين تحمير، أي لا تحمروا ولا تقصروا (بصلواتكم طلوع
الشمس ولا غروبها، فإن الشيطان يطلع قراءه) أي يجاها بأهـ (مع طلوع الشمس،
ويغريان) ضم الزاء (مع غروبها) بمعنى أنه يتعصب محادياً لسطعها ومغرياً

(وكان عمر) - رضي الله عنه - (يضرب الناس على تلك الصلاة) التي
 تصلى عند العصر، وأخرج مسلم عن المخنف بن فضال قال: سألت أنساً
 - رضي الله عنه - عن القطوع بعد العصر، فقال: كان عمر - رضي الله عنه -
 يصبر لأبدي على صلاة بعد العصر

٥٠٤/٥٠ - (مالك، عن ابن شهاب، عن أنس بن يزياد، أنه رأى

(١) هكذا في الأصل والظاهر لم يصح الحديث

(٢) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق (٣٢٧٣) ومسلم في صلاة السامعين (٢٩٠).

وأما ذكره ما كره عمر - رضي الله عنه - وعن عبد الله بن مسعود قال: رأيت عمر - رضي الله عنه - أنصر وجلاً يصلي بعد العصر فصره حتى سقط رداؤه.
وعن رافع بن خديج قال: رأيته عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يوماً وأنا أصلي بعد العصر فانتظرتني حتى صليته فقال: ما هذه الصلاة؟ فقلت: سبقتني بشيء من الصلاة، فقال عمر - رضي الله عنه -: لو علمت أنك تصلي بعد العصر لفعلت وفعلت، وغير ذلك من الآثار عن عمر - رضي الله عنه - وغيره، آخر كتاب الصلاة.

وقد وقع الفراغ منه^(١) بتوفيق الله تعالى وحسن بلائه ليلة الخميس رابع عشرة من أخرى الجماديين سنة تسع وأربعين بعد ثلاثمائة والفر من الهجرة النبوية، على صاحبها ألف ألف صلاة وتحية.

(١) باب غسل الميت

فيه، بأنهم أحسنهم وأصفاهم يذكرون الجنائز بعد الصلاة لأن الثاني يفعل بالميت من غسل وتكفين وجبر ذلك أحسن الصلاة عليه، ولأن الصلاة أهم العبادات، ولذا تقدمت في سؤالات، ولما فرجوا من أحسنها استغفروا لأخيه دكراً، ويعتقون بالأول، وفي الأنوار الفطحة: تدعى صلاة الجنائز بالمسيرة المسورة في كنف الأرض من الحجر، فمن مات بمكة الخضرة، لم يغسل عليه، انتهى

(١) غسل الميت

قال ابن رستم في "البداية": أما حكم غسل فقيل، نرى على الكتابية، وقيل، سأل على الكوفة، والقولان كلاماً في المذهب، والسبب في ذلك أنه على المالكية لا يذكرون، والغسل ليس له صبغة فيجب الوجوب أو لا ينهيه، وفي الصحيح عند الرواة، لو جبره بقاءه عليه الصلاة والسلام في ابنة، فسلطها ثلاثة أو خمسة، ومقره في المسحور، اعتدوا، فمن رأى أن هذا القول يخرج مخرج مسلم لصد غسل لا مخرج الأمر به ثم يغسل برحمة، ومن رأى أنه ينسب الأمر والنسبة ذل بوجوده، انتهى

قال الحافظ: نقل النووي الإجماع على أن غسل الميت فرض كفائي، وهو دعوى شديدة، فإن الخلاف استمر عند المالكية حتى ما انقرضت رجع في شرح مسلم أنه سنة، لكن الجمهور على وجوبه، وقد رأيت العربي على من لم يغسل مائة، وقد نوارت به القوم، وحديث غسل الطاهر الصغير فكيف من سواه، انتهى

قلت، مبرور الأئمة الثلاثة مخرجه مكره، فرض كفائي، كما صرح به في

(١) مسند الصحيح (١/١٦١)

(٢) فتح الباري (٣/١٩٥)

مشرح الألفاظ، وهو شرح المعارف والكثير، حكى عنه إرجان، وهو مختار صاحب الشرح الكبير، من خروج الملائكة، ذكره الشافعي حكى إرجان، مشاهير من توبه واحد على الكوفة أو مثله.

قال الأديب^(١) قال إرجان، هو واحد على واحد، بالفتح، الإرجان، ما نسيه بقوله^(٢)، الشرح على الشرح، ذكره بها إرجان، أن يسلوه، وأجبت الأثر على هذا، وفي شرح إرجان، العن، الكثير والملاحة، فرض الأثر به إرجان، كذا على الشرح، على أن العن فرض كفاية، وأصله ما روى عنه من أحمد بن محمد، أن آدم عليه الصلاة والسلام سمعته لعلاكة وكفرة وخصوه، الحديث، وفيه لم قالوا: يا بني آدم، هذه ملاككم، ورواه البيهقي، الحديث، قال الشافعي، أخرجه الحاكم، وصححه.

ثم اختتمت من سنة الفيل، وفيه على تلك الصلاة، يوم من خروج خمسة حنيفة، هي الشرح الكبير^(٣) من خروج الملائكة، على قوله، وإرجان، قال الشافعي، كونه أمارة هو قول مالك، وأثبت ومعهون، وكونه استجابة لهم الخبر، إلا أن إرجان، يعني عليه عليه السلام، فبالك يقول: لا يسلو المسلم أثناء الكفر، قال الشافعي، لا بأس به، وإن قال هو حنيفة وأبو ثور، استأجلاه على الفيل، أم أم استطاع؟ فمن تعد لا جبر على الكفر، وعلى الشافعي، الجبر، الجبر.

(١) قوله إرجان، (١٩٩)

(٢) (١٩٩)

(٣) قال ابن العربي في الفيل (١٩٩) إرجان، هو واحد على واحد، بالفتح، الإرجان، ما نسيه بقوله، الشرح على الشرح، ذكره بها إرجان، أن يسلوه، وأجبت الأثر على هذا، وفي شرح إرجان، العن، الكثير والملاحة، فرض الأثر به إرجان، كذا على الشرح، على أن العن فرض كفاية، وأصله ما روى عنه من أحمد بن محمد، أن آدم عليه الصلاة والسلام سمعته لعلاكة وكفرة وخصوه، الحديث، وفيه لم قالوا: يا بني آدم، هذه ملاككم، ورواه البيهقي، الحديث، قال الشافعي، أخرجه الحاكم، وصححه.

١/٥٠٥ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غُسِلَ فِي ثَوْبَيْهِ.

وفي «البيان»^(١): أما المفقول فقد اختلف فيه عبارات مشايخنا، ذكر محمد بن شعاع البلخي أن الآدمي لا يتنجس بالموت تشرب الدم انسفوح في أجزاءه كرامة له؛ لأنه لو تنجس لما حكم بظهوره بال غسل، كسائر الحيوانات التي حكم بنجاستها بالموت، والآدمي يظهر بال غسل، حتى روي عن محمد: أن الميت لو وقع في البئر قبل الغسل يوجب تنجيس البئر، ولو وقع بعد الغسل لا يوجب تنجيسه، فعلم أنه لم يتنجس بالموت، لكن وجب غسسه للحدث، لأن الموت لا يخلو عن سابقة حدث لوجود استرخاء المفاصل وزوال العقل.

وعامة مشايخنا قالوا: إن بالموت يتنجس الميت لما فيه من الدم انسفوح كما تنجس سائر الحيوانات التي لها دم مسفرح إلا أنه إذا غسل يحكم بظهوره كرامة له، فكانت الكرامة عندهم غي الحكم بالظهور عند وجود اسبب المظهر في الجملة وهو أظهر، انتهى.

١/٥٠٥ - (مالك، عن جعفر) الصادق (بن محمد) أبيان (عن أبيه) أي محمد الباقر بن علي بن الإمام الحسين - رضي الله عنهما - (أن رسول الله ﷺ) قال ابن عبد البر^(٢): هكذا رواه ورواة الموطأ مرسلاً إلا سعيد بن عيسى - فإنه قال - عن مالك عن جعفر عن أبيه عن عائشة، قال - وهو حديث مشهور عند العلماء وأهل السير والمعارف - كذا في «التنوير»، وفي «الترغاثي»، قال ابن عبد البر: وهو في غير الموطأ عن حابر وهو عن عائشة أصبح اغسل بيته، المجهول (في قميص) قال الباجي: الذي ذهب إليه مالك وأبو حنيفة ومجمهور.

(١) (٢/٣٣).

(٢) انظر: الاستذكار (٨/١٥١)، والتهذيب (٢/٦٥٨)، وتنوير الحوالك (ص ٢٢٠).

انتهى إلى أن الميت يجرد عن قميصه ثلثين ولا يغسل على قميصه^(١)، وقال الشافعي - رضي الله عنه -: لا يجرد الميت ويغسل على قميصه، انتهى.

قال الحلبي: ويجرد عن ثيابه عندنا وهو قول مالك، وظاهر الرواية عن أحمد، وعند الشافعي: السحب الغسل في القميص لحديث الباب، قلنا: ذلك مخصوص به ﷺ لما روى أبو داود، وأنها فائتوا نجرته كما تجرد موتانا أم نفسه في ثيابه؟ فسحبوا من ناحية البيت غسلوا رسول الله ﷺ وعليه ثيابه. قال ابن عبد البر: روي ذلك عن عائشة من وجه صحيح، فدل هذا أن عاداتهم كان التجريد في زمنه ﷺ، انتهى.

قلت: وما سكتي عن أحمد هو مختار مروعه، قال في التلخيص: وأخبره ندياً لأنه أمكن في تعمله وأبلغ في نظيره، وسُبل ﷺ في قميص لأن فضلاته طاهرة، فلم يخش تنجيس قميصه، انتهى.

قال الباجي: والدليل على ما ذهب إليه مالك أن ما لم يكن عورة من الحي فليس بعورة من الميت كالوجه، وإذا لم يكن عورة فلا معنى لستره بالقميص، لأن تجريده أمكن لغسله وأبلغ في تنقيته. وأما ما روي أنه ﷺ غُيِّل في قميص، فإن صح ذلك فيحتمل أن يكون خاصاً به، انتهى.

قلت: ويشكل على المصنف ذكره هذا الحديث في الباب مع كونه غير معمول به، إلا أن يقال: إن الغرض بيان غسله ﷺ ولو كان مخصوصاً به.

قال الباجي^(٢): ذهب مالك إلى ذكر هذا الحديث على معنى أنه أشبه ما نقل في هذا الباب، ولم يخرج على شرط الصحيح في هذا الباب شيئاً، انتهى.

(١) إلا أنه أستر عورته، فتح القدير (٧٠/٢ - ٧١)، وأشرح الصغير (٥٤٦/١).

(٢) المنقذ (٢/٢).

٥٠٦/٦ - **وحدثني عن عائشة** عن أنس بن مالك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: **من أحب الله وأحب الناس أحب الله وأحب الناس أحب الله** ...

٥٠٦/٧ - **حدثني عن أنس بن مالك** عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: **من أحب الله وأحب الناس أحب الله وأحب الناس أحب الله** ...

٥٠٦/٨ - **حدثني عن أنس بن مالك** عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: **من أحب الله وأحب الناس أحب الله وأحب الناس أحب الله** ...

٥٠٦/٩ - **حدثني عن أنس بن مالك** عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: **من أحب الله وأحب الناس أحب الله وأحب الناس أحب الله** ...

٥٠٦/١٠ - **حدثني عن أنس بن مالك** عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: **من أحب الله وأحب الناس أحب الله وأحب الناس أحب الله** ...

(١) صحيح البخاري (٣/٢٧٠).

(٢) سنن أبي داود (٦/٢٣٠).

(٣) سنن أبي داود (٦/٢٣٠).

إِنَّهُ

المراء أنه دخل حين شرع النسوة في الغسل، وعند النسائي: أنه مجئهن إليها كان بأسرها، ولم يخل من رواية حفصة عن أم عطية: «ماتت إحدى بنات رسول الله ﷺ فأرسل إليها، الحديث (ابنه) قال الحافظ^(١): لم تقع في شيء من روايات البخاري شامة، والمشهور أنها زنت زوج أبي العاص من الربيع والدة أمامة، وهي كبرى سنانة ﷺ، وكانت وماتها في ما حكاه الطبري في أول سنة ثمان.

وقد روت مسماة في هذا عند مسلم^(٢) من طريق عاصم الأحول عن حفصة عن أم عطية قالت: «لما ماتت زنت بنت رسول الله ﷺ، ولم أرها في غير رواية عاصم، وقد خولف في ذلك، فحكى ابن التين عن الداودي الشارح أنه جزم بأن البنت المذكورة أم كلثوم زوج عثمان، ولم يذكر مستند. ونعقب المنقري بأن أم كلثوم توفيت والنبي ﷺ بيد قلم يشهدا وهو مغلط، فإن التي توفيت حيث رتبة. وهذا النووي^(٣) تبعا لعاصم، وكذا ابن عبد البر^(٤) سمعها أم كلثوم لبعض أهل السير.

قال الحافظ: وهذا ذهول شديد^(٥)، فقد أخرجه ابن ماجه برواية أيوب عن ابن سيرين بلفظ: دخل علينا ونحن نغسل استه أم كلثوم. وكذا وقع في «المبهمات» لابن بشكوال من طريق الأوزاعي عن ابن سيرين عن أم عطية، قالت: كنت فيمى غسل أم كلثوم، الحديث. وقرأت بخط مغلطاي: زعم الترمذي أنها أم كلثوم، وقبه نظروا، كذا قال، ولم أر في الترمذي شيئا من

(١) فتح الباري (٢/١٢٨).

(٢) (٢/٦١٨).

(٣) شرح مسلم (٢/٦٠٠) ط. الشعب.

(٤) الاستبصار (٨/١٨٩).

(٥) أي النسبة إلى بعض أهل السير. كيف وانسب أم كلثوم وقعت في عدة روايات. «ش»

فقار: «اعسلنها ثلاثاً»

قلت: وقد روي لروافعي عن عديلة: أن أم عطية كتبت من غسل أم كلثوم، وبحكم دعوى ترخيص ذلك لمدينة من طريق متعددة، ويمكن الجمع بأنها تكون حصة نفسها جسماً، فقد جرم ابن عبد البر في ترجمتها بأنها كانت غاسلة الميتات، وفي رواية البخاري: لا أدري أي مكان؟ قال لحد فظ: هذه مقولة أنوب، عائسية في رواية ابن ماجه وعبد، من ذرية ثأمن، انتهى ملخصاً من التحقيق^(١).

وأما العلامة الحلي^(٢) عن كل ما ورد في النسب أم كلثوم، وحزم بأنها ربيب وقال: هذا هو المروي لأكثره وقال ابن أبي: هذه الميت ربيب هكذا أنه الجمهور، وهو الأصواب، انتهى. وبينما جرم في مبهات الرجال جامع الأخبار^(٣) وابن الجوزي في مبهات التحقيق^(٤) ولحافظ في التلخيص^(٥).

انقال: (اعسلنها) أمر لام عطية ومن معها، قال ابن بزيعة: اسدل به على وجوه غسول الميت، قال ابن دقيق: أنكر قوله. (الثلاثاء) نفس ثاء جوت حم، المشهور من مذاهب العلماء، فيوقف الاستدلال به على تجويز إرادة التعيين المختلفين بلفظ واحد. لأن قوله: «الثلاثاء» غير مستقر فيه. ولا بد أن يكون داخل تحت صيغة الأمر، فيراد بلفظ الأمر المجرى بانهة يعني أصل الغسل، والندب بالنسبة إلى الإخبار. خمس حوز ذلك كإضافة والبالكية حوز الاستدلال بهذا الأمر، ومن لم يحوز جعل الأمر على الندب بهذه القرينة، واستدل على المريب بدلائل أخر قد تقدم. كما في «التهذيب»^(٦) رنفر. (ثلاثاً) قال الشرنقني: ذهب الكوفيون وأهل الظاهر والمري إلى إيجاب الثلاث. وروي ذلك عن الحسن، وهو يرد ما حكى في «البحر» من الإجماع على أن الواجب مرة فقط، انتهى.

(١) مجمع الماني: (١٢٨، ١٢٩)

(٢) نسخة القاري: (١٦٤، ١٦٥)

(٣) تلي الطوطمة: (١٦٤، ١٦٥)

أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ

(أو خمسة) قال ابن العربي^(١): فيه إشارة إلى الإتيان لأنه مفهومان من الثلاث إلى الخمس، وسكت عن الأربع، انتهى. قلت: هو نص رواية حفصة عن أم عطية بالحفظ - أحسنها وثراً وليكن ثلاثاً أو خمسة، ولقطة «أو» للترتيب لا الخبير، وتعمقه النعني^(٢) بأنه ثم ينقل عن أحد أن ثم يعني للترتيب بل للتبويب، انتهى. قلت: أي ما كان فالمعنى أن الإتيان مطروح، والثلاثة مستحبة، فإن حصل الإتيان، لم يشرع ما زاد وإلا زيد ونرا.

(أو أكثر من ذلك) قال الحافظ: يكرر التكاف لأنه خطاب لعموم، قال القاري: وفي نسخة يفتح لكاف على الخطاب العام، قال الحافظ: وفي رواية أيوب عن حفصة ثلاثاً أو خمسة أو سبعة، ولم أر في شيء من الروايات بعد قوله: سبعة التعبير بأكثر من ذلك إلا في رواية لأبي داود، وأما ما سويها فإما مبرأ وما أكثر من ذلك، فيجوز تفسير قوله: أو أكثر من ذلك، بالتسبع، وفيه قال أحمد، فكره الزيادة على التسبع.

وقال ابن عبد البر: لا أعلم أحداً قال بمحاوذة التسبع وعن قتادة أن ابن سيرين كان يأخذ الغسل عن أم عطية ثلاثاً وألا فخمسة، وإلا فأكثر، قال فرأيت أن أكثر من ذلك سبع، وقال العامري: إن التسبع على التسبع، وقال ابن العثرون: يعني أن أحد الميت يشرع في التسبع، فلا أحب الزيادة على ذلك، انتهى كلام الحافظ^(٣).

قلت: ما حكى عن الإجماع مشكك بما تقدم من فروغ الأئمة سيما الحديثاء، فإنهم صرحوا بأنه إن لم يحصل الإتيان بالتسبع يزاد، ولذا المالكية

(١) مدارسه الأحاديث (٢٠٩/٢١).

(٢) انظر: إجماع القاري (٢/٢٢٦).

(٣) إجماع الشيخ الدرر (١٢٩/٣١).

رَأَيْتُ ذَلِكَ

كما تقدم من الشرح الكبير، نعم؛ لم أر تصرّيح بذلك في فروع الحنفية والشافعية بعد، إلا أن إطلاق فروعهم بالزيادة على ثلاثة حتى الإلغاء يشير إلى الزيادة على سبع أيضاً، وسبأتي التصريح بذلك في كلام العيني. وما قال المحافظ لم أر الجمع بين السبع والأكثر إلا في رواية أبي داود، ونسعه على ذلك العلامة العيني والفسطاتي والزرقاني، ضم يلفتون إلى ما في البخاري من حديث أبوب عن حفصة عن أم عتبة يفظ: ثلاثاً أو خمساً أو سبعة أو أكثر من ذلك. الحديث.

قال ابن رشد في «البداية»^(١): اختلفوا في التوقيت في القفل، فممن من أوجب، ومنهم من استحسسه واستحب، والذين أوجبوا التوقيت منهم من أوجب الوتر أحياناً وتر كان، وبه قال ابن سيرين، ومنهم من أوجب الثلاثة فقط وهو أبو حنيفة، ومنهم من حدّ أقل الوتر في ذلك، فقال: لا ينقص عن الثلاثة، ولم يحد الأكثر، وهو الشافعي، ومنهم من حدّ الأكثر في ذلك، فقال: لا يتجاوز به السبعة وهو أحمد بن حنبل، ومن قال باستحباب الوتر ولم يحدّ فيه حدّاً ماثلاً بن أنس وأصحابه. انتهى.

قال العيني^(٢) بعد ذكر رواية أبي داود. وهذه المذكورة، يستفاد من هذا استحباب الإتيان بالزيادة على السبعة، لأن ذلك أبلغ في التنظيم. انتهى. وما قال القسطلاني: وقال أبو حنيفة رحمه الله: لا يزد على اثلاث، انتهى. لم أره في كتبنا الحنفية. إن رأيت ذلك، يوجد هذا اللفظ في جميع النسخ المصرية، ولا يوجد في النسخ الهدية، والأولى حذفه، لما قال ابن عبد البر: إن جميع رواية السبعة قالوا. إن رأيت ذلك إلا يحیی وهو مما عدا من سقطه، انتهى.

(١) بداية المصنف (١/٢٣٠).

(٢) مصنعة القاري (٤/١٠٨).

قلت: توضيح الكلام أن الأئمة الأربعة - وهي أنه عنهم - احتلوا ههنا في مسألة أخرى، وهي أن الماء "المجد يجوز استنظفه به أم لا؟" فقالت الحنفية: كذا في "البدل" ^(١) عن الحنفية: إن الماء الذي يختلط به الأثني عشر أو الضابطون أو الزعفران بشرط أن تكون الأئمة فلما من حيث الأحزان، إنا لم يزل عنه اسم الماء، ويكون وفقاً بحوزة الوصوة، وفي خلاف الأئمة الثلاثة.

قال: إن فذامة في المعنى ^(٢) ما عداه طاهر يمكن التمسك عنه. فغير إحدى صفاته طهراً أو لونه أو ريحه، كما الماء الباقى والجدوى والزعفران، اختلاف أهل العلم في الوصوة به، واحتجبت الرواية فيه عن إيماننا رحمه الله تعالى، وري عنه أنه لا نحصل به الصفاء، وهو قول مالك والشافعي وإسحاق، وهي أصح، والمنصورة عند أصحابنا، وبطل عن أحمد جماعة من أصحابنا، منهم: أبو الحارث والجمهور وإسحاق بن منصور حوز الوصوة، وهذا مدعى أن حنيفة وأصحابه، انتهى.

ومسألة: حنفية في مسألة ماء حدث الباب وحديث أسماء في غسل النجس ماء وسدر، عند أبي داود وغيره، وحديث المرأة العنقودية عند أبي داود، وأيضاً قال لها رسول الله ﷺ: "تم حدي من ماء فاطمحي فيه مدحاً، ثم اعلمي ما أصاب الحنفية من الخدم" الحديث. وحديث قيس بن عاصم: "أنيت النبي ﷺ أنريد الإسلام، فأمرني أن أعتن على ماء وسدر، وغير ذلك من الروايات الكثيرة، إذا عرفت هذا، فحديث الماء على ظاهره عند الحنفية لا حاجة إلى التبرع، وهذا هو مذهب الأئمة الأربعة أمداً، بحقق عندهم أن المنظور لا يجوز ماء مضافاً

(١) بيان المنعقدة (٢/١٤٤)

(٢) (١٢/١٦)

فقد تقدم عن نوري بن العنبر، أن العمل للتطهير لا للتطهير، وكذا
ما حكى الحافظ فقال: لمحك نظائر الحديث من شعار وإن لم يصح
وغيرهما من النماذج، فقالوا: عمل البيت إنما هو للتطهير بحزني بالماء
احضاف الماء الورد، وإنما يكره من جهة الصرف.

قال الحافظ^(١): وانتهى عند الجمهور أنه غسل تعينى بشرط فيه
ما يشترط في بقية الاعتسالات النجاسة والعدوية، وقيل: شرع احتياطاً
لاحتراز أن يكون عليه حائل، وفيه نظر، لأن لازمه أن لا ينزع غسل من هو
دون السوء، وهو خلاف الإجماع، انتهى. وإنه الغرض من جعل السدر في
ماء ويخصه إلى أن يخرج رغوته، وبذلك به حسنة ثم يصب عليه الماء
المخرج، ويحكى من استغفر أن غوماً قالوا: يطلع بزقات السدر في الماء لئلا
يساوح الماء، فيتغير وضعه لمطلق. ويحكى من أضاف أنه أنكر ذلك، وقال:
يفضل في كراهه الماء والسدر.

والله أعلم^(٢) بأن اتصاله الأولى تكون بالماء وحده، وفي الثانية تكون
بماء ومفرده لأن اتصاله أولاً هو الموض، فوجب أن يكون بماء وحده، وما
بعد ذلك، وإنما هو على وجه التنظير، والتعريض، فلا يصرده، حاله مما
يزيد من نظافته، قال: وقال أبو عبد الله: يغسل أولاً بالماء، والماء ثم بالماء
وحده، لأن فرض غسل إنما يجب أن يكون بالماء، لا بالثوب، انتهى.
وعبر ذلك من البيانات التي توجد في المطبوعات، وأنه خبر بأن اتصاله
المتواليات بأبوابها الموض.

قال ابن العربي من قول الأول: بالماء، المخرج، والثانية بالماء والماء.

(١) فتح الباري (١/٣٦٩)

(٢) المغني (١/٢١)

«يُجْعَلُ فِي الْأَخْرَةِ كَانُفُورٌ أَوْ ثَلَاثَةٌ مِنْ كَانُفُورٍ.....»

المتكسر، والثالثة بالهاء، والكافور عيسى هو في بعض النسخ. قال الحفاظ^(١)، وأسنى ما ورد في ذلك ما رواه أبو داود عن طريق قتادة عن ابن سيرين أنه كان يأخذ الفل من أم عطية فجعل بالهاء والشر مرثية، والثالثة بالكافور. انتهى.

قال العيني^(٢)، وما غسلوا النبي ﷺ غسلوه بماء ومدد ثلاث مرات في كمين، قاله أبو عبد الله انتهى، فيذهب التصريح بأن ما أُنُوهُ به.

(أو جعل في الثمناء الأخيرة) كسر الحاء الكافور، طيب معروف يكون من سحر بحبال الهند والحبس (أو نبت من كانفور) شك من الرادي، والحكمة في الكافور مع كبره بقطب راحة الموضع لأجل من يحضر من الملائكة وغيرهم في فيه تحنينا وتبريدا. ولوة نحوذ والحاسبة في مصليب بدن الميت. وطرد الشيطان عنه. وردع ما ينحل من الفضلات، ومع إسراع انقضاء إليه.

قلت: ومما نك الأئمة في ذلك مختلفة، أما عند الشافعية كما في المشرح^(٣) إلاثنتان^(٤) يغسله ثلاث مرات في كل مرة بثلاث مياه: الأولى بسدر أو نعود، والثانية بماء فُرَّاح ثم يحلقه شي - وعنده الغسله من المعدودة المعتبرة فيهم، إلا غسلا دفنهم، والثالثة بماء فُرَّاح فيه ثياب كافور. وهذه كلها غسلة واحدة يخص ذلك ثلاث فيصير الحلة

أما عند الحنابلة فشي الفروخ^(٥) ويعمل برغوة السدر المصروب فيه الملح فقط، ثم يغسله ثلاثا، ويجعل في الأخيرة كافورا وسدرا.

(١) مجمع فتاوى (١/٢٦٦).

(٢) مسند الفخر (٦٠/١٥٠).

(٣) السبل - صحيح (١٣٠/١٣٠) و (١٣١/١٣١) و (١٣٢/١٣٢) و (١٣٣/١٣٣) و (١٣٤/١٣٤) و (١٣٥/١٣٥) و (١٣٦/١٣٦).

وعدة المصنف (١٠/٢٣١).

(٤) المرحوم الشرح (١٠/٢٣١).

فإذا فرغتم فاذنوا. فاذنوا: أي فرغنا أذننا، فأعطنا جفوه،

وأما عند المالكية ففي الشرح الكبير^(١): نذب نضل معاً يدي ناعداً ويحفل في ماء ويخص حتى تدر زغوته ويترك به جسد الميت، بأن لم يوجد غيره من أستاذ وصاحب وما في معنى ذلك، قال اندلسي، هذا في الفسلة التي بعد الأولى أي هي بالماء الفروع لتنظيف، والثانية بالماء، والسدر للتنظيف، والثالثة بالماء والكافور للطيب، قال: وأخذ المضمي من حواجز عمله بالمصاف.

وأحيب بأن المراد أن لا يخلط الماء بالسدر بل يحك الميت بالسدر ويصب عليه الماء، قال اندلسي: وهذا نجواب عندي منجه وهو أحيار أنباغي. والمنذورة قابلة لذلك، انتهى.

وأما عند الحنفية فقال ابن عاصم: لم يحصل في الهداية في تفصلات بين الفروع وغيره، وهو ظاهر كلام الحاكم، وذكر شيخ الإسلام: أن الأولى بالفروع والثانية بالماء في سفر، والثالثة^(٢) بالذي فيه كافور، قال ابن الهيثم والأولى كون الأولى بالماء كما هو ظاهر الهداية لما في أبي داود بسند صحيح، أن أم عطية غسل بالسدر، والثالث بالماء والكافور، انتهى.

(فإذا فرغتم) من غسلنا (فاذنوا) بمد التهمة وكسر الذاة المعجمة وفتح الفون لأولى مستعدة وكسر الثانية من الإيذان، وهو الإعلام، فاذنوا الأولى أصلية ساكنة، والثانية مصدر لتأجل مشوحي، والثالث للوقاية أي أغلظني، (فالت) أم عطية: (فلما فرغنا أذننا) بالمد أي اعتمدنا بالفروع (فأعطنا) رسول الله ﷺ (حقوه) بفتح الحاء، التهمة ويحرق كسرها بعد ما ذك ساكنة أي إزاره، والأصل فيه معقد الإزار، وجمعه أحق وأحق^(٣)، ويسمى به الإزار للمحاوره، كذا في المجموع.

(١) (١١٥/١).

(٢) فيه رواية قال النووي في شرح مسلم: إن الكافور لا يستحب عند أم سيفة، عن

(٣) انظر ١٠ لسان ١٨ (١٩٦/٨).

٣/٥٠٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتُ عُمَيْسٍ عَشَّاتُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، حِينَ تُوُفِّيَ.

سعد الإزار، وأطلق على الإزار محازاً لسجائره كما تقدم، وفي الحديث: جواز تقييد المرأة في ثوب الرجل، وحكى ابن نطاش الإجماع عليه، قاله الشوكاني^(١). وقال ابن العذر: لا خلاف بين العلماء أنه يجوز تقييد المرأة في ثوب الرجل وعكسه. كما في الحديث:

٣/٥٠٧ - (مالك، عن عبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني، قال: أنبئني^(٢) إسماعيل بن عبد الله الحديث مرسل قوي لأن أسماء بنت عميس بضم العين ميمونة وفتح الميم وسكون الباء آخره سين مهملة انتمية المرأة أبي بكر الصديق في سبيلها خفافاً كثيراً، كما في رجال جامع الأصول وغيره، أخذت أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث لأهلها، صحابة شهيرة تزوجها جعفر بن أبي طالب أولاً، ثم تزوجها أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - ثم علي - رضي الله عنه -، وولدت لكل منهم، هاجرت إلى الحسنة، كان عمر - رضي الله عنه - يألؤها عن تعبير الرؤيا. لما بلغها قتل ابنها محمد بن أبي بكر حسنت في مسجدها، وتكفمت غبطها حتى شحبت ثيابها دماً.

(غسلت) زوجها وذكر أهل الرجال أنه - رضي الله عنه - أوصى أن نسله زوجته أسماء زينبا بكر الصديق الأكبر عبد الله بن عثمان أبي قحافة بن عامر (حين توفي) ببناء السجود ليلة الثلاثاء لثمان بنين من جمادى الآخرة. كما عليه أكثر أهل الرجال.

وفي الحديث: مسبل المرأة زوجها، ولا خلاف في حواره، وما حكى الشوكاني^(٣) فيه خلاف الإمام أحمد بأنه كتب مروعة، فهي دليل السأرب.

(١) قبل الأوطار (١/٢٧٢).

(٢) انظر الآثار السنية (١/١٠٠).

(٣) قبل الأوطار (١/٢٧٢).

ثم أخرجت فسلكت من حفرة من فمها حارس فذات في إني
صائتاً. وإن هذا يوم سجدت البرد، فهل علي من غسل؟ فقالوا لا.

وأما حديث علي - رضي الله عنه - فقد روي أن فاطمة - رضي الله عنها -
غسلها ثم أخرجت، وروايت أن عروبة - رضي الله عنه - غسلها، فقد أنكر عليه
ابن مسعود - رضي الله عنه - حتى قال: أما علمت أن رسول الله يفرق بين
الطهارة ورجعت في الدنيا والآخرة، فذوات الغفصوبة دليل على أنه كان
معرفة بهم، أن المرح لا يغسل رجته انتهى.

ثم أخرج البيهقي عدة طرق أن أسماء بنت عميس وعنها - رضي الله
عنها - غسلا، فالظاهر أن هذا كان ثعباناً لأنهم - وأم أبوس - من الثعابين،
لأنه لا يكل أن يذبح العسل معهما على أن يسهل يخرج بعدة طرق، فتموت
مع الرجل ليس محرم امرأة غيرها يغسلها، بعد تأييد في «البدعي» عن
أبي عاصم.

(ثم خرجت) أسماء بعد الفراق من غسل فسلكت من حفرة من
فمها حارس فسلكت في الأخبار بعبادة عبد الضرورة (وإن هذا يوم
سجدت البرد) أخير بالهذه الجملة عن الغسل (فهل علي من غسل؟)
فقالوا لا، بخند أن يكون جواباً لها من أن الغسل ليس بواجب على من
غسل ميتاً ويخشى أن وعده أنفقته منها ثمة البرد - لأن الصلابة - رضي الله
عنه - يحتفلون في وجوب الغسل إلا أن الذي عليه جمهور الفقهاء - أن غسل
الميت لا يوجب الغسل - وقد روي عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال:
«من غسل ميتاً فليغسل» ليس ثابتاً، ولو ثبت لحمل على الاستحباب، قاله
الناجدي^(١).

وقال النعظمي لا أعلم من قال بوجوبه، قال المحافظ وكان ما روي

أن الشافعي في «التوسيط» خلق القول به على صحة الحديث، والخلاف فيه
ثبت عند المالكية، وصار إليه بمعنى الشافعية، وقال ابن جرير: إنه مستحب،
أنهى.

قال الزرقاني^(١): «خالف فيه قول مالك فروى ابن القاسم وابن وهب في
«التوسيط» عنه لفضل وفهم أدرك الناس إلا عنيه، فإن ابن القاسم: وهو أحب
إليني، ولم أره يأخذ بحديث أساء، ورزى عنه العديدون وابن عبد الحكم أنه
مستحب لا واجب، وهو مشهور لمذهبنا، ومنه ذلك ابن حيفة، فلو أن وإنما
استقلوه عن أسماء لعدمها بالقديم والبر، انتهى

قلت: وما حكى عن الحنفية ليس بحاي وجهه، فإن ما في كتاب الحنفية
هو استنباطه خروجاً عن الخلاف، كما في «إيه المختار» و«فتح القدير». وقال
محمد بن «مطهر» عند حديث أسماء: بهذا يأخذ، لا بأس أن تغسل المرأة
زوجها إذا توفي، ولا غسل على من غسل الميت، ولا وضوء إلا أن يصيبه
شيء من ذلك الماء فيغسل، انتهى

قال العيني^(٢): قد اختلف أهل العلم في أيدي يغسل الميت فقال بعض
أهل العلم من الصحابة وغيرهم: إذا غسل ميتاً فعليه الغسل، وقال بعضهم:
عليه الوضوء، وقال أحمد: أرخو أن لا يجتهد عليه الغسل، أما الوضوء
بأقل ما فيه، وقال سحاق: لا به من الوضوء، وقال «إمامنا» في «العينية»:
أدركت الناس على أن غاسل الميت يغسل، وقال ابن حبيب: لا غسل عليه
ولا وضوء، وفي «التوضيح»: «والشافعي - رضي الله عنه - هو لأن الجديد من
والقديم الموجب، انتهى».

(١) شرح الزرقاني (٢/٥١).

(٢) «عدة الخار» (٤/٣١٦).

(٣) «نكر صم» - «بسمه صم» - «الروض» وكان «صاحب» - «الإمام» - «نكر».

وكان ابن رشد في البداية^(١) ومذاهب الأخلاف معارضة حديث أبي هريرة لحديث أحمد، فقال: وحديث أحمد في هذا صحيح، وأما حديث أبي هريرة فهو عند أكثر أهل العالم ضعفاً حكى أبو عمر غير صحيح، انتهى.

وقال المحقق^(٢) حديث أبي هريرة رواه ثقات إلا عمر بن عبد العزيز وصعروف، وروى الترمذي وابن حبان من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة نحوه وهو موقوف لأن أبا صالح لم يسمعه من أبي هريرة، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: أصوات عن أبي هريرة موقوفة. وقال أبو داود بعد إخرجه: هذا موقوف ولم يبين ما ضعفه وقال الذهبي: هذا حديثهم في آثارهم، قال ابن قيم: هذا حديث ضعيف، انتهى.

وكن قال ابن رسلان: صحيحه ابن حبان من رواية سهيل بن أبي صالح، قال الماوردي: خرج بعض أصحاب الحديث نصحه مائة وعشرين طريقاً، انتهى. وسئل الجمهور في ذلك ما قاله العيني^(٣) وروى ابن أبي شبة عن سعيد بن جبير قال: قلت لأبي عمر: أعشيت من غسل الجنائز؟ قال: لا.

وعمر سعيد بن جبير قال: غسلت أمي سناً، فقالت لي: مل، علي غسل؟ فأبيت ابن عمر - رضي الله عنهما - سناً، فقال: نجساً غسلت؟ ثم أتيت ابن عباس فسأله: فقال مثل ذلك: نجساً غسلت؟ وعن عطاء عن ابن عباس وابن عمر - رضي الله عنهما - أنها فلا - ليس على غسل الميت غسل. واستدل بحديث أم عطية أيضاً؛ لأنه مدحج تعميم وإم بأم به.

قال المحقق: وفيه نظر لاحتمال أن يكون شرع بعد هذه الواقعة، انتهى.

(١) ابتداء المجتهد (١/٢٢٩)

(٢) فتح الباري (٣/١٢٢)

(٣) معجمه التاريخي (١/١٤١)

١٥٠٨ - وَحُثِّنِي مِنْ بَيْنِ مَا لَا يَحِلُّ لِي أَنْ أَسْمَعَ مِنْ النِّسَاءِ يَقُولُنَّ:
 ... وَأَنْ أَسْمَعَ مِنْ نِسَاءِ مَنْ يَحِلُّ لِي أَنْ أَسْمَعَ مِنْهُنَّ. وَلَوْ أَنَّ مِنْ دُونِي الْمَحْرُومَ
 ... يَسْمَعُ مِنْ نِسَاءِ مَنْ يَحِلُّ لِي أَنْ أَسْمَعَ مِنْهُنَّ لَسَمِعْتُ. فَاسْمَعْ
 ... مِنْهَا وَاصْطَبِرْ مِنَ الصَّبْرِ.
 قَالَ بَدَلْتُ. وَأَمَّا هَذَا فَإِنْ كَانَ الْمَرْءُ يَسْمَعُ مِنْ نِسَاءِ مَنْ يَحِلُّ لِي أَنْ أَسْمَعَ مِنْهُنَّ
 ...

وَاصْطَبِرُوا أَيْ أَنَّ الْحِكْمَةَ فِيهِ تَعْنِي بِالنِّسَاءِ أَوْ بِالْعَمَلِ. فَصِلَ بِأَوَّلِهِ
 لِأَنَّ الْفَاعِلَ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ مَسْتَعِصٍ عَلَيْهِ بِتَجِدُّهُ مِنْ شَيْءٍ، نَصَبَهُ مِنْ أَمْرِ الْفَاعِلِ،
 قِيْدٌ فِي تَطْلُيفِ الْمَرْءِ وَهُوَ دُخُولُ. وَقِيلَ: لِشَأْنِي لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُ
 مِنْ رِجَالِي مَحْرُومًا، لِيَكُونَ مَعَهُ مَرْأَةٌ مَعِي بِأَيٍّ مِنْ تَحْدِيدِ جَسَدِهِ. قَالَ
 الْحَافِظُ:

١٥٠٩ - وَأَمَّا أَنْتَ سَمِعْتَ الْعَمَلُ لَعَمْرُكَ يَقُولُونَ إِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ وَلَيْسَ
 مَعَهَا سَاءٌ بِجَسَدِهَا إِلَّا مَعَهَا مِنْ نَوْيِ الْمَحْرُومِ وَمِنْ سَائِغِ الْحَاظِرِ جَمْعُ أَيْ
 تَأْخِذٌ وَمِنْ الْخِذِّ هِيَ ذَاتُ أَيْ الْعَذْرَاءُ (صَلَاةُ) أَيْ الْمَرْأَةُ أَوَّلًا زَوْجَ بَنِي ذَلِكَ مِنْهَا
 حَسَبُ سَاءِ الْقَدْحِيَّةِ، وَتَقْسِمُ بِكَوْنِ عِنْدِ الْإِمَامِ مَاتَ لِزَوْجِهِ، الْكَفِّ فَهْوَ كَمَا
 قَالَ الْحَافِظُ بِرَحْمَتِهَا وَكُنِيَهَا مِنَ الْقَدْحِيَّةِ أَيْ الْمَذْأَرِ.

قَالَ الْمَلِكُ: وَإِنْ هُنَّ مَرْجُوذَاتُ بَنِي مَاتَ أَوَّلُهُنَّ مَعَ أَحَدٍ إِلَّا سَاءًا أَيْ
 أَحَدًا يُسَمَّى أَيْضًا أَيْ لَيْسَ بِرَقَبَةٍ بَنِي هُنَّ مَحْرُومٌ نَفْسُهُ مِنْ قُوَّةِ الْتَوْبِ كَمَا
 فِي الْمَدِينَةِ وَغَيْرِهَا فَهَذَا لِرِوَايَتِي^(١)

رَأْسُ بَنِي الْمَدِينَةِ^(٢) عَنْ مَحْبُولٍ مَرْمَرًا مَرْسَلًا. إِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ مَعَ
 الرَّجُلِ لَيْسَ مَعَهُمُ امْرَأَةٌ غَيْرُهَا، وَالرَّجُلُ مَعَ النِّسَاءِ فَيَسْمَعُ مِنْ رَجُلٍ غَيْرِهِ

(١) - (سراج المصابيح) (٥٠٩)

(٢) - (أحمد بن حنبل) في (المسند) (٤/١٩٨، ١٩٩)

عائشة راج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ ينج نفوس من ثلاثة أبواب
يجن منهن أولها

عائشة روي النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ (لا كفر) من المجهول (في ثلاثة أبواب)
سيأتي بيانه. إذا من المماراة من هشام. سألته حقة الثياب حسنة إلى بعض
(بصر) سبع أبصر فيسحبها. لأن الكفن لأنه تعاضد أم يكن. حثار إليه إلا
الأنفل. وروي أصحاب المثل. عن ابن عباس - رضى الله عنه - مرفوعاً
أنهم نيات البصر فيها أطيب وأظهر. وكفى فيها بركاتكم. صححه الدحددي
والحاكم. ورواه من حديث مسند أحمد بن حنبل. ورواه في مسند أحمد بن حنبل
أن يكون أحدهما ثوب حريرة ثيابي أبي داود عن جابر. أنه قال كفن في ثوبين
حريرة حريرة. أمينة حسن. لئن روى مسلم والترمذي وغيرهما عن عائشة
أنهم يرفعونها عنها. قال الترمذي: وضعه يثقل في ثلاثة أثواب بصر أصح
ما ورد في كفته. قال ابن عبد البر: هذا أثبت حديث في كفته بثوب. قاله
البرقاني.

قلت: ما حكى عن الحنفية ليس صحيحاً. فالمذكور في كتب الحديث كما في
مسند الصحابة^(١) لا بأس في الكفن سرور ثلث نحراره بكل ما رجع رثه حال
العباد وأبواب النجاس. قال ابن عبيد: قوله: لا بأس. أشد إلى أنه خلاف أولى
وهو ما يباح. وهي المذنب^(٢) أما صفة الكفن فالأفضل أن يكون. لتخصيص
الأثواب البصر برواية جابر مرفوعة. وأحد سبب. إلى الله تعالى. ليس. فليعلم
أحاديثهم وكيفية فعلهم. مؤلفهم. والسرور والتكفن كل ذلك حسن. انتهى. قال
البرقي. في حديث الأثواب دليل لاستحباب التكفن في البصر وهو المجمع عليه.

(محمولاً) بذكر السور والحداد الخمسين واللام. ويروي منيع أنه سبه إلى

(١) عمر: الاستدراك (١٧٨/١٧٩).

(٢) (١٧٩/١٨٠).

(٣) (١٨٠/١٨١).

أَنَّ مِنْهَا قُبُورٌ لَا عِمَامَةَ

أخبره البخاري في: ٢٣ - كتاب الجنائز - ١٩ - باب الثياب التي لا تكفي.

ومسلم في: ١١ - كتاب الجنائز - ١٣ - باب كل الميت. حديث ٤٥.

سمول قرية باليمن، وقال الأزهري: سالتح المدينة وبانضم الثياب؛ وقيل النسبة إلى الغربة بانضم، وبانضم سعة إلى النصار، لأنه سهل الثياب أي يسهل، قاله لحافظ^(١). وقال الثوري: بسم أسير وضعا، وهو أشهر، ورواية الأكثرين، وليس فيها قبص ولا عمامة) اختلف في معناه على قولين: أحدهما: ثم بكر مع الثلاثة شيء آخر لا قبص ولا عمامة ولا غيرها، بل كُنْ في ثلاثة أبواب فقط هكذا فسره الشافعي - رضي الله عنه -، قاله الثوري

وثانيهما: لم يكن القبص والعمامة محددين من حملة الثلاثة، بل كما زائد عليهما، فيكون ذلك حمسه، وهكذا فسره مالك - رضي الله عنه -، قاله القسطلاني.

وزيد الأول لفظ آخر معد في طبقاته^(٢) سنده عن عائشة: ليس غير كفته قبص ولا عمامة، فت: والأول قالت المعتزلة، إلا أنهم استحبوا القبص فكثروا الروايات الواردة في ذلك، قال القسطلاني: ومذهب الشافعي - رضي الله عنه - زيادة القبص والعمامة على ثلاثة من غير استحباب، وقال المعتزلة: إنه كبره، انتهى

قال لباحي^(٣): قد اختلف العلماء في ذلك فروى ابن حبيب وابن اعاسم عن مالك أن الميت يُغَمَّصُ ويُغَمَّمُ، وبه قال أبو حنيفة. وقال القاضي: إن مسح مالك - رضي الله عنه - أنه غير مستحب، وقد رواه يحيى بن يحيى عن ابن النسيم: أن المستحب أن لا يغمص ولا يغمم، انتهى قال الدسوقي: ورواية ابن النصار هو كراهة التغميص عن مالك

(١) فتح الباري (٣/١٦١).

(٢) المسقى (٧/٢).

قلت: والسرحيح عند المالكية في حق الرجل شحبة ثوبان الثلاثة المذكورة أي الإزار والثيابان والقميص والعمامة، والصحة في القميص مجازي قرأه، وفي العمامة حديث الزيادة أيضاً على تفسير مالك - رضي الله عنه - وقد روى عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان يلبس ثوبه وإزاراً أي حوطة الله أب. فدهش وعذبة وثلاث لحاف، روى سعيد بن منصور، قوله الخبيث^(١).

وما حكى ابن أبي اسنعمان - العمامة عن الحنفية هو محجل بعض المناسبات، فإن في اللبس المختار، ويُنسب في الكفن له إزار وقميص والصفاء، ومكره العمامة لئلا يلبس في الأضحية واستعملها بعض المتأخرين، قال في «المعاني»^(٢): وأكثر ما يكفن فيه الرجل ثلاثة ثوبان: إزار ورد، وقميص نساجي، روى عن عبد الله بن مقفل أنه قال: كفنوا في قميص، فإن رسول الله ﷺ كفن في قميصه الذي توفي فيه، وهكذا روى عن ابن عباس أن النبي ﷺ كفن في ثلاثة ثوبان أحدهما قميصه الذي توفي فيه، والأخذ برواية ابن عباس أولى من الأخذ بحديث عائشة، لأن ابن عباس - رضي الله عنه - حضر تكفيله ﷺ ودفنه، وعائشة - رضي الله عنها - ما حضرته ذلك غلب أن معنى قولها: ليس فيها شيء، تحذف قميصاً جديداً انتهى.

قال المحقق^(٣): وقيل معناه ليس فيها القميص الذي غسل فيه أو ليس فيها قميص مكفوف لأطرافه، انتهى. قلت: وهذا الجمع الأعبر بأول عبارتي، ثم رأيت الحميري^(٤) جمع بذلك من مختلف الحديث، فقال: على أنه يمكن أن يراد من قول عائشة - رضي الله عنها -: ليس فيها قميص، القميص المستند

(١) عمدة القاري (١/١٨٨)

(٢) (١٧٠٧)

(٣) مجمع التاري (٢/١٤٠)

(٤) غنية القاري (٤/٥٨٩)

ذو النكبين والمخاريص، فإن قميص الكفن ليس له دخريص ولا كمان، حتى لو كفن في قميصه قطع جيبه ولبته وكعلاه، إذا في أجواسع القفذه، انتهى فقله محمد وأحمد.

وحاصله: أن الثوب الواحد من هذه الثلاثة كان على هيئة القميص، وهذا يحمل الروايات الثمينة، ولكنه لم يكن قميصاً بمعنى مخيطاً مع الكمين، وهذا يحمل رواية عائشة، وذلك لأن الروايات في ذكر القميص كثيرة في سائر ما تقدم من روايات القميص ما روى جابر بن سمرة فإنه قال: كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب. قميص وإزار ولعافه، أخرجه ابن عدي في الكامل، قاله ابن أبي شيبة^(١). وأخرج محمد بن الحسن في الأثر، عن إبراهيم، أن النبي ﷺ كفن في حلة بخرية وقميص.

فثبت: وأخرجه ابن سعد من طرق عن إبراهيم، وكذا أخرجه عن الحسن، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه، وأخرج عن الحسن نحوه، قاله ترمذي.

وذكر العلامة العيني اختلاف الروايات في كونه ثوباً وذكر من حملتها طرق حديث ابن عباس المذكور، وحكى عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ رُئى عليه قميصه الذي كُفِنَ فيه، قال ابن سيرين: وأنا رزئت على أبي هريرة، وقد أخرج الترمذي والطحاوي عن شداد بن الهاد أن رجلاً من الأعراب جاء إلى النبي ﷺ فأمن به وأتبعه، فذكر قصته ونها: ثم كلفه النبي ﷺ في حلة لبي ﷻ، الحديث.

وفي التعليق المسجود^(٢)، أولى ما يستدل به لإثبات قميص حديث

(١) نسخة القاري، (٦٨/٦)

(٢) (١٠٤/٢)

٦/٥١٠ - وَحَقَّقَنِي عَنْ خَالَتِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ

قَالَ: سَعِدِي أَنَّ أَبَا يَكْرَ الْقَدْرَ بَقِيَ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ، بِهِوَ دَوْبُشٍ.

حَابِر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي قَعْمَةِ مَوْتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي، فَإِنَّ النَّسِيَّ يَتَلَاوَعُ
أَبَ قَعْمَةٍ لِيَكُنَّ بِهِ بَعْدَ طَلْعِ حِكْمَتِهِ فِيهِ، أَخْرَجَهُ ابْنُ حَارِثٍ وَغَيْرُهُ، قَالَتْ:
وَمِثْلِي فِي الْمَوْتِ أَنْصَأُ مِنْ أَمْرِ ابْنِ عَرُورٍ - نَعْدُ صِرَافًا يَنْصَلُّ الثَّبْتَ.

إِنَّمَا، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَنَ فِي ثَلَاثَةِ ثَوَابٍ بِضَرِّ
سَحَابَةٍ، عَدَا الْأَثَمَ يَوْجِدُ نَبِيَّ السَّمْعِ الْهَدَايَةَ وَلَا يَوْجِدُ فِي التَّمْنِجِ الْمَصْرِفَةَ،
وَتَقْدُمُ مَعَهُ فَرِيضًا فِي الْأَثَمِ الْحَقْدَامِ.

٦/٥١٠ - (إِنَّمَا)، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ أَبَا يَكْرَ
الْعَدْنِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (قَالَ لِعَائِشَةَ) هَكَذَا رَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَالِكٍ،
وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «مُسْنَدِهِ» مُحْتَضِرًا، وَبَسَطَ الْبَرْبَلِيُّ^(١) الْكَلَامَ عَلَى
طَرِيقِ الْحَدِيثِ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَارِثٍ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى عَنْ هُذَيْلٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ أَبِي
عَرَفَةَ عَنْهُ قَالَتْ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي يَكْرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: مَنْ شَمَّ كَعْبُورَ
النَّبِيِّ ﷺ الْحَابِثَ قَدْ أَرَادَ الْحَدِيثَ^(٢) زَادَ أَبُو يَعْقِبٍ فِي «الْمُسْتَدْرَجِ» مِنْ عَدَا
الْوَجْدِ فَرَأَيْتُ بِهِ لَمُوتٍ، أَفْكَاتٌ هَبِيعَ عَرِجٍ

مِنْ رَأَى دَمْعَهُ، وَفِي شَحَابٍ قَلْبًا فِي مَرَّةٍ مَدْفُوفٍ
مَنْ قَالَ: لَا تَقُولِي هَذَا وَلَكِنْ قُولِي: «يَتَذَكَّرُ الْمَرْبُ بِمُحَقِّقِ الْآيَةِ
(أَوْ هُوَ مَرِيضٌ) مَرَمِ الْمَوْتِ

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْأَعْيَانِ فِي السَّبَبِ الَّذِي دَانَ فِيهِ أَبُو يَكْرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -
فَذَكَرَ الْوَاخِدِيُّ أَنَّهُ أَسْلَمَ فِي يَوْمٍ يَرُدُّ، فَخُذِمَ وَمِنْ خَدَمَتِهِ عَنَّا يَوْمًا لَا
يَخْرُجُ إِلَّا بِالصَّلَاةِ، وَكَانَ يَدْرُسُ عِنْدَ ابْنِ الْحَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَعْصِي

(١) يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ (١٩٠) (١٩١) (١٩٢)

(٢) وَجْهٌ لِيَهْدِي (١٩٣) (١٩٤) وَجْهٌ يَنْجِي حِكَايَةَ مَكَانَهَا.

مَنْ شَمَّ نَفْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

بِأَنَامِي، كَذَا فِي «الزَّمَاعِي» وَحَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ سَمِعْتُ أَوَّلَهُ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهَذَا يُخَيَّرُ كَسَدَهُ فَقَدْ زَالَ حَمَمُهُ حَتَّى «فُتَّ» حَتَّى مَاتَ،
وَالْكَسَدُ الْحَرُّ يَسْكُنُومُ، وَقَالَ أَبُو شَيْبَةَ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -
وَالْحَدِيثُ فِي ثَلَاثَةِ كَلَامٍ يَا كَلْبُ حَرِيرَةٌ أَهْلَتْ لِأَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقَدْ
الْحَدِيثُ لِأَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - «رَفَعَ بِكَ يَا حَلِيفَةُ رَسُولَ اللَّهِ، وَإِنْ فِيهَا
لَسِمٌ لَنَا وَأَنَا وَأَنْتَ سَوَابٌ فِي يَوْمٍ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَدَهُ وَهَمَّ
بِرَدِّهَا ثَلَاثِينَ حَتَّى دَنَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ عَنِ الْقَذْفِ لَسَمَهُ كَذَا فِي «الْمَعْبُودِ»^(١).

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ بَكَّارٍ: كَذَبَ بِهِ صَرَفٌ مِنَ النَّبْلِ، وَقَالَ عَمِيرٌ: أَصْلُ ابْتِدَاءِ
النَّبْلِ فِي الْوَحْدِ عَلَى سَبِيلِ اللَّهِ تَبَيُّنًا لِمَا قُبِضَ، وَمَا زَالَ ذَلِكَ بِمِثْلِ قِصِي مَعَهُ،
يُرِيدُ أَنَّهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - سَمَّ فِي أَرْدُوهُ وَقِيلَ: فِي حَرِيرَةٍ، وَقَبِلَ لَهُ نَبْرُ
أَوْسَلَتْ لِي صَبِيْبٌ فَقَالَ: مَدَّ رَأْسِي، قَالُوا: فَمَا قَالَ بِكَ؟ قَالَ: قَالَ: بِي أَفْعَلُ
مَا أُرِيدُ، كَذَا فِي «الْمَحْمُولِ».

وَلَا مِثْقَالَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَوْبَانِ فَقَدْ يَكُونُ حَصْلُ لَهُ النَّسْلُ بِالْكَسَدِ وَالْإِذَا
بِالنَّسَبِ، وَقِيلَ هُوَ جَدُّهُ شَرُّ بَوْمَانِ النَّسْلِ فَجَعَلَ إِيَّاهُ زَالًا حَتَّى تُوْفِيَ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - وَأَرْجَاهُ، فَجَمَعَ اللَّهُ لَهُ ذَلِكَ زِيَادَةً فِي الرِّزْقِ، وَرَفَعَ الْمَدْرَجَاتِ، (فِي كَمٍّ)
مَعْدُومٌ مَعْلَمٌ لِقَوْلِهِ (كَتَبْنَا) بَاءَ الْمُجْعُولِ (رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) سَأَلْنَا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -
أَنَّ حَوْلِي كُفَيْتُهُ عَلَيَّ وَابْعَاسُ وَأَمَّا الْفَضْلُ الْأَمْرُ كَانَتْ فِي الْبَيْتِ شَاعَرَتْ
ذُنُوبُ.

وَاخْتَصَفَ فِي وَجْهِ النَّبْلِ، هَبْلٌ، ذَكَرَ بِالْإِسْتِخَامِ نَوْحًا لَهَا لِلصَّبْرِ عَلَى
ضَعْفٍ، وَاسْتِظْفَافًا لَهَا بِمَا يَعْنِي أَنَّهُ يَعْظَمُ عَلَيْهَا ذِكْرُهُ، وَقِيلَ: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ - رَضِيَ اللَّهُ

(١) أَيْ عَصَى.

(٢) مَعْنَى النَّسَبِ، (١٠٠).

فقلت: في ثلاثة أنواع، ينسب نحوونه، فذاك أبو بكر: خذوا هذا الثوب (الثوب عليه، قد أصابه مشر أو رعفران) فاغسلوه.....

عنه - نسي ذلك لشدة الشرح، وقبل: يحتمل أنه - رضي الله عنه - لم يحضره ذلك لاشتغاله بأمر النجعة، هكذا قالوا^(١).

و لا وجه عندي أنه لم يطقه لسبب وجوه من أمر تكفينه وإشارة إلى أن الأهم في ذلك تباع عمله بشيء، فكلما ينسكب عليها أمر من باب التكفين والتدفين تنظر إلى فعله بخت، تأمل.

(فقلت: في ثلاثة أنواع بعض نحوونه) تقدم بانه، فقال أبو بكر الصديق (خذوا هذا الثوب) والثوب (الثوب) كان (عليه) رداء البخاري: كان يترمس فيه (قد أصابه) أي الثوب وفي بعض النسخ الهندية: قد أصابه، (مشر) كسر شميم وسكون الشميم المعروفة، عند أهل المدينة ينسج المصم والقطن ويسكون الغبير لعنان، كما في الخزفاني، واسطه في (المصحح) و «التنوير» وغيرهما بالآبول فقط، وقال المحمد بالكسر والنسج المعروفة

ولفظ بن أبي شبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال: كفن أبو بكر - رضي الله عنه - في ثوبين مسحولين ورداه ثم مسح أمر به أن يغسل. (أو رعفران) ولم يظن البخاري: فنظر إلى ثوب عليه كان يعرض فيه به رقع من رعفران، انعتك.

(فاغسلوه) فنزول المحبرة أو أمر الرعفران، قال الساجي^(٢): يحتمل أن يكون ذلك لتمييز علمه فيه وإلا فإن الثوب اللبني لا يقتضي ليه وجوب غسله. فانه مسحون. ويحتمل أن يكون أمر بالغسل للمحبرة التي كانت فيه لئلا أجبر أن الذي يغسل في ثلاثة أنواع يغسل، انتهى.

(١) يقرأ: «فتح الباري» (٢/ ٢٥٢)

(٢) «المشتر» (٨/ ٢٦٦).

أَمِ كَفَّوْنِي عَمَّا جِئْتُ لِيُحَدِّثَ

أَمِ كَفَّوْنِي فَبِمَا فِي هَذَا الثَّوبِ (يعني) إغصاة (موبين آخر من) لشعير
بلائله، كما خلت نفسي بئذ ثلاثة ثوب، وهكذا من رواية البخاري، يعني أن
التصدير إلى ثوب واحد، الأمر بإضافة لاثنين - وأخرج الإمام أحمد في
«الترغيع» عن عائشة بنحو: أصبوا ثوبين هذين ثم كفوني بهما، وفي طريق آخر
أنه «أطرد ثوبي هذين وعملوا بهما ثم كفوني بهما»، وفي طريق آخر لعبد الرزاق
عن عائشة قالت: قال أبو بكر - رضي الله عنه - ثوبيه اللذين كان يعرض
فيهما - أصبهما وكفوني بهما.

وفي طريق آخر أنه عن عبيد بن عمير يقول: أمر أبو بكر به عذقته وما
أدومه من عبيس بأن يغسل ثوبين كان يعرض فيهما ويكفن بهما، وفي طريق
آخر عبد بن سعد عن طريق الخادم - محمد قال: قال أبو بكر حين حضره
الموت: فليسبي عني ثوبي هذين اللذين كنت أعشي بهما، وغير ذلك ذكره
الترمذي^(١)، وإك زعم حديث البخاري نحوه في «المصحح» رجت هذه الطريق
بالعدد.

واستدل صاحب «المعجم» - الهادي - بحديث الخدم الأثري - رضي الله
عنه - عن جابر النخعي عن التميمي، قال: ابن أجدام - قال: دفع ابنه في
حديث أبي بكر - رضي الله عنه - هباء عنى وحبه تركه لأن منته عبد الرزاق
لا ينقص عن عبد البخاري، فعند ابن عذافر في قصة محرم وأخته نافذة.
قال فيه عليه السلام: كذبوه في أبيه، بكر الجميع ممكن، فلا يتوكل بأن يحصل
من قبل عبد الرزاق وغيره، هو حديث أبي بكر - رضي الله عنه - سى أنه ذكر
بعض الثوبين دون ذلك خلافاً لما في البخاري، انتهى.

والأوجه عندني في وجه المصحح - أنه - رضي الله عنه - أمر أولاً

(١) - بطر. المصنف رواية (٢٦٠٠)

«وَأَنَا - عَائِشَةُ - وَمَا هَذَا؟ فَقَالَ أَبُو زَكْرِيَا: الْحَيُّ الْخَرُوجُ بِأَنِّي الْجَدِيدُ مِنَ النَّبِيِّ. وَإِنَّمَا هَذَا تَصْدِيقٌ».

أَخْرَجَهُ الْحَدِيثُ فِي ٢٣ - كِتَابِ الْجَنَازِ. ٩٤ - مَاتَ يَوْمَ الْاَثْنَيْنِ

بِالْكَفِّينِ فِي تَوْبِهِ تَسْلِيمًا كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُمَا وَأَحَدُهُمَا فَإِنْ عَمِدَ إِذْ تَكَرَّرَ مَرَّةً فِيهِ اقْتِصَادٌ لِكَلِمَاتِهِ، ثُمَّ أَمَرَ بِتَكْمِيلِ الثَّلَاثَةِ إِيْمَاعًا لِمَا قَامَ بِالنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلِذَلِكَ عَلَيْهِ يَتَوَنَّهُ فِي كَيْفِ كَيْفَتِهِمْ أَيْضًا؟ (فَقَالَتْ عَائِشَةُ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - (وَمَا هَذَا؟) تَرِيدُ أَنْ ذَلِكَ الْمَرْبُوحُ لَمْ يَصْلَحْ لِكَلِمَةٍ، وَأَعطَى ابْنُ خَالِي، قُلْتُ، إِنَّ هَذَا مَلِكٌ (فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (الْحَيُّ الْخَرُوجُ) وَأَكْبَرُ احْتِجَاجِي (بِأَنِّي الْجَدِيدُ مِنَ الْحَيِّ) لِمَا يَدْرُسُهُ فِي طَوْلِ عَمْرٍاءَ عَنْ ذَلِكَ سِرِّ وَالرَّيَّةِ وَمِنْ أَعْوَدَةٍ، وَأَنَا الْعَبْدُ فَإِنْ بَغِيْرَهُ مَرَّ بِحَيٍّ، رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَرْثُومَةَ: «لَا تُقَالُ لِي فِي الْكَفِّينِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَرْجِعْ» وَلَا يَكُنْ عَلَيْهِ الْأَمْرُ بِتَكْمِيلِ الْكَفِّينِ لِمَا سَمِعْتِي.

(وَأَمَّا هَذَا الْمَقْصِدُ^(١)) رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ النِّمِمْ وَرَوَى بِصَحِيحِهِ رَوَى بِصَحِيحِهِ فَإِنَّهُ عِيَاذٌ - قَالَ الْبَاقِي^(٢) - شَكَاهُ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ النِّمِمْ وَرَوَى لِمُسْنَدِهِ، وَفِي ابْنِ الْأَثَرِيِّ: لَا يَفْقَهُ: لَسْبَهُ بِالْكَسْرِ - رَوَاهُ أَبُو عِيْدٍ، وَإِنَّمَا هَذَا لِمُسْنَدِ الْوَرِاثَةِ وَالْمُتَلَوِّ وَالْمُتَلَوِّ، النَّصِيْدُ، النَّبِيُّ.

قَالَ الْحَافِظُ^(٣) قَالَ قَاضِي رَوَى بِصَحِيحِهِ وَفَتْحَهَا رَكْعَةً، وَهُوَ حَزِيمُ الْخَبِيلِ، وَقَالَ أَبُو حَبِيبٍ: هُوَ مَذْكَرُ لَصْدِيدٍ، بِالنَّفْعِ التَّجْمِيْنِ، وَبِالنَّفْعِ عَمَّكَ الرِّبْتَ، وَالْمَعْرُوفُ هَهُنَا لَصْدِيدٌ، وَيَعْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْرُوفُ نَفَقًا: إِيْمَاعًا هُوَ أَيْ الْحَدِيثُ وَإِنْ يَكُونُ الْمَعْرُوفُ بِالصَّحِيحَةِ عَلَى هَذَا التَّجْمِيْنِ، أَيْ الْجَدِيدُ لَمْ يَرِيدَ

(١) قَالَ مَنْ عَدَّ أَمْرًا بِتَكْمِيلِ الثَّلَاثَةِ، فَإِنَّهُ أَرَادَ التَّجْمِيْنًا، وَلَا وَجْهَ لِكَلِمَةِ الْحَيِّ مِنَ الْمَعْنَى عَمَّا ذَكَرْتُ، وَبَعْدَ الْحَيِّ لَمْ يَكُنْ يَكُونُ الرِّبْتَ وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِالْمَعْنَى (الْمَقْصِدُ) بِالْمَعْنَى كَلِمَةُ الْحَيِّ

(٢) الْبَاقِي (٦/٢٢)

(٣) قَاضِي ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ (٢/٢٢٤)

١١١/٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ ذَاتِ الْمَرْيَمَ بْنِ نَهْشٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
عَدُوٍّ الْأَحْمَدِيِّ عَنْ عَدُوٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ ثَعْلَبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ
الْعَاصِمِ عَنْ عَمْرِو بْنِ

لَيْثٍ عَنْ الْأَوَّلِ أَطْعَمَ ثَلَاثَ نَفْسٍ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ كُفَيْسُ أَبُو بَكْرٍ
- وَخُصِمَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي رِبْطَةٍ بَيْضَاءَ وَرِبْطَةٍ مَصْبُورَةٍ. وَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ نَعْمًا يَخْرُجُ مِنْ
أَفْئِدَةٍ.

وَمِنْ الْحَدِيثِ: أَنَّ حَبِيبَ الثَّنَكِيِّنِ هِيَ الثِّيَابُ الْبَيْضُ، وَتَكُنُ الْكَنْسُ،
وَطَلَبَ السَّوَابِقَةَ بِهَا وَوَجَعَ ثَلَاثَ كَبِيرٍ تَبْرَكًا بِذَلِكَ، وَخَوَّارُ الثَّنَكِيِّنِ هِيَ الثِّيَابُ
الْمَصْبُورَةُ، وَهَذَا الْحَيُّ الْحَدِيدُ، وَفَضْلُ الصَّادِقِ الْأَكْبَرِ، وَصَحَّحَ فَرَاغَتَهُ وَثَبَاتَهُ
عَدُوٌّ وَقَالَ: انْتَهَى.

وَلَا يُشْكَلُ عَلَى حَدِيثِ الثَّابِ وَحَدِيثِ النُّهَيْي عَنْ تَمْغَلَاةَ مَا وَرَدَ فِي
الرِّوَايَاتِ التَّعْلِيلُ مِنَ الْأَمْرِ بِتَحْسِينِ الْأَكْبَادِ، لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ كَوْنَهُ جَدِيدَةً أَيْضًا،
حِكَاةً أَوْ تَعَارُفًا عَمَّا سَلَّمَ مِنْ نَبِيِّ مُطَهَّرٍ. وَقِيلَ: يَحْسَرُ التَّحْسِينُ عَلَى النِّصْفَةِ
وَالْتَمِغَلَاةِ عَلَى الثَّنَسِ، وَقِيلَ: التَّحْسِينُ حَقُّ الْعِبَتِ. قَدْ أَوْصَى بِتَرْكِهِ أَتَمُّ كَمَا
فَعَلَ الصَّادِقُ الْأَكْبَرُ - وَصِي بِهِ عَنْهُ -، وَقِيلَ: يَحْتَاحِلُ أَنْ يَكُونَ اخْتِبَارُ ذَلِكَ
الْثَرَوِ بِعَيْنِهِ نَعْمًا مِنْ مَعْنَى الثَّرِيكِ، وَيُزِيدُهُ مَا يَعْلَمُ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ - وَفِي
نَرْمِي تَمْغَلَاةً قُلْتُ أَحْسَنِي فِيهِمَا - كَذَا فِي الْمَعْنَى^(١).

١١١/٧ - سَأَلْتُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ الزَّهْرِيِّ (عَنْ حَمِيدٍ) مَصْفُورًا (ابْنُ
عَمْرِو بْنِ عَمْرِو) الزَّهْرِيِّ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ ثَعْلَبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ
رَوْدٍ بِحَبِيبٍ وَخُوْءٍ عَطَفَ مِنْهُ. وَالْقَوَابِ. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ ثَعْلَبٍ كَمَا رَوَاهُ
جَمْعُهُورُ الرِّوَاةِ، ثَابِتٌ: وَعَنِ الصُّرَابِ أَخْرَجَ مُحَمَّدٌ فِي الْمَوْضِعِ^(٢) وَابْنُ
أَبِي نَبِيَّةٍ فِي «مُصَنَّفِهِ» بِرَوَايَةِ حَمَادٍ بْنِ حَازِمٍ عَنْ مَالِكٍ بِهَذَا السَّنَدِ، وَتَقَدَّمَ

(١) - سنده القاضي (١١١/٨) (١١١/٩)

(٢) - ذكره في «موطأ» محمد بن الفضل السجستاني (١١١/٩)

أنه قال: الميت تنصرون وبؤزوز، ويكفن في الثوب الثلاث غير أن تكفن إلا ثوب واحد، كفن فيه.

ترجمه عبد الله في محله، ولم أجد ترجمة عبد الرحمن هنا فيما عندي من الكتب، ولم يذكر من صنف في الصحابة لعمر بن نفعان ولدا اسمه عبد الرحمن. بل ذكره له وأبى عبد الله ومحمد، وكان من الحفاظ أن يذكره في «التعجيل» وينتج على الخطأ في رواية يعقوب، ولم من ذلك أنها أن في النسخ المصرية من نسخة «عبد الله» عنده من النسخ في رواية يعقوب وإن كان صوابا في نفسه.

(أنه قال: اكفن بثمن) أي باسم التعمير أولاً (وبؤزوز) أي يجعل له الإزار بعد ذلك. وفيه في النسخ المصرية الخط: يؤزر إلى فيها بضم الهمزة ويكفن، فأصل: (ويكفن) بعد ذلك (بالثوب الثالث) ونظير رواية أبي أي شعبة عنه عن عبد الله بن عمرو قال: يكفن الميت في ثلاثة أثواب: قميص وإزار ولقادة (إذن لم يكن) أنه (إلا ثوب واحد كفن فيه) قال محمد بعد الأثر المذكور: وسندنا أخذنا، وإزار يعقوب لعنه من الثوب لأمر أحب إلينا من أن يؤزر، ولا محيد أن ينصير الميت في ثمن من ثوبين إلا من ضرورة، وهو قول أبي حنيفة - رضي الله عنه - انتهى.

قلت: وكذا في الثوب الواحد عند الضرورة مجمع عليه عند الأربعة كما صرح به أهل الفروع، والجمهور على أن الثوب الواحد ينبغي أن يكون سابغا لجميع البدن، وقيل: يكفى مشر، نعرة فقط، وبسعة في الفروع.

ثم لم يذكر المصنف كيف المرأة وبسعة في ذلك في ذكر اسحت لأن من استحسن ذكر العمائم فيه تكبلا لتفاداة، قال ابن المظفر: كل من يحفظ منه يرى أن تكفن المرأة في خمسة أثواب: كالسبي والخفي والأزاعي والناسبي وأحمد وإسحاق وأبي نير، قال النسائي: تكفن في خمسة ثلاث نقائض وإزار وحمار، وفي القدام: فبعض وثقافتان وهو الأصح، واحتاره المزني، وقال

(٣) باب المشي أمام الحنابلة

أحمد . تكفر في قبحه . وشره وخافه ونفسه وخافه نكاحاً بها وحداها ، كما هي المعنى^(١)

قلت . وأما منسوب لها عند المالكية كما في «الشرح الكبير»^(٢) : سبع ، أربعة وقبصر وقصار وأربع لغات . فإن الدسوقي : مراد عن خمسة لمحل ومسحة العرق الحنابلة ، وهو غير أنه يجعل معنى المظهر للمحصول من المصطفى حيث ما برن من أحد المصنفين ، السبع

وفي النثر الحنابلة^(٣) وغيره من ورع الحنابلة . بس ثمة أربع أي قبصر وأزار وحصار ونفاعة وحرفة تربط بها تدب في إلى الفحش . وكناية نوبان وخمار . وصورة ما يوجد انتهى .

(٤) المشي أمام الحنابلة

أي بيان استحباب المشي أمام الحنابلة . وهو قال الأئمة الثلاثة . وقال الحنفية والأوزاعي المشي خلفها أيضاً ، وحكاها الترمذي عن بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم . وقالوا به يقول الثوري وإسحاق ، انتهى .

فإن المعنى^(٤) . وله ذهب إبراهيم النخعي والثوري والأوزاعي ومريد بن عتلة ومسلم بن أحمد وإمام حنيفة وأبو يوسف وسعيد بن جابر وأحمد بن حنبل ، ويروي ذلك عن علي بن أبي سعيد وأبي عبد الله . راجع إمامة ومهمل بن لعاص . رضي الله عنهم ، انتهى

(١) معجم الثوري (٦٦-٦٧)

(٢) ١٥٧/١٥

(٣) ١١٣/١٤

(٤) معجم الثوري (٦٦-٦٧)

الحفاظة سلمت جزر

وعند الله بن عروة، وحاتم بن سليمان، وإبراهيم بن مالك عن الزهري عن سالم عن أبيه، قال: وصله جماعة ثقات من أصحاب الزهري كدبن أخيه، وأبو عبيدة، ومسلم، وربيعة بن سعيد، وموسى بن عتبة، وزيد بن سعد، وعاصم بن الحسن بنسي، يختلف على بعضهم ذكره بن عبد الله^(١) ثم أورد هذه الرويات كلها، ورواية ابن عبيدة أخرجه أصحاب أبي الأربعة.

وقال أبو عبيدة^(٢) عقب إدخالها، كذا رواه غير واحد موصولاً ورواه معمر بن عيسى ومالك وغيرهم من الحفاظ عن الزهري مرسلاً، وأهل الحديث كلهم يرون أن المرسى الصحيح، قال المنذبي: هذا خطأ، والتصواب مرسل، وقال ابن المنذر: حديث الزهري في هذا مرسل أصح من حديث ابن عبيدة، والحفاظ عن الزهري ثلاثة: مالك ومعمر وابن عبيدة، فإذا انفق ثقات على شيء، وبخالفهما لأخر تركناه قولاً آخر، كذا في التوير^(٣)، «الزهري».

(والحفظ) أي عند الشيعة - رضي الله عنهم - دخل بينهم عثمان، علي ومن بعدهم (سلم جزراً) معاً - إضافة - «أمر يقا» كذا قلت عام كذا وهم جزراً إلى اليوم، وأصله من البحر وهو السحب، ونصب على المصدر أو الحال، كذا في المجموع.

وقال ابن الأثير في كتاب التاريخ: معاً - مبرداً علم حينئذ ولا يحياوا أنفسكم، فاحذوا من البحر، وهو أنه يترك الإبل ولا يترك في البحر - ونصب جزراً على أنه مصدر في موضع الحال، والتقدير هاهنا حارين أي مثليين - أو علم المصدر لأن فيه سلم معاً - جزراً، فكانه قيل: جزراً حراً، أو على التفسير، وأول من ذكره محمد بن زيد قال:

(١) الشهاب ١٣٦ - ٩٥ - ١٦

(٢) أخرجه الترمذي ١٢٠٢ - ١٢٠٢

وعند الله بن عمر.

قال ابن عبد البر: هكذا هذا الحديث في الموطأ، مرسل من رواة.

وقد أخرجه، موصولاً عن ابن عمر.

أبو داود في: ٢٠ - كتاب الجنائز، ٤٤ - باب انشيء أمام الجنائز.

والترمذي في: ٨ - كتاب الجنائز، ٢٦ - باب ما جاء في انشيء أمام الجنائز.

والشمالي في: ٢١ - كتاب الجنائز، ٥٦ - باب مكاد انشيء من الجنائز.

وابن ماجه في: ٦ - كتاب الجنائز، ١٦ - باب ما جاء في انشيء أمام

الجنائز.

فإن ساروت مقفورة ومث بسى إلى آخره كمثلث هنم جرم

ويؤلف حمد الدين بن هشام في كون هذا الترتيب عربياً. وأورد عليه

برحمه ذكر كلامه السبوطي في التنوير^(١) مبسوطاً فارجع إليه إن شئت.

ويكنى لصحته استعمال ابن شهاب الزهري وهو من قريش القصحاء، وشرحه

بهذا الكلام: أن انشيء أمام الجنائز من زمن النبي ﷺ منور إلى ذات اليوم

في الخلقاء وكان وفاة الزهري في زمان هشام بن عبد المنك

(وعبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - أيضاً كان يمشي أمام الجنائز، وأما

ثم يكنى داخلاً في النعفاء أمرة، بالذكر، قال الياسي^(٢): ولا يصح أن يحمل

على الإباحة؛ لأن ذلك ليس بقول لأحد؛ لأن الناس بين قائلين: قائل يقول:

إن ذلك سنة مشروعة، وبه قال الأئمة الثلاثة، وقائل يقول: إن ذلك ممنوع،

وإن السنة العتيقة خفية، والدليل على ما نقول الحديث المتقدم، وقد ذكر

أصحابنا في ذلك معاني آتت بالقوية، منها أن الناس شعفاء له، وأنشع

يشي بين يدي المنصوع، انتهى.

(١) تنوير الحوالك، ١/٢٢٦.

(٢) العتيق، ١/١٢٢.

٥١٤/١٠ - **وحدثني عن مالك**، عن هشام بن عروة، قال:

«رأيت أبا قطّ في جنازة، إلا أمامها،

قال: ثم أتى البقيع فجلس، حتى حُرم عك،

٥١٤/١١ - **وحدثني عن مالك**، عن ابن شهاب أنه قال:

«لشئ خلف الجنداء من شئ للثمة».

كانت عائدة مؤمنة تزوجة من أبا بردى، ثم أتته على المسلمين، أول

سنة النبي ثلاثمائة سنة، قال مالك: «وحيي الله عليها في قبره بثلث

البريقين في قبرها أطركن بدل»، قال مالك: «كانت أمروا بالزوجة بعد ما

استصدق، فوحيي الله عليها سنة خمس وعشرين سنة»، قال

مالك: «حيي الله في دار الجنّة»^(١).

٥١٤/١٢ - **مالك**، عن هشام بن عروة، أنه قال: «أرأيت أبي عروة من

البريق التي جنازة قطّ أي أنها (إلا أمامها) أي قام بها (قال) هشام: (ثم يأتي)

أي عروة البقيع المفرق المصنوع من ثوب، إذا كان مرفاً وبجعة - (فيجلس حتى

يسروا) أي يلبس قنوا مع الجنائز (عليه) أي على عروة بالعبارة

قال الأمامي^(٢): يريد بها أن كان مجلس بعض نصيرين، ولم تكن يجلس

مع سبع الغير لقاد، فيجلس حين يلحفوا به، ومنه روي عن أبي بكرة السبع من

الجنائز حتى توضع الجنائز ثم يسبح بعد الثمن

٥١٤/١٣ - **مالك**، عن ابن شهاب أنه روي (أنه قال المشي حول

الجنائز من خطأ الثمة) الإضمار بمعنى في أي من نخصاً في الستة، يعني

مجانبة الستة والستة، أي في ثلاثين مرة المشي أمام الجنائز، أو

الحطّ مطلق، يعني التحاي عن نفسي، مضاف إلى مفردة معنى الحطّ إليه.

(١) (٢٩٠) (١٤)

(٢) (٢٩٠) (١٤)

وفي الحديث^(١): "أما كيفية تشييع المني حلف الجبارة أفضل عداء
 وقال الساجي، المني أمامها أفضل لو روي الزهري المشقة، وهذا حكاية عامة
 وكانت عادتهم اختيار الأفضل، ولأنهم شعروا بالميم، والشعاع أبداً تصدم،
 ولأنه أحوط للصلاة لما فيه من التحرز عن العوات.

وقال ما روى ابن مسعود موقوفاً عليه ومرفوعاً إلى رسول الله ﷺ أنه قال:
 "الجبارة مشبوعة وليست بتابعة فليس معها من تصمد"، وروى عنه أنه يقول: "كان
 يمني خلف جنازة سعد بن معاذ، وروى معمر عن طاووس عن أبيه قال:
 ما دنى رسول الله ﷺ حتى مات إلا حلف الجبارة، وعن ابن مسعود: فضل
 المني خلف الجبارة على المني أمامها كفضل المكتوبة على النافلة. ولأن
 المني خلفها أقرب إلى الانعقاد، لأنه يمانى الجبارة فيتعطف فكان أفضل،
 والحروي عن النبي ﷺ شيطان الجوار، والله في الأمر على الناس عند
 الإزدحام، هو يأول لكل أمي بك - رضي الله عنه - وعمر - رضي الله عنه -
 لما روي عن عبيد الرحمن بن أبي بليلى أنه قال: بينما أنا أمشي مع علي
 - رضي الله عنه - خلف الجبارة وأبو بكر وعمر يمشيان أمامها، فقلت لعلي
 رضي الله عنه: ما بال أمي بكر وعمر يمشيان أمام الجبارة؟ قال: إنهما
 يعلمان أن المني خلفها أفضل من المني أمامها إلا أنهما يسهلان على
 الناس، ومعهما أن الناس ينحدرون عن المني أمامهما تعظيماً لهما، فلو
 اختارا المني خلف الجبارة لصار الطريق على تشييعها.

وأما قوله: "إن الناس شاعة الميت، فيبغى أن يتقدموا فيشكل هذا
 حالة الصلاة، فإن حالة الصلاة حالة الشفاعة، ومع ذلك لا يتقدم الميت بل
 الميت قدامهم، وقوله: "هذا أحوط للصلاة، قلنا: عدنا إنما يكون المني
 خلفها أفضل إذا كان يرم منها سميت بشامعاً، وهي مثل هذا لا تفوت

الصلاة، ولو مشى قدامها كان واسعاً لأن النبي صلى الله عليه وآله وأما بكر وعمر - رضي الله عنهما - فعنوا ذلك في فضيلة، غير أنه يذكر أن يتقدم الكل عليهما؛ لأن فيه إظهار منيوعية العبادة من كل وجه، انتهى.

قلت: وما على: إن المشي أمام العبادة أحوط للصلاة بخلاف الظاهر، بل الظاهر أن المشي خلفها أحوط للصلاة، لأن المذي أمامها لا يتعر بالصلاة إلا صلى الذين مع العبادة، وأما المذي خلفها فلا بد أن يدرك الصلاة، وحديث ابن مسعود المذكور بلفظ: «العبادة مشروعة»، الحديث أخرجه أبو داود^(١) والترمذي وابن ماجه وأحمد وإسحاق وأبو يعلى وأبو شيبة، قاله الترمذي^(٢). وقال أيضاً: أخرجه داود وسنن أبي عبد الرحمن، وهو وإن كان مرسلًا فهو حجة عندنا.

وقال الحافظ في «الفتح»: روى سعيد بن منصور وغيره من طريق عبد الرحمن بن أبي عبيد عن علي قال: «المشي خلفها أفضل من المشي أمامها كفضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد»، إسناده حسن وهو موقوف له حكم المرفوع، لكن حكي الأثر عن أحمد أنه تكلم في إسناده، انتهى.

وقال ابن رشد في «الشرية»^(٣): وأخذ أهل الكوفة بما روي عن علي - رضي الله عنه - في تقدم أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - وقوله: إيلها ليعملن ذلك، وتكفيهما بمهلان على الناس. وقوله - رضي الله عنه - «فصل الناسي خلفها كفضل صلاة المكتوبة»، وروي عنه أنه قال: أقدمها بين يديك، وأخبرها نصب عينيك. وإنما هي موعظة وتذكير وعبرة.

(١) أخرجه أبو داود رقم ٤٨١١

(٢) عمدة الساري: (١/١٦)

(٣) بداية المجتهد: (١/٢٣٤)

وبما رواه عن ابن عباس - رضى الله عنه - قال: سألت رسول الله ﷺ عن نهر مع الجنة فقال: «الجنة مشوعة وليس بها ماء». وحديث المغيرة بن شعبه مرفوعاً: «الراكب يسي مع الجنة والنعيم يخلي حلقه وأمانه» وعن يحيى بن زياد قرياً: «حدثني امرأة قال: «سألت حلف الحارثي، وعنه أحاديث يستعملونها ويصحبها غيرها» انتهى.

قلت: لا شك أن الروايات برزت بكلاً تعممين، والله جيب بالعموم، هم بقولهم: هم سعداء، والتشيع يكون فدام التسمي له. ونحن نعلم هم مشعوذون، والتشيع والموقع يكون ذلك الموضع. وقد وردت الروايات لكثيره في التشيع، قال أن في النبي خلفها استعد فألتمسها في حمل الجرة عند حاجته، على أن في حملها الحذاء مع كونه ناعمة فقدم السبب، كما تقدم في كلام المدافع^(١) وسطه القاري.

قال العيني^(٢) واحتجوا به، بوجه أبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا شمع لحماره تصوت ولا نار» وأبو داود ولا يحيى بن يزيد، وأيضاً حديث سهل بن سعد: «أن النبي ﷺ كان حلفي حلف الحارثي، بوجه ابن عمي في الكمال»، وحدثت أبي أمامة قال: «قال أبو سعيد الحارثي، علي بن أبي طالب الحثي حلف الحارثي أفضل أم أمامة؟ فقال علي - رضى الله عنه -: «صلاة المكونة على الطمع، فقال له أبو سعيد: أيرأيت تشرب أم تشرب سمته من النبي ﷺ؟» فقلت: لا والله بلي سمته سبع مرة ولا تشرب ولا ثلاثاً حتى سبعة، فقال أبو سعيد: «إني رأيت أنا بك» عمر يمسان أمامه، فقال علي - رضى الله عنه -: «يغفر الله لهما لقد سمعا ذلك من رسول الله ﷺ» كتب

(١) انظر المدخل في الصحاح (١/١٤٨)

(٢) انظر في القاري (١/١٤٨)

سمعه، وإنيب والله فخير هذه الأمة، ولكنهما كرها أن يحشم الناس، ويضيقوا فأما أن يسجلا عنى لباس، رواه عبد الرزاق في مصنفه^(١).

وروي أيضاً عن طاوس قال: ما منى رسول الله ﷺ حتى مات إلا حلف انحصاره، قال الشعبي: رواه عبد الرزاق وإسناده مرسل صحيح. وروي ابن أبي شبة بسند عن مسروق قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لكل أمة قريباً، وإن قريب هذه الأمة مدثاهاء، جاحلون، منكم بين أنبيائكم»، وروي الشافعي من حديث عبيد الله بن كعب قال: جاء ناس من قيس بن شماس إلى رسول الله ﷺ فقالوا: إن أمة فرتك وهي نصرانية وهو يحب أن يحصرها، فقال له النبي ﷺ: «لا تأكلوا من ثمرها»، فقلت إذا كنت أمامها لم تكن معها، وروي ابن أبي شبة بسند عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن أباه قال له: كن خلف الجنائز فإن مقدمها للملائكة ومؤخرها لبيئ آدم، قال القيسري: إسناده حسن، له ذكر شياً من الكلام في بعض هذه الأحاديث.

ثم قال: إنه سلمنا ضعف الأحاديث التي تكلم فيها، فإنها تنفرد بالشك، فتصلح للاستدراج مع أن ك حديثاً فيه رواه البخاري وجماعة من حديث أبي هريرة مرفوعاً، من اتبع حقاقة مسلم إيماناً واحتساباً، الحديث، ولا يتابع لا يكون إلا إذا مسوا خلفها، فدل ذلك على أن الحديث متبع، وهو نص رواية ابن مسعود المقلدة، أي بقدر الضرورة بشيخ وقد سطر الكلام على المسألة التزيلي في نصب الراية^(٢)، ونظماوي في معاني الآثار^(٣)، وأخرج ابن أبي شيبة بسند عن أبي سعيد مرفوعاً: لا يمسي أمامها، وأخرج عن سويد بن عملة قال: الملائكة يمشون خلف

(١) رواه عبد الرزاق (٦٦٦٦)

(٢) (١٩٠، ٢) - (٢٤٤)

(٣) (١٢٩، ١٣)

«ولا تَقْرَؤا على كُفْرِي حَنَاطًا، وَلَا تُشْعَوْنِي بَنَارًا».

١٣/٥١٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ
الْمَعْمُورِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُدْعَى، بَعْدَ مَوْتِهِ، بِنَارٍ.

(أبو حنظلي) قال في «المجمع»: الحنوط والحناط: ما يَخَاطُ من الطيب
لِكَمَانِ لُحُونِي، وَأَحْسَامِهِمْ خَاصَّةً، وَمِنْ حَدِيثٍ: «أَيُّ الْحَنَاطِ أَحْتِ إِلَيْكَ؟»
قَالَ: «كَافُورٌ». وَحَدَّثَ ابْنُ عَمْرٍو، بِمِثْلِهِ، وَتَشْدِيدُ «وَنَ» أَيْ مِثْلُهُ بِالْحَنَاطِ، وَهُوَ
مَخْفُوطٌ مِنْ كَافُورٍ وَدَسَلٍ وَجَوْهَلٍ، انْتَهَى.

وَقَالَ السَّاحِبِيُّ: الْحَنَاطُ مَا يُجْعَلُ فِي حِمَاكَ الْعَيْتِ وَكُفْتِهِ مِنَ الطَّيِّبِ
وَالنَّمِسْكِ وَالْعَبْرِ وَالْكَافُورِ وَكُلِّ مَا الْفَرَضُ مِنْهُ رِيحُهُ دُونَ لُحُونِهِ، لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ
مِنْهُ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الرَّائِحَةِ دُونَ الْجَمْعِ بِالْكَافِ، انْتَهَى. وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: أَجَارَ
الْأَمْرُ الْمَسْكَ فِي الْحَنَاطِ، وَكَرِهَهُ قَوْمٌ، وَالْحَقُّ فِي قَوْلِهِ يَجْعَلُ. «أَطْلَبُ الطَّيِّبِ
النَّمِسْكِ، انْتَهَى».

(ولا تَقْرَؤا) من ذُرُوتٍ فَحَبٍّ وَتَمْلِيحٍ إِذَا ذُرُوتُهُ أَيْ لَا تُشْرُوا (على كُفْرِي
حَنَاطًا) يَكْسِرُ الْحَاءُ كَكِتَابٍ لُغَةً فِي الْحَنَاطِ، قَالَ لُحْدَةُ: الْحَنَاطُ كَصَبُورٍ -
وَكَكِتَابٍ كُلُّ طَيِّبٍ يَخْطُطُ لِلْمَيْتِ، قَالَ الْبَاجِي: يَجْعَلُ الْحَنَاطُ بَيْنَ أَكْفَانِهِ كُلِّهَا
وَلَا يَجْعَلُ عَلَى ظَاهِرِ كَفْتِهِ؛ لِأَنَّ الْحَنَاطَ تَعْمَسُ الرِّيحُ لَا اللَّوْنُ (وَلَا تُشْعَوْنِي
بَنَارًا) وَكَذَا أَوْسَى بِانْتِهَى مِنْ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنْ نَحْوَةِ ثَمَرٍ وَرَدَ انْتِهَى فِي ذَلِكَ
مَرْفُوعًا.

١٣/٥١٧ - (مَالِكٌ)، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ (كَيْسَانَ) (الْمَعْمُورِيِّ)، عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُدْعَى، بِنَارٍ، الْمَسْجُودَ، (بَعْدَ مَوْتِهِ بَنَارًا) وَقَدْ وَرَدَ عَنْهُ مَرْفُوعًا عَنْ
أَبِي دَاوُدَ: «وَلَا تُدْعَى الْجَازَةُ بِصُورٍ وَلَا سَارٍ وَلَا بِمِثْلِي بَيْنَ يَدَيْهَا»، قَالَ
ابْنُ الْقُطَيْبِ: لَا يَصِحُّ وَإِنْ كَانَ مُتَصِلًا لِنَجْهِلٍ بِحَالِ ابْنِ عَمْرٍو رَاوَدَهُ عَنْ رَجُلٍ

قال يحيى: سمعت مكي بن كزاذك

(٥) باب التكبير على الجائر

عن أبيه عن من شريك، أني تكبر على بعض الخطايا ولغة السواعدة، وأنه
تبرقني^(١).

أقال يحيى: سمعت مالكا يخبر ذلك أني أتباعها سار هي محبرة أو
عبد الله، وعن أبي نورة قال: أوصى أبو موسى جبر حذوة السموت فقال: لا
تدعوني بدعوه، قالوا: أو مدحت فيه شيئا؟ قال: نعم من رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم، رفر: إسنده من جبر شامه معجزة، فذكره الشوكاني^(٢).

قلت: وقد كان من ذلك أهل الكتاب، فقد أخرج ابن أبي شيبة عن
سعيد بن جبيرة أنه رأى محمدا في حنابلة تكبره، وقال: سمعت ابن عباس
يقول: لا تشبهوا بأهل الكتاب، وأخرج عن الحسن بن المعلم قال: كان
رسول الله صلى الله عليه وآله في حنابلة، فرأى امرأة معها محمدا، فقال: اطردوه، فما زال
قلقه حتى قالوا: يا رسول الله صلى الله عليه وآله قد طردوا في أجسام المدينة، وأخرج في
السبع عن أبيه استحبه هذه روايت

(٥) التكبير على الجائر

قال القاضي عياض: أختلف الصحابة في ذلك من ثلاث تكبيرات إلى
سبع، قال ابن عبد البر: ويعتد الإجماع بعد ذلك على أربع، وأجمع الفتفاء
وأهل السنن على أربع، على ما جاء في الأحاديث الصحاح.
وما سوى ذلك غداهم ضلالة لا يلتفت إليه، وقال: لا أعلم أحدا من فقهاء
الأمصار قال بحسب، إلا ابن أبي نجي، فلا هي^(٣).

(١) (٥١٧٦) حلت

(٢) (٥١٧٦) حلت

(٣) (٥١٧٦) حلت

وكان الرزفاني^(١)، اختلف لسلف من بعده، فني سلم من بعد من
 معه، فكان حساء، ولحقه إلى النبي ﷺ، ومن ثم لم يسعد - وهو الله عنه -
 أنه نسي على حساء كبير حساء، وكان على رضي الله عنه - بقدر على أهل
 من حساء، وعلى لصحابه حساء، وعلى سائر الناس أرغافاً، ولم يهمل على
 نسي رابع، كدوا يكبرون على عهد رسول الله ﷺ، وحسب، وما
 وأربعاء، ممدوح على رضي الله عنه، أساس من أربع كقولنا: الله

قال العيني^(٢) بعد ذكر حيث أرب، به أربع حقائق العلماء، هي
 - عامه من الأرب، ومجاهد من أبي رباح، ومحمد من سيرين، والشافعي،
 وسوية من غفر، وأبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، ويعني
 ذلك من حساء، من كحفظ، وأما عنه الله، ورد من ثبات، وحسب، ومن
 أبي ربي، والنحس من عمر، وأبو من عذاب، وأن شيرة، وغلة من حساء،
 - فخره، ثم إلى من حساء، سهم - عند الرخص من أبي ربي، وعيسى من أبي
 حنيفة، وأصحابه معاً من حين، وأبو ربيعة من أصحاب أبي حنيفة - رضي الله
 عنه - وهو قد عذب النيفة والضاوية

ومثل من الله - لا يوجد، الله، أنه لا يكون، الله، على صبيح
 كبير، ولا الرد من أربع، وأولاً أربع لا يرد عليه، والحمد لله، الرواية
 فيها من ذلك، ففقر الكلام لغيري، ثم أقدم زاراً قدر الله، الله، الله، ولا
 رابع في مادة غريب، ولا أربع من أحمد، ومن حركه عن أحمد، إلا كثر
 تحسب لا يمكن معه ولا تسبب إلا مع الإمام، ومن لا يني مشاعاً أقدم في
 زيادة على أربع، الحارثي وسائر رابع منته، والشافعي.

(١) - صحيح ابن جرير (١/١٠٧)

(٢) - مسند الحارثي (١/١٠٧)

(٣) - مسند الحارثي (١/١٠٧)

ومى «لهذا» : لو كبر الإمام حياءً لم يذمه المؤمنين خلافًا لفرس ، لأنه
يسوح لنا رديته ، انتهى .

واحتج من ذهب إلى الريادة على الأراج بما ورد في بعض آيات .
و لجواب عنها أنها منسوخة . قال كطحاوي : " إسنده عن إبراهيم ، قال : فُيَسَّ
رسول الله ﷺ وأناسي محتشمون في التكبير على الحنابلة ، لا تشاء أن نسبح
رجلاً يقول سمعت رسول الله ﷺ يكبر معناه وأخير يقول : سمعت
رسول الله ﷺ يكبر حملاً ، وأخير غول . سمعت رسول الله ﷺ يكبر أربعاً ،
أدعاهوا في ذلك ، فكانوا على ذلك حتى قضى أبو بكر - رضي الله عنه -
صداقني عمر - رضي الله عنه - ورأى اختلاف الناس في ذلك سنً شاهداً ،
فأرسل إلى رجال من أصحاب رسول الله ﷺ ، فقال : ألكم معاني أصحاب
رسول الله ﷺ متى تخلفون على الناس يحتشمون عن بعدكم ، ومنى تجتمعون
عني امر يجمع الناس عليه ، فانظروا أمرًا نخضعون عليه ، فكانت أبطلهم
فدعوا نعم ، ما رأيت يا أمير المؤمنين فأمر غيباً ، فقال عمر - رضي الله عنه - :
هل أئذروا علي ، فأنما أنا بشر مسك ، فراجعوا الأمر منهم ، فأجمعوا أمرهم
على أن يجعلوا تكبير على الحنابلة من التكبير في الأضحية وأنظر أرمع
تخيرات ، فأجمع أمرهم على ذلك ، هذا نسرد رضي الله عنه - قد رذالاً .
في ذلك إلى أوسع تكديات معضورة أصحاب رسول الله ﷺ بذلك ، وهم
حضور من فعل رسول الله ﷺ ما رواه حذيفة بن الريد بن أرقم فكانوا ما فعلوا
من ذلك معناه هو أولى مما قد كانوا عليه ، وذلك نسخ لما كانوا قد عملوا
لأنهم ما كانوا على ما قد فعلوا كما كانوا ما سويس على ما رواه .

واستدل على أنسخ بحديث الجاشي أيضاً ، لأنه من رواه أبي هريرة
وهو متأخر الملام ، وهو من الجاشي كان بعد إسلامه ، ومما يؤكد هذا ما رواه

٥١٨/١٦ - حدثني يحيى بن سفيان، عن أبي سفيان، عن

سفيان بن عيينة، عن أبيه، عن...

قاسم بن ابراهيم عن حدثني أبي بكر بن سفيان بن عيينة، عن أبيه، عن
كان النبي ﷺ يكثر على الجنائز أربعاً و خمسين ومئة، حتى مات النعماني،
فخرج إلى السجستان فمات من داءه، فكثر عليه أربعاً، ثم مات النبي ﷺ
على أربع حتى نزل الله عز وجل، انتهى^(١)

وفي معجمه (١٤٠٨) أن حنيفة بن حماد عن إبراهيم بن عبد الله بن
أد عمر - رضي الله عنه - جميع الصلوات التي يقرأها في الصلاة على
الجنائز، وكان له، بعد أن حضر جنازة غير عليها يموت الله ﷻ، فوجدوه قد كثر
أربعاً حتى مئتين، قال: خير أربعاً، وأخرج الطبراني في المعجم عن أبيه، عن
قال: آخر جنازة صلى عليها النبي ﷺ كثر عليها أربعاً، قال: النبي ﷺ روي عن
الحديث من وجوب كتب صعب، إلا أن إجماع الصحابة على الأربع، قال: من
عليه السلام، انتهى.

وعند أبي نعيم في التاريخ (١٤٠٨) عن حديث أبي جابر رفعه: كان
يكثر على أربعين باربعين، وعلى مائة وخمسة، ثم كان آخر صلواته أربع
لكنيات إلى أن مات، وكذا عند الطبراني، والحاكم، وابن حبان، ومسلم
الكل في صحيحه، وروي أبو يعلى وابن سعد عن أنس رفعه: صلى على أبيه
إبراهيم وكبر عليه أربعاً ثلاثاً، وروى عن أبيه - الجدري رحمه الله - وعند ابن
عبد البر في الاستيعاب عن أبي بكر بن سفيان عن أبي حنيفة عن أبيه، قال: كان
النبي ﷺ يكثر على الجنائز أربعاً وخمسين ومئة، ومائة، حتى مات، ثم
أما النعماني، فخرج إلى السجستان فمات من داءه، فكثر عليه أربعاً، ثم مات
على أربع حتى نزل الله تعالى، انتهى.

٥١٨/١٦ - (ملكت)، عن أبي شهاب، الزهري عن سعيد بن المسيب،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمَرْءُ بِمَا يَتَّبِعُ النَّفْسَ الْفَاسِقَةَ.....»

هكذا المحفوظ عن مالك، وروى عنه في «المراتب» عن سعد وأبي سلمة،
ذاته للحافظ. (عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ يعني) أي أخير بالموت، وبه
جواز النفي. ولذا يروى عليه البخاري «الرجل ينفي إلى أهل نحيب نفسه» قال
الحافظ^(١): فائدة هذه الترجمة الإشارة إلى أن النفي ليس ممنوعاً كله، وإنما
يهي عما كان أهل الجاهلية يصنعونه، فكانوا يرسون من يعلن بخبر موت
الست على أبواب الدور، والأسواق.

والحاصل: أن محصر الإعلام بذلك لا يكره، فلو زاد على ذلك فلا،
وقد كان بعض السلف يشك في ذلك. حتى كان حذيفة إذا مات له الميت،
يقول: لا تؤذوا به أحداً، إني أخاف أن يكون نعي، إني سمعت رسول الله ﷺ
أذني هاتين يهين عن النسي. أخرجه الترمذي وابن حبان بإسناد حسن.

قال ابن النجاشي^(٢): تؤخذ من مجموع الأحاديث ثلاث حالات: الأولى:
إعلام الأهل والأصحاب، وأهل المشايخ بهذه سنة. الثانية: إعداء العدل
للمفارقة بهذه نكره. الثالثة: الإعلام بنوع آخر كالتياحة وهو ذلك بعدد يحرم.
انتهى

(الشيخاني) بفتح الشين ونحيف التحيم وبعد الألف شين معجمة، ثم ياء
ثفيفة، كياء النسب، وتيل: بالتحفيف، ورجل الصغاني، وحكى المطرزي:
تشديد الجسم عن مصهم، «حقاً كذا في الفتح»، وقال العين^(٣): «فتح النون
وكسرهما كلمة للجسد تسمى بها ملوكها، واحتأجرون يلقبونه الأسحري». قال
ابن قتيبة: هو بالنطيط، وسبق الكلام على نظمه رصعاه، يفتب بها ملوك

(١) (١٧/٣٦).

(٢) انظر: «عروة الأحمدي» (٢/٢٠٦).

(٣) «عمدة القاري» (٦/٢٦).

الحبيشة، وهذا اسمه أصحمة بن بحر ملك الحبيشة أَسَمَ على عهد ﷺ ولم يهاجر إليه، وكان رداً لفصلين. وأصحمة على وزن أربعة بحاء مهملّة، وقيل: معجمة، وقيل: إنه بموحدة بدل الميم، وقيل: صححة بغير ألف، وقيل كذلك، لكن بتقديم الميم على الصاد، وقيل: زيادة ميم في أوله بدل الألف، ويحصل منه ستة ألفاظ في اسمه لم أرها مجموعة. فذل الحافظ في الإصابة.

واختلفوا في أن التجاشي هذا، هو الذي أرسل إليه رسول الله ﷺ كتابه أو غيره، قال ابن القيم: وبعت سنة ثمر في يوم واحد في المحرم سنة سبع، فأولهم عمرو بن أمية الضمري بعث إلى التجاشي. واسمه أصحمة بن أبحر، وتفسير أصحمة بالثرية عطية، فَنَقَطَ كتاب النبي ﷺ ثم أسلم، وشهد شهادة الحق، وكان من أهل الناس بالإنجيل، وصلى عليه النبي ﷺ يوم مات بالمدينة وهو بالحبيشة. هكذا قال جماعة، منهم الواقفي وغيره، وليس كما قال هؤلاء، فإن أصحمة التجاشي الذي صلى عليه رسول الله ﷺ ليس هو الذي كتب إليه، وهو الثاني، ولا يعرف إسلامه بخلاف الأول، فإنه مات مسلماً، وقد روى مسلم في صحيحه من حديث قتادة عن أنس قال: كتب رسول الله ﷺ إلى كسرى، وإلى قيصر وإلى التجاشي، وليس بالتجاشي الذي صلى عليه رسول الله ﷺ، وقال ابن حزم: إن هذا التجاشي الذي بعث إليه رسول الله ﷺ عمرو بن أمية الضمري لم يسلم، والأول هو الخيار بن سعد وغيره. والظاهر قول ابن حزم، انتهى^(١).

قلت: لكن أكثر أهل التاريخ قالوا بكقول الواقدي وابن سعد، كابن جرير وصاحب «الخميس» وغيرهما. قال الحيني^(٢) نعت حديث الباب: وفي

(١) انظر: (رد المحتار) ١/١٦٦.

(٢) عمدة القاري، ١/١٦٦.

بأناس. في اليوم الذي مات فيه

«الطليقات» لا ير معد: لما رجع رسول الله ﷺ من الحديبية سنة ست أرسل إلى النجاشي سنة سبع في المنعرج عمرو بن أمية الضمري، فأخذ كتاب النبي ﷺ فوضع على عبيه وبزق من سريره، فجلس على الأرض تواضعاً، ثم أسلم وكتب إلى النبي ﷺ بذلك، وأنه أسلم على يدي جعفر بن أبي طالب - رضي الله عنه - وتوفي في رجب سنة ٩ هـ متصرفاً من نبوك.

فإن قلت: وقع في «صحيح مسلم» كتب ﷺ إلى النجاشي وهو غير النجاشي الذي صلى عليه، قلت: كانه وهم من بعض الرواة، أو أنه غير بعض ملوك الحبشة عن الملك الكبير أو يحمل على أنه لما توفي قام مقامه آخر فكتب إليه، انتهى.

وفي «الحميس» عن «المواهب»: هذا هو أصحمة الذي هاجر إليه المسلمون في رجب سنة خمس من النبوة، وكتب إليه النبي ﷺ مع عمرو بن أمية الضمري سنة ست من الهجرة، رأسه على يدي جعفر بن أبي طالب، وتوفي في رجب سنة سبع من الهجرة، ونحاه النبي ﷺ يوم توفي، وأما النجاشي الذي دُني بعده، وكتب إليه النبي ﷺ بدعوه إلى الإسلام، فكان كافراً لم يعرف إسلامه، ولا اسمه، وقد خلط بعضهم ولم يميز بينهما، انتهى.

(لئلا) أي أخرجه بموته (في اليوم الذي مات) النجاشي (فيه) في رجب سنة سبع كما تقدم عن الحسيني وغيره، وبه قال ابن جرير وجماعة، وفي «الخبير»^(١) ذكر الواقدي عن سلمة بن الأكوع أن النجاشي توفي في رجب سنة ٩ هـ متصرفاً رسول الله ﷺ من نبوك. قال سلمة: صلى رسول الله ﷺ بالصبح، ثم قال: إن أصحمة النجاشي قد توفي في هذه الساعة فاخرجوا بنا إلى المصلى حتى نصلي عليه، قال سلمة: فحدث الناس، وخرجنا مع رسول الله ﷺ فقمنا وإنا نضفوف خلفه، وأنا في الصف الرابع، فكبر بنا

(١) تاريخ الحميس (٢/٢٠٠).

وخرج بهم إلى المصلى، فثبت بهم،

أربعاً، كذا في الأكتاف، انتهى. وقيل: كان قبل العنق (وخرج بهم) أي بالناس بعد صلاة الصبح كما تقدم قرب (إلى المصلى) وفي رواية ابن ماجه. فخرج وأصحابه إلى الفع، قال الحافظ والمراد باليقين يقيم بطحان، أو يكون المراد بالمصلى موضعاً معداً للحنان، يقيم الغرقه غير مصلى الميدين، والأول أظهر، انتهى.

وقال أيضاً: حكى ابن بطال عن ابن حبيب: أن مصلى الجنائز بالمدينة كان لامعاً مسجود النبي ﷺ من ناحية جهة المشرق فإن ثبت ما قال، إلا فيجمل أن يكون المراد المصلى لحنان للعديد ولأشبهه انتهى.

أخلف بهم) لا يم والباء بمعنى مع، أي صنف معهم أو معاً والباء زائدة لتوكيد أي صنفهم، فإنه ابن قاضي، قال صاحب: فيه دليل على أن من سنة هذه الصلاة الصنف كسائر الصلوات وبفهمهم إمامهم، لأن هذه سنة كل صلاة خرج الصنف بها. ولما روي أن النبي ﷺ مر على قبر مبيد فأنهم وصلوا خلفه، انتهى.

ويؤيد البخاري في صحيحه بالصنف والإمام. قال الحافظ^(١) كذا في البخاري أثره المؤيد على مالك، فإن من المعنى يفل عنه أنه اصحب أن يكون المصنفون على الحجازة سطرراً واحداً، قال: ولا أعلم لذلك وجهاً، ففي حديث مالك بن عبيدة عن أبي داود وغيره مرفوعاً: «من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب». حقه الترمذي وصححه الحاكم، وقال أبو الزبير عن حابر: كنت في نصب الثاني، يعني في قصة الصلاة على الحارثي، علقه الحارثي ووصله الساسي، وغير ذلك من الآثار والروايات التي أشار إليها الحافظ.

(١) وضع البخاري (١٤١/٣٦)

... أربع تكبيرات

أمره الشافعي في ٢٢ - كتاب الجنائز، ١ - باب الرجل ينسئ إلى أهل
البيت بنفسه

وهو - لم في ١١ - كتاب الجنائز - ٢٢ - باب في التكبير على الجنائز،
حديث ٢٢.

(وكبر أربع تكبيرات) فيه أن تكبير صلاة الجنائز أربع وهو المقصود من
الحديث. قاله الزرقاني^(١). وفي الحديث ثلاث مسائل - إحداهما: ما قاله
العيني^(٢): إن في الحديث حجة للحقة والماتكة في منع الصلاة على الميت
في المسجد، لأنه لا يخرج بهم إلى المصلى فصل بهم وصلى، ولو ساء أن
يصلى عليه في المسجد لما خرج بهم إلى المصلى، قلت: وسباني النسط في
ذلك في محله قريباً.

وثابتهما: أنه لم يذكر في هذه الفصحة السلام في الصلاة، واستدل به
بعضهم على أنه لا يخرج لهم يسلم في هذه الصلاة، والأشبه منغفة على السلام فيها،
لكنهم اختلفوا في العدد كما سباني الكلام، علياً في أثر ابن عمر - رضي الله
عنه - ..

قالها: ما قاله الزرقاني: إن في الحديث الصلاة على الميت الغيب عن
البدن، وبه قال الشافعي وأحمد وأكثروا السنن، وقال الحنفية والماتكة:
لا تشرع، ونفسه فمن عبد الله لأكثر العلماء.

قال المعاصم^(٣): وعن بعض أهل العلم: إنما يجوز ذلك في اليوم الذي
بعث فيه الميت، أو ما قرب منه، لا ما إذا طالت المدة، حكاه ابن عبد البر.

(١) شرح الزرقاني (٥١/٢).

(٢) معجم السنة الشافعية (١٦١، ١٦٢).

(٣) فتح الباري (١٨٨/٣).

وقال ابن حبان: إنما يحوز ذلك لمن كان في جهة القبلة، فلو كان بلد العبد مستدير القبلة مثلاً لم يجز، انتهى.

وقال ابن رشد في البداية^(١): أكثر العلماء على أنه لا يصلي إلا على الحاصر، وقال بعضهم: يصلي على الغائب لحديث النخاشي، وأجمهور على أنه خاص بالنخاشي وحده، انتهى.

وقال الشيخ ابن القيم^(٢): ثم يكون من هديه ﷺ الصلاة على كل ميت غائب، فقد مات خلق كثير من المسلمين وهم غيب فتم يصل عليهم، وضح عنه ﷺ أنه صلى على النخاشي صلته على الميت

فاختلف في ذلك على ثلاثة طرق؛ أحدها: أن هذا تشريع منه، وسنة للأمة الصلاة على كل غائب، وهذا قول شافعي وأحمد - رحمهما الله - في إحدى الروايتين عنه، وقال أبو حنيفة ومالك - رحمهم الله -: هذا خاص به، ونفي ذلك لغيره.

قال أصحابهما: ومن الجائز أن يكون رُفِعَ له سرير، فصلى عليه وهو يرى صلته على الحاضر المشاهدة، وإن كان على مسافة من البيت، والصحابة وإن لم يروه، عنهم تابعون لعبي ﷺ. قالوا: ويدل على هذا أنه لم يقل أنه كان يصلي على كذا ابن كذا غيره، وثبوته سنة، كما أن فعله سنة، ولا سبيل لأحد بعد، إلى أن يعين سرير الميت من المسافة البعيدة، ويؤمُّع له حتى يصلي عليه.

مُعْلَم أن ذلك مخصص به، وقد روي: أنه صلى على سارية وهو

(١) بداية المجتهد (١/٢٤٢)

(٢) مراد السعاد: (١/٥١٠).

عاصم، ولكن لا يصح، فإن في إسناده العلاء بن زياد^(١)، ويقال: زبذل، قال صفى بن المديني: كان يضع الحديث، وزواه محبوب بن هلال عن عطاء بن أبي ميمونة، عن أسر، قال البخاري: لا يتابع عليه.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: المصواب: أن الغائب إن مات ببغداد لم يصل عليه فيه، صلى عليه صلاة الغائب، كما صلى النبي ﷺ على الحاشي، لأنه مات بين الكوفة ولم يصل عليه، وإن صلى عليه حيث مات لم يصل عليه صلاة الغائب، لأن الترخص قد سقط صلاة المسلمين عليه، والأقوال ثلاثة في مذهب أحمد، وأصحها: هذا التفصيل، والمشهور عند أصحابه الصلاة عليه مطلقاً، انتهى.

وقال ابن عبد البر^(٢): وقال الحنفية والمالكية: لا شرع، وإنهم قالوا: ذلك خصوصته، ودلائل الخصوصية واضحة، لا يجوز أن يشرك فيها غيره؛ لأنه - والله أعلم - أحضر روحه بين يديه، أو رُفعت له جنازته حتى شامخها، كما رُفع له بيت المقدس حين سأله فرينس عن صمته، وهر غيره عن ذلك، ماته فكشف له عنه حتى رآه، فتكون صلاته كصلاة الإمام على ميت رآه ولم يره المأمومون، ولا خلاف في جوازها، وثوب ابن دقيق العيد: يحتاج هذا إلى النقل نُقِبَ بأن الاحتمال كافٍ في مثل هذا من جهة المانع.

ويؤيده ما ذكره الواحدي بإسناد عن ابن عباس، قال: نُكِبَ قلبي ﷺ عن سرير التجاشي حتى رآه وصلى عليه، ولابن حبان عن عمران بن حصين: فقاموا وصَلُّوا خلفه وهم لا يظنون إلا أن جنازته بين يديه، ولأبي عوانة عن عمران بن حصين: فصلب خلفه ونحن لا نرى إلا أن الجنازة قد امتأنت.

(١) كذا في الأصل، وهي: زياد النعمان، زيد. والعلاء بن زيد وصفه الحافظ في «التقريب» بقوة: متروك، ورواه أبو الوليد بالكتاب.

(٢) انظر: «شرح الترمذي» (٥٩/٢).

أي لحصيفته، أي النبي ﷺ ثم بصر عنى غاش غير، وقد مات من الصحابة خلق كثير، وهم مدنيون عنه وسمع بهم فلم يصر عليهم إلا مدناً واحداً، ورد أنه توفيت له الأرض حتى حصره بها معاوية بن معاوية القرمزي، زين حارث، بطريق من حارث، أي أئمة قبله، مع رسول الله ﷺ بسوك - مرسل جليل، فقال: يا رسول الله، إن معاوية بن معاوية السري مات بالمدينة، أتعبت أن نظرى تلك الأرض فتصلى عليه، قال: نعم، فحسب بعباده عنى الأرض، ورفع له سيوفه فصلى عليه، الحديث، انتهى.

قال القاضى في «الخصائص» رفع له الجنازة حتى صلى عليه، قال القاضى في «شرح الشفاء» لما حديث رفعه له فقاموا من المرفوع من علم، بعده، حتى قال: إنه أخص من ذلك فلم يقع الصلاة إلا على حاضر، وقيل: رفع له الجنازة، وطهرت له الأرض عنى الله، قال الدسوقي: وجميع ما ذكر وإن كان ممكناً وفرضه مدعى لا بينة، إذا لم يشهد به كتاب ولا سنة، ومن ثم أنكروه ابن حزم لعدم وجوده في خبر ورواية عائش في أثر، بإسناد البزار في رواية أس علي والبيهقي أن معاوية بن معاوية السري رفعه له، وهو ثقة بسوك حتى قالوا: عليه.

ولا يخفى أن ثبوت هذه القضية في الحقيقة مع ذلك الاحتمال ينفي التعيين بشيخه رحمه في مقام الاستدلال. كنهه بعد ما في المروى ما يؤمن إليه، وهو ما رواه ابن أبيك في «صحاحه» من حديث عمران بن حصين، أنه ﷺ قال: إن أحدكم أتجدشني توفي فقوموا وحملوا عليه، وقام معاوية الصلاة والسلام، وصعدوا خلفه فذكر أرفعاً، وهم لا يقرون أن جازته بين يديه، فهذا المنطق يشير إلى أن أنواع خلاف ظنهم

١٤/٥١٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ قَائِلِكَ، عَنْ أَبِي شَهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنِيفٍ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ مَسْكِينَةً.....

وقد صرح القسطلاني في «شرح البخاري» نقلاً عن «أسماء الزلول» نلوا حديثي، عن ابن عباس قال: كشف نفسي ﷺ عن سرير الحاشي حتى رآه وصلى عليه، وقال التمساني: ذكر ابن ثيبة في «آداب الكتاب» والكلاعي في «اللقاية»: أنه توفي، وربع إلى رسول الله ﷺ حتى صلى عليه حين متصرفه من غزوة تبوك، انتهى.

قلت: وهذا كله على تقدير صحة لفظة عليه، وحكى المعيني عن «المصنف» عن الحسن: إنما دعا له ولم يُصلِّ، وعلى هذا فلا إشكال ولا حواف.

١٥/٥١٩ - (مالك، عن ابن شهاب) الزهري (عن أبي أمامة) بضم الهمزة، اسمه أسعد مشهور بكتب (ابن سهل) ففتح فسكون (ابن حنيف) مصغر (أنه) أي أبا أمامة (أخبره) أي الزهري، قال ابن عبد البر: لم يختلف على مالك في «الموطأ» في إرسال هذا الحديث، وقد وصله موسى بن محمد بن إبراهيم اقروشي عن مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة عن رجل من الأنصار، وموسى مروي.

وقد روى سفيان بن حسين هذا الحديث عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل عن أبيه، أخرجه ابن أبي شيبة، وهو حديث مسند متصل صحيح من غير حديث مالك من حديث الزهري وغيره، وروى من وجوه كثيرة عن النبي ﷺ، كلها ثابتة من حديث أبي هريرة، وعامر بن ببيعة، وابن عباس، وأندس، وزيد بن ثابت الأنصاري، انتهى.

(أن مسكينة) وفي حديث أبي هريرة في «الصحيحين» وغيرهما: أن رجلاً أسود، أو امرأة سوداء، كان يَتَمُّ لمسحة أي يجمع تكمامة وهي التكنامة. قال

مرضت، فأخبر رسول الله ﷺ بمرضهم، وكانت رسول الله ﷺ يعوذ المساكين ويسأل عنهم فقال رسول الله ﷺ: «إذا مات فاذنوني بها»

الحافظ^(١): الشك فيه من ثابت أو من أبي رافع، رواه ابن حزيمة من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة، فقال: امرأة سوداء، ولم يشك، ورواه البيهقي بإسناد حسن من حديث ابن بريدة عن أبيه فسمها أم محجن، وذكر من منته في الخصامة سرفاء امرأة سوداء، كانت تسمى المسجد، وفي ذكرها في حديث ثابت عن أنس، وذكرها ابن حبان في الصغائر بذلك بدون ذكر النسب، فإن كان محفوظاً فهذا اسمها وكنتها أم محجن، أمهي.

وقد^(٢) أيضاً في شرح أبواب الأئمة بالإنجازة في حديث ابن عباس قال: «مات إنسان كان رسول الله ﷺ يعوده، الحديث. وقع في شرح الشيخ سراج الذين عمر من العلفين، أنه الميت المذكور في حديث أبي هريرة الذي كان يقم المسجد وهو يومئذ من أعمار القصين، وتقدم أن التصحيح في الأول أنها امرأة وأنها أم محجن، وأما هذا فهو رجل واسمه ضحجة، أمهي. مرضت فأخبر رسول الله ﷺ بمرضها، قال الساجي: فيه دليل على انهبال النبي ﷺ بأخبار معفاء المسلمين ونقصه لهم، ولذلك كان يعبر بمرضاهم، وقال أبو عبد الله: في انتحدث بأحوال الناس عند العالم إذا لم يكن مكروهاً فيكون غيبة.

إقال: وكان رسول الله ﷺ يعوذ المساكين ويسأل عنهم لمزيد، تواضع وحسن خلقه، ففي عبادة النساء وإن لم يكن محرماً إن كنت متجاةً وإلا فلا، إلا أن يسأل عنها ولا ينظر إليها، فإنه أمر عمر، كما في الرزقاني (تفضل رسول الله ﷺ إذا مات فاذنوني) السعد أبي أعلمري (بها) لأشهد جنازتها

(١) فتح الباري ١١/٦٥٣.

(٢) فتح الباري ٣/١١٧.

فخرج بجنائزها ليلاً .

وأصلي عليها؛ لأن لها من الحق في بركة دعدله ﷺ ما للأغنياء، فماتت ليلاً، فأسرعوا في تجهيزها (فخرج بجنائزها ليلاً) وفيه جواز الدفن بالليل، وبه قال الجمهور، خلافاً للحسن إذ كرهه. قال الفاري: لا خلاف في ذلك إلا ما شد به الحسن المصري وتبعه حضر الشافعية، انتهى.

وقال العيني^(١): ذهب الحسن البصري وسعيد بن المسيب وقتادة وأحمد في رواية إلى كراهة دفن الميت بالليل لرواية جابر، وقال ابن حزم: لا يجوز أن يدفن أحد ليلاً إلا عن ضرورة، وكل من دفن ليلاً منه ﷺ ومن زواجه وأصحابه - رضي الله عنهم - فإنما ذلك تضرورة أو جبت ذلك من خوف زحام أو خوف الحر عني من حضره، وحر المدينة شديداً، أو خوف تغير، أو غير ذلك، مما يبيح الدفن ليلاً، لا يحل لأحد أن يظن بهم خلاف ذلك، وذهب النخعي والمزهرى والنووي وعطاء، وأبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في الأصح، وإسحاق وغيرهم إلى أن دفن الميت بالليل بجور، انتهى.

وروى الترمذي من حديث ابن عباس: «أن النبي ﷺ دخل قبراً ليلاً فأخرج له بسراج فأخذ من القبة، وقال: رحمك الله، إن كنت لأزاعاً، ثلاثة لفقرا، وكثير عليه أربعاً»، وقال: «حديث ابن عباس حديث حسن، وقد رخص أكثر أهل العلم في الدفن بالليل». وروى أبو داود من حديث جابر بن عبد الله قال: «رأى ناس نارا في المقبرة فأتوها، فإذا رسول الله ﷺ في القبر، وإذا هو يقول: «أنا نوني صاحبكم»، فإذا هو الرجل الذي كان يرفع صوته بالذكر، رواه الحاكم، ومصححه، وقال النووي: «سنده على شرط الشيخين»، وروى ابن أبي شيبة في «مصنفه» بسنده عن أبي ذر، قال: «كان رجل يظوف بانييت، يقول: «وه اوه»، قال أبو ذر: «فخرجت ذات ليلة فإذا النبي ﷺ في لحافير، يدفن ذلك الرجل ومعه مصباح، كذا في «اليعني».

(١) «سنة الفاري» (٤/٨/١٥١).

فَكَرِهُوا أَنْ يُؤْتُوا رَسُولَ اللَّهِ بِبَيْتِهِ، فَلَمَّا أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَ بِأَمْرِهِ كَثِيرٌ مِنْ سَائِلِيهِ، فَقَالَ: «الَّذِي أَمَرَكُمْ أَنْ تُؤْتُونِي بِهَا»، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَرِهْنَا أَنْ نُخْرِجَكَ بَيْتًا، وَنُفْضِكَ ...

أَذْهَنَ بِأَمْرِهِ، وَلَكِنْ إِذْ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ بَيْتَهُ عَلَى جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، لَمَّا يَكُونُ لَوْحٌ فِي ذَلِكَ مِنَ الْفَضْلِ، وَكَانَ عَنِ النَّحْسِ، أَنْ قَوْمًا كَانُوا يَسْتَلُونَ أَكْثَرَانَ مِنْهُمْ مِمَّنْ سَمِعُوا بَيْتًا، فَهِيَ السِّيَاقُ لِذَلِكَ، انْتَهَى

فَلَمَّا: وَالْأَوَّلُ عِنْدِي أَنَّ السِّيَاقَ لِلشَّعْفَةِ عَلَى السَّعَالِجِينَ بَالِدِينَ أَوْ أَحَبَّ، فَإِنَّ طَلْعَهُ خَلِيلٌ مِمَّا فِي ذَلِكَ لِمَنْ فَقَدَ أَصَابَ السَّوِيرَ تَرِيدَ انْتِصَافَهُ فِي الدَّفْنِ، وَقَدْ يَحْتَمِلُ سُفُوطُ الْعَرَبِ وَلَا يَبْعُدُ الْأَمْرُ مِنْ تَهْوَامِ

(فَكَرِهُوا أَنْ يُؤْتُوا رَسُولَ اللَّهِ بِبَيْتِهِ) إِحْلَالًا لِبَيْتِهِ الْأَكْبَرِ، بَلْ كَانَ يَحْتَاطُ لَا يَوْضَعُ عَرَسًا لَهُ لِاحْتِمَالِ الْفَوَاحِشِ، (فَلَمَّا أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَ بِأَمْرِهِ كَثِيرٌ مِنْ سَائِلِيهِ) كَانَ مِنْ سَائِلِيهَا بَعْدَ مَوَازِنَةِ عَهْدِهِ، كَمَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَكَانَ الَّذِي أَخْبَرَ عَنْ سَيِّدَاتِهِ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقِ - وَهِيَ أَمْرُهُ - قَالَ الْحَافِظُ (فَقَالَ) ﷺ: «أَلَمْ أَمُرْكُمْ أَنْ تُؤْتُونِي بِهَا» قَالَ ذَلِكَ لِسَبِّهَا لَمَّا فَاتَ عَهْدُكُمْ مِنْ مَسَائِدِ أَمْرِ الشَّرِيفِ (فَقَالُوا) «عَمَلْنَا مَا أَمَرْنَا» (يَا رَسُولَ اللَّهِ كَرِهْنَا أَنْ نُخْرِجَكَ) مِنَ الْأَحْرَاجِ بِالْحَدِّ وَالْحَجَبِ الْمَحْجُومِينَ فِي جَمِيعِ انْتِخَالِ الْمَوْجُودَةِ عِنْدَنَا (الْبَيْتِ) أَيِ فِي مَلْعَةِ (الْأَبْلِ) (وَنُفْضِكَ) وَلَا تَرَى أَبِي شَيْبَةَ فَقَالُوا: «أَتَيْنَاكَ لِنُؤْتِكَ بِهَا عَرَجًا مَسْنُوءًا، فَكَرِهْنَا أَنْ نُفْضِكَ وَنُخْرِجْنَا عَلَيْكَ طَلْعَةَ الْبَيْتِ وَهَوَامَ الْأَرْضِ»

وَلَا يَدْعِي خُذَّافِيهِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَخَرُّوا سَائِلِيهَا وَكَانَتْهُمْ حَبْرًا أَمْرُهُ، وَدَعَا مِنْ رِبْعَةِ قَابِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَقَدْ تَعَلَّمُوا دَعْوَتِي لِحُبِّائِكُمْ»، وَدَعَا مِنْ مَسَاعِدِ، فَهِيَ حَدِيثُ بَيْتِ بْنِ لَيْثٍ قَالَ: «لَا تَعْلَمُوا، لَا يَدْعُونَ فِيكُمْ مَبِيتَ مَا كُنْتُ بِيْسَ أَطْهَرَكُمْ إِلَّا أَتَيْتُمُونِي بِهِ» فَإِنَّ عِدْلَتِي عَلَيْهِ لَهُ رَحْمَةٌ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، ذَاكَ الرَّوْفِيُّ^(١)

فخرج رسول الله ﷺ، حتى صفت بالثاني على قبرها، وكثر أربع تكبيرات.

قال ابن عبد البر: لم يختلف على ما لا، في الموطأ، في إرسال هذا الحديث.

وقد جاء معه موصلاً عن أبي هريرة.

أخرجه البخاري في ٨ - كتاب الصلاة ٧٦ - باب كثر المسجد والنقار
أخرى والفدى والعباد

ومسلم في ١١ - كتاب الجنائز ٢٢ - باب الصلاة على القبر، حديث ٧٦.

(فخرج رسول الله ﷺ حتى صفت بالثاني على قبرها، صلى أو كبر أربع تكبيرات) روى الترجمة، وأما الصلاة على القبر فقال بمشروعيها الجمهور، منهم الشافعي، وأحمد، ومن وهب، ومات، في رواية شاذة والمشهور عنه منعه، وبه قال أبو حنيفة، والشافعي، وجماعة، وعنه: إن دفن قبل الصلاة سراً وإلا فلا، قال البرقاني.

قال العيني في شرح البخاري^(١): قال أحمد، وإسحاق: يصلى على القبر إلى شهر، ولشافعية في ذلك سنة أوجب ذكرها العيني، منها كقول أحمد: ومنها إلى ثلاثة أيام، وهو قول أبي يوسف، ومنها: أنه يُؤَلَّ جَسَدُهُ، وقال ابن القيم: جمهور أصحاب مالك على الجواز، خلافاً لأشهب وسحبون وإنهما قالوا: إن سي أن يصلي على الميت فلا يصلي على قبره وليدع له، وقال من القاسم وسائر أصحاب: يصلى على القبر إذا غابت الصلاة على الميت، فإذا لم يفت وكان قد صلى عليه فلا يصلى عليه. وقال الشافعي وأحمد وإسحاق وداود وماتر أصحاب الحديث: ذلك جائز، وكرهها الشافعي، والحنس، وهو قول أبي حنيفة، والثوري، والأوزاعي، والحنس بن حي،

(١) أصله القاري (٢/٦/٢٦)

والحديث بن سعد، قال ابن القاسم: قلت لمالك: قال الحديث الذي جاء في الصلاة عليه قال: قد جاء وليس عليه العمل، انتهى.

وقال الأسي في الإكمال: مشهور قول مالك المتع. والتماد جوارها ليس من غير صلاة، انتهى.

قال الطبراني^(١). وأجابوا عن الحديث بأن ذلك من خصائصه، ورده عن حذاف، بأن ترك إنكاره يفتي على من صلى معه على القبر دليل على جوارها له، وأنه ليس من خصائصه. ونعقب بأن الذي يرفع بالنسبة لا ينهض دليلاً للأعمال. والدليل على الخصوصية ما زاده سلم وابن حبان في حديث أبي هريرة: «صلى على القبر ثم قال: إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها» وإن الله يورثها لهم صلواتي عليهم، وفي حديث زيد بن ثابت المذكور قريباً: «قال صلواتي عليه نه رحمه»، وهذا لا ينحفل في غيره، وقال مالك: ليس العمل على حديث السوء^(٢)، قال أبو عمر: يريد عمل السدينة، وما حكى عن بعض الصحابة والتابعين من الصلاة على القبر، إنما هي آثار بصرية وكوفية، ولم نجد عن مدني من انتحائية، فمن بعدهم أنه صلى على القبر، انتهى.

واستدل به على رد التفصيل بين من صلى عليه فلا يصلى عليه بأن النقص وردت قبيل صلى عليه، وأجيب بأن الخصوصية تسحب على ذلك، قال ابن عبد البر^(٣): أجمع من يرى الصلاة على القبر أنه لا يصلى عليه إلا بقرب منه، وأكثر ما قلوا في ذلك شهر، وقال غيره: اختلف في أمه ذلك، فنهيه بعضهم بشهر، وقيل: ما لم تكن الحلة، وقيل: يحتصر بمن كان من أهل الصلاة عليه حين موته. وهذا هو الأرجح عند الشافعية، وقيل: يجوز أبداً.

(١) (٢/٦٠ - ٦٦).

(٢) انظر: الأسدي (٨ - ٣٦٦).

ومحل الخلاف ما عدا قبور الأنبياء، فلا يجوز الصلاة عليها، لأن لم تكن من أهل الصلاة عند موتهم، انتهى.

وحكى الفاري^(١) عن ابن الهمام، في الحديث دليل على أن لمن لم يصلي أو يصلي على الفسر وإن لم يكن المولي، وهو خلاف مذهبنا ولا يختص إلا بأحداهما أنه لم يكن صلى عليها أصلاً، وهو في شاة من البعد من الصحابة، انتهى. قال: والأقرب أن يحمل على الاحتصاص به ﷺ ووقعت صلاة غيره نعماً له أو ممن لم يصلي قبل.

قال ابن رشد في «المبدية»^(٢): وأما أبو حنيفة فإنه حرم في ذلك على عاتقه فيما أحسب، أعنى من رد الأخبار بالأحد انتهى نعم بها قبلوا إذا لم تشر ولا نشر العمل بها، وذلك أن سمع الانتشار إذا كان خيراً شأنه الانتشار قرينة ثورن الخبر، وتخرجه من غلبة الظن مصدقه إلى الشك فيه أو إلى غلبة الظن بكذبه أو نسجه.

قال القاضي: وقد تكلمنا فيما سلف من كتابنا هذا في وجه الاستدلال بالعمل، وفي هذا النوع من الاستدلال الذي يسميه الحنفية عموم دليلون، وإنما إنها من جنس واحد، انتهى.

وذكر السيوطي في «آموزج النليب»: أنه ذكر بعض الحنفية أن في عهد ﷺ لا يسقط فرض الجنائز إلا بصلاته، فيزول إلى أن صلاة الجنائز في حقه فرض عين، وفي حق غيره فرض كفاية، وبه يظهر وجه ما في رواية من صلاته عليه السلام على قبر مسكينة غير ليلة دنها، وفي مراسل سعيد بن العسب: أنه ﷺ صلى على أم سعد حد شهره لأنه كان غائباً عند موتها، انتهى.

(١) درقاة المفاتيح (٤/٥٠).

(٢) إيداء المسجدة (١/٧٣٩).

١٦/٥٢٠ - وحديثي عن ماله، أنه سأل ابن شهاب عن الرجل يذرك بعض التكبير على الجيزة ويقوته بعضه؟ فقال: يقضي ما فاتته من ذلك.

وقال الأبي^(١): أجيب عن حديث الأسود، بحويبي، الأولى: أنه كان وعدهما ذلك فصارت كالتبر، وهو ضعيف؛ لأن التبر إنما يوفى به إذا كان حائراً. قلنا: أبه نمرهم أن يؤذوه فلما لم يعموه وهو الإمام فكانه دفعت دون صلاة. قال: والوجه عندني في الجواب أن ذلك خاص به عليه السلام لقوله عليه السلام: (إن هذه القبور مملوءة ظلمة وإن الله ينورها بصلاتي عليهم)، انتهى.

قال الإمام أحمد: رويت الصلاة على النضر عن النبي ﷺ من ستة وأحده، حسان كلها. قال ابن عبد البر: بل من تسعة وأحده، كلها حسان وسألها كلها بأسمائدها في «التمهيد»^(٢) من حديث سهل بن حنيف وأبي هريرة وعامر بن ربيعة وابن عباس وزيد بن ثابت والحمزة في صلاته على المسكينة، وسعد بن عباد في صلاته ﷺ على أم سعد بعد دفنها بشهر. وحديث الحصين بن حوح في صلاته عليه الصلاة والسلام على قبر طلحة بن النضر، وحديث أبي أمامة بن ثعلبة رجع ﷺ من بدر وقد نوبت أم أبي أمامة فصلى عليها، وحديث أنس: أنه ﷺ صلى على امرأة بعدما دفنت وهو محتمل للمسكينة وغيرها، وكذا ورد من حديث بريدة عند البيهقي بإسناد حسن وهو في المسكينة فهي عشرة أوجه، قال الزرقاني^(٣).

١٦/٥٢٠ - (مالك، أنه سأل ابن شهاب) الزهري، (عن الرجل يذرك بعض التكبير على الجيزة ويقوته بعضه؟ قال) الزهري (يقضي ما فاتته من ذلك) أي من

(١) إكمال إيمان المسلم (٩٠/٣).

(٢) انظر «التمهيد» (٢٢٢/٦).

(٣) شرح الزرقاني (١/١).

التكبير. وههنا أربع مسائل مختلفة عند الأئمة^(١) الأولى في قضاء ما فات من التكبير، فقال صاحبنا: وأكثر أهلها من قول الرهري، وقال ابن عمر - رضي الله عنهما - والنحر، ورابعة والأوزاعي: لا يفسخ، قاله الرافعي.

قال العيني^(٢): وقد قال السخشيبي وأحمد في رواية: ولو جاء وشير الإمام أربعة لم يفسخ ثم بدّل منه وثلاثة الصلاة، وعند أبي يوسف والشافعي يدرن مع وثاني التكبيرات سقاً إن حاث رفع الحائز، وفي المسحط: عليه الفوت، انتهى.

قال النباهي^(٣): إذا تم ما أدرك من صلاة الحائز ففسخ ما فات من التكبير خلافاً للنحر، والمثلث على ما نقول أن هذه صلاة، فإذا قال الإمام نعم أدركناه قضاء بعد تمام ما أدرك مع الإمام كهلاء المراجعة، انتهى.

قلت: وكذلك يفسخ ما فات عندنا التسمية، كما سقط في «الدائع» وغيره مقبلاً، وأخرج ابن أبي شامة الآثار هكذا لمعين.

واختلفت عدة علماء ذهب عن بيان مسائل الحائز، فنذكر كلام «الروض السريع»^(٤) حجة فقال: ومن فات شيء من التكبير قضاء ثانياً على صفة لأد القضاء بحكي الأداء كسائر الصلوات، والمقضى أول صلاته، بأي فيه بحسب ذلك، وإن غشي وجهه تابع التكبير، رفعت أم لا، وإن سئم مع الإمام ونم بفضه صحت لقوله عليه السلام لعائشة: «ما عليك لا قضاء عليك»، انتهى.

(١) انظر «المحارر» ١/٢٣٥، والمعنى ١/٢١٠، ٢/٢٩٤.

(٢) «معركة القاري» ١/١٠٠.

(٣) «الاستقنى» ١/١٥٠.

(٤) ١/٣٤٤.

المسألة الثانية ما قاله الباقي^(١): من جاء فوجد الإمام قد كبر بعض التكبير فلا يخلو أن يحده في حال تكبيره أو في حال دعاءه، فإن وجدته في حال تكبير كبير معه ما أدركه من التكبير، وإن وجدته في حال دعاء فهل يكبر ويدعو، دوى أشهب عن عائشة في «المنية». يكبر ويشعر في الدعاء. ودوى عنه في «المدونة»: ينظر حتى يكبر أخرى فبكبر معه.

وجه رواية أشهب أن هذه الصلاة شُبِّهَتْ بِصَلَاةِ الْفَرَضِ، ومن فاته في الفرض بعض صلاة الإمام دخل معه على أي حال وجدته، ولم ينتظر أن يشع في غيره، فكذلك هذا. وجه الرواية الأخرى أن التكبير في هذه الصلاة كالركوع في غيرها، فمن فاته ركعة من صلاة الفرض لم يقدمها، ثم يدخل مع الإمام، بل كان يؤخر قضاءها حتى يكمل ما أفوك من صلاة الإمام. فكذلك هذا، يبدأ بما أدرك من التكبير مع الإمام.

قال القاضي أبو الوليد: وجه ذلك عندي أن اختلاف إنما بني على فوات اتباع المأموم الإمام في التكبير، فعلى رواية أشهب يجوز للمأموم أن يتبع الإمام في التكبير ما لم تكمل التكبير التي قبلها. وعلى الرواية الأخرى، بقوت اتباعه بالشروع في الدعاء، فإن شرع في الدعاء فقد فاته اتباعه، وليس من حكم صلاة الجنازة أن يعاد منها ما لم يحتد به، فذلك نزع المأموم انتظار الإمام حتى يكبر، فيتبعه في تكبيره تلك، إذ قد فاته اتباعه في التي قبلها بالشروع في الدعاء، اهـ.

قلت: والمراجع عند المالكية كما يظهر من قروعه هو رواية «المدونة»، قال في «الشرح الكبير»^(٢): وصبر المسبوق وجوباً لنا جاء وقد فرغ الإمام ومأمومه إلى أن يكبر ولا يكبر حال اشتغالهم بالدعاء، انتهى.

(١) «المنية» (١/١٥).

(٢) (١/١٣).

بني النجاشية: ولو كتب الإمام بكبيرة أو كسرتين أو بكسر الألف على
 كسر أخرى بعد جوده عنه أي حبيته وسجده. وقال أبو يوسف: يكثر من
 حصره لأن الأولى للأصحاح والسيبوي يأمي به. ونجاشية: أن كل تكبيرة فائضة
 عن ركعة والسيبوي لا يبدل بها فته إن لم يسجد. ولو كان حاضراً أدام
 يكسر مع الإمام في غير الثانية بالاعتناء (لا بأسنة الصدرك) انتهى. وبه
 في السماع (١).

قال العيني: روى أبو أحمد قال الساجي: أحدهما في رواية: روى
 أحمد بن حنبل: وفي نسخة: هو مائة السجدة. ونجاشية: من غلبه. وفي كتاب مالك
 والشافعي والحمد في رواية: انتهى. وفي الأثر: نعم. ونجاشية: أي أي حبيته
 وسجده. وما روي عن ابن عباس أنه قال: في الذي انتهى إلى الصلاة وهو في
 صلاة واحدة وقد سقاه الإمام تكبيرة: إنه لا يستعمل غيباً. ما سيقاه الإمام من
 بشاعة. وهذا قول: يروي عنه أبو بكر بن محمد بن عيسى بن عبيد بن حمزة. فعلى ما
 يروى كل تكبيرة من هذه الصلاة فائضة عن ركعة. فإذا لم يترك ركعة من
 ركعة الصلاة. أو ترك ركعة من ركعات الأربع. أو ترك ركعة من ركعات الإمام
 في الصلاة التي أقرها. ولا يرد على بقضاء ما فعله إلا أن ذلك أمر مسروح
 فكذلك هنا.

وأما المسألة الثالثة: فأجاب النجاشي بقضاء ما سبق من التكبير، فقد
 مات بذلك. ومن النجاشية: ينقض سفلها قضاء بين التكبير. وقال أبو حنيفة:
 يدر من القضاء. وأجاب عنه عن النجاشي: فإنه لا يرد على.

قلت: يكثر في شرح (أحياء القلوب للمناجى) الظاهر الثاني يعني بأن
 بالنجاشي: ولحقه. وما حكوا عن النجاشي من إيجاب القضاء لا يساعد ثبت، فإنهم

قائلوا: لا يأتي بالدعاء لاحتمال أن يرفع الحجرة فنبض الصلاة، كما صرح به في «الشمس» و«الكبرى» وغيرهما.

وقال ابن رشد^(١): «احتملوا في الشيء يقوونه بعض التكبير على الحزمة في موضح. فيها هل يدخل تكبير أم لا؟ ومنها هل يقضي ما فاتته أم لا؟ وإن قضى فعل يدعو بين التكبير أم لا؟ فيبقى مالك وأبو حنيفة والشافعي على أنه يقضي ما فاتته من التكبير إلا أن شا حنيفة يرى أن يدعو بين التكبير والقضى، ومالك والشافعي يريان أن يتبعه نفاً».

والما اتفقوا على القضاء، لمعوم قوله يظل: «ما أحرقتهم فصلوا بها فانكم فأنتم راى، هو، أى أن هذا المعوم يحاول التكبير والدعاء حالاً: يقضي التكبير، وما فاتته من الدعاء، ومن أخرج ما جاء من ذلك: «كان حين سؤله قال: يقضي التكبير فقط إذ كان هو الموقت، فكان تخصيص الدعاء من ذلك المعوم غير من باب تخصيص الدعاء بالناس، وأبو حنيفة أحد المعوم، وهؤلاء بالخصوص، انتهى».

قلت: وقد تقدم أن فروع الحنفية على خلاف ذلك، وفي «الشرح الكرم» ذم التكبير بعد «أبي المصنوعة» بعد سلام الإمام بما بعد كل تكبيرة إن تركت الحنابلة والإمامان رغبوا بغيره، ولما بين التكبير ولا يدعو، انتهى قلت: لكن الأصولي حكى عن بعضهم ثوابي التكبير مطلقاً.

وأما الرابعة: ينبغي في يقضي التكبير؟ قال النووي^(٢): «قال ابن حبيب إذا تركت بعض التكبير حياً أو شيئاً أنه ما بقي من التكبير، وإن رُفعت إذا كان يقرب ذلك، وإن طأ، ولم يرفع أعست الصلاة عليها، وإن عصت تركت، وفي

(١) انظر «مداد المحقق» (١/١٣٨).

(٢) «معدة الفقهاء» (٤/١٣٨).

(٦) باب ما يقول المصلي على الجنازة

«التعزية» نحوه عن مالك. وقال صاحب «التوضيح» : عندما خلاف في الإطلاق إذا رُفعت في أثناء الصلاة، والأصح الصلوة.

وإن صلى عليها قبل وضعها في الصلوة وجهان. وعندما كل ذكيرة ثالثة مقام ركعة حتى لا تترك ذكيرة منها لا تحوز صلاته. كما لو ترك ركعة منها. وإذا قيل: أربع كأربع انظر والمسيب بتكبيره أو أكثر بغضها بعد السلام ما لم ترفع الجنازة. ولو رُفعت بالأيدي وم موضع على الاكتاف يكره في ظاهر الرواية. وعن محمد: إن كانت إلى الأرض أقرب بكثير، وإن كانت إلى الاكتاف أقرب لا بكثير، وقبل لا يقطع حتى يتعد.

وفي «الأشرف» قال: من «أشرف» وسطاء «الذخعي» والزهري وابن سيرين والثوري وقائمة ومالك وأحمد في رواية وإسحاق والشافعي المصنوق يقضي ما منه. متناعاً قبل أن ترفع الجنازة، مدة رفعت سلم وانصرف كقول أصحابنا. قال من المصنف: وبه أقول. انتهى.

(٦) ما يقول المصلي على الجنازة

أخالف الأئمة فيما يقرأ بين ذكيرات الجنازة فقالت نجاة كمد في «نيل العبد» : «كانها سبعة الأول: قيام من قادر في فرضها، فلا تصح من قاعد ولا ممن علم راحلة إلا تعذر فيها تسعة الحركات المفروضة. والثاني: اشكيرات الأربع والثالث: قراءة الفاتحة لإمام مستقر كالمكثورة ويسن الأسرار ونحو ذلك. والرابع: الصلاة على النبي ﷺ. والخامس: ادعاء للميت والسادس: السلام. والسابع: الترتيب للأركان فتعبر القراءة في الأولى والصلاة على النبي ﷺ في الثانية، صرح به في «الموعظ» و«الكافي» و«المنهاج» والمؤلف، لكن لا يتعين كمد ادعاء بعد الثانية بل يجوز «الرابعة» نقله الزركشي عن الأسحاح، انتهى. وجعل الشية من شرائط

وقريب منه ما فاته الشافعية، فهي شرح الإفتاح: أركانها سبعة، الأول: التنية، والثاني: قيام قادر عليها كغيرها من انفرادي. والثالث: أربع تكبيرات. والرابع: قراءة الفاتحة يقرأها في التكبيرة الأولى، والراحح أنها تجزى، في غير الأولى كالصلاة. والخامس: الصلاة على النبي ﷺ. والسادس: لدعاء للميت بعد التكبيرة الثالثة، فلا تجزى في غيرها بلا خلاف والشافعية: السلام. انتهى ملخصاً.

وقالت المالكية كما في «الشرح الكبير» و«الأبواب الساطعة»: أركانها خمسة الأول: التنية والثاني: قيام القادر. والثالث: أربع تكبيرات. والرابع: الدعاء. نسبت بعد كل تكبيرة، فهل بعد التكبيرة الرابعة أيضاً دعاء؟ قال في «الأبواب»: لا دعاء بعدها على المجهور، وهو قول الجمهور، وقال في «الشرح الكبير»: ردعاً وجوباً بعد الرابعة على المختار، والجمهور على عدم الدعاء. انتهى. والركن الخامس: السلام.

فأنت الحنفية كما في الدر المختار: ركنها شيئان^(١). الكبيرتان الأربع، والقيام، فلم تحز فاعداً بلا عذر. يرفع يديه في الأولى فقط ويضي بعدها، ويضني على النبي ﷺ بعد الثانية، ويدعو بعد الثالثة، ويسلم بعد أربعة مستندلاً بما في «تنقيص الحافظ»^(٢). قال الشافعية: أخبرني مطرف عن عيسى بن الرهمري قال: أخبرني أبو أمامة أنه أخبره رجل من الصحابة: أن السنة في الصلاة على الجنائز أن يكبر، ثم يقرأ فاتحة الكتاب سرّاً في نفسه، ثم يصلي على النبي ﷺ ويختص الدعاء المجازة في التكبيرات. لا يقرأ في شيء منها، ثم يسلم سرّاً. وأمرجه الحاكم من وجه آخر لفظه من طريق

(١) وقال ابن القيم: أما أركانها فإلدي يفهم من تلاهم أنها الدعاء والقيام والتكبير إلى آخر ما سطر (ش).

(٢) «تنقيص الكبير» (١/٢٠٢).

٥٢١/١٧ - **حدثني** يحيى بن عمار قال: عن أبي سعيد بن أبي
 عمير المصري، عن أبيه، أنه سأل أبا حمزة، كيف نصلي على
 الجاهل؟ فقال أبو حمزة: أما، لعن الله الجاهل.....

الزهري، عن أبي أمامة بن سهل، أنه أخبر، رجال من أصحاب رسول الله ﷺ
 أن أئمة في الصلاة على الجاهل أو بكبر الإمام، ثم يصلي على النبي ﷺ،
 ويخلص الدعاء في التكبيرات الثلاث، ثم يسلم تسليمًا حفيًا، والنسبة أن يفعل
 من رواه مثل ما فعل الإمامه.

قال الزهري^(١) سمعته ابن المسيب فلم ينكره، قال: وذكره لمحمد بن
 سويد، فقال: وأنا سمعت السجستاني فيس يحدث عن حبيب بن مسلمة في
 صلاة صلاها على الميت مثل الذي حدثنا أبو أمامة، وضممت رواية الشافعي
 بطرف.

لكن فواها البيهقي في «المعرفة» سأ رواه في «المعرفة» من طريق
 عبيد الله بن أبي رباب الرضائي عن الزهري يسمى رواية مطرف، وقال إسماعيل
 القاضي في كتاب الصلاة على النبي ﷺ بسنده، عن أبي أمامة يحدث سعيد بن
 المسيب قال: إن أئمة في الصلاة على الجاهل أن يقرأ فاتحة الكتاب ويصلي
 على النبي ﷺ، ثم يخلص الدعاء للجب حتى يفرغ ولا يقرأ إلا مرة واحدة ثم
 يسلم، انتهى، قلت: وما ردد من قراءة الفاتحة معمول عند الحنفية على طريق
 الدعاء كما سألني، اهـ.

٥٢١/١٧ - **عنه**، عن سعيد بن أبي سعيد، بكر العين فينس (المصري
 عن أبيه) أبي سعيد وأبيه كيسان أنه سأل أبا حمزة، كيف نصلي على الجاهل؟
 فقال أبو حمزة: أنا نعوذ الله) يمنع العين المهمة يسكون الجيم هو المعبر به،
 العين، قال في «التهذيب»: ولا يقال في القسم إلا بالفتح، وقال الراغب: المعبر

(١) انظر: «الاستبصار» (٨/٢١٣).

أَخْبَرَكُمُ أَنَّهُ أُتِيَ بِأَهْلِيهَا، فَلَمَّا دُفِنَتْ كُفِّرَتْ، وَحُمِدَتْ اللَّهُ،
وَصَلَّتْ عَلَى نَبِيِّهِ. ثُمَّ أَقُولُ:

بالضم والفتح واحد، وتكرر حصص الحلف بالناسي، وقال أبو القاسم
الزجاجي العمري: الحقيقة، فمن قال: لعمر الله فكأنه قال: أخطأ بيننا الله،
واللام لتوكيد، والخبر محذوف، أي ما أقسم به، ولذا قالت المالكية والحنفية:
تستغفر بها البعير، لأن بقاء الله تعالى من صفته ذات، وعن الإمام مالك
لا يعصى العاقل بذلك.

وقول الشافعي وإسحاق: لا يكون يدياً إلا بالية: لأنه يطلق على العلم
وعلى الحق، وقد برأ ما تعلم المعلوم، وما لحق ما أوجه الله تعالى. ومن
أحمد كالمذهبيين، والرواج عنه كشافني، كذا في «النبيل»، وقد ورد السبع
بالعمر في عدة روايات، ليس هنا محلها، وقد قال الله عز وجل: «لَا تَمُوتُوا إِنْهُمْ
كُنْ سَكْرَتِهِمْ يَنْهَوْنَ عَنْهَا»^(١) وأمر انساب يزيد الأولين.

(أخبرك) أي بزيادة عن سؤالك تكميلاً للخدمة (أنتها) ضد التاء وصيغة
المتكلم أي أسير معها (من أهلها) لسا ورد في اتباع الجنائز من الفصل الكثير
وأصل الانباع المضي متبعة (عاقبة وضعت) بناء المجهول أي إفا وضعت
الجنائز على الأرض (كبرت) بصم التاء أي تكبيرة الافتتاح (وحمدت الله)
عز وجل بعدها: (وصلت على نبيي) ^{صلى الله عليه وسلم} بعد التكبيرة الثانية، ثم أدهو بالدعاء
الأنبي بعد التكبيرة الثالثة، وهذا عند الحنفية. إذ هذا التفصيل مستحب عندهم،
وفي «الشرح» تكبير «للمالكية» باب ابتداء الدعاء الواجب بحمد الله تعالى
والغلاة على نبيه ^{صلى الله عليه وسلم} عقب حمد عز وجل تكبيرة، انتهى.

فعن أبي هريرة على سبيل المالكية: كبرت الله أربع مرات، وبعد كل
تكبيرة حمدت الله عز وجل، وصلبت على نبيه، ودمرت بهذا الدعاء (ثم أقول)

(١) سورة الحجر، الآية ٧٢.

اللَّهُمَّ إِنَّهُ شَهِيدٌ، وَأَنْتَ غَيْبٌ، وَإِنِّي أَمُوكَ، كَأَنِّي شَهِيدٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا
أَنْتَ، وَأَنْ تَحْسُدَا عَنْكَ وَرَأَيْتَكَ. رَأَيْتَ أَغْلَمَ بِهِ. اللَّهُمَّ إِنِّي كَأَن
تَحْسِبُ. فَرَدَّ فِي إِحْسَانِهِ. وَإِلَهُ عَلَى مَسِينَةٍ فَخَافُوا عَلَى سَيِّئَتِهِ، اللَّهُمَّ
لَا تَحْرِمْنِي أَجْرِي، وَلَا تَقْطَعْ بِهِ.

يرجع المدعى بعد التكبيرة الثالثة عند التحنن، وبعد كل تكبيرة عند المالكية كما
تقدم (اللَّهُمَّ إِيَّاهُ عِبَدُكَ وَإِيَّاهُ صِبْدُكَ وَبَيْنَ أَمْنِكَ) فيه مرشد لا منقطع، من شأن
المكرام السادة المذبح عن عبيده ولا أكرم منه عز وجل (كأن يشهد أن لا إله
إلا أنت وأن) يمدد (محمد سيدك ورسولك) وإن. وحدثنا ساجدة من يشهد بذلك
(وإن أعلم به) ما روت (اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مَعَهَا فَرْدٌ فِي إِحْسَانِهِ) أي ضاعف أجره
(وإن كان مسينا فتجاوز عن سيئته) أي عفا عنها فإنك عفو كريم تحب العفو
فلا تراخذه به (اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا مِنْكَ) أي عفا عنها فإنك عفو كريم تحب العفو
عليه، أو شهود جودته، أو أحر منصية بحوته (ولا تقننا بعده) أي لا جعلنا
معتزين بعد الميت، بل جعلنا محبين بدوته عن سوانا، ومستعدين لرحلتنا.

ولا يوقف شيء من أدعائه عند الآية^(١) فيجاء: (اللَّهُمَّ إِيَّاهُ عِبَدُكَ وَإِيَّاهُ صِبْدُكَ وَبَيْنَ أَمْنِكَ) كما حرج به في فروعهم
من الشرح الكرم، غيره. وفي الدر المختار من فروع الحنفية. ويدعو بعد
الثالثة بأمر الأجرة والمأثور أهلي، قال ابن عابدين. ومن القائلين: اللهم اعمر
لحبتنا وميتنا وشاهديننا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وأشدنا إلخ. وروي هذا
المدعى عن أبي هريرة سرفوساً عند أحمد والترمذي وأبي داود^(٢) وابن حبان
والبيهقي وصبره. وقال الحاكم: لا شاهد صحيح من حديث عائشة، كذا في
دليل^(٣)

(١) قال من عند سرفوس (الاستدكار: ٢١٦/٢) وليس هو المدعى شيء، قلت.

(٢) أخرجه أبو داود (٢١٦/٢) برقم (٢٢٠١).

(٣) انظر: قبل الأرملة (١٧/٢).

١٨/٥٢٢ - **وحدثني عن مالك**، عن يحيى بن سعيد، أنه قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: صليت وراء أبي هريرة على ضي لم يعمل خطبة قط، فسمعت يقول: اللهم أعدّه من عذاب القبر.

١٨/٥٢٢ - (مالك، عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (أنه قال: سمعت سعيد بن المسيب) يفتح الياء وكسرها (يقول: صليت وراء أبي هريرة على جنازة صبي) قال الباجي: الصلاة على الصبي قرأ له ورغبة في إلحاقه بصالح السنن. ولا خلاف في وجوب الصلاة عليه (لم يعمل خطبة قط) أي أدا ثعونه قبل البلوغ، وقال **بخ**: أرفع القلم عن ثلاث، عن الصبي حتى يحلّم، وقاد عمر - رضي الله عنه - الصغير يكتب له الحسنات ولا تكتب عليه السيئات. قال ابن حجر: صفة كاشفة إذ لا يتصور في غير بالغ صل ذنب. وقال القاري: يمكن أن يعمل على المبالغة في بني الخطيئة عنه ولو صوره.

وقال اندلسي: يؤخذ من هذا أن الأطفال يسألون، وقبل لا يسألون، وقيل: بالوقف وهو الحق لأنه لم يرد نص بشيء. وفي «المختار»^(١) من فروع الحنفية: الأصح أن الأنبياء لا يسألون ولا أطفال المؤمنين، وتوقف الإمام في أطفال المشركين، قال ابن عابدين: أشار إلى أن سؤال القبر لا يكون لكل أحد، وبخالف ما في «السرّاج» كل ذي روح من بني آدم يسأل في القبر بإجماع أهل السنة، وقيل في حكاية الإجماع نظر، ثم بسطه فأرجع إليه لو شئت. (فسمعت) أي أبا هريرة (يقول) في دعائه بعد الحمد والصلاة (اللهم أعدّه) أي أجره (من عذاب القبر).

قال ابن عبد البر^(٢): عذاب القبر غير متناه مدائن من السنة الثابتة، ولو

(١) (٢٠٨/٢).

(٢) (١٠٨/٢٦٦).

١٩/٥٢٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَاتِث، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو

عَدِبَ اللَّهُ عَذَابَهُ أَجْمَعِينَ لِمَ يَظْلِمُهُمْ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ الْمَرَدُّ بِعَذَابٍ الْقَبْرِ
بِهَا عَقُوبَتُهُ، بَلْ مَجْرَدُ الْأَلَمِ بِالْغَمِّ وَالْهَمِّ وَالْحَسْرَةِ وَالْوَحْشَةِ وَالْقِصْفَةِ، وَذَلِكَ
يَعْنِي الْأُفْطَالَ وَغَيْرَهُمْ.

وَقَالَ الْمَاجِي^(١): يَحْتَمِلُ أَنْ أَبَا هُرَيْرَةَ اعْتَقَدَهُ لَشَيْءٍ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ
أَنْ عَذَابَ الْقَبْرِ عَامٌ فِي الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَأَنْ لَفْظَ فِيهِ لَا تَمْتَقُ عَنْ الصَّغِيرِ
بِعَدَمِ التَّكْلِيفِ فِي الشَّيْءِ، أَيْ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، وَقَالَ أَبُو
عَبْدِ الْمُنَكَ: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ عَنْ الْعَادَةِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْكَبِيرِ، أَوْ ظَنَّ
أَنَّهُ كَبِيرٌ أَوْ دَعَا لَهُ عَنْ مَعْنَى الزِّيَادَةِ، كَمَا كَانَتْ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
يَدْعُو اللَّهَ أَنْ يَرْحَمَهَا وَيَسْتَغْفِرَهَا، فَكَانَ الزُّرْقَانِيُّ^(٢)

قُلْتُ: لَا حَاجَةَ إِلَى هَذِهِ التَّوْحِيهَاتِ عَلَى مِثْلِكَ لِمَا لَكِيَّةٌ إِذَا اسْتَغْفَرَ
لِلصَّغِيرِ مُتَدَوِّبٍ عِنْدَهُمْ، فَذَكَرَ فِي «الْتَّرِجِ الْكَبِيرِ» فِي دَعَا الْغُفْلِ الذِّكْرَ: اللَّهُمَّ
إِنَّهُ عَسَاكَ وَابْنُ عَسَاكَ، أَمْتُ حَلْقَتَهُ وَوَزْقَتَهُ، وَأَمْتُ أَمْتِهِ، وَأَمْتُ نَحْيِهِ إِلَى آخِرِهِ،
يُوفِيهِ، وَدَعَا مِنْ قَتْلِهِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ جَهَنَّمَ، أَمَّا نَسَبُ نَصَحِ هَذِهِ التَّوْحِيهَاتِ عَلَى
مِثْلِكَ الْحَضِيَّةِ الْفَائِلِينَ بِعَدَمِ لِمَا اسْتَغْفَرَ لَهُ.

فُلْنِي «الْمُهْدِيَّةُ» وَلَا يَسْتَفْهَرُ تَلْصِيحِي، وَلَكِنْ يَقُولُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْ لَنَا فَرْطاً
وَاجْعَلْ لَنَا أَجْراً وَذَخيراً وَاجْعَلْ لَنَا شَأْفِعاً مُشْفِعاً قَالَ ابْنُ حَابِدِينَ: الْحَاصِلُ
أَنْ مَقْضَى السُّنُونِ وَالْفَتَاوَى وَصَرِيحُ عَزِّ الْأَذْكَارِ الْإِقْتِسَارُ فِي الْغُفْلِ عَلَى اللَّهُمَّ
اجْعَلْ لَنَا فَرْطاً، وَحَاصِلُهُ: أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِشَيْءٍ مِنْ دَعَا السَّالِكِينَ أَصْلًا، بَلْ
يَقْتَصِرُ عَنْ مَا ذَكَرَ، أَنْتَهَى.

١٩/٥٢٣ - (مَاتِث، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -

(١) «الْمُهْدِيَّةُ» (١١/٢١).

(٢) «تَرْجُومَةُ الزُّرْقَانِيِّ» (١١/٢١).

كَانَ لَا يَقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ.

(كان لا يقرأ) شيئاً من القرآن (في الصلاة على الجنائز) واعتزلوا في قراءة فاتحة على صلاة الجنائز، قال ابن بطال: ومعنى كان لا يقرأ في الصلاة على الجنائز ويتكر عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عمر وأبو هريرة، ومن التابعين: عطاء وطاوس وسعيد بن المسيب وابن سيرين وصحيد بن جبير والشعبي والحكم، وقال ابن المنذر: وبه قال مجاهد وحمام والثوري، وقال مالك: قراءة الفاتحة ليست معمولاً بها في بلدنا في صلاة الجنائز، وعند مكحول والشافعي وأحمد وإسحاق: يقرأ الفاتحة في الأولى.

وقال ابن حزم: يقرأها في كل تكبيرة عند الشافعي، وهذا النفل عنه غلط، وقال الحسن البصري: يقرأها في كل تكبيرة، وهو قول شهر بن حوشب، وعن المسور بن مخرمة: يقرأ في الأولى فاتحة الكتاب وسورة قصيرة، كذا في «المنية»^(١).

وفي «الشرح الكبير»: لا يقرأ الفاتحة أي يكره إلا أن يقصد الخروج من خلاف الشافعي - رضي الله عنه -، قال الدسوقي: فإن قصد بقراءتها الخروج من خلاف الشافعي فلا كراهة، لكن لا بد من الدعاء قبلها أو بعدها، انتهى.

وقال ابن رشد في «البلدية»^(٢): وسبب اختلافهم معارضة العمل للأثر، وهل يتناول اسم الصلاة صلاة الجنائز أم لا؟ أما العمل فهو الذي حكاه مالك عن بلده، إذ قال: قراءة فاتحة الكتاب فيها ليس بمعمول به في بلدنا بحال، وأما الأثر فما رواه البخاري عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال: «صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب، فقال: لتعلموا أنها السنة، فمن ذهب إلى ترجيح هذا الأثر على العمل، وكان اسم الصلاة يتناول عنده

(١) أصالة القاري (٦/١٩١).

(٢) إنباء السجدة (١/٢٣٥).

صلاة الجنائز. وقد قال شيخنا: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» وأى قراءة فاتحة الكتاب فيها.

ويمكن أن يحتج لمالك مطاوع الآثار الشريفة نقل فيها دعاءه عليه الصلاة والسلام على الجنائز، ولم ينقل فيها أنه قرأ، وعلى هذا فتكون تلك الآثار كلها معارضة لحديث ابن عباس ومخصصة لقوله **يُخْرَجُ**: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»، انتهى.

قال الأسي^(١): اختلف هل تغفر قراءة الفاتحة؟ وبه قال الشافعي لشيئها بالصلوة في الانتظار إلى الإحرام والسلام، وأسقطها مالك لشيئها بالضواف في أيها لا ركوع فيها ولا سجود فهي فرع بين أصليين، احتج الشافعي - رضي الله عنه - بمذهبه بأن ابن عباس - رضي الله عنهما - قرأها ثم قال: أردت أن أعلمكم أنها سنة، وأجيب: بأنه يحتمل أنه أراد الصلاة لا القراءة، انتهى.

وفي «البدائع»^(٢): لما ما روي عن ابن مسعود: أنه سئل عن صلاة الجنائز هل يقرأ فيها؟ فقال: لم يوقت لنا رسول الله **يُخْرَجُ** هولاً ولا قراءة. وهي رواية. دعاء ولا قراءة كبر ما كبر الإتمام، واختار من أطيب الكلام ما شئت، وفي رواية: واختار من الدعاء أطلب.

وروي عن عبد الرحمن بن عوف وابن عمر أنها قالوا: ليس فيها قراءة شيء من القرآن، ولأنها شرعت للمدعى، ومقدمة الدعاء الحمد والتثناء والصلوة على النبي **يُخْرَجُ** لا القراءة، وقوله عليه الصلاة والسلام: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» لا يتناول صلاة الجنائز؛ لأنها ليست بصلوة حثيئة، إنما هي دعاء واستغفار للبت. ألا ترى أنه ليس فيها الأركان التي تتركب منها الصلاة

(١) وكذا إكمال المعلم (٤/٩٢).

(٢) (٢/٢٠٢).

من الركوع والسجود، إلا أنها تسمى صلاة لما فيها من الدعاء. وحديث ابن عباس معارض بحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - وابن عمر، وإبراهيم ما روى جابر من القراءة أنه كان نوا على سبيل. لئلا لا على سبيل القراءة، وذلك ليس بركوة عظماء. انتهى.

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه^(١) عن ابن الزبير عن جابر قال: ما باح لنا رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر من الصلاة على الميت شيء، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن ثلاثين من أصحاب رسول الله ﷺ أنهم لم يقوموا على شيء في أمر صلاة على الجنازة. وعن عمران بن حدير قال: سألت أبا عبد الله عن الصلاة على الميت فقال: ما يعلم أنه شيء موقت. وروى بأحسن ما تعلم. وعن إسحاق بن سويد عن ابن عبد الله قال: ليس في الصلاة على الميت شيء موقت.

وعن موسى الجهني قال: سألت الحكم، الشعبي وعطاء ومجاهدا في الصلاة على الميت شيء موقت؟ فقالوا: لا. إنما أنت شنيع فاشع بأحسن ما تعلم. وعن الشعبي قال: ليس فيه شيء موقت. أخرج هذه الآثار. فحين قال: ليس على الميت بعد موقت، لكنها مجموعتها تتناول القراءة والدعاء.

وأخرج عن مافع. أن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان لا يقرأ في الصلاة على الميت، ويحتمل أني المتهاون قال. سألت أبا العباس عن القراءة في الصلاة على الجنازة بما تحب الكتاب، فقال: ما كنت أعجب أن فتحة الكتاب تقرأ إلا هي صلاة فيها ركوع وسجود. وعن موسى بن عيسى عن أبيه قال: قلت لفضالة بن عبيد: هل يقرأ على الميت شيء؟ قال: لا. وعن سعيد بن أبي بردة

(١) (١٧٨/٣)

(١) ليس في الدعاء إلا ما ورد الذي تأييد النقط لا. لكنه مؤيد عليه من قال: ليس على الجنازة شيء موقت. فالظاهر سقوط لا من كتابه. (الم)

(٧) باب الصلاة على الجنائز بعد الصبح إلى الإصفرار

وبعد العصر إلى الأصفرار.

عن أبيه - قال له رجل: أقرأ على الجنائز بفاتحة الكتاب؟ قال: لا تقرأ.

وعن حجاج قال: سألت عطاة عن القراءة على الجنائز؟ فقال: ما سمعنا بهاء إلا حديثاً، وص إبراهيم والشعبي قالا: ليس في الجنائز قراءة، وعن خاروس وعطاء: أنهما كانا ينكران القراءة على الجنائز، وعن بكر بن عبد الله قال: لا أعلم فيها قراءة، وعن سالم قال: لا قراءة على الجنائز وغير ذلك^(١).

(٧) الصلاة على الجنائز بعد الصبح وبعد العصر

زاد في نسخة الزرقاني ونسخة السيوطي لفظاً: إلى الإصفرار بعد الصبح، ولفظ إلى الأصفرار بعد العصر، لكن جميع النسخ الموجودة عندنا من الشروح والمثون، والمصرية والهندية خالية من الزيادة، والنظائر أن الزيادة من كلام النازحين ليست من النص^(٢).

واختلفت الأئمة في الصلاة على الجنائز في الأوقات المنهيّة، قال الحطابي: ذهب أكثر أهل العلم إلى كراهية الصلاة على الجنائز في الأوقات التي تكبر الصلاة فيها، وروي عن ابن عمر، وهو قول عطاة والنخعي والأوزاعي، وكذلك قال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، انتهى.

قلت: أما عبد الشافعية - رضي الله عنهم - فيجوز التطوع ذات سبب في الأوقات المنهيّة فالصلاة على الجنائز بالأولى، وأما عند الثنابلة فأوقات

(١) قال الطحاوي: وتعلم من قرأ من النسخة كان على وجه الدعاء لا على وجه القراءة، وقال ابن القيم لا يقرأ الفاتحة إلا بنية القضاء، ولم تلبث القراءة من رسول الله ﷺ كذا قال الثوري في «مرقاة المفاتيح» (١٧/٤).

(٢) لكن هذه الزيادة توجد في نسخة الاستذكار (٢٦٧/٨).

٥٣٤/٢٠ - خلقني بخلقى منى هالك، عن محمد بن
أبي حرملة، مولى عبد الرحمن بن أبي سفيان بن خويلد؟ ...

الشيء خمسة كما تقدم مفصلاً في موضعه، وهي الأوقات الثلاثة المعروفة،
وبعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، وبعد العصر إلى الغروب.

قال في مثل ثلثين: ونجوز اتصالاً على الجنائز بعد الفجر والعصر
دون ثلثة الأوقات ما لم يحف عيها، انتهى.

وفي «الشرح الكبير»^(١) للمالكية: منع من وقت طلوع الشمس والغروب
وحصة الحصة، وكذا بعد طلوع القمر وفرض العصر إلى أن ترتفع الشمس بعد
رمح، وإلى أن تشرق الشمس إلا غزالة وسحرة ثلاثة بعد صلاة الصبح قبل
الإستسار وبعد عصر قبل الإصدار، لا فيهما، فيكرهان على المعتد.

قال «المسوق»: هو صلى على أئمة الجنائز في وقت الكراهية، فينها لا أعاد بحال
بخلاف ما لو صلى عليها في وقت المنع، فقال ابن القاسم: تعاد ما لم تدفن،
وقال أئمة: لا تعاد وإن لم تدفن، هذا مع عدم الخوف عيها لم أخرت لوقت
الجنائز، أما عند الخوف عيها فيصلى عليها باتفاق ولا إعادة، انتهى.

وأما عند الحنفية فلا يجوز صلاة الجنائز في الأوقات الثلاثة إلا أن
نعصر فيها، وأما غير هذه الثلاثة من الأوقات المنكرهة يجوز فيها مطلقاً.

٥٣٤/٢٠ - (مالك، عن محمد بن أبي حرملة) أنكرني مولاهم المديني
من رواية السنة إلا ابن ساسه نفع، هو الذي يروي عنه خصيف، فيقول: حدثني
محمد بن حبيب بن يونس بن أبي سفيان، قال: الحافظ في «التقريب»^(٢) وتبعه
البرقاني: توفي سنة بضع وثلاثين ومائة (مولى عبد الرحمن بن أبي سفيان من
حبيب) هكذا في «السنن» و«شروع»، وكذا في «التهذيب» و«التقريب»، وصطه

(١) «الشرح الكبير» (١/١٦٦).

(٢) «تقريب التهذيب» (٤/١٤٣).

الصبح . قال . وكان طارق تغلس بالصُّبْحِ

قال ابن أبي حرملة: سمعت عبد الله بن عمر يقول لأهلها .
فما أن تغلسوا على جنازكم الآن ، وإنما أن تتركوها حتى ترفع
تغلس

٥٢٥ ، ٢١ - وحفظني عن مالك عن ابن عمر : أن عبد الله بن

عمر قال : يغلس

بالصبح ! أي يبيع الغرفة كما تقدم في الأذن اقل) من أبي حرملة (وكان طارق)
الأمير المذكور (بغلس بالصبح) أي يصبها في العسل ، اقل) محمد (بن
أبي حرملة: سمعت عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (يقول لأهلها : ما أن
تصلوا على جنازكم الآن) أي قبل طلوع الشمس . وما قال الزرقاني في رد
تغلس . والله الأثر المروية عن ابن عمر - رضي الله عنهما - (وإنما أن تركوها
حتى ترفع الشمس) قال الزرقاني^(١) : تكره الصلاة عند (السد) انتهى .

قلت : من تكريه الصلاة عند طلوع الشمس فلم أحد أثراً من عمر
- رضي الله عنهما - في السبع عن الصلاة عند الإسماعيل . وهذا أخرج ابن
أبي شيبة^(٢) . أن جنازة وضعت ، فقال ابن عمر - رضي الله عنهما - : أين ولي
هذه الجنازة؟ فبوس عليها ، فقال أن يطاع قول الشمس . وأخرج ابن جعوف
قال ابن عمر - رضي الله عنهما - يكره الصلاة على الجنازة إذا طلعت الشمس
وحتى يصب ، وعمر أبي بكر بن حفص قال : كان ابن عمر - رضي الله عنهما -
إذا كانت الجنازة على المصروع لم قال : غلوا بها قبل أن يطلع الشمس

٥٢٥ ، ٢١ - (مالك) - عن نافع أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما -

(قال يغلس) بناء المجهول على . في جميع السبع تأتي بأبدان من المادية

(١) مشيخ الزرقاني ٤ (٦٣/٢)

(٢) مسند ابن أبي شيبة (٢١/١٧٦)

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: إذا ضللت في الصلاة فليقلل من ركعاتها.

والمصريه والحنون والسرور باللفظ: قال يضل، وهو حديث قواي، وفي نسخة مصرية عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم باللفظ: كان يضل فهو حديث فعلي، ويكون لفظ: ضل، بناءً الفاعل، وهكذا في أموطا محمد بن سفيان: كان، إلا أن الأكثر في نسخة يحيى بن لفظ: قال. وبهذا شرح الشيخ في المصنف: (على الجنائز بعد صلاة الصغير وبعد صلاة الصلوة) (الصلوة إذا ضللتها لوطنها).

قال تاجي^(١) قوله: إذا ضللت، يحتمل أن يريد صلاة الجنائز بعد الصبح وبعد العصر، وذلك أولي من أن يريد به إذ صليت الصلوات صلاة الصبح وصلاة العصر لوطنهما، لأنه قد صلى الصلوات في آخر وقتها ولا يصلي بعدهما على الجنائز إلا أن يريد به إذا ضللت في أول وقتها، وهو تكفي من التارس، ولا أول الظهر انتهى.

قلت: لكن المفسر من الألفاظ الثاني، قال محمد^(٢) بعد أثر الباب: وبهذا أخذ لا سيما بالصلوة على الجنائز في أول الساعات ما لم تطلع الشمس أو تغرب الشمس صغرة المغرب، وهو قول أبي حنيفة.

وقال الحافظ: ويقضاه أنهما إذا أخرتا إلى وقت التكرار عنده لا يصلي عليهما حينئذ، ويبين ذلك رواية ابن أبي حرملة المذكورة، فكان ابن عمر رضي الله عنهما - يرى اختصاص التكرار ما عند طلوع الشمس وعند غروبها لا بطلق ما بين الصلوة وطلوع الشمس أو غروبها انتهى.

قلت: ويؤيده ما تقدم من الآثار المروية عن ابن عمر رضي الله عنهما، ويؤيده أيضاً ما أخرجه البخاري عن مافع أن ابن عمر رضي الله عنهما - كان يقول: ولا أتبع أحداً إن ضلني في أي ساعة شاء من ليل أو نهار، غير أن لا يتصرفا بطلوع الشمس ولا غروبها انتهى.

(١) تاجي (٧/٧)

(٢) موطأ محمد بن سفيان (١/٢٧١)

(أ) باب الصلاة على الجنائز في المسجد

فما أوتيه الزرقاني إلى الإسناد تأويلاً إلى مذهبه، بأبي عنه الظاهر.

(أ) الصلاة على الجنائز في المسجد

قال الزرقاني تبعاً لمخالف في المنهج: الجمهور على جواز الصلاة على الجنائز في المسجد، وهي رواية المدنيين وغيرهم عن مالك، وكرهه في المشهور، وبه قال ابن أبي ذئب وأبو حنيفة وكان من ذل بجاعة البيت، انتهى. قال الشوكاني. وبالأول قال الشافعي وأحمد وإسحاق، وأما في غير المشهور عن مالك

فذكر ابن رشد^(١) وسبب الخلاف في ذلك حديث عائشة التي حدثت مالكاً في الموضع وحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من صلى على جازة في المسجد فلا شيء له»، وحديث عائشة ثابت. وحديث أبي هريرة غير ثابت، أو غير متمم على توبته، لكن إكراه الصحابة على عائشة بذلك على اعتبار العمل بخلاف ذلك عندهم، ويشهد لذلك برواه بكثرة المصنفين لصلاة على النجاس، انتهى.

قلت: حديث أبي هريرة أخرجه أبو داود والطحاوي وأبو ماجه وابن أبي شيبة قال المحلى: رواه أبو داود وابن ماجه عن ابن أبي ذئب عن صالح بن مولى السراة، وصالح قال ابن معين ثقة لكنه احتلف عمل مروه، فمن سمع منه قبل ذلك فهو ثبت حجة، وكذا هم على أن ابن أبي ذئب سمع منه قبل الاختلاف، انتهى.

قلت: ولفظ ابن أبي شيبة^(٢) عن صالح عن أبي هريرة قال: قال

(١) تنبيه المجتهد (١/٢٤٣).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (١٥٢/٢).

رسول الله ﷺ، من صلى على جنازة في المسجد فلا صلاة له. قال: وكان أصحاب رسول الله ﷺ إذا نكس بهم المكاء رحموا ولم يصلوا.

وسقط ابن السرياني في «المحرم» انتهى^(١) أن صالحاً إنما يكلم فيه لأخلافه ولا اختلاف في عدالته، وابن أبي ذئب سمع منه قبل الاختلاف وقال الشيخ ابن القيم: صالح نكف في نفسه. كما قال عباس عن ابن معين، وقال ابن أبي مريم وبهني: ثقة صحيح، فقلت له: إن مالكاً تركه فقال: إن مالكاً تركه بعد أن خرف، والثوري أدركه بعد أن خرف فسمع منه، لكن ابن أبي ذئب سمع منه قبل أن يخرف، وقال ابن حبان: تغير في سنة ١٢٥ هـ وهذا الحديث حسن، فإنه من رواية ابن أبي ذئب، ومساعدته منه قدم قبل الاختلاف، فلا يكون اختلاطه سرجاً لرد ما حدث به قبل الاختلاف، انتهى.

وسقط ثميني وغيره الكلام على نصيحة والفاطمة وهو مزيد بإنكار نصيحة - رضي الله عنهم - على عائشة - رضي الله عنها - ويؤيده أيضاً أن ابن أبي ذئب روى حديث أبي هريرة يوافق مذهبه مذهب الحنفية.

قال محمد في مرطبه^(٢): لا يصل على جنازة في المسجد، وكذلك بلغنا عن أبي هريرة. روي عن الجيزة بأسبنة خارج المسجد وهو الموضع الذي كان النبي ﷺ يصل على الجنازة فيه، انتهى. يعني اتحاده ﷺ يصل مضمومة الجائر بجانب الموضع يؤيد كراهته بالمسجد ولا له إحتج إلى ذلك.

وقال الشيخ ابن القيم بعد الكلام الطويل: فإسواء ما ذكرنا أولاً من سنة وهذه الصلاة على الجنازة خارج المسجد إلا لعذر. وكلا الأمرين جائز والأفضل الصلاة عليها خارج المسجد، انتهى.

(١) «المحرم» على ما في نسخة ابن أبيهني (١٥٧/١)

(٢) أخرجه مؤيد محمد بن أبيهني المسجد (١١٦/٢)

أنها أُمُوتُ أَنْ نَعَزَّ عَلَيْنَا بِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ فِي الْمُسْجِدِ جَبِين
.....

(أنها أُمُوتُ أَنْ نَعَزَّ بِمَرَأِ بَنَاءِ الْمَسْجِدِ (عليها بسعد بن أبي وقاص) الزهري
أسر العشرة موتاً، (في المسجد) لأن حدرتها الشريعة داخل المسجد (حين
ماتت) أي سعد في قصوره بالعقيق سنة ٥٥ هـ على المشهور، وأُجِلَ إلى السليبة
عسى اعتاق الرجاء ليدفن بالبقيع، وذلك في إمرة معاوية - رضي الله عنه -
قائه الثاني.

قال الناحي^(١): وإنما أُمُوتُ بِذَلِكَ لَامْتِنَاعِهَا فِي مَوَاقِعِ أَزْوَاجِ النَّسَبِ
مِنَ الْخُرُوجِ مَعَ النَّاسِ إِلَى حَنَائِزِهِ لِكُرَاهِهِ خُرُوجَهُ إِلَى الْحَنَائِزِ، وَقَدْ قَدْ
ابن حبيب بكرة خروج النساء في الجنائز، وإن كان غير نوائح ولا نواكي،
ويبقى للإمام معهم - رضي «المندونة» من قول ابن القاسم - كان مالك - رضي الله
عنه - يوسع للنساء في الخروج مع الجنائز، انتهى

وفي «المدخل المحض» من فروع الحنفية: بكرة خروج جنس تحريراً^(٢)، قال
ابن عابد بن عمرو عليه الصلاة والسلام: أَرَحِمُ مَا زَوَّجَتْهُ مِنْ حُجُورَاتٍ،
رواه ابن ماجه بسند ضعيف، لكن يفعله المعنى انما حدث باختلاف الزمان.
وفي «المصالح» عن أم عطية: «أنها عن أتباع الجنائز ولم تعزم علي» أي
عني نزيه، فيسري أن يخص بذلك الزمن حيث كان يباح لهم الخروج للمعاجدة
بالأعباد^(٣)، رعاها في «شرح الحديث» انتهى. واسمها في «العيني» وحكيبت
الكرامة عن أحمد والشافعي، واختلاف الأقوال عن مالك.

وذكر الحاكم^(٤) عن عمرو بن العاص قال: قبرنا مع رسول الله ﷺ

(١) «الناحي» (١/٢).

(٢) لكن روج المعنى الكراهة تنزيها وعراها إلى العمود تأمل (ش).

(٣) انظر: «مدخل لمجهد» (١٤/١٣٥).

(٤) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (١/٢٧٣) والفكرى. المغازي.

.....
.....

وعلا، فمما رجعت وحاضرت به إذا هو باعرة لا تعلقه برقبها، فكانت أبا طائفة من أهل جنات^(١) قال: حدثني عن أهل المدينة، وحدثني إليهم من غيرهم، قال: أفعدت لك ما فعلت معهم الكندي^(٢)، قال: وماذا؟ إن أطلع معهم الكندي، وقد سمعت تدعى فيه ما تذكر، قال: ألم تسمع منهم الكندي ما رأيت الحقة حتى يرى حد أبيه، وقال: هذا حدث عن عيسى الشحير، وقال ابن حزم: لا يثبت من الداعية، وأما الشحير عن ذلك لا تصح، انتهى.

الندوة له قال الشافعي: يستحب أن يرمي منك أن يصلي عليه بحيث يمكنها في الصلاة عليه من مسد، ويحتمل أن يريد من الدعاء خاصة، إذا قلنا بالقول الأول، فإنه يقتضي صلاة النساء على الجنائز، وهذا الذي يقصده صاحب كتابك. وحال الشافعي لا يقتضي النساء على الجنائز، وأبطل على صحة ذلك أن هذه صلاة يصح أن يقرأها الرجال، فصح أن يفعلها النساء كصلاة الجمعة، ومن جاز أن يفعلها النساء دون الرجال؟ قال ابن القاسم ومحمد بن حوز ذلك وإلا احتل في سنتها، انتهى.

قلت: وهذه الحقة سقط عرضها بصلوة شخص واحد رجلاً كان أو امرأة، صرح به في التامية وغيره. فثبت أن لكل الدعاء من أو معناه، وإرادته الصلاة عليه، كما هو من لفظ الصلاة في هذه الفصحة المراد به الدعاء، وإجماعنا أمرت بالأمور الداعية به بحضوره، لأن مشاهدته تاعز إلى التقدي والاحياء له، ولذا يسمى (في الجنائز) بولا يكس بالدعاء في الميزان.

ومع هذا لا يجوز صلاة النساء على الخرجاء المذكور^(٣)، أو أبا طلحة دعا رسول الله ﷺ إلى عمير بن أبي طلحة حين توفي، فأباهم، حتى أنه يثني فعلى عنه في صوته، وثبت رسول الله ﷺ، وكان أبو طلحة يراهم، وأما مسلم ورد

(١) أخرجه البخاري في الصحيحين (٢٦٦٠، ٢٦٦١)

فَأَذْكُرُ ذَلِكَ النَّاسَ عَلَيْهِ فَتَأْتِي عَائِشَةُ مَا أَسْرَعَ النَّاسُ
.....

أَبِي طَلْحَةَ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ غَيْرُهُمْ قَالَ حُجَّالٌ: هَذَا حَدِيثٌ مُصَبِّحٌ عَلَى شَرْطِ
التَّشْرِيحِ. وَبِهِ عَرَبِيَّةٌ فِي إِدْخَالِ صَدَقَةٍ سَاءَ عَلَى الْحَدِيثِ، وَأَمَّا الْمُدْخَلُ فَهُوَ
عَلَى شَرْطِهِ.

(فَأَذْكُرُ ذَلِكَ) فِي إِدْخَالِهِ فِي الْمَسْجِدِ (النَّاسَ عَلَيْهِ) أَيِ عَائِشَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وَهِيَ مَدَّتْ يَدَهَا^(١) مِنْ عَدَدِ عَمَلِهَا لِمَا نَدَى سَعْدُ
أَمْرَ أَرْوَاحٍ لَيْسَ بِمَعْنَى أَنْ يَفْرُوا بِحُدُودِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ فَصَلُّوا عَلَيْهِ، فَعَمَلُوا بِخُزُوفِ
بِهِ حُلِيِّ تَحْرِيرِهِ، بِمَا لَيْسَ عَلَيْهِ، أَمْ أَخْرَجَ بِهِ مِنْ بَابِ التَّجَنُّزِ أَوْ لِي كَذَا فِي
الْمُدْخَلِ، وَلَعَلَّ أَنَّ النَّاسَ عَاوُ دَلَّاهُ. وَقَالُوا: مَا كُنْتَ الْحَقَّائِدَ يَدْحَرُ بِهَا
الْمَسْجِدَ. فَجَلَّغَ ذَلِكَ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فَقَالَتْ: مَا أَسْرَعَ النَّاسَ إِلَى أَنْ
يَعْبُرَ مَا لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ، عَاوُوا عَمَلَهُ، أَنْ يَفْرُوا بِحُدُودِهِ فِي الْمَسْجِدِ.

(فَتَأْتِي عَائِشَةُ مَا أَسْرَعَ النَّاسَ) كَذَا فِي كَثَرِ تَسْبِيحِ الشَّيْءِ بِأَنْدَسِهِ
الْمَصْرِيَّةِ وَالْهَيْدِيَّةِ، وَهِيَ تَعْطَى لِسَبْحِ الْمَصْرِيَّةِ مَا أَسْرَعَ مَا سَبَّ النَّاسُ،
وَالنَّوْحُ الْأَوَّلُ: خَالَ الرَّسَاحِي^(٢): بِحَقْلٍ أَوْ تَرِيدَ بِهِ مَا أَسْرَعَ عَمَلُهُ
الْإِنْكَارُ وَالْعَمَلُ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُرِيدَ مَا أَسْرَعَ لِمَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ أَحْكَامُ مَا تُكْرَهُ عَلَيْهِ، قَالَ
ابْنُ وَهْبٍ: مَا أَسْرَعَ النَّاسَ تَرِيدَ إِلَى الطُّعْمِ وَالْمُجَبَّةِ، قَالَ: رَضِعَتْ مَائِكَةُ
فَقُلْتُ: مَعَى مَا أَسْرَعَ مَا يَصْرُفُهُ مِنْ شَيْءٍ سَبَّحَ بِخَلْقِهِ أَسْمُهُ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ^(٣): لَيْسَ إِلَى الْإِنْكَارِ مَا لَا يَهْمُونَ، وَوَيْيَ مَا أَسْرَعَ مَا نَسِيَ
النَّاسُ، فَقَالَهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْكَلَامُ بِالْإِغْنَى أَنَّ الْأَصُولَ فِي رِوَايَةِ الْمَوْطُوعَةِ: مَا أَسْرَعَ

(١) إسناده صحيح (١٦٨: ١) ج (١٩٧٣).

(٢) «تفسير» ١٩٧/٢٢.

(٣) «تفسير» ١٩٧/٢٢، ١٩٧/٢٣.

«صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سَيْفٍ بَيْنَ يَدَيْهِ بِبَيْضَةٍ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ».

رواه مسلم موصولاً في: ١٦ - كتاب الجنائز، ٣٤ - باب الصلاة على الجنائز في المسجد، حديث ٩٩.

الناس، ولما اختلفوا في تفسيره، ولما احتاج مالك - رضي الله عنه - إلى تفسيره بقوله: يعني ما أسرع ما نسيه. لما صلى رسول الله ﷺ على سهيل يضم اليه مصغراً (ابن يضاء) هو لب أمه ليضاء واسمها ذغذغ، فسمع فقال المصغرة الأولى وسكون العين التهمة بنت الجحدم وأبوه وهب بن ربيعة الغزني القهري، اختلف في شهرته بدءاً، فقال ابن إسحاق وابن حنبل: شهدها، وأنكره الثعلبي، وقال: إنه الذي أسر يوم بدر، فشهد له ابن مسعود، وردّه الواقدي، وقال: إنما ذلك أخوه سهل، كذا في «الترغاب» عن «الإصابة»، وفي أرحال جامع الأصول: أسلم قذيماً، وهاجر المهاجرين، وشهد بدءاً والمشاهد كلها، مات سنة تسع (إلا في المسجد) وفي رواية لمسلم: إلا في حرفة المسجد.

وعنه من طريق أخرى على أبي يضاء سهيل وأخيه، وعند ابن سعد: سهل مذكور، وبه حزم في «الاستبصار»، وزعم الواقدي أن سهلاً المكير مات بعده ٤٤٠، وقال أبو نجيع: اسم أخي سهيل صفوان، وهب من سباه سهلاً، ولم يزد مالك في روايته على ذكر سهيل - كذا في «الإصابة».

قال الباقى: نريد أي عائشة - رضي الله عنها - بذلك الحجة لما أنكره، ويحتمل من وجهين: أحدهما: أن يصلي عليها، وهي، أي الحنابلة في المسجد، والثاني: أن يصلي وهو في المسجد، والحنابلة خارج المسجد، وعلى هذا جعله من أنكر إدخالها في المسجد، فإن صلى عليها وهي في المسجد، فقد قال الداودي: تضي الصلاة، ويفط الركن، انتهى.

وقال الحافظ: وحملوا الصلاة على سهيل بأنه كان خارج المسجد والمصلون داخله، وذلك حائر ثقافاً. وفيه نظر. لأن عائشة استبذلت بذلك لما أنكره عليها أمرها بالخروج منازعة سعد على حجرنها لتصلي عليه، انتهى.

قلت: ما أقول به الجابي صلاته ﷺ على سهيل بأن أنجازة كانت خارج المسجد، وحكي الحافظ الإجماع على جوازه، لا يوافق مختار الحنفية، قال في «الدر المختار»^(١): وكرهت تحريماً وقيل: تزيهاً في مسجد جماعة هو أي أئمتهم فيه وحده أو مع القوم، واختلف في الخارجة عن المسجد وحده أو مع بعض القوم، واختار الكرامة مطلقاً، قال ابن عابدين: سواء كان الميت فيه أو خارجه، وهو ظاهر الرواية. وفي رواية: لا يكره إذا كان الميت خارج المسجد، انتهى.

فمحمل الصلاة على سهيل وأخيه عندما الحنفية ما تقدم في كلام الحافظ أنها كانت لأمر عارض أو لبيان الجواز، قال ابن عابدين: إنما تكره في المسجد بلا عذر فإن كان فلا، ومن الاعتذار العطر كما في «الخاتية»، والاعتكاف كما في «المسبوطة» وغيره، يعني اعتكاف الولي وثبوه ممن له حق التندم، ولغيره الصلاة معه تبعاً له، وإلا يلزم أن لا يصلّيها غيره وهو بعيد، انتهى.

وقال أيضاً: حفر الطحاوي أن الجواز كان، ثم نسخ، وتبعه في «البحر»، وانصرف له الشيخ عبد الغني في رسالته «تواجد في حكم الصلاة على المحتاز في الساحد»، انتهى. وأثبت نسخة العيني في «شرح البخاري» وقال الحنفي: حديث عائشة - رضي الله عنها - واقعة حال لا عموم لها لجواز كون ذلك لضرورة، وفي «تربيعي على أكثر» حديث عائشة - رضي الله عنها - حجة لنا؛ لأن الناس الذين هم أصحاب رسول الله ﷺ من المهاجرين والأنصار قد عابوا صبيهم، فلو لا أن الكراهة معروفة بينهم لما عابوا، وقال شمس الأئمة: تأويل حديث ابن أبيضاء أنه عليه الصلاة والسلام كان معتكفاً، انتهى.

(١) (١٤٨/٣).

٢٦/٢٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ ذَاتِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ فِي الْمَسْجِدِ

وَحَكَى الْمُحَافِظِيُّ عَنْ مَرْحُومَةِ الْمُؤَلِّفِ: بَعَثَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ حَلَالٌ
فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَلَا مَعَ صُحْبَةِ الْجَاهِلِيَّةِ وَالنَّجَسِ وَالْكَسْبِ
وَالْإِسْتِغْنَاءِ وَصَلَاةِ الْحَتَاةِ، قَالَ: وَهَذَا أَحَدُ وَجُوهِ إِطْلَاقِ الْمَسَاجِدِ عَلَيْهِ، فِي
قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا بُنِيَ لِلْعَزِيزِ الْقُدُّوسِ الَّذِي فِي الْأَدْبَارِ﴾، أَيْ: قُلْتُ: فَلَمَّا دَخَلَ فِي حَكْمِهِ
لِلْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ فَلَا اشْكَالَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى ابْنِ الْبَيْتِ.

٢٢/٥٢٧ - أَمَّا ذَاكَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ: صَلَّيْتُ بَيْنَهُ
لِلْمَجْهُولِ (عَنْ) جَنَابَةِ عَمْرِو بْنِ الْحَطَّابِ: صَلَّيْتُ عَلَيْهِ مَوْلَاهُ صَبِيبٌ (فِي
الْمَسْجِدِ) وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُ أَنَّ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - صَلَّيَ عَلَى
أَبِي بَكْرٍ فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنَّ صَبِيبَ صَلَّيَ عَلَى عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي
الْمَسْجِدِ، وَوُضِعَتِ الْجَنَابَةُ تَحَاءُ النَّبِيِّ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ: وَذَلِكَ مُحْتَفَرٌ مِنَ
الْمُحَادِثَةِ مِنْ غَيْرِ بَكْرٍ، يَعْنِي فَكُنْزُ إِحْمَادٍ مَكُونًا.

وَقَالَ الْبَاقِي^(١)، وَمَعْنَى حَدِيثِ الْأَوَّلِ مَا نَقَلْنَا مِنْ أَنَّ يَكُونُ صَلَّيَ عَلَيْهِ
وَهُوَ خَارِجُ الْمَسْجِدِ وَلَمْ يَصُوبْ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ، وَبِمُحْتَمَلٍ أَنْ يَكُونَ صَلَّيَ عَلَيْهِ
فِي الْمَوْجِعِ الَّذِي دُفِنَ فِيهِ، وَلَوْ كَانَ مِنَ الْمَسْجِدِ وَلَوْ أَنَّ حَكْمَ الْمُقَابِرِ،
وَكَذَلِكَ الْمَسْجِدُ إِذَا دُفِنَ فِيهِ مَقْبَرَةٌ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَصَلَّى فِي مَوْضِعِ الْقَبْرِ مِنْهُ
عَلَى بَيْتِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَفِي "الْبَرْهَانِ" صَلَاةُ الصَّحَابَةِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي الْمَسْجِدِ كَانَتْ لِعَدَمِهِمَا دَفْنُهُمَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
أَنْتَهَى.

لَمْ لَا يَدْعُبُ عَلَيْكَ أَنْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ثَانِي الْأَعْلَاءِ لِوَأَشْدِيدِ عَمْرِو بْنِ
الْحَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَانَ شَيْدًا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَخَدَّ غُلٍّ وَصَلَّى عَلَيْهِ.

(٩) باب جامع الصلاة على الجنائز

٥٢٨/٢١ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَرْثَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَانَ بْنِ

عَفَا، وَغُفِرَ لِمَنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ ذُنُوبِهِمْ، وَنُحِبُّ الْمُسْلِمِينَ

.....

كما في «الموطأ»، لكن الإمام مالكاً رضي الله عنه - ذكر هذا الحديث في
الجهاد نفسه، وذكر هذا الجهاد في الجهاد، إرضاء الله تعالى.

(٩) جامع الصلاة على النبي

وهي الأحكام المنفردة من الصلاة على ترتيب العناوين في الصلاة عليها وجه الإسلام وغير ذات

٢٨٥/٢٤ - (مالك، أنه بلغه أن عثمان بن عفان) - وصلى الله عليه -

(وعبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (وأبا هريرة) - رضي الله عنه - (كانوا يصلون على الجنائز) متعددة مرة واحدة (بالمذبذبة) المنورة - زادها الله شرفاً ومראה وبهجة ونوراً - قال الناحي^(١): يحتمل أن يكون عثمان وأبو هريرة - رضي الله عنهما - بصبيان عليها للإمرة وأن يكون عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يصلي عليها الصلاة وخيرها، ويحتمل أن يكون ذلك؛ لأن كل واحد منهم كانت له جنازة في الجمع، والجماعة يصلي عليها بثلاثة معانٍ: الأول: وهي الإمارة، والولاية، وهو المنصب، والثاني: فمن حضره رجل مشهور بالصالح ولم يحضره والي ولا ولي، فإن أحق الناس بالصلاة عليه الرجل الصالح نفعنا يرجى من تركه فداءه ونفعه وصلاته للميت، فإن اجتمع هؤلاء ثلاثهم في جرة فحقيق بالصلاة عليه ابوالنبي، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، انتهى.

قال العيني: وهذا الحديث خلاف من المشايخ، قال ابن بطال: قال

قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ:
.....

أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: النَّوَالِيُّ أَحَقُّ مِنَ الْوَلِيِّ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ: عَلْقَمَةُ
وَالْأَسَدُ وَابْنُ حُسَيْنٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ،
وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَالتَّنَافُصِيُّ: الْوَلِيُّ أَحَقُّ مِنَ النَّوَالِيِّ إِنْ أَمَرَ مَا قَالَهُ.

فَإِنْ نَفَى الْمُخْتَارُ^(١) - يُقَدِّمُ السُّلْطَانُ إِنْ حَضَرَ أَوْ نَائِبُهُ وَهُوَ أَمِيرُ
الْمِصْرَ، ثُمَّ أَقْضَايِيُّ، ثُمَّ صَاحِبُ الشَّرْطِ، ثُمَّ خَلِيفَتُهُ، ثُمَّ خَلِيفَةُ أَقْضَايِيِّ، ثُمَّ
إِمَامُ الْحَيِّ، ثُمَّ الْوَلِيُّ، وَيُقَدِّمُ الْوَلَاءَ رَاحِلًا، وَيُقَدِّمُ إِمَامَ الْحَيِّ مُتَدَوِّبًا بِشَرْطِ
أَنْ يَكُونَ أَفْضَلُ مِنَ الْوَلِيِّ، وَإِلَّا فَنُؤَلِّمُ الْوَلِيَّ.

قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: الْأَصْلُ أَنْ تُعْرَفَ فِي الصَّلَاةِ لِلْوَلِيِّ، وَنَذَا قَدَّمَ عَلَى
الْجَمِيعِ فِي قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَالتَّنَافُصِيِّ وَرَوَايَةِ عَنِ أَبِي حَنِيفَةَ، لِأَنَّ هَذَا حُكْمٌ
يَتَعَلَّقُ بِالْوَلَايَةِ كَالْإِبْرَاجِ، لِأَنَّ الْإِسْتِحْبَابَ - وَهُوَ ظَاهِرُ الرُّوَايَةِ يُقَدِّمُ الْمُسْلِمَ
وَنَحْوَهُ - لَمَّا رَوَى أَبُو الْحُسَيْنِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَدَّمَ سَعِيدَ بْنِ الْعَاصِ لَمَّا مَاتَ
الْحَسَنُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، فَانْتَهَى. قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: لَيْسَ فِي هَذَا الْبَابِ أَعْلَى
مِنْ هَذَا، لِأَنَّ جَنَازَةَ الْحَسَنِ شَهِدَهَا عِزَامُ النَّاسِ مِنَ الصُّحَابَةِ وَالْمُهَاجِرِينَ
وَالْأَخْبَارِ، كَمَا فِي «الْعَيْنِ».

قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٢): رَوَى عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: شَهِدْتُ حَسْبًا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -
حِينَ مَاتَ الْحَسَنُ وَهُوَ يَدْفَعُ فِي قَفَا سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ وَهُوَ يَقُولُ: تَقَدَّمَ، فَلَوْلَا
السَّنَةُ لَمَّا قَدَّمَ مَالِكٌ وَسَعِيدُ أَمِيرِ الْمَدِينَةِ يَوْمَئِذٍ، وَدَلِيلُنَا مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ أَنَّ هَذِهِ
الصَّلَاةُ شَرُّ لَهَا الْجَمَاعَةُ، فَكَانَ النَّوَالِيُّ أَحَقَّ بِإِمَامَتِهَا كَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَالْمُعِيدِينَ،
فَانْتَهَى.

(فَلْيُرْجَلِ وَالنَّسَاءُ) بِذَلِكَ مِنَ الْجَنَائِزِ بِعَيْنِي أَنَّهُمْ كَانُوا يَجْمَعُونَ الْجَنَائِزَ،

(١) (١/٢١٦ - ٢٢٢)

(٢) «الْمُسْتَقْبَل» (١٩/٢).

حديث آخر من إلهاء، وإنما من ذلك تشبيه الإنسان على أن يكون، فبذلك أن يكون
احتضنه أن الأول هو القديم، ولم يجعل القسم عسري من الإمام.

وأم من يرى احتياطاً من أن لا يجوز صوماً لأنه لم يرد منه يجوز
الصوم، فيحتمل أن يكون عدم أصله، وإنما هذا ويحتمل أن يكون صوماً
بشرط، وإذا وجد الاحتياط، وجب التوقف في وجوبه فيه سبلاً انتهى.

قلت: الصحيح من أبي عبد الله الأئمة المختلفة التي يزيد المذهب الثلاثة
تكن الأئمة منها على أن الرجل من يلى الإمام والثناء امام ذلك مما يلى
نفسه، وأنصح ثم دأب منه عن علم موثي الثبات، أنه شهد جنازة أم كلثوم
وابنتها وقد جعل الخدم من يلى الإمام منصرف ذلك، وفي تقوم من عرس
وأمر دعوى الخواري، وإن فاداة ذلك حرة فقاموا هذه المسألة.

باب الشوكي^(١)، ذكرت عنه أبي داود والترمذي، في حان إسناده ثقات،
وإرواه النجاشي، وأخرج النجاشي، وقال: وفي اليوم الحادي والعشرين من شهر
رمضان حذيره وهو من سائر فاسي أصحاب أبي بكر، وفي رواية شيباني:
أن الإمام من جاءه الخصة ابن عمر - رضي الله عنهما - وفي أخرى أنه
ونفسه فطني والشمسي من رواية نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه
تصلى على مع حبيب وحوال، وبعد، فبعد الرجل من، أبي الإمام وجعل النساء
معاً، أبي امرأة ومثلهم فيها واحداً الحديث، كذلك واد من البخاري وفي
الشمسي، قال النجاشي، إسناده صحيح، انتهى.

قلت: وذكر هذه الآثار وغيرها في كتاب الترمذي^(٢) على التمهيد، وأما
وحسن عن رواية شيباني: أن الإمام في قصة أم كلثوم وإسها معاً، من العاصي

(١) في الإصدار (١١٣)

(٢) في النص (١١٣)

٢٥/٥٢٩ - وحدثني عن مالك - عن نافع - أن عبد الله بن

عمر - كان إذا صلى على الجنائز مسلم، حتى يسمع من يديه

قال أبي يحيى^(١) ترتيب الجنائز في الصلاة عليها على نوعين أحدهما: ما ذكر أن يقدم مستحق الصلاة إلى جهة الإمام ويجعل عمره إلى جهة القبلة، وهي الجهة التي شغل عن الإمام، والوع الثاني: أن يجعلوا صفاً واحداً ويقوم الإمام وسط ذلك، فيجعل مستحق الصلاة هذا الإمام، هكذا في الأصل والنسب عندي: هذا الإمام ويجعل عمره عن يساره وعن يساره فإن اجتمع جنائز رجال ومساكين وأحرار وعبد - فإنه يلي الإمام الأحرار من الرجال، ثم الصبيان الأحرار، ثم الرجال العبيد، ثم النساء الأحرار، ثم إناث المربيات، ثم إماء النساء، قال ابن حبيب: هكذا قال لي من نقلت من أصحاب مالك، انتهى.

ثم سئل الناحي في وجه هذا الترتيب، وهكذا ترتب الجنائز عند أخوية كما في دروعهم. فبي «أمر السجدة»^(٢) إذا اجتمعت الجنائز، فأقراء الصلاة على كل واحدة أولى من النسخ، وتقديم الأفضل أفضل وإن جمع جاز، ثم إن شاء جعل الجنائز صفاً واحداً، ويقام عند أنفسهم، وإن شاء جعلها صفاً ما يلي القبلة واحداً خلف واحد، وراعى الترتيب المعمود خلفه حالة العبادة، فيترتب منه الأفضل فالأفضل: الرجل معاً بيمينه، فالنحبي فالحشني فالسائي فالمرحلة، والنحبي الحر يقدم على العبد والعبد على المرأة، انتهى.

٢٥/٥٢٩ - (مالك، عن نافع أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما -

(كان إذا صلى على الجنائز مسلم) - ساء - التحليل من الصلاة جهر (حتى يسمع من يديه) - هكذا كان أبو هريرة وابن مسيرين، وبه قال أبو حنيفة والأوزاعي

(١) (٢٠/٢) (٢)

(٢) (٢٣٨/٣)

٢٦/٥٣٠ - وحديثي عن مالك، عن نافع، أن عبد الله بن عمر كان يقول: لا يصلي الرجل على الجنائز إلا وهو طاهر.

بحديث عبد الله بن أبي أوفى أنه سئل عن يعقوب وشعالة، قلعا الصوف قال: لا أزيدكم على ما رأيت رسول الله ﷺ يصنع أو هكذا يصنع، رواه البيهقي، وقال: الحاكم: حديث صحيح، وفي «المصنف» بسند جيد عن جابر بن زيد والشعبي وإبراهيم التيمي: أنهم كانوا يستنونا تسليمتين، وفي «المعرفة»: روي عن ابن مسعود أنه قال: ثلاث كان رسول الله ﷺ يفعلهن، تركهن فنامن: إحداهن التسليم على الجنائز مثل التسليمتين في الصلاة، وقال قوم: يسلم تسليمة واحدة، روي ذلك عن جماعة من الصحابة والتابعين، قال: وهو قول أحمد وإسحاق.

ثم هل يسر بها أو يجهر؟ فمن جماعة من الصحابة والتابعين إحتفاظها، وعن مالك يسمع بها من يليه، وعن أبي يوسف: لا يجهر قل أنجهر ولا يسر قل الإسرار، انتهى.

وقال الثعفي أيضا: قال ابن عبد البر: لا خلاف علت بين العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من الفقهاء في السلام، وإنما اختلفوا هل هي واحدة أو اثنتان؟ فالجهمي على تسليمة واحدة، وقالت طائفة: تسليمتان وهو قول أبي حنيفة والشافعي وحيد قول الشعبي وزواية عن إبراهيم، قال ابن القيم: سأل أشهب سالكا: أنكره السلام في صلاة الجنائز؟ قال: لا. وقد كان ابن عمر - رضي الله عنهما - يسلم^(١)، قال: فاستناد مالك - رضي الله عنه - إلى فعل ابن عمر - رضي الله عنهما - دليل على أنه ﷺ لم يسلم في صلاته على النجاشي ولا على غيره، قلت: لكنه استدلال بدم الذكر على ذكر العدم، فتأمل.

٢٦/٥٣٠ - (مالك، عن نافع أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (كان يقول: لا يصلي الرجل على الجنائز إلا وهو طاهر) من الحديث الأكبر

(١) انظر: الاستذكار، ١/٥٣١.

ولأصغر ونقل ابن عبد البر^(١) الاتفاق على اشتراط الطهارة فيها إلا عن الشعبي؛ لأن دعاء واستغفار فيجوز بلا طهارة، ووقفه إبراهيم بن علي وهو ممن يرغب عن كثير من قومه، ونقل غيره أن ابن جرير واقفها وهو مذنب، سداً، قاله الشافعي.

قال ابن رشد^(٢) اتفق الأكثر على أن من شرطها الطهارة كما اتفق جميعهم على أن من شرطها النية.

ومتلعوا في جواب التمسح بها إذا خيف فوانها، فقال قوم: يتيمم ويصني لها إذا خاف النعوت، وبه قال أبو حنيفة وسفيان والأوزاعي وجماعة، وقال مالك والشافعي وأحمد لا يصلي عليها يتيمم. وشاذ قوم قداود يجوز أن يصلي على سجدة بغير طهارة، وهو قول الشعبي. وهذا ظوا أن اسم الصلاة لا يتناول سجدة الحائز، وإنما يتناول اسم الدعاء إذ كان ليس فيها ركوع ولا سجود. انتهى.

وقد سمي **ثَلَاثَةُ** الصلاة على الحائز صلاة، هي نحو قوله: «صلوا على صاحبكم»، وقوله في النجاشي: «صل على»، فإن ابن المبريط قد سماها رسول الله **ثَلَاثَةَ** صلاة ولو كان تعرض الدعاء وحده ما أخرجهم إلى المصلي ولذا في المسجد وأمرهم بالدعاء معه، أو التمسح على دعائه، ولما صفهم خلفه كما يصنع في الصلاة المفروضة والمسونة. انتهى. وأخرج البخاري في صحيحه: كان ابن عمر - رضي الله عنهم - لا يصني إلا طاهراً. قال ابن بطال: كأن فرض البخاري بهذا الروي على الشعبي، والفهاء مجسرون في استيف الحنف على خلافه قوله، انتهى. ^(٣)

(١) انظر: (الاستبصار) ١/٨٣.

(٢) بداية المجتهد: ١/٢٤٣.

(٣) عمدة القاري: ١/٨٤٢.

قال يحيى: سمعت مالكاً يقول: لم أر أحداً من أئمة العلم بكرة أن يصلي على ولد الزنا وأنه.

(قال يحيى: سمعت مالكاً يقول: لم أر أحداً من أهل العلم بكرة أن يصلي على ولد الزنا وأنه) قال الشافعي^(١): وهذا كما قال: من ولد الزنا من جهة الجسمين، والموالاة لا تنقطع بينه وبين أهل الكفاية وطيف ولا ذنب لوئد لينا في أمره؟ وهذا قول جمهور العلماء. لا فتاة فقال: لا يصلي عليه. أما أنه فإنه يصلي عليها أيضاً خير أنه يسحب أن يحتب الصلاة عليه أهل الفضل والعلم انتهى.

عن ابن عبد البر^(٢): ولا أعلم فيه خلافاً، وروى أنه يترك صلي على ولد الزنا وأنه مانع من تقاسمها انتهى قال الأسي^(٣): مذهب مالك والشافعية أن يصلي على كل مسلم ورجوم ومحدود ونحوه قاتل نفسه وولد الزنا وغير هؤلاء، إلا ما روي عنه أن الإمام يجنبها على من قتل في حد أو أهل الفضل يجنبهم على مطهر القموق والكباير رداً لأمتهم. وعن أحمد: لا يصلي الإمام على قاتل نفسه ولا على غائب. وعن أبي حنيفة: لا يصلي على المحارب ولا على من قتل من الفئة الباغية. وعن الشافعي: لا يصلي على من قتل لثمة امرأة أو يهودي على من سواد. وعن الحسن: لا يصلي على النفساء من رتا تموت بغداً ولا على وسحاء انتهى.

قال الخوكتي^(٤): قال - من عبد التعرير والأوزاعي - لا يصلي على الناس فثريحا أو ثابلاً ورافقتهم أبو حنيفة وأصحابه في الشافعي وأصحابه ورافقتهم الشافعي - في قولاً - في قاصع الطيرين، وذهب مالك والشافعي

(١) المنظر، (٢٠٠، ٢٠١).

(٢) الاستدلال، (٢٠١، ٢٠٢).

(٣) (٢٠٠، ٢٠١).

(٤) دليل الأوثار، (٢٠٠، ٢٠١).

وأمر حنيفة وحمدهور العلما إلى أنه يصلي على العاصي. وأحاديث عن حديث جابر بن سمرة: أن رجلاً قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه النبي ﷺ، زاده الجماعة إلا البخاري يأخذ النبي ﷺ إنما لم يصل عليه بنفسه زجراً للناس وصلى عليه الصحابة. ويؤيد ذلك ما عند الشافعي: أما أنا فلا أصلي، وقائ أيضاً قال النووي قال الشافعي: ملخص العلما كافة: الصلاة على كل مسلم ومسلمة ومرجوم وقتل غيب وولد الزنا انتهى.

ويستحب أن الزهري يقول: لا يصلي على المرجوم. وقناعة يقول: لا يصلي على ولد الزنا. وقال الإمام^(١): ما أعلم أن النبي ﷺ ترك الصلاة على أحد إلا على المنافق وقاتل نفسه، انتهى. ومع ذلك المصنف^(٢) من خروج الحنفية: من مرجح على كل مسلم مات خلا أربعة: بغاة وقطاع طريق فلا يؤمنوا ولا يصلي عليهم إذا قتلوا في الحرب ولو بعده صلى عليهم؛ لأن حد أو قصاص. وكذا أهل عصية ومكابرة في مصر ليلاً بسلاح وخياف حتى غير مرة وهو مفاد صيغة المصلحة فحكمهم كالغاة، ومن قتل نفسه ولو عمداً يصل ويصلي عليه، به يعني وإن كان أعظم ذنباً من قاتل غيره. راجع النكاح قول الشافعي - أي أبي يوسف - من أنه يصل ولا يصلي عليه. بما في مسلم^(٣). أنه عليه الصلاة والسلام، أي برجل قتل نفسه فلم يصل عليه، ولا يصلي على قاتل أحد أبويه إنانة له. وألحقه في النهي بالصلاة انتهى.

وأخرج الطحاوي في مشكته^(٤) روايات صلاته ﷺ على المرجومة وتركه ﷺ الصلاة على المرجوم، ثم قال: عدداً جميع ما روي في كل واحد

(١) أي الإمام أحمد

(٢) (٢٣٨/٢)

(٣) أخرجه مسلم (٣٧٨)

(٤) المصنف مشكل الآثار (٢٧٨/١)

(١٠) باب ما جاء في دفن الميت

١٧/٥٣١ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ خَالِيسٍ عَنْ هَالِثٍ أَنَّهُ بَنِعَهُ أَرَا

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَفَّى يَوْمَ الْأَثْنَيْنِ ،
.....

من هذين المرحومين في الدنيا في صلاة رسول الله ﷺ على من صلى عليه
منهم ، وفي تركه على من ترك الصلاة عليه منهما ، لأني سميت ذلك منه ،
فوجدت امرأة التي رجمها لإقرارها حده بالزنا ، قال لها ألم تعاني في تركه
عنده بذلك جوداً بنفسها ، وبأن من يمتها لإقامة لواجب في ذلك الزن عليها
وهي صرعا على ذلك ، حتى أخذ منها عرج حملت فصولي عليها ، إذ كانت
من سنه ﷺ عماله على المحمودين من أمته .

ومجدنا ما كان من الرجل الذي كذب ثم عده بأثماً بخلاف ذلك ، لأنه
لم يحج إليه بأثماً لنفسه في رحمه ما الذي يكون له موته ، وإنما جاء لأنه
يرى أنه لا يعد ذلك له ، ومن سنه ﷺ لا يصل على الميت من أمته
كما لم يصل على قاتل نفسه وإن كان مسلماً ، وكما لم يصل على العال من
الحرمة معه بخبر . انتهى .

(١٠) باب ما جاء في دفن الميت

١٧/٥٣١ - (مالك ، أنه بلغه) قال ابن عبد البر : هذا الحديث لا أصله

بروي على هذا الإسناد يرجع من الوجوه غير ملاء مالك هذا ، ولكنه صحيح من
وجوه معتدلة وأحاديث تنسب جميعاً لمالك ، كذا في «التنوير»^(١) . (أن
رسول الله ﷺ توفى يوم الاثنين) كما في «التنوير» عن عائشة وأبي
حلاف وبه بين العلماء ، قاله الزرقاني^(٢) ، وقد حكى عليه الإجماع غير واحد
من أهل العلم .

(١) تنوير الحوائك ، ١/٤٢٩ ، انظر «التنوير» ٢/٢٩١ .

(٢) ٢/١٦٥ .

قال الطبري في «تاريخه»: أما اليوم الذي مات فيه رسول الله ﷺ فلا خلاف بين أهل العلم بالأخبار فيه أنه كان يوم الاثنين من شهر ربيع الأول، غير أنه اختلف في أي الاثنين كان موته ﷺ، قال الحافظ في «الفتح»: وكانت وفاته يوم الاثنين بلا خلاف من ربيع الأول وكان يكون إجماعاً، لكن في حديث ابن مسعود عند البزار في حديثي عشر رمضان انتهى.

ثالث لكن الصواب الأول، نعم، اختلفوا في تاريخ الشهر على أقوال، والسنهور عند أهل الفن الثاني عشر، قال الناري في «شرح الشافعي»^(١): حزم ابن إسحاق وابن سعد وابن حبان وابن عبد البر أنه كان لأثنتي عشرة ليلة حلت منه، وبه حزم في «الصلح» والموزي في «شرح»^(٢)، وغيره والذهبي في «المعبر» وصحاح ابن كنجوري، وقال موسى بن عتبة في «مستهل الشهر» وبه جزم ابن الأثير في «الوفيات»، ورواه أبو الشيخ ابن حبان في «تاريخه» عن الليث بن سعد، وذكر سليمان التيمي: نقلت من حديثه أنه في البيهقي في «دلائل النبوة» إسناده صحيح إلى سليمان التيمي. أو رسول الله ﷺ مرض لأثني عشر ليلة من صفر، وكان أول يوم مرض فيه يوم السبت، وكانت وفاته يوم العاشر يوم الاثنين لليث بن حزم من شهر ربيع الأول انتهى.

رابع وهو المخرج عندي إلى الآن وهو مختار الحافظ في «الفتح»^(٣) إذ كان بعد حكاية الأقوال المختلفة: فاجتمع ما قال أبو مخنف يعني ثاني ربيع الأول، فإنه وكان سبب غلط غيره، أنه قالوا: مات في ثاني شهر ربيع الأول، فتغيرت قصارت ثاني صفر، واستند الزعم لذلك بتبع بعضهم بعضاً من غير تأمل انتهى.

(١) (١٢٠٢/٢).

(٢) «فتح الناري» (١٢٩/٨).

وَذُنِيَ يَوْمَ الثَّلَاثَةِ،

وسبب اختيار ذلك الإشكال القوي الذي يقع على قول الجمهور أنهم انشؤوا على أن ذا الحجة كان أوله يوم الخميس، إذ حجته بيّنة وقعت في الجمعة بلا خلاف، فمهما فرضت أشهر الثلاثة ثواباً أو موافقاً أو بعضها، ثم يصح الثاني عشر، وهو ظاهر لم تأمله، وأجيب عن هذا الإشكال عن الجمهور بأنواك غير كافية، منها اختلاف المتألف بين أهل مكة والمدينة وغير ذلك مما ذكره الحافظ وغيره، ونوب البخاري على معنى حديث الدارقطني، مذهب مذهب يوم الاثنين.

قال النجاشي^(١): في هذا باب في بيان فصل الموت يوم الاثنين، قال اثنين من العمير: وموت الموت ليس لأحد فيه اختيار، لكن في السبب في حصوله مدخل كالترعة إلى الله قصد لتوكله، فمن حصل له الإصابة أتى على اعتقاده، وكأني الخبير الذي ورد في فصل الموت يوم الجمعة ثم يصح عند البخاري، فافترض على ما وافق شرطه، وأشار إلى ترجحه على غيره، والحديث الثاني أشار إليه، أخرجه الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «ما من مسلم يموت يوم الجمعة أو ليلة الجمعة إلا رقاد الله قنقه الفرس»، وفي إسناده ضعف، وأخرجه أبو يعلى من حديث أنس بن مالك وإسناده أصح، قاله الحافظ^(٢) قلت: ولا مانع من أن يكون لموت يوم الجمعة فصلة التوبة عن جنداب وموت يوم الاثنين فضائل أخرى لما اختاره الله عز وجل لموت حبيبه

(ودفن يوم الثلاثاء) اختلف في وقت دفنه يميزه فني «الموت» ما تقدم، وروي عن عائشة أنها قالت: ما علينا يدفن رسول الله يميز حتى سمعنا صوت المساحي ليلة الثلاثاء، في تسحر، وروي عن محمد بن إسحاق أنه قال: قبض

(١) عمدة القاري (٢/٢٢٨)

(٢) الفتح الباري (٣/٢١٣)

وَصَلَّى النَّاسُ عَلَيْهِ أَفْذَادًا. لَا يَوْمُهُمْ أَحَدٌ.....

أيًا مكر - رضي الله عنه - ثم وجعوا إلى النبي ﷺ فمسلطوه وصلوا عليه ودفنوه، بملاحظة رأي الصديق، فإنه انفاري في شرح الجنائز^(٢١).

وقال المورقاني^(٢٢): إنما أخروا دفنه لاختلافهم في مونه، أو في محل دفنه، أو لاشتغالهم في أمر الشيعة بالخلافة، حتى استقر الأمر على الصديق، أو لبعثهم من ذلك الأمر العائل الذي ما وقع قبله ولا بعده مثله، أو لخوف هجوم عذر أو لمصلحة جم غفير عنه على انتعاقه، وقيل غير ذلك.

قال الأبي في شرح مسلم: استحب بعض العلماء تأخير التجهيز ما لم ينشئ النشرا لأنه ﷺ مات يوم الاثنين ودفن في جوف ليلة الأربعاء، واستحب الحسن أن ينتظر بالمفروق ثلاثاً، واستحب غيره تأخير تجهيز الثغرى والعرضى الذين ننطق لهم اللودى وذوي الإسكانات، قال الأبي: والاحتجاج لذلك بتأخير تجهيزه ﷺ لا يتم، لأنه اختلف في علة تأخيره كما تقدم.

أوصلى عليه ﷺ (الناس أفذاذا) جمع تد (لا يومهم أحد) أخرجه البيهقي عن ابن عباس وابن سعد عن سهل بن سعد وعن ابن المسيب وغيره، ولشرمي: أن الناس قالوا لأبي بكر: أنصلي على رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، قالوا: وكيف نصلي؟ قال: يدخل قوم فيكبرون ويصلون ويدعون، ثم يدخل قوم فيصلون فيكبرون ويدعون فرأى: وأبى سعد عن علي - رضي الله عنه -: هو إمامكم حياً وميتاً فلا يقوم عليه أحد، فإنه المورقاني^(٢٣).

وقال الأبي: اختلف من صلى عليه؟ فقيل: ثم رضي عليه، وإنما كان الناس يدخلون ويدعون ويصرون، وقيل: لم يصلوا عليه أفذاذاً، واختلف في

.....

(٢١) (٢١/٢١)

(٢٢) شرح المورقاني، (٢١/٢١)

(٢٣) (٢١/٢١)

عنه يقول بعدم الصلاة عليه، فقال: لأن الصلاة شفاعة وهو شافع فلا يكون مستوعباً له. وقيل: لأنه شهيد. وقيل: لعدم الإمام لأن الشيعة لم تنم لأبي بكر، وما قيل: ثبت له قبل الدفن ما حل، لأن فاطمة - رضي الله عنها - ومن لا ذنباً لم يوافقوا، إذ ذلك انتهى. قلت: ثبت منصفين الأكر - رضي الله عنه - الشيعة، إذ ذلك ثم لا؟ ليس هذا محل بحث.

قال ابن عبد البر: وصلاة الناس عليه أفراداً مجمع عليه عند أهل السير، وجماعة أهل النقل لا يختلفون فيه، وتعلمه ابن دحية بأن ابن الفصار حكى الخلاف فيه هل صلوا عليه الصلاة المعبودة أو دعوا فقط؟ وهل صلوا فرادى أو جماعة؟ واختلفوا في من أم بهم، فقيل: أبو بكر - رضي الله عنه - قال الحافظ: لا يصح، قال ابن دحية: هو باطل لضعف روايته وانقطاعه، قال: والمصحيح أن المسلمين صلوا عليه أفراداً ولا يؤتمهم أحد، وبه جزم الشافعي، كذا في التبيين.

وقال الشافعي^(١): قد اختلف في صلاة عليه فقال بعض الناس: ثم يصل عليه، وإنما كان يأتي الرجل والرجلان فبذعنون ويترحمون ولهذا وجه؛ لأنه أفضل من كل شهيد. وقد تقدم من موثقات ابن الشهيد، يثبت فضله عن الصلاة فلأن يعني النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك أولى، وإنما غارق الشهيد في القمل؛ لأن على الشهيد من الدم ما هو طيب له في الآخرة وعنوان شهادته، وليس على النبي شيء ما بكر، وإرادته عنه فغفرنا.

وقيل: إن الناس صلوا عليه أفذاذاً لا يؤتمهم أحد، ولهذا أيضاً وجه، وذلك لثلاث سموت الصلاة عليه أحداً من أصحابه، ويحتمل أن يكون ذلك لتلا بعز بالإمامة والخلافة من صلى عليه من غير اتفاق من المسلمين، ولم يكن تقرب بعد أن الخلافة لا يكون في غير فريش، ولذلك ادعاهما الأنصار، انتهى.

قال النبي صلى الله عليه وسلم: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَتَرَدَّى حَتَّى لَا يَمْلِكُ لَهُ شَيْءٌ مِنْ دِينِهِ» (١).
 قالوا: يا رسول الله! كيف يكون ذلك؟ قال: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَتَرَدَّى حَتَّى لَا يَمْلِكُ لَهُ شَيْءٌ مِنْ دِينِهِ» (٢).
 قالوا: يا رسول الله! كيف يكون ذلك؟ قال: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَتَرَدَّى حَتَّى لَا يَمْلِكُ لَهُ شَيْءٌ مِنْ دِينِهِ» (٣).

قال الزُّبَيْرِيُّ: «وَقِيلَ: «عَدِمَ التَّوْفِيقَ عَلَى خَلْقِهِ» وَبَدَّلَ: «تَوَحُّيَهُ بِذَلِكَ»
 وَبَدَّلَ: «تَوَحُّيَهُ بِذَلِكَ» وَبَدَّلَ: «تَوَحُّيَهُ بِذَلِكَ» وَبَدَّلَ: «تَوَحُّيَهُ بِذَلِكَ»
 قالوا: نعم، يا رسول الله! قال: «بَدَّلَ: «تَوَحُّيَهُ بِذَلِكَ» وَبَدَّلَ: «تَوَحُّيَهُ بِذَلِكَ»
 بَدَّلَ: «تَوَحُّيَهُ بِذَلِكَ» وَبَدَّلَ: «تَوَحُّيَهُ بِذَلِكَ» وَبَدَّلَ: «تَوَحُّيَهُ بِذَلِكَ»
 بَدَّلَ: «تَوَحُّيَهُ بِذَلِكَ» وَبَدَّلَ: «تَوَحُّيَهُ بِذَلِكَ» وَبَدَّلَ: «تَوَحُّيَهُ بِذَلِكَ»

قالوا: يا رسول الله! كيف يكون ذلك؟ قال: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَتَرَدَّى حَتَّى لَا يَمْلِكُ لَهُ شَيْءٌ مِنْ دِينِهِ» (٤).
 قالوا: يا رسول الله! كيف يكون ذلك؟ قال: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَتَرَدَّى حَتَّى لَا يَمْلِكُ لَهُ شَيْءٌ مِنْ دِينِهِ» (٥).
 قالوا: يا رسول الله! كيف يكون ذلك؟ قال: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَتَرَدَّى حَتَّى لَا يَمْلِكُ لَهُ شَيْءٌ مِنْ دِينِهِ» (٦).

وقال آخرهم: «بَدَّلَ: «تَوَحُّيَهُ بِذَلِكَ» وَبَدَّلَ: «تَوَحُّيَهُ بِذَلِكَ»
 هذا قول آخرهم: «بَدَّلَ: «تَوَحُّيَهُ بِذَلِكَ» وَبَدَّلَ: «تَوَحُّيَهُ بِذَلِكَ»
 قالوا: يا رسول الله! كيف يكون ذلك؟ قال: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَتَرَدَّى حَتَّى لَا يَمْلِكُ لَهُ شَيْءٌ مِنْ دِينِهِ» (٧).
 قالوا: يا رسول الله! كيف يكون ذلك؟ قال: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَتَرَدَّى حَتَّى لَا يَمْلِكُ لَهُ شَيْءٌ مِنْ دِينِهِ» (٨).
 قالوا: يا رسول الله! كيف يكون ذلك؟ قال: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَتَرَدَّى حَتَّى لَا يَمْلِكُ لَهُ شَيْءٌ مِنْ دِينِهِ» (٩).
 قالوا: يا رسول الله! كيف يكون ذلك؟ قال: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَتَرَدَّى حَتَّى لَا يَمْلِكُ لَهُ شَيْءٌ مِنْ دِينِهِ» (١٠).

(١) التَّوْحِيدُ: «تَوَحُّيَهُ بِذَلِكَ» (٢) التَّوْحِيدُ: «تَوَحُّيَهُ بِذَلِكَ» (٣) التَّوْحِيدُ: «تَوَحُّيَهُ بِذَلِكَ» (٤) التَّوْحِيدُ: «تَوَحُّيَهُ بِذَلِكَ» (٥) التَّوْحِيدُ: «تَوَحُّيَهُ بِذَلِكَ» (٦) التَّوْحِيدُ: «تَوَحُّيَهُ بِذَلِكَ» (٧) التَّوْحِيدُ: «تَوَحُّيَهُ بِذَلِكَ» (٨) التَّوْحِيدُ: «تَوَحُّيَهُ بِذَلِكَ» (٩) التَّوْحِيدُ: «تَوَحُّيَهُ بِذَلِكَ» (١٠) التَّوْحِيدُ: «تَوَحُّيَهُ بِذَلِكَ»

يُحْمَرُ لَهُ فِيهِ. فَلَمَّا كَانَ عِنْدَ غَسَلِهِ، أَرَادُوا نَزْعَ قَمِيصِهِ،

قال ابن العربي: وهذا الحديث يردُّه قولُ الإسرائيليين أنَّ يوسفَ - عليه السلام - من مصر إلى أبياته بفلسطين إلا أنَّ يكون ذلك مستثنى إن صحَّ. قاله الزُّرْهَانِيُّ^(١).

وقال القادي: أما يوسف عليه السلام فمُتَّيَّرٌ فِي الْمَحَلِّ الَّذِي قُضِيَ فِيهِ، وَإِذَا نُقِلَ إِلَى آثَانِهِ بَعْدَ بَغْضَاطِينَ فَلَا يَنْفِيهِ الْحَدِيثُ، أَوْ أَنَّ مَصْرَ يُوَسِّفُ عَلَيْهِ السَّلَامَ لِدَفْنِهِ بِمِصْرَ كَانَتْ مَعَاءَ سَبَلٍ مِّنْ يَنْقُلُهُ إِلَى آبَائِهِ، وَأَمَّا مَرْسِيُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنِّي قَتَلَ يُوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: بِوَحْيٍ مِّنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَجَاءَ أَنَّ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَنْفِي بِجَنَابِ بَيْنَا ﷺ بِهِ وَبَيْنَ الشَّيْخَيْنِ، وَقَدْ بَعَثَهُمْ^(٢) مِثْلَ بَيْنَا، - قِيلَ: بَعْدَهُمَا، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَفْهَمُ فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ الْأَكْرَمِ، انْتَهَى.

قلب: وحكى القادي^(٣) في شرح المشكاة عن الطنجيس: أن يعقوب عليه السلام - مات بمصر، ونقل منها إلى الشام، انتهى.

(يُحْمَرُ لَهُ فِيهِ) أي في موضع اتُّوَفِّدَ وَهُوَ الْحَبِيرَةُ الشَّرِيفَةُ - (أَرَادُوا نَزْعَ قَمِيصِهِ) كَدَانَهُمْ فِي ذَلِكَ، فَدَرَجَ بَاحِي^(٤). فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَذِهِ كَانَتْ سَبْعَ عَشْرَ عَامًا لَدُنْهُمُ: لِأَنَّ السَّيِّدَ ﷺ أَهْلًا بَيْنَ أَقْبَرِهِمْ عَشْرَةَ أَهْوَامٍ، وَلَا يَدْرَأُ لَاتَعْدُلُ الْمَوْتُ عَنْهُمْ فِي الْأَرْحَالِ وَالنَّسَاءِ مِنْ أَنْ يَمُوتُوا حَكَمَ الْخُصْلِ، وَمَعْرُوفٌ أَنَّ بَعْضَ جَمِيعِهِمْ حَكَمَ الْخُصْلِ حِينَ أَرَادُوا سَعْيًا لِنَحْضُورِ مَنْ فِي النَّبِيِّ ﷺ. وَمَحَالٌ أَنْ يَكُونَ نَزْعُ الْقَمِيصِ بِرِيقَاؤِهِ عَنْهُمْ سَوَاءً، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ لَذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ كَمَا ذَهَبُوا فِي مُنْحَدِّهِ، وَلَوْ كَانَ أَمْرًا مِمَّنْ يَمُرُّ بِهِمْ حَكَمًا لَاحْتَضَرُوا فِيهِ كَاخْتِلَافَهُمْ فِي مَوْجِعِ دَفْنِهِ، قَبْلَ

(١) (٦٦/٢).

(٢) انظر: مرقاة المفاتيح (٧٣/٢).

(٣) المستثنى (٢٢/٦).

«سمِعُوا صَوْتًا يَقُولُ لَا تَزْعُرُوا الْقَمِيصَ، فَلَمَّ شَرَعَ الْقَمِيصُ،
وَأَسْبَلُ، وَقَالَ صَلِّ عَلَىَّ».

أَن تَزْعُرَ الْقَمِيصَ هُوَ سَمِعَ الْغَسْلَ، وَتَذَلِكَ أَرَادَ أَنْ يَسْتَعْمِدَ فِي النَّبِيِّ ﷺ حِينَ
سَمِعُوا صَوْتًا يَقُولُ لَا تَزْعُرُوا الْقَمِيصَ

وهذا من معجزات النبي الطاهرة بسببه بعد موته شكرمة له وتفضيلاً
من الله تعالى عليه وعلى أمته فيه، ويكون ذلك الأمر أمر الله تعالى، فإن ﷺ
معصوم في حياته وبعد موته ممنوع من كل شيطان مارد، ولذلك أمثلت
الصحابة ما سمعت من الصوت، فلم يزغ القميص، وغسل في قميصه ﷺ،
انتهى.

«سَمِعُوا صَوْتًا يَقُولُ لَا تَزْعُرُوا الْقَمِيصَ فَلَمَّ يَزْعُرُ» بينه المجهول
(القميص) نائب الفاعل، قالت عائشة لما أداها غسل رسول الله ﷺ اختلفوا
فيه فقالوا: والله ما نرى أحزبه رسول الله ﷺ من ثيابه كما نَحْمُذُ مَوَانَا أو
نَسْلُهُ وعليه ثيابه فلما اختلفوا ألقى الله عنهم الثوب حتى ما منهم رجل إلا
ودفته عن صدره، وَكُنْهُمْ مُكْتَمٌ من ناحية البيت لا يَدْرُونَ من هو: أَن غَسَلُوا
النبي ﷺ وعليه ثيابه، فقاموا إلى رسول الله ﷺ فغسلوه وعليه قميصه، ومي
«المتكلمة» يَطْبُونُ الماء فوق القميص ويدنكونه بالقميص، كما في
«الخمس»^(١).

«وَعَلَّيْ» (وهو) أي القميص (عليه د) قال الثورياني^(٢): وهذا
(الخبر) أبو دود عن عائشة رابن ماجة عن ربيعة ومقدم ما قال ابن عبد البر:
إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَا أَغْنِيهِ بَرُورِي عَلَى هَذَا الشَّيْءِ مَوْجِهٌ شَرِيحٌ بِإِلَاحِ مَائِكَ هَذَا،
لَكِنَّهُ صَحِيحٌ مِنْ وَجْهِ مُخْتَلَفٍ وَأَحَادِيثُ شَتَّى جَمَعَهَا مَالِكٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

(١) «تأريج الخمس» (١/١٧٠)

(٢) «شرح البرقاني» (٣/٦٧)

٢٨/٥٢٢ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ**

أَنَّهُ قَالَ: كَانَ سَالِحٌ وَجَدَ فِي رِجْلَيْهِ، أَحَدَهُمَا يُسْحَدُ، وَالْأُخْرَى سَالِحَةً

وَيُرَدُّ عَلَى خَيْرٍ وَاحِدٍ، فَأَمَّا سَالِحُ رِجْلَيْهِ فَهُوَ الْفَصْلُ وَالْإِسْلَامُ ابْنُ عَمِّهِ
مَاتَ مِنْ أَمْرِ عَذَابٍ وَجَدَ الْعَاسِمُ فِي رِجْلَيْهِ السُّلْطَانُ وَابْنُ الْفَضْلِ وَنَسَبُ وَجَدَ
الْمَوْتُ بِرِجْلَيْهِ، فَوَلَّاهُ سَفْرَانًا

وَلَمَّا اجْتَمَعَ الْقَوْمُ لِعَمْرِو بْنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي يَوْمِ الْيَوْمِ ابْنُ
حَوَالِي الْأَنْصَارِيِّ أَحَدُ بَنِي عَوْفٍ مِنَ الْخَزَرَجِ وَكَانَ بِرِيًّا عَنْهُمْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
فَقَالَ: يَا عَمْرُو، لَسْتُ بِكَ بِأَنَّكَ حَوْلَ مَنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكُلْ لَهُ عِلْمًا، أَدْعِلْ
فَدَعَلَ، فَحَضَرَ عَمْرُو رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غُضُلِهِ شَيْئًا، وَفَعَلَ عَلَى قَدَرِ
بِحَمْلِي الْعَمَلِ، قَالَ: فَاسْتَدَّ عَمْرُو عَمْرُو، وَعَلَيْهِ تَبَرُّعُهُ، وَكَانَ الْعَاسِمُ وَالْفَضْلُ
وَنَسَبُ تَبَرُّعُهُ مَعَ عَمْرِو، فَكَانَ أَمْرُهُ وَنَسْرَانُ يَصْنَعَانِ لِسَاءَ عَمَلِهِ وَأَعْبَهُمْ مَحْصُورٌ
مِنْ يَوْمِ الْيَوْمِ، قَدْ عَمِيَ الْخَمْرُ، وَرَدَّ فِي أَمْرِ عَمْرُو، فَكَانَ: «أَلَا يَرَى أَحَدٌ عَمْرُو
إِلَّا قَبِيحًا عِيَادًا»

٢٨/٥٢٢ - **(هَذَا، عَنْ هِشَامِ بْنِ عَمْرُو، عَنْ أَبِيهِ) عَمْرُو بْنُ الْزُهَيْرِ (أَنَّهُ**

قَالَ: وَصَلَهُ مِنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ طَبِيقُ حِمَاةٍ مِنْ سُلَيْمَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ خَالَتِهِ،
عَلَى الْبُرْقَانِ، قَالَتْ: وَأَخْرَجَهُ مِنَ الْمَشْكَاةِ، أَيْضًا عَمْرُو، أَوْ عَنْ عَمْرُو وَغَيْرِهِ إِلَى
مَرْجِعِهِ، قَالَتْ: وَصَلَهُ لَيْسَ سَالِحًا، وَفَدَّ بَوْنُ هَذَا الْعَمَلِ سَعْدًا وَوَيْسًا
أَخْرَجَهُمَا سَبَاطِي (كَانَ الْمَعْبُودَةُ الْمَعْرُوفَةُ (زُهَيْرَان) حَفَارًا لِنُفُورِ الْعَمَلِ) أَوْ
أَوْ طَالَعَهُ وَدَّ بِنَ سَلِيلِ الْأَنْصَارِيِّ (بَنِيهِ) مَنَعَ أَوْلَاهُ وَثَلَاثَةَ كَمَنَعَ مَنَعَ مِنْ لَحْدِهِ،
مَنْعَهُ أَوْلَاهُ وَنَسَبُ ثَلَاثَةَ مِنْ لَحْدِهِ، فِي صَحْفِهِ عَمْرِو حَسْبُ الْقِسْمِ، قَالَ: لِحَاظِي،
سَعَى لِحْدَهُ لِأَنَّهُ فِي نَاحِيَتِهِ.

(الْأَخْرَجَ) هُوَ أَبُو عَمْرٍو مِنَ الْخَزَرَجِ حَدَّثَ الْعَمْرُو (الْمَعْرُوفَةُ) (أَوْ بَنِيهِ) عَنْ

قوله في قوله: «...» من غير أن يكون له في ذلك شيء من العمل، فإنه لا يلزم له ذلك.

أخرجه ابن ماجه عن ابن عباس في: ٦ - كتاب الجواز، ٤١ - باب ما جاء في السفر.

يشق، ويعسر في وسط السفر، قال القاضي: يشق أن لا يربح حائزان ولو كان أحدهما محطراً أو أماً اسدماً عنه، ومثل هذا لا ينفي عن النبي ﷺ من عنه؛ لأنه من الأمور الظاهرة لا سيما والذي كان لا يلزم من أفضل الصحة وأنسبهم اختصاصاً بالنبي ﷺ، وروى عن مالك: السجدة والتمسك كل واسع والتمسك أحسن، انتهى.

(فقالوا) أي الصحة يعني اتفقوا بعد أن اختلفوا في الشق والتمسك على أن (اليهما جاء أولاً) مكلاً في تسع تسديد، وفي المصرية: أولاً، وهو مختار المزيقي، إذ قال: تسع تسديد وروى في عمل، وروى أولاً بالعريف، وقال القاضي: فيلزم الرواية بالنص لأنه مبني كقوله، ويجوز الفتح والنصب (عمل عمله) أي من السجدة أو الشق فجاء الذي يلزم أي قبل الآخر كما سبق في علم الله تعالى من اختياره لصحته ﷺ (فتمسك) بفتح الفاء (الرسول الله ﷺ).

وروى ابن سعد عن أبي طلحة قال: اختلفوا في الشق والتمسك النبي ﷺ، فقال أصحابه: «...» فقلت الأصحاب اتخذوا كما يحضر ماركاً، فلما اختلفوا في ذلك قالوا: انصب حجر لبيت، سجدوا إلى أبي تسعة وأبي طلحة، فأبى جاء قبل الآخر فبعض عنه، فجاء أبو تسعة فقال: والله أبي لأرجو أن يكون قد نجا لئله أنه كان يرى المحدث فيعجبه.

(١) - نسخة (٢٥/٢٦).

(٢) - مكلاً في ٥٠ لا يذكر (٨/٢٨٨).

٥٣٤/٣٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ

عَائِشَةَ

كَرَّيْنِ بَنِي تَمِيمٍ وَتَمِيمٍ، وَلَمَّا لَمَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخَذَهَا بَعْدَ كَيْدٍ وَفَعَّ
نَعْرَهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَقَالَ: سَمِيعَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَإِنَّ الْيَاحِي: بَرَدَ أَنَّهَا كَانَتْ
تَكْتُمُ ذَلِكَ، وَكَانَ ذَلِكَ أَكْثَرَ أَصْحَابَةٍ وَكَانَ أَكْثَرُ النَّاسِ فِيهِ عَمْرٌ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - حَتَّى خَذَهُ أَبُو بَكْرٍ فَخَقَّقَ مَوْتَهُ.

قَالَ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ^(١) لَا أُحْسِنُهُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ مُتَعَلِّلاً، وَإِنَّمَا عَنْ عَنِ
عَائِشَةَ، وَهُوَ مُتَضَعِرٌ، فَقَدْ رَوَاهُ الْوَاحِدِيُّ عَنْ أَبِي أَبِي سُرَّةٍ عَنِ الْمُبَرِّكِ بْنِ
مُشَاشٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا - لَعُودَ
وَقُبُورَ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا - أَخْرَجَهُ أَبُو سَعْدٍ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
نُفَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَائِشَةَ قَالَتْ: بَرَدَ كَيْدَهُ مَدْفُونٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى
سَمِعَا حَدِيثَ الْحَاصِي ثَلَاثَةَ الْأَرْبَعَاءِ فِي الشَّجَرِ، قَالَهُ ابْنُ رَجَوَيْ^(٢)

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (لَحْيَان) مِنْ بَنِي لَهْدٍ عَنْ شَوْحَةِ أَبِيهِ قَالُوا: لَمَّا نَفَّكَ فِي
مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ وَفُتِحَتْ أَمْعَاءُ بَنِي عَمِيٍّ بِدَعْوِ كَتَمِيهِ فَقَالَتْ: رَضِيَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَدْ رَفَعَ الْحَائِبَ مِنْ بَيْنِ كَتَمِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ الَّذِي عَرَفَ بِهِ مَوْتِ
نَبِيِّ ﷺ، كَذَا فِي الْحَسَنِ^(٣).

٥٣٤/٣٠ - (مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ عَائِشَةَ) كَذَا لِأَكْثَرِ رَوَاةِ الْمَرْوَعَاءِ

مِنْ سَلَامَةَ وَوَعَالَه قَتَمَهُ مِنْ سَعْدٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
بِالسَّبَبِ، عَنْ عَائِشَةَ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَبُو سَعْدٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِيهِ مِنْ هَرُونَ وَابْنِ أَبِي
طَرِيقٍ ابْنِ غَيْبِهِ كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي السَّبَبِ، عَنْ عَائِشَةَ كَذَا فِي ابْنِ رَجَوَيْ^(٤).

[١] (الاستدراك: ٨١، ٢٩٠)

[٢] (٢٩/٢٩)

[٣] (١، ٨٢، ٨٢)

[٤] (٢٩/٢٩)

رج النبي ﷺ قال: «مَنْ رَأَى نَجَسًا فِي حَجْرِي
مَجْرِيٍّ فَطَحَهُ بِرُؤْيَايَ عَنِ نَجَسِي».

زاد النووي في التلخيص^(١)، وأخرج ابن سعد عن أنس بن
سعد أنه قال: «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي حَجْرِي تَلَوَّهَ أَقْبَارَ أَبِي بَكْرٍ
فَقَالَ: مَا لَكُمْ؟ قَالَتْ: أَوْفَيْنَا وَهُوَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَبَّ نَمْرُكَ حَتَّى
بُهِضَ إِلَيْهِ ﷺ قَالَ: نَبِيَّكُمْ وَجَدَ بِهِ أَنْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ وَنَحْنُ دَفَنُوا حَيْثَمَا
فِي سَهْلٍ».

أرواح النبي ﷺ. ثالث رأيت في الصلاة ثلاثة أصداف سقطت في حجرتي
فكفها بي أكثر المسبح المبحرود عدي، وكفها في المصطفى، والبدعي،
والتوبيخ بالقاء، وعزاه في الحاشية لأثير بوزن «الموطأ» فهو نعم الحذاء
وسكون الجيب سقطه من الأرض المبحرود بحداد، ولذلك يقال للحديدة
الإبر، حجروه، فعدة معنى ميمون، والفضة كذا في «المصنف»، وفي
سنة التورقاني: حجرتي أتى بفتح الحاء أو كسرهما وعزاه في الحاشية عن
الحاشية لبعض بوزن «الموطأ» يعني ما في يديك من البر، أو التحصن.

المتصفت، بضم الشاء، أروثاني معنى أم بكر الصديق، لأنه كان عذراً
بأنه غير ماضٍ في ذلك، قال ابن عبد البر^(٢) «حسب أنه رضي الله عنه أم
بكر» حين صلبه عليه، ويحتمل أنه أحمل لها العواطف وتقدم في رواية فاسم.
أنه مكب.

قال الذهبي: «قصت ورواها عن أبي بكر رضي الله عنه - لا اعتقاداً فيها
أياً من من الميوقة، وإن كان فيه أمر صحيح ومشرى للمؤمنين فأمسك أبو بكر
- رضي الله عنه - عن معبرها إذ تبيّر له دنوا موت النبي ﷺ فاحتصم دلالة

(١) في التلخيص (١: ٢٣١).

(٢) في التلخيص (١: ٢٣١).

على تخصيص ذلك بالأمية، وليس في الخبر إجماع ولا سنة فيجوز، يحيى

في الخاري^(١)، إذا أرادوا منه في الدفن أو تسيبه وليس فلا بأس بسبكه
نحو مثل أنه صلى الله عليه وسلم في التمسك^(٢) لأن المسكة إلى التمسك قد تبع هذا
الاعتقاد، وقال الشيخ حمي، عزاء محمد بن مسعود غلب على ذلك من ذلك إلى
بعد مكرود، والمصنوع أن يذهب كل في قصر المسكة لم يمت بعد، ونقل عن
عائشة رضي الله عنها أنها قالت، حين مات قبر أحبها عبد الرحمن، لو كان
الامر فهدت إلى ما فعلت، وحفظت حسنا، والله قد صاحبها، والوداعة، يكره
النقل لأنه اعتقاد بعد لا يفيد بعد عنه، فأخير عنه ونقل بذلك كراهة.

في الخاري، وإذا كان شربة، علمه بالذلة من لغة إلى أخذ الحرم أو إلى
كرب أو أحد من الأمية أو الأوباء أو يذوره أو يذره من ذلك المسك وعمر ذلك
والله؟ إلهة إلا ما قال، والله من شها، أح، أو من في معادهم من وطاف في
الشهداء، يحيى.

بنت، والمصنف من مسائل الأمية كما في مروعهم، وما في الصغرى^(٣)
يسحب ذن الشهيد حيث قتل، قال أحمد، أما القتل فعلى حد ذات جاز، إلى
الشيء قال، والله القتل في مضارعتهم، فما غيرهم فلا يقتل الميت من
مكة إلى بعد آخر الأعراس، مصدح، فإن كان فيه عرق في مصدح جاز، فإن
أحمد، ما علمه قبل الرجل يسوت في بلدته إلى بلد آخر، الشجر.

وما في الشرع أو الكنع من مروج الشفعة، وسحره من المسك قبل دفعه
من محل موت إلى محل أبع، من مقود محل موت لينقل فيه، إلا أن يكون
بشرط مكة أو المدينة أو جث الشفاعة، انتهى.

(١) مطبوع، موقد المصنف (١٤٢٠).

(٢) ١٢٠٩ ج ٢

٥٣٦/٣٢ - وَحَفَّتْهُ عَنْ يَمَانِهِ عَنِ جِصَامَ بْنِ خُوْفَةَ. عَنْ
أُمِّهِ أَتَى قَالَ: مَا أَجَبْتُ أَنْ أَكْفُرَ بِتَيْبِيعٍ. لَأَنْ

وفي «الحاشية»: المراد بالقرب مسافة لا يتميز الميت فيها قبل وصوله،
المراد مكة جميع الحرم، ولا شئى التخصيص بالثلاثة، بل لو كان بقرب
مقابر أهل الصلاح والخير فالحكم كذلك، لأن لشخص بقصد الجار الحسن
انتهى.

وفي «الشرح الكبير»^(١) للمالكية: جاز نقل الميت قبل الدفن وكذا بعده
من مكان إلى آخر بشرط أن لا يتمجر حال نقله وأن لا تنهك حرمة، وأن
يكون لمصلحة كان يخاف عليه أن يأكله لبحر، أو ترعى بركة الموضع المنقول
إليه، أو ليدرس بين أهله أو لأجل قرب زيارة أهله له. فإن الدسوقي: فإن
تخلف شرط من هذه الشروط الثلاثة كان النقل حراماً، وانتهاك حرمة أن يكون
نقله على وجه يكون فيه تحقير له، وعدم الانتهاك يتحقق بقرب المسافة
وعتدال الزمن وتعام الجفاف مع اللطف في حمله، انتهى.

وفي «المختار»^(٢) من فروع الحنفية: لا بأس بنقله قبل دفنه. قال
ابن عابدين: قيل: مطلقاً، وقيل: إلى ما دور مدة السفر، وقيل: محمد بقدر
ميل أو ميابين، لأن مقابر البلد ربما بلغت هذه المسافة فيكون فما زاد، قال في
«النهر» عن «عقد الفرائد»: وهو الظاهر. وأما نقله بعد دفنه فلا مطلقاً. قال في
«الفتح»: وانفتحت كلمة المشايخ في امرأة دفن ابنها وهي عاتية في غير بلدها
فلم تصبر، وأرادت نقله على أنه لا يسمعها ذلك. فتجوز شواهد بعض المتأخرين
لا يأنس إليه، انتهى. وسيأتي البسط في ذلك في أواخر الجهاد.

٥٣٦/٣٣ - حدثنا، عن هشام بن عروة عن أمية، عروة بن الزبير (أنه
قال: ما أحب أن نجر بالنقبه) المدفن المشهور بالمدينة المنورة (لأن) ففتح

(١) (١/١٦٩).

(٢) (١/٢٥٩).

أَذْفَرُ بِغَيْرِهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَدْفَنَ بِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ أَحَدُ رَجُلَيْنِ، إِمَّا ظَالِمٌ، وَلَا أَحَبُّ أَنْ أَدْفَنَ نَفْسَهُ، وَإِنَّمَا صَالِحٌ، فَلَا أُحِبُّ أَنْ تُنْشَأَ لِي عِظَامُهُ.

الامام وأن مصداقية (أدفن في غيره) أي غير الصفيح (أحب إلي من أن أدفن فيه) وليس ذلك تكراهية المدفن فيه، كلف وهو بقعة مباركة بل لاستلانه بالمقابر فلا يكون الدفن فيه إلا بنشر السجود السابق، ولذلك فإن (إنما هو) أي المدفون قبلي في ذلك الموضع (أحد رجلين، إما ظالم فلا أحب أن أدفن معه) لأنه قد يعتدب في قبره عظمه فأثأذي بذلك. (وإنما صالح فلا أحب أن تنشر لي عظامه)

قال الشافعي^(١) كره عروة الدفن بالقيح لا تكراهية القعة، وإنما ذلك لأنه لم يكن بقي فيه موضع إلا قد دمر فيه، فكره الدفن به بهذا المعنى، لأنه لا بد أن تنشأ عظام من دفن في ذلك الموضع قبله، فلو كان ظالماً كره مجاورته وإن كان صالحاً كره أن ينشأ له، لأنه يعظم سنن نظام الصالح من أجله لحرمته وحلاجه، وأن يكون لنظام حرمه أمراً إلا أن كراهيته لمجاورته أعظم، فلهذا خلق الكراهية لمجاورته، ولا نكره مجاورة الرجل الصالح، فلهذا لم يكره إلا نشر عظامه. انتهى.

قال الزرقاني^(٢) وبه قول أبي حمزة ظاهر كلام عروة أنه لم يكره نشر عظام الظالم. وليس كذلك، فلعمامة حرمه. قال: وقد بني عروة فصوص بالعقب، وأخرج من مصدقته لما رأى من تغير أهل بيت^(٣) هناك. انتهى.

(١) المسقى (٢/١٣).

(٢) (٢/١٦٩).

(٣) انظر: مع بيان المصنف، جلد ١ (٢٠٠/٢٠٠).

عن موسى بن أبي طالب أنه روى عنه أن كان يقول في الجنائز،

قل الزواني، له وليه من دابة النمل إلا المحزوي، قال ابن عبد البر: في هذا الإسناد رواية أربعة من التابعين في سطر واحد، تكفي سموةً وليد في عهد النبي ﷺ، فهو كذا يروي رواية.

أهل علي بن أبي طالب رابع العترة الراشدين (ان رسول الله ﷺ كان يقوم في الجنائز) وأمر بذلك كما صرح من حديث عامر بن ربيعة، وأبي سعيد وأبي هريرة، وأبو أيوب الأنصاري عن يزيد بن ثابت كذا عنه ﷺ بطلت حذرة. فسا راعا خام وقدم أصحابه حتى عدت، والله لا أقرى من شأها أو من تصابيح المكنول، من سكتها عن ليلها، وفي الصحيحين عن جابر عن ما حذرة فقام لها النبي ﷺ وقفا، ففدا إليها حذرة يهودي، قال: قد رأيتكم أصحابه يقومون، زاد مسلم: إلى الثمرات فرج.

وفي الصحيحين عن سهل بن حنيف، قال: قال النبي ﷺ: ألبست رباً والمسلم عن أسير وأحمد عن أبي موسى مرفوعاً: إنما فسادنا بفساد نكته، وأحمد وسهل حبان ولحكم عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: إنما فسادنا بفساد الذي يغش الشفوس، ولابن حبان: الله الذي يفسد الأرواح، ولا يفسد إلا بين هذه أفعالها لأن الأرواح من السموات، فيه تعظيم لأمر الله وتعظيم للأفانين بأمره في ذلك وهم الملائكة، ومنصود التعاليم: أنه لا يستمر الإنسان على العفة بعد رؤية الميت فيه يسر ذلك بالشافع لأمر الله، فمن لم يستمر فيه كونه أتمت مسلم، أو عمر مسلم.

قال ابن أبي عمير: معناه أنه المصائب يفرح عند، وقال غيره: أهل نفس نبوت فرجاً مبالغة كذا قال، روى عنه، قال البيهقي، معبر حري مجرى نوحيت للبالغة أو فيه تقديم أي دم فرج، انتهى، يزيد الثاني، والله إن صاحبه إن الثوب فرجاً، والحاصل أن هذه التعاليم كلها مشبعة، وما أخرجه أحمد من حديث الحسن بن علي، إنما ما روى عنه ﷺ تأدياً بويج يهودي، راد

و... ..

آخره مسلم في: ١١ - كتاب الجنائز، ٢٥ - باب مسح الغيابة للجنائز، حديث ٨٢.

الطبراني من حديث عبد الله بن عباس: قاذوا ریح مغررها، وتظفروني واليهي من وجه آخر عن الحسن: كراهية أن نعبو رأسه، فإن ذلك لا يعارض الأخير الأولى الصحيح، أما أولاً فلأن تأكيداً لا نفاداً تلك في الصفحة.

وأما ثانياً فلأن التعليل بذلك راجع إلى ما فهمه الراوي، والتعليل المباغي صريح من لفظ انسي يفتي فكان الراوي ثم يسمع التصريح بالتعليل، فقلل باحتياده، وقد روى ابن أبي نية عن يزيد بن ثابت كما مع رسول الله ﷺ فطلعت جنازة، فلما رأها قم وقام اصبحته حتى بعدت، وأنه ما أدري من تسبب أو من نصابت المكان وما سألتها عن فسادها، كذا في الفتح: (١)، و التروغاني: (١).

وقال الأبي: (١): اختلاف عامل فيما حصل أنه لاختلاف الأحوال والمعاملات، والتعليل بأنه ترحيب بالهبة يخص جنازة المؤمن، انتهى.

ثم جلس بعداً بالباء على رقع، قاذ انيفداوي يحتمل أنمعى بعد أن حاوخته وبعثت عنه، ويحتمل أنه كان يقوم في وقت، ثم بركه أصلاً، وعلى هذا فيكون بعثه الأخير قريباً في أن الأمر بالغيام تعدد، أو مسح للجواب المستفاد من ظاهر الأمر، والأول أوجه، لأن احتمال التجار أولى من دعوى التبع.

قال المحقق: والاحتمال الأول يدعوه ما رواه البيهقي من حديث علي أنه أشار إلى قوم قائموا أن يجلسوا، ثم حدثهم بالحديث، ولذا قال بكرهه القيام

(١) النظر: فتح الباري (٣: ١١٠) وشرح الزرقاني (١: ٦٩).

(٢) إكمال الأعمال (٣: ١٩١).

جماعة، انتهى كذا في مسررفاني^(١).

قال التاجي^(٢): الحنوف في مؤسسه: أحدهما: من مرت به، والثاني: من ربه. أو: قيل يقوم لها من توسع؟ فقد روي عن النبي ﷺ أنيتم لها في السافعين، روي أنه سجد الحناري أن رسول الله ﷺ قال: إذا رأيت الجنازة فقوموا حتى نزعها فلا يحل حتى يوضع. ثم روي عنه بعد ذلك حديث عنى المذكور به: أنه جلس بعد أن كان يقوم، واختلف أصحابنا في ذلك فقال مالك وغيره من أصحابنا: إن جلوسه مع رفع ثيابه وحنابوا أو لا يقوم. وقال ابن المنصور وابن حبيب: إن ذلك على وجه التوسعة، وإن أنيتم فيه أجر بحكمه حتى، وما ذهب إليه مالك الأولى تحدث عنه انتهى.

قلت: وتوضيح الكلام في ذلك أن مهما فيامين: اختلفت في حكمته لأنه، الأول: انقيام نفس مرت عليه الجنائز، والثاني: قيام من معها. وللتخصر الكلام عليه مختصرا.

أما الأول فقال النجاشي^(٣): ذهب قوم إلى أن الجنائز إذا مرت بأحد يقوم لها: وهم: السور بن خزيمة، وثلاثة، وأحمد بن حنبل، والشافعي، والحنفلي، وإمامنا من أئمتهم، وأحمد بن حنبل، وإمامنا أبو عمرو بن الشهيدي. قدمت آثار صحاح ثلاثة توجب القيام للجنائز، وقال بها جماعة من السلف والخلف، وأروها غير منسوخة، وهؤلاء لا يحل من اتبع الجنائز حتى توسع عن أختاف الرجل، منهم الحسن بن علي وأبو هريرة ومن شعر ومن الزبير بن سفيان الحناري وأبو موسى الأشعري. وذهب إلى ذلك الأوزاعي وأحمد بن حنبل، وبه قال أحمد بن حنبل بن الحسن.

(١) شرح الزبيري (٥٠١٢).

(٢) التاجي (٢٤٦).

(٣) عده القاري (١٠٤٦، ١٠٤٧).

يعلم مما سبق أن الأئمة الثلاثة سافقة على ترك القيام، وهو مصرح في شروعههم غير الشافعية، ففي شروعههم اختلاف، لكن تقدم المصريح عن الإمام الشافعي - رضي الله عنه - نسخ القيام في «حاشية نرج الإقناع»، والراجح عند المشافعية مدب القيام لمجده «هذا في الأصل والصواب ترك القيام». وبه قول عاتق وأحمد، وإن كان المختار عند الثوري نعتاً لجميع من السلب من حيث التذليل المدب، لكن صحح في «المجموع» عدمه حيث قال: القيام إذا مرت، والقيام إذا تبعها مسوحاً، على المذهب، ولا يضر أحد بالقيام لها أو سواها، مرت به أم لم تبعها، وإن اقتص، وجرى في «المروضة» على كراهة القيام لها، انتهى.

وفي «المخرج الكبير» للمالكية مرة لجلس مرت به حيازة أو شئح سجد للخصرة وجلس قيام لها، وكذا استمرار من معها قائماً حتى توضع. وفي «المختار»^(١) من فروع: «لحشية: ولا تقوم من في انفسلي لها إذا رآها مل وضعا ولا من مرت عليه وهو المختار، وما ورد فيه مصرح، انتهى».

وتقدم أن الإمام أحمد - رضي الله عنه - قال: «القيام لكن شروعه مصرحة بترك القيام كالجمهور ففي «مبين لمآذيب» يكره القيام لها إذا جاءت أو مرت به وهو حالي، انتهى».

وهكذا في «المروضة البديعة»، فعلى ذلك لأئمة الأربعة مرفوعة في ترك القيام لها، وما ورد في ذلك مسوخ أو ملغى كما تقدم عن الإمام الشافعي رضي الله عنه ..

قال العيني: «وتمسكوا في ذلك بأحاديث منها: ما أخرجه مسلم في «صحيحه» عن علي - رضي الله عنه -: أن رسول الله ﷺ كان يقوم في العبادة ثم جلس بعده، وذلك من حياء كان يأمرنا بالقيام في الجنائز ثم جلس».

ذلك وما بالحجوس، وقال الحارث بن سواد عن أبي هريرة قال: مرت بنا حناذلة فسلمت، فقال علي - رضي الله عنه - من أفتاك هذا؟ قلت: أبو موسى الأشعري، فقال علي - رضي الله عنه - ما فعله رسول الله ﷺ إلا مرة، فلما سمع ذلك واني عنه مني، أهد.

وقال الحارثي^(١) عن عبد الله بن مسعود: إن نحل من مع علي - رضي الله عنه - منظر حذرة إذ مرت بث أخرى فقاموا، فقال علي - رضي الله عنه - ما يقبلكم؟ فقالوا: ما أفتاك يا أصحاب محمد ﷺ، قال: وما ذلك؟ قلت: رأيت أبو موسى أن رسول الله ﷺ قال: إذا مرت لكم حنابلة إن كان منكم أبو يهوديا أو نصرانيا فقوموا له، فإنه ليس يقوم بها ولكن تقوم ليس معها منكم لا تكلمه، فقال علي - رضي الله عنه - ما ومنها رسول الله ﷺ قط غير مرة من حين من اليهود يركنوا من أهل كذاب وكان يمشي بهم، فواللهي حنة انتهى، مما عد لها بعد، قال الشافعي: فقد جاء عن النبي ﷺ ثمة بعد فعله، والحجة في الآخر من أمر رسول الله ﷺ هو الاستحباب، وإن كان صاحبا لا بأس بالقوم والوقوف، فالوقوف أولى لأنه الآخر من فعله ﷺ انتهى.

قالت: وفي آخره نسائي عدة طرق عن ابن مسعود قال: مر بحارة على الحسن بن علي بن أبي طالب فقام الحسن ولم يقم ابن عباس، فقال الحسن لابن عباس: ما دام لنا رسول الله ﷺ قال ابن عباس: ثم لما تم فعله.

قال الشيركاسي^(٢): وأما أحمد والشمسي: برجال إسماعيل بن عمار، وفي الباب عن جماعة من الصحابة عند أبي داود والترمذي وابن ماجه والبرقي، أن يهوديا قال لما كان النبي ﷺ يقوم بحجارة: هتد معك، فقال النبي ﷺ.

(١) لا إسماعيل في المساج والمساج (ص ٢٢٠).

(٢) بيل الأوطار (١: ٤٠٠).

«اجلسوا رجالهم»، وفي نسخة سر بن رافع وليس بالفري كما قال الشرمذي. وقال البيهقي: نفرد به بشر وهو ثعلب قال الشرمذي: حديث عبادة غريب، وقال أبو بكر الهمداني: هو صحيح لكان صريحاً في الصحيح غير أن حديث أبي سعيد أصح وأثبت فلا نقاوه هذا الإسناد انتهى.

قلت: لكن ضعفه منجراً بالردايات المتقدمة، وأخرج ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: كنا مع علي - رضي الله عنه - مر علينا جنازة، فقدم رجل فقال علي: ما هذا؟ كان هذا من صنع اليهود. وعن أبي إسحاق قال: كان أصحاب علي ومصحاب عبد الله ثم يقوموا للجنازة إذا مرت بهم، وعن إبراهيم قال: كان أصحاب عبد الله ثم بهم الجنازة فلا يقوم منهم أحد، وعن إبراهيم قال: لم يكسروا يقومون للجنازة إذا مرت بهم، وعن ثعلب قال: كان عطاء ومجاهد يريان الجنازة لا يقومان إليها.

وأما الثاني فنقل الشوكاني^(١) تحت حديث أبي سعيد مرفوعاً: «من أتبعها فلا يجلس حتى توضع فيه»: انتهى عن جلوس الماشي مع الجنازة فل أن توضع على الأرض، فقال الأوزاعي وإسحاق وأحمد ومحمد بن الحسن: إنه مستحب، حكى ذلك عنهم الوهبي والحافظ في «الفتح»^(٢). ونقله ابن المنذر عن أكثر الصحابة والتابعين قالوا: والنسخ إنما هو في قيام من مرّت به لا في قيام من تبعها.

وحكي في «الفتح» عن الشعبي والخفي أنه يكره لقوله قبل أن توضع، فإن وقال بعض السلف: يجب القيام، واحتج له برواية الثمالي عن أبي سعيد وأبي هريرة أنهما قالوا: ما رأينا رسول الله ﷺ شهد جنازة قط فجلس حتى

(١) غير لأوطان (٤/٢٢٠) (٤٩)

(٢) فتح الباري (١٦٩/٣)

نوضع، انتهى. كذا قال المحافظ في «الفتح». وروى البيهقي من طريق أبي حازم، أن أنسجي عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما: أن القناب مثل الحامل يعني في الآخر، انتهى.

وفي «حاشية شرح الإقناع»^(١) بعد ذكر الاختلاف في القيام لفحشارة إذا مرت: «صحيح في «المجموع» عدمه حيث قال: «قيام لها إذا مرت، والقيام إذا تبعها منسرحان على المذهب»، فلا يؤمر أحد بالقيام لها الآن سواء مرت أم لم تبعها إلى آخره، وجرى في «الروضة» على كراهة القيام لها، وقال بعضهم: إذا كنه في القاعد إذا مرت به، «ما مُسَّحِبُهَا» يستحب له أن لا يقعد حتى نوضع آخر مسلم عن أبي سعيد: إذا تبعتم الجنزة فلا تجلسوا حتى نوضع، أي إذا مُسَّحِبُهَا معها مُسَّحِبِينَ لها فلا تجلسوا لها حتى نوضع بالأرض، كما في رواية لأبي داود عن أبي هريرة، ونسعه الشري ورجحه البخاري، وذلك لأن الميت كالمنسوخ فلا يجلس التابع قبله. ولأن الموقوف من نذب الشارع حضور دفنه إكرام للميت وفي فمودة قبل دفنه إرداء به، انتهى.

وهكذا قالت الحاشية، في «المرئض المربع»^(٢) إذا قال: ويكره جلوس تابعها حتى نوضع بالأرض للدفن إلا لمن بعد لقوله عليه الصلاة والسلام: «من تبع جنازة فلا يجلس حتى نوضع» مثله عليه. نعم هو جائز عند المالكية قال في «الشرح الكبير»^(٣): «رحاز جلوس للمتعيب متأثراً أو ركناً قبل وضعها من أعناق الرجال بالأرض، انتهى».

فلت: ويكره الجلوس قبل الوضع عند الحنفية كما صرح بها في

(١) (٢٩٦/٢).

(٢) (٣١٩/١).

(٣) (٤٢١/١).

فروعهم، ففي «التحري»: وإذا انتهت التجارة إلى الفس بكرة الجلوس قبل أن
تومع عن الاعتاق؛ لأن النما من حضور دفن الميت إكرامه، وفي جلوسهم
قبل وضعه إزدراء، ولأنه قد تقع الحاجة إلى التعاون والقيام أمكن فيه، وإذا
وصدت عن الاعتاق يعرضون، وبكرة النمام وهو مفيد عند الحاجة والضرورة
على ما لا يخفى، انتهى.

وفي «المختار»^(١): كره نسيها جلوس قبل وضعها. قال ابن عابد بن
ثلثي عن ذلك، انتهى. وبواب البخاري في «مصححه» باب من نسي حنافة فلا
يسعد حتى توضع عن منكب الرجال. قال الحافظ^(٢): كأنه نسيها بهذا إلى
ترجيح رواية من روى في حديث أبيات يعني حديث أبي سعيد. أصح نسيها فلا
يقعد حتى توضع بالأرض؛ على رواية من روى: «حتى توضع في اللحد». وفيه
اختلاف على سهل بن أبي صالح عن أبيه. قال أبو داود: ورواه أبو معاوية
عن سهل فقال: «حتى توضع في اللحد»، وعلقه الثوري وهو أحفظ، فقال:
«في الأرض». ورواه حريز عن سهل فقال: «حتى توضع حسب». وزاد: قال
سهيل: ورأيت أبا صالح لا يجلس حتى يوضع عن منكب الرجال، أخرجه
أبو يعقوب في «المستخرج» بهذه الزيادة، وهو في مسلم بنزها، وفي «المعيط»
للحصة الأنفل أن لا يتمد حتى يهاك عليها المرات، وحجتهم رواية
أبي معاوية، ورجح الأول عند البخاري فقال أبي صالح: لأنه زوني الأخير
وهو أعرف بالمراد منه، ورواه أبي معاوية مرجوح كما قال أبو داود، انتهى.

قال ابن عابد بن: يكره القيام بعد وضعها عن الأضاني كما في «الغانية»
و«العناية» وفي «المعيط» خلاقه حيث قال: والأفضل أن لا يجلسوا حتى
تسوأ عبه الشرب. قال في «المحرر»: والأول ما رواه في «المستخرج»: لا بأس

(١) (١٩٠/٢)

(٢) «فتح الباري» (١٧٨، ٤)

بالحلوس بعد الرضخ لما روي عن حمادة بن المنبغدي^(١) أنه ﷺ كان لا يجلس حتى يوضع الخبز في المائدة، وكان إذا أكل مع أخيه جلس على رأسه، فقال يهودي: هكذا نضع معونتنا، فجلس ﷺ وقال لا سمعته خالفهم، أي في قيام فلما كره، ومعتصم أنها حرامه حريم، وهو مقصد عدم الحاجة والقبول، انتهى.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه^(٢) بسنده عن الزهري قال: كان منصور بن معمر إذا شهد جنازة لم يجلس حتى يوضع

وعن أبي هريرة: أنه رضي الله عنه - لم يكن يقعد حتى يوضع السرير، وعن أبي سعيد برفعه: إذا كنت في جنازة فلا تجلس حتى يوضع السرير.

وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال: إذا مضى جنازة لم يجلس حتى يوضع، وعن إبراهيم بن أبي رباح فاجلس، وعن طلحة بن يحيى قال: رأيت حذيفة بن الريم في جنازة فامكأ على خاتمه فمضى يقول: وضعت الجنازة؟ فلم يجلس حتى وضعت، وعن إبراهيم بن أبي رباح قال: كانوا يكرهون أن يجلسوا حتى يوضع الجنازة عن مكي بن جابر.

وعن أبي حنيفة قال: منبغدي مع الحسن بن علي بن أبي حمزة وابن الزبير، فلما انتهوا إلى القبر قاموا يتحدثون جميعاً، فحدثت الجنازة، فلما وضعت جلسوا، وعن محمد: أنه كان لا يجلس حتى يوضع، وعن الهراء قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة رجل من الأنصار، فجلسوا إلى القبر وهم يلحدون، قال: تجلس رسول الله ﷺ، جلسوا حوله كأنهم على رؤوس الخيل.

(١) أخرجه الترمذي ج (١٠٠٢٠) وأبو داود (٣١٧٦).

(٢) (١٩١/٣٦) باب في الرجل يكون من الجنازة من قال لا يجلس حتى يوضع.

٣٤/٥٢٨ - وحدثني عن مالك: أنه سمعه أن علي بن أبي

صاحب كان يتوسد الثور، ويضطجع عليها.

وفي السماع^(١): بكه استبهي لحذيفة أن يقعدوا قبل وضع اختاره
لأنهم أثناع فجذوة، والنبي لا يقعد قبل قعود الأصل، ولأنهم إنما حضروا
لعظمتا كنعين، وليس من التعظيم الخمس قبل الوضع، فأما بعد الوضع فلا
شأن بذلك لرواية عادة المذكورة.

٣٤/٥٢٨ - (مالك) أنه بلغه أن علي بن أبي طالب (عليه السلام) قال: أتورثوا لي رداء

صحيح، وقد أخرجني أفضحاوي رجلا ثقات عن علي - رضي الله عنه -، أي:

فكنت أخرجني أفضحاوي عن علي بن عبد الرحمن ثنا عبد الله بن صالح
لني بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث عن بكير: أن يحيى بن أبي محمد
حدثه أن مربي لأل علي - رضي الله عنه - حدثه أن علي بن أبي طالب كان
يجلس على القبور، وقال المحدث: كنت أسمع له في المقبرة فينشد قبرا ثم
يضطجع. كان يتوسد القبور أي يحملها رداة (ويضطجع عليها).

قال الساجي: وهذا أكثر من الجلبوس، واحتشنت البرايات ولأنار في
الجلبوس على القبر، وأثر عن - رضي الله عنه - المذكور صريح في الجوار،
وأخرج أفضحاوي في «صحيحه»^(٢) تعليقا: قال عثمان بن حكيم: أخذ بيدي
خارجة، فأجلسني على قبر، وأخبرني عن عمه يزيد بن ثابت قال: إنما كره
ذلك لمن أحدث عنه، قال الحافظ: وحمه سدد في مسنده الكثير، وبين فيه
سبب احذر خارجة لحكيم^(٣) بذلك.

ونقطه: حدثنا يحيى بن يونس، ثنا عثمان بن حكيم، ثنا عبد الله بن

(١) إسناده صحيح (٤٦٧)

(٢) من الحديث على ألف كتاب الحذيفة (٩٨١٢)

(٣) كما في «فتح الباري» (٢٣٤٤)، و«نصاب» مشتمل من حكيم (أثر).

سرجس وأبو سلمة بن عبد الرحمن أنهما سمعا أبا هريرة يقول: «لأن أجلس على حمرة، فتخرجني من دوني لحمي حتى تقضي إلي، أحب إلي من أن أجلس على قبر» قال عثمان: رأيت خاتجة بن ربيعة في المقابر ذكرت له ذلك فأخذ ينيء الحديث، وهذا إسناد صحيح، انتهى.

ومى البخاري، أيضا قال يافع: «كأن ابن عمر يجلس على القبر، قال الحافظ^(١) وصنف الطحاوي من طريق كثير من عند الله الأشج أن نافعاً حدثه بذلك، ولا يعارض هذا ما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه. قال: «لأن أجلس على رصف أحب إلي من أن أجلس على قبر» انتهى.

ويحالف ما تقدم ما أخرجه أحمد عن عمرو بن حزم الأنصاري مرفوعاً، «لا تنعدوا على القبر»، وفي رواية قال رأيت رسول الله يخرج منكباً على قبر، فقال: «لا تزد صاحب هذا القبر، وما أخرجه مسلم عن أبي هريرة العنوي، «لا تجلسوا على القبر ولا يصلوا إليه»، وما أخرجه جماعة إلا البخاري، والترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً: «لأن يتعد أحدكم على حمرة، فتخرجني مني فتخلص إلي حمرة» خبر له من أن يجلس على قبر، وما أخرجه مسلم وأحمد والبيهقي وأبو داود والترمذي وصححه عن حنيفة، انتهى انتهى أن يخصص القبر، وأن يتعد عليه، وفي هذا المصنف آثار كثيرة عن الصحابة والتابعين ذكرها ابن أبي شيبة وغيره، ما احتجوا به لإبرادها اكتفاء تذكير الروايات المرفوعة في ذلك.

قال الطحاوي^(٢): «ذهب قوم إلى هذه الآثار وقلدوها وكبروها من أجلها التحلوس من القبر، وأردع عائشون الحسن المصري، ومحمد بن سيرين وسعيد بن

(١) فتح الباري (٢/٢٢٤).

(٢) شرح معاني الآثار (١/١٢٦).

شخير وسكورا وأحمد واسحاق وأنا سليمان، ويزور ذلك أيضاً من عهد أبي
وأبي بكر، وعنه من حماد بن أبي هريرة وحابر وإليه ذهب الظاهرية.
وقال ابن حزم في «المحلى»: ولا يحل لأحد أن يجلس على قبر، ومن
قول أبي هريرة وحداثة من السلف.

ثم ناز الصحابي: وعالمهم في ذلك اخرون فقاتلوا سم منه عن ذلك
لكراهة الجلوس على القبر، ولكنه أريد به التحنوس للناظر أو البول، وذلك جائز
في النجاسة، بقا: جلس فلان لثمانط، وجلس فلان لابول، وأراد بالآخرين
أبا حنيفة وبكر بن عبد الله بن وهب وأبو يوسف ومحمد، وقوا: ما روى عن
الشيخ محبوب على ما ذكرنا وسكنى ذلك عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن
عمر، انتهى.

رسائل الأئمة في ذلك كما في دورهم ما في دليل الآثار، فاحذروا
ويكره غسله والتمطوا به والأذكار إليه والحيث عنده وتحنوس عليه وتوسد
عليه، انتهى.

وفي «تحفة» لأبن حجر من ديوخ إضافة: ولا يجلس على القبر الذي
لنفسه ولم يهدر بهما يظهر ولا يستند إليه ولا يشكأ عليه، وظاهر أن المراد
به محاذي الميت لا ما عتيد التحريم عليه، فيه قد يكون غير محاذ له لا
عبداً في التحريم، ويحتمل الخاف ما قرب منه جداً به، لأنه يطلق عليه عرفاً أن
محاذ له، ولا يوطأ احتراماً له إلا لضرورة كأن لم يصل نقر عينه، وكذا ما
يريد زيارته ولو غير قريب، انتهى في هذا، وأما المنكرات: وقول كثير من
المحرمة واختير لهم تسليم المصريح بالوعود عليه، لكن أولوه بأن الحرام المنعقد
عليه نداء التحريم، انتهى.

وفي «المصريح الكبير» للمذكي: والشير الغير السقط حبس لا يمشی عليه

أبي بكر، حدثنا محمد بن مسلمة، والطريق دونه إلا جاز، وهو يعني، وكذا الجلوس عليه، قال المصنف: وإلا جاز أي وإلا بأن كان مسلطاً أو كان مسلطاً، وكان في الطريق أو من فناء وعدمه، أي، من في الفناء جاز العتي عليه، وأولى به كان مسلطاً في الطريق.

قوله: وقد الحلوس عليه أي يجوز مطلقاً كما هو ظاهر ج، علامة لحد محمد الخطيب، لأنه أخذ من المعنى خلافه لما في عنه، أي الشيخ عبد الباقي الزرقاني، من أن الجلوس كالمشي بكرة إن كان الفناء مسلطاً والطريق دونه وظن بفناء سي، من أنه لا يه، فإن سمى فناء من دونه ففناء جاز وإما ما ورد من حرمة الجلوس على الفناء، فهو مبدول على الجلوس لفناء، نحوما انتهى.

واختلف أهل النقل في بيان سلك نحققه فهو يحتاج إلى شيء من التوضيح، قال النووي في شرح معانيه: إن ما ذهب إليه حنيفة كالتصحيح، فإن الحفاظ، وليس كذلك بل ما ذهب إليه حنيفة وأصحابه كقول مالك كما تقدمه وهو الصحيح، انتهى.

قال العيني في شرح المعاني^(١)، وتخصيص الكلام في ذلك ما فانه الطحاوي: باب الحلوس على الفناء ثم ذكر التذليل بذكره الجائز والحرام، وسبب ذلك ثم فانه قال الطحاوي: وحاشا في ذلك أن يكون قد نزل لم يه من ذلك ذكره الحلوس على الفناء، ولكنه أرى أن الحلوس المأخوذ أو أبول، وذلك جاز في الفناء، يقال: جلس فلان لفناء، وجلس فلان لنزل.

ثم ذكر في حديثهم حدثني أبي أحمد أن زيد بن ثابت قال: هل من يا ابن أخي أحسنك؟ إنما يعني النبي صلى الله عليه وسلم الجلوس على الفناء فافهم.

برئ، ورجاله نفات. ثم قال: قيين زيد، في هذا الجلوس، انتهى عنه في الآثار الأولى، ثم روى عن أبي هريرة

وأجاب مما أورد عليه الحافظ ثم قال: وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد - رحمهم الله - فعلى هذا ما ذكره أصحابنا في كتبهم من أن وطء النور حرام وكذا النوم عليها ليس كما ينبغي، فإن الطحاوي هو أعلم الناس بمذاهب العلماء ولا سيما مذهب أبي حنيفة، انتهى كلام العيني بتغير.

وقال ابن عابدس^(١): قال في «الفتح»: يكره الجلوس إلى القبر ووطؤه، وحبتله فما يصنع من دفنت حول مقبره خلق من وطئه تلك القبور إلى أن يصل إلى قبر قريبه مكروه، ويكره النوم عند القبر، وفصاء الحاجة، بر أولى، وكل ما لم يعهد من السنة، والمعهود منها ليس إلا ريارتها والدعاء عندها قائماً.

وفي «نראה الفتاوى» عن أبي حنيفة: لا يوطأ القبر إلا لضرورة، ويزار من بعيد ولا يقعد وإن فعل بكره، وذكر في «الحنيفة» عن الإمام الطحاوي: أنه حمل ما ورد من أنه من أنهي على الحنوس لفصاء الحاجة وأنه لا يكره الجلوس تخيره جمعاً بين الآثار، وأنه قال: إن ذلك قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد.

ثم نازعه بما صرح في «النوادر» و«النهضة» و«الذائع» و«المحيط» وعبره من أن أبا حنيفة كره وطئه القبر والنوم أو قضاء الحاجة عنده، وأنه ثبت النهي عن وطئه والنسي عليه.

ودكر المبي^(٢) كلام الطحاوي المأثور ثم قال: فعلى هذا ما ذكره أصحابنا في كتبهم من أن وطء القبور حرام، وكذا النوم عليها، ليس كما يسمي، فإن

(١) زاد المستدرج (١٨٣/٣٩)

(٢) نظير: «مقدمة المعاري» (٢٥٤/٦).

٣٥/٥٣٩ - **وحدثني عن مالك، عن أبي بكر بن عثمان بن سفل بن حبيب: أنه سمع**

يوهم أفراد مالك بذلك، وكذا أوممه كلام ابن الحوزي حيث قال جمهور نقضه على الكراهة خلافًا لمالك، واحتج الطحاوي بأثر ابن عمر أخرجه البخاري بأنه كان يجلس على القبور، وعن علي نحوه، وعن زيد بن ثابت مرهوعاً: «أنت نهى النبي ﷺ عن الجلوس على القبور الحدث غائط أو بول» ورجال إسناده ثقات، ويؤيد قول الجمهور ما أخرجه أحمد من حديث عمرو بن حزم الأنصاري مرهوعاً: «لا تقعدوا على القبور»، وفي رواية له عنه قال: رأيي رموز الله ﷻ وأن مثكن على قبر ضال، «لا يؤذ صاحب القبر» إسناده صحيح، وزد ابن حزم التأويل المتقدم بأن نفظ حديث أبي هريرة عند مسلم: لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى حله، قال: وما عهدنا أحداً يقعد على ثيابه للغائط، قد دل على أن أفراد القعود على حقيقته، وقال ابن خال: تناول المذكور بعيداً لأن الحديث عن القبر أجمع من أن يكبر، وإما بكراهة الجلوس المتعارف، كذا في «الفتح»^(١).

قلت: ولا بعد في ذلك إذ ثبت بالرواية المرموعة وقد علمت أنه لا خلاف الحنفية شيء مما ورد إذ قلنا بحرمه الحدث على الغير وكراهة الجلوس جمعاً بين الروايات، فإن الحدث مما تنق على الروايات والأخبار، فهو بناسب الحرمة والتعذر مما اختلف فيه الآثار، فاكتمب تحفة في الحكم، فتاسب الكراهة الشريفة، والله تعالى أعلم.

٣٥/٥٣٩ - (مالك، عن أبي بكر) ذكره المتقدم في رجال الجمع فيمن يكنى بأبي بكر ولم يوف على اسمه. (ابن عثمان بن سفل بن حبيب) الأندلسي الأوسي المدني ثقة من رواة «التصحيحين» والنسائي (أنه سمع) عنه

(١) «فتح الباري» (٢/٢٦١-٢٦٢)

قال البخاري^(١) والعلامة في ما يروونه من اهل الحائز و...
 يذكرونه ثم يكتفون به، ثم يذكرون في انصراف الناس الى كل من
 نسبه الى الحائز، فبذلك يروونه كذا في الناس، فلا يأتون بالانصراف عنها
 بل ان يكتفوا بذلك على بعض من ياتي ذلك منها، فانه ان انصرافه وانصراف
 غيره ولا يغير عنه انتهى.

واخرج البخاري في صحيحه^(٢) تعليقا قال زيد بن ثابت اذا صاحب
 امر قريش اذني عاتك، وقال غيره من الذين ما غدا على الحائز اذني
 انك من صلي لم يرجع ماء فبذلك قيل الحائز^(٣) يروون البخاري اذني
 على ما أخرجه عنه كذا في صحيحه عن أبي حمزة قال اذني ويسمى بغير
 لرحم يكره مع الحائز يصيب عليه فبذلك ان يرفع حتى يستنشقها
 لحيته، وهذا مضمون، وروى عنه اذني منه عن قول ابو حمزة، أخرجه ابن
 أبي شيبة عن الصوري عن حمزة أبقه، وقد روى مثله مرفوعا عن حمزة
 أخرجه الترمذي بإسناد فيه مقال، وأخرجه يعقوب بن النضر عن حمزة
 روى عنه في صحيحه، وروى حمزة عن أبي حمزة مرفوعا عن حمزة
 جارية لحمل من حمزة وحمزة عن حمزة وقع حمزة يوم له رجوع بغيره
 واستاد جليله، والذي عليه معظم الأمة عن قول حمزة بن الحارث روى
 عن مالك انه لا ينصرف حتى يستنشق، انتهى.

وقال شيخنا الذهبي في تاريخه البخاري^(٤) معنى قول حمزة بن حذاف
 انه ما غدا على الحائز اني نكحت الناس وهو أنهم لا يرجعون، إلا بعد مسود

(١) صحيحه، ١٢، ١٣١

(٢) باب فضل الحج الى الله ام ١٨١

(٣) ١٢، ١٣١، ١٣٢

(٤) العلم في الاموال والتمويل في صحيح البخاري، ١٢، ١٣١، ١٣٢

عن من بعض أثرياء تلك الصلاة، بل هو من لا يصل له من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وقال والذي نرحلهم - سور الله مرقده - عن تحرير شيعته ودمهم سيرة - قوله. ما علمنا على الحداد إذا لحته أحد فلما له من إظهار قلبه التوبى، انتهى

قلب: وما حكى عن الإمام ثالث أنه لا يصح حتى يستأذن من سراج في فروعه كالتسريح الكبير^(١) وغيره، قال الأسدي: حاصل الفقه: أن الانصراف قبل الصلاة مكروه مطلقا سواء حصل صل في تحبيرها أو لا، كان الانصراف شاحنة أو لم يحبر حاجته كان الانصراف باذن من أهلها أم لا، وأما بعد الصلاة: فقل: يكره إن كان صل من أهلها، وإن حال أنهم لم يصلوا فإن كان بدون من أهلها فلا كراهة طوقوا أو لا، وإن طوقوا فلا كراهة كان بدون أهلها أم لا، انتهى.

والكبير^(٢) من مروج الحنفية: ولا ينبغي أن يرجع من جنازة حتى يصلي عليه، وبعدما صلى لا يرجع إلا بآذن الأولياء، هذا ذكره في عامة كتب القوي وغيره، وهي المحيط: فيل: كثر أن يسعه الرجوع بعير إمامهم، يقول: هذا هو المعروف للأحد، وعلم الجمهور: ولا أعلم لهم في نسخ ما أخذ، إلا أن حصل التوجس لأهل البيت بسبب الرجوع، فينبغي أن يرجع ذلك ولا يظن المصحح: أن السبع جنازة مسلم حتى يصلي عليه فله قبراض، ومن تبعها حتى تدفن فله قبراض، وإذا مع الرجوع بعير إمامهم فربما يكون له ضرورة تتحمل عليه شهيد تدفن بسببه، فيترك الصلاة عليه أيضا فمخرج من أجوبها، وهذا لما لا يفتن، انتهى.

(١) (١٢٣/١)

(٢) (ص ١٢٩)

عنه الله بن ثابت، عن حماد، عن ثعلب عنه، فصاح به، فلم يجبه،
فاسترجع رسول الله ﷺ، وفاته: غفلة.....
فإن إلا زيارة المريض، قاله العمري^(١).

رفيه مواصلة النبي ﷺ صحبته وعبادته مرضاهم، قال العمري: عبادة
المريض سنة، وقيل: واجبة، وقد روي في ذلك عن جماعة من الصحابة، ثم
ذكر أسماءهم أكثر من ثلاثين صحابياً. وحكى رواياتهم فارجع إليه، وسأني
باب العبادة في الحرم الخاص عشر من هذا الشرح إن شاء الله.

(عبد الله بن ثابت) من فسر الأصاري الأوسي، ويقال: به ظمري أو تربع
مات في عهد النبي ﷺ، وقال الواقدي وابن الكثير: هو عبد الله بن عبد الله بن
ثابت، له ولأبيه صحبة، وقال ابن الكلبي: دونه النبي ﷺ في قميصه، وعاش
الأنس إلى خلافة عمر رضي الله عنه وكانا جميعاً قد شهدا أحدًا، وكذا قال
الطبري وأخبروه، وقال بعضهم: إنه أخير خزيمه بن ثابت، كذا في الإصابة
(أفرجده) أي عبد الله (قد عبد عليه) أي غلبه لأن حماد إجابة النبي ﷺ،
قاله الزرقاني تبعاً لتاجي، وفي الباب^(٢): أي عني عليه.

(فصاح به) أي ناداه (فلم يجبه) قال الشيع في المصنف: أي بسبب
العمري (فاسترجع رسول الله ﷺ) لما أصيب فيه أي قال: يا لله وربا إليه
راجعون، وقد أتى الله تعالى على من قال مثل هذا عند العصبية فقال:
(وَقَبِّلْ الْقَبْرَيْنِ ذَا قَبْرَيْنِ مُصِيبَهُ) الآية، وكان النبي ﷺ مشفقاً على
أصحابه، محباً لهم، فإذا أصيب، واحد منهم سرجع

(وقال: غلبنا) أي غلبنا السحرة أي غلبنا مغلوبين لأسر الله تعالى وقضائه

(١) «عمدة القاري» (١/٦١٢) باب وجوب عبادة المريض.

(٢) «إبدل المجهود» (١/٧١٠).

(٣) سورة البقرة: الآيات: ١٥٥ - ١٥٦.

عليك، يا أماه التريخ، مفتح النور، وتكن، تجعل جوار يستكنين،
 وقال بشار بن الوليد: «أعطني، فإذا وجبت، فلا ينكس راجية»،
 «لأن يا رسول الله، وما ألوحرج؟ قال: إذا مات»،

ولقد سررت، كما في «الذيل»، قال الباقى^(١)، بممثل أنه لواد النصيرج
 معنى استرجعه وأما «عسلك يا أماه التريخ» كنه لعل الله بن ثلث - رضي الله
 عنه - «فصاح النسوة ويكنن» أما رأي من حاله وتبين موته، ولعله حركته لثلاث
 ما سمع من استرجاعه ثلث، وفي إضافة اليك، بالصاح.

(تجعل جاني من عنك يستكنين) لما عرف من بني كس يبيح عن النجاة
 ولم يكن صياحيه - والله أعلم - ذلك (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) لجاني (دعني)
 ينكس، وذلك - والله أعلم - لما أن بكاءه لم يكن في حد التهي بكلام مبيع
 أو ناحة (فإذا وجبت) أي مات أفلا نكمن باكاً لئلا يتفهم بالراحة المعروفة،
 ولا محرم النكاح بعد الموت، مباح - لئلا حركه سروريات، لكن كذا على ابن
 إبراهيم - رضي الله عنه - وعلم ابنه زيب - قال: هم رحمة جعلها الله
 في قلوب عبده - ومن يحاذق كنى عليه، لا يفر من عمره - وقال: دعني فإن
 النفس مضافة، وأعين رابعة والمهد قريب، فإنه أبو عمر^(٢).

وكرر الشافعية اليك، بعد الموت فهذا الحديث، قال النووي في «شرح
 الأذكار» قد مر التدفق - رضي الله عنه - والاصحاب على أنه يكرر اليك،
 بعد الموت كراهة مزيه، ولا محرم، وأولوا حديث: «فلا ينكس راجية» على
 التكرار، انتهى. وسيأتي السعد في مستكملهم في آخر الكتاب.

(فقالوا يا رسول الله) يبيح (وما الوجوب) الذي أردت بقولك: «فلا»
 (قال: يا ساتر) قال الخطابي: أصل الوجوب: الضم، قال تعالى: «فإذا

(١) السنن (٢٢٢)

(٢) شرح الزرعي (١١/١١)

بِمَالِكِ الشَّيْءِ وَاللَّهِ إِنِّي كُنْتُ لَأُرْغِمُ أَنْ يَكُونَ شَيْئًا، فَإِنَّكَ كُنْتَ قَدْ
تُحِبُّونَ جَهَنَّمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ أُلْتُ هَذَا أَرْفَعُ أُجْرَهُ عَلَى
عَمْرِ نَبِيٍّ

وَبَنَتْ حُرُوبًا^(١) الْآيَةَ. قَالَ السَّجَّي^(٢). بِحَسْبِ أَنْ يَكُونَ بِمَالِكٍ مَعَ مَنْ مَكَاءَ
مَحْصُومٍ عِنْدَ الْوُجُوهِ، وَهُوَ مَا سَبَّحَ بِهِ ثَمَدٌ مِنْ نَصْدَاجِ وَالْمَائِغَةِ فِي ذَلِكَ
بِالْوَيْلِ وَالْكَثُورِ، فَتُجَرَّ بِهِ إِلَى ذَلِكَ الْكَاءِ، انْتَهَى

قَسَمَ: وَالْأَوْجَحُ عَلَيَّ الْمَعَ بِذَلِكَ مِنَ الْيَكَّةِ نَبِيَّ الصَّوْتِ مُضِيقًا وَإِنْ
كَانَ مَبَاحًا مَذْأَ نَبَاتٍ وَتَحَرَّرَ عَنِ الشَّيْءِ بِالنَّوَاحِ.

(فَقَالَتْ بَنَتْ) قَالَ الضَّبْحُ فِي «الْمَذَلِ». لَمْ تَقَفْ عَلَى تَسْبِيحِهَا (وَاللَّهِ إِنَّ)
مَحْفُومَةً مِنَ التَّمْلُوكِ كُنْتُ لَأُرْغِمُ أَنْ يَكُونَ شَيْئًا) قَالَ الْبَاهِي: أُحْبِرْتُ قُوَّةَ
وَحَالَتِهَا فِي التَّمْلُوكِ لَمَّا كَانَتْ تُرَى مِنْ سَرَسِهِ عَلَى التَّجَاهِدِ وَبِإِقْرَءِهِ إِلَيْهِ، وَفَدَّ
كَانَ قَضَى حِدْرَهُ لِلْعُرْوِ، فَأَتَقَبَّحَ مِمَّا هَانَهُ مِنْ ذَلِكَ: فَإِنَّكَ قَدْ كُنْتَ نَفْسِيَّتِ) أَيْ
أَتَمَمْتَ (جَهَنَّمَ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَكُسْرِهَا، مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي مَعْرِفَتِهَا لِلْعُرْوِ
وَلِحُطَابِ الْأَسْهَاءِ، قَالَ فِي «الْمَنْجِ». «الْجَهَنَّمَ» فَفَتْحُ الْجِيمِ وَكُسْرُهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ
أَبْكَرَهُ، هُوَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي السُّفْرِ وَقَدْ فِي «الْوَرْدِ». بِكُسْرِ الْجِيمِ أَفْصَحَ مِنْ
فَتْحِهَا، بَلْ لَحْنٌ مِنْ فَتْحِهَا، قَالَ الزُّرْقَانِيُّ^(٣)

قَسَمْتُ، وَفَرَأَ السَّجَّةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَوَلَدًا خَلَقْتُهُمْ بِجَهَنَّمَ»^(٤) «الْمَنْجِ»،
وَفِي «الْكَمِيرِ». قَدْ دُرِّهْرِي. الْفَاءُ كَتَبَهُمْ عَلَى فَتْحِ الْجِيمِ وَالْكَسْرِ ثَمَّةَ لَيْسَ
بِجِدَّةٍ، انْتَهَى وَقَالَ الْمَجْدُ جَهَنَّمَ الْعَبْدُ وَالْعَمَلُ وَالْمَسْأَلَةُ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ
مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ أُلْتُ هَذَا أَرْفَعُ أُجْرَهُ عَلَى قَدْرِ نَبِيٍّ) قَالَ الْبَاهِي.

(١) «الْمَنْجِ» (٢/٣٩).

(٢) (١/٧٧).

(٣) سورة يوسف، الآية ٥٩.

وما تعدون الشهادة؟ قالوا: القتل في سبيل الله، فقال رسول الله ﷺ: «الشهادة مسعة، مسعة»

بحسب معنيين: أحدهما: أن أحده قد حرى، ثم يفتن، فيعمل الشيء سواء على حس، أو على باطل، يكتم أنه في الأخير لم عمله، فتكون الشهادة بمعنى التعزي. والثاني: أنه أوقع له من الأخير بقدر ما يجب ليعتد، إلا أن هذا الوجه أظهر من جهة العدد والاول أظهر من جهة المعنى، وقال ابن عبيد الله^(١) فيه: أر السحرة للعرى إذا حيل في بيك يك له أجر العز على قدم ثبت، والأثار في ذلك متوزعة صحاح، منها قوله بفتح في سوك: إلى الثانية قوما ما سرتهم مسيرا ولا أعتقت من ثقة ولا قطعتم رافيا إلا وهم معكم حبسهم العزة، انتهى.

وفي مسلم: عن أنس مرفوعا: «من طلب الشهادة صدقا أعطها ولو لم تصد: أي أعطي ثوبه، ولو لم يقتل، وأصبح منه ما أخرج الحاقم، قطع» من سأل القتل في سبيل الله صدقا ثم مات أعطاه الله أجر شهيد، وللشافعي من حديث معاذ بن جبل عن أبيه عن النبي ﷺ: «الشهادة صدق لله، فيه ثلثون الشهادة وإن مات على وإنه»، قاله شيخنا^(٢) (وما تعدون الشهادة؟) قال الشافعي: سألهم عن معنى الشهادة لاحتبر بذلك علمهم، وبقيهم من عند الأمر، فأعلم لهم به (قالوا: القتل في سبيل الله، فقال رسول الله ﷺ: إن الشهادة اثني عشر ثقبيل، كذا رواه ابن ماجه في روايه جابر بن عبد الله بوجه آخر، وكذا في حديث أبي هريرة (الشهادة مسعة) تقدم في باب العنة وانفتح أن العدد في أسئلة تلك لا يكون محصورا، قال البيهقي في التلخيص^(٣): وقد جمعتهم مائة وأربعين، قلت: سماها أبواب السعادة في أسباب الشهادة.

(١) الأمانة (٨) (٢٠٤)

(٢) (١) (٧٤)

(٣) سيرة النعمانية (١) (٢٢٢).

في السبل من سبل ذلك المصعد - السند - ومعرفة شهيداً
والله اعلم بالصواب، يعبد - يلقون -

وجميع العبيد^(١) الروايات الواردة في ذلك لا يصحها هذا الأثر. نعم
صلي في آخر الحديث تنحصر ما أطلق عليه الشهادة في تلك الروايات، أصوب
أمر في سبل هذا في معنى الشهادة الحقيقية.

المطهر، أصيب بالظاعون شهيداً وفي الشهادة عن عائشة - رضي الله
عنها - مرفوعة^(٢) أن ماء أنبيء بالظعن والظاعون مات. يا رسول الله ما الظعن
فقد عرفناه، قد الظعون^(٣) قال: غداً كهذه النعير معرج في العراق والأباض.
من مات منها مات شهيداً. وقال الثوري: أخرج أحمد^(٤) عن أبي موسى
مرفوعة: ماء أنبيء بالظعن والظعون، في يا رسول الله، هذا الظعن قد
عرفناه وما الظاعون^(٥) قال: «وسر أهدانكم من الجبل وفي كل شهادة».

(والعرق) خرج العنبر وكسر الرءاء، العرق في الماء، شهيد. ومصاب ذات
الجب: مريض معروف، ويقال له: الشرحفة. كذا في «الفتح».

قال الثوري^(٦) في فرجة أو فروج نصيب الإسمك داخل فيه، ثم تفتح
وسكر الوجع وذلك وقت الهلاك، ومن علاماتها الوجع تحت الأضلاع (ضيق
المنفس مع ملازمة الخفقان والسعال وهي من أسوأ أكثر) انتهى. وفي
المجموع: ذات الجنب الدمينه والدميل النكرة التي يظهر في باطن الجنب
ويخرج إلى داخل، وتسمى بدم صافية. وقد أورد الحد من تشكي حته بسبب
الديلة، وذات الجنب صارت علينا ثناء. وإن كانت مصدفة في الأصل، وورد
أن انقطع دمها ثناء أصيب، ومطلون: بدم الحلات في مصدفة، وعن

(١) انظر: عمدة القاري (١: ٥١، ٥٢، ٥٣) - (١٢٧).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند (١: ١٩٥٨) - (١٩٦٨).

(٣) مصنف، مسند (٢: ٣٦٧).

الزرقاني^(١) نعا نبراح دختري و غيرة الروي است الحبي اطلق فيها عدم الشهادة،
ثم يصرح هذه الشهادة، التفت على ما سئل في سبل الله

وصاحب النفس بكتب الشهادة بزيادة تلاءم ومن قبل دون ذلك، ثم
يصرح، أو نعم، أو أهله، أو ذوي مطلقته، ومن قصد نفسه، أو غيره في
سبل الله، ثم تدعيته بقاء، أو مات على فراسه على أي حثت بناء الله كما
في رواية أبي مالك الأشعري مروي عن عبد الله بن دود و لحاكم والطبراني، وموت
الغريزة، والشيوخ، والذي يصرح السبع، والآخر عن الله، والمات في البحر
الذي يقصده القوي، أو بحر شهيد، ومن ضد الشهادة بزيادة حادثة تك شهيد،
أو من يرى من رؤوس البحار

زقني النجاري من حديث عائشة، الذين من أحد بضع الطاعون فيكون
في هذه حادثة محتملة يعلم أنه لا يشبه إلا ما كان له، إلا كان له حتى
أجر شهيد، وهذه مع - مع - مشهور حادثة، سئل النبي في سبل الله

دار الجدة^(٢) - و طارها جده - وأهـ و روى حماد بن أسرى في إسناده
ثم أخرج عليه بصحبه، انتهى

و الزرقاني صاحب الحديث، والكتاب في الله ولد على طهارة
واجب عشاء، أو طهارة باطل، ورواه الحبي من خمسة المفسران طهارة أو صفة
تعات فهو شهيد، والبريط بيوت في تروية

وحكي عن أبي الشعري^(٣) روى عنه الطهارة وهو السمع والاعتراف
بشهادته، قال: وحديثها حسن، ومن مات مريضا مات شهيدا، والمثلهما،

(١) انظر: شرح الزرقاني (١/٢٧٩)

(٢) انظر: مشيخ الخيم (١/١١١، ١١٢)

(٣) انظر: الفارسي (١/٢٥١، ٢٥٢)

ومن احتسب نفسه على الله، ومن عطف وعطف رثته ومات مات شهيداً، وسد
البرداني وقال: حسن عديلاً، ومن أدل حين مصبح ثلاث مراراً، أعود مائة
السمع منهم من السطائر الشريفة، وقرأ ثلاثاً، من آخر سورة الحديد،
فإن مات من يومه مات شهيداً، وسد غيره، ومن قرأ آخر سورة الحشر فمات
من يومه مات شهيداً.

وسد الاجري: يا أيها الذي استطع أن تكون أبداً على وجهي، فافعل،
فإن قلت الموت إذا قبض روح الله وهو على وجهي، فلب له شهيداً.

وعن ابن عمر: أن من صلى الصبح ركعة أو ركعتين من كل شهر ولم
يترك الركعة، كتب له أجر شهيد، ويورد من مات يوم الجمعة أو ليلة الجمعة
أحضر من عذاب القبر، ومن يوم القيامة وحده طاع الشهداء، قال أبو عبد
عريب من حديث حمير: ومن يخرج به الجراح إلى رسول الله فانه عظمه ضامع
الشهادة.

ورأى البخاري^(١) عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا أيها
المرسل أي الذي، والمسلم، والمعرض على من أشبهه في سبيل الله، ومن
أبى عبداً من الجراح قبل، يا رسول الله أي شهيداً، الكريم على الله قال:
فدخل قام إلى إمام حديث فأنه يعرف ويؤيد عن منكر هذه.

وعن ابن سعد عرفت: أن الله كل نعمة على من شاء، وانجهد على
الرجاء، من صبر من كان ليا آخر دنياه.

ويورد من أدل أي على يوم الجمعة، وعشرين مرة: اللهم بارك لي في
الصوت، أي ما بعد الموت، من مات على فراشه أحسنه الله أجر شهيداً، ومنها
تضمنت مائة عبد فساد الأمة، والمؤذن المحسن، ومن على مدونا، ومن

(١) انظر مرقاة المفاتيح (٣١: ٣٥٩).

حبب طعماً إلى المسلمين، ومن سعى على امرأته وولده وما منكبت بعبه
وعبد ذلك، مما يطول ذكره فكل من كثرت أسببه شهده زناه في منع أدوات
معاقبته انتهى.

قلت. وزاد ابن عسبين من قال في مرقه: أربعين مرة لا اله إلا أنت
محدث في كت من الطائعين فعدت، ومن يقرأ كل ليلة سورة يس، ومن بات
على شهرة عباد، ومن صلى على نبي ﷺ مائة مرة، يظل المحسن عن رجل
على الخلع، بأصابع اليد عباد، فهذا يا سيدي من شهادة!
ومكثنا كما رأيت برنقوش شهيداً، لم يزل قريب من منبه، وذكر صاحب
سند طر حقا بعض أنواع آخر، وكذا في ذكر الأعمال.

قال المعيني^(١): عباد قلت. كيف الشريعة بين الأحاديث التي فيها العدد
المختلف حريجاً والأحاديث الأخر أصلاً. قلت: أما ذكر العدد المختلف فليس
على معنى التحديد من كل واحد من ذلك بحسب الحال، وبحسب المآل،
وبحسب ما تحدد العلم في ذلك من الشيء ﷺ على أن تضع بعض على العدد
المحسن لا ينافي الزيادة، ومع هذا الشهيد الحظي هو كثير المبركة وبه أثر، أو
فعله أهل الحرب أو أهل السلم أو نفع الطريق، سواء كان القتل مباشرة أو
نسبية، أو قتل المسلمون قتل، ولم يجب قتله ديناً، والحكم به أن يكفى ويصلى
عنه، ولا يغسل ويدفن بدمه، وتبأه ولا سأل من حس الكفن كافر أو الحلو
والصلاح المحتل عليه، ويراد، وينص، هذا كله عند أصحابنا الحنفية.

وعبد الشافعي من مات في قتال أهل الحرب وهو شهيد، سواء كان به
أثر أو لا، ومن قتل صلماً في غير قتال، كغارة، أو خرج في قتالهم ومات، بعد
انقضاء القتال، وكان بحسب يقطع بموته، فيه قولان، فمن قول: ثم يكن
شهيداً، ومن قال بذلك وأحد.

(١) - محمد الطائي (١٢٨٧-١٣٧٧).

وهي «الحسين»^(١)، ما كانت هي المحترقة فإنه لا يعمل رواية واحدة وهو
 فإن أكثر أهل العلم، ولا ينضم فيه خلافاً إلا عن الحسن بن الحسن بن محبوب فإنه
 قال: «يفعل الشهيد ولا يعمل به».

وأما ما عدا من ذكرناهم الآن فهم شهداء حكماء لا حقيقة، هذا ومن
 من أن تعالى عهد الأمة بأن جعل ما جرى عليه منجساً للتويع، ورادة في
 آخرهم تنعيم بها درجات الشهداء الحقيقية ومن معهم، فلهذا يعملون ويعتبر بهم
 من يعمل بسائر سموات المسلمين، انتهى.

قال الحافظ^(٢): والذي يظهر أن المشكوكين لبوا في العروة سواء،
 وبذلك علمه من: «واد أحمد وابن حبان عن حبان، وإدريس وأحمد وأخطاي
 عن عبد الله بن حنبل» وابن ماجه عن عمرو بن عتبة: «أن النبي ﷺ مثل أبي
 الحنفية أفضل» قال: «من غير جواد» أخرجه عنه، وروى الحسن بن علي
 العلواني في كتاب «المعرفة» أنه يؤمنده حسن بن علي قال: «كأن مونة سموت به
 المسلم فهو شهيد» من أن الشهادة تتفاضل، فلبس ونقدم قريباً حديث أبي
 عبيدة أبي الشهيد، «أكرم».

وفي «جميع القواعد»^(٣)، عن سعد بن حنادة رفعه «شهداء» لم يفتل من
 شهداء البحر، «الذكبير» يعني: «ومن أم حرام رفعت» «الحائد» في البحر بضربه
 التقى، به «أجر شهيد» والعرق له «أجر شهيد» لأبي داود.

ثم قال الحافظ: «وتحصل مما ذكر في هذه الأحاديث: أن الشهيد،
 «فإن» شهداء الدنيا والآخرة معاً، وهو من قتل في حرب الكفار فضلاً عن
 مذبذب ومخالف، وشهداء الآخرة وهم من ذكر يعني أنهم يحفظون من حسن أجر

(١) (٣٧/٣٧)

(٢) «الطحاوي» (١١/١١)

(٣) (١١/١١)

يقول: «وذكر لنا أن عبد الله بن عمر يقول: إن الميت ليُعَذَّبَ ببكاء الحي».

(يقول) قال ثوري: حدث من عائشة، رقت: معمر بن زهير (و) قد ذكر بها) أي لعائشة (أ) عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (يقول) وتحدث أخرجه الشيخان بالفاظ مختلفة (إلا الميت ليُعَذَّبَ ببكاء الحي) الظاهر أنه مقابل الميت، ويحتسب معنى النفس، فالإلام يدل من التفسير أي حبه وفيلته، فيروى رواية ابن أبي مليكة بكاء أهله، فلهذا فيروى.

قال العيني^(١): الكلام فيه على أقسام الأول. قول ابن عمر - رضي الله عنهما - علي وجهين. أحدهما: أن الميت يعذب بكاء أهله عليه، والآخر: أن الميت ليُعَذَّبَ ببكاء الحي عليه، وللنظائر مرويات، فهل يقال: يعذب بطن على العقيد، ويكون عذابه ببكاء أهله عليه فقط، أو يكون الحكم للرواية العامة وأنه يعذب ببكاء الحي عليه سواء كان من أهله أم لا؟

وأجيب: بأن الظاهر جريان حكم المبرور وأنه لا يخص ذلك بأهله، هذا كله بناء على قول من ذهب إلى أن الميت يعذب ببكاء أهله عليه، وإنما جعلنا الحكم أعم من ذلك ولم نحمل المثلث على العقيد، لأنه لا فرق بين الحكم عند القائلين بعذاب الميت بالكاء أن يكون الباقي عليه من أهله أو من غيرهم، بدليل الناحية التي ليس من أهل الميت هو، ورد في عموم الناحية من العذاب بل أهله أعذر في الكاء عليه لقوله ^{في حديث أبي هريرة} عن النبي (ص) ما جاء: «وعنه يا عمر فإذا اتعنت دابة، وأطلب مصاب، ولعبها قريب»، وهذا التعليل الذي (وهو) لأجله في الكاء خاص بأهل الميت. ويؤيد: «بكاء أهله عليه» خرج مخرج الغائب المتع إذا المعروف أنه إنما يتكلم على الميت أهله.

الثاني: هل لقوله «الحي» مفهوم حتى إن لا يعذب ببكاء غير الحي؟ وهو

(١) أخرجه وصلة الثوري: (١/١٠٦).

ينصور السكاء من عمر الحي؟ ويكون احتياطاً بالحى عن انجمادات نفوته عز وجل: ﴿فَإِنَّ نَظْمَ النَّفْسِ وَالْأَرْوَاحِ﴾^(١) فمفهومه أن النفس والأرواح يشع سجد البكاء على غيرهم، وعلى هذا فيكون هذا بكاء على الميت ولا عذاب عليه بسببه إجماعاً. وقد روى ابن مردويه في تفسيره: «مروراً ما من مؤمن إلا له ناهان في السماء، ياب يخرج من رزقه ورسول يدخل فيه كلامه وعمله، فإذا مات أقدمه ويكبها عليه، ونلا هذه الآية: ﴿فَإِنَّ نَظْمَ النَّفْسِ وَالْأَرْوَاحِ﴾ الآية.

وأما تصور البكاء من الميت فقد ورد مروراً: «إن أحدكم إذا بكى استعسر له صريح»، والمراد بصريحه الميت، ومعنى استعسر إما على يابه لتضلل بمعنى طلب لزول العبرات، وإما بمعنى سالت العبرات، وياب الاستعجال يرد على غير يابه أيضاً.

الثالث: جاء في حديث ابن عمر - رضي الله عنهما -: «ميت يعذب بكاء أهله عليه»، وفي بعض طرق حديثه في «مصنف ابن أبي شيبة»: «من نوح نفيه فلا يعذب بما يوح عليه»، والرواية الأولى عامة في الكاء، وهذه الرواية خاصة في نياحه، فهذه بحسن السطوع (على المتقيد)، تكون الرواية التي فيها مطلق البكاء، محسنة على الكاء بنوح، ويزيد ذلك إجماع العلماء على حمل ذلك على البكاء بوح، وليس أفراد مجرد دفع العين.

ومما يدل على أنه ليس المراد عموم البكاء قوله: «إن الميت يعذب بكاء أهله عليه»، فقيد ببعض الكاء. فحمل على ما فيه باحة جمعاً بين الأحاديث. ويدل على عدم إرادة العموم من الكاء كفاء عمر بن الخطاب، وهو داوي الحديث بحصة السي بخير وكذلك بكاء ابن عمر - رضي الله عنهما -. وقد روى ابن أبي شيبة عن نافع قال: كان ابن عمر - رضي الله عنهما - في السوق فمعى إليه حنجر، فأطعن حنجره وقام، وعنه الفحيح، انتهى.

(١) سورة الدعاء الآية ٢٩.

فما كنت حابساً: يعني الله لأمي عبد الرحمن. أما أنه لم يكذب،
والكنة أنسي، أو الخطأ (١)، أو ربه أو الله يهودية يكي عليها
أهلها فقال: «إِنَّكُمْ لَتَيَكُونُ عَلَيْهَا، وَإِلَيْهِ لَتَعْدَابُ فِي قَبْرِهَا».

أخرجه البخاري في: ٢٢ - ١٤ - العتات، ٢٣ - باب قوله النبي ﷺ: بعد
الجب بعض بك - أحد عليه.

ومسم في: ١١ - كتاب العتات، ٩ - باب الست بعذب بك، أحد عليه،
حديث، ٢٥.

قلت وحكى عليه الإجماع غير واحد من شراح الحديث، قال الشوكاني (٢):
إن النووي حكى إجماع العلماء على اختلاف، وما فهم أن المراد بالكاء الذي بعدت
البيت عليه هو الكاء، صوت وشاح لا أنه جرد مع الزبور، أي.

(فقلت عائشة) وادع علي ابن عمر - رضي الله عنهما - (يعني الله لأبي
عبد الرحمن) ثمة ابن عمر - رضي الله عنهما - فلدته نهيضة ودعا لمن يوحى
سبته إلى النسيان والخطأ، قال الله عز وجل: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لَمَ أَيْدِيُّهُ﴾
الآية، فمن استعوب من غيره ثمة يعني أن يوافق ويجهل له بالدعاء إقامة لعنه
فما وقع منه، وإنه لم يتعمد. ومن ثم ردت على ذلك سناً واعتذاراً بقولها
(أما) بالتحريف لشبهه أو للافتتاح بآية من المعجزة التأكيد (إنه لم يكذب) أي لم
يتعمد، مما جاء من ذلك ولا فالكذب عند أهل السنة الإخبار عن شيء بخلاف
ما هو حقيقاً أو سبباً، ولكن الإنم يختص بالعمد.

(ولكنه سي) أصل التحدث أو مورد الخوض وهو لأوجه (أو أخطأ) في
المهم وإرادة العام (إنما) ذكر أصل القصة أنه (مر رسول الله ﷺ يهودية يكي
عليها أهلها فقال: إنهم) أي اليهود (ليكون عليها) هكذا في نسخ الهندية
نصيغة افتراء، وفي نسخ نصريه بلفظ الخشب إلى اليهود: إنكم لتكون
عليها. (وإنها لتعذب في قبرها) أي بسبب كفرها لا بسبب الكاء.

(١) قيل لأبخر (١٢/٤٧٦)

قال أنثوري^(١) قد ذكر اختلاف السابق في حديث البكاء: هذه الروايات من رواية عمر بن الخطاب وأبى عبد الله وأتت عن عتبة - رضي الله عنها - ونسبها إلى النبي والأشياء، وأنكرت أن يكون النبي ﷺ قال ذلك، واحتجبت بقوله تعالى: **وَلَا تَزِرُ وَزِرُّهُ وَزَرَ وَزَرَ أَفَرَأَيْتُمْ كَافَاتٍ**، ولما قال النبي ﷺ في يهودية: **«بما أعذب وأحمر يكون»** يعني أنها تعدد كفرها في حال مكانة أهلها لا بسبب البكاء.

واختلف العلماء في هذه الأحاديث فتأولها الجمهور على من أوصى بأن يبكي عليه، وأما من بكى عليه من غير وجب منه فلا يعذب لقوله تعالى: **وَلَا تَزِرُ وَزِرُّهُ وَزَرَ أَفَرَأَيْتُمْ كَافَاتٍ** ثم ذكر الأقوال الأخر هي ذلك، ولا شك أن حديث العذاب من البكاء مروى بعدة روايات منها: حديث عمر وأبى - رضي الله عنهما - آخرجهما الشيخان وغيرهما منقطعة، ومنها: حديث أس بن عبد مسلم: أن عمر - رضي الله عنه - قال لحمص: أما علمت أن رسول الله ﷺ قال: **«الصحون عسدة مذنب في قبره»**، وأد ابن حبان، قالت: بلى، وحديث المغيرة عند الطبراني بلقط: **«من نبح عليه فإنه يعذب بما نبح عليه يوم القيامة»**، لحظ مسلم وأحمد سياق آخر، وفي الباب عن النخعي وعمران بن حصين ذكر حديثهما المحافظ في التلخيص^(٢).

وقال الترمذي بعد ذكر حديث المغيرة بن سعدة: رضى الباب عن عمر وعلي وأبى موسى وقيس بن عاصم وأبى هريرة وحفصة بن مالك وأنس وأم عطية وسمرة وأبى مالك الأشعري. كان الخطابي: يحتمل أن يكون الأمر في مدح ما ذهب إليه عائشة؛ لأنها قد روت أنه ذلك إنما كان في شأن يهودية، والآخر أنه مفسر لأبى من المجمل، ثم احتج بالآية، ويحتمل أن

(١) مطبوع، رقم (٢٢٨٦).

(٢) (١: ٢١١)، (٢: ١٢٠).

يكون ما رواه ابن عمر صحيحاً من غير أن يكون فيه خلاف للآية. وذلك أنهم كانوا يوصون أهلهم بالسكاء والوحي عليهم، وكان ذلك مشهوراً من مذاهبيهم.

قلت: رد رواية بن عمر - رضي الله عنهما - يمكن مبيناً إذ هي مروية عن عدة صحابة، وأياً ما كان فقد اختلف العلماء في ذلك على عدة أقوال. ذكر العيني^(١) في «شرح» للعلماء فيه ثمانية أقوال، والتبوطي في «شرح الصدور» تسعة أقوال، وما ظفرت عميق في كلام شرح الحديث أريد على حضرة

وها أن الخضر لك من شوارد أقواتهم، ونجمن كلام القاري عن التبوطي أساساً، ونزید عليه كلام غيرهما، قال البخاري^(٢) قال التبوطي في «شرح» القصور: «بعضنا ذكر أحداث: «أن الميت يعذب ببكاء أهلي عليه»: اختلف العلماء في ذلك على مذاهب. أحدها: أنه على طاعة مطلقاً وهو رأي عمر بن الخطاب وإيه، قال الحفاظ: منهم من حمل على ظاهره وهو يبين من قصة عمر مع صهيب كما أخرج البخاري، قلت: وفيها، فلما أصيب عمر دخل صهيب يبكي ويقول: وا أخاه وا حبيبه، فقال عمر: يا صهيب أنكبي علي؟ وقد قال رسول الله ﷺ: «الميت يعذب ببعض أهله عليه»، الحديث.

قال الحفاظ^(٣): وكذلك نهي حفصة كما رواه مسلم، ومن أخذ بظاهره أيضاً عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - فروى عبد الرزاق: أنه - رضي الله عنه - شهد جنازة رافع بن خديج فدخل لأهله: إن رافعاً شيع كبير لا طاقة له بالعذاب، وإن الميت يعذب ببكاء أهله عليه، انتهى. الثاني: لا مطلقاً، قال

(١) اظر: «عمدة القاري» (٧٨/٨/٢)

(٢) اظر: «مرفأه لمنايع» (١٠٤/٤)

(٣) «فتح الباري» (١٥٣/٣)

لحافظ: ويقال هؤلاء قول من روى هذا الحديث، وعادوه بطونه تعالى ﴿وَلَا يُؤْذُوا زَوَاجَهُمْ﴾ ومن روى عنه الأئمة معلقاً أو مبررة - رضي الله عنه - كما رواه أبو يعنى، قال أبو هريرة: **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْخَطْلُ رَجُلٌ مُحَاهِدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ نَاسِتُهُ قَعِدَتِ امْرَأَتُهُ خِفَاءً وَمَهْلًا، فَكَتَبَ عَلَيْهِ، لِيُعْطِيَ هَذَا الشَّهْدَ سَبَبَ هَذِهِ التَّجْبِيَةِ، وَيُنَى هَذَا حِمٌّ صَدَقَهُ مِنَ الْخُافَةِ، سَمِعْتُ أبا حَامِدٍ وَغَيْرَهُ، أَنَّهُمْ**

قَالَ لَيْسَ أَكْبَرُ وَأَبْدَنُ هَذَا إِلَى قَوْلِ عَائِشَةَ الشَّافِعِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - ليساً بوجه السهوى عنه في نسخة فقال: وما رويت عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وآله ان يكون محفوظاً عن يمينه بدلالة الكتاب ثم النسب، أما الكتاب فقول لعائى: **﴿وَلَا يُؤْذُوا زَوَاجَهُمْ﴾** وقول سعدى: **﴿وَأَزَّالَ لَيْسَ بِمَحْسِنٍ إِلَّا مَا سَأَلَ﴾** وقوله لعائى: **﴿فَلْيَسَّرْ لِي سُبُلَ الْفَيْسَالِ وَوَجْهَ الْبَرْقِ﴾** وقوله لعائى: **﴿فَلْيُكْرِ كُلَّ حَرْبٍ بِمَنْ تَقْرَأُ﴾** وهذا النسب قول جيز لرجل. هذا منك، قال: نعم، فإن المأخذ لا يحى عيب ولا محنى عليه، فأعلم رسول الله صلى الله عليه وآله أنه من أن حذية كل امرئ عليه كما عدله لا غيره. انتهى.

الثالث أن إنشاء النكاح أي أنه يعاتب من يكاتبهم عليه واليهذهب عليه من عدم لا سبب الزكوة، قال الحافظ^(١) وهم من أولاه على أن إنشاء للعدل يعني ابتداء حذب حسب يقع عند بكاه أهله عتب، وذلك أن شدة بكائهم غلبا إنعاش عداوته. وفي تلك الحالة يسلو ويبدا به العذاب القسر، فكان معنى الحديث: أن السبب بعد ذلك - إن نكاه هذه سله، ولا يلزم من ذلك أن يكون العاظم - لا يعمد به - ككاه الخطائي، ولا يخص ما فيه من التخلف.

وعلى ماورد أحمد من قول عائشة - رضي الله عنها - إنما قال

(١) نسخة البخاري (١٠٩، ٦)

(٢) صحيح البخاري (١٠٩، ٦)

رسول الله ﷺ: «إِنَّهُ لَيُعَذِّبُ بِمَعْصِيَتِهِ أَوْ بِذَنْبِهِ وَإِنْ أَطْعَمَهُ لَيْسَ يَكُونُ عَلَيْهِ إِلَّا»^(١)
 أخرجه مسلم، انتهى. قال الشيخ: حكم الخطيئة عن بعض أهل اللغة: أنه
 ذهب إلى أنه مخصوص به من الأمور المأثورة، وعليهم الزمات، وتكون
 اختبرها وجرى من قضاء الله سبحانه بهم أن يكون عذابه وقت ابتكائه عليهم،
 ويكون كثرتهم مطروحة، كما أي عند سوء كذا، وحكمي الرواية هذا المعنى
 عن عائشة: رضي الله عنها، يبين ما رواه مسلم في التمهيد قريباً.

لما راجع: أنه يخص بالكفر، والظفران، أي الثالث والرابع، عن عائشة،
 قاله البيهقي.

قال الحديث^(٢): «وَمِنْهُمْ مَنْ أَزَلَّ شَيْئاً أَنْ ذَلَّتْ مَخْضُوعُ الْكَافِرِ، وَإِنْ
 الْمُسْلِمُ لَا يَمُوتُ بَعْدَ عَجْزِهِ أَمْلاً». هو جيل من روضة من عرس عن عائشة
 عبد الحارثي.

قلت: أشار إلى حديث ابن أبي مديكة في وفاة بنت عصفاء، وفيه غبار
 ليس بمسلم، قال: مات عمر - رضي الله عنه - فذكرت ذلك لعائشة فقالت:
 «رحم الله عمر، والله ما حدث رسول الله ﷺ أن الله أبعد، وأدوم، كما أنه أعلم
 عليه، ولكن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّهُ لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَاباً بِكَأَنَّهُ أَحَدُ عَشْرَةَ»
 انتهى.

الشيخ: أنه خاص بمن كان النوح من منه وطريقته، ونسب الحارثي.
 قلت: يؤيد الحارثي في «مخرج»^(٣) ما رواه الشيخ: يعذب لعنته.
 أهله عليه إذا كان النوح من منه أقواله تعالى: «ظَنُّوا أَنَّهُمُ اتَّخَذُوا آلَهُمُ الْكَافِرِينَ»^(٤)
 وقال النبي ﷺ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ فَبِمَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُ فُتِنَ» فهو

(١) أخرجه الشيخ (١: ٢٤٠، ٢٤١) وأما نسخة (٢: ٢٤٠، ٢٤١) فغيره.

(٢) سورة التهميم الآية ١٦.

أبوه، وشجاعته التي صرفتها في غير طاعة الله، وجردة الذي لم يضعه في الحوز. لأنه يكون عليه بهائم المفاخر، وهو يعذب بذلك، ورجح هذا لقول الإساحيلي، فقال: كثر كلام العلماء، وقل كل مجتهد على حسب ما قدر له، ومن أحسن ما حضري رحمه لم أرهم ذكروه، وهو أنهم كانوا من الجاهلية يعجزون ويسألون ويشككون، وكان أحدهم إذا مات مكنته ساعة بتلك الأعمال المحرمة، فمعى الخبر أن الميت لمعذب بذلك كذا يكي عليه أخته به، لأن الميت ينتدب بأحسن أفعاله، وكانت محاسن أفعاله ما ذكر، وهي زيادة ثواب في دنوه يستحق العذاب عليها، انتهى

الثامع: أن المراد بالاعتدب توبيخ المنة لك له بما يندب به أهله، قال لعافظ كما روى أحمد بن محمد بن أبي موسى مرفوعاً: الميت يعذب بيبك. حتى إذا قالت النائحة: واحضدا واحضدا وانصرا وانصرا. تجذب الميت وقيل له أنت عصدا، أنت صاحدا، أنت كاسيها، ورواه ابن ماجه لفظاً: أنتعق به، ويقال: أنت كذلك، ورواه الترمذي بلفظ: ما من ميت يموت فتموت بعده فتموت. واحضدا واحضدا أو شه ذلك من القول إلا زكّل به فكان يلهمه أحكده كتب، وشاحده رواية البخاري بن المعدي بن حذبت السعد بن بشير قال: أخبني عن عبد الله بن راحة، فحلفت أخته ثكي وتقول: واحضدا واحضدا، فقال حين أفاق: ما قلت شئاً إلا قيل لي: أنت كذلك؟

العاشر: ما زاده القاري^(١) عن كلام السبوطي رد قال: عو ما أخرجه البخاري عن عمر ونفطه: إن الميت يعذب بالياحة عليه في قبره. قال لعافظ: وحكى الكرماني نقبلاً آخر وحده، وهو العرقة بين حال البرزخ وحال يوم القيامة بحمل قوته تعالى: **عَوَّلَا رُزْ وَرُزْ وَرُزْ وَرُزْ** غنى يوم القيامة، وهذا الحديث: وما أتبته على البرزخ، يؤيد ذلك أن مثل ذلك شخ في المدا.

(١) النظر: مراد تصحيح (١٠٣/٩)

ولإشارة إليه بقوله تعالى ﴿وَأَنذَرُوا نَفْسَهُ لَا تُفْسِدُوا أَلْفِينَ طَعْمُوا بِسُكْمٍ خَافَكُمْ﴾، فإنها دالة على جواز وقوع التعذيب على الإنسان بما ليس فيه نسيب، فكذلك يمكن أن يكون الحال في البرزخ

الحادي عشر: ما أشار إليه القاري أيضاً أن المراد بالاعذاب تألم الميت بسبب مكاء أهله عليه على وجه منموم، كما يتأنم بسائر المعاصي المصادرة عنهم، ويفرج بالأصنام المباحة الكفاة منهم، انتهى.

الثاني عشر: ما في (روح المعاني): أن المراد: بأعيت المحتضر مجازاً، وبالتعذيب التعذيب في الدنيا، أي المحتضر يتألم مكاء أهله عليه، انتهى.

الثالث عشر: قريب مما سبق ما حكاه الحافظ أن المراد تألم الميت بما يقع من أهله من الزباجة وغيرها، وهذا اختيار أبي جعفر الطبري من المتفكرين، ورجحه ابن لمياط ومن تبعه، وبصره ابن نمية وجماعة من المتأخرين، واستشهدوا له بحديث ثبته بنت مغيرة قت، يا رسول الله ﷺ قد وشدته فقبل معك يوم الزينة ثم أصدته الحمى، فماتت، ونزل عليّ اليكاء، فقال رسول الله ﷺ: ألقب أحداكم أن يصاحب صريحه في الدنيا معروفاً، وإذا مات استرجع، فوالذي نفس محمد بيده إن أحداكم ليبيكي فيستعبر إليه صريحه، يا عبادة الله لا تعذبوا مدة أكم؟ وهذا طرف من حديث طويل حسن الاستاد، أخرجه أس أبي حشمة وابن أبي شيبة والطبراني وغيرهم، وأخرج أبو داود والترمذي أطرافاً منه، انتهى.

قال المعيني^(١): معناه: أنه يعذب بسماع مكاء أهله ويرى لهم، وإلى هذا ذهب محمد بن حرير الطبري وغيره، قال القاضي عياض: هو أولى الأقوال. وحشجوا بحديث ثبه: أن النبي ﷺ زجر امرأة عن اليكاء، علي ابنها، وقال:

(١) معجم الصري، ١/٩٦١.

«إني أهدكم إذا نكس استعبر له صريحه فإني عباد الله لا سقوا إخوانكم» انتهى.

قال الحافظ^(١) قال ابن العمراء: حديث قوله «نكس» أي «المسألة فلا يعاد عنه» واعتز به ابن رُشد بأنه ليس بصواباً وإنما هو محتمل، «إني قواه» صريحه ليس بصواباً هي أن المراد به الميت، من المحتمل أن يراد به صاحبه الحي وإن الميت بعدد حينئذ يكتاه الجماعة عليه انتهى.

قلت: والفرق بين هذا وبين الذي سبق أن تألم انتهت في الخاصي كان لأركان الحي معصية، وفي هذا تألمه وبكائه فتألم الحي فافترقاء وإن كان غرض التقاري أيضاً هو هذا التألم فهما قول واحد.

الرابع عشر: ما حكاه الحافظ أن الرازي سمع بعض الحديث ولم يسمع معصية، وأن التلام في الست للمعهود معين كما جزم به القاضي أبو بكر السافلاي وغيره. وحجتهم حديث عمرة عن عائشة قالت: مفر الله لأبي عبد الرحمن أما به ثم يكذب، ولكنه نسي أو أخطأ إنما مرّ رسول الله ﷺ على يهودية الحديث.

قلت: وهذا آخر ما ظهرت به من أقوال العلماء، وقد عرفت أن الجمهور على القول السادس.

قال الحافظ^(٢)، وبه قال المزني وإبراهيم الحربي، وأخرون من الشيعة وغيرهم، حتى قال أبو الليث السرقندي: إنه قول عامة أهل العلم، وكذا نقله النووي عن الجمهور، قالوا: وكان معروفاً لنفسه ما حتى قال طرفة بن العبد:

إد ست فانهينس بها أنا أهله وشئني على أنجب يا أبنه معبد

(١) فتح الباري: (٣/١٥٥).

(٢) اطرح: فتح الباري: (٢/١٥١).

باب الحبة في المصيبة

وفي «شرح الإقناع»^(١) وحاشيته من فروع الحنفية: ولا بأس بالبكاء على الميت ولو بالصوت إذا كان من غير نوح ولا شق حيب ونحوه قبل الموت وبعده، نكس الأولى عدده بحضور المحتضر والبكاء عليه بعد الموت خلاف الأولى، والنوح حرام كشق حيب، ويحرم أيضاً الجزع بضرب صدر ونحوه كضرب خد وتغيير زي، والمصابط كل فعل ينظم إظهار حزن ينافي الانقياد والاستسلام، ولا يحذف الميت شيء من ذلك، ما لم يوص به انتهى بتغيير.

وفي الشرح الكبير للمالكية وحاشيته^(٢) للسوفاي: جاز البكاء بلا رفع صوت وبلا قول قبيح، وحرم معها أو مع أحدهما يعني بجور المكاء عند الموت وبعده بتقديس، أما معها أو مع أحدهما فحرام، ومحل الجواز إن لم يجتمعا له وإلا كره.

وفي «الكبرى» من فروع الحنفية: لا بأس بالبكاء بإرسال الدموع في الحادة وفي العزل.

باب الحبة في المصيبة

قال أبو عمر^(٣): الحبة المصير والتسليم، وفي «المجمع»^(٤): الحبة اسم من الاحتساب، وهو في الأعمال الصالحات، وعند المكرهات. الدار إلى طلب الأجر بالتسليم والتضرع، أو باستعمال أنواع السر طلباً للثواب، وقال المجدد: الحبة بالكسر: الأجر، واسم من الاحتساب، واحتساب فلان ابناً أو بنتاً إذا مات كثيراً، فإن مات صغيراً، قيل: افترطه، واحتساب شكداً أجراً عند الله اعتد به بنو به وجه الله تعالى، وقد وردت في فضل من مات له ولد

(١) (٣٠٣/٢)

(٢) انظر الاستكباب (٣٢٥/٨).

(٣) انظر مجمع بحار الأنوار (٥٠٨/١).

٣٨/٥٢٢ - حدثني يحيى بن عمار، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يحد أحد من المسلمين ثلاثة من الأولاد.....»

فاحتسب روايات كثيرة، ذكرها اتعني في مشرح البحاري^(١) عن تسعة وثلاثين صحابياً.

٣٨/٥٢٢ - (مالك، عن ابن شهاب) الزهري (عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة) وبهذا السنن، أخرجه الشيخان وصيرهما (أن رسول الله ﷺ قال: لا يموت لأحد ذكر أو أنثى من المسلمين) قيد به ليخرج الكافر.

قال الحافظ^(٢): «نحو هل يحصل ذلك لمرءات له أولاد في الكفر ثم أسلم، فيه نظر. وبذلك على عدم ذلك حديث أبي نعنة قال: قلت: يا رسول الله مات لي ولدان، قال: «من مات به ولدان في الإسلام أَدْجَاهُ الله أُنْجِنَهُ»، أخرجه أحمد والطبراني.

وعن عمرو بن عتبة مردوعاً: «من مات له ثلاثة أولاد في الإسلام»، الحديث. أخرجه أحمد أيضاً، وأخرج أيضاً عن وجاء الأسلمية قالت: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله ادع لي في ابن لي بالبركة فإنه قد توفي له ثلاثة، فقال: «أمنت أملت؟» قالت: نعم، فذكر الحديث. «ثلاثة» هل هو حكم ما عدا الثلاثة، سيأتي في الحديث الآتي (من ثولد).

قال البيهقي^(٣) بفتحيتين يشمل الذكر والأنثى، الشخصية على الظاهر لرواية السائي من حديث أنس: «ثلاثة من صبه»، وكذا في حديث عقبة بن عامر، وفي دخول أولاد الأولاد بعد. وانظروا أولاد الأولاد الصلب

(١) انظر: عمدة القاري (٢٦/٨/٢).

(٢) فتح الباري (٥٤١/١١).

(٣) ٧٥/١.

فممنه نزار.....

يدخلون ولا سبب عند فقد الوسائط بينهم وبين الأب، والتمسك بالصلب يدل على إخراج ولد الميت.

ورد في الصحيح من حديث أنس: "لَمْ يَلْمُوا النِّحْتَ"، وكذا لاسن أبي شيبة من حديث أبي هريرة، وعلقه البخاري، وهو بكسر النجمة وسكون الون يدلالة على المحفوظ أي النجس، وحكى ابن فرقول عن الدودي، أنه ضاع بهج المصحف والموجود، وحديث ابن العمراء لم يعلموا أن يعملوا "نصبي"^(١) فإن هو يذكره كذلك عمره، والمحفوظ الأول.

قال الخليل: "بلغ العلم النجس إذا جرس عليه الغل، والنجس النجس، وقال أراعي: عبر بالنجس عن النجس، أما أن الإنسان واحد مما ينجسه، وحصل الإثم بالنجس، لأن النصبي قد بنى، وحصل النصبي بالنجس لأن النجاسة عنه أعظم، والنجس له أشد، وعن هذا مني مع النجس لا يحصل له من هذه هذا النجس وإن كان في فقد انزعت أحر في المحل، وهذا صرح كثير من العلماء.

وقال الربيع من السمر: "لن يدخل الكبير في ذلك من صلب المحوى؛ لأنه إذا نت ذلك في الطفل الذي هو كل على أبيه، فكيف لا يثبت في الكبير الذي مع معه السعي، ووصل له منه النجس، ويقول: لا دل فونه في حديث أنس "فضل رحم إمامنا، وهل ينحى بالصغار من ينحى مجزئاً به نقر، قاله ابن عمر.

"فمنه نزار" نصيب حواي للنبي وقال البخاري^(٢) بالنصب والرمي.

(١) قال ابن عمر في "لاستدرا" (١٤١٥/٨) ذكر في الحديث: "لم يعد النجس بهي" ثم سجد أن يجري عليهم الأمان استناداً.

(٢) لمرافقه به النجس (١٤١٥/٨).

١ - الجزء الثاني

المسرح التجاري في: ٢٣ - كتاب العتبات - باب من مات من ماله

٢ -

٣ - في: ٤٥ - كتاب الوصية والادب - باب من مات من ماله

ولد في سنة ١٢٠٠

قال في المذهب: أن لا يدخلها، والدعي فيها شيء الاحتجاج لا اعتبار النسبة. قال لأن ف: بعد موت بعد الاحتجاج فإن كان ير ما فيها وما بعدها نسبة ولا نسبة فيها إذ لا يجوز أن يكون موت الأولاد ولا عدمه سبباً لتولج أبيهم. إنارة لمصلحة الله على معنى وهو النسبة، انتهى.

قال في الجواز: وفيه نظر، لأن النسبة حجة شاططة إلى الاستثناء. لأن الاستثناء بعد المضي إندت، فكان المعنى أن يحذف التولج مستث من موت الأولاد. إلا تحلة النسبة يمنع المشقة الثانية ويحذف التولية والتعبد اللام أي ما يحل به المذهب، وهو النسبة، وهو مصدر حلق النسب أي كثره، يقال: حلق النسب لا يرحله وتحللاً غير شاء، والثالث شاع.

قال أهل اللغة: يقال: ماله تحلة النسب أي ما زاد من حلقه به يعني، ولم أبايع، قال المعنى معنى التحلة أي ما زاد من حلقه به النسب بعد أبيه، وهذا مثل في التفسير المبرر، انتهى.

قال الجواز^(١) في المذهب: بعد قسم قليل هو معقول، وقيل: عيب معين وقيل: لم يكن به قسم معين، وإنما معناه التبريل لأمر ويردها. وهذا اللفظ يستعمل في هذا يقال: لا سام هذا إلا التحل الأتية، ويقول: ما فرده إلا لعمري، لم نألف في غيره، وقيل: الاستثناء محسوس الوار أي لا توشه النار قليلاً ولا كثيراً أولاً تحلة النسب.

(١) سفر فتح الباري: ١١٢/٣.

وحبّز الغراء والأحشاج مجيء، لأن بمعنى انراوا، والجمهور على الأول،
وبه جزم أبو غنيد وغيره، وقيل: المراد به قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ لَكُم بِهِ سُلْطَانٌ﴾
ويستل عليه ما عده عبد البر عن الزهري في آخر هذا الحديث: إلا لحلة
النفس يعني التبرؤ، وهي مسمى سعيد بن مسهر عن سعيد بن عيينة في
أخره: ثم قرأ سعيد: ﴿وَلَيْسَ لَكُم بِهِ سُلْطَانٌ﴾ وهو صريح بمعنى عن الزهري في
أخره: قيل: وما تحله النفس؟ قال: قود تعالى: ﴿وَلَيْسَ لَكُم بِهِ سُلْطَانٌ﴾ وكذا
حكاه عبد الملك بن حبيب عن مالك في تفسير هذا الحديث، وورد سعيد
ذلك في روايه، انتهى ذكره الحافظ في التلخيص.

قال: نقارني^(١) فإن بعض الشراح من علمتنا الشبهة بكسر الهماء مصدر
كالجمل، والمهمر إلا مقدار ما نرى في معنى نفسه، أنه يؤول: ﴿وَلَيْسَ لَكُم بِهِ سُلْطَانٌ﴾
إلا وركها، فقل: إلا زمان يسيراً، يسكن فيه تحركه انقسام، فالاستثناء متصل
بما هو الأصل، ثم جعل ذلك مثلاً لكل شيء، فقل دفعه، والعرب تقول: فعلته
نحوه، ففهم أي لم أفعل إلا مقدار ما حدثت به بسببه ولم يبلغ انتهى.

واختلف^(٢) في موضع القسم من الآية، فقل هو مقدار، أي وأنه ﴿وَلَيْسَ لَكُم بِهِ سُلْطَانٌ﴾
﴿وَلَيْسَ لَكُم بِهِ سُلْطَانٌ﴾، وقيل: معطوف على قسم الحاصي في قوله تعالى:
﴿وَلَيْسَ لَكُم بِهِ سُلْطَانٌ﴾ أي وركه من منكم، وقيل: مستبعد عن قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ لَكُم بِهِ سُلْطَانٌ﴾
على القطع والله من السباق، لأن قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ لَكُم بِهِ سُلْطَانٌ﴾ تدوير
لقوله: ﴿وَلَيْسَ لَكُم بِهِ سُلْطَانٌ﴾، بهذا سرية القسم بل أبلغ تمحيه الاستثناء بالنهي
والإثبات.

(١) معناه المصنف (١/٤٦).

(٢) انظر: الشرح لأبي* (٢/٧٦).

(٣) سورة يونس ١٠١.

وافتتحت السيف في البراد بالزورود قصير. الدخول رواء عند المراق بسند
عن ابن عباس، وروى أحمد والبخاري والبيهقي من حديث حماد بن عوف
الزورود الدخول لا يسمى بر ولا فاسر لا دخلها. ينكرون على التميمي روا
وإسناده

• عن الترمذي وابن أبي حاتم عن ابن مسعود قال: يزعمونها أو يذبحونها
ثم تصعدون شيئا ما عندهم. قيل: كنعنة. ابن عباس روى عنه قال: صدق،
وبعدا أفعه، ثم روى الترمذي عن إسرائيل بن عوف، وأبو
الخير عنهما، روى الخطيب زعمه عن أبي هريرة بن أسيد عن عبد الله بن
سفيان الصبيعي ما ورد في ذلك

ولا تنافي بينهما، لأن من علم ما دخل الجوز، من الجوز، لأن الحار
عليها فربما المضاعف في معنى من دخله، وبذلك صحفه عبد الله بن
مسعود. من حنيفة قالت بنتي يزعمون أنه قال لا يدخل أحد فيها الحار
تأخره ليس الله عون. هوذا تذكروا ولا تؤذوه. قال: أسير الله تعالى فهو
أقرب إلى الله تعالى الآية.

وفي هذا بيان صعب من قال: الزورود مختص بالكهنة، ومن قال: الزورود
الزورود. ومن قال: عبادة الإلهيات عندهم، ومن قال: معنى الزورود مصب
الزورود من الدنيا من الحنيفة على أن هذا الأحمد بن سعد، ولا ينافيه بقية
الأحاديث، والله أعلم.

وفي الحديث من يؤمنه غير ما تقدم: أنه أولاد المسلمين من العدة
لا يبعد أن الله تعالى يغير ذلك، بغيره وحسنه للأبناء، ولا يرحم الأمهات
وكرههم في لغة فرق الجمهور، ووقف عائمة فذلك، كما في الدعوى^(١)

(١) انظر: صحيح البخاري (١٠٠/١٠٠)، والاسنادر (١٠٠/١٠٠)

٣٩/٥٤٣ - وحديثي عن مالك، عن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم، عن أبي النضر الساسي:

٣٩/٥٤٣ - (مالك، عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) الأنصاري البخاري الحزمي司空 المزني، أبو عبد الملك المدني القاضي ثقة، وله أحاديث، مات سنة ١٦٢، وله ٧٣ سنة، من زوجه لسنة (عن أبيه) أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري (عن أبي النضر) هكذا في جميع نسخ التي بأيدينا من الهندية والمصرية، وكذا في مواد الترمذ الثلاثة «الشيخ»، «التنوير»، «الزرقاني»، ولطاهر أنه سهل من نسخ: «الضوابط» في نسخة «الموطأ» هذه ابن الأثير، قال الزرقاني: كذا رواه يحيى والأكثر غير منسب، وقال ابن بكير و«الذهبي» عن أبي النضر زيادة الكنية.

وقال البيهقي في «الشعب» حاكم عن ابن عبد البر^(١): اختلف به رواة «الموطأ» أكثرهم يقول: عن ابن النضر، وقال ابن بكير والقعنبي: عن أبي النضر، قال ابن أبي شيبة في «شرح البخاري»: «خدمت الرواة «الموطأ»، وبعضهم يقول: عن ابن النضر وهو الأكثر، وبعضهم يقول: عن أبي النضر ولا يعرف ولا يبدأ الحديث، انتهى

وقال الخطيب في «الإصابة»: أبو النضر السلمي روى حديثه المعافي عن مالك ومكان في حديثه: عن أبي النضر، والنسواب ابن النضر هكذا في «الموطأ»، وأورده ابن مده هكذا ولعله أبو نعيم، قلت: وهرب منه ما في «أرد النصارى»^(٢) فغير من ذلك أنه المعروف في روايات «الموطأ» بنظر: (الاسم) (السلمي) بنح السين واللام، فانه البيهقي.

قال ابن عبد البر في «الإصابة»^(٣): عبد الله بن النضر السلمي، روى

(١) أخرجه لا يكثر (٨/١٢٣٠).

(٢) (١١٦/٥١).

(٣) (١٩٩/٢١).

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَمُوتُ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةٌ مِنْ أَلْوَدِ مَحْسَنَتُهُمْ، إِلَّا كُنُوا لَهُ حَيًّا مِنَ النَّارِ». فَصَالَتْ امْرَأَةٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَمُوتُ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ: ابْنٌ قَالِي مِنْ ذَلِكَ كَمَا مِثْنِي (فَحَسْبُهُمْ) قَالَ الْقَارِي: بِالزَّوْجِ لَا غَيْرِ وَالْقَاءُ فَلْتَصْرِيحَ بِأَمْرَاتٍ بِحُرُوفِ النَّفْيِ مُتَّصَةً عَلَى السَّبِّ وَالْعُسْبِيَةِ مَعًا قَالَ: الْبَاجِي: بِيَانِ تَصَدَّقَ مِنَ الْوَلَدِ، وَهَلْ فِيهِ وَهَلْ فِيهِ وَهَلْ فِيهِ أَنْ يَمُوتَ بِهِمْ، وَهَلْ فِيهِ لَمْ يَحْسَبُهُمْ، وَهَلْ يَرْضَى أَمْرُ اللَّهِ بِهِ، فَوَيْهِ غَيْرُ دَخَالٍ فِي هَذِهِ الْوَجْهَةِ: انْتَهَى.
وَفِي الْأَسْتَدْنَاءِ^(١): «إِنِّي مَالِكٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - هَذَا الْعَدِيدُ لِقَوْلِهِ: «يَحْسَبُهُمْ» فَحَدَّثَهُ تَسْبِيحًا لِلْحَدِيثِ هَلْهُ، وَهَكَذَا تَبَيَّنَ فِي تَفْصِيلِ مِنْ «سُوطًا».
انْتَهَى.

قَالَ الْحَافِظُ^(٢): وَفَدَّ حَدَّثَ مِنْ «تَعْرِيدِ امْرَأَةٍ أَنَّ الثَّوَابَ إِنَّمَا يَنْبَغُ عَلَى أُمَّةٍ فَلَا يَدْرِي فَيَدُ الْأَحْصَاءِ، وَالْأَحَادِيثُ الْمُتَّفِقَةُ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَكُنْتُ وَهَذَا عِنْدَ الْحَاوِي فِي «صَحِيحِهِ» الْمَرْسُومَةِ «الْأَحْصَاءِ» (إِلَّا ثَانِيًا لَهُ حَيْثُ) هَسَمَ الْحَبِيبُ وَشَدَّ الْبُيُوتَ فِي رَوَايَةِ «أَنَّ الثَّوَابَ» وَهِيَ رَوَايَةُ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ الْبُخَارِيِّ «كَانُوا لَبَّ حَبِيبًا مِنْ ثَوَابٍ».

فَقَالَتْ امْرَأَةٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «بِأَقْبَابِ عَالِي تَعْيِينِ السَّائِلَةِ تُكْتَفَى مِنْ سَأَلٍ مِنْ ذَلِكَ، وَمَا قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ قَسِي: «إِنَّمَا أَمْرٌ سَلِيمٌ أَهْلًا مِنْ «الْفَتْحِ» الْحَافِظُ أَمْرٌ يُرْجَعُ لَهُ، لِأَنَّ الزَّحَافَةَ ذَكَرَهُ نَحْبَ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ^(٣)، وَمِنْ كَيْفِ سَدَّالَةٍ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ لَا يَدْرِي أَنَّ تَكُونُ سَدَّالَةً فِي حَدِيثٍ مِنَ الْمَصْرِ».

(١) انظر (١٨١: ٣٣١)

(٢) صحيح البخاري (١٩٩: ٦٦٩)

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد (١١: ٢١٠) من الجهاد (١٤٩: ١١٠)

« يا رسول الله، أو اثنتان؟ قال: أو اثنتان^١ ».

أخرجه البخاري من حديث أبي سعيد الخدري مرقوم^٢ - كتاب التعميم، ٢٦ -
باب هل يحل لعناء يوم غير هذه في العلم*.

ومعنى في ٤٥ - كتاب البر والفلة و الأدب، ٤٧ - باب غسل من يموت له
و قد هجسته حديث ١٥٤

سئل الرجل، وقد أقر ولا بعد في تعدد مؤائيمه، فاعطاه أن أحسن الحكم
كان، متوطئة بالثلاثة، ودخل في حكمه اثنتان وإحدى، فأنشئ فيلج أحسن
الحكم أولاً ثم يسر دخل فيه حكماً، وإذا القرصي: يحتمل أن يقترب الحال
في ذلك فافرق حالة انحصار من ريادة رقة ثلث وشاة الحب وتحو ذلك.

« يا رسول الله أو الباز؟ ولعل البخاري من حديث أبي سعيد فطالت امرأة:
وانت، قال: أو اثنتان؟ قال: أحفظ^٣، أي وإذا كان، اثنتان ما الحكم؟ قال:
والاثنتان أي وإذا كانت اثنتان فالحكم كذلك (قال) رسول الله ﷺ (أو اثنتان)
لفظها أنه يرمي أوحى إليه في ثلث، وبه جزم ابن بطال وغيره، ولا بعد في
رسول الله صلى الله عليه وسلم من طرفة عين، ويحتمل أنه كان عائداً بذلك، لكنه
أنشئ عليهم أن يتكلموا لأن موت الاثنين عائداً أكثر من موت الثلاثة

سئل عن ذلك ثم يكسب من الجوزية، فدل ابن العربي دهاً
عباساً: فإذا يدل على أن مفهوم العدد لعمى بحجة، لأن انحصار من أحل
لعدد من حثيرة، إذ لو اعتونه لأمضى الحكم عندها عما عدا الثلاثة، لكنها
مؤت ذلك فمأثنه، ولفظها أنها اعتبرت مفهوم العدد بدو لو لم تقتصره ثم
سائل

والحق أن دلالة مفهوم العدد ليست بفيضية، وهي محتملة، ومن ثم وقع
سؤال عن ذلك، قال القرصي: إنما خصت الثلاثة بالذكر، لأنها أول مراتب

الذكورة، فمعظم المصيبة أكثر الأمر، فاما إذا زاد عليها فقد نجت أمر المصيبة
لأنها تعبر بكثرة ثمة فيها.

وروي عن سليمان بن جبر ما أراه له

وعنه مفسر منه إلى إحصاء الأخير المذكور في الثلاثة ثم هي الاثنين
بخلاف الأربعة والحق وهو جنود شديد، فإن مات له ثلاثة ضرورة لأنهم إن
ماتوا دفعة واحدة فقد مات له ثلاثة وزيادة، ولا يخفى بأن المصيبة بذلك أشد
وإن مات واحد بعد واحد، فإن الأخير يحصل عند موت الثالث، مقتضى
بعد الصادق، فإنه على قول القريشي أنه إن مات له الرابع أن يرفع عنه ثلث
الأخر مع حدة المصيبة، فكأن بعداً فساداً، والحق أن ما قاله الأخير الأربعة
أما دونهما من باب قول وأخري، ونحو ذلك أنهم له أكثر، كذا في
الفتحة^(١).

ثم هل يدخل في الحكم الواحد أيضاً ظاهر صحيح البخاري نعم، إذ يؤيد
في صحيحه: "باب فضل من مات له واحد فاحسبه"، قال الحافظ^(٢): غير
بالوله لشأن الواحد قصده، وإن كان حديث الباب قد قد ثلاثة من اثنين،
فذكر مع في حصن غزوة ذكر الواحد، ففي حديث جابر بن سمرة مرفوعاً: "من
مات ثلاثة نصراً، لحديث، فقالت أم سلمة: أو اثنين؟ فقال: أو اثنين،
فذكر واحد فذكر، ثم قال: أو واحد، أخرجه الطبراني في المعجم،
وحديث ابن مسعود - رضي الله عنه - مرفوعاً: "من قتل ثلاثة من المؤمنين،
الحديث، مرفوعاً قال أبو هريرة: "كلمة النبي، قال الشيخان: قال أبو هريرة: "كلمة
الحدوث، وحديث قال: "ورواحد، أخرجه الترمذي^(٣)، وقال: "خبرني، وعنه من

(١) (١٠٠/٣١٩)

(٢) "المعجم الكبير" (١١٥/٣)

(٣) "المعجم الكبير" (١٠٠/٦٩)

حديث ابن عباس - رضي الله عنه - وهو: «من كان له حرط من شيء، أحدث وفيه قالت عائشة - رضي الله عنها - ومن كان له حرط، قال: «ومن كان له حرط»

ويذكر في غيره من هذه النسخ، ما يصحح للاستيعاب، بل وقع في الحديث الذي علقه البخاري، ولم يأت من واحد، وروى النسائي وابن حبان عن أبي عن امرأة أبي قال: «إنسان، يا بني قلب واحد، وروى أحمد عن حميد بن جابر: «من مات له ثلاثة، الحديث: وفيه قلنا: وإن كان، قل: «هو شار،» ذكر مذهب قلنا: «أما، لو قلتم: واحد، لقال: «واحد، قال: «أما» قل ذلك، وهذه الأحاديث الثلاثة أصح من ذلك.

لكن روى البخاري في «البرق» من حديث أبي هريرة مرفوعاً يقول الله عز وجل: «يا أيها الذين آمنوا، إذا جئكم بمكة فمكة من أهل الدنيا ثم حب، إلا الحفا» وهذا يدخل فيه الواحد، كما فوق، وهذا أصح ما ورد في ذلك، انتهى.

فثبت والروايات الثلاثة المتقدمة وإن لم تغايل الثلاثة الأخيرة في صحة لكنها حرمه ما قد هي خاصة على المفسرة، وقد ورد ذكر الواحد من غير ما يصح أيضاً.

في «تفسير» لمسير علي بن أبي حمزة عن معاذ قال: قال رسول الله ﷺ: «من سببني بنوعيه فهذا ثلاثة» الحديث، وفيه قالوا: «أو واحد، وفيه أيضاً رواية أحمد وابن قانع وابن عسك عن سفيان مرفوعاً: «من مات له ولد صغير واحتسب قبل له أدخل الجنة بقدر» «أحد» «أحد»، ورواية الشافعي وابن حبان والنسائي وأبو داود وصححه البيهقي في «التمهيد» عن أبي سلمة مرفوعاً: «من سببني ما أنشأه في «الميزان»، الحديث، وفيه هو الولد» لضعف بنوه للمرأة فيمنه وغير ذلك من الروايات.

٥٤٤: ٢٠٠ - **وَحَقَّقَنِي فِي مَوْتِهِ** إِذَا مَلَاحَ مِنْ أَمْرِ الْحَبَابِ
 سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يَمُوتُ فِي الْمَرْءِ الْخَبَابُ» فَمَا يَرَانِ
 الْمَوْتَانِ يَصْنَعُهُ ثُمَّ يُلْقَاهُ بِحَامِلِهِ حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهَ وَيُؤَمِّدَهُ فِي خُطْبَتِهِ.

٥٤٤: ٢٠١ - **إِسْنَادُهُ** إِذَا بَدَعَهُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّامِ^(١) هَكَذَا جَاءَ هَذَا
 فِي عِدَّةٍ فِي السُّنَنِ عِنْدَ عَامَّةِ رِوَايَةِ. وَقَدْ بَرَزَ مَعِيَ مِنْ نَحْوِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ
 زَيْدِ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي حَبَابٍ عَنْ (عَنْ أَبِي الْحَبَابِ) عَنِ ابْنِ
 الْحَبَابِ وَمَوْحَدَيْنِ مِنْهُمْ: أَنَّ أَسْعَدَ بْنَ سَالُوَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 قَالَ: «إِذَا يَزَالُ الْمَوْتَانِ يَصْنَعَانِ فِي ذُنُوبِهِمَا خَمِصَ الْوُجُوهُ وَالْأَلَامُ وَيَصْمُ فَسَكُونُ أَبِي
 أَوْلَادِهِ» قَالَهُ الْقَارِي.

وَحَامِلُهُ يَفْتَحُ الْحَبَابَ الْعَمِيمَةَ وَيُسَمِّي الْمَوْتَانِ فَعَوْفِيَّةً أَيْ قَرَابَتَهُ وَحَامِلَهُ
 جَمِيعَ حَمِيمِهِ. كَذَا صَبَّحَهُ شَرَاهُجُ الْعَوْفِيَّةِ^(٢) وَفِي «الدُّرِّ» لِسَيِّدِي بَرَزِيَّةٍ
 «السُّنَنِ» وَبِهِ فِي «السُّنَنِ» أَنَّ بَرَزِيَّةَ الْمَوْتَانِ يَصْنَعَانِ فِي ذُنُوبِهِمَا خَمِصَ
 يَدِي اللَّهِ الْعَدِيثُ. (وَحَقَّقَنِي بَلَقِي أَنَّهُ وَلَيْسَ لَهُ خُطْبَةٌ).

قَالَ ابْنُ أَبِي^(٣) يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ أَنْ يَحْفَظَ لِذَلِكَ عَنْ غُثَّاهُ حَتَّى لَا يَبْقَى
 لَهُ خُطْبَةٌ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ أَنْ يَحْتَمِلَ لَهُ حَقِيقَ ذَلِكَ سِوَ الْأَجْرِ مَا يَزُنُ جَمِيعَ
 دَعَاةٍ فَمَنْعِي اللَّهُ نَعْنِي دَلِيلَ لَهُ ذَنْبٌ مَرِيدٌ عَنِ حَسَنَاتِهِ. لَقَدْ سَمِعْتُ مِنْ لَا دُوبَ
 لَهُ: رَأَيْتُ هَذَا لَعْنُ حَسَنٍ وَاحْتِسَابٍ، أَمَّا مَنْ سَحَطَ وَلَمْ يَرْضَ بِغَدْرِ اللَّهِ مَعْلَى،
 فَإِنَّ أَعْرَابَ إِنِّي أَنْ يَأْتُوهُ تَسْحِطُهُ، فَيَكْثُرُ بِذَلِكَ سَائِدُ الْكَلَامِ، وَهَذَا تَعْسِيرٌ لِلْمُحَدِّثِينَ
 الْمُتَعَدِّدِينَ.

(١) إسناده صحيح. (٢) السُّنَنِ. (٣) السُّنَنِ.

(١) إسناده صحيح. (٢) السُّنَنِ. (٣) إسناده صحيح. (٤) إسناده صحيح. (٥) إسناده صحيح. (٦) إسناده صحيح. (٧) إسناده صحيح. (٨) إسناده صحيح. (٩) إسناده صحيح. (١٠) إسناده صحيح.

(١١) إسناده صحيح. (١٢) إسناده صحيح. (١٣) إسناده صحيح. (١٤) إسناده صحيح. (١٥) إسناده صحيح.

وقال ابن عبد البر: وفي معناه أحاديث كثيرة كقوله **يُخْبَرُ**: «لا تزال البلياء بالمؤمن والمؤمنة في نفسه وماله وولده حتى يأتي الله واپس» عليه خطبة، انتهى

قلت: أخرجه في «المشكاة»^(١) عن الترمذي برواية أبي هريرة رضي الله عنه - وقال: قال: حديث حسن صحيح، وفيها أيضاً برواية البخاري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً: «من يرد الله به خيراً بُصِّتَ منه»، ورواية الشيخين عن أبي سعيد مرفوعاً قال: «ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله بها من خطاياها»

وروايتهما أيضاً عن ابن مسعود رضي الله عنه - مرفوعاً: «ما من مسلم يصيبه أذى من مرض أو سوء إلا حظ الله تعالى به سيئاته»، كما تُحْفَظُ الشجرة ورفيها، ورواية مسلم عن جابر قوله **يُخْبَرُ** لأم السائب: «لا تُشْبِي الْأَخْضَرُ وَإِنِهَا تَذْهَبُ حَضَائِباً مِثِّي أَدَمَ»، كما يذهب النكح خبز الحديد، ورواية البخاري عن أسير مرفوعاً: «قال الله سبحانه ونفدس، إذا ابتليت عهدي بحبيبتيه»، ثم صبر عوضته منهما الجنة»، يروى عنه.

ورواية الترمذي عن أمية: «أبها سألت عائشة - رضي الله عنها - عن قول الله عز وجل: **وَقَدْ كُذِّبُوا مَا فِي أَنْفُسِهِمْ مِنَ الْآيَةِ** وهي قوله: **وَمَنْ يَمَسَّ شَوْماً يَحْزَنْ بِهِ**، فقالت: ما سألتني عنه أحد منذ سألت رسول الله **يُخْبَرُ** فقال: «عنه معاناة الله العبد بما يصيبه من الحسنى والنكبة حتى البضاعة يدعها في بد قبيصة، فيفقدوها فيخرج منها حتى إن العبد ليخرج من دنونه كما يخرج النير الأحر من النكير».

(١) (١/٤٩١) باب عذابه الصريح إلخ.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَجْعَلُ الْمُتَّبِعِينَ مِنْ مَصَائِبِهِمْ، الْمَصِيبَةَ نَجِيًّا».

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَيَجْعَلَنَّ مَصِيبُ الْمَاءِ مِنَ التَّعْزَةِ وَهِيَ الْحَمْلُ عَلَى الْمَرْءِ وَالنَّسَبِ وَالْعِزِّ، مَا لَمْ يَصْرَ (الْمُسْلِمِينَ فِي مَصَائِبِهِمْ) جَمْعَ مَصِيبَةٍ، وَهُوَ مَا أَصَابَ مِنَ الشَّرِّ كَمَا تَقْدِمُ (الْمَصِيبَةُ بَي) لِأَنَّ كُلَّ مَصِيبَةٍ دُونَهَا، وَلَا تُبْكَ فِيهِ، وَدَلِيلُهَا إِمَّا لِأَنَّ كُلَّ مَصِيبَةٍ بِهِ عَمَلٌ عَوِصٌ، وَلَا عَوِصٌ عَنْهُ ﷺ، أَوْ لِأَنَّ بِمَوْتِهِ انْقَطَعَ خَيْرُ السَّمَاءِ وَهُوَ ﷺ دَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَنَهْجٌ لِلدُّنْيَى، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ: مَا نَقَضْنَا أَيْدِيَنَا مِنْ تَرَابٍ فِيهِ ﷺ حَتَّى أَنْكَرْنَا قُلُوبَنَا، وَلَا بَيِّ الْمَنَافَةِ).

لِكُلِّ أَحَدٍ شُكْلِي عِزٍّ وَتَسْوَةٍ إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ التَّقَى فِي مَعَا

وَقَالَ غَيْرُهُ:

أَصْبَحَ لِكُلِّ مَصِيبَةٍ رَجُودٌ وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الْعَمْرَ عَمْرٌ مُخْتَلِدٌ
وَإِذَا ذُكِرَتْ مَصِيبَةٌ تَسْلُو بِهَا فَادْكُرْ مَصَابِيثَ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ

وَقَالَ الْآخَرُ:

وَلَوْ كَانَ فِي الدُّنْيَا بَقَا- شَاكِنٌ لَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ فِيهَا مَخْتَلِدًا
وَمَا أَحَدٌ يَنْجُو مِنَ الْعَمَلِ سَالِمًا وَمِنْهُمْ الْعَنَانُ قَدْ أَصَابَ مُحَمَّدًا

وَقَالَ حَنَّانٌ مِنْ ثَابِتٍ فِي قَسِيدَتِهِ الَّتِي يَبْكِي فِيهَا النَّبِيَّ ﷺ:

وَعَلَّ عَمَلْتُ يَوْمًا رَرِيَّةً هَالِكَةً رَزِيَّةً يَوْمَ مَاتَ فِيهِ مُحَمَّدٌ
فَجُودِي عَلَيْهِ بِالذَّمِّ وَخَوَلِي لَعَقْدُ الَّذِي لَا مِثْلَهُ تَدَهَّرُ بِوُجُودِ
وَمَا فَتَدُ الْعَاظِمُونَ مِثْلَ مُحَمَّدٍ وَلَا مِثْلَهُ حَتَّى انْقِيَامَهُ بِفَقْدِ

وَقَالَتْ صَبْرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمُعْطَلِ:

لَعَمْرُكَ مَا أَبْكِي النَّبِيَّ لِنَفْقَدِهِ وَلَكِنْ لِمَا أَخْشَى مِنَ الْهَرَجِ آتِيَةً
كَأَنَّ عَمَلِي فُلْسِي بِذِكْرِ مُحَمَّدٍ وَمَا حَفَّتْ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ الْمَكَافِيَّةِ
فَدَى رَسُولُ اللَّهِ أَمِي وَخَالَتِي وَعَمِي وَأَسَاتِي وَنَفْسِي وَمَا بِي سَعْدَانِ وَكُنْ أَمْرُهُ كَانَ مَأْسِيَةً

أَنَّ كَيْدَ دَنَاءِ آلِ رَاحِمُونَ ، النَّصْبُ خَرْنِي بِي فَصْنِي ،

والسيرة بألف نبحم كل مسير ، وأحمره معرج الحطاب نبحم كل أحد به على تعظيم الأمر وتعظيم شأن هذا القول ، فيه بذلك حتى كثر القول مطبوعاً ، وليس الأمر إلا طلب العدل ، وأما شاعره ذلك مع الجرح فمبني ، وبسخط تالفيه ،

وقال القاضي والأقرب ، أن كل ما روي أنه تعالى أي كيد من حكمة تنصير الأمر بها ، كما أن ليدومة ما يختص السبي به ، وأما قوله تنالط بذلك مع الخزع ببين ، فمردود لأن ذلك من باب حلف نفس الضامع بالنفس السوء كالمصنوع مع الإسراء ، قال تعالى : «وَالْمُحْرِّضُونَ شَعُورَهُمْ بِطَوَائِفِهِمْ غَطُوفًا سَخِرَ لَكُمْ مِنْهُمْ لَعْنَةُ اللَّهِ إِنَّهُمْ كَانُوا مُفْرَقِينَ» ، السبي .

قال القاضي : ويرى فعل الأمر بهذا القول ، لأنه إنما ورد القول بسير من قتله ، وإنشاء عليه ، ويجعل أنه يسير إليه غير أنه لم يصحير مرة من أمر الشاري في ذلك ، وقد جعله بنو النظم أحري . ربح ، (إنما بدل من قوله . كيد ، حتى أن دنا وحسب ما سبب ليدنا) معالي ملخاً وحلف (وإنما إليه راحمون) من الأسوة (النهم) انظار أنه من حيث ما أمر الله به عند تقديم في كلام الباحي . قال ابن حجر في «شرح المشكاة» هو الضمير (أجرني) بغير الهمة وصف نجم أو حد الهزة وكسر النجم والراء ساكنة

وهي «الاجماع» تكون الهمة ونجم جيم ، كما ثلاثياً . وإذا فبفتح همة واحدة وكـ جيم ، وأجره بجر إذا أصابه و أعطه الأجر والجر . وقد أجرة مأخوذة ، وقال شاعر : لا أكر أنه مضموم لا يمد . وقال الأصمعي : الأكثر حد ، ومنى أخوه أعطه أجره

قال القاضي : فعلى أنه ثلاثي . فلهمة سائمة لأنها أصح حلت عليها همة الرمال ، وأما كل وقت ولحد وثلاثه حاري على خلاف اشتباه لثمة الإعمال . وهو (في مصيبي) قال القوي : لظن أن في معنى : السبي

فَأَعْقَبَهَا اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ، فَتَزَوَّجَهَا.

أخرجه مسلم في: ١١ - كتاب الجنائز. ٢ - باب ما يقال عند العvisبة، حديث ٤.

٥٤٧/٤٣ - وَحَقَّقَنِي عَنْ مَالِكٍ. عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ. عَنْ الثَّاقِصِ بْنِ مُخْتَدٍ أَنَّهُ قَالَ: هَلَكْتُ امْرَأَةً لِي، فَأَتَانِي مُحَمَّدُ بْنُ كَثْبٍ أَقْرَظِيٌّ.

ولم نطمع أن يتزوجها رسول الله ﷺ فهو خارج من هذا العسوم، وتعني بقولها: من خير من أبي سلمة، بالسبة إليها، فلا يكون خيراً من أبي بكر رضي الله عنه - لأن الأخير في ذاته قد لا يكون خيراً لها.

ويحتمل أن تعني أنه خير مطلقاً والإجماع على أفضلية أبي بكر - رضي الله عنه -، إنما هو عنى من تأخرت وفاته عن رسول الله ﷺ، وهل هو أفضل ممن تقدمت وفاته فيه خلاف، ففعلها أخذت بأحد القولين، وقولها: «أول بيت هاجر» يدل أنها أرادت أنه أفضل مطلقاً بالسبة إليها انتهى.

قلت: والأوجه عندي أن الخيرية باعتبار نفسها، ولذا لما خطبها الصديق الأكبر والفاروق الأعظم رُفَّت عليهما، كما حكى ذلك في التاريخ (فأعقبها الله رسولهُ ﷺ فتزوجها)، وفي رواية لمسلم: «فلما مات أتيت النبي ﷺ فقست. إن أبا سلمة قد مات، قال: «تولي اللهم غفر لي وله وأسقني منه سقياً حسناً»، فقست، فأعقبني الله من هو خير منه محمدًا ﷺ. اخلف أهل التاريخ في زمان تكسها عنى أقوال.

٥٤٧/٤٣ - (مالك)، عن يحيى بن سعيد، عن الثاقص بن محمد، عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - (أنه قال: هلكت امرأة لي فأتاني محمد بن كعب، بن سليم بن أسد أبر حنزة القرظي) بضم ثقفاء وفتح اراء المهمله ومانطاء المعجمة نسبة إلى فريظة اسم رجل، هو والظير أخوان من أولاد هزرون النبي عليه السلام، كنا في «الأنساب» المذني ثقف، نزل الكوفة ولد مة

جوسى نيدا. فقال: انا انا من قوم سركاني واولى مقبى غاظم عائد
جسيده. وكذا انت له امر. وروى فيه معجوب راجع سجين، فقامت.
إحد عليهما وفتاح سديده. ونقص غاب. أمضا. حتى حلا في سنة.
علي علي نفا. وراحت من انا. فلم يبق بدخل عليه أحد.
في امرأة مديونة من زوجة. وصادف في لي اليه حاجة أنسفيه
لها. لم يحرر.

٤٠ هـ على الصحيح، ووجه من قال في العهد النبوي، فقد قال البحاري: إن
أبناء كان ممن لم يست من بني فريضة، مات سنة ١٧٠ هـ، وقبل قبيلها، كذا في
السير.

(يعزني بها خذل إنه كان في شئ من رسل رجل فقيه عالم عابد مجتهد في العبادة (وكانت فيه امرأة) أي زوجة (أو من بها محبة) وفي (المصباح): أعجنه البرأء أي استحسنها؛ لأن عابة رؤية المتعبد منه عظيمه واستحسانه أوليه محبة) أي يحبها كثيراً (فكانت فوحدة) أي حزن (عندها وجداً) أي حزنًا شديدًا (ولقي عليها سمًا) أي حزنًا وتنهك شديدًا، وأصل الأسف ثوران دم القلب شهوة الانتقام، فسئى كان ذلك على من دونه انتشر فصار غضبًا ومضى كان على من فوقه لتقبض فصار حزنًا، لذلك سئل ابن عباس عن الحرور والغضب، فقال: سخرجهما واحد، واللفظ مختلف، قاله الراغب (وحنى خلا لم سب وعلق) بالضم (يد) التماسخة أي غفل (اعلم) نصب (الباب) قال الراغب: أغلقت الباب، وغلته على التكنو، وذلك إذا أغلقت أبواباً كثيرة أو أغلقت باباً واحداً مراراً أو أحكمت إغلاق باب أو أحكمت من الناس فلم يكن يدخل عليه أحد، (الآداب).

وإن امرأة سمعت من أي ذلك الفقه سمعت ما سمعت فقلت: يسرني أنه حاجة مستعدة أي ذلك الفقيه فيها أي هي تلك الحاجة (السر بجوزي) يضم أوام من أجراً بمعنى أغنى أي ليس بغنياء، ويفتح أوامه من جزى ثقلها

فيها إلا شافعيته، فذهب الناس، ولزمت بابي، وقالت: ما لي منه
بشئ فقال له فإني إن ههنا امرأة أردت أن تستغيبها، وقالت: إن
أردت إلا مشافعتي، وقد ذهب الناس، وهي لا تفارق الباب، فقال:
اذهبوا لي، فدخلت عنده، فقالت: إني جئتكم لتستغيبوا لي امرأ.
قال: وما هو؟ قالت: إني استعرت من جارة لي حلياً، وكنت ألبسه
مأخوذة (سأماً)، ثم إنهم أرسلوا إلي فيه، أفأؤديه إليهم؟ فقال: نعم،
واقبه، فقالت: إنه قد مكث عدي زماناً، فقال:

الأحضر اثنين بمعنى واحد، فقال: الثلاثي بلا همزة الحجاز، وأمرني
المهموز لغة تعيم (فيها) أي في تلك الحاجة (إلا مشافعتي) أي خطابه بالنساء
بلا واسطة

(فذهب الناس ولزمت) تلك المرأة (بابي) أي باب ذلك الغني أو قالت ما لي
منه بدا قال أهل اللغة: معنى فونهم: لا بد من كذا، أي لا انفك ولا هراق منه
ولا مشوكة عنه أي هو لازم جرم، قال الجوهري، ويقال: اليد لعمى، كذا
في تهذيب اللغات بنووي (فقال له) أي لغيره (قالت: إن ههنا امرأة أردت أن
تستغيبك) في حاجة لها (وقالت: إن ما رافية أي ما أردت إلا مشافعتي، وقد ذهب
الناس، وهي لا تفارق الباب، فقال: اقتديا بها، فدخلت عنده فقالت: إني جئتكم
لأستعيبك في أمر قال) الغني: (وما) الأمر (أمر) أي استعرت من جارة لي
حلياً، بفتح حكا، قال المحمد: الحلي: الفتح، ما يرتدى من مصوغات المعادن
أو الحجارة، جمعه حلي، كذا، أو هو جمع، والواحد حلية كظية (فكنت ألبسه)
بفتح الباء (وأخبره) الناس (زماناً) أي حقة من الدهر.

(ثم إنهم) أي أصحاب الحلي (أرسلوا) أي قدسدا (إلي) شذ الماء (فيه)
أي في جلب الحلي (أفأؤديه) الاستفهام (إليهم؟) فقال: نعم واقه أكد فيه،
بالقسم لما يظهر من المعصية أشد الظلم إذ يسأل منع صاحب الحلي حقه
أفألت إنه) أي الحلي (قد مكث عدي زماناً فهل أؤدي بعد ذلك أيضاً؟) (فقال)

(١٥) باب ما جاء في الاختفاء

٤٤/٥٤٨ - حَقَّقْتُ فِي بَعْضِ عَنِّ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الرَّجُلِ
مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّهِ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّهُ سَمِعَهَا
تَقُولُ:

(١٥) ما جاء في الاختفاء وهو التبش

قال الساجي: الاختفاء فعلٌ تَبَشَّشَ ومعناه الإظهار، يقال: خفيت الشيء إذا أخرجته مما يسترُ وظهوره وخفيته إذا سترته. انتهى. وقال ابن عبد البر^(١): خفيت الشيء إذا أظهرته وخفيته سترته، وقيل: خفيت بمعنى سترت وأظهرت. وفي «المجمع»: المختفي التبش عن أهل الحجاز من الاختفاء الاستخراج أو من الاستار لأنه يسرق خفية، انتهى.

٤٤/٥٤٨ - (مالك، عن أبي الرجال) بكسر الراء المهملة وحقه الجيم يقال: هذا التبت له وانتهى به، لأنه كان له عشرة أولاد رجال، وكنيته في الأصل أبو عبد الرحمن (محمد بن عبد الرحمن) بن حارثة بن النعمان، ويقال: ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن حارثة الأنصاري التجاري، وكان هذه حارثة من أهل بئر، لغة، كثير الحديث من رواية «النسابة» والـ «الأنساب» وابن ماجة، ذكر في «الأنساب» أن له في مسلم فرد حديث، وفي «التريب» لغة من السابعة، (عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زائدة (أنه سمعها تقول): مرسل في «الموطأ». قال ابن عبد البر^(٢): وأصله يحيى بن صالح وعبد الله بن عبد الوهاب كلاهما عن مالك، عن أبي الرجال، عن عمرة، عن عائشة^(٣) - رضي الله عنها -

(١) «الاستبصار» (٢٤٢/٨)، و«المعجم» (١٣/١٣٨).

(٢) انظر «المعجم» (١٣/١٣٨).

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٧٠/٨)، و«معرفة النور والأخبار» (١٢/٧٨٨) وقال: الصحيح مرسل.

عن رسول الله ﷺ في الناحسي - المحدث - يعني يوم من الثبور .

٥١٩ : ١٥ - **وحدثني عن أبيه** - رحمه الله - أنه دعا إلى غاشية زواج

نسي في ذلك يوم من أيام شهر ربيع الأول سنة ١٢١٠ هـ . فذكرها وهو سقيم .

.....

عن رسول الله ﷺ : **أقول يا حي** - أي : الإلهاد في أصل كلام العرب . وهو مستعمل في الإلهاد من الخير ، يعني رسول الله ﷺ المحدث ، إيعا على الدعاء عليه بالإلهاد من راحة قلبه . **المحدث** - المحدث - : هذا المصحة . وبها اسم فاعل من الإلهاد ، وقوله : **يعني** - يروي المحدثي . هذا مصحة بعدد خمسة ، والاحياء بالجملة : التذرع الشيء . وكل من شئ في فهو محض . والمثني عليه الناس بالجملة المعجزة ، فإنه الموقفي . وقال المحدث : **أحضر اليك** : اقتلته من الأرض لعمري أنهم ، يعني يأتين الصورة قال ابن عبد البر . هذا التفسير من قول عائشة ، ولا أعلم أحدا يحادث في ذلك انتهى . كذا في **التهذيب** ^(١)

٥١٩ : ١٥ - **ومالك** ، أنه سمعه قال ابن عبد البر : كذا لأكثر الرواة

وتعصم . ذلك عن أبي الرجال ، عن عائشة مرفوعاً ، **ولا أعلم** - أحداً رفعه عن مالك ، النبي . وهذا وقوله : **مرفوعاً عن عائشة** - رضي الله عنها . **عدها** - رفق بها سيأتي (أن عائشة) . **وغير الله عنها** - وهي العصرية عن عائشة رضي الله عنها . **زواج النبي** . كانت شوا : كسر فقه المساء بينا فككسروا أي العظم وهو حي . قال الناجي : يريد أن له دن الحربة في حال مائة مثل ما أنه بها حال حياته ، وأنه كسر عظمه في حال مائة حرم كما يحرم كسره من حياته

وأن أخرج أحمد وأبو داود ^(٢) وابن ماجه عن عائشة أن النبي ﷺ قال : **كسر عظم الميت فككسره عظم النبي** - عليه السلام المفضلان . وقال ابن دقيق العيد : **إنه**

(١) تهذيب التهذيب (١٠٠٠٠)

(٢) أحمد بن حنبل (١٠٠٠٠) وابن ماجه (١٠٠٠٠)

نعصر - محي - الإثم

عصرى شرط مسلم. ورواه القضاة في من وجه آخر عنها. ورواه محي الإثم. وأمره ابن ماجه^(١) بهذا من حديث أم سلمة. قوله الزرقاني.

أقول مثله - رضي الله عنه - (تعني عائشة - رضي الله عنها - بتوليها ذلك النساء في الإثم وقد روى القضاة كما تقدم. وكذا في ابن ماجه من عابت ثم ساءت رضي الله عنها مرفوعاً لفظ كسر عظم الحب فكسر عظم الحصى في الإثم. ثم قال المصنف: يريد بذلك - رضي الله عنه - أنها لا يصادفان في النقصان وغيره. وإنما يصادفان في الإثم. وقال الزرقاني. في الاختلاف على حرمه فعل ذلك به في النجاسة والدموت في نقصان والدمية فصرف عبار من كسر عظم الحب إجماعاً انتهى. وكذا قال الصديقي في المسألة^(٢)

وحاصله. أن عظم الحب له حرمة مثل حرمة عظم الحصى. لكن ذات فيه. فكان كسبه في انتهاك الحرمة ككسبه عظم الحصى. وبعدم النقصان والأثر لا يلزم في المعنى الذي يوجه من النجاسة انتهى

قال الطبري^(٣). إشارته إلى أنه لا يشك فيه - لا والله - حديث. قال ابن السكيت. وروى أنه أنبئت بشأنه. قال ابن حجر. ومن لا يرد أنه يسمى بها يسمى به الحرم انتهى. وقد تخرج من أبي سبيح عن من مسود قال: أدنى المزمور في قوله كذا في حديثه. قاله القاري^(٤)

(١) مسند ابن ماجه في الحديث (١٦٦٥)

(٢) (٣١٠٢)

(٣) طر - المختار - طبري ٣٨٧٢

(٤) طر - مرفوع الصحيح ٥٩٣

والضديقين والشهداء والصالحين. وقد حتمت بقوله: «وَتَسُنُّ أَوْلِيَّكَ رَافِقًا»، ونكتة الإنيال بهذه الكلمة بالإفراد الإشارة إلى أن أهل الجنة يدخلونها على قلب رجل واحد، تبه عليه السبيل.

قال الحافظ^(١): وهو انه معتمد، وعليه يقتصر أكثر الشراح، ومعنى كونهم رافقاً نعويهم على طاعة الله ورضاها بعضهم ببعض. وقال الخطابي: (الرفق الأعلى): هو المصاحب المرافق، وهو ههنا بمعنى إرضاء يعني الملائكة

قال الحافظ^(٢): وفي رواية أبي موسى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ومصححه ابن حبان، فقال: «أمر الله الرفيق الأعلى الأسعد مع خيرين وميكائيل وإسرافيل، وقضاه أن الرفيق المكان الذي تحصل المرافقة به مع المدفونين، وقال الكوراني: انضامهم أنه معبود^(٣) من قوله تعالى: «وَوَحَّيْنَا أَوْلِيَّكَ رَافِقًا» أي أدخلني في حملة أهل الجنة من البيرين والضديقين والشهداء والمؤمنين

وزعم بعض المغاربة: أنه يحتمل أن يرد الرفيق الأعلى: الله عز وجل لأنه من أسمائه، كما أخرج أبو داود ومسلم من حديث عبد الله بن مسعود رفعه عن الله رفيق يحب الرفيق، والرفيق يحتمل أن يكون صفة ذات كانحك أو صفة فعل.

وحلف الأدهري قائل ذلك ولا وجه لتعويضه من الجهة التي غلبه بها، وهو نواء مع الرفيق أو في الرفيق: لأن قلوبهم على ما يليق بالله سبحانه، وفيه: يحتمل أن يراد به حضرة القدس، وفيه: أراد رفيق الرفيق، وفيه: أراد رفيق الرفيق

الجنة

(١) فتح الباري (٨/١٣٧).

(٢) فتح الباري (٨/١٣٨).

(٣) قال ابن عبد البر: وأما قوله: «وَأَحْمَدُ بِالرَّافِقِ الْأَعْلَى، فَيَأْخُذُ بَعْدَهُمْ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَنْ أَوْلَىٰ لَكُمْ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْمُرْسَلِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالشَّاهِدِينَ وَالْمُتَّقِينَ» وَتَسُنُّ أَوْلِيَّكَ رَافِقًا» (النساء: ٦٩)، لا يذكر (٨/٣٤٦).

قالت: «سبعة رُكُوفٍ» **«اللَّهُمَّ ارْقُبْنِي الْأَعْلَى»** فقُرئتُ أَنَّهُ ذَاهِبٌ.

وحله البخاري في: ٦٤ - كتاب المغازي، ٨٢ - باب مريض النبي ﷺ ووفاته.

و- ١٠١م في: ٤٤ - كتاب فضائل الصحابة، ١٣ - باب في حضر عائشة رضي الله تعالى عنها، حديث ٨٧.

للهمة - أي يُخَيَّرُ بين الدين والآخرة، وقيل: بين رسول الآخر، والأوجه الأول كما سيأتي (قالت) عائشة - رضي الله عنها - (قسمته) ﷺ (وهو يقول) في مرضه الذي توفي فيه وقد أخذته سبعة شديدة **«اللَّهُمَّ ارْقُبْنِي الْأَعْلَى»** بالنصب أي اختياراً، اخترتُ، بالرفع كما في «المجمع» أي مختاري (فقرعت أَنَّهُ ذَاهِبٌ) إلى الآخر، ولا يختارنا.

قال النجاشي: يحتمل أن تكون آراء به أن يُخَيَّرَ بين المقام في الدين وبين الانتصاف إلى ما أعاد الله له، وقد سنت ذلك عائشة سورتها: فضمت أَنَّهُ ذَاهِبٌ. ويحتمل أن يريد به التحجير في منازل الآخرة؛ فاختار ﷺ الرقيق الأعلى، وقولها: فقرعت أَنَّهُ ذَاهِبٌ يريد أنها خلعت، أن ذلك إنما كان جواب التحجير المنزلي غير، فكان ذلك انتصافاً بمره، انتهى.

قلت: ولوجه الأول لما في الصحيحين^(١) عن عائشة كان ﷺ وهو صحيح يقول: إنه لم يُقبض لي قد حتى يرى مقعدي ثم يجرأ أو يُخَيَّرُ، فلما حصرت القبض عُلبني عليه. فلما أفك شطمي بصره نحو مقعد البيت وقيل: **«اللَّهُمَّ ارْقُبْنِي الْأَعْلَى»**، فكانت رُقُن لا يختارنا. وعرفنا أَنَّهُ حديثه الذي كان يحدثنا وهو صحيح.

وعند أحمد عن أبيه موهبة قال: قال لي رسول الله ﷺ: «إني أوتيت مغاشيح خزائن الأرض والسموات ثم الجنة، فأخبرنا بين ذلك وبين لقاء ربي

(١) أخرجه البخاري (١٤٢٧)، فتح الباري (١/١٢٦)

متبعه، بالعدل، والعيش،

وفي الحديث من رزقه جبريل، ثم جعلت راسي فإذا جبريل صافاً فدمه بين
السمعة، والارض يقول: يا محمد أنت رسول الله وأنا جبريل فحعلت لا صرفة
جبري إلى ناحية إلا يأتني عندك، وهذا يأتي العنق تحتاً من ثياب العناء، على
الشدة، فربما تروى الروح من حياء ما يبعثها من الأجزاء التي إذا شعلت هناك لم
يحكن أن يكون في غيره، وهذا عظم محض، وقد رأى النبي ﷺ في ليلة الإسراء
موسى قائماً يصلي في غيره، ثم رآه من سلم عليه، وهو في الرقيب الأعلى، وقد
شافني من الماترين، فإن شاء الروح غير شئت الأبدان

فثبت أنه لا مداة بين كون الروح في أعين عبيد أو الجنة أو السماء
وإن لها المبدأ اتصالاً بحديث تترك وتسمع وتصل وتقرأ، وإنما يستغرب هذا
لكون المداة المتناهية ليس فيها ما يشاهد به، وأما الروح والآخر على
سط غير المتألف في الدنيا إلى أن قال: والروح من سرعة الحركة والاتصال
لدي كذبح البصر ما يقتضيه عروجه من انصر إلى السماء في أدنى لحظة.
وبعد ذلك روح النسم، فقد ثبت أن روح النسم تصعد حتى تحنوا النسم
الطفا، وتجد أنه بين يدي العرش، ثم ترد إلى سمعه في أعين الزمان،

...

امتعده أي أظهر له مكانه الخاص من الجنة أو النار، وهو لا شافي
عزس متبعه، أي فوضها كما ورد في حديث النبي ﷺ أن العدد إذا وضع
في قبره وبني حوله أصحابه أماء متكاد، الحديث وفيه فبقوا له نظروني
بمعدك من النار، وقد ألتك الله بعدة من الأجنة فيراها جميعه (بالعدة
والعشي) أي في عدة وفي العشي والحرارة وقتها وإلا فالنوم لا صباح
عندهم ولا مساء.

قال الساجي^(١)، يحصل أن يبيت هناك كل مدة وكل عشي، وذلك لا

وإن كان من أهل النار، فمن أهل النار، يقال له: عفا عفوك حتى يبعث الله إلى يوم القيامة.

أخرجه البخاري في ٢٣ - ٢٤ من الحائض، ٩٠ - باب تبيث بعرص عليه معناه بالعناء والحشي.

ومسبب في: ١ - كتاب الجنة ومعه نعيمها وأهلها، ٦٤ - باب عرص معناه تبيث، من الحائض أو النار عليه، حديث ٦٥

لحفظ فلا بد من تقدم، قال الترمذي: التفسير متعدد من معاهد أهل الجنة بعرص عليه، وقال النيسابوري: بشرط ولحزاء، إذا لم يجد العطف قال على الصلابة. فالله من كان من أهل الجنة فيشر بما لا يكتمه كنهه ويفر بما لا يقدر قدره.

(وإن كان من أهل النار، فمن أهل النار) أي فالله ومن عليه متعدد من معاهد أهل النار، (يقال له) أي لكل واحد منها (هذا عفوك حتى يبعثك الله إلى يوم القيامة) كذا في رواية يعقوب بن خلف، وأحمد بن محمد بن أبي حنيفة، قال الحافظ: في رواية مسلم بن يحيى عن مالك: حتى يبعثك الله إلى يوم القيامة، وحكي ابن عبيد الله أن الألفاظ منه من أصحاب مالك، وأن الأكثر روى كرواية البخاري وأن من الناس روى أنه قال: مسلم، قال الترمذي: معنى قوله: إلى يوم القيامة: أي هذا مسرك إلى يوم القيامة، ويجوز أن يكون التفسير حتى يبعثك الله إلى محشر يوم القيامة، فهي

وقال السيد جمال الدين^(١) التفسير في أنه إما أن يرجع إلى التضعف، فالله عز وجل معك تنفس فيه حتى تبعث إلى مثله في الجنة أو النار، كنوله تعالى: ﴿قَالُوا هَذَا آتٍ، رُفِقًا مِّن قَوْلٍ أَذٍ مِّنَ السَّيِّئِينَ وَبِجُورٍ أَذٍ يَكُونُ لَكُمْ رَاحَةً إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَي إِلَى تَقْدَرِهِ، وَبِجُورٍ أَذٍ يَكُونُ رَاحَةً إِلَى التَّضَعُّفِ

(١) فتح الباري - (٢/٢١٣)

(٢) تفسير، معرفة المشايخ (١٠١، ١٠٢).

٢٨١٥٥٦ - وحدثني عن مالك: عن أبي أسيد الخدري، عن
 الأنخري، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «كُلُّ ابنِ آدمٍ
 أُنْفٌ، لا بُدَّ من أنْ يُنْفَسَ، إلا عَجَلُ النَّفْسِ،

 الممرووس أم إلى الممعد الذي هو القصر، أو إلى * بمعنى من، أي الممرووس
 عليه مقعدك بعد، ولا تدحى الآن حتى سلك الله إليه أو انظر مقعدك حتى
 يملك الله منه إلى مقعدك الأسر الممرووس عليك.

وقال الأنخري: الصمير يرجع إلى يوم النحر أي * الآن مقعدك إلى يوم
 النحر، فترى عند ذلك كرامة أو هواناً تنسى هذه هذا المقعد

وفي الأرماد، الجراد بالفتح هو: الذقة الأولى لا الأخرى؛ لأن ما
 بين السمكتين لا يدب أحد من الكفار والمسلمين، يقال: نادى: لا حاجة إلي
 هذا الأول. وإن قوله: هذا مقعدك مطلق متداول المصائب، وغيره.

٢٨١٥٥٧ - (مالك، عن أبي الزناد) عند الله من ذكوان (عن الأعرج) عند
 الخرس بن هرمز (عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «كُلُّ ابنِ آدمٍ نَأْفٌ
 لا بُدَّ من أنْ يُنْفَسَ به نفس أي تعذب أخراؤه بالنكليه، ويحتمل أن يراد به
 يستحل، فتزول صورته المعهودة فيصير على صفة جسم لتراب، ثم بعد إذا
 رُفِّقَتْ، قال إمام الحرمين: ثم يدل قاضٍ سمعاً على تعيب أحدهما، ولا بد
 أن نصير أجسام العباد صفة أحد التراب، ثم تعاد تركيبها إلى المعهود.

(إلا عجب الدنيا) مدح العين المهملة وسكون الحريم يعنيها موحدة،
 ويقال لها: جسم بالسيم أيضاً عوضاً الماء، هو عظم الخشب في أصل المصائب،
 وهو رأس الخضر، وهو مكان، أسر الدنيا من دوت الأرح، وهي حديث
 أسير سعيد الخدري عن - أبي الدنيا وأبي داود والحاكم مرفوعاً * إنه من
 حبة خرداء قال ابن عسقلان: لله في هذا سرٌّ، لا يعلمه إلا الله؛ لأن من يظهر
 الوجود من العدم لا يحتاج إلى شيء يبي عليه.

ويحتمل أن يكون ذلك جعل علامة للملازمة على إيجاب كل إنسان
بغيره، وهذا كنه على قول الجمهور، إذ قالوا: إن عيب الذئب لا يأكل
التراب، يخاف في ذلك العربي، فقال: إلا ههنا معنى الواد أي، وعيب
الذئب أيضا.

ورفعه ما ورد من التصريح في الروايات بأن الأرض لا تأكله فقد روي في حديث حماد عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن في الإنسان عظاماً لا تأكله الأرض أبداً فيه يؤكل يوم القيامة، قالوا: أي عظم هو؟ قال: عجب الأنبياء وفي رواية مسلم: فليس من الأنسان شيء إلا يلقى إلا عظاماً

وفيه، ^{١٧١} قال النخعي: المراء طون بقائه تحت الثياب، لأنه لا
عنى أصلاً، وبع، هي حديث آخر: فإنه أول ما يحلق به امرء ما يستر.

فإن القاري^{١٤} التحقيق أنه يسي احدا كما شهد به الحديث نكرا لا
الكلية كما يدل عليه حديث الشافعي ولا غيره بالمحسوس على أن الحره اقليل
من المخلوط بالثلاث غير كامل، لأن تمييز بالحس كما لا يخفى انتهى
قلت: ربما إذا يكون مثل حبه حردا كما تقدم.

ويظهر من كلام الطحاوي في "ملكته"^{١٤١} أنه لا بعد أن يختم عن إذ
ذلك بكنه غير اسمه يظهر في الوقت الذي بدأ إظهاره فيه. وإن عاب ذلك عن
أعربا فإنه غير غائب عنه. كما قال أحمد بن لاس: «يَسْتَوِي بَيْنَا بِي نَفْسًا يَتَقَالَّ حَنَدَ

(١) مصدر : وضع الباري : (228/8)

$$(\mathbb{P}^1)^n \rightarrow \mathbb{P}^1 \quad (1)$$

(۳) مسرقة: القصد: السرقة (۱۹۹۷، ص ۵۱).

(2) خط ماست: $\frac{1}{2} \text{ بقره (محبوبه) (273)}$

٥٥٣/٢٩ - وحدثني عن مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك الأنصاري،

قلت وما نفاذه من أن الأنبياء لا تأكل الأرض أجسادهم أمر لا مريب فيه، وقد ورد هذا المعنى في عدة روایات، منها حديث أنس بن أوس عن فضل الجمعة مرفوعاً، وفيه قالوا: يا رسول الله كيف نرضى صلاتنا عليك وقد أُرست، قال بشرلوق. ثبت، قال: إن الله حرم على الأرض أجساد الأنبياء، رواه أبو داود والنسائي وابن ماجة والدارمي والبيهقي وابن حبان وإسحاق وصححه عن شرط البخاري وابن حزيمة، كذا في «المعراجة»^(١).

وعن أبي الدرداء مرفوعاً: أكثروا للصلاة على يوم الجمعة فإنه مشهود، الحديث. وفيه قلت: وحده الموت، قال: إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء، فسي الله حيٌّ رزق، رواه ابن ماجة بإسناد جيد، وله طرق كثيرة بألفاظ مختلفة.

٥٥٣/٢٩ (مالك، عن ابن شهاب) الزهري (عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك) عن أبي كعب بن أنس (الأنصاري) أبو الخطاب السدوسي من رواية السنة وكتبه الشيخان، هذا. وله في عهد النبي ﷺ، مات في خلافة سليمان، كذا في «المقريب».

وفي «تهذيب الحفاظ» قال الهيثم بن عمار: مات في خلافة سليمان بن عبد الملك، وما قال الواقدي. مات في خلافة هشام إسماعيل قال ذلك في عهد الرحمن بن عبد الله بن كعب، وأما هشام قال ابن سعد: كان ثقة، نزيه في خلافة سليمان، وكذا ذكر خليفة وبسقوط بن سميان وغير واحد، وذكره العسكري فبين ولد في عهد النبي ﷺ ولم يرو عنه شيئاً، وولد أحمد بن صالح لم يسمع الزهري من عبد الرحمن بن كعب شيئاً، إنما روى عن

(١) «مرفأه المختار» ٣١٠/٢٣٦.

طير يعلق بي سحر الأجنة، حتى يرحله الله

المحملة أي روحه، وفي «الصحيح»: يستحبون الخروج والنفس وكل دابة فيها روح، وفي كتاب أبي القاسم الجوهري: المسمة الروح والنفس والبدن، وإنما يعني في هذه الحديث خروج

وفي «المعاني»^(١) عن أنس بن مالك: هي تعلق بحنى ذات الإنسان حسماً وروحاً، وعلى خروج نفوسه، وهو المراد منها النفوس حتى يرحله الله في حساه.

وإن «الباحي»^(٢) يبيّن أنه شيء من محل خروج ينفي به الروح قبل البعث، فقال: والذي عدي أنه يحتل أن يرد به ما يكون فيه الروح من الميت قبل البعث، فأخبر بذلك أن ذلك طير، انتهى.

وطريق من ذلك ما حقه شيخنا شيخنا الشافعي رحمه الله - رحمه الله - في «حاشية الفهرست»^(٣) أن المسمة روح متوسط بين الروح الإلهي والبدن الأرضي وأنه يحتل أي في ذلك فارجع إليه إن شئت.

(طيراً) وفي بعض الروايات: ضار، وفي أخرى: كغير حصير، وفي أخرى: في صورة طير بيض، وأنه انفاري، (يعلق) بالنعبة صفة طير، ورواية الأكثر بفتح اللام، كما قال من عد المراد في غمها، قال: ولعني واحد وهو الأكل والرعي، وذلك الخسوف: بضم اللام أي تأكل العلفه بضم الجيمته هي ما يتألف من العيش، وقال النوبختي: معنى رواية الفصح تأوي وفصحه رعي، وقال السهلي: منج ألام ينشأ بها، ويرى معده منها، ومن روي بضم اللام معناه يمسك بها العلفه من الطعام، وذلك المأجي أنه يعلق بها ويقع عنها كدابة للمسوس ومما ياله، (في شعرة النعنة) ليأكل من شعرة (حتى يرجعه الله

(١) مرآة المفاتيح (١: ٢١)

(٢) مسند (٦: ١٣٩)

(٣) (١: ٣٥٢)

١٧ - كتاب الجنائز

أخرجه السنائي في ٢١ - كتاب الجنائز ١١٧ - باب أرواح المؤمنين.

وابن ماجة في ٣٧ - كتاب الزهد ٣٢ - باب ذكر النعم والنعى.

إلى جسده) أي برقته (يوم يبعث) أي يوم القيامة. وإذا نفع في القبر، نفعه
نعمت يرجع كل روح إلى جسده، كما ذكرنا في عدة روايات في ذلك في
تفسير قوله تعالى: ﴿لَنُحْيِيَنَّهُمْ فِيهِ غَيْرَ مُعَذِّبِينَ﴾.

نعم استندت أنماط الرواية في حديث الباب، بالذكر مما نسمة المؤمن
طير بعينه، وفي رواية: «في جوف طير»، وفي أخرى: «بحواصل طير».

وأما أخرجه السنائي^(١) مثل الإمام مالك - رضي الله عنه - يلفظ: نسمة
المؤمن، وكذا أخرجه ابن ماجة^(٢) وأخرجه الترمذي^(٣) يلفظ: أرواح الشهداء
في طير خضر. وأخرجه أحمد في مسنده، بكلام المتلفظ يلفظ: نسمة المؤمن
أو المسلم طير أو طائر، ويلفظ: أرواح الشهداء في طير خضر، واختلاف مهمة
الحديث في التجميع والفرج بين هذه الروايات. وقد علمت أن الاختلاف فيها
عني نوعين الأول: في أن نسمة طير أو في جوف طير - الثاني: أن التفسير
مخصوص بالشفيد أو نعم المؤمنين كنهم.

أما الأول: فقال القرطبي في حديث كعب: نسمة المؤمن طائر يدل على
أن نفسها تكون طائر أي على حيويتها لا أنها تكون فيه، ويكون الطائر طيراً
لياً، وكذا في رواية عن ابن مسعود: رضي الله عنه - عند ابن ماجة: أرواح
الشهداء عند الله كطير خضر. وفي لفظ عن ابن عباس - رضي الله عنهما: أن
تحول في طير خضر، ولفظ من عمر: وهي صورة طير بيض، وفي لفظ عن
كعب: أرواح الشهداء طير خضر.

(١) مسند السنائي (١٠٨/٢) ج (١٧٣).

(٢) مسند ابن ماجة (١١٩/١) ج (١٢٩).

(٣) مسند الترمذي (١٦٨/١) ج (١٧٩).

قال أنقرضي: وهذا كله أصبح من رواية جدي طبري، وقال القاضي: أذكر العلحاء رواية في حواصل طير حفر، لأنها حينئذ تكون محصورة مضيضاً عليها، ورؤى بأن الرواية ثابتة، والتأويل محتمل، لأنه لا مانع من أن تكون في الأحرام حقيقة، وبوسعها أن لها حتى تكون أوسع من الفضاء. كما نقله السوطي في الشرح الصغور.

قال القاري: وعندي أن هذا الإيراد من أصله ماقط، لأن التصديق والاحتياط لا يصور في الروح، وإنما يكون في الجسد، والروح إذا كانت تطبق بشعرها الجسد في الخلقة. فتسير بجسدها حيث شاءت، وتسمع بما شاءت، وتأوي إلى ما شاء الله لها، كما وقع لنسبنا عليه السلام في المعراج، ولا يتأخر من الألقاب، حيث طويت له الأرض، وحصل لهم أمدان مكشبة متعددة وجوهها في أمانين مختلفة في آية واحدة، والله على كل شيء قدير.

وهذا في العالم الحيني على الأمر التعادي شديداً، فكيف وأمر نروح وأحرار لا أسرة كلها مبتنة على حوارق العادات؟ وما رُحِبَ للأرواح أمدان طيفة عارياً بدلاً عن أحدهم التفتيه مدة الرزق وسيلة لتضع الأرواح بناتنا الحسية من الأكل والشرب، وليس المراد أن الأرواح في أحواف طير أحياء وأرواح آخر حتى يلزم منه محذور عقلي، وهو كون الروحاني في جسد واحد.

وقد ابن دحية في التنوير: قال قوم من المتكلمين: هذه رواية منكروها وقالوا: لا يكون روحاً في جسد واحد، وإن ذلك محال، وقولهم جهل بالحقائق واعتراض على أدلة آتية، فإن معنى الكلام بئى، فإن روح الشهيد الذي كان في جوف جسده في الدنيا يجعل في جوف جسد آخر، كأنه صورة منظر فيكون في هذا الجسد الآخر كما كان في الأول، وذلك مدة الرزق إلى

أن يهيب الله يوم القيامة كل جنة، وإيضا أن لا يستحل في الأكل لحم حائض
بحره، وقد صحح الحديث فيما عدها

وأما روحك في جسمه فليس بمحمود لأنه قد احتل الأضداد، فهذا الحبيب
هو ظن أنه روحه غير روحها وقد افترض عليها حسد واحد، وهذا أن لا
أول لهم، أن القطار من روح غير روح سبها وعدة في جنة ثم حد، فكيف
إيضا قيل في الحواف طم حصر في غير صورة طم إذا تكون رأيت منكأ في
صوره، هناك وهذا هو الملك انتهى هذا في المعروف^(١)

ومما عده أن الروحاني والنفسي من مفعول أنكروا ورواها الحواف الطير
ومثال الحديث الذي أن لا اختلاف بين الروحاني والنفسي، فإذ سوي في رواية حواف الطير
هو قوله المصنف في صورة، وهذا أن كثير إلى الجمع بينها مع أنه امرء
يقال في هذا الحديث أن روح السهم أكثر على شكل طير في الجنة، وأما
أرواح الشهداء فهي موصلة طير حقيق، وقد أضاف الجنة، وتأكل من نذارة،
وأنها في غير ما قيل من ذهب في طير العنبر، كما رواه أحمد عن ابن عباس
وأبو عبد الله في كتاب الجنائز، نسبة إلى أرواح صديق المؤمنين، أيها الطير والنفوس،
فيهم سوي تأكل مؤمن، وإن وجد تكون من الجنة أيضا، وتخرج فيها، وتأكل من
نذارة، كما في البرقائير^(٢)

وما لا خلاف الثاني فقال أبو زكريا: اختلاف في أن هذا الحديث عام
في الشهداء وغيرهم إذا لم يحسنهم عن الجنة، وأما غيره، أو خاص
بالشهداء دون غيرهم، لأن الثاني والله لا يدل على ذلك، حكاهما ابن
عبد البر^(٣)، وذكر بعض أئمة السني، وأقول: يحتمل أن يكونا يؤول ما قلناه

(١) في نسخة المصنف (١١) (١٦)

(٢) (١١) (١٦)

(٣) في نسخة المصنف (١١) (١٦)

قوم من معارضة هذا الحديث بالحديث فإنه في عرض المقعد، لأنه إذا كان يروح من الجنة فهو يرأها في جميع أحيائه، وليس كما قالوا: إنما هذا في المسجد خاصة وما قبله في سائر الناس واحتمل الأول من كثير، انتهى وتقدم كلام ابن كثير قريباً وحاصله: أنه مال إلى أن روايات المؤثرين عمومها تتناول كل مؤمن، ونسخته تكون كالطير، بخلاف نسخته الشهيد، فتكون كالكركب، وإليه مال ابن القيم في «الروح»، ومال ابن عبد البر إلى حمل المطلق على المتبذ، وأن المراد بالعموم الشهيد.

وقال شيخ مشايخنا الشافعية عبد النبي في «الإحاطة بالحاجة»: قال في «الجمع»: يؤمن بالشهيد لأنهم يبرزون في الجنة، وغيرهم إنما يعرض عليه بالعداء والعنف، وقيل: أراد المؤمن المداخلين الجنة بغير حساب، فيدخلونها الآن، انتهى.

وقال القرطبي: هذا الحديث ونحوه محمول على الشهداء، وأما غيرهم فإنه تكون في السماء، لا في الجنة، وتارة تكون على أقبية القبور، ولا يُعجل الأكل ولتيم لأحد إلا شهيد في سبيل الله يجمع من الأمة، حكاه الذهبي ابن كرمي في «شرح الترمذي»^(١)، وغير الشهيد إنما يمدأ عنه مرة ويسبح له فمرة، قال السيوطي: وقد ورد التصريح بالشهيد في بعض طرق حديث الباب، كذا في «زهر الربيع»^(٢).

ثم ههنا أبحاث دقيقة حويها الأقبال ناسب ما أن يشير إليها، كما يستهل على الخافين تنقيحها وتحققها من مطابقتها لا سيما من كتب العقائد والتفسير، وما سمع أن يوردها محققوها إلا خرف المتعويل.

(١) حكاه في بعض النسخ الهندية. والعيوب ذلك شرح الترمذي كما في نسخة الهندية والمصرية.

(٢) (١/١٨٠، ١٨٩).

الأول ما في «الذخائر» إذ قال: وقد تعني هذه الحديث، وأما قوله: «في التفتيش بالناسخ والفتن الأرواح وتعبها في انقصور الحديث لم فقهه وتعبه» في انقصور شريحه الحديث، ووجهه أن هذا هو الثوب والفتن، وهذا ما من مريد لا يفتنى ما جاء به من أذاع من أذات الجسد والفتن، وفي بعض النسخ: «في التفتيش» أن الناسخ منذ أخته هذا رت الأرواح إلى الأبد من هذا العالم ولا في الآخرة إذ هم يتكبرون الأثرة والفتنة والمبار، ولذا حكوا: انتهى

والثاني ما في «الناسخ» ^{١١٦٦٦} قال: «سبح أبو حمزة» من قول: «هو سنة وأمة الناس في الأرواح» إنها راقية، فأرواح آدم تسعدت منعه إلى يوم قديم، وأرواح أهل الجنة تسعدت إلى يوم يسوء، وقال الله سبحانه وتعالى في التوبة: «فَأَجْبَدْهُمْ فَتَعَالَى الْإِسْلَامُ يَوْمَ تَوَلَّاهُ فَأَلْهَمَهُمْ اللَّهُ نَصْرَهُمْ وَذُنُوبَهُمْ فَبَقِيَ الرُّسُلُ فَنَزَلْنَا فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ الْقُرْآنَ فَاسْمِعُوا وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَكُونَ» وقال الله تعالى: «فِي أَنْفُسِهِمْ مِنْ شَكٍّ أَنْ أَصَابَهُمْ كَبُرُؤُهُمْ فَبَدَّلَ اللَّهُ عَذَابَهُمْ خَشَعَتِ الْأَصْوَادُ لِصَوْتِهِ أَنْ يَشْعُرَ فَفُتِحَتْ السَّمَاءُ فَالْمَلَائِكَةُ سَاهُجَاتٌ عَلَيْهِمْ وَأَنزَلْنَا السَّمَاءَ زُلْفًا وَنُفِثَ فِي السَّمَاءِ الْمُهَيْمُونَ» وقال سبحانه: «وَأَنزَلْنَا الْحَبْلَ الْأَيْمَنَ وَإِنَّ فِي السَّيْرِ الْقُرْآنَ لَنُذُنًا حَقِيرَةً وَإِنَّ الْقُرْآنَ لَشَدِيدُ الْحَقِّ وَهُوَ فِي صَفْهِ الْأَوَّلِينَ» وقال سبحانه: «وَأَنزَلْنَا الْقُرْآنَ بِالرُّوحِ الْكَافِرِ» وهو الذي كان من مريم على شجر الجنة، ويروي أن كان من الشهداء، وهو الذي أصدر الله سبحانه أمره إلى أن يخرج من الجسد عذمت الحياة من سائر الجسد، وإن بعد يوم الشعب إلى الجسد أصبحت الحياة إلى.

والثالث ما في «الاجي» ^{١١٦٦٧} أيضا إذ قال: «عدد الكفر» السابق المذكور فربما

(١) «الكتاب» (١١٦٦٧)

(٢) «الكتاب» (١١٦٦٨) - ١٣٤

٥٥٤/٥٠ - وحديثني عن مالك، عن أبي الزناد، عن
الأعرج، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «فإن الله، تبارك
وتعالى: إذا أحب عبدي لقائي»

وهذا حكم النسخة. وأما الروح وانفس فقد قال الشيخ أبو محمد في «نواذره»:
فيل: إنهما اسماء كثيرة، واحد، وإليه ذهب غير واحد من أصحابنا، منهم
سعيد بن محمد الحذاء، وبهذا قال القاضي أبو بكر وجميع أصحابه، قال
أبو محمد: وذكر أصبح عن ابن القاسم في العنيفة وغيرها، أنه سمع
عبد الرحيم بن خالد يقول: يعني أن الروح له جسد ويدان ورجلان ورأس
وعينان يُشَمَّلُ من الجسد سلاً.

وفي رواية ابن حبيب عن أصبح عن ابن القاسم عن عبد الرحيم: أن
«النفس هي التي لها جسد سجد» قال: «وهي في الجسد كخلق في جوف خلق
مخرج من الجسد حين الوفاة مناً، ويبقى الجسد حياً، ونحوه حكى الشيخ
أبو إسحاق عن ابن القاسم، وزاد قائلاً: والروح هو كالماء الجاري، قال
ابن حبيب: الروح هو النفس الجاري يدخل ويخرج، ولا حبة لنفس إلا به
والنفس تألم وتلتذ، والروح لا يألم ولا يلتذ.

وقد سطر القاضي أبو بكر الكلام في ذلك في «كتاب الهداية» بما لا
مزيد عليه، والله أعلم وأحكم، انتهى. وغرضنا بذكر هذا الكلام الإشارة إلى
هذه المسألة الجلية الطويلة، وإلا فهذا المختصر لا ينحمله، فإنهم اختلفوا
في حقيقة الإنسان وتعلق الروح بذلك إلى سحر ألف قول.

٥٥٤/٥٠ - (مالك، عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج)
عبد الله^(١) بن هرمز (عن أبي هريرة) أن رسول الله ﷺ قال: قال الله تبارك
وتعالى: وهذا من الأحاديث القديمة، ويحتمل أن النبي ﷺ تلقاه من الله تعالى
بلا واسطة أو بواسطة (إذا أحب عبدي لقائي) أي عند حضور أحله كما سيأتي

(١) كذا في الأصل والنسختة عند الشيخين بن هرمز.

عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من مات من غير أن يغفر له، مات ميتة جاهلية.

الخبر جرحه الشيخان في ٩٧ - ٩٨ من الترمذي ٣٦ - ٣٧ من قول ابن سعد
والمؤيد لا يثبتون هذه الرواية.

(أحببت لقاءه)

رواه حميد بن زياد سمعته إذ تكلم من الجاهليين، تناكك الصلابة، ونصفه
الحظ، ونذهب عنه الاحتمية، وتكون التعبير أفضل، وبسط شراح الحديث
الكلام على أن الشرط ليس بين الجرح في الأمر بالاعتذار، وتزول بالإحصاء في
أحدهما من أحببته.

(وإذا كره لقائي كرهت لقاءه) ر ٢ في حديث عثمان بن عفان، وهو حديث
جديد، وعائشة - رضي الله عنها - إذا كرهت الموت، كرهت لقاء الله، وليس ذلك،
ولكن الموت إذا كرهته الموت، كرهت لقاء الله، وكراهته محسوسة، أحب إليه
من لقاء الله، وأحب إليه لقاء الله، قد كرهه، وفي النكاح إذا حضر نسأ
بعد الله وعقوبة، فليس شيء أكثر إليه من لقاء الله، فكيف لقاء الله وكراهته
لقاءه^{١١٩}، ومن ذلك قوله عليه السلام: «اللهم ابرئني من الذنوب والعيوب» كما تقدم قريباً،
فعلوه أن لا يحيطوا في النكاح الصلابة، ولا الشك في ما ورد من قوله عز
وجل: «ما تم بددت في شيء» كتردد في فضل من عدل المؤمن بكثرة الموت
واكره من الله.

بأنشأ هذه الكراهية لموت الموت أو لقاء الآخرة، فقد حكى المحققون عن
حديث من العاصم أن من مثل وهو يبيت فذكر كافي نفس من غيره برفق، وكان
عصم يقول: «ما قامني إلى قدامي» وعن قعب بن حمزة - رضي الله عنه -
سأله عن الموت فحدثه نحو هذا انتهى.

قال شيخ الإسلام رحمه الله في حجة الله^{١٢٠}: «مضى لقاء الله، أن

^{١١٩} شرح ابن أبي عمير (١٦٩)

(١٢٠) (٣٦٠)

وَنُشِّلَ مِنَ الْإِيمَانِ بِالْغَيْبِ إِلَى الْإِيمَانِ عِيَانًا وَشَهَادَةً، وَذَلِكَ، أَوْ يُنْفَعُ بِهِ
الْحَدِيثُ الْعَقِيْقَةُ النَّبِيَّةِيَّةُ، فَيُعْلَمُ بِوَرْدِ الْعَمَلِيَّةِ، فَيُشْرَحُ عَنْهُ الْبُتَيْنُ مِنْ حَقِيْقَةِ
الْعَدَسِ عَصِيْبٍ مَا وَعَدَ عَلَى أَفْئَةِ الشَّرَاحَةِ بِرَأْيِهِ وَمُسَمَّعٍ. وَالْعَدَسُ الْمُزَوَّنُ
الَّذِي لَمْ يَزَلْ يَسْمَى لِي رُوْحٌ نَبِيَّةِيَّةٌ، وَتَقْوِيَةٌ مُلْكِيَّةٌ بِشَاقٍ إِلَى عَدَسٍ مُعَادٍ
لِنُشَائِقِ كُلِّ عَنَسٍ إِلَى حَبْرَةٍ، وَكُلُّ ذِي حَبْرٍ إِلَى مَا هُوَ لَدَى ذَلِكَ الْحَبْرِ. وَإِنْ
كَانَ بِحَسَبِ نَظَامِ جَسَدِهِ بِقَائِمٌ وَتَتَقَرَّرُ مِنَ السُّوْتِ وَأَمْسَمَ، وَالْعَدَسُ الْمُتَاجِرُ الَّذِي
لَمْ يَزَلْ يَسْمَى فِي تَحْلِيْقِ النَّبِيَّةِيَّةِ بِشَاقٍ إِلَى تَحْيَاةٍ لُغَوِيَّةٍ وَيُعْمِلُ إِلَيْهَا كَذَلِكَ،
وَحَبْرُهُ وَتَوَكُّدُهُ رَدًّا عَلَى الْعَمَلِيَّةِ، الْخَبْرُ

فَعَلِمَ بِهَذَا قَلِيلٌ أَنَّ الْكُرَاعَةَ تُعَارِضُ عَلَى أَنَّ لَأَوَّلِيَّاتِهِ تَعَانِي عَنْهُ. اقْتِرَابُ
أَجَائِلِهِمْ وَرَحَابَتِهِمْ مِنْ دَارِ الْفَنَاءِ، وَاسْتِثْنَائِهِمْ إِلَى دَارِ الْبَقَاءِ أَحْوَالًا عَمِيَّةً لَيْسَ هَذَا
مَحْتَضًا ذَكَرَ سَيِّءٌ مِنْهَا فِي "الْمُرْسَلَةِ الْمُتَشَبِّهَةِ"، مِنْهَا لَمْ يَحْصُرْ إِلَّا "رُفْهِي" أَمَّا
سَيِّئُهَا - الْفُرْقَانَةُ قَالَتْ أَمْرَاتُهُ - وَآخِرَتُهُ، فَقَالَ: بَلْ وَآخِرَتُهُ. هَذَا نَلْقَى الْأَجْبَةَ
مُحَسَّنًا وَحَبْرَةً، وَقِيلَ: كَانَ دَفْبَانُ الْفُتُورِيِّ إِذْ قَالَ لَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ إِذَا سَافَرَ:
أَتَأْتِي بِشَعْلٍ؟ يَقُولُ: بَلْ وَحَدَّثَ السُّوْتُ فَشَمَّهَ لِي. وَلَقِيلَ: كَانَ مَكْحُولُ السَّامِي
الْمُتَأَلِّبُ عَذَابَ الْعَذْرَاءِ فَاجْلَسُوا عَلَيْهِ فِي مَرْصَرِ مَوْتِهِ وَهُوَ بِصَحْحٍ، فَجِيلَ لَهُ فِي
ذَلِكَ. وَهَذَا: وَلَمْ لَا تُصْحَحْ وَلَهُ، إِنَّ خُرَافَتِي مَا كُنْتُ أَعِزُّهُ وَسُرْعَةُ الْخُدُومِ عَلَى
مَا كُنْتُ أَرْجُوهُ وَأَهْلُهُ، وَقِيلَ: فَذَلِكَ السُّوْتُ الْمُتَصَبِّي عَنْهُ مَوْتُهُ، مَا نَسْتَهْيِي؟ قَالَ:
أَنْ أَعْرِفَهُ فَيَلِيقَ لِمَوْتِي بِالْحَقِيقَةِ، وَقِيلَ لِبَعْضِهِمْ وَهُوَ فِي الْمَرْجِ قُلْ: اللَّهُ، قَالَ: إِنْ
مَنْ تَكُونُ لِي. قَالَ: اللَّهُ؟ وَأَنْ مَعْتَرَى بِهِ.

وَمِنْ الْحَرِيَّتَيْنِ لِكَثِيرٍ يَقُولُ: كُنْتُ بِحِكْمَةٍ - حَبْرَتُهَا اللَّهُ تَعَالَى - فَوَقَعَ سَيِّئُ
الْمَرْجِعِ، فَخَرَجْتُ أَرِيدُ الْعَدَسَةَ، فَلَمَّا وَصَلْتُ إِلَيْهَا مَعْرُونَةً إِذَا أَمَّا بِشَاقٍ
مَطْرُوحٍ، مَعْدَنَاتُ إِلَيْهِ وَهُوَ يَجْعُ إِلَى السُّوْتِ فَفَلَّتْ لَهُ. قِيلَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَتَنَحَّجَ
عَنْهُ وَأَنَّتْ يَقُولُ:

٥٥٥/١٦ - وحديثي عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «قال رجل:

أنا إن مات فانيق حنو قلبي وبيداء انيوق نعموت الكرام
فهي شقة لم مات فقله وكفه وصيت عليه، علما فرغت من دفته
مكن ما كمد في من إرادة الشرف فرجعت إلى مكة حرسها الله تعالى - وفيل
في نقون المصري، عبد النوح: أوصاء فقال: لا شعولي، فإني متعجب من
محدث قطعه، وغير ذلك من أحول الشباح - رزقا الله بعاني الشاسي به
عبد الأرحل من دار الغرور إلى دار الضرور - وحكي الداري عن معروف
قال: ما طبقت سمدا بشي، فكم من هي نعدت لمن من عذاب الله واستراح من
الذل، وقال أبو النرداء: أحب الموت امتساها لربي، وأحب العيش تكبيرا
لخطيئتي، وأحب الفقر تواصعا لربي

٥٥٥/١٦ - (مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن
رسول الله ﷺ قال: قال ابن عبد البر^(١) - هكذا رفعه، كثر رواية «الموطأ»، ورواه
الشمسي ومعه، وذلك لا يضر في رفعه، لأن رواه تعدت حفاظا، قلت.
والحديث امره البخاري بعدة طرق^(٢) من حديث أبي هريرة وأبي سعيد
وحديثه (قال رجلا) وهي حديث أبي سعيد عن البخاري «أن رجلا كان فليكم
رغبه الله فلا كثير» الحديث، وهي أخرى له ذلك رجلا فليمن سيف أرميس
كان فليكم أناء الله فلا وولما الحديث، وبشار، إنه هو أمرو رجل غروحا من
النار، كما ذكره الحافظ في «الفتح»^(٣)

وحكي أيضا أنه إذا عولنا أخرج في حديث حذيفة بن أبي بكر الصديق
- رضي الله عنه - أن المرجح المذكور في حديث الباب هو آخر أهل الجنة

(١) الخط - الاستدراك (٨، ٣٦٤)

(٢) الخط - نسخة (١٨١ - ٢٨ - ٤٢٩)

(٣) «فتح الباري» (١، ١٣٧)

لِيُعَذِّبَهُ عَذَابًا لَا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ

القدرة والاستعانة (بالمعذبة) بتون التأكيد (عذاباً لا يعذبه أحدٌ من العالمين) قال الخطابي: قد يستشكل هذا، فيقال: كيف يفرغ له وهو متكبر تلجعت والقدرة على إحياء الموتى؟ والجواب: أنه لم ينكر المميت وإنما جهل، فظن أنه إذا فعل به ذلك لا يعاد فلا يعذب، وقد ظهر إيمانه باعترافه بأنه إنما فعل ذلك من خشية الله.

قال ابن قتيبة: قد يتلظ في بعض الصفات قوم من المسلمين، فلا يكفرون بذلك، وزد ابن الجوزي وقال: جمده صفة القدرة كفر اتفاقاً، وإنما قيل: إن معنى قوله: «لئن قدر الله عليّ» أي ضيق كتوبه تعالى: «لَوْ أَنَّ قُلُوبَ عَجَبٍ يَرْفُقُونَ»، وأما قوله: «فلعني أصل الله» فمعناه لعني أفوتد يقال: فعل الشيء، إذا فات وزهد، كتوبه: «لا يغفل ربي ولا يسهي»، ولعل الرجل قال ذلك من شدة جزعه وخوفه كما غلط ذلك الآخر فقال: أنت عدي وأنا ريك، أو يكون قوله: «لئن كفر عليّ» بتشديد الدال أي قدر عليّ أن يمذبني ليمضني، أو على أنه كان مشتباً لنصائح ركان في زمن الفترة علم لينته شرائط لإيمان.

وأظهر الأقوال أنه قال ذلك في حال دهشته وغلبة الحوف عليه حتى ذهب بعقله، وأبعد الأقوال قول من قال: إنه كان في شرعهم جواز المغفرة للكافر، كما في «الفتح»^(١). وقال أيضاً: قال ابن أبي جمرة: كان الرجل مؤمناً لأنه قد أيقن بالحساب وأن السيئات يعاقب عليها، وأما ما أوصى به ففعله كان حائزاً في شرعهم ذلك لتصحيح النومة، فقد ثبت في شرع بني إسرائيل فخلهم أنفسهم.

قال المياجي^(٢): لا يصح أن يريد بأمره أنه رجا أن يعجز الله بذلك

(١) (٥١٣/٦).

(٢) «المستدر» (٣٢/٢).

فَلَمَّا مَاتَ الرَّجُلُ، فَعَلُوا مَا أَمَرَهُمْ بِهِ. فَأَمَرَ اللَّهُ الْبَرَّ فُجِّعَ مَا فِيهِ.
وَأَمَرَ الْبَاسِرَ فَخُصِّعَ مَا فِيهِ. ثُمَّ قَالَ: لِمَ فَعَلْتُمْ هَذَا؟ فَقَالَ: مِنْ
خَشْيَتِكَ يَا رَبِّ، وَتُتِ أَفْعَلُ.

واعلم بأن الهادي لا يقدر على إعادته مع هذا الفهم، لأن من اعتقد ذلك كفر
والكافر لا يغفر الله له.

قلت: والأوجه عندي أنه حسب أن الله عز وجل ثر وحده في حياته تعذيبه
شديداً، لكنه إذا وجده مودقاً، فترقاً لعله رحمه، تشمله تلك المتناقضات
والشدائد كما هو دأب الموالى، أكراماً، فيلهم إذا وجده أحدهم عبثه الشيء
في مرض أو شدة رحم عليه، وإن كان قبل ذلك غضبان عليه، ثم رأيت أن
الطحاوي ذكر نحوه في مشكله^(١)، وكذا النووي في شرح مسلم^(٢).

(فلما مات الرجل) الموصي (فعلوا) أي بسوء، وأنه (ما أمرهم به) من
التحريق وغيره (فأمر الله) عز وجل (البر فجمع ما فيه وأمر) الله (البر فجمع ما
فيه) ونظير البخاري: فأمر الله تعالى للأرض فقال: اجمعني ما فيك من ففعلت
فإذا هو قائم، وفي أخرى له، فقال الله: كن فإذا رجل قائم، قال الحافظ^(٣):
وفي حديث، سماعان الفارسي عند أبي عوانة في صحيحه: فقال الله له: كن
فكان كأسمع من صرخة العين، وهذا جمعه كما قال ابن عقيل إخبار عما سيقع
له يوم القيامة، وليس كما قال بعضهم، إنه خاطب روحه، فإن ذلك لا يناسب
قوله، فجمعه الله لأن التحريق والتفريق إنما وقع على الجسد، وهو الذي يجمع
ويعاد عند البعث.

(لم قال) الله عز وجل (لم فعلت هذا؟ فقال، من خشيتك يا رب) وفي
رواية الهادي عن أبي هريرة: يا رب خشيت حملتي (وانت أعلم) أن ذلك

(١) انظر: مشكل الآثار، (٢/٣٨٧).

(٢) شرح النووي، (٥٩٨:٤) رقم الحديث ١٦٨٢٦١ كتاب التوبة.

(٣) منيع لثري، (٦/٥٢٣).

قال: فممن نهي.

أخرجه البخاري في ٩٧ - كتاب التوحيد ٣٥ - . . . فوالله عاشر
 ﴿يُذِيقُكَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَةً﴾.

ومسلم في ١٩ - كتاب التوبة ٩ - ما في سعة رحمة الله تعالى وأنها
 صفت عظمه. حديث ٢٤.

ثم يكن إلا من حسبك. قال ابن عبد البر: ودلت دليل على إيمانه. أو الخشية
 لا تكون إلا لسؤر بل لعالم. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(١)
 ويمتنع أن يخافه من لا يؤمن به. وقد روى ابن عبد البر^(٢) الحبيب بن غطفان
 ثم يعمل حجة إلا فتر فيه. قال: وقد تقدم أن عالم الاستدلال ظاهر بالقطر
 من رايه. فإن الخوف منه تعالى هو من المناسبات المتعاقبة. وهو من لوازم
 الإيمان. قال تعالى: ﴿وَيَخْشَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾. وقال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا
 الْكَافِرِينَ وَأَخْشَوُا اللَّهَ وَوصف سعد بن أبي وقاص قوله: ﴿يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ مِنْ نَوَافِلِهِ﴾.
 والأسبب بقوله: ﴿الَّذِينَ يُبْتَغُونَ رِيسَابَ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَ وَلَا يَخْشَوْنَ اللَّهَ إِلَّا اللَّهُ﴾.
 ورواه في الحديث: ﴿لَا أَعْلَمُكُمْ بِاللهِ وَأَشَدُّكُمْ لَهُ خَشْيَةً وَكَلِمَةً كَانَ الْعَبْدُ أَقْرَبَ
 بِرَبِّهِ كَانَ أَشَدَّ لَهُ خَشْيَةً مِنْ دُونِهِ. وَلَوْ كَانَ قَدِمَ خَدَا مَضَاقَ اللَّهِ عَرَّ وَجِلَّ
 فَلَا يَدُ مِنَ الْعَوْنِ يَهْدِيهِ

أقال: فخنزير نهي. وفي حديث أبي سعيد عند البخاري: فممن تلاوه أن
 رحمه. وفي أخرى له: فممن تلاوه رحمه. قال ابن القيم: ذهب المعتزلة إلى أن عذا
 انرحل تما غفر له لونه النبي تابيه. لأن قول راجب عقلاً عندهم.
 والأشعرى قطع بها سمعاً. وبغيره جواز القبول كسائر الطاعات. وذكر شيئاً من
 الكلام على حكم قبول الونة العلامة الزرقاني^(٣). ليس هذا محله وإنما في
 كتاب التفسير والكلام.

(١) انظر: الاستدلال

(٢) انظر: التوحيد، الجزء الثاني (١٩٦: ١٩٧)

٥٥٦/٥٦ - **وَحَفِظْنِي عَنْ سَائِلَتِكَ**، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ
الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ سَأَلَكَ مَوْلًى يَوْمَهُ
عَلَى الْفُطْرَةِ،

قال المحقق: قالت المصنف: عثر له لأنه باب عند مونه وندم على فعله،
وفات السرجة: عثر له بأصل توحيد الذي لا نصر مع معصية، يرتقب الأول
بأنه لم يرد المظلمة فاستغفره حينئذ يعصل الله لا بالنوبة، لأنه لا تتم إلا بأخذ
الظلمة منه من الخاتم. وقد ثبت أنه كثر بياضاً، يرتقب الثاني بأنه وقع في
حديث أبي بكر الصديق المنار إليه أولاً، أنه عذب تعالى من فتح عمل الرحمة
والمنعزة على زيادة ترك الخلود في النار، وبهذا يرد على التفتانيتين معاً على
تحرجه في أصل دخول النار، وعلى المنعزة في دعوى الخلود فيها، وفيه
تقريباً على من رجع من المنعزة أنه بذلك التكلام زاد، فوجب على أنه
قول نوبه، انتهى

وفي الزهر الرمي^(١)، قال ابن الجوزي: إن فعل. هذا الذي ما حصل
خيراً قط كافر فحرف يفر له بالحوائص: قال ابن غضل: هذا وحل لم يبلغه
الدعوة. انتهى. والأوجه عندي أن معرفته تكسار تخشيه منه تعالى عز اسمه،
فإن الخشية له، كان على مذهب مراتبه وإن حصل عند الموت صدر سبباً لغيره
جميع سينان غرور الله لا يتغير له أثره في. وتقر ما أولئك إيمان يشاء^(٢) وهو
لازم لإيمان كنه تقدم.

٥٥٦/٥٦ - **بِمَالِكَ**، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ سَأَلَكَ أَيُّ مَنِ أَدَمَ، لِمَا دُرِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
بلفظ: كل بني آدم، وقال القاضي: أي من السائلين (بولد على الفطرة) سئل

(١) ١٠٩/١١

(٢) سورة النور الآية ١١٩

عنه : أن رسول الله ﷺ بعث سرية إلى خيبر ، فقاتلوا المشركين ، فانتهى بهم القتل إلى الذرية . فلما حازوا قال النبي ﷺ : « ما سملكم على قتل الذرية ؟ » قالوا : يا رسول الله إنما كانوا أولاداً لمشركين ، قال : « وهل خياركم أولاد المشركين » والذي نفسي بيده ما من نسمة تولد إلا على الفطرة حتى يحرب عنها لسانها ، كذا في «الندوة» .

الثاني : أن المراد بها الحلقة التي يخلق عليها المولود من المعرفة بربه ، وأنكروا أن يكون المولود يطر على كفر أو إيمان ، وإنما يولد على السلامة في الأغلب خلفاً وطبعاً وبيئاً ، ليس فيها إيمان ولا كفر ، واحتجوا بقوله في الحديث : « كما تُنتج النهيمة » ، فالأطفال حين الولادة كانتهم السليمة ، قال الميني^(١) : قال أبو عمر : هذا القول أصح ما قيل فيه ، وقد الحافظ : ورجحه ابن عبد البر ، وقال : إنه يطابق التشبيل ، وتُعَبَّ بأنه لو كان كذلك لم يقتصر في أحوال الشبيل على مثل الكمر دون ملة الإسلام ، ولم يكن لاستشهاد أبي هريرة بالآية معنى .

الثالث : ما قاله الحافظ : أشهر الأقوال أن المراد بالفطرة الإسلام ، قال ابن عبد البر : هو المعروف عند عامة المُسَلِّمين ، وأجمع^(٢) أهل العلم بالتأويل أن المراد بقوله تعالى : ﴿ وَفِطْرَةَ أَهْلِ أَلْبَنِي فَطَّرَ اللَّهُ نَفْسَهَا ﴾ الإسلام ، واحتجوا بقول أبي هريرة في آخر الحديث : « قُرُوا إِنْ شِئْتُمْ ﴿ وَفِطْرَتُ أَهْلِ أَلْبَنِي ﴾ الآية » ، ورجحه بعض المتأخرين بأن فطرة الله إضافة مدح ، وقد أمر نبيه بلزومها ، فعلم أنها للإسلام ، وجزم البخاري في تفسير المروم بأن الفطرة الإسلام . وقد قال أحمد - رضي الله عنه - : من مات أبواه وهما كافران حكم بإسلامه ، واستدل بحديث الباب ، كذا في «الفتح» .

(١) معجم الفقهاء (٦/٢٤٦) .

(٢) وحكى الأبي في «الإكمال» ، (٧/١٩١) عن القاضي عياض أنه حكى في تفسيره الأقوال .

وفى شعبى: قال أبو عمر^(١) ويستحسن أن يكون الفطرة المذكورة فيه الإسلام؛ لأن الإيمان والإسلام، قولان متساويان، واعتناء القلب، وهمل الجوارح، وهذا معدوم في الطفل.

الرابع: ما قال قوم: معنى الفطرة فيه الشدة التي ابتدأهم عليها أي على ما خلق الله تعالى خلقه خلقاً من أن ابتدأهم للحياة، والنبوة، والعبادة، والسخاوة، وإلى ما يصبرون إليه عند البلوغ.

الخامس: ما قال قوم: الفطرة ما يهذب الله تعالى فطرت النعمان إليه بما ربه، ويشد، قال أبو عمر: هذا القول وإن كان صحيحاً في الأصل فإنه أصعب الأقوال من جهة اللغة في معنى الفطرة، كما في النعني، وقريب منه ما في "المنع" إذ قال: منها قول ابن المبارك: إن المرأة أنه يولد على ما يصير إليه من شفاقة أو سداقة، فمن علم الله أنه يصير مسلماً وأنه على الإسلام، ومن علم الله أنه يصير كافراً وأنه على الكفر، فكانه أول الفطرة يعلم، وتغلب بأنه لو كان كذلك لم يكن لقوته، فأيوا يهودانه ينجح معنى، لأنهما فعلاً به ما هو الفطرة التي ولد عليها، فإذا احتل بحال الشهمة.

السادس: ما قال قوم: معنى ذلك أن الله تعالى قد فطرهم على الإنكار والمعونة والكفر والإيمان، فآخذ من دينة آدم عليه السلام الشيطان حين خلقهم، فقال: أليس بريكم؟ فقالوا جميعاً: بلى، أما أهل الشفاعة فقالوا: بلى، بعدة له وطوعه من قلوبهم، وأما أهل الشفاعة فقالوا: كرهه، وتصديق ذلك قوله تعالى: **أَمْ أَمْرًا مِّنْ فِي الْأُمُورِ الْأَزْجَارِ طَائِفًا مِّنْهُمْ** قال العمري: سمعت ابن راهويه ذهب إلى هذا، وأخرج ابن راهويه بحديث عائشة - رضي الله عنها - في قصة صبي من الأنصار فقال: **طَوَّسَ لَهُ عَصَمُورٌ**

(١) معجم الأعلام، ٨١، ٨٢، ٨٣.

من عساكر الجنة، قرب عليها النبي يحيى عفار الله يا عاتقه، وما يدريك أن الله خلق الجنة، ونحوها أهلها، وخلق النار وخلق لها أهلاً.

قال الحافظ^(١) وتعلب بأنه يحتاج إلى قول صحيح، فإنه لا يعرف هذا التفسير عند أحد الميثاق إلا عن السدي، ولم يستدركه، ومكانه أخذه عن الأسماعيليين، حكاه ابن القيم عن سعد، انتهى.

وبال أبو عمر^(٢) قول إسحاق بن إبراهيم في هذا الباب لا يرصد خذ في الضياء من أهل الجنة وإباحة نون التعزية.

الصانع: ما قال قوم معصية الصغيرة ما أخذ الله من الميثاق على النورية وهم في أصحاح آياتهم.

الثامن: ما قال بعضهم: إن اللام في الخطرة لا بعد أي فطرة أمية، وهو منعك بأنه لا حاجة إلى التفسير بعد ذلك، قلت: وعزاً لما بين هذا القول وبين الناسم لجوهري، قال ابن القيم: يجب اختلاف العلماء في معنى الفطرة في هذا الحديث، أن الفطرة كانت بالحسنة على أن التكميل وتسميته حبة ليسا قضاء الله، بل ما ابتدأ الناس وحداه، فحاول حذاه من العناء، ومجانستهم بناءً على الفطرة على غير معنى الإسلام، ولا حاجة إلى ذلك، لأن الآثار المدفونة عن التألف يدل على أنهم لم يغيروا من نطق الفطرة إلا الإسلام، ولا يلزم من حديثها على ذلك موافقة أهل القدر، لأن قوله: فأمره يهوده، محمول على أن ذلك يقع بتقدير فقه تعالى، ومن ثم حنق عليهم مالك بقوله في آخر الحديث: الله أسلم، وما كانوا حامين، كذا في «الفتح»، واحتجاج مالك - رضي الله عنه - أحرمه أبو داود في مسنده.

(١) صحيح البخاري (٣٠ - ٣١).

(٢) الفهرست (١٥ - ١٦ - ١٧).

فانواراً يهودانه أو ينصرانه، كما نلاحظ

(أبواه) أي المولود، والد، إما للتعبير أو تشبيه أي ما يكون من غير سبب أبوي، أو عزاء شرطه مفتر أي إذا مقرر ذلك، فمن تعبير كان أبواه يُعزّاه، ما يتعلبهما أي، أو منعهما، قال القاجري^(١): «يحتمل ذلك وجهين أحدهما: أنهما يرغبتان في اليهودية ويحسنان ذلك إليه حتى يدخله فيه، والثاني: أن كونه نجباً لهما في غير موجب الحكم له حكمهما فيسـتـهـما، ويقدر له عقد الذمة، انتهى».

وعرض الأيوبي^(٢) يذكر مغالب دلائل حجة فيه ثم حكى بإسلام النطن الذي يروى أبواه كافرين، كما هو قول أحمد، فقد استمر عمل الصحابة ومن بعدهم على عدم التعرض لأطفال أهل الذمة، كما في «فتح»^(٣).

(يهودانه) تشدد انوار أي يُعزّاه اليهودية ويجعلانه يهودياً (أو ينصرانه) راء في «الصحاح» وغيرهما: أو تمكّنه (كما نلاحظ) يفوقه فنون فالف يفوقه فجميع أي بولد صفة لمصدر محذوف، وما مصدرية أي بولد على الفطرة وولادة مثل نتاج الهيمه أو يعزّاه تعبيراً كتنبيههم الهيمه، وقبل حال أي مسبهة تشد ولادته على الفطرة بولادة الهيمه السنية غير أن السلامة حية ومعبودة، وعلى التفسيرين: أي المفعولية والحالية الأشخاص الثلاثة أي يهودانه وما حلف عليه شارحت في «فتح»^(٤) أنه ما «تدبره» ذلك المفعول بهذا المحسوس المعاني لتضع به أن ظهوره بلغ في الكشف والبيان مباح هذا المحسوس المشاهد، فله القاري^(٥) قال المجد: تحت الناقه كُتبت نقاحاً وأُنشئت، وقد تشبه أهلها، وفي «المحيط»: تحت الناقه، ولست، فهي متوجّه، وأنشئت: حفت فهي توج، ولناج بلابل كالقابل للقاء.

(١) «المظهر» (٢/٢٣).

(٢) «فتح الباري» (٣/٢٤).

(٣) «مرآة المفاتيح» (١/١٦٦).

الإبل، من بهيمة جمعاء، حلّ تجسّر فيها من جمعاء؟ قالوا: لا رسول الله، أُرِيتَ الذي يشوت وهو صغير؟ قال: الله أعلم بما كانوا عاملين^٥.

أخرجه البخاري في ٨٢ كتاب الفدر، ٤ - باب الله أعلم بما كانوا عاملين.

ومسلم في: ١٦ - كتاب الفدر، ٦ - باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، حديث ٢٩.

(الإبل) بالرفع (من بهيمة) لعظ من زائلة (جمعاء) قال الزرغاني: بصم^{١١} الحميم وسكون الهميم والمد تعبت لبهية أي شبيعة الأعضاء كما ملتها لم يذهب من يدها شيء، سببت بذلك لاجتماع سلامة أعضائها من نحو جلع، وكى، قاله القاري (هل تحس) نعم أوله وكسر نانبه أي تبصر، وفي رواية: هل ترى فيها (من جمعاء) بفتح الحميم وإسكان المهملة والمد أي مقطوعة الألف أو الأذن أو الأطراف، والجملة صفة أو حال أي بهيمة شبيمة مقولاً في حقتها هذا القول، وفي نوع من التأكيد يعني كل من نظر إليها قال هذا القول لظهور سلامتها.

قال البخاري^{١٢}: يريد لا جمعاء فيها من أصل الخلقة، وإنما تحدث بعد ذلك، وبغير خلقها، كالمولود يولد على الفطرة ثم يغير بعد ذلك أبواء فيهودانه أو ينصره، انتهى.

(قالوا: يا رسول الله أُرِيتَ) أي أخبرت من إطلاق السبب على التمسبب لأن مشاهدة الأشياء - فربق إلى الإخبار عنها (الذي يموت وهو صغير) ثم يبلغ الحلم أبدخل الجنة^{١٣}، وقال البخاري: سألوه عن جان الصغير الذي لا يعقل صرف أبويه له غير الفطرة إلى دينهما ما يكون حاله في الآخرة، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَرَوْهُ وَرَبُّهُ يَتَرَفُّهُ﴾ فكيف يعلمهم بنسب أبائهم (قال) ﷺ : (الله أعلم بما كانوا عاملين).

(١١) كذا في الأصل ولكن حدثنا في كتب المعاجم من قسمان: فحرم، وهو القاموس، بفتح الحميم وهو الظاهر.

(١٢) المصنف (١/٢٣٣).

«اتلفوا في معاد» قال ابن قبة: أي لو أبقاهم فلا نفعكموا عليهم شيء.

قال الشافعي: يريد أن الله تعالى عالم بما كانوا يفتنون به أو أحياءهم حتى يفعلوا ويحكمهم المحال. وفي هذا إسناد عن أنه لا طريق لنا إلى معرفة مصيرهم في الآخرة إلا من جهة إخبار الله تعالى وأنه لا يعاقبهم بدروب أباؤهم، وإنما يفعل بهم ما يريد بهم من التخلص عليهم والتكليف بهم في الآخرة ثم يجزيهم لذلك. أو يكون جزاءه لهم ما سبق في علمه تعالى أنه كان يرفقهم له من الضلال أو الهدى. إلا أن قوله يجهل: «الله أعلم بما كانوا عاملين» أظهر في أن جزاءهم يكون على ما علم تعالى منهم أنهم كانوا يفعلونه فلو نفعهم حد التكليف، انتهى.

وقال غيره: أي علم أنهم لا يعمنون شيئاً ولا يرجعون بمصلحتهم، أو آخره معام السوء. أو وجد كيف يكون، رغم برء لهم حازون بذلك في الآخرة لأن المعد لا يحازق بما لم يعمل. أو معناه أنه علم أنهم لم يعملوا ما يقتضي تعذيبهم ضرورة أنهم غير مكشفي، فإنه الزرقاني^(١).

وقال العيني^(٢): قال ابن بطال: يحتمل قوله: «الله أعلم بما كانوا عاملين» رجوها من التأويل. أمدها أن يكون فعل إعلامه أنهم من أهل الجنة، الثاني: أي علم أي من يجهلهم لو عاشوا مبلغوا العمل، أما إذا علم منهم العمل فهم في رحمة الله التي بآلها من لا قلب له، الثالث: أنه مجمل بفسره قوله تعالى: «فَرِيقٌ أَخَذَ رِبِّكَ مِنْ نَحْنِ فَأَمَّا الْآيَةُ، فهذا إدار عام يدخل فيه أولاد المشركين والمشركون، فخر مات منهم قبل بلوغ الحنث ممن أقر ببلوغ الإقرار لا يقتضي به بقرده، لأنه لم يدخل عليه، ينقضه إلى أن يبلغ الحنث، وأما من قال: حكمهم حكم آباءهم فهو مردود من قوله تعالى: «فَرِيقٌ أَخَذَ رِبِّكَ وَأَمَّا الْآيَةُ» انتهى.

(١) شرح الزرقاني، (٥٩/٢١)

(٢) معجمه للفقهاء، (١٠٦/٢٢٢)

وقال الثعاري^(١) : في معنى قوله : « الله أعلم بما كانوا عاملين » أي الله أعلم بما هم صارتون إليه من دخول الجنة أو النار أو الترك بين العرلين .

قال البيهقي^(٢) : فيه إشارة إلى أن الثواب وال عقاب لا لأجل الأعمال . ولا لزم أن تكون لزاري المسلمين والكافرين لا من أجل النعمة ولا من أجل البلاء . بل المرجح لهما النصف الثاني والحدوث الثاني « الإلهي المتأخر لهما في الأول » فالأولى بينهما البتة وعدم الجزم بشيء . فإن أعمالهم مؤثرة إلى علم الله تعالى فيما يعود إلى امر الآخرة من الثواب والعقاب .

قلت : وهذا تقرير أسهل منه شيعي ورائي . نور الله مرقده . فيما حكاه من شيخه السحدث الشكوكي . قدس سره . في تقرير أبي داود ما نصه قوله : « الله أعلم بما كانوا عاملين » . حاصله : « والله أعلم . أن دخول الجنة قد يكون لأجل الأعمال . وقد يكون تغير ذلك من المواضع ، فالسؤال لم يكن إلا من الدخول المرتب على الأعمال » . فأجاب : أنهم ليس منهم عمل حتى يدخلوا الجنة دخول كذا . وأن مقتضى الدخول احتقيق في النوع الثاني فلم يتعرض له ولم يذكر عنهم . بل أثبتهم بموكل . لكل موكل يولد على الفطرة ، فإنتهم إما ولدوا على الفطرة . ولا يعتبر بما صار عنهم حالة الصغر كانوا منهم قبل الولادة .

ومن الذين أنهم قبل ولادهم لم يكونوا في النار فلا يكونون فيها بعد الولادة أيضا إذا ماتوا صغارا . وذلك لما قلنا : إن ما كان من الكفر غير محوري عليه . وما ظهر من أعمالهم لا حثا به . فلم يبق الحكم بهم إلا ما كان قبل الميلاد . فتذكر بانه انك لا علم ما هو الظاهر . وعليه بحمل قوله : « هم من

(١) انظر مرآة المفاتيح (١/١٥٠) (١٥١)

(٢) انظر هذا المصنف (١/١٥٠) (١٥١)

أنهم، فإنهم ليس لهم من الحكم إلا ما كان لآمانتهم وهو الدخول المرتب على الأعمال. وكذلك في المؤمنين وأولادهم، ولما لم يكن للذاري أعمال لم يكن لهم الدخول المرتب عليها

والحاصل: أنهم شاركوا الآباء في الدخول المرتب على الأعمال: فالمؤمنون وأولادهم وكذا المتمسكون وأولادهم كنهم شركاء فيما بينهم في أن الدخول مرتب على الأعمال، فأعمال المؤمنين الحسنة أدخلتهم الجنة، وأعمال المتمسكين السيئة أدخلتهم النار، والذاري من النوعين لم تكن لهم أعمال حتى يترتب الدخول في إحدى الدارين المرتب عليها، وأما الدخول فغير ذلك فغير متمرس به، فينظر فيه إلى نصوص أخرى، فربما قوله **يُخَيَّرُ**: كل مولود يولد على الفطرة، وقوله تعالى: **فَبُورًا كَفًا فَؤُودِينَ حَقًّا بِعَصَى رَجُلٍ**، ينفيات العذاب عنهما جميعاً فانتهى بذلك دخول الذاري المشركين النار رأساً.

كما كان انتهى الدخول المرتب على الأعمال، وليس مجرد الفطرة كافياً في دخول الجنة فلم يثبت بذلك الدخول في شيء، فينظر إلى نصوص أخرى تثبت دعوى الجنة، ولا يتأني ما ورد في رواية حديصة - رضي الله عنها - حين سألت عن ولده الذي مات في الجاهلية، فقال: هو في النار، لأن كل مرتبة هي بالنسبة إلى ما فوقها نار، والعرب تسمي كل شدة ناراً

ولا شك، أن أصحاب الأعراف في شدة إذا قاسوا أحوالهم بأحوال أهل الجنة، وإن ثبت دخول الذاري المشركين الجنة كان غير مخالفة - نقواه أرضاً، فإن دخولهم هناك لما كان غير مضاف إلى استحقاق، وكانوا كالعبيد والعلماء، ولم يكن لهم ما يكون للمؤمنين وأطفالهم من الإكرام والسميم كان ذلك شدة لهم

وكذلك قوله **يُخَيَّرُ**: دخلتها فهم وهم في أصلاب آبائهم، ليس فيه نصريح بأنهم في النار أو في الجنة، فنقول: إما كتب قبل خلعهم أنهم في الجنة من

غير عن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - قال: سألت النبي - صلى الله عليه وسلم - عن رجل مات من غير أن يشهد له الصلاة، فقال: «يُصلَّى عليه».

وقال النووي^(١) : أجمع من يعتد به من علماء المسلمين أن من مات من أخصائ المسلمين فهو في الجنة لأنه ليس مكلفاً، وتوقف فيه بعض من لا يعتد به حديث عائشة - رضي الله عنها - في مسلم في قصة صبي من الأنصار إذا مات: «طوى له عصفور من عصفائر الجنة، فقال عليه السلام: «أو غير ذلك يا عائشة إن الله عز وجل رحيم على عباده» فقال عليه السلام: «أو غير ذلك يا رسول الله».

وأجابوا عن هذا بأنه لعله نهاها عن التمسرة بشئ يقطع من غير أن يكون عندها دليل قاطع، أو قاله لئلا يعلم أن أطلاق المسلمين في الجنة انتهى. وكذا في أرواح المعاني. وأطلق من أبي زيد الإجماع في ذلك، ولعله أراد إجماع من يعتد به. وقال العازري: الاختلاف في غير أولاد الأنبياء، قاله الزرقاني^(٢) وفي «الجنبي» قال في «التوضيح»: هو إجماع، ولا حجة للمفسرة حيث جعلتهم تحت المشيئة فلا يعتد بخلافهم ولا يوافقهم انتهى.

قلت: وقد ورد في القرآن المجيد: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ الآية.

وأما شراري المشركين فاختص العلماء فيها على عشرة أقوال:

الأول: أنهم تحت المشيئة وهو منقول عن أحمد بن حنبل، وابن المبارك وإسحاق وإبنة أبي عمير في «اعتقاد» من الشافعي في حق أولاد الكفار خاصة، قال ابن عبد البر: وهو مقتضى تنبيح مالك، وليس عنه في هذه المسألة شيء. وهو صريح، إلا أن أصحابه صرحوا بأن أخصائ المسلمين في الجنة وأطفال

(١) شرح صحيح مسلم، النووي (١/١٦٦).

(٢) شرح الزرقاني (٢/٨٩).

لكنه خاص في المشبه، والحقبة فيه حديث. ^(١) إن أعلم بما كانوا عاملين به أخرجوه الشيخون من حديث أبي هريرة وابن عباس - رضي الله عنهم -.

الثاني: أنهم تبع ذمهم حكماء ابن حزم عن الأزارقة عن الحوارج، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَءُ عَلَى الَّذِينَ يَلْعَنُونَ﴾ الآية، وتعلق بأن المراد قوم نوح خاصة، وإنما دعى بذلك لما أرحى إليه: ^(٢) «أنه لن يؤمن من يؤمن إلا من لم يأتك» الآية. أما حديث - أهم من إناهم أو منهم، فذلك ورد في حكم النجس، وما لأحمد من حديث عائشة - رضي الله عنها - سألته ^(٣) عن ولدان المسلمين قل: هي النجسة، وعن «ولد المشركين قال: في إنساره فقتل: يا رسول الله لم يدرى لأعمال، فإن ربي أعظم بما كانوا عاملين» لو شئت أسمعك نصا بغيرهم ^(٤) في النار، ضعيف جداً؛ لأن في إسناده أبا حنبل مولى بهية وهو منكر.

الثالث: أنهم في مزاج بين النجسة والمار، إذ لا حسنة لهم يدخلون بها الجنة ولا سيئة يدخلون بها النار.

الرابع: نخدم أهل الجنة وفيه حديث عن أنس ضعيف أخرجه الطبرسي وأبو يعلى والطبراني والبراز من حديث سمرة مرفوعاً: «الولد المشركين خدم أهل الجنة»، وإسناده ضعيف.

الخامس: أنهم يصيرون نراً روي عن جماعة بن أنس.

السادس: أنهم في النار حكماء، يبايض عن أحمد وعاطة ابن ثيمية ^(٥) بأنه قول لبعض أصحابه ولا يحفظ عن الإمام أصلاً، والتفرق بين هذا القول والقول

(١) مرفوعاً: وكأهم وصحهم.

(٢) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/٢١٧).

(٣) والعبء من شيخ لإسلام من حجة إذا قال: لا أصل لهذا القول. (ش).

ثلاثي أنه لا يلزم من كونهم في النار أن يكونوا مع آبائهم. كما أن نخصاة
تموحيذين في النار لا مع الكفار.

السابع: أنهم يُلتحقون فرأى الأعرابي أن ترفع لهم نار، فمن دخلها كانت
عليه مردأ وسلاماً، ومن أبى عذب، أخرجه الزرار من حديث أنس وأبي سعيد،
والطبراني من حديث معاذ بن جبل، وقد صحت مسألة الامتحان في حق
المجنون، ومن مات في الفترة، من طرق صحيحة، وحكى البيهقي في «كتاب
الاعتقادات» أنه المذهب الصحيح، ويُعقب بأن الآخرة ليست دار تكليف فلا عمل
فيها ولا ابتلاء، وأجيب: بأن ذلك بعد أن يقع الاستقرار في الجنة والنار،
وأما في عرصات القيامة فلا مانع من ذلك، وقد قال تعالى: ﴿يَوْمَ تُكَنَّفُ سُمْ
مَاءٌ وَيَقْفُونَ إِلَى الْكُفُوفِ﴾^(١) الآية، وفي «الصحيحين»: أن الناس يلأسون
بالجود، يصبر ظهروا المناقير طيقاً فلا يستطيع أن يسجد. وذكر العلامة العيني
روايات الأئمة من حديث أبي سعيد وغيره وتكلم عليها.

الثامن: أنهم في الجنة، قال النووي: وهو المذهب الصحيح المختار
الذي صدر إليه المحققون لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُنْجِبِينَ أَحَدٍ بِحَقِّ رَسُولٍ﴾^(٢)،
وإذا لم يعذب العاقل، لأنه لم يبلغه الدعوة فلا بد أن لا يعذب غير العاقل من باب
الأولى، ولحديث سمره عند البخاري في رؤيا النبي ﷺ إبراهيم والصبيان
حولته، فأولاد الناس وهو عامٌ يشمل أولاد المسلمين وغيرهم، وروى
عبد الرزاق، وابن عبد البر عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: سألت عنديجة
النبي ﷺ عن أولاد المشركين، فقال: بهم من إناهم، ثم سأته بعد ذلك
وقال: والله أعلم بما كانوا عاملين، ثم سأته بعدما استحكم الإسلام، مزل:
﴿وَلَا يُزَادُ زَيْدٌ وَنَدَى الْفُرْقَانِ﴾، فقال: بهم على العطرة، أو قال: في الجنة.

(١) سورة الفم الآية ٤٣.

(٢) سورة الإسراء: الآية ١٥.

بغير الرجل فيقول: يا ربني مكنه.

أخرجه البخاري في: ٩٢ - كتاب الفتن، ٢٢ - باب لا تقوم الساعة حتى يخط أهل القبور.

ومسلم في: ٩٢ - كتاب الفتن وأثرها الساعة، ١٨ - باب لا تقوم الساعة حتى يمر أمر رجل خير الرجل إلخ، حديث ٥٢.

يمكن أن نعلم الموت كذلك أيضاً، لكن لما كان الغالب أن الرجال هم المبتلون بالذنوب والفساد محققات لا يهملون نار الفتنة خصمهم كما قيل:

كتب السهل والسهل عني وعن الحيات حر الديول

قال الزرقاني^(١).

(بغير الرجل) قال الحافظ^(٢): يؤخذ منه أن التمني المذكور إنما يحصل عند رؤية القبر وليس فذلك مراداً بل فيه إشارة إلى قوة هذا التمني؛ لأن الذي يتمنى الموت بسبب الشدة التي تحصل عنده قد يدع ذلك التمني أو يهمل عند مشاهدة القبر والقبور، فيذكر هول العقاب فصعب عليه، فإذا تبادى على ذلك دل على تأكيد أمر تلك الشدة عنده حيث لم يصرفه ما شاهد من وحشة القبر، وتذكر ما فيه من الأهوال عن استمراره على تعني الموت.

قلت: ويمكن أن يقال: إن التمني لشدة ما فيه من البلاء ثم يلتصق إلى الموت، حتى رأى صاحب القبر غارغاً عن هذا البلاء في الظاهر، فتعنى كونه مكنه. ومن أدب الرجال أن كل من يسئ في رزية بعد ما أشد ما يتقى الناس كلهم من البرايا، وعلى هذا ليكون التمني المذكور إنما يحصل عند رؤية القبر، (فقول) المارء (ما ليس) كنت بيتاً (مكنه) أي مكاناً صاحب القبر

وهذا يحتمل رحيم. الأول: أن يكون ذلك عند ظهور النفس وخوف

(١) شرح الزرقاني، (٢/٩٠).

(٢) المعجم الذي، (١٣/٧٥).

رذاب الذين عماله الباطل وأهله، وتغير الناس وظهور المعاصي، فينسى الرجل الموت بعد ما فيها والثاني أنه يقع الغلاء والفتنة حتى يكون الموت - الذي هو أعظم المصائب - أهون على المموت، فيسمى أهون المصائب في اعتداده، ويؤيد الأول ما أخرجه الحاكم^(١) من طريق أبي سلمة قال: عدت أنا مدرسة فقلت: اللهم نسف لنا هذيرة، فقال: اللهم لا ترجعها، إن استطلعت ما أبا سلمة ضمت، والذي نفسي بيده ليأتين علي العلماء زمان، الموت أحب إلي أحبهم من المريب الأصغر، ويأتين أحدهم غير أخيه فيقول: ليتني مكانه.

وقد قال حسن لغزاري رحمه القاعون - لا تخافون حذني إنيك، فقلت: ألم يأت النبي عن حسن الموت، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا تخافوا الموت إمره شفعه، وكثرة الشرط ويبيع الحكيم، واستحقاق الدم الحديث^(٢).

وورد وقع في دعائه ﷺ: «إنا أودد الناس فسد فادبطني إليك غير دفنوني، ومن دعد - غير - رضي الله عنه - اللهم قد ضعفت قوتي وكثرت سني واتسرت رغبتي فاقضي إليك غير مضجع وتما فطرط^(٣) انتهى.

ويؤيد الثاني ما أخرجه مسلم من طريق أبي حنيفة عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا تذهب الدنيا حتى يمر الرجل على القبر فيسبح عليه، ويقول: يا ليتني اتخذ صاحباً شافعاً، وليس به ثلثين إلا لاد، وعن ابن مسعود قال: «سباني عذكم زمان لو وجد أحدكم الموت باع لانشراؤه»

قال الحافظ^(٤): «والسبب في ذلك ما ذكره في رواية أبي حنيفة أنه يبيع

(١) المستدرج (١٩: ١٨٨).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٤٩٤/٣) ومسلم، ابن أبي شيبة (٢٢٠: ١٥).

(٣) نظره شرح الزرقاني (١: ١٢٠).

(٤) نظره صحيح البخاري (١٣: ٧١).

السلامة، وإنما حتى يكون الموت الذي هو أعظم احتساب أهون على العبد، فيسمى أهون المصيرين في اعتقاده. وهذا جرم القبطي، وذكره ابن أبي حنبل، وأغرب بعض شراح الصحاح فقال: المذنب بالدين فيما أودعه، والمسمى أنه ينسب على القبر. وينتفى الموت في حالة ليس المذنب فيها من عادته، وإنما التعامل عليه الجلاء، وينتفى النطبي بأن جعل الدين على حقيقته أولى، أي ليس التضييع والتشريع لأمر أصده من جهة الدين، بل من جهة الدنيا.

وقال ابن عبد البر^(١): ظن بعضهم أن هذا الحديث معارض لمسلمي عن تضييع الموت وليس كذلك، وإنما في هذه أو هذه التقدمة سيكون لتضييع الموت بالناس من فساد الحال في الدين أو معتد أو خوف دونه، لا لصيرورة في الجسم، لذا قال، وكأنه يريد أن التضييع على تضييع الموت حيث يتعلق بضرر الجسم. وإنما إذا كان الضرر يتعلق بالدين فلا، وقد ذكره بعض أصحابنا أيضاً، وقال غيره: ليس بين هذا الخبر وحديث التضييع على تضييع الموت معارضة، لأن النبي صرح، وأما ما فيه إخبار عن تضييع حصول بنا عليها بعد التشريع، وليس فيه تعرض لحكمه وإنما بين للإخبار عما يقع.

فإن المخالفة، ويمكن أخذ الحكم من الإشارة في قوله، وليس به الدين، إنما هو الجلاء، فإنه بين مبادئ الذمة، والإكثار، وهو إيماء إلى أنه لو فعل، فذلك سبب الدين ثملاً محدوداً، ويؤيد نبوت تضييع الموت عند فساد أفعالهم عن جماعة من السلف.

قال النووي: لا كراهة في ذلك، بل فعله خلاف من السلف منهم عمر بن الخطاب، وسمى^(٢) العتاري وعمر بن عبد العزيز وغيرهم، انتهى.

(١) نقل: ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥

أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَيْهِ بِجَارَةٍ، فَقَالَ:
«الْمُسْتَرِيحُ وَالْمُسْتَرَاخُ مِنْهُ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْمُسْتَرِيحُ
وَالْمُسْتَرَاخُ مِنْهُ؟ قَالَ: «الْمُعَذِّدُ الْقَوْمَ بِمُسْتَرِيحٍ مِنْ نَصَبِ الدُّنْيَا
وَأَذَاهَا، إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ، وَالْمُعَذِّدُ الْفَاجِرَ بِمُسْتَرِيحٍ مِنْهُ الْعِبَادُ وَالْبِلَادُ».

بشيء، (أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ) بضم الميم وشدة الراء على بناء
المجهول من المرور (عليه بجنائزة) تقدم في محله أن التكسر أفصح، قال
الحافظ في التلخيص: لم ألق على اسم الجار ولا المرور بجنائزته

(فقال) ﷺ: (المستريح) بحدف الميم أي هو مريح (والمستراخ منه)
الواو بمعنى أو لتستريح، قال ابن الأنبار: يقال: أراح الرجل واستراح إذا
رجعت إليه نفسه بعد الإعياء، (قلوا) أي الصحابة، قال الحافظ: لم ألق على
اسم السائل منهم حجة إلا أن في رواية إبراهيم الحري عند أبي نعيم قنا فيه
أبو قنادة، فيحتمل أن يكون هو السائل.

(يا رسول الله ما المستريح وما المستراخ منه؟) أي ما معناه؟ (قال):
العبد المؤمن) كامل الإنسان أو كل مؤمن (بمستريح) أي يجد الراحة بالموت
(من نصب) بمنحنيين (المنين) أي من تعبها ومشقتها (وَأَذَاهَا) أي كالحر والبرد،
فهو من عطف العام على الخاص (إلى رحمة الله) تعالى أي داهياً وواصلأ إليها
(والمعذِّد الفاجر) أي الكافر والمعاصي (بمستريح منه) أي من شره (العباد) من جهة
ضامه عليهم، أو من جهة أنه حين فعل منكراً، إن منعوه أقامهم وعادتهم، وإن
سكنوا عنه أصرَّ بدينهم وديارهم، قال الثاوري: وإنما يشرحون معاً يأتي به من
المنكر، فإن أنكروا عليه نالهم أذى، وإن تركوا أمروا.

قال اساجي: فيه نظير، لأن من ماله الأذى من أهل المنكر لا يأثم بترك
الإنكار عليهم، ويكفيه أن ينكره بقلبه أو بوجه لا يثابه به أقامهم انتهى، قلت:
وإن لم يأثم بترك الإنكار عليهم إلا أن شؤم المنكر يغمُّ الناس كلهم (والبلاذ)

والشجر را الذی اُجِدَ .

تخرجه البخاري في ٨١ - كتاب الترواق - ٤١ - باب سكرات الموت .

ومسلم في ١١ - كتاب الجهاد - ٢١ - باب ما جاء في مستريح ومستراح
به حديث ٢١ .

وحدثني عن مالك، عن أبي النضر، عن أبي النضر بن
عبد الله، أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا جَاءَ مَوْتَ غُلَّاسٍ بِلْ
وَدَاوُدَ،»

تعصبه وممها أو بعد يحصل من الحدث والعناء السعاب (والشجر) لقلعه
إدخالها تعصبا أو غضبا سرها أو بعد يحصل من أجدد فيهلك الحرث والنسل
والدواب لا تستعمله لها فوق طائفها، وتعصبه في غلها ومقبها أو للجدد
بغيره .

قال الطبري^(١) : استراح النمل والأناجار لأن الله تعالى يفقده يوسر
السماء مدارا ويحسب به الأوص بعد ممها، وفي حديث أنس رضي الله
عنه : أن الحماري تموت عزلا سبب اس آدم، وحضر الحماري لأنه أعد
الغير نعمة أي طلبا للرفق، وجاء أن الحمريات تلعب الشمس سبب حبس
القرع عنها بتوبيهم، كلا في العرفاء .

(مالك، عن أبي النضر) سألني أبي من (عمر بن عبد الله) بنهم
العنبي (أنه قال: قال رسول الله تعالى) وسيله ابن عبد الله^(٢) من طريق يحيى بن
سعيد عن أنس عن عائشة - رضي الله عنها - (لما مات عثمان^(٣) بن مظعون)
بلى العيم وسكرت الظاء، المعصم، فطم العين انبعاثه اس عيب بن وهب بن

(١) انكشف طرح الطبري عن المسألة (٣٤٦، ٣٤٧ - ٣٤٨)

(٢) انظر التمهيد (١٢٣، ١٢٤)

(٣) انظر ترجمه في أسد الغابة (٣/ ٣٣٥)

وفار بجنازته، وذهب «ثم تأمل فيها» .

حذافه بن جهم من بني كعب بن لؤي النجدي القرشي، اسمه بعد ثلاثة عشر رجلاً، مدحهم النجديون شهيد مدواً، وكان خزانة الحرم في الجاهلية، وهو أول من دث من المهاجرين بالمدينة في شعبان على رأس ثلاثين شهراً من الهجرة، وقيل بعد اثنين وعشرين شهراً، وأول من دفن منهم بالقيع، قبل النبي ﷺ وجهه بعد موته، ولم تكن داره يوم النصب هو لنا، كذا في نوحات جامع الأصول، وفي «التصحيح» من معد من أبي رفاع: قوله النبي ﷺ علم عثمان بن مظعون أنبل وإن أدركه لا يختص به .

(أومر) بناء السجود (بجنازته) - رضي الله عنه - على النبي ﷺ (نعت) بناء الخطباء «ثم تأمل» بحذف إحدى التاءين، (ولابن وقشاح) نفس شائين، فإنه الزرقاني - وفي «المجمع» - «يؤتى به طعام أي لا يذوق به لطافة أكله، ومنه حديث: أذهب ولم يتلبس من الدنيا بشيء» (نسبة) أي من الدنيا (بشيء) قال النجاشي^(١) - يريد - والله أعلم - الدنيا، فإنه لم يتلبس منها شيئاً لموته شي من الإسلام لئلا أن يفتح على المسلمين الدنيا فيتلبسوا بها مع زهدهم - رضي الله عنه - فيما كان يملكه منها، وهذه فضيلة لعثمان بن مظعون - رضي الله عنه - فإنه عاجز إلى الله، فذهب ولم يلبس من الدنيا شيئاً فنفى أجره كاملاً انتهى

قلت: وهذا أوجه معاً فإنه العلامة الزرقاني^(٢) - أي لم يتلبس من الدنيا بشيء كبير - لأنه نكس يتي، منها لا معانة انتهى، فإن التلبس شيء فوق الاستغناء والتمنع كما لا يخفى، وفي الحديث مدح لزهد في الدنيا، ودفع الاستكثار منها .

(١) «المعجم» (٢/٣٣٧) .

(٢) «شرح الزرقاني» (١/١٦٦) .

فسمعت. حتى جاء الشيخ، فوقف في أدناه، ما شاء الله أن يفعل. ثم انصرف. فسميته بريئة فأخبرته، فلم أذكر له شيئا حتى أصبح، ثم ذكرت ذلك له، فقال: «إني بعثت إلى أهل البقيع لأصلي عليهم».

أخرجه المصنف في ٢٦ - كونه الحديث، ١٠٣ - باب الأمر بالاستغفار لمؤمنين.

ذلك اتفقت من صلاة أو غيرها، ويحتمل أن يكون غيره منها وخوف أن يأتي بعض حجر شائع، وقد روي في ذلك، انتهى.

(فسمعت) أي سمعت بريرة رضي الله عنها (حتى جاء الشيخ) أي الشيخ جده (فوقف في أدناه) أي في كمره (ما شاء الله أن يفعل ثم انصرف) رسول الله صلى الله عليه وسلم (فسميته بريئة فأخبرته) بما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم (ثم ذكرت ذلك له) فقال «إني بعثت إلى أهل البقيع لأصلي عليهم»

قال ابن عبد البر^(١): يحمل أن الصلاة هي الدعاء والاستغفار، وأن يكون كالتصلاة على المومن حصره له ^{بشيء} لأن صلاته على من صلى عليه راحة، فكان أمره يستعمر لهم، ولا يجمع على أنه لا يصلى على قبر مرتين، ولا يصلى على قبر من حنّى إلا بحسنة ظلت، وأكثر ما قيل فيه: سنة أشهر، قال: وأما عنه ومسيره إليهم فلا بد من مثل هذا غلة، ويحتمل أن يكون ليحبهم بالصلاة مع غلهم، لأنه ربما دمن منهم من سم بصلاً عليه كالحكيمة، ومثلها من دفن ألباء، وأم يشهر به ليكون مساوياً بينهم في الصلاة.

وهاء في حديث حماد بن عمار على أن ذلك كان منه حين أخبر فخرج إليه كالمعراج للأحباء والأموال، ثم أخرجه عن أبي نؤيلة^(٢) مرهوعاً^(٣) قال: لا.

(١) انظر الاستغفار (١/١١٥)، رواه الأئمة (١/١٠٢).

(٢) حكمه في الأصل، والغواب أي مؤبده يقال له: مؤبده وأمر مؤبدة كما في الإلهام (١/١٤٧).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (١/٢٨٧).

أمرت أن أستغفر لأهل البقيع، فاستغفر لهم، ثم انصرفت، فأقبل عليّ، فقال: يا أماه موبهية، إن الله قد غيّرني، في مصابيح خزان الدنيا والخلد فيها، ثم الحنة ولقاء ربي، فأخبرت لقاء ربي، فأصبح من تلك الليلة مدأ وجهه الذي مات منه ﷺ، انتهى.

وفي «الحاشية» عن «المحلى»: كانت القصة قبل موته بخمسة أيام، فثبت: وسحتم أن يكون غير ذلك، لأن انظار أن من هذه القصة وقعت مراراً، فقد أخرج مسلم بسنده عن عطاء بن يسار عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: كلما كان ثوبها من رسول الله ﷺ يخرج من آخر الثوب إلى البقيع فيقول: «السلام عليكم دار قوم مؤمنين»، الحديث^(١).

وأخرج^(٢) أيضاً من طريق محمد بن قيس عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: لما كانت ليطني التي كان النبي ﷺ فيها عندي انقلب فوضع رداءه، وحلج بطنه، فوضعهما عند رجليه، وسط طرف إزاره على مراه صضع فلم يثبت إلا ريثما نظر أن قد رقدت، فأخذ رداءه ووثب، وانتقل رويداً، وفتح الباب رويداً، ثم أجابه^(٣) رويداً. فوجدت درعي في رأسي، واختمت ونقمت إزارتي، ثم انطلقت على إثره حتى جاء البقيع، فقام فأطال القيام ثم رفع يده ثلاث مرات، ثم انحرف فاستحرفت، فأمرع فأمرع، فهول فهولت فأحضر^(٤) فأحضرت، فسقته، فاحللت، فليس إلا أن اصطجعت، فدخل فقال: «ما لك يا عائشة؟ خشيت رايته»^(٥) الحديث.

(١) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز (١٠٢) باب «ما يقاد عند دخول القبور».

(٢) أخرجه مسلم (١٠٢).

(٣) أجهاد أي الخفة.

(٤) فأحضر أي أحضر القفود، أي مهاد، مهادت، فهو فوق القفود.

(٥) «ما لك يا عائشة؟ خشيت رايته» يجوز في عائشة فتح البشير رايته، وهذا وجهان جريان =

سألت ثم عليه به فلم يزل، قال الأبي: عن أبيه لصلاة حقيقة للجنة التي ذكر
تصح فصر الدعوى على من كان مديوناً به عند، وعلى أبيه الدعوى لا تصح،
ول جعل أن يشار من مدين بها إلى نفسه فدعى، فيكون أخذ الأسباب
مروجة. سكنى المدينة رحاء الذي فيه، ويخرج ذلك من الأصناف في النفس
الحسنة لا الخارجية، ومعنى الخارجية صير المحمول على من أخذ من أفراد
الموضوع في الخارج فقط، ومعنى الحسنة كون من وجد، وهو مبرور.

ثم هي الخدمة، زينة المسرة، ورزق فيها ورايات كبرياء، وقد قال
الحارثي: أدلى العلم غصن علم، أولاد قوم، أرباب، قاله الحارثي، وفي
الصحاح: قال ابن تقي: إذا لمعوني ركني لم يروى، وعبرهم، انفقوا على أن لا
يغيروا حركات، كما أطلقوا، وفيه نظر، لأن ابن أبي شبة، رحمه الله،
عنه ابن سيرين روى عن الشعبي أنكره، فطلقه، حتى قال الشعبي
لولا عن النبي صلى الله عليه وسلم، جعل من أعتق أراد بالانفاق ما استغفر
عنه الأمير بعد ثولاً، وكان هؤلاء لم يسبقهم السابغ، ومثله هذا قول
ابن حزم: أن ديوانه يقدر واجبة وله مرة واحدة في أحد رزق الأحرار.

والخلف في أسماء فضل، حتى هي عموم الإذن وهو قول الأكثر، ومثله
ما في أصل الحديث، وقيل: (فإن خاف من الشر بال، منهم)، وفي التفسير
الكرشي: من مخرج الحائكة، جاز زيادة الضرر، بل هي مذكورة ملاحية مع أو
مقب أو مذكورة ما يثبت بعدها، قول لمعني: ذكر في السجل، هي زيادة
لبدء المسرة، علامة أقوال الصحة، والحوار بشرط السجل والتحقق، والثالث
المعنى من استحالة والتأني، وبه: حرم التعالي، انتهى.

قال صاحب المناقب: ومعلوم بها مسرعين دون الخشب، وهي
 المستوطنة ليس في شيء، عرفت غير أن العجوة أحد إلى أبي حنيفة
 رضي الله عنه، وعن الشعبي والجمهور: لعراك الإسراع ما فوق سجدته
 العشي المعتاد، ويكره الإسراع الشديد، وما عدا ذلك إلى أبي حنيفة
 قدر من استعجابه إرد الزيادة على الشيء المعتاد، ومن كرهه إرد الإقصاء
 كما قال.

فائدة: وقد أخرج أبو داود عن عبد الله بن عبد الرحمن عن أبيه أنه كان
 في جملة عشرة من أبي الحارث، وكانوا من مشايخه حقا، وأما أبو بكر،
 فروى عنه، فقال: لقد رأيتني مع رسول الله ليلة رمي وسلاً، قال النبي
 مراده الإسراع الشديد، يدل عنه ما رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» من
 حديث عبد الله بن عمرو أن أبا هريرة قال: إذا أنت متعشى على السرير
 وسقي من المشي، وكان خفيف الحمار، أو مقلما لعملائك وخلفها
 بي آدم، انتهى.

قال الصافي: الحاصل أنه مستحب الإسراع بما تكن بحيث لا ينهي
 إلى شدة يخاف معها حدوث مصفة نائب، أو شدة على الحامل والمضجع.
 إلا إذا كان في المضافة أو إحمال المضافة على المصنف، قال الخرطبي
 مقصوده الحديث أن لا يضاف إليه شيء من المضاف، لأن الإضافة إليه
 المضاف، وإحماله، وقبل الحاصل الإسراع بغيرها فهو أهم من الأول، قال
 الشافعي: الأول أصح، وقال النووي: الثاني أصح، مبرره، نقول في
 الحديث: «الضوء على رءوسهم».

وتعنه الثاني بأن الحاصل من إرفاق قد يمر به عن استعجال، كما

قوله هو خير نقدمونه إليه، أو غير تصدقنا عن رقبته

أخرجه البخاري في ٢٣ - كتاب الجنائز، ٥٤ - باب السرة بالجارية،

ومسلم في: ١١ - كتاب الجنائز، ١٦ - باب الإسراع بالحنيفة، حديث ٥٠.

نقول: جعل فلان على رقبته قنوطاً، فيكون المعنى: «سأريحوا من نظر من لا خير فيه». قال: رويده أن الكس لا يحملونه، ويؤيده حديث ابن عمر مرفوعاً: «إذا مات أحدكم فلا تحسوه وأسرعوا به إلى قبره»، أخرجه الطبراني بإسناد حسن، وأبو داود من حديث حصين بن وحيد مرفوعاً: «لا ينبغي لحبة مسلم أن تبقي بن ظهراني أهله»، انتهى ما في «الفتح».

باب: هو غير نقدمونه) قاله الزقاني، كذا في الأصول، والقباس نقدمونها أي الجنائز (إليه) أي إلى الخير وهو الثواب والإكرام، الحاصل له في قبره فيسر به تلبقاء قريباً. قال ابن مالك: «ويؤيدها» بتأيت التفسير على تأويل الخير بالرحمة أو الحسنى.

قال السدي عن «البخاري»: «ظاهر أن التفسير فهي خير، أي الجنائز بمعنى الميت لمقابلته بقونه: حسن، وجبت لا بد من اعتبار الاستخدام في ضمير إليه» الرجوع إلى الخير، ويمكن أن يقرأ فيها خير، أو هناك خير، لكنه لا تساعده المقابلة، انتهى.

أما قوله «نقدمونه» فإنها مصالحة لكم في مصاحبة لأنها بمنزلة من الرحمة، ويؤيد منه ترك صحة أهل المطاعة وغير الصالحين، فيه مدح المباحة بدون كسب، لكن بعد تحقق أنه مات. أما مثل المطعون أو المسبوت^(١) والمنطرح فينبغي أن لا يسرع منهم حتى يمضي يوم وليلة ليتحقق موتهم، كذا في «الفتح»^(٢).

(١) المطعون: هو المصاب بالعدوى، والمسبوت المصاب بالعمية. يقال: سبوت المريض إذا شفي عليه.

(٢) فتح الباري (٣/١٨٤).

تم كتاب الجنائز ولله الحمد

وقد وقع الفراغ من نسوخته في آخر ساعة من يوم الجمعة ساعة الإجابة
سابع ذي القعدة سنة تسع وأربعين بعد ثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية على
صاحبها قلب ألف صلاة وحية.

وقد زيد فيه بعض الحواشي في حدود سنة تسعين بعد ألف وثلاثمائة عهد
الشيخ الثاني.



بحمد الله وتوفيقه تم الجزء الرابع من كتاب «أوجز المسالك إلى موطأ
الإمام مالك» ويليه الجزء الخامس وأوله: «كتاب الصيام»، وصلى الله على سيدنا
ومولانا محمد النبي الأسدي وعلى آله وصحبه أجمعين وبارك وسلم تسليماً كثيراً.

ملحوظة:

وكان هذا هدية الجزء الثاني من انقطة المسجدة، وكتب في نهايته
ما يأتي:

وقد سرح النظر على هذا الجزء أيضاً المولى العلامة جامع المصنفون
والمتنول حادي الفرع والأصول حضرة العلامة مولانا الشيخ عبد الرحمن^(١)

(١) هو المصنف المجيب الجامع من المصنفين والمختصين مولانا عبد الرحمن الكفوي، ولد
سنة ١٢٠١ هـ ونشأ بتدريسه جامع الشافعي، وطار عينه في أهل العلم، وكان من أقتاد
العلماء في عصره. فطلب منه تسعاً العلامة محمد زكريا الكلاهدلي «سراج الموطأ»
إثناً، انظر على هذه الأجزاء من كتاب «أوجز المسالك». فكتب هذه التعليقات، وقد
توفي سنة ١٢٨٥ هـ رحمة الله وسعة. انظر برحمته في كتاب «المعقب الغالب» من
الأستاذ العاليه الشيخ محمد، عجلت إلهي الشري، وكتاب التجليلات رحماني. (أردو) في
ترجمة جده لآله الشيخ سعد الرحمن.

رئيس المدارس بالمدنسة العلمية الشهيرة بمطهر علوم، أما الله فله وأفاض
على العالمين براءه، وكتب في آخره ما نصه:

الحمد لله أهل الحمد ومنصفه، وصلاته وسلامه على صفوة من خلقه
محمد جامع علوم الأولين والآخرين، وعسى الله وأصحابه الطيبين الطاهرين:

أما بعد، فإني تشرفت بمطالعة هذا الجزء كالحرف الذي قلته من «أوجز
امثال شرح البوطا للإمام مالك» - رضي الله عنه - الذي أله العلامة الفهامة
الذي التزمه في النظر في المصنفات لمحدث ابن المحدث مولانا اسدوني الحج
احافظ محمد وكثيرا شيع الحديث بمطالعة مظاهر العلوم في بلدة سهارنپور
التي مستعينة باسمها من «وصفها» في الهند وكذا حجاب من نسبيته بتعاني
«تصفاته» وتحلى من حجابها سمعت له في العلوم الدينية ولا عهد العفة
والحديث يد مصالحه وأقنوني العربية مائة كاملة، ثم تصنيفه كثيرة. وهذا كتاب
«أوجز المصنفات» من أحسنها وأكثرها فائدة، قد جمع فيه من التجميعات الرائقة
والندقات، فائدة ما جامع. ولا أقول أنه أفضل محتاجا نصيباً كما هو حقد،
ولا أن أقول: «ي لم أر وتم أسع لحرف» «البوطا» شرحاً مثل هذا الشرح، والله
أعلم بحقيقة الحال.

إني لم أن جهداً في مطالعة هذا الشرح حرفاً حرفاً بالتعمق فيه وإمعان
نظره، فأبصر وجدته محققاً لبنت المصنف دام بصره، فسئلته وأزال إخلافه،
فشكر الله سبحانه وأدام ظله، وجزاه الله تعالى أحسن الثواب، وروى شرحه كما
روى منه النبوت والثواب، ونزلات الله تعالى وحسب المستمعين ما لا حاجة
الشوحد والإيمان.

هذا، وأتم دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، أنا الامير الأعظم الأخر الأبر
عبد الرحمن خادم العلة بمدرسة مطهر علوم في بلدة سهارنپور

فهرس الموضوعات

الموسم

العمامة

١١ - كتاب صلاة الخوف

١ - صلاة الخوف
وفيها ثمانية أحوال معية ١ - بدء غير معية ٢ - وهل كانت قبل الأجر أم لا
٣ - وهل هي باقية أو سقطت ٤ - وهل تجوز في الحصر أم لا ٥ - وهل
يؤثر في صحة الركعات أم لا ٦ - وجب الاستماع لمن صلى فيها
منه ٧ - أم لا ٨ - وما يجب عند الأئمة من صوم ٩ - ١٠ - بيان غير نظها ١١ - ١٢ -

٢٠ - غزاة لرقع من كائف
٢١ - الصلاة وحدا وركعتا فالتائب يعطلون
٢٢ - بين فرتت يرو الخوف
٢٣ - معيار الأئمة في صلاة الخوف
٢٤ -

١٢ - كتاب صلاة الكسوف

١ - أصل في الكسوف
وفيها عشرة أحوال مفردة ١ - ثمة ٢ - وزعم أهل البيت أن الكسوف لا
قصه ٣ - وأنه لا يكون لحوب أحد ٤ - وانكسفة فيه ٥ - وما رجع
الكسوف في زمانه ٦ - وزعم أصول البيت أنه لا يكون إلا في تاريخ
معين ٧ - وهل تعدد في زمانه ٨ - ٩ - المسائل المختصية الخلافية فيه
١٠ - حروف التفسير ١١ - المسائل الخلافية فيه ١٢ - ١٣ -

٢٤ - اجتماع في الكسوف
٢٥ - من في الاعتدال اسمه أو التهادي؟
٢٦ - تحت بر كوعين لوجه
٢٧ - وهل يترو
٢٨ - تحويل التعمود
٢٩ - تحويل بين الصحنين
٣٠ -

- ٦٦ - نزلت نيل لشاء بلخ
- ٦٦ - المخبية بعد الكسوف
- ٧٥ - المزمور وجوه
- ٨٠ - روية الحق وعبره
- ٨٨ - رأيت اكر انهي لئلا
- ٩٤ - اختلاف البراءات في غلاب القير
- ٩٥ - بعد تبة الارشع ونوحده
- ١٠٩ - ما جاء في صلاة الكسوف
- ١١٣ - صفه ما راى نبي يثق في صلاه الكسوف
- ١١٥ - سكر وكم في القير

١٢ - كتاب الاستسقاء

- ١١١ - العمل في صلاة الاستسقاء
- وجه سبعا نحات ١ - نعت ٢ - ربيها ٣ - ريدتها ٤ - وحكيت ٥ -
رربها ٦ - ريسات الأتمة فيها ٧ - ريدتها لم يعطوا ١٢١ - ١٢٦
- ومن تحويل ارباء
- اندرلا نيل العاها أو عاها
- نحو من القير اربائهم
- ٢ - ما جاء في الاستسقاء
- ٣ - الاستسقاء بانجوم
- ١٥٩ - نما ارباء بحرية فسادت

١٤ - كتاب القيلة

- ١ - النهي عن استنك القيلة والإنسان يريد حاجته
- ٢ - الرخصة في استنك القيلة لمول أو لثاها
- ٣ - النهي عن الصائ في القيلة
- ٤ - ما جاء في القيلة
- نحو النسا

١٩٤ ما في الشربة. والمشرقة
 ١٩٦ ما جاء في مسجد النبي ﷺ
 ٢٠٠ الصلاة في المسجد الحرام
 ٢٠٦ ما بين يني وبين يدي من وراء الحجاب
 ٢٠٦ ما جاء في خروج النساء إلى المناسك

١٤ - في المذبح

٢١٥	١ - الامر بالوقوف بين يدي القرآن
٢١٦	٢ - الرحمة في القراءة على غير وضوء
٢١٧	٣ - ما جاء في تحريم القرآن
٢٢٠	من قال: حدث من اجل حج
٢٢٤	٤ - ما جاء في القرآن
٢٢٨	احكامه بعد وضوءه في سورة الفرقان
٢٣٤	التي فيها على - وفي آخره - وفي آخره -
٢٤١	صاحب القرآن صاحب الامر المعصية
٢٤٤	حدثت كتب الحديث في
٢٤٤	والا في احد
٢٥٥	بعض نسخة اخرى
٢٥٨	نقلت من نسخة
٢٦٤	في نسخة لا والحمد لله رب العالمين
٢٦٨	في نسخة
٢٧٢	في نسخة
٢٧٤	نقلت من نسخة
٢٧٤	٥ - ما جاء في مجود القرآن وحكم السجود
٢٧٩	في نسخة في السجدة
٢٨٢	في نسخة
٢٨٩	السجود في السجدة
٢٩٥	في نسخة

الموضوع	صفحة
السجدة على غير وضوء	٢٩٨
السجدة على الساجع والاختلاف في	٣٠٠
٦ - ما جاء في قراءة ﴿قل هو الله أحد﴾ و﴿بارك الذي	٣١٦
٧ - ما جاء في ذكر الله تعالى	٣١٨
من مسح بيمينه كل صلاة ثلاث وثلاثين	٣١٢
الحوثلة في الثبائت المصلحت	٣١٧
انذى أفضى أو صلاة	٣٢٠
٨ - ما جاء في الدعاء	٣٢٤
تخل نبي دعوا	٣٢٦
لا يبق أحدكم أفقر في إن كنت	٣٢٩
بوزن رب سير بقی تلك تليق	٣٣٤
أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة الخ	٣٤١
التمود بالاربع في التسليم	٣٤٢
ثلاث دعوات التي يتلو، أجيب هي اثنين منها ینح	٣٥٠
ما من داع يدعو الا بين ثلاث ینح	٣٥٢
٩ - العمل في الدعاء	٣٥٤
لا بأس بالدعاء في الصلاة	٣٥٨
من دعا في هذه من أخر من عمل به	٣٦٢
١٠ - النهي عن الصلاة بعد الصبح والعصر	٣٦٥
احاديث الأئمة في الأوقات المكروهة	٣٦٥
يعت هذا في الغيابي	٣٧٣
المسار نطق ومعها قرن الشيطان	٣٧٦
كان عبد - رضي الله عنه - يخرّب على الصلاة بعد العصر	٣٨٥
١٦ - كتاب الجنائز	٣٨٧
من شرعت الصلاة	٣٨٨
١ - قبل الميت وحكمه	٣٨٨

- ٢٩٠ - فضله عباد السلام في تدبيره وإلا خالف فيه
 ٢٩١ - العمل بأبناء الخلفاء
 ٢٩٢ - العمل بالخيار أو الحدود
 ٢٩٣ - هل من واحد من الزوجين الآخر
 ٢٩٤ - العمل من غير اعتد
 ٢٩٥ - اغتصروا في أدركه موت مع أركان
 ٢٩٦ - ما جاء في كفن الميت
 ٢٩٧ - معنى قوله: أمر من الله - ولا عداوة
 ٢٩٨ - قول الضمير - رضي الله عنه - قصري فيه مع تبيين
 ٢٩٩ - كفن النساء
 ٣٠٠ - المعنى أمام الجارية
 ٣٠١ - انتهى أن تقع الجائزة ثار
 ٣٠٢ - التكبير على الجائز
 ٣٠٣ - نفي الذين بينا المعاشين وخرج نفي العمل
 ٣٠٤ - دعوات المستكبرين بعد الجلاء
 ٣٠٥ - ما جاء على القبر
 ٣٠٦ - من هذه سبب من تكبير من الجائز
 ٣٠٧ - ما يقول المصنعي على الجائز
 ٣٠٨ - أركان صلاة الجارية عند الأئمة
 ٣٠٩ - ما أنى مبرور - رضي الله عنه - عن رضي الخليفة أعاد من عهده تغير
 ٣١٠ - التبرع على الجارية بالثبوت
 ٣١١ - الصلاة على الجارية بعد المسح والمص
 ٣١٢ - الصلاة على الجائز في المسجد
 ٣١٣ - خروج النساء إلى الجائز
 ٣١٤ - جامع الصلاة على الجائز
 ٣١٥ - من أحسن بالإسوة في الصلاة عفيفا
 ٣١٦ - نكاح جنته وأركان النساء

صفحة	الموضوع
١٠٧	الشيخ وحققه الروح
١٠٨	إوا أحب على نظري أحت فقهه
١١٠	أموال الصالحين المعجبه عند الموت
١١٣	قال رجل : إوا ست فخر لغري الحديث
١١٧	عن مؤلفه يؤيد على التقوية
١٢٨	فراي العنوين وإعتركي
١٣١	لا نضم السلف حو يسر المار على الفخ ^{ال} الخ
١٣٦	مدرج ومعتراخ
١٤٠	خرجه إلى طبع
١٤٤	"مردوا" سجانركم هذا كاد تهر ليح
١٤٩	فهرس الكتاب